



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبحان

للغافل



عليه
صباح
الرمضان

www.

www.

www.

www.

Ghaemiyeh

.com

.org

.net

.ir

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

العمارة الواسعة

كتاب

العمارة

بالعقود

الشيخ محمد سعيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سند العروه الوثقى (كتاب الطهاره)

كاتب:

محمد السند

نشرت فى الطباعة:

صحفى

رقمى الناشر:

مركز القائمىة باصفهان للتحريات الكمبيوترىة

الفهرس

٥	الفهرس
١٩	سند العروه الوثقى (كتاب الطهاره) الجزء الثالث و الرابع
١٩	اشاره
١٩	اشاره
٣٨	تممه كتاب الطهاره
٣٨	مقدمه
٣٩	فصل فى المطهرات
٣٩	هى أمور
٣٩	أحدها الماء
٣٩	اشاره
٤٥	مسأله ١:المدار فى التطهير زوال عين النجاسه دون أوصافها
٤٥	مسأله ٢:إنما يشترط فى التطهير طهاره الماء قبل الاستعمال
٤٦	مسأله ٣:يجوز استعمال غسله الاستنجاء فى التطهير على الأقوى
٤٧	مسأله ٤:يجب فى تطهير الثوب أو البدن بالماء القليل من بول غير الرضيع الغسل مرتين
٥٦	مسأله ٥:يجب فى الأوانى إذا تنجست بغير الولوج الغسل ثلاث مرات
٦١	مسأله ٦:يجب فى ولوغ الخنزير غسل الإناء سبع مرات
٦١	مسأله ٧:يستحب فى ظروف الخمر الغسل سبعا
٦٢	مسأله ٨:التراب الذى يعقر به يجب أن يكون طاهرا قبل الاستعمال
٦٢	مسأله ٩:إذا كان الإناء ضيقا،لا يمكن مسحه بالتراب
٦٢	مسأله ١٠:لا يجرى حكم التعفير فى غير الظروف مما تنجس بالكلب و لو بماء ولوغه أو بلطعه
٦٣	مسأله ١١:لا يتكرر التعفير بتكرر الولوج بين كلب واحد أو أزيد
٦٣	مسأله ١٢:يجب تقديم التعفير على الغسلتين
٦٣	مسأله ١٣:إذا غسل الإناء بالماء الكثير لا يعتبر فيه التثليث
٦٥	مسأله ١٤:فى غسل الإناء بالماء القليل يكفى صب الماء فيه و إدارته إلى أطرافه ثم صبه على الأرض ثلاث مرات

- مسأله ١٥: إذا شك في متنجس أنه من الظروف حتى يعتبر غسله ثلاث مرات أو غيره حتى يكفى فيه المره ٦٥
- مسأله ١٦: يشترط في الغسل بالماء القليل انفصال الغساله على المتعارف ٦٦
- مسأله ١٧: لا يعتبر العصر و نحوه فيما تنجس ببول الرضيع ٧٤
- مسأله ١٨: إذا شك في نفوذ الماء النجس في الباطن في مثل الصابون و نحوه ٧٤
- مسأله ١٩: قد يقال بطهاره الدهن المتنجس إذا جعل في الكر الحار ٧٥
- مسأله ٢٠: إذا تنجس الأرز أو الماش أو نحوهما يجعل في وصله خرقة و يغمس في الكر ٧٥
- مسأله ٢١: الثوب النجس يمكن تطهيره، بجعله في طشت و صب الماء عليه ثم عصره و اخراج غسالته ٧٨
- مسأله ٢٢: اللحم المطبوخ بالماء النجس أو المتنجس بعد الطبخ يمكن تطهيره في الكثير ٧٨
- مسأله ٢٣: الطين النجس اللاصق بالإبريق يطهر بغمسه في الكر و نفوذ الماء الى أعماقه ٧٨
- مسأله ٢٤: الطحين و العجين النجس يمكن تطهيره بجعله خبزا ثم وضعه في الكر ٧٨
- مسأله ٢٥: إذا تنجس التنور يطهر بصب الماء في أطرافه من فوق إلى تحت ٧٩
- مسأله ٢٦: الأرض الصلبه أو المفروشه بالأجر أو الحجر تطهر بالماء القليل إذا أجرى عليها ٧٩
- مسأله ٢٧: إذا صبغ ثوب بالدم لا يطهر ما دام يخرج منه الماء الأحمر ٨٠
- مسأله ٢٨: فيما يعتبر فيه التعدد لا يلزم توالى الغسلتين أو الغسلات ٨١
- مسأله ٢٩: الغسله المزيله للعين بحيث لا يبقى بعدها شيء منها تعدد من الغسلات فيما يعتبر فيه التعدد فتحسب مره ٨١
- مسأله ٣٠: النعل المتنجسه تطهر بغمسها في الماء الكثير ٨١
- مسأله ٣١: الذهب المذاب و نحوه من الفلزات إذا صب في الماء النجس أو كان متنجسا فأذيب ينجس ظاهره و باطنه ٨١
- مسأله ٣٢: الحلى الذى يصوغه الكافر إذا لم يعلم ملاقاته له مع الرطوبه يحكم بطهارته ٨٢
- مسأله ٣٣: النبات المتنجس يطهر بالغمس في الكثير ٨٢
- مسأله ٣٤: الكوز الذى صنع من طين نجس أو كان مصنوعا للكافر يطهر ظاهره بالقليل و باطنه أيضا اذا وضع في الكثير ٨٢
- مسأله ٣٥: اليد الدسمه إذا تنجست تطهر في الكثير و القليل إذا لم يكن لدسومتها جرم ٨٣
- مسأله ٣٦: الظروف الكبار التى لا يمكن نقلها كالحب المثبت في الأرض و نحوه إذا تنجست يمكن تطهيرها بوجوه ٨٣
- مسأله ٣٧: في تطهير شعر المرأة و لحيه الرجل لا حاجة إلى العصر ٨٥
- مسأله ٣٨: إذا غسل ثوبه المتنجس ثم رأى بعد ذلك فيه شيئا من الطين أو من دقاق الأسنان الذى كان متنجسا لا يضر ذلك بتطهيره ٨٦
- مسأله ٣٩: في حال إجراء الماء على المحلّ النجس من البدن أو الثوب إذا وصل ذلك الماء إلى ما اتصل به من المحلّ الطاهر على ما هو المتعارف ٨٦
- مسأله ٤٠: إذا أكل طعاما نجسا فما يبقى منه بين أسنانه باقى على نجاسته ٨٧

- مسألة ٤١: آلات التطهير كاليد و الظرف الذى يغسل فيه تطهر بالتبع ----- ٨٧
- الثانى من المطهرات: الأرض ----- ٨٧
- اشاره ----- ٨٧
- مسألة ١: إذا سرت النجاسه الى داخل النعل لا تطهر بالمشى ----- ٩٩
- مسألة ٢: فى طهاره ما بين أصابع الرجل إشكال ----- ٩٩
- مسألة ٣: الظاهر كفايه المسح على الحائط ----- ٩٩
- مسألة ٤: إذا شك فى طهاره الأرض يبنى على طهارتها فتكون مطهره ----- ١٠٠
- مسألة ٥: إذا علم وجود عين النجاسه أو المتنجس لا بد من العلم بزوالها ----- ١٠٠
- مسألة ٦: إذا كان فى الظلمه و لا يدرى أن ما تحت قدمه أرض أو شىء آخر من فرش و نحوه ----- ١٠٠
- مسألة ٧: إذا رقع نعله بوصله طاهره فتنجست تطهر بالمشى ----- ١٠٠
- الثالث من المطهرات: الشمس ----- ١٠١
- اشاره ----- ١٠١
- مسألة ١: كما تطهر ظاهر الارض كذلك باطنها المتصل بالظاهر النجس بإشراقها عليه و جفافه بذلك ----- ١١١
- مسألة ٢: إذا كانت الأرض أو نحوها جافه، و أريد تطهيرها بالشمس يصب عليها الماء الطاهر ----- ١١١
- مسألة ٣: ألحق بعض العلماء البيدر الكبير بغير المنقولات ----- ١١١
- مسألة ٤: الحصى و التراب و الطين و الاحجار و نحوها ما دامت واقعه على الأرض هى فى حكمها ----- ١١٢
- مسألة ٥: يشترط فى التطهير بالشمس زوال عين النجاسه ----- ١١٢
- مسألة ٦: إذا شك فى رطوبه الأرض حين الاشراق، أو فى زوال العين بعد العلم بوجودها ----- ١١٢
- مسألة ٧: الحصى يطهر بإشراق الشمس على أحد طرفيه طرفه الآخر ----- ١١٣
- الرابع: الاستحاله ----- ١١٣
- الخامس: الانقلاب ----- ١٢١
- اشاره ----- ١٢١
- مسألة ١: العنب أو التمر المتنجس إذا صار خلاً لم يطهر ----- ١٢٤
- مسألة ٢: إذا صب فى الخمر ما يزيل سكره لم يطهر ----- ١٢٤
- مسألة ٣: بخار البول أو الماء المتنجس طاهر ----- ١٢٥
- مسألة ٤: إذا وقعت قطره خمر فى حب خل، و استهلكت فيه لم يطهر و تنجس الخل ----- ١٢٥

- مسألة ٥: الانقلاب غير الاستحالة ١٢٥
- مسألة ٦: إذا تنجس العصير بالخمير ثم انقلب خمرا و بعد ذلك انقلب الخمر خلأ ١٢٥
- مسألة ٧: تفرق الأجزاء بالاستهلاك غير الاستحالة ١٢٦
- مسألة ٨: إذا شك في الانقلاب بقى على النجاسة ١٢٧
- السادس: ذهاب الثلثين في العصير العنبي على القول بنجاسته بالغليان ١٢٧
- اشاره ١٢٧
- مسألة ١: بناء على نجاسة العصير اذا قطرت منه قطره بعد الغليان على الثوب أو البدن أو غيرهما ١٣١
- مسألة ٢: إذا كان في الحصرم حبه أو حبتان من العنب فعصر واستهلك ١٣٢
- مسألة ٣: إذا صبّ العصير الغالي قبل ذهاب ثلثيه في الذى ذهب ثلثاه ١٣٢
- مسألة ٤: إذا ذهب ثلثا العصير من غير غليان لا ينجس ١٣٣
- مسألة ٥: العصير التمرى أو الزبيبي لا يحرم و لا ينجس بالغليان على الأقوى ١٣٤
- مسألة ٦: إذا شك في الغليان يبنى على عدمه ١٣٤
- مسألة ٧: إذا شك في أنه حصرم أو عنب يبنى على أنه حصرم ١٣٤
- مسألة ٨: لا بأس بجعل الباذنجان أو الخيار أو نحو ذلك في الحب مع ما جعل فيه من العنب أو التمر أو الزبيب ليصير خلأ ١٣٤
- مسألة ٩: إذا زالت حموضه الخل العنبي و صار مثل الماء لا بأس به ١٣٦
- مسألة ١٠: السيلان هو عصير التمر أو ما يخرج منه بلا عصر ١٣٦
- السابع: الانتقال ١٣٧
- اشاره ١٣٧
- مسألة ١: إذا وقع البق على جسد الشخص فقتله و خرج منه الدم ١٣٨
- الثامن: الإسلام ١٣٩
- اشاره ١٣٩
- مسألة ١: لا فرق في الكافر بين الأصلي و المرتد الملى بل الفطرى أيضا على الأقوى ١٤٠
- مسألة ٢: يكفى في الحكم بإسلام الكافر اظهاره للشهادتين ١٤٨
- مسألة ٣: الأقوى قبول إسلام الصبي المميز إذا كان عن بصيره ١٥٢
- مسألة ٤: لا يجب على المرتد الفطرى بعد التوبه تعريض نفسه للقتل ١٥٣
- التاسع: التبعية ١٥٥

- العاشر من المطهرات: زوال عين النجاسه أو المتنجس عن جسد الحيوان ١٥٩
- اشاره ١٥٩
- مسأله ١: إذا شك فى كون شىء من الباطن أو الظاهر يحكم ببقائه على النجاسه ١٦٣
- مسأله ٢: مطبق الشفتين من الباطن ١٦٣
- الحادى عشر: استبراء الحيوان الجلأل ١٦٥
- الثانى عشر: حجر الاستنجاء ١٧١
- الثالث عشر: خروج الدم من الذبيحه بالمقدار المتعارف ١٧١
- الرابع عشر: نزح المقادير المنصوصه لوقوع النجاسات المخصوصه فى البئر على القول بنجاستها و وجوب نزحها ١٧١
- الخامس عشر: تيمم الميت بدلا عن الاغسال عند فقد الماء ١٧١
- السادس عشر: الاستبراء بالخرطاط بعد البول ١٧٢
- السابع عشر: زوال التغير فى الجارى و البئر ١٧٢
- الثامن عشر: غيبه المسلم ١٧٣
- اشاره ١٧٣
- مسأله ١: ليس من المطهرات الغسل بالماء المضاف ١٧٥
- مسأله ٢: يجوز استعمال جلد الحيوان الذى لا يؤكل لحمه بعد التذكيه ١٧٦
- مسأله ٣: ما يؤخذ من الجلود من أيدى المسلمين أو من أسواقهم محكوم بالتذكيه ١٧٧
- مسأله ٤: ما عدا الكلب و الخنزير من الحيوانات التى لا يؤكل لحمها قابل للتذكيه ١٧٧
- مسأله ٥: يستحب غسل الملاقى فى جمله من الموارد مع عدم تنجسه: ١٧٨
- فصل طرق ثبوت التطهير ١٨١
- اشاره ١٨١
- مسأله ١: إذا تعارض البيئتان أو إخبار صاحبي اليد فى التطهير و عدمه ١٨٢
- مسأله ٢: إذا علم بنجاسه شيئين فقامت البيئته على تطهير أحدهما غير المعين، أو المعين و اشتبه عنده أو طهر هو أحدهما ثم اشتبه عليه ١٨٣
- مسأله ٣: إذا شك بعد التطهير و علمه بالطهاره، فى أنه هل أزال العين أم لا؟ ١٨٤
- مسأله ٤: إذا علم بنجاسه شىء، و شك فى أن لها عينا أم لا ١٨٥
- مسأله ٥: الوسواسى يرجع فى التطهير إلى المتعارف ١٨٥
- فصل فى حكم الأوانى ١٨٦

- إشارة ١٨٦
- مسألة ١: لا يجوز استعمال الظروف المعموله من جلد نجس العين او الميته فيما يشترط فيه الطهاره ١٨٦
- مسألة ٢: أواني المشركين و سائر الكفار محكومہ بالطهاره ١٨٩
- مسألة ٣: يجوز استعمال أواني الخمر بعد غسلها و إن كانت من الخشب ١٩١
- مسألة ٤: يحرم استعمال أواني الذهب و الفضة في الأكل و الشرب و سائر الاستعمالات ١٩١
- مسألة ٥: الصفر أو غيره الملبس بأحدهما يحرم استعماله إذا كان على وجه لو انفصل كان إناء مستقلا ١٩٨
- مسألة ٦: لا بأس بالمفضض و المطلى و المموه بأحدهما ١٩٩
- مسألة ٧: لا يحرم استعمال الممتزج من أحدهما مع غيرهما إذا لم يكن بحيث يصدق عليه اسم أحدهما ١٩٩
- مسألة ٨: يحرم ما كان ممتزجا منهما و إن لم يصدق عليه اسم أحدهما ١٩٩
- مسألة ٩: لا بأس بغير الأواني إذا كان من أحدهما ١٩٩
- مسألة ١٠: الظاهر أن المراد من الأواني ما يكون من قبيل الكأس و الكوز ٢٠١
- مسألة ١١: لا فرق في حرمه الأكل و الشرب من أنه الذهب و الفضة بين مباشرتهما لقمه أو أخذ اللقمه منها و وضعها في الفم ٢٠٣
- مسألة ١٢: أنه اذا أمر شخص خادمه فصب الشاي من القورى من الذهب او الفضة فكما أن الخادم و الأمر عاصيان كذلك الشارب لا يبعد أن يكون عاصيا ٢٠٤
- مسألة ١٣: إذا كان المأكول أو المشروب في أنه من أحدهما ففرغه في ظرف آخر بقصد التخلص من الحرام ٢٠٥
- مسألة ١٤: إذا انحصر ماء الوضوء أو الغسل في إحدى الآيتين ٢٠٥
- مسألة ١٥: لا فرق في الذهب و الفضة بين الجيد منهما و الرديء ٢٠٧
- مسألة ١٦: إذا توضأ أو اغتسل من إناء الذهب أو الفضة مع الجهل بالحكم أو الموضوع ٢٠٧
- مسألة ١٧: الأواني من غير الجنسين لا مانع منها ٢٠٧
- مسألة ١٨: الذهب المعروف بالفرنكي لا بأس بما صنع منه ٢٠٨
- مسألة ١٩: إذا اضطر الى استعمال أواني الذهب أو الفضة في الأكل و الشرب و غيرهما جاز ٢٠٨
- مسألة ٢٠: إذا دار الأمر في حال الضروره بين استعمالهما أو استعمال الغصبي قديمهما ٢٠٨
- مسألة ٢١: يحرم إجاره نفسه لصوغ الأواني من أحدهما فاجرتة أيضا حرام ٢٠٩
- مسألة ٢٢: يجب على صاحبهما كسرهما ٢٠٩
- مسألة ٢٣: إذا شك في أنه من أحدهما أم لا ٢٠٩
- فصل في أحكام التخلي ٢١٠
- إشارة ٢١٠

- مسألة ١: يجب في حال التخلي-بل سائر الأحوال-ستر العوره عن الناظر المحترم. ----- ٢١٠
- مسألة ٢: لا فرق في الحرمة بين عوره المسلم والكافر على الأقوى. ----- ٢١٨
- مسألة ٣: المراد من الناظر المحترم من عدا الطفل غير المميز و الزوج و الزوجه و المملوكه بالنسبه الى المالك. ----- ٢٢٠
- مسألة ٤: لا يجوز للمالك النظر إلى عوره مملوكته إذا كانت زوجته أو محله. ----- ٢٢٠
- مسألة ٥: لا يجب ستر الفخذين و لا الأيتين و لا الشعر النابت أطراف العوره. ----- ٢٢٢
- مسألة ٦: لا فرق بين أفراد الساتر. ----- ٢٢٢
- مسألة ٧: لا يجب الستر في الظلمه المانعه عن الرؤيه أو مع عدم حضور شخص. ----- ٢٢٣
- مسألة ٨: لا يجوز النظر إلى عوره الغير من وراء الشيشه. ----- ٢٢٣
- مسألة ٩: لا يجوز الوقوف في مكان يعلم بوقوع نظره على عوره الغير. ----- ٢٢٣
- مسألة ١٠: لو شك في وجود الناظر أو كونه محترماً. ----- ٢٢٤
- مسألة ١١: لو رأى عوره مكشوفه و شك في أنها عوره حيوان أو إنسان. ----- ٢٢٤
- مسألة ١٢: لا يجوز للرجل و الأنثى النظر إلى دبر الخنثى. ----- ٢٢٥
- مسألة ١٣: لو اضطر إلى النظر إلى عوره الغير. ----- ٢٢٤
- مسألة ١٤: يحرم في حال التخلي استقبال القبله و استدبارها. ----- ٢٢٤
- مسألة ١٥: الأحوط ترك إقعاد الطفل للتخلي على وجه يكون مستقبلاً أو مستديراً. ----- ٢٣٣
- مسألة ١٦: يتحقق ترك الاستقبال و الاستدبار بمجرد الميل إلى أحد الطرفين. ----- ٢٣٣
- مسألة ١٧: الأحوط في من يتواتر بوله أو غائطه مراعاة ترك الاستقبال و الاستدبار بقدر الامكان. ----- ٢٣٤
- مسألة ١٨: عند اشتباه القبله بين الأربع لا يجوز أن يدور ببوله الى جميع الأطراف. ----- ٢٣٤
- مسألة ١٩: إذا علم ببقاء شيء من البول في المجرى يخرج بالاستبراء. ----- ٢٣٤
- مسألة ٢٠: يحرم التخلي في ملك الغير من غير اذنه. ----- ٢٣٤
- مسألة ٢١: المراد بمقاديم البدن: الصدر، البطن، و الركبتان. ----- ٢٣٥
- مسألة ٢٢: لا يجوز التخلي في مثل المدارس التي لا يعلم كيفية وقفها. ----- ٢٣٥
- فصل في الاستنجاء. ----- ٢٣٦
- اشاره. ----- ٢٣٦
- مسألة ١: لا يجوز الاستنجاء بالمحترمات و لا بالعظم و الروث. ----- ٢٤٨
- مسألة ٢: في الاستنجاء بالمسحات اذا بقيت الرطوبه في المحل يشكل الحكم بالطهاره. ----- ٢٤٨

- مسألة ٣: في الاستنجاء بالمسحات يعتبر أن لا يكون في ما يمسح به رطوبه مسريه ٢٤٩
- مسألة ٤: إذا خرج مع الغائط نجاسه أخرى-كالدّم-أو وصل إلى المحل نجاسه من خارج يتعين الماء ٢٤٩
- مسألة ٥: إذا خرج من بيت الغلاء ثم شك في أنه استنجى أم لا ٢٥٠
- مسألة ٦: لا يجب الدلك باليد في مخرج البول عند الاستنجاء ٢٥٢
- مسألة ٧: إذا مسح مخرج الغائط بالأرض ثلاث مرات ٢٥٣
- مسألة ٨: يجوز الاستنجاء بما شك في كونه عظماً أو روثاً أو من المحترقات ٢٥٣
- فصل في الاستبراء ٢٥٤
- اشاره ٢٥٤
- مسألة ١: من قطع ذكره يصنع ما ذكر فيما بقى ٢٥٩
- مسألة ٢: مع ترك الاستبراء يحكم على الرطوبه المشتبهه بالنجاسه و الناقضيه ٢٦٠
- مسألة ٣: لا يلزم المباشره أى الاستبراء ٢٦١
- مسألة ٤: إذا خرجت رطوبه من شخص و شك شخص آخر في كونها بولاً أو غيره ٢٦١
- مسألة ٥: إذا شك في الاستبراء ٢٦٢
- مسألة ٦: إذا شك من لم يستبرأ في خروج الرطوبه و عدمه ٢٦٢
- مسألة ٧: إذا علم أن الخارج منه مذى، و لكن شك في أنه هل خرج معه بول أم لا ٢٦٢
- مسألة ٨: إذا بال و لم يستبرأ، ثم خرجت منه رطوبه مشتبهه بين البول و المنى ٢٦٣
- فصل في الوضوء و أحكامه و شرائطه ٢٦٥
- فصل في موجبات الوضوء و نواقضه ٢٦٥
- اشاره ٢٦٥
- و هي أمور: ٢٦٥
- اشاره ٢٦٥
- الأول و الثانى: البول و الغائط ٢٦٥
- الثالث: الريح الخارج من مخرج الغائط ٢٦٨
- الرابع: النوم مطلقاً ٢٦٩
- الخامس كل ما أزال العقل ٢٧١
- السادس: الاستحاضه القليله، بل الكثيره و المتوسطه ٢٧٢

- مسألة ١: إذا شك في طرو أحد النواقض ٢٧٣
- مسألة ٢: إذا خرج ماء الاحتقان و لم يكن معه شيء من الغائط ٢٧٣
- مسألة ٣: القيح الخارج من مخرج البول أو الغائط ليس بناقض ٢٧٤
- مسألة ٤: ذكر جماعه من العلماء استحباب الوضوء عقيب المذى و الودى ٢٧٥
- فصل فى غايات الوضوءات الواجبه و غير الواجبه ٢٧٨
- اشاره ٢٧٨
- مسألة ١: إذا نذر أن يتوضأ لكل صلاه وضوء رافعا للحدث و كان متوضئا ٢٨٧
- مسألة ٢: وجوب الوضوء لسبب النذر أقسام: ٢٨٨
- مسألة ٣: لا فرق فى حرمه مس كتابه القرآن على المحدث بين أن يكون باليد أو سائر أجزاء البدن ٢٨٩
- مسألة ٤: لا فرق بين المس ابتداءً أو استدامه ٢٩٠
- مسألة ٥: المس الماحى للخط أيضا حرام ٢٩٠
- مسألة ٦: لا فرق بين انواع الخطوط حتى المهجور منها، كالكوفى ٢٩٠
- مسألة ٧: لا فرق فى القرآن بين الآيه و الكلمه، بل و الحرف ٢٩٠
- مسألة ٨: لا فرق بين ما كان فى القرآن أو فى كتاب ٢٩١
- مسألة ٩: فى الكلمات المشتركة بين القرآن و غيره المناط قصد الكاتب ٢٩٢
- مسألة ١٠: لا فرق فيما كتب عليه القرآن بين الكاغذ، اللوح، الارض و الجدار، و الثوب ٢٩٢
- مسألة ١١: إذا كتب على الكاغذ بلا مداد ٢٩٣
- مسألة ١٢: لا يحرم المس من وراء الشيشه و إن كان الخط مرثيا ٢٩٣
- مسألة ١٣: فى مس المساحه الخاليه التى يحيط بها الحرف كالحاء أو العين مثلا اشكال ٢٩٣
- مسألة ١٤: فى جواز كتابه المحدث آيه من القرآن بإصبعه على الأرض أو غيرها إشكال ٢٩٣
- مسألة ١٥: لا يجب منع الأطفال و المجانين من المس ٢٩٤
- مسألة ١٦: لا يحرم على المحدث مس غير الخط من ورق القرآن حتى ما بين السطور و الجلد و الغلاف. ٢٩٤
- مسألة ١٧: ترجمه القرآن ليست منه بأى لغه كانت ٢٩٤
- مسألة ١٨: لا يجوز وضع الشئ النجس على القرآن و ان كان يابس ٢٩٥
- مسألة ١٩: إذا كتبت آيه من القرآن على لقمه خبز لا يجوز للمحدث اكله ٢٩٥
- فصل فى الوضوءات المستحبه ٢٩٦

- إشاره ٢٩٦
- مسأله ١:الأقوى كما أشير إليه سابقا كون الوضوء مستحبا في نفسه ٢٩٦
- مسأله ٢:الوضوء المستحب أقسام: ٢٩٦
- مسأله ٣:لا يختص القسم الأول من المستحب بالغايه التي توضحاً لأجلها ٣٠٤
- مسأله ٤:لا يجب في الوضوء قصد موجبه ٣١٠
- مسأله ٥:يكفى الوضوء الواحد للأحداث المتعدده إذا قصد رفع طبيعه الحدث ٣١٠
- مسأله ٦:إذا كان للوضوء غايات متعدده فقصد الجميع ٣١١
- فصل في أفعال الوضوء ٣١٣
- إشاره ٣١٣
- الأول:غسل الوجه ٣١٣
- إشاره ٣١٣
- مسأله ١:يجب إدخال شيء من اطراف الحد من باب المقدمه ٣٢٥
- مسأله ٢:الشعر الخارج عن الحد كمسترسل اللحيه في الطول،و ما هو خارج عن ما بين الإبهام و الوسطى في العرض لا يجب غسله. ٣٢٦
- مسأله ٣:إن كانت للمرأة لحيه فهي كالرجل ٣٢٧
- مسأله ٤:لا يجب غسل باطن العين،و الأنف و الفم الا شيء منها من باب المقدمه ٣٢٧
- مسأله ٥:في ما أحاط به الشعر لا يجزئ غسل المحاط عن المحيط ٣٢٧
- مسأله ٦:الشعور الرقاق المعدوده من البشره يجب غسلها معها ٣٢٧
- مسأله ٧:إذا شك في أن الشعر محيط أم لا ٣٢٧
- مسأله ٨:إذا بقي مما في الحد ما لم يغسل و لو مقدار رأس إبره لا يصح الوضوء ٣٢٧
- مسأله ٩:إذا تيقن وجود ما يشك في مانعيته يجب تحصيل اليقين بزواله أو وصول الماء إلى البشره ٣٢٩
- مسأله ١٠:التقبه في الأنف موضع الحلقة أو الخزامه لا يجب غسل باطنها ٣٣٠
- الثاني:غسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع ٣٣٠
- إشاره ٣٣٠
- مسأله ١١:إن كانت له يد زائده دون المرفق وجب غسلها أيضا كاللحم الزائد ٣٣٥
- مسأله ١٢:الوسخ تحت الأظفار إذا لم يكن زائدا على المتعارف لا يجب إزالته ٣٣٦
- مسأله ١٣:ما هو المتعارف بين العوام من غسل اليدين إلى الزندين و الاكتفاء عن غسل الكفين،بالغسل المستحب قبل الوجه باطل ٣٣٧

- مسألة ١٤: إذا انقطع لحم من اليدين وجب غسل ما ظهر بعد القطع - ٣٣٧
- مسألة ١٥: الشقوق التي تحدث على ظهر الكف من جهة البرد إن كانت وسيعة يرى جوفها وجب إيصال الماء فيها - ٣٣٧
- مسألة ١٦: ما يعلو البشرة مثل الجدرى عند الاحتراق ما دام باقيا يكفى غسل ظاهره - ٣٣٧
- مسألة ١٧: ما ينجمد على الجرح عند البرء و يصير كالجلد لا يجب رفعه - ٣٣٨
- مسألة ١٨: الوسخ على البشرة إن لم يكن جرما مرثيا لا يجب إزالته - ٣٣٨
- مسألة ١٩: الوسواسى الذى لا يحصل له القطع بالغسل يرجع إلى المتعارف - ٣٣٨
- مسألة ٢٠: إذا نفذت شوكة فى اليد أو غيرها من مواضع الوضوء أو الغسل لا يجب إخراجها - ٣٣٩
- مسألة ٢١: يصح الوضوء بالارتماس مع مراعاة الأعلى فالأعلى - ٣٣٩
- مسألة ٢٢: يجوز الوضوء بماء المطر - ٣٤٠
- مسألة ٢٣: إذا شك فى شيء أنه من الظاهر حتى يجب غسله أو الباطن فلا، - ٣٤١
- الثالث: مسح الرأس بما بقى من البله فى اليد - ٣٤٢
- اشاره - ٣٤٢
- مسألة ٢٤: فى مسح الرأس لا فرق بين أن يكون طولا أو عرضا أو منحرفا - ٣٥٨
- الرابع: مسح الرجلين من رءوس الأصابع إلى الكعبين - ٣٥٨
- اشاره - ٣٥٨
- مسألة ٢٥: لا إشكال فى أنه يعتبر أن يكون المسح بنداوه الوضوء - ٣٧١
- مسألة ٢٦: يشترط فى المسح أن يتأثر الممسوح برطوبه الماسح - ٣٧٥
- مسألة ٢٧: إذا كان على الماسح حاجب و لو وصله رقيقه لا بد من رفعه - ٣٧٥
- مسألة ٢٨: إذا لم يمكن المسح بباطن الكف يجزى المسح بظاها - ٣٧٦
- مسألة ٢٩: إذا كانت رطوبه على الماسح زائده بحيث توجب جريان الماء على الممسوح لا يجب تقليلها - ٣٧٦
- مسألة ٣٠: يشترط فى المسح إمرار الماسح على الممسوح - ٣٧٧
- مسألة ٣١: لو لم يمكن حفظ الرطوبه فى الماسح من جهة الحرّ فى الهواء أو حراره البدن أو نحو ذلك - ٣٧٨
- مسألة ٣٢: لا يجب فى مسح الرجلين أن يضع يده على الأصابع - ٣٨٠
- مسألة ٣٣: يجوز المسح على الحائل كالقناع و الخف و الجورب و نحوها فى حال الضروره من تقيه أو برد يخاف منه على رجله - ٣٨٠
- مسألة ٣٤: ضيق الوقت عن رفع الحائل أيضا مسوغ للمسح عليه - ٣٨٢
- مسألة ٣٥: إنما يجوز المسح على الحائل فى الضرورات ما عدا التقيه إذا لم يمكن رفعها - ٣٨٢

- مسألة ٣٦: لو ترك التقيّه في مقام وجوبها و مسح على البشره ففي صحه الوضوء إشكال. ----- ٣٨٤
- مسألة ٣٧: إذا علم بعد دخول الوقت أنه لو أخر الوضوء و الصلاة يضطر إلى المسح على الحائل فالظاهر وجوب المبادرة إليه. ----- ٣٨٤
- مسألة ٣٨: لا فرق في جواز المسح على الحائل في حال الضروره بين الوضوء الواجب و المندوب. ----- ٤٣٨
- مسألة ٣٩: إذا اعتقد التقيّه أو تحقق إحدى الضرورات الأخر فمسح على الحائل، ثم بان أنه لم يكن موضع تقيّه أو ضروره. ----- ٤٣٩
- مسألة ٤٠: إذا أمكنت التقيّه بغسل الرجل فالأحوط تعتيه. ----- ٤٤٠
- مسألة ٤١: إذا زال السبب لا مسوغ للمسح على الحائل من تقيّه أو ضروره، ----- ٤٤١
- مسألة ٤٢: إذا عمل في مقام التقيّه بخلاف مذهب من يتقيّه ففي صحّه وضوئه إشكال. ----- ٤٤٢
- مسألة ٤٣: يجوز في كل من الغسلات أن يصب على العضو عشر غرفات بقصد غسله واحده. ----- ٤٤٣
- مسألة ٤٤: يجب الابتداء في الغسل بالأعلى، لكن لا يجب الصبّ على الأعلى. ----- ٤٤٣
- مسألة ٤٥: الإسراف في ماء الوضوء مكروه. ----- ٤٤٤
- مسألة ٤٦: يجوز الوضوء برمس الأعضاء. ----- ٤٤٦
- مسألة ٤٧: يشكل صحّه وضوء الوسواسي إذا زاد في غسل اليسرى من اليمين في الماء من لزوم المسح بالماء الجديد. ----- ٤٤٦
- مسألة ٤٨: في غير الوسواسي إذا بالغ في إمرار يده على اليد اليسرى لزياده اليقين لا بأس به ما دام يصدق عليه أنه غسل واحد. ----- ٤٤٦
- مسألة ٤٩: يكفي في مسح الرجلين المسح بواحد من الأصابع الخمس إلى الكعبين أيها كانت حتى الخنصر منها. ----- ٤٤٧
- فصل في شرائط الوضوء ----- ٤٤٨
- اشاره ----- ٤٤٨
- الشرط الأول: إطلاق الماء ----- ٤٤٨
- الشرط الثاني و طهارته ----- ٤٤٨
- اشاره ----- ٤٤٨
- مسألة ١: لا بأس بالتوضؤ بماء (القليان) ما لم يصير مضافا. ----- ٤٥٠
- مسألة ٢: لا يضر في صحّه الوضوء نجاسه سائر مواضع البدن بعد كون محالّه طاهره. ----- ٤٥٠
- مسألة ٣: إذا كان في بعض مواضع وضوئه جرح لا يضره الماء. ----- ٤٥٠
- الشرط الثالث: أن لا يكون على المحلّ حائل يمنع وصول الماء إلى البشره. ----- ٤٥١
- الشرط الرابع: أن يكون الماء و ظرفه، و مكان الوضوء، و مصب مائه، مباحا. ----- ٤٥١
- اشاره ----- ٤٥١
- مسألة ٤: لا فرق في عدم صحّه الوضوء بالماء المضاف، أو النجس. ----- ٤٥٢

- مسألة ٥: إذا التفت إلى الغصبيه في أثناء الوضوء صح ما مضى من أجزائه ٤٥٤
- مسألة ٦: مع الشك في رضا المالك لا يجوز التصرف و يجرى عليه حكم الغصب ٤٥٥
- مسألة ٧: يجوز الوضوء و الشرب من الأنهار الكبار سواء كانت قنوات أو منشقه من شط ٤٥٧
- مسألة ٨: الحيض الواقعه في المساجد و المدارس اذا لم يعلم كيفيه وقفها ٤٦٢
- مسألة ٩: إذا شق نهر أو قناه من غير إذن مالكه لا يجوز الوضوء بالماء الذى فى الشق ٤٦٢
- مسألة ١٠: إذا غتر مجرى نهر من غير إذن مالكه ٤٦٢
- مسألة ١١: إذا علم أن حوض المسجد وقف على المصلين فيه لا يجوز الوضوء منه بقصد الصلاه فى مكان آخر. ٤٦٣
- مسألة ١٢: إذا كان الماء فى الحوض و أرضه و أطرافه مباحا، لكن فى بعض أطرافه نصب أجر، أو حجر غصبي يشكل الوضوء منه ٤٦٤
- مسألة ١٣: الوضوء فى المكان المباح مع كون فضائه غصبيا مشكل ٤٦٤
- مسألة ١٤: إذا كان الوضوء مستلزما لتحريك شىء مغصوب فهو باطل ٤٦٤
- مسألة ١٥: الوضوء تحت الخيمه المغصوبه إن عدّ تصرفا فيها- كما فى حال الحرّ و البرد المحتاج إليها- باطل ٤٦٤
- مسألة ١٦: إذا تعدى الماء المباح من المكان المغصوب إلى المكان المباح لا إشكال فى جواز الوضوء منه. ٤٦٦
- مسألة ١٧: إذا اجتمع ماء مباح- كالجارى من المطر- فى ملك الغير إن قصد المالك تملكه كان له ٤٦٦
- مسألة ١٨: إذا دخل المكان الغصبي غفله و فى حال الخروج توضأ، بحيث لا ينافى فوريته ٤٦٦
- مسألة ١٩: إذا وقع قليل من الماء المغصوب فى حوض مباح ٤٦٧
- الشرط الخامس: أن لا يكون ظرف ماء الوضوء من أوانى الذهب و الفضة ٤٦٨
- اشاره ٤٦٨
- مسألة ٢٠: إذا توضأ من أنيه باعتقاد غصبيتها، أو كونها من الذهب و الفضة، ثم تبين عدمه كونها كذلك ٤٦٨
- الشرط السادس: أن لا يكون ماء الوضوء مستعملا فى رفع الخبث ٤٦٨
- الشرط السابع: أن لا يكون مانع من استعمال الماء من مرض أو خوف أو عطش أو نحو ذلك ٤٦٩
- الشرط الثامن: أن يكون الوقت واسعا للوضوء و الصلاه ٤٧٠
- اشاره ٤٧٠
- مسألة ٢١: فى صورته كون استعمال الماء مضرا، لو صب الماء على ذلك المحل الذى يتضرر به وقع فى الضرر، ثم توضأ صح إذا لم يكن الوضوء موجبا لزيادته ٤٧١
- الشرط التاسع: المباشرة فى أفعال الوضوء فى حال الاختيار ٤٧٢
- اشاره ٤٧٢
- مسألة ٢٢: إذا كان الماء جاريا من ميزاب أو نحوه، فجعل وجهه أو يده تحته ٤٧٥

مسأله ٢٣: إذا لم يتمكن من المباشرة جاز أن يستنيب بل وجب ٤٧٦

الشرط العاشر: الترتيب ٤٧٩

الشرط الحادي عشر: الموالاه ٤٨٢

اشاره ٤٨٢

مسأله ٢٤: إذا توضحاً و شرع في الصلاه ثم تذكر أنه ترك بعض المسحات أو تمامها بطلت صلاته و وضوئه أيضاً ٤٨٧

مسأله ٢٥: إذا مشى بعد الغسلات خطوات ثم أتى بالمسحات لا بأس ٤٨٧

مسأله ٢٦: إذا ترك الموالاه نسياناً بطل وضوءه مع فرض عدم التتابع العرفي أيضاً ٤٨٧

مسأله ٢٧: إذا جفّ الوجه حين الشروع في اليد لكن بقيت الرطوبه في مسترسل اللحيه ٤٨٨

الشرط الثاني عشر: النتيه ٤٨٨

اشاره ٤٨٨

مسأله ٢٨: لا يجب في الوضوء قصد رفع الحدث أو الاستباحه على الأقوى ٥٠٧

المحتويات ٥١٠

تعريف مركز ٥٢٢

اشاره

پدیدآوران: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم (نویسنده)، سند، محمد (نویسنده)

عنوان های دیگر: العروه الوثقی. برگزیده. کتاب الطهاره. شرح کتاب الطهاره

عنوان و نام پدیدآور: سند العروه الوثقی (کتاب الطهاره) الجزء الثالث و الرابع / تالیف محمد سند

ناشر: صحفی

مکان نشر: قم - ایران

تعداد جلد: ۶ ج

سال نشر: ۱۴۱۵ ق

یادداشت: عربی

عنوان دیگر: العروه الوثقی. شرح

موضوع: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. العروه الوثقی -- نقد و تفسیر

موضوع: فقه جعفری -- قرن ۱۴

شناسه افزوده: یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۸؟ ق. العروه الوثقی. شرح

رده بندی کنگره: ۱۳۸۴ ۲۳۵۹ ۴۰۴۰۵-۵-۱۸۳ BP

رده بندی دیویی: ۲۹۷/۳۴۲

شماره کتابشناسی ملی: م ۷۴-۶۶۲۸

ص: ۱

اشاره

بسم الله الرحمن الرحيم

ص: ٣

سند العروه الوثقى (كتاب الطهاره) الجزء الثالث و الرابع

تأليف محمد سند

ص: ٥

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله رب العالمين و الصلاه و أسنى السلام على السيد المصطفى و آله النجباء.

و بعد..فهذا الجزء قد اشتمل على عدّه فوائد و بعض القواعد:

منها:فى مانعيه عين النجس فى الصلاه فيما لا تتم فيه الصلاه.

منها:التفصيل فى جريان الأصل فى الشبهه المفهوميه.

منها:فى المرتد و أحكامه.

منها:الصبي على أربعة مراحل.

منها:فى الفرق بين القيود العلاميه و التوصيفيه الاحترازيه.

منها:رساله فى التقية.

منها:فى جريان الرفع فى الأوامر الضمنيه.

منها:فى الملكيات العامه و التصرف فى الاملاك الكبيره.

منها:فى حقيقه عباديه العباده.

أحدها الماء و هو عمدتها لأن سائر المطهرات مخصوصه بأشياء خاصه بخلافه فإنه مطهر لكل متنجس (١) حتى الماء المضاف بالاستهلاك (٢) بل يطهر بعض الأعيان النجسه كميته الانسان فإنه يطهر بتمام غسله و يشترط فى التطهير به أمور بعضها شرط فى كل من القليل و الكثير و بعضها مختص بالتطهير بالقليل.

تقدم فى المياه أن أدله طهوريه الماء المتقدمه متعرضه للإطلاق من الجهه الفاعليه لعملية الطهاره لا من جهه الكيفيه و لا القابل لها، فمن الجهه الثالثه لا بد من التوسل بدلاله الأمر بالغسل فى كل مورد، نعم فى موثق عمار «يغسل كل ما أصابه ذلك الماء» (١) قد يظهر منه قابليه كل جسم جامد للغسل كما قد يتمسك بالإطلاق المقامى فى القابل اذا كان مما يغسل فى الجعل البنائى العقلائى فى القذارات العرفيه كما قد تمسك به فى كيفيه التطهير أيضا، مضافا الى ورود الأمر بالغسل فى الموارد (٢) المتعدده كالدم و المنى و مطلق القذر و النجس فى الثوب، و أبوال ما لا يؤكل لحمه و الكلب و الخنزير و الخمر، و الكافر و الميت و اللحم المتنجس و غيرها من الموارد التى يجدها المتتبع اما من ناحيه ذات المتنجس أو بلحاظ التطهير من سبب التنجس.

و من ثم يظهر عدم وجود عموم فى القابل للتطهير فيما كان مائعا مضافا، فبقاء نجاسته على مقتضى القاعده بإطلاق دليل انفعاله أو بأصالة البقاء، مضافا الى ما ورد فيه من أنه يهراق كما فى المرق المتنجس و الزيت يستصبح به و غيرهما كما تقدم فى بحث الماء المضاف.

تقدم فى بحث المضاف عده طرق للتطهير فلاحظ.

ص: ٢١

١- ١) ابواب الماء المطلق ب ٤.

٢- ٢) ابواب النجاسات ب ٤١-٤٢-٤٥-٧٥-٨-١٢-١٣-٣٨-١٤-٣٤-١٦.

أما الأول فمنها زوال العين و الأثر (١) بمعنى الاجزاء الصغار منها لا بمعنى اللون و الطعم و نحوهما، و منها عدم تغير الماء فى أثناء الاستعمال (٢)، و منها طهاره الماء و لو فى ظاهر الشرع.

إذ ما دامت العين باقيه فلا يزال موضوع دليل الانفعال على حاله و عدمه مأخوذ فى دليل التطهير، نعم المدار على زوال العين و الموضوع لدليل النجاسه دون اللون و الطعم و غيرهما، لأن ما هو موضوع النجاسه منتف و ان بقيت عوارضه بحسب النظر المتعارف لا الدقى العقلى، و ترتيب النجاسه على التغير باوصاف عين النجس، فى الماء و لو الكثير، لا ربط له بالمقام اذ لا انفعال بالأوصاف فى الملاقاه بين الجامد و عين النجاسه مع الجفاف و ان تغير اللون أو الرائحة. مضافا الى ما ورد فى طهاره الثوب الذى اصيب بدم الحيض بعد غسله و ان بقى اللون، و مرسل الصدوق عن الرضا عليه السّلام «لا شىء عليه من الريح و الشقاق بعد غسله» (٢).

بأوصاف عين النجاسه دون اوصاف المتنجس، حيث أنه بالتغير المزبور و ان لم تكن عين النجاسه باقيه موجب لانفعال الماء بالتغير، و لا يحكم على الماء المتخلف حينئذ بعد انفصال الغساله أنه ظاهر بعد فرض أنه متغير، اذ الماء بلغ ما بلغ فى الكثره ينفعل بالتغير فكيف بالمتخلف فلا يقوى اطلاق أدله التطهير - على فرض شموله للمقام - على المعارضه، هذا فى الغسله المطهره، و أما غير المطهره فلا - يتأتى الوجه المزبور لعدم المعارضه بين أدله التطهير و دليل انفعال الماء بالتغير، بعد كون مقتضى القاعده فى الغسله المزبوره هو نجاستها و منجسيتها كما تقدم فى بحث الغساله من المياه، و قد يوجه فى غير المطهره بالارتكاز العرفى على تقييد أدله التطهير و لو انصرفا بالماء غير المتغير لأن المتغير بنفسه قدر فلا يقوى على التطهير،

ص: ٢٢

١-١) ابواب النجاسات ب ٢٥.

٢-٢) ابواب النجاسات، ب ٢٥/٦.

و منها اطلاقه بمعنى عدم خروجه عن الاطلاق فى اثناء الاستعمال(١) و أما الثانى:

فالتعدد فى بعض المتنجسات كالتنجس بالبول.

و فيه ان التغير الحادث فى الماء انما هو بتأثره بالمحل المتنجس و حمله للقذاره الى الخارج و ان لم تكن عين النجاسه باقيه كما هو الفرض، و الصحيح بناء الحكم فى غير المطهره على البحث الآتى من لزوم تغاير الغسله المزيله عن عدد الغسلات الواجبه فى التطهير، حيث ان التغير فى الغساله ليس إلا- لاتصالها بعين النجس و ان فرض زواله إلا- أنه تحقق بها، و أما بناء على عدم لزوم التغاير فلا مجال لاشتراط عدم التغير فى غير الغسله المطهره.

كما لو كان الثوب المتنجس مصبوغا، فانه بالغسل يخرج الماء المطلق عن الاطلاق و ينقلب الى المضاف، نعم لو تغير بأوصاف لون الثوب المتنجس من دون تبدل الى الاضافه، فلا ضير حيث ان ما هو الشرط و هو الاطلاق متحقق مع عدم التنجس بالتغير بأوصاف المتنجس، و وجه هذا الشرط هو أن الطهوريه انما هى للماء المطلق فى الأدله دون غيره فمن ثم يكون اطلاقات الغسل مقيده به فضلا عما أخذ القيد فى لسان دليله، كما تقدم ذلك فى بحث المياه، و مقتضى تقييد الغسل به هو تقييد مجموع عمليه الغسل و التطهير بدءا و انتهاء به، و سيأتى تتمه لذلك.

و هو المشهور بين الأصحاب و ذهب بعض الى لزوم التعدد للبول مطلقا فى القليل و الكثير عدا الجارى، و يظهر من بعض المحشين الاكتفاء بالمره مطلقا بزواله بالمره الأولى، و الصحيح الأول لما فى صحيح محمد بن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثوب يصيبه البول؟ قال: اغسله فى الممرن مرتين، فإن غسلته فى ماء جار فمره واحده» حيث ان مقتضى احترازيه القيد بالقليل الممكنى عنه بالممرن هو عدم

ص: ٢٣

و كالظروف (١) و التعفير (٢) كما فى المتن جس بولوغ الكلب،

المرتين فى طبيعه الماء فى الكثير، معتصدا بالفاء للتفريع حيث تدلّ على أن الغسل فى الجارى اكتفى فيه بالمره تفريعا على انتفاء القلّه، معتصدا بتصدير قيد القلّه أولا و ذكر الجريان ثانيا الظاهر فى كون المدار الأول، و يؤيد كل ذلك الاعتبار حيث ان الغسل فى الكثير لا يوجب انفعال الماء النافذ فى الثوب فى الغسله الأولى و مقتضى الحكم بطهارته لاعتصامه هو طهاره الثوب الملاقى له، و استدلل للتعدد تاره بأنه حيث ان المرتين فى البول الأولى للانقاء و الثانيه للطهاره فهما متحققتان فى الجارى لتدافعه بخلاف القليل و الكثير الراكذ. و ان مقتضى مفهوم الشرطيه فى ذيل الصحيح المزبور هو لزوم التعدد فى غير الجار و هو أقوى من مفهوم الوصف و لو الاحترازى الصغير، و أن غايه الأمر اجمال الروايه فى الكثير الراكذ فيرجع الى عمومات المرتين فى البول، و فيه ان تعليل المرتين بأن الأولى للانقاء و الثانيه للتطهير ليس بمدلول لروايه و انما هو من عباره المحقق فى المعتبر التى تخيل انها من متن الروايه كما يأتى الاشاره إليه، مع ان الجارى ليس بمتدافع بقوه فى كل افراده ففى بعضها ببطء و كذا الحال فى الراكذ فانه يمكن تحريك الثوب بدفع فيه، و ان الشرطيه أتى بها تفريعا بالفاء متأخره عن القيد الاحترازى و هو القله، و ان اطلاقات المرتين لا يخفى مورديتها للقليل لا سيما ما عبّر فيه بالصب مرتين هنا و الاكتفاء بالمره فى مطلق الكثير و كذا الجارى انما هو بعد ازاله عين النجاسه و لو باستمرار اتصال الرمس للثوب فيه.

سيأتى تفصيل الكلام فيها.

و سيأتى فى المتن تقويه عدم الاختصاص بالقليل، و هو الصحيح كما أشرنا إليه فى ما تقدم، حيث ان الكثير انما يسقط التعدد فى غسالات الماء بالقليل لاعتصامه و عدم الحاجه لانفصال الغساله دون الغسل بغير الماء، حيث انها فى الفهم

و العصر (١) فى مثل الثياب و الفرش و نحوها بما يقبله و الورود أى ورود (٢) الماء على المتنجس دون العكس على الأحوط.

العرفى لجهه خصوصيه غير الماء فى الازاله و التنقيه كما فى الدلك فى مقابل الصب، و كما فى الصابون لأقوائته على الازاله.

و هو المشهور و قد ينسب إليهم تعميمه للغسل بالكثير أيضا، و الوجه فى أصل اعتباره فى الغسل هو أخذه فى مفهوم الغسل و لزوم انفصال الغساله النجسه عن المحل كى تحمل القذاره خارجا عنه و كى يمكن التفكيك بين المحل و الماء المغسول به فى الحكم بطهاره الأول و نجاسه الثانى، و ظهور المقابله فى الروايات (١) بين الصب على الجسد و الغسل فى الثوب بل بعضها اشتمل على عنوان العصر أو الصب فى المتنجس ببول الرضيع و الغسل فى غيره فى أخذ العصر فى الغسل، هذا و لكن الصحيح أن العصر ليس مأخوذا فى مفهوم الغسل و لا- لازم فيه و هو انفصال الماء المتقدر بنجاسه المحل، بل هو من محققات الازاله و التنقيه، فيرجع الوجه الاول الى الثانى، كما أن الثالث يؤول الى الثانى أيضا، و هو لا يتأتى فى الكثير حيث أن الماء النافذ منه كما تقدم فى المتنجس غير منفعل بل يظل على طهارته و اعتصامه، و لا يوجب ملاقاته للمتنجس انفعاله فهو بطهوريته يكسب المحل طهاره من دون تأثره به فلا يحمل القذاره و انما يعدمها.

و أما المقابله فى الروايات فمن الظاهر فيها أن المقابله فى مورد القليل الذى يتصور فيه الصب.

و نسب الى الشافعى و المحكى عن السيد أنه استوجهه فرقا بين عمليه التطهير و بين انفعال الماء القليل كما لو ادخل يده القذره فى الاناء فإنه ليس بتطهير،

ص: ٢٥

و استدلل له أيضا بما ورد في عده من الروايات (١) من عنوان الصب على الجسد و أخرى على الثوب و بأن يجعل العرفي في كيفية التطهير ذلك حيث أنه مع وروده يكون الماء المطهر قاهرا لنجاسه المحل بخلاف ما اذا كان مورودا، و بأن القدر المتيقن من حصول التطهير هو مع الورود، حيث ان مقتضى قاعده انفعال القليل حتى في الماء المتخلف في الغسله المطهره هو انفعاله و منجسيته للمحل أيضا و كذا عدم مطهرية الماء المتنجس، إلا ان يرفع اليد عنها لضروره أدله التطهير بالمقدار المتيقن و هو مع الورود دون غيره، و كل ذلك غير تام. أما الأول فإنه لا- مباينه بين موارد الانفعال و موارد التطهير كى يتمحل فارق بين الموردین، فإنّ التطهير كما هو تنظيف للمحل فهو تقذر و انفعال للماء القليل بحمله قذاره المحل كما هو الحال في التنظيف العرفي، و أن عنوان الصب الوارد في الجسد هو لتعارف ذلك فيه دون الرمس في الماء و الوارد في الثوب في مقابل الغسل لا مقابل الموروديه، بل في صحيح ابن مسلم «اغسله في المرنّ مرتين فإن كان ماء جاريا فمرّه» (٢) فإن ظاهرها ايراد الثوب على القليل في المرنّ كما في الجارى، و كون الغسل في المرنّ أعم من موروديه الماء بل يشمل وارديته، لا يضر بالاستشهاد حيث ان غايه الامر على كل حال هو اجتماع الماء مع المتنجس، و فائده اشتراط الورود عدم الاجتماع مع المتنجس، حيث ان نكته اشتراطه هو ان دفعه على المحل مع سرعه زواله عنه أدخل في حصول حمل النجاسه الى الخارج، و من ذلك يظهر أنّ في الأجسام التي لا- بد من رسوب الماء فيها كالثياب و الفرش و نحوها لا وجه لاشتراط الورود حيث أنّه لا بد من نفوذ الماء و هو موجب للتقارن لمدّه على أيه حال.

ص: ٢٤

١- ١) ابواب النجاسات ب ١-٣.

٢- ٢) ابواب النجاسات ب ٢.

مسأله ١: المدار فى التطهير زوال عين النجاسه دون أوصافها

(مسأله ١):المدار فى التطهير زوال عين النجاسه دون أوصافها و لو بقيت الريح أو اللون مع العلم بزوال العين كفى،الا- أن يستكشف من بقاءهما،بقاء الاجزاء الصغار،أو يشك فى بقائها(١)فلا يحكم حينئذ بالطهاره.

مسأله ٢:إنما يشترط فى التطهير طهاره الماء قبل الاستعمال

(مسأله ٢):انما يشترط فى التطهير طهاره الماء قبل الاستعمال،فلا يضر تنجسه(٢)بالوصول الى المحل النجس،و اما الاطلاق فاعتباره انما هو قبل الاستعمال و حينه،فلو صار بعد الوصول الى المحل مضافا لم يكف كما فى الثوب المصبوغ فإنه يشترط فى طهارته بالماء القليل بقاءه على الاطلاق حتى حال العصر(٣)فما دام يخرج منه الماء الملوّن لا- يطهر إلا اذا كان اللون قليلا لم يصر الى حدّ الاضافه و أما اذا غسل فى الكثير فيكفى فيه نفوذ الماء فى جميع أجزاءه بوصف الاطلاق

باستصحاب النجاسه لا بقاء العين.

تقدم فى الماء المستعمل ان تنجسه هو طريق حمل النجاسه و القذاره عن المحل الى الخارج ليتحقق التطهير فى الكيفيه العرفيه فى التنظيف.

و وجهه أن الذى ثبت له الطهوريه بحسب الأدله هو الماء المطلق دون المضاف،و حيث ان أدله الغسل و التطهير مقيده انصرافا و تنصيضا به،فالظاهر من ذلك التقييد هو تقييد و اشتراط مجموع عمليه الغسل بما فيه العصر بناء على جزئيته و أخذه فى مفهوم الغسل،أو شرطيته لكن الماء حيث يخرج بالعصر مضافا فلا يحرز اطلاقه حال الاستيلاء،و ذهب جماعه الى كفايه الاطلاق حال الاستيلاء و النفوذ دون حاله العصر،و بعض الى كفايه الاطلاق قبل الوصول و عنده دون الاستيلاء فضلا عن حال العصر،و لا يخلو القول الوسط من قوه اذ الوجه المذكور للأول مؤداه لزوم الاطلاق حال الاستيلاء كى يتم به حمل القذاره من المحل الى الخارج الذى هو عمليه التطهير عرفا،و العصر ليس إلا اخراج للماء الحامل للقذاره،و كما فى الغسله

و ان صار بالعصر مضافا(١)بل الماء المعصور المضاف أيضا محكوم بالطهاره.

و أما اذا كان بحيث يوجب إضافه الماء بمجرد وصوله إليه فلا ينفذ فيه إلا مضافا فلا يطهر ما دام كذلك(٢)و الظاهر أن اشتراط عدم التغير أيضا كذلك(٣)فلو تغير بالاستعمال لم يكف ما دام كذلك و لا يحسب غسله من الغسلات فيما يعتبر فيه التعدد.

مسأله ٣: بجوز استعمال غسله الاستنجاء فى التطهير على الأقوى

(مسأله ٣): بجوز استعمال غسله الاستنجاء فى التطهير(٤)على الأقوى،و كذا المزيله يتغير الماء بحمله لعين النجاسه،و لا ينافى ذلك تنظيفه للمحل و ازالته لعين النجاسه،ثم ان عند الشك فى كون الاضافه حاصله عند الخروج أو حال الاستيلاء قد يتمسك باصالة بقاء الاطلاق فيشكل بالمشبهه للتقيد و لحصول الغسل به،إلا ان ذلك جار فى كل موارد احراز ذات الشرط دون التقيد به كما فى الطهاره للصلاه،نعم لو فرض الشك بالإضافه الى الطهاره المسببه يكون الشك فى المحصل.

بعد عدم اعتبار العصر فى الكثير يتحقق التطهير بمجرد النفوذ و الاستيلاء.

حيث أنه لا يتحقق عند التطهير الذى هو الاستيلاء و النفوذ بالماء المطلق،بل المضاف الذى لا طهوريه له.

و الظاهر الفرق بينهما حيث أن الماء بالتغير يتنجس و ينجس المحل ما دام متصلا به و ان حصل التغير بأوصاف النجس بعد الاستيلاء بخلاف وصف الاطلاق كما عرفت و من ثم لا يحسب من عدد الغسلات،و لا أقل من كونه من الغسله المزيله،نعم من يعتد بالمزيله فى الأولى يلزمه تصحيح ما فى المتن.

تقدم فى بحث المياه فى الماء المستعمل أن الصحيح نجاستها و العفو عن آثار النجاسه عدا الشرب.و أنه لو التزم بطهارتها فالماء المستعمل فى رفع الخبث-لو التزم بطهاره الغساله مطلقا أيضا-مسلوب الطهوريه فلاحظ.

غساله سائر النجاسات على القول بطهارتها، وأما على المختار من وجوب الاجتناب عنها احتياطا فلا.

مسألة ٤: يجب في تطهير الثوب أو البدن بالماء القليل من بول غير الرضيع الغسل مرتين

(مسألة ٤): يجب في تطهير الثوب أو البدن بالماء القليل من بول غير الرضيع الغسل مرتين (١).

نسب الى المشهور لا- سيما المتأخرين و حكى عن المبسوط و البيان الاكتفاء بالمرّه و كذا المنتهى فى صوره الجفاف، و المدارك و المعالم فى البدن، و استدللّ للأول بالروايات المتعدده كصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: «سألته عن البول يصيب الثوب؟ فقال: اغسله مرتين» (١) و مصححه الحسين بن أبى العلاء- حيث وصف أنه أوجه من اخويه و أحدهما موثق- قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البول يصيب الجسد؟ قال: صب عليه الماء مرتين، فانما هو ماء» (٢) و مثلها صحيحه أبى اسحاق النحوى و غيرها من الروايات، و قد استدللّ للثانى بالإطلاق فى مثل (٣) موثق سماعه فى بول السنور و صحيح عبد الله بن سنان فى ابوال ما لا يؤكل لحمه بناء على ما هو الصحيح من اتحاد حكم المتنجس بالبول فيهما مع الانسان، بدعوى ان إطلاق الاكتفاء بالمره موجب لحمل الأمر فى المرتين على الاستحباب لأنه اذن فى الترك رافع لظهور صيغه الامر فى الوجوب الذى هو مفاد إطلاق أيضا، و لأقل ممن تعارض الاطلاقين فى الصيغه و المتعلق فيرجع الى عموم الاكتفاء فى الغسل بالمره الآتى تقريبه فى مطلق المتنجسات و بمصححه الحسين بن أبى العلاء المتقدمه على ما رواها الشهيد فى الذكري تبعا لعباره المعتر- بزياده «الأولى للزاله و الثانیه للبقاء» الداله على ان اللازم فى التطهير هو المره الواحده بعد زوال العين، بل يمكن تقريب

ص: ٢٩

١- ١) ابواب النجاسات ب ١/١.

٢- ٢) ابواب النجاسات ب ١/١.

٣- ٣) ابواب النجاسات ب ٨.

هذا الاستدلال و ان لم تثبت هذه الزيادة في الروايه-لعدم نقلها في الجوامع الروائيه كما لم ينقلها غيرهما-بالالتفات الى التعليل في ذيلها«فإنما هو ماء»الظاهر في كون الغسله الأولى هي للازاله لميعان و مائه البول فيكفى في زواله الغسله الواحده الأولى فالثانيه هي للتطهير،و منه يظهر الوجه للقول الثالث.و لكنه ضعيف حيث ان اطلاق المتعلق مضافا الى عدم مقابله لمفهوم التحديد بالعدد في متعلق الامر المعارض،أن الاذن في الترخيص المستفاد منه متأخر رتبه عن المره المستفاده من الاطلاق في المتعلق،فلا تصل النوبه الى استفادته بعد تقدم مفهوم التحديد عليه، هذا بخلاف تقدم الاذن في الترخيص المدعى استفادته على اطلاق الامر في الهيئه الدال على الوجوب في الامر بالمرتين فان تقديمه دورى أو تعليقى كما تبين و أما التعليل«فانما هو ماء»فهو للصب لا للمرتين في مقابل الغسل و الدلك في مورد الجسم،و هاهنا أمور:

الأول:أن الظاهر من الاطلاق في الأدله هو عموم الحكم لكل من بول الانسان و الحيوان مما لا يؤكل،و دعوى الانصراف الى الأول في غير محلها بعد الابتلاء بالأبوال الاخرى المرتكز نجاستها حتى أنه كثر السؤال عن أبوال الدواب-و ان كانت طاهره- بعد ذهاب العامه الى نجاستها.و يعضد الاطلاق موثق سماعه قال:«سألته عن بول السنور و الكلب و الحمار و الفرس؟قال:كأبوال الانسان»(1)و هي و ان سلم أنها في مقام التسويه في أصل النجاسه لا في كل الآثار-بعد كون ذكر الاخيرين للتقيه-أن الظاهر منها هو كون طبيعه البول نجسه و ان تلك الموارد مصاديق لذلك حتى أن نجاسه بول الكلب من جهه البوليه لا من جهه جزئيه و هو يعضد أن الحكم المرتب على الطبيعه

ص: ٣٠

فى الأدله الأولى هى مطلقه.

الثانيه: كما أنّ الظاهر اختصاص الحكم بالجسد و الثوب دون سائر الأشياء و دون موضع الاستنجاء، اذ مضافا الى أخذ خصوص العناوين فى الأدله المتقدمه و وجود الاطلاقات فى المتنجس فى البول فى مثل الفرش (1) و نحوه، ان رفع اليد عنهما بغير قرينه موجه لذلك، بل الاعتبار مؤيد للخصوصيه حيث أن كلما ابتعدت الاشياء عن بدن و جسم و ثوب المكلف و المصلى كلما خفّ حكم و كيفيه التطهير فيه كما فى بدن الحيوان و الثوابت بتطهير الشمس، و كذا الحال فى تطهير موضع الاستنجاء بالاحجار الثلاثه، أو يؤيد بما يرى من اختلاف الحكم فى الآنيه مع غيرها من الآلات المستخدمه و قد يقال ان ظاهر مصحح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: «سألته عن الفراش يكون كثير الصوف فيصيبه البول، كيف يغسل؟ قال: يغسل الظاهر، ثم يصب عليه الماء فى المكان الذى أصابه البول حتى يخرج من جانب الفراش الاخر» (2) هو التعدد فى الفراش حيث أمر بالصب بعد الغسل، و فيه: أن الأولى جعلها من أدله الاكتفاء بالمره حيث أن وجه الامر بالغسل للظاهر أولا هو كى يكون الماء المصبوب ثانيا على الموضع طهورا لا غسله مسلوب عنه الطهوريه فينفذ الى الباطن ليظهره واجدا لشرط التطهير، فيظهر منه الاكتفاء بالمره فى التطهير بدلاله الاطلاق.

و قد يقال أن ذكر الثوب فى الروايات مثال لمطلق ما يرسب فيه الماء من الاجسام كالفراش و نحوه و ذكر الجسم مثال لمطلق ما لا يرسب فيه الماء و ان الثانى اللازم فيه مجرد الصب و الاول لا- بد فيه من الغسل، و فيه أن التقريب المزبور وجه للتفرقه بين الصب و الغسل بحسب الموارد لا أنه وجه لاعتبار التعدد فى غير الموردين. و من ثم

ص: ٣١

١- ١) ابواب النجاسات ب ٥.

٢- ٢) ابواب النجاسات ب ٣/٥.

يتبين وجه الانصراف عن موضع النجو حيث أن التعبير يصيب الجسد ظاهر في الاتفاق لا الدوام كالقبل.

الثالث: ان اللازم حسب ظاهر الأدله هو لزوم الفصل بين الغسلتين كي يتحقق التعدد، لكن قد يقرب أن أخذ العدد في كيفية التطهير العرفي هو لأجل تكرار نفوذ الماء و خروجه حاملا لبقاؤه المحل و هذا كما يتحقق في الانفصال يتحقق باستمرار الصب على الموضع المتنجس، و لذلك التزم القائل بلزوم تغاير الغسله المزيله عن غسلات التطهير بتحقيق الغسله الأولى مع اتصال الصب بعد غسله الازاله، هذا و لكن مقتضى ذلك ليس هو الاكتفاء بمطلق اتصال الصب أو الرسوب في الماء متصلا بمقدار و امتداد الغسلتين، بل خصوص ما اذا تحقق نفوذ و خروج للماء متكرر بنحو الاتصال بنحو يكون مستوليا على الموضع في الكرتين المتصلتين، و لا بأس به حينئذ، و منه يظهر عدم البأس فيما ذكره الماتن من اتصال الغسله الأولى للمزيله باتصال الصب.

الرابع: هل يعتد بالغسله المزيله في حصول المرتين حتى و لو كانت الثانيه أيضا؟ قد يتمسك لذلك بإطلاق الغسل مرتين، و بالتعليل في مصحح الحسين ابن أبي العلاء و روايه المستطرفات عن جامع البنزطى «صب عليه الماء مرتين، فأنما هو ماء» الظاهر في أن المرتين كافيتان في ازالته لميعانه، و أن الازاله تتم بهما في الجملة، و فيه: ان التعليل راجع الى الصب في مورد الجسم كما تقدم لا- الى المرتين في مقابل الغسل. و يتمسك للعدم بإطلاق الغسل مرتين و لو أزيلت عين النجاسه بغير الماء بالجفاف و غيره، مما يدل على أن كلا الغسلتين هما للتنقيه و التطهير عن النجاسه الحكيمه لا للازاله، و اذا فرض دلالة الاطلاق في مورد على كون كلا الغسلتين هما

و أما من بول الرضيع غير المتغذى بالطعام فيكفى صب الماء مره (١) و إن كان المرتان أحوط.

لنجاسه الحكميه فيعم ذلك كل الموارد و يقتضى حينئذ تغايرهما مع المزيله و ان للحكميه غسلتين دون العينيه، و يستدل لاعتبار التغاير فى خصوص الغسله المطهره بأن كون الغسله الثانيه المطهره مزيله يلزمه بقاء عين النجاسه بعد الغسله الأولى. و هو يقتضى فرض موضوع النجاسه و موضوع دليل الخطاب اغسله مرتين من رأس كره أخرى فيلزم الغسل مرتين بعد الغسله الأولى السابقيه، و هو متين إلا أنه يتأتى فى الغسله الأولى المزيله أيضا، حيث أن فرض تقارن عين النجاسه للغسله الأولى عرفا يقتضى عود تحقق أو بقاء الموضوع للأمر بالغسل مرتين من رأس أيضا، و ان زالت عين النجاسه بانفصال الغساله الأولى، إلا أن الفرض تقارن زوالها مع انفصال الغساله، إلا- أن يفرض بقاء اتصال الصب بعد الزوال و هو بحكم تعقب الغسله الأولى للمزيله بنحو الاتصال، و قد عرفت عدم البأس فى مثل هذا الاتصال.

كما هو المشهور و عن كاشف الغطاء اعتبار المرتان فيه أيضا و يدلّ عليه مصحح ابن أبى العلاء المتقدم حيث أن ذيله «و سألته عن الصبى يبول على الثوب؟ قال:

تصب عليه الماء قليلا ثم تعصره» و تقرب دلالتة أن التقييد بالقلة ظاهر فى المره و تعقيبه بالعصر و ان أوهم- لزوم تحقق عنوان الغسل أو أنه كناية عن غسله أخرى فيكون فى الصبى المتغذى و أما بقيه الروايات الوارده فيه فهى مطلقا قابله للتقييد بما دلّ على لزوم المرتين فى البول، فيتم اعتبار المرتين فى الصبى غير المتغذى- إلا- أنه فى غير محله حيث أنه بقرينه الصدر حيث وقع السؤال عن كل من الجسد و الثوب منفصلا و قيد التطهير بالمرتين دون الذيل يكون مفاد القلة صريحا فى المره الواحده و العصر محمول على الاستحباب بقرينه صحيح الحلبي قال: «سألت أبا

و أما المتنجس بسائر النجاسات عدا الولوغ فالأقوى كفايه الغسل مره (١) بعد زوال العين.

عبد الله عليه السّلام عن بول الصبي؟ قال: تصب عليه الماء، فإن كان قد أكل فاغسله بالماء غسلا و الغلام و الجاربه فى ذلك شرع سواء» (١) فإن مقابله الصب للغسل صريحه فى عدم لزوم العصر أو الدلك، نعم يحتمل ضعيفا الجمع بين الروايات بحمل الصب على عدم التعدد بل بمجرد القليل من الماء مع العصر بقريته التقييد به و كون المقابله مع الغسل المؤكد أى الحصه الخاصه منه و هو المتعدد. كما أن الاطلاق فى الصب يفيد كنايه المره، و التسويه فى الذيل فى خصوص الذى أكل لا فى محل البحث، بقريته عنوان الغلام و الجاربه، و مثله موثقه السكونى (٢) ثم أن ظاهر الأدله كون المدار على عدم الأكل سواء تجاوز الستين أم لا، و على عدم تغذيه بنحو الاعتياذ و لو كان ارتضاعه غالب.

كما عن المشهور الا- ما يحكى عن الشهيد فى الذكرى من اعتبار التعدد مطلقا و العلامه فيما له ثخان و قوام، و بعض متأخرى الأعصار و يستدلّ للأول:

أولا: بالاجماع و حاله بين إلا أن يرجع الى دعوى السيره العرفيه فى كفيهه التطهير و سيأتى تقريبها.

ثانيا: بأدله طهوريه الماء و قد مرّ مرارا أنه لا- دلالة لها على كفيهه التطهير و لا- على القابل للتطهير، بل على خصوص الفاعل للتطهير.

ثالثا: بالإطلاقات الوارده كصحيح زراره قال: «قلت: أصاب ثوبى دم رعاف أو غيره أو شىء من منى فعلمت أثره الى أن أصيب له الماء، فأصببت و حضرت الصلاه، و نسيت ان بثوبى شيئا و صليت، ثم انى ذكرت بعد ذلك قال: تعيد الصلاه و تغسله» (٣) و موضع الاطلاق فى

ص: ٣٤

١- ١) ابواب النجاسات ب ٢/٣.

٢- ٢) ابواب النجاسات ب ٤/٣.

٣- ٣) ابواب النجاسات ب ١/٤٢.

الموضوع ليس العطف في «دم رعاف أو غيره» إذ من الظاهر قريبا إرادته دم غير الرعاف بل قول السائل «شيئا» بضميمه التمثيل قبله، و هذا التقريب يستفاد من العديد من الروايات المتضمنه للتمثيل الاطلاق في الموضوع مع الاطلاق في الغسل، و كموثق عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام أنه سئل عن رجل ليس عليه إلا- ثوب و لا- تحلّ الصلاة فيه، و ليس يجد ماء يغسله. كيف يصنع؟ قال: «يتيمم و يصلّي، فإذا أصاب ماء غسله و أعاد الصلاة» (١) و الصحيح الى محمد بن اسماعيل عن بعض اصحابنا عن أبي الحسن عليه السّلام «في طين المطر أنه لا بأس به أن يصيب الثوب ثلثه ايام إلا ان تعلم أنه قد نجسه شيء بعد المطر، فان أصابه بعد ثلثه ايام فاغسله، و ان كان الطريق نظيفا لم تغسله» (٢).

و صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السّلام قال: «و سألته عن رجل اشترى ثوبا من السوق لا يدري لمن كان هل تصح الصلاة فيه؟ قال: ان اشتراه من مسلم فليصل فيه، و ان اشتراه من نصراني فلا يصل فيه حتى يغسله» (٣).

فإن منشأ الشك في النجاسه من النصراني ليس هو نجاسته الذاتيه بل مطلق العرضيه الطارئه أيضا، إذ الفرض أن الثوب لم يكن ملبوسا للنصراني و إنما هو متاع التجاره، و قد فرض في الروايات في أهل الكتاب المنشأ الثاني كرارا.

و موثق عمار أيضا عن أبي عبد الله عليه السّلام- في حديث- قال: «سئل عن الموضع القذر يكون في البيت أو غيره فلا تصيبه الشمس، و لكنه قد يبس الموضع القذر؟ قال: لا يصلّي عليه و اعلم موضعه حتى تغسله» (٤)، و صحيح العيص بن القاسم قال: «سألته عن رجل اصابته

ص: ٣٥

١- ١) ابواب النجاسات ب ٨/٤٥.

٢- ٢) ابواب النجاسات ب ١/٧٥.

٣- ٣) ابواب النجاسات ب ١٢/١٤.

٤- ٤) ابواب النجاسات ب ٤/٢٩.

قطره من طشت فيه وضوء فقال: ان كان من بول أو قذر فيغسل ما أصابه» (١) وقد تقدم في المياه في بحث الغساله أن الشيخ قد استدل في الخلاف به و اسنده الى العيص و سنده الى كتابه صحيح. كما ان موردها في المتنفس بالواسطه و كذا اطلاق الموثق السابق عليه شامل لذى الواسطه.

هذا و قد يشكل عليها بعدم ورودها لبيان الكيفيه للغسل بل لأصل التنجيس أو بيان المانعيه و نحوها من الأحكام الأخرى، إلا أن ورودها لذلك لا يمنع بيانها للكيفيه أيضا كما في أسئله الروايات عن سؤر الحيوان الآتية حيث بين فيها أصل النجاسه مع كيفيه التطهير للآتية مثلا، نعم احراز أنه في صدد الكيفيه يحتاج الى التتميم بالإطلاق المقامى الآتى.

رابعا: بالإطلاقات الخاصه فى الموارد الخاصه المشار إليها سابقا فى صدر الفصل، و قد يشكل عليها بما تقدم فى الاطلاق العام، و دفعه بالإطلاق المقامى.

خامسا: بالإطلاق المقامى، حيث أن كيفيه التطهير مجعوله فى الاعتبار العقلائي و العرفى و لم يردع عنها بل الاطلاقان المتقدمان نحو امضاء له، و الاشكال عليه بصحه اعتماد المولى على الاصل المنجز فى المقام، مندفع بوجود الاطلاق اللفظى فيكون المحصل من الاطلاق المقامى احراز شرط الاطلاق الأول، و هو كونه فى صدد البيان بالإيكال الى الكيفيه المتعارفه.

كما قد يستدلّ للتعدد:

أولا: بما ورد فى البول من مصحح الحسين بن أبى العلاء المتقدم «عن البول يصيب الجسد؟ قال: صبّ عليه الماء مرتين، فإنما هو ماء» (٢) و روايه المستطرفات عن الجامع

ص: ٣٦

١-١) ابواب الماء المضاف ب ٩.

٢-٢) ابواب النجاسات ب ١.

للبنظى مثله (١) بتقريب ان التعليل بمائيه البول للاكتفاء بالمرتين دال على لزوم التعدد فى ما له ثخن من النجاسات بضميمه ما فى صحيح محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «ذكر المنى و شده و جعله أشد من البول» الحديث (٢)؛ بل مقتضاه لزوم الاكثر من المرتين فيها كما احتمل البعض و احتاط فيه، إلا أنه ضعيف حيث ان التعليل راجع الى الصب لا الى المرتين فى مورد الجسد فى كلا الروايتين فى مقابل الغسل المذكور فى الشق الآخر فى كلا الروايتين و هو «و سألته عن الثوب يصيبه البول؟ قال: اغسله مرتين» و أما تشديد المنى على البول فهو بلحاظ عسر الازاله، لا بلحاظ الحكم، و يشهد لذلك مضافا الى الاعتبار ان فى ذيل الروايه ساوى بين حكم المنى و حكم البول بقوله عليه السلام «و كذلك البول». و قد يقرب الاستدلال تاره أخرى بأن ما ورد من التعدد فى البول لا خصوصيه فيه، و فيه: ان التشدد (٣) فى التوقى من البول لم يرد فى غيره من النجاسات، فلا ظهور فى التمثيل لا سيما تكرر التعدد فى روايات البول دون بقيه النجاسات عدا مثل الكلب و الخنزير و ميته الجرذ مع الاطلاق فى غيرها. مما يشعر بالاختصاص.

ثانيا: باستصحاب النجاسه حيث يشك فى زوالها بالمره، و لا يرد عليه أنه من استصحاب الفرد المردد أو الكلى القسم الثالث أو المثبت بلحاظ وجوب المرتين لأذن المستصحب كلى من القسم الثانى، و لو فرض أنه من القسم الثالث فهو من صوره اختلاف الرتبه للوجود الواحد المشكك عرفا.

ثالثا: أنه ليس للعرف التصرف فى الاحكام الوضعيه الشرعيه لعدم وصوله الى

ص: ٣٧

١- ١) ابواب النجاسات ب ١.

٢- ٢) ابواب أحكام التخلّى ب ٢٣.

٣- ٣) ابواب اعداد الفرائض ب ٦٠ ح ٧ صحيح زراره.

فلا تكفى الغسله المزيله لها إلا أن يصب الماء مستمرا(١) بعد زوالها و الاحوط التعدد فى سائر النجاسات أيضا بل كونهما غير الغسله المزيله.

مسأله ٥: يجب فى الأوانى إذا تنجست بغير الولوغ الغسل ثلاث مرات

مسأله ٥: يجب فى الاوانى اذا تنجست بغير الولوغ الغسل ثلاث مرات(٢) [فى الماء القليل]

ملاكاتها، فهو يرى اليد الكافره النقيه من القذاره الحسيه ليست بنجسه، و أن الكر الكدر أولى بالانفعال بالملاقاه من الماء القليل بقدر قليل عن الكر-الصابى اللون.

وفيه: أن التطهير و التقدر أيضا من الأحكام الاعتباريه التى يعتبرها العرف و قد ذكرنا فى المباحث الاصوليه ان البناء العرفى و الارتكاز و السيره العقلانيه ليست الا جعل اعتباريه و تقنيات انشائه كما هو الحال فى باب المعاملات، و الطهاره و القذاره و ان كان لها وجودات و افراد تكوينيه إلا أن الاختلاف الذى بين الاعراف المختلفه شاهد على وجود الاعتبار لهما كما هو الحال فى وجود الاعتبار الشرعى بجانب الافراد التكوينييه، فاذا فرض أنه قد حصل امضاء للبناء و جعل العقلاني كما هو الحال فى باب الضمان و حجيه الطرق، و المعاملات، فليس ذلك تصرف منهم فى الحكم الشرعى و انما هو مطابقه الحكم الشرعى المعترف للاعتبار العقلاني، فى موارد الامضائيات و جعل غير التأسيسى.

لاطلاق الغسل و العدد المأخوذ فى الأدله كما تقدم الاشاره إليه و لعلّه مراد من اكتفى بالمزيله فى الأول و فى حصول العدد لافتراض استيلاء الماء على عين النجاسه فى الازاله بنحو يمتد بعدها، و كما يشعر و يلوح بذلك التعليل-للصب فى البول الذى يصيب الثوب- بأنه ماء، هذا مع ما تقدم فى التعدد للبول من وجه عدم لزوم الفصل مع تحقق تكرر الخروج و النفوذ للماء.

و ذهب إليه الشيخ و ابن الجنيد و جماعه من المتأخرين و متأخريهم، و قيل

بالمرة و ذهب إليه الفاضلان و جماعه منهم صاحب الجواهر، و قيل بالمرتين ذهب إليه الشهيد فى اللمعه و الألفيه، و يدلّ على الأول موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام «قال: سئل عن الكوز و الاناء يكون قدرا، كيف يغسل؟ و كم مرّه يغسل؟ قال: يغسل ثلاث مرّات، يصب فيه الماء فيحرك فيه، ثم يفرغ منه، ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه، ثم يفرغ ذلك الماء، ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ منه و قد طهر» الحديث (١).

و هو عام فى كل النجاسات إلا ما استثناء دليل آخر، و قد يستدل للثانى بمصحح أو بموثق زراره عن أبى عبد الله عليه السّلام فى آنيه المجوس، قال: «إذا اضطررتم إليها فاغسلوها بالماء» (٢) و صحيح محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «سألته عن الكلب يشرب من الاناء قال: اغسل الاناء» الحديث (٣)، بتقريب أن اطلاق الغسل دال على الاكتفاء بالمرّه فىكون اذن ترخيص فى ترك ما زاد فيحمل و يقيد اطلاق الهيئه فى موثق عمار الدال على وجوب الثلاث على الاستحباب، لا سيما و أن الحال فى خصوص الكلب قد ورد فيه كما يأتى الامر بالثلاث و الأمر بالسبع.

و فيه: أنه قد تقدم ان تحديد المتعلق مقدم على اطلاقه، فلا يتم استفاده المره و من ثم الاذن فى الترك فالتقييد فى المتعلق مطابقى و التقييد فى الهيئه التزامى بوسائط، كما ان ملاحظه المتعلق سعه و ضيقا مقدم على ملاحظه اطلاق و تقييد الهيئه لأنه كالموضوع لها، و أما وجه الثالث فلعله عملا- بعموم ما ورد فى البول من أن الأولى للازاله و الثانى للنقاء و لكن قد عرفت أنه ليس بمتن روايه يحتج به. ثم أنه هل موضوع الحكم مطلق الظرف أو خصوص ما عد للأكل و الشرب؟ وجهان و سيأتى

ص: ٣٩

١-١) ابواب النجاسات ب ٥٣.

٢-٢) ابواب النجاسات ١٢/١٤.

٣-٣) ابواب الاسآر ب ٣/١.

و اذا تنجست بالولوغ التعفير بالتراب مرّه،و بالماء بعده مرتين(١).

و الأولى(٢)أن يطرح فيها التراب من غير ماء و يمسح به،ثم يجعل فيه شيء من تتمه لذلك.

كما هو المشهور و عن ابن الجنيد السبع مرات و عن المفيد أن وسطاهن بالتراب و عن جماعه من القدماء اطلاق ان احداهن به،و يدلّ على الأول صحيح الفضل أبي العباس قال:«سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن فضل الهره و الشاه....حتى انتهيت الى الكلب؟قال:رجس نجس لا تتوضأ بفضله و أصيب ذلك الماء و اغسله بالتراب أول مرّه ثم بالماء»(١)و عن الخلاف و المعتمر و كتب العلامه و جماعه من المتأخرين روايتها:«بالماء مرّتين»و على أي تقدير فإنّ مقتضى النسبه بين مفاده و مفاد عموم موثّق عمار السابق في مطلق الاثنيه و مطلق النجاسه هو تقييد العموم به بخصوص التراب و تقييد اطلاقه في الغسل بعد ذلك بالماء بالعدد و كذا الحال في صحيح محمد بن مسلم المتقدم الأمر بمطلق الغسل،نعم في موثّق لعمار عن أبي عبد الله عليه السّلام قال:«سألت عن الاثنيه يشرب فيه النبيذ فقال:تغسله سبع مرات،و كذلك الكلب»(٢)و الظاهر أنه مستند ابن الجنيد لكن سيأتي أن الحكم المزبور في النبيذ استحبابي،فضلا عن الكلب-لو سلّم كون السبع في النبيذ لزوميا-إلا أنه في الكلب استحبابي جمعا بينه و بين ما دلّ على الثلاث،و لو فرض التعارض فهو في العدد دون التقييد بالتراب فتصل النوبه في العدد الى عموم الثلاث في الاثنيه الشامل له.

ذهب إليه جماعه من المتأخرين كابن ادريس و العلامه و الى الثاني جماعه أخرى منهم كالكركي بل قد فسّر الثاني في بعض الكلمات بنحو يكون مائعا و وجه الأول أن مقتضى المقابله في الغسل بين التراب و الماء هو ذلك،و إلا لكان غسلا

ص:٤٠

١-١) ابواب الاسآر ب ٤/١.

٢-٢) ابواب الاشربه المحرمه ب ٢/٣٠.

الماء و يمسح به و إن كان الأقوى كفايه الأول فقط بل الثانى أيضا. و لا بد(١) من التراب فلا يكفى عنه الرماد و الاشنان و النوره و نحوها.

نعم يكفى عنه الرمل(٢) و لا- فرق بين أقسام التراب و المراد من الولوج شربه الماء بالماء، مضافا الى أن ذلك أدخل فى الازاله لعين النجاسه، بخلاف الطريقه الثانيه لا- سيما اذا كانت كميه الماء كثيره غالبه، و وجه الثانى أن عنوان الغسل مأخوذ فيه التطهير بالماء أو المنصرف منه ذلك غايه الأمر أن التقييد بالتراب حاله كالتقييد بالسدر و الكافور فى غسل الميت، أى مخلوطا به ففرق بين عنوان المسح بالتراب و الغسل به، و الصحيح وفاقا لما عن الشهيد الثانى جواز كلا النحوين لصدق الغسل بهما بل مآلهما الى معنى واحد على تقدير لزوم الغسل بالماء عند انتهاء المسح بالتراب لإزالته عن الاناء قبل الغسلين بالماء الاخيرتين، كما هو الحال فى غسل الرأس بالطين و نحوه، نعم الخلط بالماء بنحو يكون مائعا كالحال فى ماء السدر و الكافور محل تأمل للفرق بين الموردين فى المتعارف المعتاد.

كما هو ظاهر الكلمات عدا ما عن الاسكافى و ابن فهد أو فى صورته الاضطراب كما عن العلامه و الشهيد، و يدلّ على الأول اطلاق الامر بالغسل به فى حصول التطهير الدال على اطلاق شرطيه فيه، و لعل وجه الثالث أن الشرطيه منتزعه من الأمر و هو مقيد بالاختيار، لكنه ضعيف بعد كونه ارشاديا للشرطيه المنتزعه من موضوع الطهاره الذى هو حكم وضعى مستقل، و للثانى بأن المدار على الازاله للقذاره فيعم، و فيه ان خصوصيه التراب محتمله موافقه لظاهر اللفظ، كما هو الحال فى التيمم به دون غيره.

بدعوى اتحادهما فى العرف و ان التعفير من العفر و هو وجه الارض الشامل له، و لا يخلو من تأمل لاختلافهما عنوانا و فى الآثار و نحو الاستعمال عند العرف و ان

أو مائعا آخر بطرف لسانه، و يقوى إلحاق لطحه الاناء بشربه. و أما وقوع لعاب فمه فالأقوى فيه عدم اللحوق و ان كان أحوط بل الأحوط اجراء الحكم المذكور فى مطلق مباشرته(١) و لو كان بغير اللسان من سائر الاعضاء حتى وقوع شعره أو عرقه فى الاناء.

التعفير وارد فى لسان الأصحاب دون الروايه.

فالصور أربع بل أكثر فتاره مورد النص ولوغه فى الاناء الحاوى للماء و أخرى يفرغ فضله فى اناء اخر و ثالثه بتوسط مائع اخر، و رابعه لطحه الاناء مباشره بلا وسط الماء، و خامسه وقوع لعابه فى الاناء مع وجود الماء أو مباشره، و سادسه مباشرته للاناء بغير الفم مع وجود الماء أو بدونه، و العنوان الوارد موضوعا للحكم المزبور و ان كان هو الفضل إلا أن فى الصحيح الى حريز و المرسل بعده عن أبى عبد الله عليه السلام (١) عنوان الولوغ و ان كان الحكم فيه بيان مطلق النجاسه، لا كيفية التطهير و كذا صحيح معاويه بن شريح (٢) فان العنوان الوارد فيه السؤر و كذا الحكم لا- كيفية التطهير، و العنوان الأول و الثالث هو فى سؤال الراوى دون الثانى فإنه ابتداء منه عليه السلام، و لعل الأصحاب حملوا عموم الأول على الثانى، و الأول شامل لأغلب الصور المتقدمه و هو المدار لكونهما مثبتين، أما شموله للثانيه فلصدق الفضل فى الاناء. حيث ان اطلاقه فى الاناء الأول شامل لصوره عدم ملاقاه أيه عضو من جسمه له و توسط الماء فى النجاسه. و كذا الحال فى الثالثه و أما الرابعه فالأولويه القطعيه حيث أن الحكم اذا كانت لسرايه النجاسه بتوسط الماء فكيف بالمباشره، فهى اما لوساطه الماء بين الفم و الاناء أو لملاقاته للاجزاء اللعابيه و على كلا التقديرين فالأولويه متحققه. و أما الخامسه فعلى التقدير الثانى السابق فواضح، و أما على التقدير الأول السابق فوساطه

ص: ٤٢

١-١) ابواب الاسآر ب ٥/١.

٢-٢) ابواب الاسآر ب ٦/٢.

مسأله ٦: يجب في ولوغ الخنزير غسل الإناء سبع مرات

(مسأله ٦): يجب في ولوغ الخنزير غسل الإناء سبع مرات و كذا في موت الجرد (١) و هو الكبير من الفأره البريه (٢) و الأحوط في الخنزير التعفير (٣) قبل السبع أيضا، لكن الأقوى عدم وجوبه.

مسأله ٧: يستحب في ظروف الخمر الغسل سبعا

(مسأله ٧): يستحب في ظروف الخمر الغسل سبعا و الأقوى كونها كسائر الظروف في كفايه الثلاث (٤).

اللعاب لا تقل عن بقيه المائعات بعد البناء على العموم. و أما السادسة فالشمول محل تأمل لأن الفضل هو الباقي مما قد تناول منه و الحال أوضح في عدم الشمول في عنوان الولوغ و أما عنوان السؤر فهو و ان بنينا على العموم فيه في محله لكن بشرطه القرينه و إلا فالوضع الأولى فيه هو الباقي من فضله أيضا.

للنص في كليهما (١) و حكى عن بعض المتأخرين الاكتفاء بالثلاث حملا لما زاد على الاستحباب و قد تقدم تقريبه في حكم التعدد من البول و دفعه فلاحظ.

و الاقرب الارتكاز العرفي الحاضر في ما ذكر من تعاريفه اللغويه أنه الضخم من الفئران و كأن بقيه المعاني ترجع إليه أو هي وصف بالملازم.

لدعوى عموم الكلب له و عليها فاللازم العموم لمطلق السبع و هو كما ترى.

و حكى عن الشيخين و المحقق و الشهيد اختيار السبع لموثق عمار الوارد في النيذ و المشرك للكلب معه في الحكم، و في الوسائل (٢) ذكر ان الموثق المزبور هو روايه واحده مع موثقه الآخر الوارد في الخمر الحاكم بغسله ثلاثا، و على ذلك يكون حملة على الاستحباب أوضح، لا سيما و أن الحكم في الكلب كذلك فهو قرينه ثانيه، لكن في موضع من التهذيب و هو باب الذبائح و الأطمه (٣) فصل بين الموثقين و ان

ص: ٤٣

١-١) ابواب النجاسات ب ١٣-٥٣.

٢-٢) ابواب الاشربه المحرمه ب ١/٣٠-٢.

٣-٣) ج ١١٩/٩.

مسألة ٨: التراب الذي يعفّر به يجب أن يكون طاهراً قبل الاستعمال.

(مسألة ٨): التراب الذي يعفّر به يجب أن يكون طاهراً (١) قبل الاستعمال.

مسألة ٩: إذا كان الاناء ضيقاً، لا يمكن مسحه بالتراب

(مسألة ٩): إذا كان الاناء ضيقاً، لا يمكن مسحه بالتراب فالظاهر كفايه جعل التراب فيه و تحريكه الى أن يصل الى جميع أطرافه و أما إذا كان مما لا يمكن فيه ذلك فالظاهر بقاؤه على النجاسة أبداً، إلا عند من يقول بسقوط التعفير في الغسل بالماء الكثير. (٢)

مسألة ١٠: لا يجرى حكم التعفير في غير الظروف مما تنجس بالكلب و لو بماء ولوغّه أو بلطعه

(مسألة ١٠): لا يجرى حكم التعفير في غير الظروف مما تنجس بالكلب و لو بماء ولوغّه أو بلطعه، نعم لا فرق بين أقسام الظروف في وجوب التعفير حتى مثل الدلو، لو شرب الكلب منه، بل والقربة و المطهره و ما أشبه ذلك (٣).

ذكر عقب الآخر قائلاً بهذا الاسناد عن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام.

سواء اعتبر المسح به أو المزج بالماء في كيفية الغسل به و ذلك لارتكاز طهاره ما يطهر و ما ينظف به في العرف فلا مجال للتمسك بالإطلاق كما يمكن دعوى أنه ليس في صدد البيان من هذه الجهة، كما هو الحال في غسل الرأس بالطين في الاستعمال العادي، و إلا فهو لم يقيد بالظهور في الدليل كي يستفاد شرط كونه طاهراً، كما لا مجال بعد ما تقدم لدعوى تنجس الماء به على التقدير الثاني مع لزوم طهوريه الماء و لا لعكسها بأنه على التقدير الثاني لا بد من ازاله التراب بالماء على أيه الحال.

و لو بتوسط العود و نحوه من الآلات الموجبه للتحريك بدفع ليتحقق الغسل به كما هو المتعارف الموجب لصدق العنوان عندهم، و لو بنحو الادخال بدفع شديد و غيرها من أسباب الاحتكاك المزيل للقذاره، و أما مع عدم امكان ذلك ففرضه مبتنى على القول بالنجاسة بانتقال الفضل و لو لآناء ثان فلا يطهر بعد عدم أخذ القدره في الاحكام الوضعيه، كما هو الحال كذلك في الاحكام الوضعيه العقلانيه.

مما لا يخزن و لا يحتفظ فيها الماء، و أما مثل الأحواض الصغيره الثابته التي

مسأله ١١: لا يتكرر التعفير بتكرار الولوج بين كلب واحد أو أزيد

(مسأله ١١): لا يتكرر التعفير بتكرار الولوج (١) بين كلب واحد أو أزيد، بل يكفى التعفير مره واحده.

مسأله ١٢: يجب تقديم التعفير على الغسلتين

(مسأله ١٢): يجب تقديم (٢) التعفير على الغسلتين، فلو عكس لم يطهر.

مسأله ١٣: إذا غسل الإناء بالماء الكثير لا يعتبر فيه التثليث

(مسأله ١٣): إذا غسل الإناء بالماء الكثير لا يعتبر فيه التثليث (٣) بل يكفى مره واحده حتى فى اناء الولوج.

يتعارف تفرغها من الماء و غسل جدرانها بالتراب و نحوه فاللفظ للضمير الموصوف «بأصب ذلك الماء و اغسله بالتراب» شامل له، و ان كان الانصراف الى الاوانى خاصه لا يخلو من وجه.

كما هو الحال فى بقيه النجاسات و المتنجسات فى هذا الباب، و لعل وجه هذا الظهور فيها كما هو فى القذارات العرفيه هو أن الوجود الثانى و مطلق اللاحق هو امتداد للوجود الأول، لا تكرر للوجود، و ان السبب المزيل للقذاره لا تختلف سببته فى الازاله بين انحاء الوجودات، لا- ما يقال من كون لسان الأدله فى المقام ارشاد للوضع لا للتكليف فإن ألسنه الحكم الوضعى تختلف بحسب الأبواب كما فى تكثر الحقوق بحسب الوجود.

كما هو مفاد النص خلافا لجماعه تقدمت الاشاره إليهم.

كما ينسب الى المشهور و الكلام تاره بحسب العموم الأولى و أخرى بحسب الأدله الخاصه أما الأول فقد تقدم فى صدر الفصل تقريره كما يمكن التمسك فى المقام بموثق زراره عن أبى عبد الله عليه السّلام فى آنيه المجوس، قال: «إذا اضطررتم إليها فاغسلوها بالماء» (١) بتقريب أن آنيه المجوس فى معرض الملاقاه لمختلف النجاسات و المتنجسات و كون الروايه فى صدد بيان نجاستها لا ينافى تعرضها لكيفيه التطهير

ص: ٤٥

كما قيد الأمر بالغسل فيها بالماء- كما يمكن التمسك بالعموم في موثّق عمار الوارد في الماء المتنجس بالفأره الميتة فيه«و اغسل كل ما أصابه ذلك الماء» (١) ولو كان اناء نعم هو وارد في المتنجس بالواسطه.و غايه ما خرج من العموم بأدله العدد أنّما هو في الغسل بالقليل مثل في موثّق عمار الوارد في مطلق الآنيه المتنجسه بمطلق النجاسه حيث فيه«يغسل ثلاث مرات يصب فيه الماء فيحرك فيه، ثم يفرغ منه» (٢) حيث أنّ صبّ الماء فيه و الافراغ أنّما يتصور في القليل، اذ في الكثير يقال يرمس أو يغطس في الماء، كما أنّ التحريك فيه كاف في اخراج و تبديل الماء.

و أما الغسل من الخمر فموثّق عمار متضمنه لعنوان الصب صارف له الى القليل، و كون الصب فيه مقابل الدلك لبيان مجرد الملامسه لا- القله بل هذا في مطلق ما دلّ على التعدد مما تضمن عنوان الصب، مانع عن الاطلاق على أى حال لاحتياجه الى الظهور في عدم الخصوصيه و ليس الحال كذلك فلا أقل من الاجمال و الرجوع الى العموم الأولى المتقدم.

أما من الكلب فحيث التعدد فيه أنّما هو بتوسط عموم ما دلّ على التعدد في الاناء لا الزيادة المدعاه في الصحيح كما تقدم، فحاله حال مطلق الآنيه.

و أما من الخنزير و الجرذ فهو و ان كان مطلقا إلا أنّ هناك قرينه عامّه صالحه لتقييده بالقليل، و هي معتمده أيضا في تقييد مطلق ما دلّ على التعدد على فرض اطلاقه و عدم تماميه ما ذكر سابقا. و هي أنّ التعدد في الغسل في القذاره العرفيه أنّما هي لانفعال و تقذر الماء مع بقاء قذاره المحل فالتكرار لأجل تخفيف قذاره المحل الى أنّ ينتهى الأمر الى الزوال، كما ان تقوم الغسل بانفصال الغساله أنّما هو لاجراج الماء

ص: ٤٤

١- ١) ابواب الماء المطلق ب ٤.

٢- ٢) ابواب النجاسات ب ٥٣.

نعم الأحوط عدم سقوط التعفير فيه، بل لا يخلو عن قوه (١) والأحوط التثليث حتى في الكثير.

مسألة ١٤: في غسل الإناء بالماء القليل يكفى صب الماء فيه و إدارته إلى أطرافه ثم صبّه على الأرض ثلاث مرات

(مسألة ١٤): في غسل الإناء بالماء القليل يكفى صب الماء فيه و إدارته إلى أطرافه ثم صبّه على الأرض ثلاث مرات كما يكفى أن يملأه (٢) ماء ثم يفرغه ثلاث مرات.

مسألة ١٥: إذا شك في متنجس أنه من الظروف حتى يعتبر غسله ثلاث مرات أو غيره حتى يكفى فيه المره

(مسألة ١٥): إذا شك في متنجس أنه من الظروف حتى يعتبر غسله ثلاث مرات أو غيره حتى يكفى فيه المره فالظاهر كفايه المره (٣).

المتقندر الحامل لقذاره المحل، فبالالتفات الى ذلك يظهر أن التعدد في الكثير لا موضوع له بحسب التقييد العرفي، و هو انفعال الماء قبل زوال القذاره من المحل، نعم قد يقال بتقوم الغسل في الكثير بالتحريك لا بمجرد الرمس أو بنحو من الدلك، لكنه لزوال عين النجاسه أو المتنجس و من ثم يظهر عدم تقوم الغسل في الكثير بالانفصال و من ثم انتفاء موضوع التعدد، و لا أقل من كون هذا التقييد في الجعل العرفي صارفا لا لاطلاق ما دلّ على التعدد، لا سيما و أن القليل هو المنصرف البدوي لما يغسل به. و يعضد ذلك ما ورد في المطر في مرسل الكاهلي «كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر» (١).

و هو ظاهر بمقتضى القرينه العامه المتقدمه في سقوط التعدد اذ هي انما تقتضيه في الغسل بالماء لعدم انفعاله لا أنها تقتضى بدليه الماء في التطهير اللازم عن التراب فاطلاق ما دلّ عليه بحاله، و هو كذلك في التنظيف العرفي فيما احتاج التطهير الى الاستعانه بالصابون أو التراب و نحوها.

اذ في كلا الصورتين يحصل الجريان للماء على السطح الداخلى المتنجس فيما لو قيل بأخذه في الغسل.

للمسك بالعموم الأولى في الغسل فيما شك في التخصيص الزائد في ما كان

ص: ٤٧

مسألة ١٦: يشترط في الغسل بالماء القليل انفصال الغسالة على المتعارف

(مسألة ١٦): يشترط في الغسل بالماء القليل انفصال (١) الغسالة على المتعارف ففي مثل البدن و نحوه مما لا ينفذ فيه الماء يكفى صب الماء عليه و انفصال معظم الماء، و في مثل الثياب و الفرش مما ينفذ فيه الماء لا بد من عصره أو ما يقوم مقامه (٢). كما اذا داسه برجله، أو غمز به بكفه أو نحو ذلك.

منشأ الشك سعه المخصص حكما لاجمال مفهومه، و به بضميمة الاستعانة باستصحاب العدم الازلي للمخصص فيما كان منشأ الشك مصداقيه الموجود للمخصص، و ليس الأصل المزبور نعتيا لليقين السابق قبل تبدله بهذه الهيئه لتبدل الموضوع عرفا لكون الهيئه في المقام كالصور النوعيه مقومه لموضوع الحكم.

و الوجه فيه ظاهر في الطريقه المتبناه في العرف لأجل حمل القذاره الى خارج الموضوع بعد ما تحملها الماء المغسول به و إلا فمع عدم انفصالها لا- يتم اخراج القذاره. فهو مأخوذ في تحقق الغسل لديهم، و ما جاء في الروايات من اختلاف الامر بالصب أو بالغسل و العصر أنما هو لاختلاف الموارد في كيفية اخراج الغسالة من كون جسما لا ترسب فيه الغسالة أم على العكس. و هذا كله ظاهر بناء على تقدّر و نجاسه الغسالة، و أما على القول بطهارتها مطلقا أو الاخيره خاصه فان لزوم الانفصال لا وجه له عرفا بعد ما كان الوجه عندهم في أخذه في الغسل هو قذاره الماء و حمله لها الى الخارج، الا بدعوى تعديده العصر و نحوه من الغمز و لذلك الوارد في النصوص (١).

اذ المدار على الانفصال في كل شيء بحسبه و ما قد يرى في بعض الروايات (٢) من الاكتفاء بالصب على الفراش حتى يخرج من الجانب الاخر من دون التقييد بالغمز، فمحمول اما على إرادته تطهير الظاهر منه خاصه حيث أنه بتتابع الصب يحصل الانفصال عن السطح الظاهر و ان لم يحصل في الطبقات الباطنه

ص: ٤٨

١- ١) ابواب النجاسات ب ٣-٥١.

٢- ٢) ب ٥ ابواب النجاسات.

ولا يلزم انفصال تمام الماء (١) ولا يلزم الفكك و الدلك (٢) إلا اذا كان فيه عين النجاسه أو المتنجس و فى مثل الصابون و الطين و نحوه مما ينفذ فيه الماء و لا يمكن المتوسطه و الانفصال بالالتفات الى وجه أخذ فى الغسل لا يفرّق فيه بين العصر أو غيره أو تتابع الصبّ عليه من الماء حيث أنه أيضا يحقق الانفصال، و قد قيّد بعض المحشّين تتابع الصبّ كبدل عن العصر و نحوه بانفصال الصبّات كى لا تنفعل اللاحقه بالسابقه و هلم جرا مما يلزم فصل الغساله فى الصبه الأخيره أيضا، و الصحيح عدم التقييد بذلك لأن توالى الصب مع فرض توالى خروج الماء موجب لقاهره المصبوب و مقهوره الخارج فينتفى شرط الانفصال المتقدم فى بحث الانفصال.

كما قد تحمل الروايات المزبوره على توالى الصب بنحو يوجب خروج الغساله الأولى فيطهر كل من الظاهر و الباطن فتخرج هذه الروايات دليلا على كفايه توالى الصب عن الغمز و العصر.

هذا و قد ادعى وجوب العصر و نحوه تعبدا- أى تأسيسا- و لا وجه له كما عرفت بعد أخذه عرفا فى تحقق الغسل، فكيف يتم دعوى الظهور فى التأسيس على القول بطهاره الغساله فأنه لا وجه لاعتباره حينئذ إلا التمسك بما ورد فى الروايات جمودا على ظاهر اللفظ.

لأن تحقق الغسل فى الصدق العرفى انما هو بخروج أكثره لا تمامه بالمداقه العرفيه فضلا عن العقليه.

مطلقا و ان ورد الامر به فى الآنيه المتنجسه بالخمير و الثوب المتنجس بدم الحيض اذ هو لخصوصيه الخمر و نحوه من النجاسات الظاهر فى أنه نحو من ازاله عين النجاسه.

عصره، فيطهر ظاهره باجراء الماء عليه (١) ولا يضره بقاء نجاسه الباطن على فرض نفوذها فيه.

و أما في الغسل بالماء الكثير فلا يعتبر انفصال الغساله (٢)، ولا العصر، ولا قد استشكل في طهاره الظاهر بعدم انفصال الغساله تاره، أو باتصال رطوبه الظاهر بالغساله الراسبه في الباطن تاره أخرى. و يدفعه تحقق الانفصال عن موضع النجس و هو السطح الظاهر و إن سلم عدم تحققه بلحاظ الباطن. و ان الاتصال المزبور لا يحقق موضوع الانفعال و هو الملاقاه و لا تكفى الرطوبه خاصه كما هو الحال في الجسم المرطوب سطحه اذا تنجس منه موضع فانه لا يسرى الى بقيه مواضع السطح.

و الوجه في تحقق الغسل في مثل هذه الاجسام غير المصمته التي يترسب فيها الماء هو الطريقه الجاربه العرفيه في غسلها، فيتناوله عموم الغسل و التطهير لا سيما فيما اذا كان التنجس انما هو في السطح الظاهر، و يدلّ عليه ما تقدمت الاشاره إليه من الروايات الوارده في كيفية غسل الفرش من الامر بغسل ما ظهر منه في وجهه (١) و كذا ما يأتي من طوائف الروايات الدالّه على تطهيره فيما لو تنجس الباطن أيضا في نحو هذه الاجسام.

لما تقدم من انتفاء الوجه في اعتباره المشار إليه في الغسل بالماء القليل، بعد ما كان الماء المعتصم لا يتحمل القذاره بمعنى لا ينفعل بها، نعم فيما لو كان الرمس و الغمس في الكثير بمفرده لا يزيل عين النجاسه فلا بد من الفك و الدلك أو العصر أو التحريك و نحو ذلك مما يزيلها، و كذا لو كان الرمس بمفرده لا يوجب نفوذ الماء الى العمق في مثل بعض الثياب الثخينه- و ان كانت عين النجاسه مزاله- فإنه

ص: ٥٠

التعدد(١)و غيره بل بمجرد غمسه فى الماء،بعد زوال العين يطهر.و يكفى فى طهاره أعماقه إن وصلت النجاسه إليها نفوذ(٢)الماء الطاهر فيه فى الكثير.و لا- يلزم تجفيفه، نعم لو نفذ فيه عين البول مثلا- مع بقاء فيه يعتبر تجفيفه لا بد من التحريك و نحوه كى يتحقق غسل الباطن،نعم لو بنى على اعتبار العصر و نحوه تعبدا لكان لااعتباره فى المقام وجه.

قد تقدم شطر وافر من الكلام فى(المسأله ١٣)فى سقوطه فى الآنيه،و أما فى البول فقد تقدم أيضا فى صدر الفصل.

و فى المقام عدّه صور:

الأولى:كون الجسم الذى ترسب فيه الغساله مع عدم امكان عصره كالحبوب و الطين و الآجر و اللحم و الجبن-متشبع بالرطوبه الطاهره قبل تنجس ظاهره.

الثانيه:كونه جافا و قد نفذت الرطوبه المتنجسه الى أعماقه.

الثالثه:كونه جافا و قد نفذت عين النجاسه الى اعماقه.

أما الصوره الأولى فلا وجه لتنجس الاعماق و الباطن بعد عدم كفايه مجرد الرطوبه فى سرايه النجاسه ما دامت أن الملاقاه غير متحققه بين المحل المتنجس و الباطن، كما هو الحال فى السطح الظاهر نفسه لو كان رطبا لا بقدر الطبقة المائيه فأنه لا ينجس كله بملاقاه طرف منه للنجاسه،و مثال هذه الصوره البطيخ و نحوه من الفواكه الرطبه اذا تنجس ظاهرها.

و أما الثانيه فقد ذهب جماعه الى عدم امكان التطهير مطلقا لباطن تلك الاجسام لعدم صدق التطهير بالماء و لا يغنى نفوذ الرطوبه،و آخرون الى امكان التطهير بخصوص الماء الكثير دون القليل لعدم انفصال الغساله فى الثانى بخلاف الأول فانه لا حاجه للانفصال،و قول ثالث الى امكانه مطلقا اما مع التجفيف أولا أو بدونه كما

بمعنى عدم بقاء مائته فيه، بخلاف الماء النجس الموجود فيه، فإنه بالاتصال اختاره جماعه منهم الماتن فقد قرب فى المتن الطهاره بنفوذ الماء المعتصم فى أعماقه، ويشكل أولا- بعدم فرض ذلك فى المقام أو النافذ هى الرطوبه لا- الماء- على تقدير فرض النفوذ- وهى ليس بمطهره اذ الغسل المطهر هو بالماء لا بالرطوبه، كما انها لا توجب حصول الاتصال بالماء المعتصم فى الخارج ولا- يشكل بمثل ذلك فى حصول التنجس لأن الفرض نفوذ نفس الرطوبه المتنجسه لا- أن الرطوبه محققه للاتصال بالماء المتنجس، لكن قد ينتظر فى الاشكال بأن الرطوبه المتنجسه ان فرضت جسما ملاقيا موجبا لتنجس ما يلاقيها، فاللازم الاعتداد بها فى التطهير أيضا لأن الفرض أنها جسم مائى فيحصل بها الغسل أيضا و ان لم تفرض جسما فلا تتحقق ملاقاه الأعماق لجسم متنجس، لأن الرطوبه حينئذ عرض لا- حكم له مستقلا عن معروضه، ولذلك لم يبنوا على نجاسه الرطوبه التى ينزها الجدار الملاصق للكنيف و ترشح منه الى الجدار، ونظير ذلك الفرش الموضوع على ارض رطبه بعين البول فان الرطوبه البوليه المترشحه بالمجاوره للفرش لا يتحقق معها الرطوبه المسريه التى هى جزء موضوع الانفعال. لكن قد ذكرنا فى أحكام النجاسه فى بحث الرطوبه المسريه و ماء البئر المجاور للكنيف، أن الظاهر من روايات المجاوره أن ماء البئر ينفعل بالرطوبه الرشحيه لعين النجس مع فرض التغيير و الحال كذلك فى العرف فى كيفية التقدر كما تقدم هناك أن اتصال البئر بالماده عبر الشرح الندوى فى بعض الآبار بخلاف بعضها الاخر المتصل بالماده عبر الثقوب النافذه موجب للاتصال بالمعتصم على قول، مما يشير الى تحقق الاتصال بالماده عبر النداهه، و ان كان ينقض بلزوم طهاره الماء المجتمع من نداوه متخلله من حيوان واقع نصفه فى الكثير و نصفه فى الخارج أو فيما لو لاقى نجاسه الجدار الخارجى للحب مع وجود رطوبه عليه فإنه لا

بالكثير يطهر، ولا- حاجه فيه الى التجفيف ينجس القليل الذى فيه، وان كان المثل الاول ممنوع من جهات و اما الثانى فان النجاسه يمكن القول بها فيما كان الملاقاه لمدته طويله يتحقق بها السرايه و الانقهار كما فى رشح الكنيف للبئر و من ثم كان نحو التطهير بالنداءه بالمدته الطويله مع السرايه. هذا مع امكان دعوى صدق الغسل بالماء للجسم المزبور، غايه الأمر يكون للظاهر بنفس الماء و للباطن بتوابع الماء و هو الرطوبه، كما هو الحال فى غسل أطراف العين، و الشفه و السرّه و تحت الاظفار و نحوها مما لا يصل نفس الماء بوفره بل رطوبته.

و على أى حال فإنّ التفكيك بين التطهير بالرطوبه الظاهره النافذه و بين التنجس بالرطوبه المتنجسه النافذه فى الأعماق و ان علل بعدم صدق الماء فى الأول و نجاسه ذات الرطوبه فى الثانى، إلا أن اللازم من ذلك التدافع لفرض عدم استقلال الرطوبه فى الحكم لعدم استقلالها فى الوجود الجسمى تاره و فرض الاستقلال أخرى فافهم.

و يشكل ثانيا على المتن أيضا بأن فرض نفوذ الماء الطاهر فيه مع عدم التجفيف غير ممكن لأن الرطوبه المتنجسه فى الباطن ليست كالماء فى جريانه ليتم فرض استبدالها بالرطوبه الطاهره بمجرد الرمس و الغمس فى الكثير، إلا- أنه يمكن تصور ذلك بالمكث الطويل حيث أن باطن الاجسام فى الامثله المذكوره أكثر تركيزا- بالمصطلح الكيماوى- فيسبب نفوذ من الخارج الى الداخل، أو بتوسط جعل الجسم فى قعر الماء المعتصم مما يسبب ازدياد الضغط من الماء الملامس لسطح الجسم و نفوذه و اشكل ثالثا بأن الرطوبه الطاهره النافذه باتصالها بالرطوبه النجسه تنفعل و الاتصال بالماء المعتصم فى خارج الجسم غير متحقق على الفرض، و فيه ما تقدم من لزوم التدافع فى جواب الاشكال الأول.

ثم أنه هل مقتضى القاعده فى المقام هو عدم التطهير و بقاء النجاسه أو حصوله و زوالها، قد قرر الأول بأن العموم الأولى فى باب التطهير هو الغسل بالماء و هو غير متحقق فى المقام و لو جفف من الرطوبه النجسه و نفذت الرطوبه الطاهره فانه لا- يغسل بالرطوبه الطاهره على أية حال، لكن يقرر الثانى بأنه لا عموم لشرطيه الغسل بالماء حتى للبواطن اذ الطريقه الجاربه فى العرف هو الاكتفاء فى تطهيرها بنفوذ الرطوبه الطاهره و خروج الرطوبه النجسه مع تطهير السطح الظاهر بالماء، فعموم الامر المطلق بالغسل لتلك الأجسام بلحاظ بواطنها غير مقيد-بالانصراف العرفى- بالماء كما فى بقيه الموارد و منع وجود مطلقات أمره بالغسل من دون تقييد بمتعلق خاص سيأتى ما فيها كما هو الحال فى الروايات الخاصه مضافا الى العموم الأولى الذى قرر فى صدر الفصل و لا ينقض ذلك بتأتيه فى المضاف فان المضاف لا دليل على طهوريته بخلاف الرطوبه المائيه فانها اجزاء مائيه.

هذا و يستدل لحصول التطهير فى المقام أولا بمعتبره السكونى عن أبى عبد الله عليه السّلام «أن أمير المؤمنين عليه السّلام سئل عن قدر طبخت فاذا فى القدر فأره؟ فقال: يهراق مرقها و يغسل اللحم و يؤكل» (1) و هى ان لم تكن منصرفه لفرض وجود الفأره اثناء عمليه الطبخ، فلا أقل من الاطلاقات لذلك، و اشكل على الدلاله:

أولا: بأن الاطلاق لا- يرفع اليد به عن القواعد المحكمه فى باب التطهير، و فيه أن ما تقدم من ان مقتضى القاعده عدم تقييد مطلقات الغسل بقيد خصوص الماء لعدم وجود انصراف عرفى أو نحوه بلحاظ البواطن بل غايه الامر هو التقييد بالرطوبه المائيه و ما أبعد ما بين الاشكال المزبور و دعوى استفاده طهاره الباطن للحم بتبع

ص: ٥٤

طهاره الظاهر من روايه فان الامر بغسله ليس متعرضا للكيفيه بل هي موكوله الى الطريقه العرفيه المجعوله عندهم. كما قد يشكل بأن ماء المرق لا ينفذ في اللحم الطرى و هو مخالف للمحسوس المجرب، وقد يشكل أيضا بأن اللحم لا يندرج في أمثله المقام لامكان الغمز فيه و الضغط لاخراج الغساله، وفيه ان ذلك لا ينافى كون النافذ فيه رطوبه مترشحه لا ماء يجرى. و مثلها روايه زكريا بن آدم في القطره من الخمر أو النبيذ الساقطه في القدر (١).

ثانيا: ما ورد في تطهير مطلق الآنيه القدره، و كذا خصوص أواني الخمر و جواز استعمالها بعد ذلك (٢) مع كونها في كلا القسمين من الخزف أو الخشب أو نحوهما مما ترسب فيه الرطوبه فانه و ان كان في نفوذ رطوبه عين النجاسه، إلا- أنه يدل على المقام بطريق أولى، و ما في بعضها من اشتراط التجفيف أولا- ثم غسلها أنما هو لزوال رطوبه عين النجاسه، و لا- بد من زوال الرطوبه المتنجسه في المقام أيضا كما عرفت لعدم تحقق الاتصال بالمعتصم مضافا الى أخذ الزوال عرفا في تطهير الباطن، سواء بالتجفيف أو غيره مما ذكرناه سابقا.

و ثالثا: ما روى بطرق عديده (٣) من استحباب أكل اللقمه أو التمره الملقاه في القدر بعد غسلها، و قد يشكل تاره بعدم دلالتها على خصوص الصوره الثانيه و احتمال موردها للصوره الأولى، و أخرى بأن لقمه الخبز مما يمكن غمزها و اخراج الغساله، و قد عرفت ما فيه كاللحم و أما الأول فاطلاقها شامل لكل الصور ثم أنه قد يعارض بما ورد في الطحين المتنجس من دفنه أو بيعه ممن يستحلّه و سيأتي في (المسأله ٢٤) بيان ضعفه.

ص: ٥٥

١- ١) ابواب الاشرية المحرمه ب ٢٦.

٢- ٢) ابواب النجاسات ٥١ و ابواب الاشرية المحرمه ب ٢٥-٣٠.

٣- ٣) ابواب احكام الخلوه ب ٣٩-و المستدرک ابواب احكام الخلوه ب ٤٢.

مسألة ١٧: لا يعتبر العصر و نحوه فيما تنجس ببول الرضيع

(مسألة ١٧): لا يعتبر العصر (١) و نحوه فيما تنجس ببول الرضيع، و ان كان مثل الثوب و الفرش و نحوهما، بل يكفي صب الماء عليه مره، على وجه يشمل جميع أجزاءه، و ان كان الأحوط مرتين، لكن يشترط أن لا يكون متغذيا معتادا بالغذاء، و لا يضرب تغذيه اتفاقا نادرا، و أن يكون ذكرا لا أنثى على الأحوط، و لا يشترط فيه أن يكون في الحولين، بل هو كذلك ما دام يعدّ رضيعا غير متغذ و ان كان بعدهما، كما أنه لو صار معتادا بالغذاء قبل الحولين لا يلحقه الحكم المذكور، بل هو كسائر الأبوال، و كذا يشترط في لحوق الحكم أن يكون اللبن من المسلمه فلو كان من الكافره لم يلحقه (٢) و كذا لو كان من الخنزيره.

مسألة ١٨: إذا شك في نفوذ الماء النجس في الباطن في مثل الصابون و نحوه

(مسألة ١٨): إذا شك في نفوذ الماء النجس في الباطن في مثل الصابون و نحوه بنى و مما تقدم ظهر الحال في الصورة الثالثه بعد ازاله رطوبه عين النجس بالتجفيف و تكرر نفوذ الرطوبه الطاهره أو بالمكث الطويل في الماء المعتصم. ثم ان كيفية التطهير بالقليل تتم بالرمس فيه مده بعد تطهير ظاهر الجسم أولا، و بعد ازاله رطوبه العين النجسه أو الرطوبه المتنجسه بالتجفيف أو بتكرر تنقيعه في القليل حتى يعلم بزوالها، و لا يلزم اتصال الرطوبه النافذه بالماء المعتصم الخارج، لعدم تحقق الاتصال كما عرفت مع عدم لزومه كما تقدم.

قد تقدم في (المسألة ٤) مع جمله من الجهات، و قد تقدم احتمال إرادته عدم التعدد من المقابله مع الغسل المؤكد في الذى أكل، لا سقوط العصر.

بدعوى الانصراف الناشئ من المقابله بينه و بين الذى قد أكل، حيث يظهر منه أن التخفيف في حكم بوله مسبب من نوعيه ما يتناوله الصبى، و كذا معتبره السكونى المتقدمه للمعله للفرق بينه و بين الجاربه بالفرق بين ما يتناولانه و ان لم يكن ذلك هو تمام العله كما هو ظاهر.

على عدمه (١) كما أنه إذا شك بعد العلم بنفوذه في نفوذ الماء الطاهر فيه بنى على عدمه، فيحكم ببقاء الطهاره في الأول و بقاء النجاسه في الثاني.

مسأله ١٩: قد يقال بطهاره الدهن المتنجس إذا جعل في الكر الحار

(مسأله ١٩): قد يقال بطهاره الدهن المتنجس اذا جعل في الكر الحار بحيث اختلط معه ثم أخذ من فوقه بعد برودته، لكنه مشكل (٢) لعدم حصول العلم بوصول الماء الى جميع أجزاءه و ان كان غير بعيد اذا غلى الماء مقداراً من الزمان..

مسأله ٢٠: إذا تنجس الأرز أو الماش أو نحوهما يجعل في وصله خرقة و يغمس في الكر

(مسأله ٢٠): إذا تنجس الأرز أو الماش أو نحوهما يجعل في وصله (خرقه) و يغمس في الكر و ان نفذ فيه الماء النجس يصبر حتى يعلم نفوذ الماء الطاهر الى المقدار الذي نفذ فيه الماء النجس، بل لا يبعد تطهيره بالقليل بأن (٣) يجعل في ظرف و يصب عليه، ثم يراق غسلته و يطهر الظرف بالتبع (٤) فلا حاجه الى التثليث فيه، لاستصحابه و كذا في طرف زوال النجاسه.

و هذه أحد طرق تطهير الماء المضاف التي قد اشرنا الى جملته منها في بحث الماء المضاف فلاحظ، و هذه الطريقه المحكيه عن العلامة لا- توجب حصول اليقين بملاقاه تمام أجزاء الدهن للماء حتى لو أبقى مده طويله مع الغليان على أنه قد استشكل في مطهره الماء حتى للاجزاء الملاقيه له من المضاف، من جهه عدم قابليه المضاف للتطهير.

المدار كما تقدم هو في اخراج الرطوبه المتنجسه أو رطوبه عين النجاسه مع غسل الظاهر سواء في القليل أو الكثير و ان كان الحال في الأول يحتاج الى التكرير لا كما يظهر من المتن.

قد يستدل على سقوط التثليث في المقام و في المسأله اللاحقه بأمور:

الأول: كون الغساله غير نجسه حتى تنفصل، فلا يتنجس الظرف بل في الغساله المطهره هي طاهر، و فيه: أن الغساله كما تقدم في الماء المستعمل نجسه بمجرد

و ان كان هو الأحوط.نعم لو كان الظرف أيضا نجسا،فلا بد من الثلاث الملاقاه و منجسه أيضا لغير المحل الذى يراد تطهيره عدا غسله الغسله الأخيره فانها نجسه غير منجسه،فلو فرض فى المقام أنه يكتفى بالمره الواحده فسقوط التثليث ظاهر لعدم تنجيس الغساله له،و أما اذا فرض احتياجه للتعدد للبول على القول به فى غير الثياب و البدن أو لأجل التكرير لاجراج الرطوبه المتنجسه فان الغساله نجسه منجسه.

الثانى:انصراف ما دلّ على التثليث إما عن موارد تنجس الاناء بسبب استعماله كآله للتطهير كما فى المقام و كما فى غسل الثياب فيه،و إما عن الظروف التى لا تستعمل فى الشرب و الأكل كالطشت و المكنى التى تستعمل لغسل الثياب و غير ذلك.و فيه منع الانصراف عن كلا الموردین و ذلك لاطلاق موثّق عمار بل فيه التصريح بالكوز و هو ليس من الآلات المنحصر استعمالها فى الشرب و الأكل بل يستعمل فى الصب لأجل غسل البدن و الثياب أو للاستنجاء بصب الماء به و غير ذلك.على أن تخصيص الآنيه بما يعد للأكل و الشرب محل نظر كما يأتى فى بحث أوانى الذهب و الفضة(مسأله ١٠)اذ مع التسليم بأنها لا ترادف مطلق الظرف و ان فسرته بذلك غير واحد من اللغويين.كما فى المقاييس و المصباح حيث قال كالوعاء و الأوعيه و فى التاج أنما سمي الاناء اناء لأنه قد بلغ أن يعتدل به من طبخ أو خرز أو نجاره و فى اللسان الاناء واحد الآنيه معروف و الاناء الذى يرتفق به و هو مشتق من ذلك لأنه قد بلغ ثم ذكر عين لفظ التاج المتقدم.فكلما تهم تعطى أنه أعم من ما يخصص للأكل و الشرب قريبا أو بعيد و ان لم يكن وسيعا بعموم الظرف و الوعاء،كما يستعمل و يقال فى العرف الدارج حاليا أوانى الغسيل و العطور،ثم على فرض الاختصاص بما يعد لهما فهل المعد بمعنى الذى يستخدم فعلا أو المهياً او المتخذ عند الاعتياد وجوه.

نعم دعوى الانصراف الأولى أوجه.

الثالث: ما دلّ على التبعيه كصحيح محمد بن مسلم المتقدم فى غسل الثوب من البول فى المرنى اذ لو لم يطهر المرنى تبعا لطهاره الثوب لسبب نجاسه الثوب، و اشكل عليه باختصاصه بالمرنى مما لا يعد آله للشرب و الأكل أو اختصاصه بغسل الثوب و ما يحتاج للتعدد. و فيه ان التفرقه و استظهار الاختصاص مبنى على الفرق فى حكم الظروف بين ما يعد للأكل و الشرب و ما لا يعد لهما بل لغيرهما باعتبار التثليث فى الأول دون الثانى، و إلا فمع البناء على العموم فى حكم التثليث فلا فرق فى الاستظهار و لا مجال لدعوى الاختصاص، و أما الاختصاص بغسل الثوب و ما يعدد غسله فتحكم بارد، بل الأولويه متحققه فى ما لا يحتاج الى التعدد. و يعضد التبعيه المزبوره ما حكموا به من التبعيه فى موارد آلات الغسل الأخرى كآلات نزع البثر و لو عند التغير و الغسل باليد و ما يرافقها و ما يكتنف غسل الميت، و نحوها من موارد التبعيه المستفاده من فحوى دلاله الأدله على الطهاره فى تلك الموارد من دون الاشاره الى تطهير تلك الآلات، و ذلك كله يعضد دعوى الانصراف الأول المتقدم فى الوجه السابق، لكن مقتضى هذا الوجه أنما هو فى تنجس الاناء بغساله المغسول اثناء عمليه التطهير لا ما اذا تنجس به قبل عمليه التطهير، فضلا عما اذا تنجس بعين النجاسه التى عليه، هذا و قد ذكرنا فى بحث الغساله احتمالا فى حكم المرنى الذى هو مورد الصحيح المزبور و مطلق التوابع و هو أن تكون متنجسه غير منجسه نظير الغساله المطهره، فلا- يستفاد من طهاره المغسول طهارتها لكنه يندفع فى مطلق التابع بتحقيق الغسل له فى الغسله اللاحقه فيما يعدد غسله، و بعدم تنجس الظرف بالغساله فيما لا يحتاج الى التعدد لأنها نجسه غير منجسه.

مسألة ٢١: التوب النجس يمكن تطهيره، بجعله فى طشت و صبّ الماء عليه ثم عصره و اخراج غسالته

(مسألة ٢١): التوب النجس يمكن تطهيره، بجعله فى طشت و صبّ الماء عليه ثم عصره و اخراج غسالته، و كذا اللحم النجس و يكفى المره فى غير البول، و المرتان فيه اذا لم يكن الطشت نجسا قبل صبّ الماء، و إلا فلا بد من الثلاث، و الأحوط التثليث مطلقا و صب الماء عليه (١).

مسألة ٢٢: اللحم المطبوخ بالماء النجس أو المتنجس بعد الطبخ يمكن تطهيره فى الكثير

(مسألة ٢٢): اللحم المطبوخ بالماء النجس أو المتنجس بعد الطبخ يمكن تطهيره فى الكثير بل و القليل اذا صب عليه الماء و نفذ فيه (٢) الى المقدار الذى وصل إليه الماء النجس.

مسألة ٢٣: الطين النجس اللاصق بالإبريق يطهر بغمسه فى الكر و نفوذ الماء الى أعماقه

(مسألة ٢٣): الطين النجس اللاصق بالإبريق يطهر بغمسه فى الكر و نفوذ الماء الى أعماقه، و مع عدم النفوذ يطهر ظاهره فالقطرات التى تقطر منه بعد الإخراج من الماء طاهره، و كذا الطين اللاصق بالنعل، بل يطهر ظاهره بالماء القليل أيضا، بل اذا وصل الى باطنه بأن كان رخوا طهر باطنه أيضا به.

مسألة ٢٤: الطحين و العجين النجس يمكن تطهيره بجعله خبزا ثم وضعه فى الكر

(مسألة ٢٤): الطحين و العجين النجس يمكن تطهيره بجعله خبزا ثم وضعه فى الكر (٣) حتى يصل الماء الى جميع أجزاء، و كذا الحليب النجس بجعله جبنا، و وضعه فى الماء كذلك،

تقدم عدم اشتراط الورود فى الغسل بالماء فى صدر الفصل و أما طهاره الظرف بالتبع فقد تقدم فى المسألة السابقه.

تقدم مفصلا فى (المسألة ١٦) و كذا المسألة اللاحقه.

و الوجه فيه أنه بمنزله الاجسام المائعه المتنجسه تتطهر بالماء عند الانجماد كما فى المعادن الذائبه و انجمادها إلا أنه اشكل بأن احتواء الخبز على مسام و ثقوب غير مرئيه تنفذ من خلالها الرطوبه لا يعنى أن تلك المنافذ الاخلل بين الاجزاء المتصله كالجسم المشبك، فنفوذ الماء فى الخلل ليس نفوذا الى متن و ثخن ذات

مسألة ٢٥: إذا تنجس التنور يطهر بصب الماء في أطرافه من فوق إلى تحت

(مسألة ٢٥): إذا تنجس التنور يطهر بصب الماء في أطرافه من فوق إلى تحت، ولا حاجة فيه إلى التثليث لعدم كونه من الظروف، فيكفي فيه المره في غير البول، والمرتان فيه والأولى أن يحفر فيه حفيره يجتمع الغساله فيها، فطمّها بعد ذلك بالطين الطاهر (١).

مسألة ٢٦: الأرض الصلبة أو المفروشه بالآجر أو الحجر تطهر بالماء القليل إذا أجرى عليها

(مسألة ٢٦): الأرض الصلبة أو المفروشه بالآجر أو الحجر تطهر بالماء القليل إذا أجرى عليها، لكن مجمع الغساله يبقى نجسا و لو أريد تطهير بيت أو سكه فان أمكن اخراج ماء الغساله بأن كان هناك طريق لخروجه فهو، وإلا فيحفر حفيره ليجتمع فيها، ثم يجعل فيها الطين الطاهر، كما ذكر في التنور، وان كانت الأرض رخوه بحيث لا يمكن اجراء الماء عليها فلا تطهر، إلا بإلقاء الكر أو المطر أو الاجزاء و كذا الحال في الحليب بعد تحوله إلى الجبن، ويشير إلى ذلك روايتي ابن أبي عمير الواردتين في العجين بالماء المتنجس أنه يباع ممن يستحله أو يدفن، ولا يعارضها ما روى في العجين بماء البئر (٢) من جواز تناوله إذا أصابته النار أي نار التنور، حيث أن ماء البئر لا ينفعل بالملاقاه، وهذا والظاهر أن الاشكال قد أخذ جانب الدقه العقليه و إلا فالمتراءى عرفا هو نفوذ الرطوبه إلى تمام الجسم المتجمد كالخبز و الجبن، و أما الروايه المشار إليها بترك أكله فالوجه فيها أن غسل الخبز من العجين المزبور يسقطه عن درجه الانتفاع المتعارفه، فمن ثم يدفن أو يتوسل إلى ذلك الانتفاع بالبيع لمن يستحله.

لعدم كونه من الظروف فضلا عن الاناء و ان كان بهيئه الظرف، و اما الغساله المطهره فقد تقدم أنها نجسه غير منجسه فلا حاجة إلى ما يطمّ به وجه أرضيه التنور لعدم تنجسها بها، لكن قد يلزم ذلك من جهه عدم حصول غسله.

ص: ٦١

١- ١) ابواب الأسآر ب ١١.

٢- ٢) ابواب الماء المطلق ب ١٤.

الشمس، نعم اذا كانت رملا يمكن تطهير ظاهرها بصّب الماء عليها و رسوبه في الرمل فيبقى الباطن نجسا بماء الغساله و ان كان لا يخلو عن اشكال من جهه احتمال عدم صدق انفصال الغساله يبقى نجسا(١) و ان كانت الارض رخوه(٢).

مسأله ٢٧: إذا صبغ ثوب بالدم لا يطهر ما دام يخرج منه الماء الأحمر

(مسأله ٢٧): إذا صبغ ثوب بالدم لا يطهر ما دام يخرج منه الماء الاحمر(٣)، نعم اذا صار بحيث لا يخرج منه طهر بالغمس في الكر، أو الغسل بالماء القليل بخلاف ما اذا صبغ النيل النجس فإنه اذا نفذ فيه الماء في الكثير بوصف الاطلاق يطهر، و إن صار مضافا أو متلوّنا بعد العصر، كما مرّ سابقا.

الحال فيه كما تقدم في أرضيه التنور.

بحسب هذا التعريف و الفرض المذكور في المتن، لا تلازم بين عدم جريان الماء عليها و بين عدم رسوب الغساله في الطبقات الباطنه و نفوذها إليها، نعم لو قدر التلازم لتوجه ما في المتن. هذا و لا اشكال في حصول التطهير للظاهر بالنفوذ الى الباطن نظير ما ذكره الاصحاب من روايه العامه من تطهير المسجد بالذنوب من الماء.

سواء غسل بالقليل أو الكثير اذ خروج الغساله بلونه انفعال به، و أما الصبغ النجس كمثال المتن فقد اشكل طهارته غير واحد من المحشين للمتن، من جهه أنه من المضاف و لا يطهر بالوضع في الكر، و الفرض أنّ الغساله الخارجه هي منه فيما كانت متغيره بحدّ المضاف و أما ان لم تكن بهذا الحدّ بل مجرد تغير في اللون فالتغير كاشف عن وجود جرم الصبغ و هو لا يطهر الا ظاهره لا باطنه، و دعوى ان الماء الكثير بالاستيلاء قد طهر الثوب فخرج المضاف منه بعد طهاره الثوب فيطهر بالتبع، فهي مصادره على المطلوب. إلا ان الصحيح كما تقدم في الطحين و الحليب المتنجس أن الخبز و الجبن منهما قابل للتطهير فلاحظ فكذا الحال في الصبغ المنجمد.

مسألة ٢٨: فيما يعتبر فيه التعدد لا يلزم توالى الغسلتين أو الغسلات

(مسألة ٢٨): فيما يعتبر فيه التعدد لا يلزم توالى الغسلتين (١) أو الغسلات، فلو غسل مرّه في يوم، و مرّه أخرى في يوم آخر كفى، نعم يعتبر في العصر الفوريه بعد صبّ الماء على الشئ المتنجس.

مسألة ٢٩: الغسله المزيله للعين بحيث لا يبقى بعدها شئ منها تعدّ من الغسلات فيما يعتبر فيه التعدد فتحسب مره

(مسألة ٢٩): الغسله المزيله للعين بحيث لا يبقى بعدها شئ منها تعدّ (٢) من الغسلات فيما يعتبر فيه التعدد فتحسب مره، بخلاف ما اذا بقى بعدها شئ من أجزاء العين، فإنها لا تحسب، و على هذا فإن أزال العين بالماء المطلق فيما يجب فيه مرتان كفى غسله مرّه أخرى، و إن أزالها بماء مضاف يجب بعده مرتان أخريان.

مسألة ٣٠: النعل المتنجسه تطهر بغمسها في الماء الكثير

(مسألة ٣٠): النعل المتنجسه تطهر بغمسها في الماء الكثير، و لا حاجه فيها الى العصر، لا من طرف جلدها، و لا من طرف خيوطها، و كذا الباربه، بل في الغسل بالماء القليل كذلك لأن الجلد و الخيط ليسا مما يعصر، و كذا الحزام من الجلد كان فيه خيط (٣) أو لم يكن.

مسألة ٣١: الذهب المذاب و نحوه من الفلزات إذا صب في الماء النجس أو كان متنجسا فأذيب ينجس ظاهره و باطنه

(مسألة ٣١): الذهب المذاب و نحوه من الفلزات اذا صب في الماء النجس أو كان متنجسا فأذيب ينجس ظاهره و باطنه (٤)، و لا يقبل التطهير إلا ظاهره، فإذا أذيب تمسكا بالإطلاق المعتضد بعدم لزوم توالى الغسل لنفس التنجس، نعم تراخى العصر الى حدّ جفاف بعض الغساله محل تأمل و اشكال لرسوب القذاره في المحل، حينئذ و عدم خروجها عنه.

قد تقدم (في المسألة ٤) لزوم استمرارها بعد زوال عين النجاسه و لو يسيرا، بنحو الاستيلاء كي تحسب غسله أولى.

إلا أن يكون الخيط مرخيا فتله و غزله بنحو المنفوش فيكون قابل للعصر و رسوب الغساله ملاء.

تاره يفرض وصول الماء المتنجس له و أخرى عدمه فعلى الاول فالانفعال تام

ثانيا بعد تطهير ظاهره تنجس ظاهره ثانيا، نعم، لو احتمل عدم وصول النجاسه الى جميع أجزائه و ان ما ظهر منه بعد الذوبان الاجزاء الطاهره يحكم بطهارته، و على أى حال بعد تطهير ظاهره لا مانع من استعماله، و إن كان مثل القدر من الصفر.

مسألة ٣٢: الحلى الذى يصوغه الكافر إذا لم يعلم ملاقاته له مع الرطوبه يحكم بطهارته

(مسألة ٣٢): الحلى الذى يصوغه الكافر اذا لم يعلم ملاقاته له مع الرطوبه يحكم بطهارته، و مع العلم بها يجب غسله، و يظهر ظاهره و إن بقى باطنه على النجاسه اذا كان متنجسا قبل الاذابه.

مسألة ٣٣: النبات المتنجس يطهر بالغمس فى الكثير

(مسألة ٣٣): النبات المتنجس يطهر بالغمس فى الكثير، بل و الغسل بالقليل اذا علم جريان الماء عليه بوصف الاطلاق، و كذا قطعه الملح، نعم لو صنع النبات من السكر المتنجس، أو انجمد الملح بعد تنجسه مائعا لا يكون (١) حينئذ قابلا للتطهير.

مسألة ٣٤: الكوز الذى صنع من طين نجس أو كان مصنوعا للكافر يطهر ظاهره بالقليل و باطنه أيضا اذا وضع فى الكثير

(مسألة ٣٤): الكوز الذى صنع من طين نجس أو كان مصنوعا للكافر يطهر ظاهره بالقليل و باطنه (٢) أيضا اذا وضع فى الكثير فنفذ الماء فى أعماقه.

و لكنه مجرد فرض بلحاظ جميع الباطن، و مع العدم فالانفعال مبنى على فرض التأثر بالميعان و لكنه ممنوع فى مثل المعادن الكثيفه فهى نحو الزئبق المتقدم عدم تأثره لعدم السرايه و التمثيل للانفعال بامتزاجها بالحديد و غيره عند الذوبان غير دال على وجود الرقه فى كثافتها بنحو يعدّها للتأثر و لحصول السرايه فيها و من ثم ما يظهر من باطنها يكون مشكوكا فلا مجال لتحقق العلم الاجمالى بين الظاهر و الباطن حيث ان الثانى ليس كل اطرافه متنجسه.

لأنه لا تنفذ الرطوبه المائيه لصلابته كالأجسام الصقيه نعم مقتضى ما تقدم طهاره الظاهر خاصه.

قد يشكل فيه من جهة عدم نفوذ الرطوبه المائيه الى كل الاجزاء و قد تقدم جوابه فى (المسألة ٢٤) مضافا الى أنه لو سلمنا ذلك فان نفوذ الرطوبه فيما يمكن ان

مسأله ٣٥: اليد الدسمة إذا تنجست تطهر في الكثير و القليل إذا لم يكن لدسومتها جرم

(مسأله ٣٥): اليد الدسمة اذا تنجست تطهر في الكثير و القليل اذا لم يكن لدسومتها جرم (١) و إلا فلا بد من ازالته أولاً، كذا اللحم الدسم و الأليه فهذا المقدار من الدسومه لا يمنع من وصول الماء.

مسأله ٣٦: الظروف الكبار التي لا يمكن نقلها كالحبّ المثبت في الأرض و نحوه إذا تنجست يمكن تطهيرها بوجوه

(مسأله ٣٦): الظروف الكبار التي لا يمكن نقلها كالحبّ المثبت في الارض و نحوه اذا تنجست يمكن تطهيرها بوجوه (٢): أحدها أن تملأ ماء ثم تفرغ ثلاث مرات، الثاني:

أن يجعل فيها الماء، ثم يدار الى أطرافها باعانه اليد أو غيرها، ثم يخرج منها ماء الغساله ثلاث مرات، و الثالث: أن يدار الماء الى أطرافها مبتدئاً بالأسفل الى الأعلى ثم يخرج الغساله المجتمعه ثلاث مرات، الرابع: أن يدار كذلك، لكن من أعلاها الى تنفذ فيه من الخلل يوجب طهاره الباطن المحتوى على الخلل مما يسوغ استعماله بعد طهاره الظاهر و الباطن الممكن اتصال الرطوبه به و الذي لم يطهر لا تصل إليه الرطوبه اثناء استعمال الماء.

كما هو الحال في دسومه البشره عند الكثير من الناس في الرأس و الاذن و ظاهر الأنف فانها لا تمنع من وصول الماء الى البشره و حكمها حكم العرض بخلاف ما اذا كانت بمنزله الطبقة الرقيقه العازله.

هذه الوجوه بأجمعها و غيرها يتناولها عنوان الغسل و قد تقدم اشكال عدم حصول الجريان في الوجه الأول، و أنه ضعيف لحصوله حال الملىء و حال الافراغ، (و الاشكال) على الثالث بمخالفه الطريقه العرفيه للابتداء عندهم بالأعلى، و على الرابع بأن الاسفل لا- ينغسل لكونه مجمع الغساله (ضعيف) لاطلاقها بكلا- النحوين، و تأخر بعض الاجزاء في الغسل لا يوجب صدق أن غسلها بالغساله لا بالماء الطاهر لعددهم المجموع غسلًا واحدا لو حده الظرف بخلاف ما اذا كان بنحو العضوين في البدن.

الاسفل ثم يخرج، ثلاث مرات، لا يشكل بأن الابتداء من أعلاها يوجب اجتماع الغسالة في أسفلها قبل أن يغسل، و مع اجتماعها لا يمكن اداره الماء في أسفلها، و ذلك لأن المجموع يعدّ غسلا واحدا، فالماء الذى ينزل من الأعلى يغسل كلّما جرى عليه الى الاسفل، و بعد الاجتماع يعد المجموع غساله، و لا يلزم تطهير آله (١) إخراج الغساله كل مره، و إن كان أحوط، و يلزم المبادره الى اخراجها عرفا فى كل غسله لكن لا يضر الفصل بين الغسلات الثلاث و يستدل له تاره بإطلاق الموثق لعمار و أخرى بأنه من الكيفيه العرفيه للتطهير، و بقاعده التبعيه و بأن الغساله لا تنجس المغسول و توابعه و إلا لما أمكن التطهير، و اشكل بمنع الاطلاق من هذه الجهه و بأن الغساله بعد الانفصال منجسه، فتنفى قاعده التبعيه حينئذ، و لا يرفع اليد عن مقتضى القواعد عند مخالفه الكيفيه العرفيه لها، و الصحيح فى مقتضى القاعده هو أن الغساله نجسه منجسه عدا المطهره- أى التى يستعقبها طهاره المحل- فانها نجسه غير منجسه سواء قبل الانفصال أو بعده كما حررناه مفصلا فى بحث الماء المستعمل، و أن الانفصال ليس سببا لمنجسيه الغساله بعد فرض خروجها من عموم كل متنجس منجس، و أن الالتزام بمنجسيه الغساله غير المطهره لا يستلزم عدم تطهير المحل و عدم عدّها من الغسلات لحصول الطهاره، لأن غير المطهره قد اكتسبت النجاسه من المحل، فلا تنجسه بأكثر من النجاسه التى فيه و المكتسبه منه فلا شمول لعموم المتنجس منجس للمقام، اذ الفرض فى الغساله التى لا يستعقبها طهاره المحل، و مقتضى ذلك ان آله التطهير لا فراغ الغساله الأولى تنتجس بذلك، و عند استعمالها فى الافراغ للغساله الثانيه لا يوجب تنجس الظرف لما تقدم فى الغساله الأولى، و أما عند استعمالها فى افراغ الغساله الثالثه المطهره فان نفس الغساله المتنجسه غير المنجسه لا تنتجس مره

و القطرات التي تقطر من الغساله فيها(١) لا بأس بها، و هذه الوجوه تجرى في الظروف الغير المثبتة أيضا، و تزيد بإمكان غمسها في الكر أيضا و مما ذكرنا يظهر حال تطهير الحوض أيضا بالماء القليل.

مسأله ٣٧: في تطهير شعر المرأة و لحيه الرجل لا حاجة إلى العصر

(مسأله ٣٧): في تطهير شعر المرأة و لحيه الرجل لا حاجة إلى العصر (٢)، و إن غسلا أخرى بالآله، و أما الاناء فاما يفرض ملاقاته للآله بتوسط الغساله الثالثه أو مباشره، أما الأول فلو أريد تنجسه بالآله فسيكون بتوسط الواسطه الرابعه، و أما الثاني فبتوسط الواسطه الثالثه. هذا كله اذا فرض أن الاناء تنجس بعين القذر. و أما لو كان هو أيضا متنجسا بالواسطه فالآله ستكون متنجسه غير منجسه على قول متأخرى هذه الأعصار من عدم الاطلاق في قاعده المتنجس منجس إلا للوسائط الأولى فظهر أنه ليس مقتضى القاعده لزوم غسل الآله قبل كل مره، و بضميمه ملاحظه ما قدمناه في التبعيه في (المسأله ٢٠) الى ما سبق في مقتضى القاعده، و الالتفات الى امكان صدق الغسل على الآله بتوسط الافراغ أى ان حال صدق الغسل عليها كحال صدق الغسل على قاعده الظرف، يتوجه ما ذكره في المتن.

حكمها حكم الماء المتخلف أو الآله في طريقه التطهير العرفيه، و في مقتضى القاعده لا تسبب نجاسه المحل قبل وقوع الغسله المطهره، كما عرفت في الآله و لا نفى تحقق انفصال الغساله و لا تنجس الغساله اللاحقه لكونها متنجسه في نفسها و أما قطرات الغسله المطهره فهي غير منجسه، و هذا كله يقرب درجتها في الطريقه العرفيه بحكم الماء المتخلف، و الاشكال على ذلك بأن المتخلف هو الذى لم ينفصل بخلاف القطرات المزبوره فأنها عائده بعد انفصال، يدفعه ان الجامع بينهما هو المتعذر فصله الذى لا يخل بصدق الغسل فيطهر بتبع طهاره المحل.

إلا اذا كان انفصال معظم الغساله متوقف عليه كما في بعض الموارد.

بالقليل لانفصال معظم الماء بدون العصر.

مسألة ٣٨: إذا غسل ثوبه المتنجس ثم رأى بعد ذلك فيه شيئاً من الطين أو من دقاق الأشنان الذي كان متنجساً لا يضر ذلك بتطهيره

(مسألة ٣٨): إذا غسل ثوبه المتنجس ثم رأى بعد ذلك فيه شيئاً من الطين أو من دقاق الأشنان الذي كان متنجساً لا يضر ذلك بتطهيره (١) بل يحكم بطهارته أيضاً لانفساله بغسل الثوب.

مسألة ٣٩: في حال إجراء الماء على المحلّ النجس من البدن أو الثوب إذا وصل ذلك الماء إلى ما اتصل به من المحلّ الطاهر على ما هو المتعارف

(مسألة ٣٩): في حال إجراء الماء على المحلّ النجس من البدن أو الثوب إذا وصل ذلك الماء إلى ما اتصل به من المحلّ الطاهر على ما هو المتعارف لا يلحقه حكم ملاقي الغساله (٢)، حتى يجب غسله ثانياً، بل يطهر المحلّ النجس بتلك الغسله، وكذا إذا كان جزء من الثوب نجساً فغسل مجموعه، فلا يقال: إن المقدار الطاهر تنجس بهذه الغسله فلا تكفيه، بل الحال كذلك إذا ضمّ مع المتنجس شيئاً آخر طاهراً، وصبّ الماء على المجموع، فلو كان واحد من أصابعه نجساً فضمّ إليه البقيه وأجرى الماء عليها بحيث وصل الماء الجارى على النجس منها إلى البقيه ثم انفصل تطهر بطهره، وكذا إذا كان زنده نجساً فأجرى الماء عليه فجرى على كفه ثم انفصل فلا يحتاج إلى غسل الكفّ، لو وصل ماء الغساله إليها، وهكذا، نعم لو طفر الماء من المتنجس حين غسله على محلّ طاهر من يده أو ثوبه يجب غسله، بناء على نجاسه الغساله، وكذا لو وصل لتحقق نفود الرطوبه المائيه فيه و غسل الثوب من الطرف الآخر.

بعض ما تقدم في آله التطهير في (مسألة ٣٦) آت هاهنا، ففيما يحتاج إلى التعدد يتحقق طهاره الزائد بالغسله الثانيه مطلقاً لصدق الغسل عليه حينئذ، وأما فيما لا يتعدد و لم يكن زيادته فاحشه فيحكم بالتبع لفحوى أدلّه التطهير، إذ العاده الجاريه على ذلك بل المداقه على حدود الموضوع المتنجس ممتنع في المعتاد، مضافاً إلى عدم منجسيه الغسله المطهره، وأما لو تفاحش كما في بعض أمثله المتن فبناء على عدم منجسيه الغسله المطهره كما هو الصحيح فلا يتنجس الموضوع الزائد.

بعد ما انفصل عن المحلّ الى طاهر منفصل و الفرق أن المتّصل بالمحلّ النجس يعدّ معه مغسولا واحدا، بخلاف المنفصل.

مسألة ٤٠: إذا أكل طعاما نجسا فما يبقى منه بين أسنانه باق على نجاسته

(مسألة ٤٠): إذا أكل طعاما نجسا فما يبقى منه بين أسنانه باق على نجاسته، و يطهر بالمضمضه (١) و أما إذا كان الطعام طاهرا فخرج دم من بين أسنانه، فإن لم يلاقه لا يتنجس، و إن تبلل بالريق الملاقي للدم، لأن الريق لا يتنجس بذلك الدم، و ان لاقاه ففي الحكم بنجاسته اشكال (٢) من حيث إنه لا يلقى النجس في الباطن لكن الأحوط الاجتناب عنه، لأن القدر المعلوم أن النجس في الباطن لا ينجس ما يلاقه مما كان في الباطن، لا- ما دخل إليه من الخارج، فلو كان في أنفه نقطه دم لا يحكم بتنجس باطن أنفه، و لا يتنجس رطوبته بخلاف ما إذا أدخل اصبعه فلاقتة فإن الأحوط غسله.

مسألة ٤١: آليات التطهير كاليد و الظرف الذى يغسل فيه تطهر بالتبع

(مسألة ٤١): آليات التطهير كاليد و الظرف الذى يغسل فيه تطهر بالتبع (٣) فلا- حاجه الى غسلها، و فى الظرف (٤) لا يجب غسله ثلاث مرات بخلاف ما إذا كان نجسا قبل الاستعمال فى التطهير، فإنه يجب غسله ثلاث مرات كما مرّ.

الثانى من المطهرات: الأرض

اشاره

الثانى من المطهرات: الأرض (٥): و هى تطهر باطن القدم كما تقدم فى مثله من الاجسام، لا سيما فى المقام فان تضاءل الحجم مع شدة تحريك الماء بالمضمضه يسهل عمليه الغسل للظاهر و للباطن أيضا بالنحو المتقدم.

لكن تقدم فى (مسألة ١) من نجاسه البول و الغائط من صور الملاقاه فى الباطن ان الاقوى عدم النجاسه.

تقدم تفصيل الكلام فى (المسألة ٣٦ و ٣٩).

تقدم بسط الكلام فى (المسألة ٢٠).

حكى عليه الاجماع و تسالمهم عدا ما يحكى عن الشيخ فى الخلاف من كونها أى المسح بها سببا للعفو عن النجاسه فى الصلاه لا التطهير و استدلل له فى الخلاف

بمقتضى القاعده الوارده فى العفو عن نجاسه ما لا تتم الصلاه فيه، و هو و ان كان ضعيفا لشمول البحث لباطن القدم، إلا ان (ما ذكر)- فى عده من الكلمات- كما هو منصوص أيضا- من ادراج التنجس بعين النجاسه الملوته كسوخ الرجل فى العذره حيث المعروف لديهم عدم لزوم زوال الاجزاء التى لا تتميز العالقه التى تظهر بالرطوبه بحدوث اللزوجه، و كما هو الحال فى الاستنجاء بالجمار- (قد يشهد) لذلك حيث ان عين النجاسه لا- يحكم بطهاره ملاقيها، و لا- بد من تحقيق الحال فى أقوال القدماء و المتأخرين.

و قد استدلّ على الطهاره:

أولا- بما ورد فى روايات المقام «ان الارض يطهر بعضها بعضا»، و ثانيا: ان جهه السؤال عند الرواه هى عن الطهاره، و ثالثا: أن نفى البأس فى هذا الباب ظاهر فى ذلك، هذا و يمكن تقريب العفو:

أولا: بما تقدم من أن المسح بها فى موارد التلطح بعين النجاسه أو المشى عليها لا يوجب زوال عين النجاسه حقيقه فى العرف و أنّما يوجب زوال العين المتميزه، و لا- ريب فى أخذ الزوال من رأس فى عمليه التطهير، لبقاء العين على حكمها و من ثمّ ملاقيها على حكمه، فلو اسكب الماء على الموضع لبيان اثر اجزاء العين المتبقية، و من ثم قيل باختلاف التطهير بالماء و الغسل به مع التطهير بها.

ثانيا: بكون جهه السؤال فى بعض الروايات هو عن جواز الصلاه كالصحيح الى حفص بن أبى عيسى و كالجواب فى صحيح زراره، و كصحيحه الآخر عن أبى جعفر عليه السّلام قال: «جرت السنّه فى الغائط بثلاثه أحجار أن يمسح العجان و لا يغسله، و يجوز أن يمسح

و النعل (١) بالمشى عليها رجليه و لا يغسلهما» (١)، و العطف على العجان و التعبير يجوز ظاهر في المسح من الخبث لا- مسح الوضوء. فيكون المحصل من لسانها أنها لبيان مورد سادس مما يعنى عنه في الصلاة، مضافا الى الموارد الخمسه المتقدمه في فصل سابق في النجاسات، فهى لبيان مورد العفو لا سبب العفو و شرائطه و يكون موضع النجو موضعا سابقا للعفو.

هذا و قد يجمع بين وجهى القولين بالتفصيل بين موارد بقاء اجزاء عين النجاسه غير المتميزه و موارد عدم ذلك بالالتزام بالعفو فى الأول و بالطهاره فى الثانى، حيث ان ما ورد فيه التعبير «ان الارض يطهر بعضها بعضا» هو فيما كان من قبيل الثانى، و ما فى معتبره الحلبى من ذكره فى مورد عنوان القدر فمع أنه مطلق مظنون الاتحاد مع ما رواه بطريق اخر بعنوان «زقاق يبال فيه» و لا يشكل على ذلك بكون ظاهر السياق اتحاد الحكم فى المورد، فإنه يدفع بتظيره بالعجان- كما فى الروايه المتقدمه- فى التفصيل المزبور فليتدبر، حيث سيأتى ان الأقوى فى الاستنجااء عند بقاء الاثر بالمعنى المتقدم هو العفو لا الطهاره فيؤول الأمر الى ان هذين الموضوعين معفو عنهما كالعفو فى الموارد الستة المتقدمه فى فصل العفو.

كما ورد الاطلاق فى صحيح الأحول و صحيح محمد بن مسلم قال: «كنت مع أبى جعفر عليه السلام اذ مرّ على عذره فأصابت ثوبه فقلت: جعلت فداك، قد وطئت على عذره فأصابت ثوبك، فقال: أليس هى يابسه؟ فقلت: بلى، فقال: لا بأس ان الارض يطهر بعضها بعضا» و ما قد يتراءى فيها من الاجمال و تدافع التعليل مع المورد لليوسه قابل للرفع، حيث ان المورد ذو موضوعين، الأول الوطاء على العذره، الثانى اصابه الثوب للعذره و تعدد

ص: ٧١

أو المسح(١)بها شرط زوال عين النجاسه ان كانت و الأحوط الاقتصار(٢)على النجاسه الحاصله بالمشى على الارض النجسه دون ما حصل من الخارج.

التعليل بلحاظ ذلك.بل يمكن دعوى الاطلاق فى صحيح زواره«فساخت رجله فيها»، بقرينه التقييد فى الروايات الاخرى بالحفاء الدال على إرادته الاطلاق عند عدم التقييد، وكذا التقييد بالخف فى الصحيح الى حفص بن أبى عيسى.

لما فى صحيح زواره و الصحيح الى حفص بن أبى عيسى، و كون المسح بها مطهرا أو موجبا للعفو هو البحث السابق.

و يدلّ على الاطلاق من جهه نشوء النجاسه من الارض و غيرها و من المشى أو غيره، الاطلاق فى النصوص مثل صحيح الأحول«يطأ على الموضوع الذى ليس بنظيف» و ما فى آخر«وطئت عذره» أعم من كونها على الارض و غيرها، و أما صحيح زواره المتقدم«و يجوز أن يمسخ رجله و لا يغسلهما» فقد لا يكون فى صدد الاطلاق من جهه سبب النجاسه، مضافا الى ارتكاز عدم الفرق بين التأثر بعين النجاسه الموجوده على الارض أو على غيرها، و الغريب دعوى احتمال الفرق بين الناشئه من المشى و غيره مع نفي الفرق الأول، و قد يشكل الاطلاق بالتعليل الوارد«ان الارض يطهر بعضها بعضا» بكون الظاهر منه اختصاص تطهيرها بالنجاسه الحاصله من الارض، و يدفع بأنه جارى مجرى الحكمة لا- التعليل اصطلاحا الذى بمعنى الموضوع و ذلك لورود مضمونه فى التطهير التكويني كما فى طمّ الكنيف لجعله مسجدا و بما تقدم من كون الحكم أعم من الطهاره و العفو فلا بد من حمل التعليل على بعض موارد الموضوع فضلا عما لو بنى على العفو مطلقا فإنه يحمل التعليل حينئذ على ضرب من الحكمة، مضافا الى وضوح شمول الاطلاق للنجاسه الناشئه من غير الارض، اذ بالوطء على العذره لا يلامس الارض.

و يكفى مسمى المشى أو المسح (١) و ان كان الأحوط المشى خمس عشره خطوه (٢) و فى كفايه مجرد المماسه من دون مسح أو مشى اشكال (٣) و كذا فى مسح التراب عليها (٤).

كما فى صحيح زراره و لا يتوهم معارضه صحيح الأحول له لأنه على فرض التحديد بخمس عشره خطوه فإنه تحديد فى مورد المشى لا التحديد بالمشى فى باب التطهير بالارض، و كذا الحال فى صحيح الحلبي لأن الاستفسار عن تحقق أحد انحاء المطهر لا يدل على الحصر من قريب و لا بعيد، كما هو متعارف هذا التعبير فى موارد عدم الحصر و الفاء للتفريع لا للربط الشرطى.

الاحتياط المزبور سواء فى قبال مطلق المسح أو مطلق المشى قد عرفت أنه فى الأول استحبابى، و كذا فى الثانى بعد العطف على التحديد المزبور بنحو ذلك، و تحديد غايه المسح بذهاب الاثر و الاطلاق فى أكثر الروايات، الموجب لحمله على التقدير لاجل ازاله الأثر.

تمسكا بعموم التعليل «ان الارض يطهر..» لكن قد يتأمل فيه بعدم وروده لبيان الكيفيه، بل لأصل جعل الحكم، كما قد يتمسك للحصر بالمشى و المسح بصحيحى الاحول و الحلبي و قد عرفت النظر فى دالتهما. فعمده التأمل فى وجود الاطلاق.

قد استشكل فيه من جهه قصور الدليل على المشى على الارض و المسح بها، و مع انفصال التراب عن الارض لا يطلق عليه عنوان الارض، و أن المتعارف فى المسح بها ليس هو حركه الارض بل حركه الممسوح لأنه المتحرك بخلاف ما لو كان الممسوح به متحرك، و فيه نظر حيث قد تقدم انّ الاقوى هو التفصيل فى حكم الازاله بالارض بالطهاره تاره و أخرى بالعفو على ما تقدم حيث ان الاقوى فى الثانى مطلق المزيل فضلا عن اجزاء الارض المنفصله عنها، لأن لسان الروايات كما تقدم لبيان موضع العفو لا بيان السبب الموجب للعفو، بل الصحيح فى الأول صدق الارض

و لا فرق فى الارض بين التراب و الرمل و الحجر الأصلى (١)، بل الظاهر كفايه المفروشه (٢) بالحجر بل بالآجر و الجص و النوره على الاجزاء المنفصله أيضا كما هو الحال فى ما يسجد عليه أو يتيمم به و ذلك بالالتفات الى أن الارض فى الأدله كأداه مطهره لا- كموضع يرتكز عليه، و يشير الى ذلك مفاد الحديث النبوى، جعلت لى الارض مسجدا و طهورا و بمضمونه صحيح ابنى حمران و دراج عن أبى عبد الله عليه السّلام «ان الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا» (١) بناء على أنه شامل لكلا الطهارتين الحديثيه و الخبيثيه، و كذا يشير الى ذلك العطف على مسح العجان فى الاستنجاء فى سياق واحد فى صحيح زواره المتقدم.

فالوضع الخاص بين الماسح و الممسوح لا- يلتفت إليه فى النظر العرفى بل الى الماده المطهر بها، و المفروض عدم التقييد فى الأدله بوضع خاص فى المسح كما فى التعبير الوارد «فيمسحها حتى يذهب اثرها» «يمسح رجله و لا يغسلهما»، بل يلوح من التعبير الأول الذى هو فى مورد سوخ الرجل فى العذره ان المسح للرجل هو بمعالجه أخذ اليد لحجر أو مدركى يتم ازاله العين من اطراف القدم و ثنايا الاصابع و هو من المسح بالمنفصل.

لصدق الارض عليها و اطلاق الأدله.

و ان كان قد يستشكل فى صدق الارض عليها كما فى الصوره السابقه بلحاظ انصراف و تبادل وجه الارض المتصل بطبقاتها، لا الاجزاء المنفصله عنها المفروشه على شىء آخر، و إن كان يرتكز عليها، بخلاف الصوره السابقه «مسح التراب على الرجل»، لكن تقدم أن الملحوظ فى مقام الأدله هو الارض كماده مطهره فلم تستعمل الارض فى الهيئه المجموعيه لها، بل فى الطبيعه الصادقه استغراقيا على الاجزاء كما

ص: ٧٤

نعم يشكل كفايه المطلق بالقيـر(١)أو المفروش باللوح من الخشب مما لا يصدق هو الحال في باب السجود و التيمم،و من ثم يظهر أن الصورتين من وجه واحد فاستشكال المصنّف هناك،و اكتفائه هنا تفرقه من غير فارق،إلا في امكان الارتكاز على الاجزاء كهيئـه خاصه و قد اتضح منع قيديته.ثم ان هناك صورته ثالثه هي محلّ للابتلاء بكثـره،و هي صورته ما لو كان الطريق مفروشا بالقيـر كالشوارع و الطرق المسفلته في زماننا أو مفروشه بنمط من المواد المصنعه كالبلاستيك و نحو أو الحطب إلا أنه تكون عليه طبقه من الغبار و رذاذ التراب،فهل يعتد بها بناء على الاقتصار على خصوص الارض،كما هو المشهور،و كما هو الحال في التيمم بعد كون تلك الاجزاء على أيه تقدير من الارض،أم لا يجتزئ بها كما هو الحال في السجود لكونها محسوبه عرضا على القير و نحوه الذي لا يجتزئ به في النظر العرفي.

حكى الاجتزاء بغير الارض عن ابن الجنيـد و العلامه في النهايه و النراقي في المستند و وجهه التمسك بإطلاق«مكانا نظيفا»و«يمسحها»و نحوهما الوارد في الروايات سؤالاً- أو جواباً،و قد يشكل بدعوى ظهور التعليل«ان الارض يطهر بعضها بعضاً»في التقييد بها،و يدفع بما تقدم من كون التعليل حكمه و مخصوص بموارد التطهير و لا يعمّ موارد العضو،نعم قد يعضد التقييد بالتعليل المزبور ما في معتبره المعلى بن خنيس من إرادته الارض من اطلاقه عليه السلام«أليس وراءه شيء جاف»بقرينه ذكر التعليل بعد ذلك،و لكنه أيضا يندفع بأن اطلاق المسح وارد في سوخ الرجل في العذره الذي هو من موارد العفو فالصحيح هو التفصيل بين حكم الطهاره و العفو، بخصوصيه موضوع الأول بالارض،و اطلاق موضوع الثاني بل تقدم أنّ لسان الروايات لبيان موضع العفو لا بيان شرائط السبب الموجب له،و يستأنس لذلك بوحده السياق و العطف في صحيح زراره لمسح الرجلين على مسح الاستنجاء و المعروف

عليه اسم الارض، و لا اشكال في عدم كفايه (١) المشى على الفرش و الحصير و البوارى و على الزرع و النباتات، إلا- أن يكون النبات قليلا- بحيث لا- يمنع عن صدق المشى على الارض. و لا- يعتبر أن تكون في القدم أو النعل رطوبه (٢) و لا- زوال العين بالمسح (٣) أو المشى و ان كان أحوط. و يشترط طهاره الأرض (٤) عند الأ- كثر هناك اجزاء مطلق المزيل القالع إلا ما استثني تمسكا بالإطلاق مع أن بعض أدلته قد خص الاستنجاء بالاحجار، و قد عرفت دلالة الصحيح أنهما من باب واحد، فيكون حكم العفو فيهما بمطلق المزيل لانهما في مورد العفو متنجان معفو عنهما في الصلاه نظير الموارد الخمسه المعفو عن نجاستها، و التطهير هو بالخاص كالماء أو الارض.

قد عرفت التفصيل بين الطهاره و العفو.

اذ ليس هو غسل بالتراب كما قد يوهمه عنوان التطهير بالارض، كما لم تقيد الأدله بذلك.

بعد فرض شمول عموم الروايات لموارد التنجس بنجاسه حكميه لا خصوص العينيه كما هو مورد مصحح المعلى بن خنيس و موثق عمار، فغايه الامر عند الازاله بغيرهما هو الاندراج في النجاسه الحكميه، هذا كله في التطهير و أما العفو فالأمر فيه أوسع في المزيل.

تاره في مورد الحكم بالطهاره و أخرى في العفو ففي الأول قد يستدلّ أولا بالنبوى و غيره المتقدم بوصف الارض طهورا، و هى الطاهر المطهر كما قويناه في بحث المياه فلاحظ، و ثانيا بالارتكاز العرفى، و ثالثا بالاستقراء في جميع موارد المطهرات، و رابعا: بما في صحيح الأحول في السؤال «ثم يطأ بعده مكانا نظيفا» باستفاده تقريره عليه السلام له خصوصا مع اعتضاد ذلك بالشرطيه.

لكن الأول متوقف على إرادته مطلق الطهور للخبث و الحدث، نعم المقابله فى التعليل بين البعضين «ان الارض يطهر بعضها بعضا» يفهم منها طهاره المطهر. و الثانى يلفق بالرابع لأنه تصريح بالارتكاز، و إلا فالتقييد فى كلام السائل قد يتأمل فى استفاده التقرير له بعد عدم المفهوم فى جوابه عليه السّلام، و أما الاستقراء فلا يخلو من التحدىس. و أما فى موارد العفو فلا تتأتى الوجوه السابقه كما هو الحال فى العفو فى احجار الاستنجاء كما يأتى، لما قدمناه من أن الحكم فى الروايات للعفو عن الموضع الخاص فى البدن لا بيان شرائط المعفو، نعم اشتراط عدم تنجيس المزيل للرجل فى مورد العفو لا ريب فيه.

ثم أنه لا تخلو معتبره المعلى و الحلبي المستدل بهما على الجفاف من دلالة على شرطيه الطهاره، بل الأظهر فى دلالتهما ذلك دون الجفاف، و الوجه فى ذلك أنهما و ان عبر عليه السّلام فيهما «أ ليس ورائه شىء جاف» «أ ليس تمشى بعد ذلك فى أرض يابسه» مما يظهر منه لزوم الجفاف إلا ان كلامه عليه السّلام فى مقابل فرض السائل كون الارض التى يمشى عليها قدره نديه أو يسيل الماء المتنجس على الطريق، فالجفاف و اليبوسه كناية عن الطهاره من نداوه القذاره و رطوبه الماء المتنجس.

قد استدل على ذلك بالروايتين المتقدمتين و قد تقدم ان الاقرب فى دلالتهما هو اشتراط الطهاره لا الجفاف، كما قد يحتمل أن ذكر الجفاف و اليبوسه فيهما لأجل ازاله القذاره النديه و الماء المتنجس العالق بالرجل، نعم اذا كانت الرطوبة مسريه فسوف يلزم منه تنجس الارض المشترط طهارتها فى مورد الحكم بالطهاره على الرجل - و الذى تقدم ان الأقوى اشتراط طهاره الارض فى حصول التطهير، و ان كان ينقض عليه بحصول ذلك فى موارد رطوبه نفس الرجل بالمتنجس، إلا أنه مع الفارق

و يلحق بباطن القدم و النعل حواشيها بالمقدار المتعارف (١) مما يلتزق بهما من الطين و التراب حال المشى و فى الحاق ظاهر القدم أو النعل بباطنهما اذا كان يمشى بهما لاجوجاج فى رجله وجه قوى (٢) و ان كان لا- يخلو عن اشكال، كما ان الحاق الركبتين و اليدين بالنسبه الى من يمشى عليهما أيضا مشكل و كذا نعل الدابه و كعب عصا لقيام الدليل بالخصوص على حصول التطهير فى الثانى دون الأول عدا شمول الاطلاق له المبتلى بالمحذور السابق، فيقيد بموارد عدم الرطوبه المسريه.

كما تقدمت الاشاره إليه فى مسح التراب على الرجل من كون بعض موارد الروايات المتقدمه هو فى سوخ الرجل فى العذره مما يرتفع الى الحواشى و بين الأصابع.

لصدق المشى و الوطاء الواردين فى الأدله بل ورد عنوان «أمر عليه حافيا».

و وجه الاشكال أن الحكم بالطهاره أو العفو مقصور على الباطن الذى هو المتعارف فى أمثله الروايات، و الكلام بعينه يتأتى فى الركبتين و اليدين و خشبه الأقطع، و دعوى عدم صدق العنوانين الواردين بل عنوان الوضع ممنوعه، اذ المنفى صدق المشى و الوطاء بقول مطلق المنصرف الى الرجل، لا المقيد و إلا ففى الرجل الوضع يصدق كالمشى و الوطاء، كما أنّ دعوى كون القضيّه فى الأدله خارجيه غير حقيقيه موهونه بما هو الأصل الأولى فى ظهورات الأدله و ان ما يذكره الرواه تمثيل للكلى، كما قد يقال أنّ الحكم بالطهاره أو العفو حيث كان مخصوصا بموضع غير ظاهر فى الغالب فرفع اليد عن الخصوصيه بغير موجب، نظير موضع الاستنجا، كما يظهر الاختصاص من صحيح زراره أنه جرت السنّه بالاجتراء بالمسح فيهما، لكن الكلام بعينه يدار فى موضع الاستنجا فى ما لو كان الثقب من موضع آخر، و الحال فى التعدى من الحذاء و الخف الى كعب العصا و نعل الدابه، هو ما تقدم و يعتضد بعموم التعليل فى ما

الأعرج و خشبه الاقطع، و لا فرق فى النعل (١) بين أقسامها من المصنوع من الجلود و القطن و الخشب و نحوها مما هو متعارف بالمسح. و فى الجورب اشكال (٢) إلا- اذا تعارف لبسه بدلا عن النعل و يكفى فى حصول الطهاره زوال عين النجاسه و ان بقى (٣) أثرها من اللون و الرائحه، بل و كذا الاجزاء يكتنف المشى و الوطاء، و ان كان للاقتصار وجه لا سيما فى اليدين و ظاهر القدم مما هو من مواضع الوضوء المفروض فيهما لزوم طهاره و نقاء أشد من سائر مواضع البدن، فضلا عن مواضعه التى يعفى عنها، مع الالتفات الى أنّ الطهاره الحديثه ليست معنويه بحتة كما فى لسان الأدله بل بدنيه أيضا.

للإطلاق إلا ما يقال من القطع بالتعدى لعدم الخصوصيه المبني على كون مفاد الأدله قضايا خارجيه.

علل بعدم تعارف المشى به فلا يشمل الدليل، و كأن ذلك مبني على أخذ قيد ما يتعارف أن يمشى به و يوطأ به، و لازم ذلك أن الاحتفاء اذا ارتفع اعتياد المشى به فيتأتى فيه الاشكال أيضا، و الظاهر تقييد تعارف المشى به بعلى الأرض و إلا فالجورب أيضا يمشى به إلا- أنه على البسط و الفرش، و من ثمّ علل آخرون بعدم تعارف المشى به فى زمن صدور الروايات، و هو الآخر مبني على كون القضايا فى الأدله خارجيه، بل أنّ التأمل قاض بتعارف المشى بالجورب على الارض حتى فى زمن الصدور فى البيوت لا الطرق، و التقييد بكون المشى فى الطرق تحكّم فى تحكّم، هذا مع ورود الاطلاق كصحيح الأحوال غير المخصص.

* (فائده) كما تدل عليه روايات المقام و كما هو مقتضى أخذه فى ماهيه التطهير و التنقيه العرفيه، ثم أنه لا يخفى أنّ فى روايات المقام دلالة على مانعيه عين النجس فى الصلاه حتى فى ما لا تتم فيه الصلاه من الحذاء و الخف و النعل لاشتراطها المسح

الصغار التي لا تتميز (١)، كما في الاستنجاء بالأحجار لكن الأحوط اعتبار زوالها، كما ان الأحوط زوال الاجزاء الارضيه اللاصقه بالنعل و القدم و ان كان لا يبعد (٢) طهارتها أيضا.

و زوال العين في جواز الصلاه و نفى البأس.

لا- استرايه في ذلك كما هو الحال في التطهير بالماء الذي هو أعلى المطهرات و كما هو المنصوص، و تدلّ عليه روايات المقام بقوه بالتدبر.

كما تقدم وجهه في صدر البحث، من أنّ بعض موارد الروايات هي في سوخ الرجل في العذره و القذاره النديه التي لا تزول بالمسح و المشى بتمام أجزائها الدقيقه، مضافا الى الحرج الشديد لو اريد زوالها بالمعنى الثاني، لكن تقدم ان الاقوى تبعا للشيخ أنّ الحكم في مثل ذلك هو العفو كبقية موارد العفو، لا- الطهاره و ان التعليل بتطهير الارض وارد في موارد النجاسه الحكيمه أو العينيه التي تزول بالتمام كما لا يخفى على المتصفح للروايات، كما هو الحال كذلك في الاستجمار في الاستنجاء و لا يتوهم من مرسل الصدوق قال «سئل الرضا عليه السلام عن الرجل يطأ في الحمام و في رجله الشقاق فيطأ البول و النوره فيدخل الشقاق اثر أسود مما وطئ من القدر و قد غسله كيف يصنع به و برجله التي وطئ بهما؟ أ يجزيه الغسل أم يخلل أظفاره [بأظفاره] أو يستنجى فيجد الريح من اظفاره و لا يرى شيئا؟ فقال لا شيء عليه من الريح و الشقاق بعد غسله» (١) ثبوت الطهاره مع تلك الاجزاء لأنه بقاء للون لا- الا- جزء أو فقل ان القدر المفروض هو النوره المتقذره بالبول و هي تطهر بالغسل بالماء، مضافا الى أنّ في الغسل بالماء لا بد من زوال الاجزاء مطلقا.

ص: ٨٠

مسألة ١: إذا سرت النجاسة الى داخل النعل لا تطهر بالمشى

(مسألة ١): إذا سرت النجاسة الى داخل النعل لا تطهر بالمشى (١) بل فى طهاره باطن (٢) جلدها اذا نفذت فيه اشكال و ان قيل بطهارته بالتبع.

مسألة ٢: فى طهاره ما بين أصابع الرجل إشكال

(مسألة ٢): فى طهاره ما بين أصابع الرجل اشكال (٣)، و أما أخمص القدم فان وصل الى الارض يطهر، و إلا فلا فاللازم وصول تمام الأجزاء النجسه الى الارض فلو كان تمام باطن القدم نجسا و مشى على بعضه لا يطهر الجميع بل خصوص ما وصل الى الارض (٤).

مسألة ٣: الظاهر كفايه المسح على الحائط

(مسألة ٣): الظاهر كفايه المسح على الحائط (٥)، و ان كان لا يخلو عن اشكال.

لتعارف بقائها اللازم للحكم بطهارتها بتبع طهاره باطن الرجل فى موارد الحكم بالتطهير دون موارد العفو.

لعدم الدليل اذ هو فى السطح الظاهر لا الداخلى، و كذا باطن الجلد و لا تلازم لظهاره الظاهر معه. هذا فى جانب حكم الطهاره و أما العفو فلا يبعد عمومته لذلك كما هو مقتضى اطلاق بعض الأدلة الواردة.

فيما يصل إليه التراب عادة لا- وجه للاشكال كما اتضح فيما تقدم فى مثال سوخ الرجل فى العذره الوارد فى الروايات و ان يمسحها مما يتعارف تخلل القذار بينها نعم البين الذى يلى الوجه الظاهر للقدم لا تشمله الأدلة.

كما هو مقتضى «يمسحها حتى يذهب اثرها» و مقتضى أخذ المشى المضاف الى العضو فى التطهير هو الاستيعاب العرفى لا الدقى العقلى.

اذا كان من أجزاء الارض كالتراب و الطين كما تقدم فى مسأله مسح التراب على الرجل.

مسألة ٤: إذا شك في طهاره الأرض بينى على طهارتها فتكون مطهره

(مسألة ٤): إذا شك في طهاره الأرض بينى على طهارتها فتكون مطهره إلا- إذا كانت الحاله السابقه نجاستها، و إذا شك في جفافها لا تكون مطهره (١) إلا مع سبق الجفاف فيستصحب.

مسألة ٥: إذا علم وجود عين النجاسه أو المتنجس لا بد من العلم بزوالها

(مسألة ٥): إذا علم وجود عين النجاسه أو المتنجس لا- بد من العلم بزوالها و أما إذا شك في وجودها فالظاهر كفايه (٢) المشى و ان لم يعلم بزوالها على فرض الوجود.

مسألة ٦: إذا كان في الظلمه و لا يدري أن ما تحت قدمه أرض أو شيء آخر من فرش و نحوه

(مسألة ٦): إذا كان في الظلمه و لا يدري أن ما تحت قدمه أرض أو شيء آخر من فرش و نحوه لا يكفي المشى عليه فلا بد من العلم بكونه أرضا بل إذا شك في حدوث فرش أو نحوه بعد العلم بعدمه يشكل الحكم بمطهريته أيضا (٣).

مسألة ٧: إذا رقع نعله بوصله طاهره فتنجست تطهر بالمشى

(مسألة ٧): إذا رقع نعله بوصله طاهره فتنجست تطهر بالمشى و اما إذا رقعها بوصله متنجسه ففي طهارتها اشكال (٤) لما مرّ من الاقتصار على النجاسه الحاصله بالمشى على الارض النجسه.

لأصالة العدم و لكن هذا بناء على شرطيته و اما إذا بنى على ممانعه الرطوبه المسريه للتطهير فالأصل عدم المانع بعد احراز وجود موضوع التطهير.

لكنه لا يحصل العلم بمماسه السطح للارض لفرض الشك المزبور و لا يجدى أصاله العدم لاحرازها.

لأن الموضوع للتطهير ليس مركبا كى يحرز الآخر بالتعبد و هو بقاء الارض بل هو تقييدى و هو المشى الخاص على الارض.

لكن قد تقدم التأمل فى الاقتصار و ان للتعدى وجه قوى، لكنه غير ما نحن فيه حيث أنّ النجاسه حين حصولها للرقعه لم تكن مندرجه فى موضوع البحث و هو الرجل و القدم أو النعل، كى يشملها الدليل، نعم قد يقال أنّها بالترقيع اندرجت فيه و ان كانت النجاسه قبل ذلك. إلا ان فى سعه الدليل لذلك تأمل.

الثالث من المطهرات: الشمس (١).

حكى عليه الاجماع و نسب فى المعتر و الخلاف الى جماعه كالراوندى و ابن حمزه كما نسب الى ابن الجنييد انهم ذهبوا الى العفو عما اشرفت عليه بالنسبه الى السجود لا- الملاقى بالرطوبه، و يوهم القول الثانى عنوان السؤال و الجواب فى العديد من الروايات (١) عن الصلاه على الموضع القدر الذى جففته الشمس، بل هو بدوا صريح صحيح ابن بزيع قال: «سألته عن الارض و السطح يصيبه البول و ما أشبهه هل تطهره الشمس من غير ماء؟ قال: كيف يطهر من غير ماء»، و كذا موثق عمار «و ان كانت رجلك رطبه أو جبهتك رطبه أو غير ذلك منك ما يصيب ذلك الموضع القدر فلا- تصل على ذلك الموضع حتى يبس» الظاهر فى بقاء نجاسته حيث أنه قد افترض فى الفقرات السابقه جواز الصلاه عليه مع يبسه بالشمس و عدم الجواز مع عدم يبسه، بل هو صريح فى كون محل الفرض فى الفتره المزبوره هو اليبوسه بالشمس لأنه بغيرها لا يصح السجود و لا وضع الجبهه و ان لم تكن رطبه، و كذا صحيح زراره الثانى فى روايات الباب، حيث قيد نفي البأس للصلاه فى المكان المتقدر بكل ما أصابته الشمس، و الجفاف كقيد آخر مستقل لظهور (و كان جافا) كقيد و وصف للموضوع، لا لمداه الاصابه و أمدها و غايتها، مما يقتضى ثبوت البأس مع رطوبه الموضع أثناء الصلاه، و ان أصابته الشمس و جففته قبل. كما قد يحتمل فى صحيح زراره الذى هو أصرح نصوص القول الأول «اذا جففته الشمس فصل عليه، فهو طاهر»- بعد أن كان السؤال عن الصلاه فيه لا عليه- إرادته عدم التنجيس بمجرد الملاقاه مع عدم الرطوبه من باب عموم «كل يابس زكى»، و إلا- فان اليباس المتقدر ليس بطاهر زكى فى نفسه بل بملاحظه تأثيره فى ملاقيه مع وصف الجفاف و اليبوسه، بل كأن روايات الباب خارجه مخرج ذلك

ص: ٨٣

العموم غايه الامر قد حكمت بالعفو عن النجاسه اليابسه بالشمس بالنسبه الى السجود عليه، مضافا الى تأييد الاعتبار لذلك حيث ان نجاسه و قذاره مثل البول و نحوه لا تذهب بمجرد التجفيف بل يبقى نتن القذاره على حاله، و لعله لذلك استثنى في صحيح زراره الاخر الحكم عن ما لو اتخذ المكان مبالا. لكنه يندفع بأن تخصيص اليوسه بالشمس بأثر خاص و هو جواز السجود على المحل المتقذر يدل على إرادته معنى زائد من الوصف «فهو طاهر»، زائد على مفاد «كل يابس زكى» و بضميمه ما تقدم من أدله اشتراط طهاره محل السجود يظهر إرادته تفرع جواز السجود كحكم مترتب على طهاره المحل.

و أما كون جواز السجود مختص بما اذا كان سبب الجفاف هو الشمس فيدل عليها مضافا الى ما تقدم صدر موثق عمار المتقدم صريحا، و كذا مفهوم السؤال في صحيح على بن جعفر و فى الجواب نحو تقرير لذلك، و قد ذكرنا فى مسأله اشتراط طهاره موضع السجود أن طوائف الروايات فى المقام خمس و المحصل فى الجمع بينها هو اشتراط طهاره محل السجود و ذلك بتطهير الشمس فلاحظ (1)، و أما صحيح ابن بزيع فليس متعينه دلالاته فى نفي ذلك، اذ يحتمل دلالاته أن يكون السؤال عن تطهير الشمس من دون رطوبه فى الموضع المتنجس أى ما لو كان جافا ثم اصابته الشمس، مع أنه ليس بأصرح فى النفي من صحيح زراره فى الطهاره، فغايه الأمر يقع التعارض و يرجح الصحيح لمخالفته لكثير من العامه لا سيما فى عهد الرضا عليه السلام عهد صدور الروايه المزبوره، و أما فقره المزبوره فى موثق عمار، فيحتمل أنها فقره و جمله مستقله بارجاع ضمير الفاعل فى «يبس» الى الموضع القذر لا الى الموصول الذى

ص: ٨٤

يراد منه أعضاء البدن الرطبه و تقييد اليوسه بالشمس، و يعضد هذا الاحتمال المقابله المستظهره من ذكر فقره اللاحقه بعدها كشق اخر حصلت اليوسه فيه بغير الشمس. و كذا يعضد ذلك الفقره الثانيه فى الروايه حيث كان السؤال عن مطهره الشمس، و ان كان الجواب بجواز السجود الموهم على اقل تقدير تقرير ذلك. فعلى هذا الاحتمال تكون الفقره المزبوره تكرارا لما قبلها فى الروايه، فائدتها ذكر محذور ملاقاته الأعضاء الرطبه للموضع قبل طهارته، و لا غرابه من مثل ذلك فى مرويات عمار الساباطى كما هو المعهود.

و بعبارة أخرى مبسوطه فى شرح مفاد الروايه حيث انها ذات أحكام و فوائد فى أبواب متعدده هو أن الملاحظ فى الفقره الأولى من الروايه مع الأخيره تكرار واضح، و على اى حال فهما مقيدان بالجبهه دون بقيه الأعضاء لدلاله الصحاح الوارده فى الشاذكونه على جواز الصلاه على الموضع المتنجس الجاف، و منه يظهر من مجموع المدلول للموثق فى الفقرتين المزبورتين و الروايات الوارده فى الشاذكونه أن محل الجبهه يشترط فيه الطهاره- كما أشرنا الى كل ذلك بعد بيان محصل النسبه بالانقلاب بين الخمس من طوائف الروايات فى الفصل المتقدم فى مسجد الجبهه- و هذه الدلاله تامه سواء بنينا على دلالة الموثق على العفو باصابه الشمس أو على الطهاره باصابتها فإن منع الموثق عن السجود على النجس غير المصاب بالشمس على كلا التقديرين. ثم إن الفقره المستشهد بها للعفو التى فرض فيها رطوبه الاعضاء بارجاع الضمير الفاعل ل«يبس» للعضو لا يعنى أن اليبس فى الموضع القدر فى الفرض المزبور الذى ذكر فيه رطوبه العضو فقط، أن اليبس هو بغير الشمس لأنه على الارجاع المزبور يكون ييبس العضو كغايه مصرح به، و أما ييبس الموضع فهو مقدر و لم

يقيد بيبس الحاصل من الشمس، و لا- يلزم التكرار مع الفقره الأخيره لأنه كما بينا أن المراد من الفقره الأخيره بعد تقييدها بخصوص الجبهه هو بيان اختصاص الجبهه بذلك الحكم، فلا تكرار. هذا، مع أنّ الأظهر عود الضمير الى الموضوع القدر في اليبس المأخوذ غايه فأنّه مضافا الى كونه أقرب، أن الارجاع للضمير الى الموضوع لا- يلزم منه التكرار مع الفقره السابقه كما قد يتوهم، حيث ان الموضوع و ان فرض عدم بيبس في كلا- الفقرتين على ذلك، إلا- أن بين الفرضين في الفقرتين فرق باق و هو افتراض الرطوبه للموضع مع عدم اليبس في الفرض الأول منهما و افتراض الرطوبه للعضو دون الموضوع مع عدم بيبس الموضوع في نفس الحين لكونه نديا، لبيان ان الاعضاء في غير الجبهه و ان جازت وضعها في الصلاه على الموضوع القدر الذي لا يكون رطبا لكن مع رطوبتها ينتفى الجواز لتنجسها حينئذ، ثم عقب الفقره الأخيره بالحكم الخاص بالجبهه، و على كل حال فالموثق بذلك متعدد الاحتمال. و هذا مرجح لصحيحه زواره للقول الأول على الموثقه للقول الثاني لو سلمت المعارضه، و أما صحيح زواره الآخر فلا يعد و تعدد القيد من ظهور غير ناف للاحتمال الآخر فلا يقاوم صراحه الروايات الجاعله للجفاف قيدا لأمد الإصابه.

هذا مضافا الى ما رواه أبي بكر الحضرمي عن أبي جعفر عليه السلام قال: «يا أبا بكر ما اشرفت عليه الشمس فقد طهر» و في موضع اخر في التهذيب اضاف له لفظه «كل». و ليس في سندها من يتوقف فيه إلا عثمان بن عبد الملك الحضرمي، اذ أن أبي بكر الحضرمي يستظهر جلالته و وثاقته كما ذهب إليه المحقق الداماد في شرحه على الكشي قال: و هو معروف الجلاله صحيح الحديث، و من يراجع (1) ما ذكر في ترجمته

ص: ٨٦

١- ١) لاحظ ترجمته في معجم رجال الحديث و تنقيح المقال و غيرهما

من قرائن عديده فيها الصحيح سندا يظهر له بوضوح وجاهته و جلالته و وثاقته، و أما عثمان بن عبد الملك [عبد الله] فهو و إن لم يوثق إلا أن الراوى عنه فى السند أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري عن على بن الحكم عنه و قد ذكر فى جامع الرواه فى ذيل ترجمه عثمان بن عبد الله أنه قد روى على بن الحكم (الكوفى الثقه جليل القدر المعدود فى الكشى من اضراب ابن فضال و ابن بكير) عن عثمان بن عبد الملك عن أبى بكر الحضرمى كثيرا، كما قد ذكر فى ترجمه عثمان بن عبد الملك روايه على بن الحكم عنه عن آخرين فالروايه لا أقل من حسنهما سندا، فيعاضد بها صحيح زواره المتقدم. و روى فى الجعفریات (الاشعثيات) عن جعفر بن محمد عن أبيه عن على عليهم السّلام أنه سئل... الى أن قال قالوا: فالارض يا أمير المؤمنين قال: «إذا أصابها قدر ثم أتت عليها الشمس فقد طهرت» (١). و روى أيضا عنهم عليهم السّلام أنّ عليا عليه السّلام سئل عن البقعه يصيبها البول و القذر قال: «الشمس ظهور لها» و قال عليه السّلام «لا بأس ان يصلى فى ذلك الموضع اذا أتت عليه الشمس». و روى بالاسناد السابق عن على عليه السّلام فى أرض زبلت بالعدره هل يصلى عليها؟ قال: «إذا طلعت عليها الشمس أو مرّ عليها بماء فلا بأس بالصلاه عليها» و هى محموله على زوال عين النجاسه بقرينه التطهير بالماء. و بالاسناد السابق عنه عليه السّلام «إذا يبست الارض طهرت» المقيد بالشمس بقرينه الروايات، و فى فقه الرضا و ما وقعت الشمس عليه من الأماكن التى اصابها شىء من النجاسه مثل البول و غيره طهرتها و أما الثياب فلا تطهر إلا بالغسل». و روى فى الدعائم قالوا (صلوات الله عليهم) فى الارض تصيبها النجاسه «لا يصلى عليها إلا أن تجففها الشمس و تذهب بريحتها مما أصابها من النجاسه فانها اذا صارت كذلك و لم يوجد فيها عين النجاسه و لا ريحتها طهرت» (٢). و يظهر من مجموع

ص: ٨٧

١- ١) المستدرک ابواب النجاسات ب ٢٢.

٢- ٢) لاحظ المصدر السابق.

و هي تطهر الارض و غيرها من كل (١) ما لا- ينقل، كالأبنيه و الحيطان و ما يتصل بها من الابواب و الأخشاب و الأوتاد و الأشجار، و ما عليها من الأوراق، و الثمار، و الخضروات، و النباتات ما لم تقطع و ان بلغ أو ان قطعها بل و ان صارت يابس ما دامت متصله بالأرض أو الأشجار. و كذا الظروف المثبتة فى الارض أو الحائط، و كذا ما (٢) على الحائط و الابنيه مما طلى عليها من حص و قير و نحوهما من نجاسه البول، بل سائر (٣) النجاسات و المتنجسات، و لا تطهر من المنقولات إلا الحصر الروايات استفاضه ورود التعبير بالتطهير.

كما قد ينسب الى الكثير أو الأ-كثر و يستدل له بإطلاق (الموضع) فى الموثق و (المكان) فى الصحيح و كذا الاطلاق أو عموم الموصول فى حسنه أبى بكر الحضرمى «كل ما أشرق» و الظاهر من الأولين الثوابت التى تصلح للظرفيه المكانية لا مطلق الثوابت المذكوره فى المتن، و أما مدلول الثالث فيتناول كل ما فى أمثله المتن، و لا- يعم المنقولات كما قد يدعى بدعوى قابليه المنقولات لأن تشرق عليها الشمس و ان لم توضع فى الفضاء المكشوف، لأنه و ان لم ينكر ذلك إلا أنه من التشبث بحرفيه المعنى الموضوع له اللفظه، اذ الاستعمال المزبور يكثر فى الثوابت بتبعيه اشراق الشمس على الارض بسبب ثباتها عليها، كما فى الحديث «افضل مما طلعت عليه الشمس» كما قد يستشعر من لفظه الاستعلاء محوريه المستعلى عليه أى ثباته و لا أقل من كونه القدر المتيقن من تناول اللفظ. ثم أنه يعتضد العمل بعموم الحسنه لكل الثوابت اذا بنى على المطهرية فى البوارى و الحصر و ان كانتا من المنقولات بلحاظ ان استعمالها حال كونها ثابتة.

لشمول لفظ المكان و الموضع له و ان لم يبين على عموم الثوابت.

بمقتضى الاطلاق فى عنوان القدر فى عده من الروايات المتقدمه و ما حكاه

و البوارى(١)فأنها تطهرهما أيضا على الأقوى فى المعتبر عن المبسوط من استشكله فى الخمر لعله من جهة بقاء عين النجاسه بعد الجفاف أيضا لا فى التعدى عن البول.

ينسب الى المشهور حتى للراوندى المخالف فى الارض،و عمم فى المبسوط لكل ما يتخذ من نبات الارض غير القطن و الكتان،و هو كما سيتضح الاقوى مما يصح السجود عليه و لسان الروايات الوارده فيها ليس فيه التقييد باليبوسه من الشمس، كما أن لسان بعضها التعبير «بالصلاه فيه»و الآخر «الصلاه على»،و بعضها وارد فى الشاذكونه و هى و ان قال فى القاموس «ثياب غلاظ مضربه تعمل باليمن»،إلا أنّ الظاهر من فرض أسئله الروايات أنها تجعل كفرش على الارض و على المحمل، كما أنّ فى بعضها الحكم بجواز الصلاه فى الموضع الذى جفّ بغير الشمس و الاخر بجوازها على الموضع المزبور،و على أية حال فهى على طوائف.و قد تقدم فى مسأله اشتراط طهاره محل السجود أنّ المحصل من الجمع بينها و بين التقييد بصحيحه زراره و موثقه عمار المتقدمين هو اشتراط طهاره محل السجود،فبناء على ذلك الجمع المعتضد بإطلاق الصلاه عليها الى محل السجود يظهر وجه القول بالتطهير فيهما،هذا و قد يتأمل فى الجمع المزبور لا من جهة كون الحاصل اشتراط طهاره محل السجود،بل من جهة عدم إرادته محل السجود من الروايات الوارده فى خصوص الحصر و البوارى،لأن المراد من الصلاه عليها هو غير محل السجود بقريته التعبير بذلك فى الشاذكونه مع انها لا- يسجد عليها،و من جهة أن التقييد بالشمس للروايات المزبوره مع خلوها أجمع عن القيد،بتوسط ورود القيد فى الثوابت كالارض هو من التقييد بالا-جنبى الذى لا-ارتباط له،فمن ثم يحمل نفى البأس عن غير موضع السجود و ان المراد به هو نفى شرطيه طهاره مكان المصلى عدا موضع

السجود، إذا كان يابساً كي لا يتنجس بدن المصلي به، كما احتل ذلك في المعبر.

و فيه أنّ اطلاق الصلاة عليه يعم محل السجود على نسق التعبير الوارد في الارض و المكان، لا سيما و ان الحصر و البوارى مما يصح السجود عليه، و أنّ بعض الروايات فيها مقيد السؤال بعدم غسلها و هو وجه تخصيص المشهور الفتوى بهما دون الشاذ كونه، فيدور الأمر بين تقيدها بغير محل السجود أو بكون الجفاف هو بالشمس و يرجح التقييد الثانى بقرائن:

منها: ظهور السؤال فى صحيح على بن جعفر (1) فى مطهره الجفاف، لتقيده الجفاف من غير أن تغسل للمقابله.

و منها: ان التعبير وارد فى أسئله روايات مطهره الشمس هو عين ما ورد فيهما و قد فصل فى بعضها كموثق عمار بذكر الجبهه بعد أن أورد التعبير المزبور المشترك، و لا- ينقض بوروده فى الشاذ كونه، لأن كونه من الثياب قرينه على عدم شمولها لمحل السجود، و بعبارة أخرى ان السؤال واقع عن جواز الصلاة عليها بقول مطلق بالإضافه الى كل الأعضاء و ان اختلف حكمها.

و منها: أن موثق عمار ناه عن الصلاة على الموضع اليابس بغير الشمس و ان لم يكن محلاً للسجود و هو ينافى ما فى روايات الحصر و البوارى المجوزه لذلك بمطلق اليوسه، فتقع المعارضه فى أعضاء غير الجبهه و مقتضى تقييد كل منهما للآخر هو ما ذكرناه من الجمع و تقييد اليوسه بالشمس، أو ان الموثق بعد تقييده بروايات الشاذ كونه فى غير الجبهه يكون اخص مطلقاً، فدعوى عدم الارتباط بين الروايات المتقدمه و روايات الحصر فى غير محلها هذا مع الاعتضاد بعموم حسنه أبى بكر

ص: ٩٠

و الظاهر أنّ السفينه و الطراده(١)من غير المنقول و فى الكارى و نحوه اشكال و كذا مثل الجلابيه و القفه،و يشترط فى تطهيرها أن يكون فى المذكورات رطوبه مسريه(٢)و ان تجففها بالاشراق عليها(٣)بلا- حجاب عليها كالغيم و نحوه و لا على الحضرمى المتقدمه.

و غيرها من المركوبات البحريه أو البريه من جهه اطلاق عنوان الموضع و المكان فيدرجها بالثوابت و من جهه أنها متحركه غير ثابتة قد يتأمل فى لحوقها بالارض و السطح و نحوهما من الثوابت.

فلا تكفى الرطوبه النديه حسب ظاهر المتن و استدلل له بان المقابل للجفاف هو المسريه لا النديه التى هى مقابل اليبوسه،و بعد الأخذ بكل من اليبوسه و الجفاف،يتحصل لزوم كل من الرطوبه المسريه قبل الاشراق و انتفاء الرطوبه النديه بعد الاشراق كى يصدق كل من الجفاف و اليبوسه الواردين فى الأدله،حيث ان بين القيدين عموما من وجه فيقيد بكل منهما كما فى موارد تعدد القيود و الأدله الداله عليها،و ليس هو من باب تعدد السبب على المسبب الواحد فى الجملتين الشرطيتين،و لو وصلت النوبه للشك كان مقتضى استصحاب النجاسه هو ذلك أيضا.

و فيه أنه مبتن على تعدد معنى الجفاف و اليبوسه،و على بينونه القيدين و عدم كونهما سببين للطهاره،مع انها وردا بلسان الجمله الشرطيه و كل ذلك محل نظر، مضافا الى ان ظاهر الأدله هو اطلاق تطهير الشمس للتقذر الحاصل اذا أشرقت عليه قبل زواله من نفسه أو من غير الشمس سواء كان بدرجه الرطوبه المسريه أو النديه كما ان ظاهر ما اشترط الجفاف محمول على اليبس-لو سلمنا تعدد المعنى-لأن النداهه نجسه و لا بد من زوالها.

كما هو مقتضى العنوان الوارد فى حسنه أبى بكر و صحيح زراره الاخر و موثق

المذكورات. فلو جفت بها من دون اشراقها، ولو باسراقها على ما يجاورها، أو لم تجف أو كان الجفاف بمعونه الريح (١) لم تطهر، نعم الظاهر أنّ الغيم الرقيق أو الريح اليسير على وجه يستند التجفيف الى الشمس و اشراقها لا يضر و في كفايه اشراقها على المرآه (٢) مع وقوع عكسها على الارض اشكال.

عمار و هو الاصابه، نعم في صحيحه الأول اسناد التجفيف بقول مطلق لها، لكنه منصرف الى ذلك، حيث أنّه مع الحجاب يكون من الأسناد بواسطه مثل حراره الهواء بسببها.

و في صحيح زراره الآخر عطف الريح على الشمس المقتضى للشركه على أقل تقدير، و ذهب الشيخ في المبسوط الى الاكتفاء بها، و قد يوهمه الاطلاق في صحيح على بن جعفر الوارد في البيت و الدار لا تصيبهما الشمس و قد جفاً أنه يصلى فيهما، و بقيه الاطلاقات الواردة في الحصر و البوارى. و لكن يعارضه صريح موثق عمار و مفهوم صحيح زراره الأول، و هو و ان كان بلفظ «إذا» التوقيتيه إلا ان مجيء الفاء على الجزاء دال على تضمين الشرطيه، و يتقدم بالخصوصيه على الاطلاقات المزبوره، و أما نسبتها مع الصحيح المتقدم فهو الاظهريه، حيث ان غايه دلالاته كما تقدم هو التشريك و هو على انحاء بعضها لا ينافى اسناد التجفيف الى الشمس بنحو الانفراد لكون المشاركه بنحو الاعداد، و هي لا تضر بذلك بل ان بعض المحشين اجتراً بتجفيف الشمس و ان كانت الريح شديده، و لعله لتعارف الاسناد المزبور مع ذلك مضافا الى الغايه، و على هذا تخرج دلالة الروايه بنسبه العموم و الخصوص المطلق أيضا بالنسبه الى الموثق و الصحيح أو بأن ذكر الريح لما هو المتعارف.

و كذا الاشراق من خلال زجاج شفاف غير ملون و إلا- كان كالغيم، و كذا كل عاكس تام من صفح الماء أو سطح جدار صيقل، و الوجه الاجتزاء لصدق الاصابه

مسألة ١: كما تطهر ظاهر الارض كذلك باطنها المتصل بالظاهر النجس بإشراقها عليه و جفافه بذلك

(مسألة ١): كما تطهر ظاهر الارض كذلك باطنها (١) المتصل بالظاهر النجس بإشراقها عليه و جفافه بذلك بخلاف ما اذا كان الباطن فقط نجسا (٢) أو لم يكن متصلا بالظاهر، بأن يكون بينهما فصل بهواء أو بمقدار طاهر. أو لم يجف أو جفّ بغير الاشراق على الظاهر أو كان فصل بين تجفيفها للظاهر و تجفيفها للباطن، كأن يكون أحدهما فى يوم و الاخر فى يوم اخر (٣) فإنه لا يطهر فى هذه الصورة.

مسألة ٢: إذا كانت الأرض أو نحوها جافة، و أريد تطهيرها بالشمس يصب عليها الماء الطاهر

(مسألة ٢): إذا كانت الارض أو نحوها جافة، و أريد تطهيرها بالشمس يصب عليها الماء الطاهر، أو النجس (٤)، أو غيره مما يورث الرطوبة فيها حتى تجففها.

مسألة ٣: ألحق بعض العلماء البيدر الكبير بغير المنقولات

(مسألة ٣): ألحق بعض العلماء البيدر الكبير بغير المنقولات و هو مشكل (٥).

و الاشراق و طلوعها عليه.

المعدود طبقه و شيئا واحدا مع السطح، لا سيما و ان المتعارف انكشافه بمرور الزمن.

لعدم صدق الاصابه حينئذ و لا ينتقض بما تقدم لحصول الطهاره بتبع الحكم بها للظاهر بمقتضى مدلول ظاهر الأدله، نعم لو كان الباطن مما يلتصق بقشره السطح الظاهر لا يبعد صدق الاصابه و الاشراق و ان الشمس يبسته و جففته.

فى خصوص الصورة الاخيره لا يبعد الاجتزاء كما تبين وجهه مما سبق فيما كان الباطن متصلا بالسطح الظاهر لصدق الاصابه كما عرفت.

لا- يخلو من اشكال لاحتمال انصراف الادله الى تطهير النجاسه برطوبتها أى ما دامت رطبه، لا ما اذا جفت ثم ترطبت برطوبه نجاسه أخرى، و قد يشير إليه استثناء السطح الذى يتخذ مبالا فى صحيح زراره الاخر.

لأنه ليس الا من تجميع المنقول، لكن للالحاق وجه لاستظهار معنى كل ما لا يمكن حمله بالفعل و الثابت لأجل ذلك أو لكون طريقه الانتفاع منه بثباته.

مسألة ٤: الحصى و التراب و الطين و الاحجار و نحوها ما دامت واقعه على الأرض هي في حكمها

(مسألة ٤): الحصى و التراب و الطين و الاحجار و نحوها ما دامت واقعه على الارض هي في حكمها (١) و ان أخذت منها لحقت بالمنقولات و ان اعيدت عاد حكمها و كذا المسمار الثابت في الارض أو البناء ما دام ثابتا يلحقه الحكم، و اذا قطع يلحقه حكم المنقول و اذا اثبت ثانيا يعود حكمه الأول، و هكذا فيما يشبه ذلك.

مسألة ٥: يشترط في التطهير بالشمس زوال عين النجاسة

(مسألة ٥): يشترط في التطهير بالشمس زوال عين النجاسة (٢) ان كان لها عين.

مسألة ٦: إذا شك في رطوبه الأرض حين الاشراق، أو في زوال العين بعد العلم بوجودها

(مسألة ٦): إذا شك في رطوبه الأرض حين الاشراق، أو في زوال العين بعد العلم بوجودها، أو في حصول الجفاف، أو في كونه بالشمس أو بغيرها أو بمعونه الغير لا يحكم (٣) بالظهاره و اذا شك في حدوث المانع عن الاشراق من ستر و نحوه يبنى على عدمه على اشكال (٤) تقدم نظيره في مطهره الارض.

كالتقبضه من التراب لعموم الموضوع في الأدله، و أما صرف أخذها بمعنى تناولها باليد فليس ينتفى عنها عنوان الموضوع المأخوذ في الدليل، بل بمعنى اتخاذها كشيء منقول كالآله و الاداه، و هذا بخلاف الحال في المسمار، فانه بمجرد الأخذ لعله يعدّ من المنقول أو الضابطه انتفاء جزئيه من الشيء الثابت و هو يختلف بحسب الموارد.

هذا القيد مأخوذ في كل تطهير بأيه مطهر، و وجهه هو أن التطهير ماهيه مأخوذ فيه التنقيه و النقاء و هو زوال النجاسه عينا أو حكما، فهو مأخوذ في البناء و التقنين العقلاني في الباب لذلك فكذلك شرعا.

لاستصحاب الحاله السابقه.

لأن استصحاب عدمه بالنسبه لعنوان الاصابه و الاشراق مثبت، إلا أن يدعى وجود البناء العقلاني على العدم عند الشك في المانع الخارجى، ليكون أماره فعليه و أصلا محرزا خاصا بمثل هذا الشك و الكلام في ثبوته.

مسأله ٧: الحصر يطهر بإشراق الشمس على أحد طرفيه طرفه الآخر

(مسأله ٧): الحصر يطهر بإشراق الشمس على أحد طرفيه طرفه الآخر (١) و أما إذا كانت الأرض التي تحته نجسه فلا تطهر (٢) بتبعيته و ان جفّت بعد كونها رطبه، و كذا إذا كان تحته حصر آخر إلا إذا خيط به على وجه يعدّان (٣) معا شيئا واحدا و أما الجدار المتنجس إذا اشرفت الشمس على أحد جانبيه فلا يبعد (٤) طهاره جانبه الآخر إذا جفّ به و ان كان لا- يخلو عن اشكال، و اما إذا اشرفت على جانبه الآخر أيضا فلا اشكال.

الرابع: الاستحاله

الرابع: الاستحاله (٥) و هي تبدل حقيقه الشيء و صورته النوعيه الى صورته أخرى.

لأن ظاهر الضمير العائد الى القصب فيها أو إليها هو مجموع الحجم بمقتضى المقابله مع التنجس المفروض فى المجموع المتناول لكلا السطحين و الطرفين، مضافا لصدق الاصابه بالنسبه للطرف و للسطح الآخر بإصابه الأول.

لعدم صدق الاصابه للتعدد، و لا منشأ للتبعيه فى البين.

كما اذا لم يكن بينهما تجويف يوجب عدهما طبقتين.

مع عدم كون الجانب الآخر قابل للاصابه و لا كان ثخن الجدار بعرض الكف و ما يزيد عليه، و إلا فهو منظور فيه لعدم كون الاصابه سبب الجفاف فى الجانب الآخر، نعم لو فرض الصدق المزبور لثم ما ذهب إليه الماتن.

و هي كما سيتضح مع الانقلاب و الانتقال من واد واحد و لذلك أردفت فى بعض الكلمات فى عنوان واحد، و هو انعدام موضوع النجاسه الذاتيه أو العرضيه فى الاعيان النجسه أو فى المتنجسات و سيورته موضوعا اخر فينتفى الحكم لذلك، و لا بد من فرضه فى العناوين المأخوذه كحيثه تقييده لا تعليليه بهذا الاعتبار، و تسميتها بالمطهر بهذا الاعتبار، و قيدنا التعريف بعموم عنوان الموضوع كى يعم كل

عنوان مأخوذ مركبا للحكم سواء كان عنوانا ذاتيا كطبيعته نوعيه أو طبيعته جنسيه كالجسم أو عنوانا عرضيا، و ذلك لاختلاف العنوان المأخوذ موضوعا في ما بين أعيان النجاسات و كذا بالإضافة الى المتنجسات، فمثل عنوان العذره و الدم و الكلب و نحوه من الأول، و الجسم و الشيء و الملاقي و المشار به الى الذوات المأخوذ في أبواب المتنجسات من الثاني، و مثل عنوان الخمر و الجلال و نحوهما من الثالث.

ثم أنه من الظاهر البين أن انعدام القسم الأول إنما هو بطرو صورته نوعيه أخرى مباينه للسابقه على المادة، و انعدام القسم الثاني أيضا بذلك، لأنه مع انعدام الصورة النوعيه تنعدم شيئيه الشيء حقيقه أو عرفا و يتبدل فرد الوجود الى فرد و وجود آخر فمن ثم لا- تكون طبيعته الجنسيه باقيه إلا- المادة الأولى الهولي، و التي هي ليست موضوعا للحكم. إلا أنه يقع الشك في المصاديق و المفاهيم في الموارد و الأمثله المختلفه بسبب كون بعض العناوين ليست عناوينا ذاتيه بل عرضيه كحيثيات تعليبيه تقييده درج على اطلاقها و استعمالها كعناوين ذاتيه، و عند ما يتبدل بطرو عناوين أخرى يحسب أنه من التبدل الذاتى مع أنه من العرضى أو يردد في تعليبيه و تقييده مع عدم انحفاظ وحده الموضوع، و من ثم يقع الخلاف في العديد من الموارد أنه من الاستحاله أم لا- و من ثم يقع الشك فيتوسل حينئذ اما بادلّه طهاره العنوان الآ-خر الذى حصل التبدل إليه ان كانت، و إما بالاستصحاب كالنجاسه في موارد انحفاظ بقاء الموضوع عرفا و إما بأصالة الطهاره في الموارد التى لا يرى بقاءه بنظر العرف، و الافمع احراز انعدام الموضوع ينتفى الحكم و لا يبقى شك كى يتوسل بديل دليل اخر.

و من ذلك يعلم أن الخلاف ليس في كبرى الاستحاله، و انما هو في الصغريات،

و من تلك الموارد الاستحاله الى الرماد و الى الدخان و الى البخار و الى التراب و الى الملح و الى جزء من حيوان طاهر أو من توابعه و فضلاته و نحو ذلك، و منشأ الشك في الأول أنه ليس تبدلا في طبيعه النوعيه و انما في الاعراض اللويه و الكيف، إلا أن الصحيح في النظر العرفى و العلمى في الكيمياء المختصه بتراكيب الأجسام و العناصر هو تبدل الصوره النوعيه، و يشهد له أيضا صحيح الحسن بن محبوب المتقدم في الجص الذى يوقد عليه بالعدره و عظام الموتى أن الماء و النار قد طهراه (1) على ما هو الصحيح من تفسيره المتقدم من إرادته احواله النار لعين النجاسه رمادا من تطهير النار و إرادته انغسال الجص بالماء الذى يسكب عليه بعد التجصيص على فرض تنجسه بالملاقاه من تطهير الماء.

و منشأ الشك في الثانى و الثالث أن الأبخره المتطايره من المائعات و السوائل ليست كما هو مقتضى النظر العرفى و العلمى في الكيمياء - كلها محيله لها الى طبائع نوعيه أخرى، بل في العديد منها يكون التطاير لخنه أجزاء السائل بالحراره و تباعدها عن بعضها البعض فتتحول الى غازات بخاريه متطايره و لذلك تبقى نفس الرائحه و الخواص للغاز البخارى المتطاير و التى كانت للسائل قبل ذلك، كما هو الحال في الكحول الاسپرتو و نحوه، نعم في العديد الآخر من السوائل كالماء تنفك أجزاءه العضويه العنصريه أى تنعدم طبيعته النوعيه الى طبيعه أخرى، فلا يطلق القول في التبدل الى البخار بل التفصيل متعين بحسب الموارد و لعل من الأول تبخر دهن الميته الذى ذهب الشيخ الى نجاسته كما في المبسوط معللا تصاعد بعض أجزاءه قبل احواله النار له. و من الأول أيضا بخار البول و الخمر غايه الامر أن الملاقاه لهما لا

ص: ٩٧

توجب النجاسه لعدم السرايه إلا ان يفرض تكثفه مره أخرى.فعدم التوقى من بخارات النجاسات انما هو لأجل عدم السرايه كما عرفت،لا لتحقق الاستحاله مطلقا و منشأ الشك فى الرابع هو أن صيروره الاجسام بالجفاف رذاذا كالتراب لا يستلزم تبدل صورته النوعيه و أنما هو من التبدل فى الأوصاف.نعم قد يفرض بسبب الجفاف و الريح و الهواء و الحراره و عوامل أخرى تبدلها.

و منشأ الشك فى الخامس أن الملح المشاهد ليس من الضرورى تجدد وجوده من استحاله.بل قد يكون بقاء للاجزاء الملحيه الموجوده من السابق بنحو ذائب فى الجسم السابق كجفاف الماء المالح المتنجس فان الملح الباقي بعد ذلك ليس من الاستحاله فى شىء بل من بروز ما يحسب استهلاكه و قد يكون منشأ الشك أن الموضع الذى يوجد فيه الملح-و ان كان عن استحاله- كان قد تنجس بالعين النجسه قبل الاستحاله.

و منشأ الشك فى الخامس تشابه صورته العين قبل تغذى الحيوان بها و بعد خروجها منه أو بعد صيرورتها جزءا منه كالبول النجس يشربه و يخرج بولا-و الدم يصير دما له،مؤيدا بما ورد فى الجلال و نحوه،إلا أنه ضعيف لتبدل صورته النوعيه بعد الدخول فى الهاضمه كما هو محرر فى محلّه من علم الاحياء و كما هو كذلك فى النظر المداقى العرفى،مضافا الى أدلّه طهاره فضلات الحيوان الطاهر.و دعوى انصرافها غريبه لا منشأ له.ثم إنه لو وصلت النوبه الى الشك فىأتى الكلام عنه فى ذيل المتن.

فأنها تطهر النجس، بل المتنجس (١) كالعذرة تصير ترابا (٢)، والخشبه المتنجسه اذا صارت رمادا، و البول أو الماء المتنجس بخارا، و الكلب ملحا، و هكذا كالنطفه تصير حيوانا و الطعام النجس جزءا من الحيوان و أما تبدل الأوصاف (٣) و تفرق الأجزاء، فلا اعتبار بهما كالحنطه اذا صارت طحينا أو عجينا أو خبزا أو الحليب اذا صار جبنا، و فى صدق الاستحاله على صيروره الخشب فحما تأمل (٤) و كذا فى صيروره الطين خزفا أو آجرا و مع الشك فى الاستحاله لا يحكم بالطهاره (٥).

بشريطه ما تقدم من انعدام شخص الوجود السابق و انوجد شخص اخر حقيقه أو عرفا، فلا يكون بقاء لموضوع الحكم و هو الملاقى أو الشئ أو الجسم.

قد تقدم التأمل و التفصيل فيه و كذا فى ما بعده من الامثله عدا الاخير فلاحظ.

و مع احراز كونه كذلك لا تردد فى بقاء النجاسه، إلا ان الواقع كثيرا فى الموارد التردد بين كون العنوان المتبدل وصفيا أو ذاتيا و من ثم يقع الشك و الاختلاف.

و هو و ان تغيرت تركيبته الكيمائيه الى الهيدروكربونيه إلا- أن المدار ليس عليها فقط بل على النظر العرفى أيضا و هو لا يرى التبدل فى الحقيقه، فيكون مجرى لاستصحاب النجاسه. و الكلام فى المثال اللاحق كذلك، و قد يتوهم دلالة صحيح ابن محبوب المتقدم الوارد فى الجص المطبوخ على الاستحاله، و هو ضعيف بعد ما عرفت من دلالة الصحيح، مضافا الى أنه دال على جواز السجود الملازم لعدم خروج الجص بالطبخ عن الارضيه أى عدم استحالته، و من ثم تترتب عليه بقيه أحكام الارض من المطهرية للحدث و الخبث.

تاره الشك فى استحاله النجس و أخرى فى المتنجس فى الشبهه الموضوعيه أو المفهوميه، أما الصوره الأولى فقد يمنع (١) من الاستصحاب استنادا الى أنه مع

ص: ٩٩

الشك في بقاء الموضوع و تبدله لا يحرز ما هو الموضوع في دليل الاستصحاب فلا يحرز صدق نقض اليقين بالشك، وإلا فمع احراز البقاء لكان التمسك بنفس دليل الحكم السابق من دون حاجه الى الاستصحاب، و بعبارة أخرى انّ الممكن في المقام احراز البقاء بنحو كان التامه دون كان الناقصه لأنه ان أريد ابقاء العنوان السابق للموجود الحاضر فعلا لم يحتج للاستصحاب مع فرض اتحاد الموضوع، و ان أريد ابقاءه مع فرض التبدل أى الاستحاله فلا شك في الطهاره لعدم احراز أن الموجود بقاء للسابق كى يمكن القول أنه كان كذا.

و أشكال (1) عليه بأن الموضوع في باب الاستصحاب غيره في باب الدليل الاجتهادى الدال على الحكم السابق و ان المتبع في الأول هو النظر العرفى دون الثانى فهو بقاء العنوان المأخوذ في الدليل، و ان الاستصحاب الموضوعى الوحده فيه بين المتيقن و المشكوك تاره هي الماهيه الذات و أخرى الوجود الشخصى و ثالثه الماده المشتركه، و فى الفرض الثالث نعلم بكون الماده سابقا بصوره معينه فنقول كانت ذات صورته كذا فالآن كذلك تعبدا و نشير إليها فى الخارج و هو شق ثالث غير ما فرض فى المنع من الشقين و يشهد لذلك قوله تعالى أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِنْ مِئِيٍّ يُمْنَىٰ مَعَ أَنْ هَذَا الْإِطْلَاقُ فِي فَرْضِ الْعِلْمِ بِالْإِسْتِحَالَةِ لِلصَّوْرَةِ الْإِنْسَانِيَةِ فَكَيْفَ لَا تَصِحُّ كَانَ الناقصه فى فرض الشك.

و الصحيح التفصيل مع التنظر فى كل من دليل المنع و الدفع، و ذلك لأن الموضوع بين باب الاستصحاب و الأدله الأوليه متغاير كما حرر فى بحث الاستصحاب، اى ان مورد الاستصحاب هو عند صدق النقض للوحده فى النظر العرفى و ان لم يصدق

ص: ١٠٠

عنوان موضوع الدليل، كما ان مدار الاستصحاب ليس هو صدق كان الناقصه بقول مطلق كى يستكشف من تحققها بأى نحو تحقق موضوع الاستصحاب و ذلك لأن موضوع الحكم تاره يكون تركيبيا و أخرى نعتيا و النعتى تاره يكون الماده المنعوتة و أخرى الصورة التى للماده، فتاره يكون موضوع الحكم هو الصورة و الماده بنحو التركيب و أخرى بنحو النعتيه بنعت الماده و ثالثه الصورة الخاصه، و لا- ريب أن مجرى الاستصحاب يجب أن يكون ما هو موضوع الحكم لا- ما ليس بموضوع، فلو كان الموضوع هو الصورة فلا- يفيد اجراء الاستصحاب فى المورد الثانى لأنه بالنسبه الى المورد الثالث يكون مثبتا، و ما نحن فيه من القليل الثالث عند الشك فى استحاله الأعيان النجسه حيث أن المأخوذ فى موضوع الدليل هو الصورة الخاصه، و لا يمكن الاشاره الى الموجود الخارجى بأنه هو وجود للصورة السابقه، و هذا نظير ما ذكره الشيخ فى الرسائل فى تنبيهات الاستصحاب من عدم جريان استصحاب كراهه الماء عند الشك فى ماء الحوض الذى اغترف منه، بأن استصحاب كراهه الماء فى الحوض مثبت بالإضافة الى الماء الموجود، كما أنه لا- يمكن الاشاره الى الماء الموجود ذى القدر المخصوص بأنه كان كرا. لتباين القدرين عرفا، فالاستصحاب بنحو كان التامه لا- ينفع لكونه مثبتا بالإضافة الى المشكوك و بنحو كان الناقصه ان كان يشار الى الماده المائيه المشتركه بين القدرين فهو مثبت لكون هذا القدر هو كرا. و ان كان يشار الى القدر الموجود فلم يكن له حاله سابقه متيقنه، و الوجه فى ذلك أن الموضوع ليس هو الماده المتصفه بنحو النعتيه بل قد أخذ القدر ركنا و جزءا فى الموضوع. فالحاصل أنه فى مثل هذه الموارد يكون من الشك فى صدق النقض لعدم احراز اتحاد الموضوع على نحو من تقرير الاستصحاب أو يكون مثبتا على نحو آخر كما عرفت، و نظير

المقام فى كونه من الشبهات المصداقيه لدليل الاستصحاب-ما قرر فى محله على بعض الأقوال-من استصحاب مجهولى التاريخ و استصحاب الفرد المررد،و غيرها من الموارد.

فمن ثم كان الحرى فى المقام هو التفصيل بين موارد الشك فى الاستحاله بين مورد حكم النظر العرفى بالوحده و بين مورد تردد النظر العرفى فى وحده الذات، و ان فرض انتفاء العنوان فى كلا الفرضين،إلا أنه لا يستلزم القطع بالانتفاء القطع بالاستحاله كما بينا للتردد فى كونه عرضيا أو ذاتيا و على التقدير الأول كونه حيثه تعليليه أو تقيديه.

*جريان الأصل فى الشبهه المفهوميه أما الصوره الثانيه و هى الشبهه المفهوميه فلا مجال للاستصحاب،لأنه ليس من الشك فى البقاء بل من التردد فى حدود الماهيه و المفهوم و ليس من الشك فى الوجود الخارجى،و أما جريانه فى الحكم بقاء للشك فيه فقد يمنع لعدم احراز وحده المتيقن و المشكوك فىكون من الشبهه المصداقيه للاستصحاب،لكن الصحيح فى موارد الشبهه المفهوميه التفصيل فى الأصل الحكمى كما تقدم فى الشبهه الموضوعيه بين موارد حكم النظر العرفى بالوحده و موارد التردد،و لا منافاه بين فرض التردد فى ماهيه العنوان المأخوذ فى الدليل الاجتهادى و بين حكم العرف بوحده الذات المتيقنه و المشكوكه لما عرفت من اختلاف الموضوع فى البابين و قد يظهر من المحقق الهمدانى قدس سرّه اختيار ذلك فى مطهره الانتقال عند الشك،نعم لو كان فرض الشبهه المفهوميه فى العنوان المعلوم أخذه بنحو حيثه التقيديه للزم حينئذ

الخامس: الانقلاب كالخمر ينقلب خلاً، فإنه يطهر (١) سواء كان بنفسه أو بعلاج كالقاء شيء من الخل أو الملح فيها

الشك في الوحده بين المتيقن و المشكوك و لكان الشك ليس في البقاء، بل في حدود الماهيه كما تقدم. و لو خص موارد الشبهه في المفهوم بمراد التقييد لتّم المنع عن جريان الأصل مطلقاً بدعوى أن موارد الشك في كون الحيشه للعنوان-المردد مفهومه-تعليقيه، حيشه للشك غير راجعه للمفهوم فتأمل.

أما الشك في المنتجسات في الشبهه الموضوعيه فوحده النظر بين المتيقن و المشكوك أوضح منه في أعيان النجاسه، لأن الموضوع هو الصوره الجسميه و هى باقيه في النظر العرفي مع تبدل عنوان الفرد الموجود، نعم يتصور فيها الشك في وحده الموضوع عرفاً كما لو تغيرت كثير من الخواص مع تردد العرف في كونه استحاله ذاتيه أو في الاعراض، كما أنه تتصور الشبهه في المفهوم كما هو الحال في تبدل المائع بخارا أو دخانا أو غباراً، وقد عرفت تقريب الشك في مثل هذا النحو من الاستحاله بعد كون الجسم المأخوذ في أدله المنتجسات هو المكثف المتقاربه أجزاءه.

قد عرفت أنه و الاستحاله و الانتقال الآتي من واد واحد و هو انعدام الموضوع، كما أنها لا تعتبر من المطهرات على مقتضى القاعده إلا اذا علم أن العنوان حيشه تقيديه في الحكم و الافع التردد فهى ليست موجه للطهاره بمقتضى القاعده، بل إما بدليل طهاره العنوان المتبدل إليه، أو أصاله الطهاره بعد عدم جريان الاستصحاب لعدم احراز وحده الموضوع في المتيقن و المشكوك. هذا مضافاً الى أنّ طهاره الطرف و الاناء و ما يعالج به بالتبعيه لدلاله الدليل الخاص. و تقدم أنه يطلق على موارد التبدل للعنوان العرضي المأخوذ موضوعاً للحكم، لكن قد يرى في بعض

الكلمات اطلاق الاستحالة على كلاً-الموردين و يدلّ على الطهاره فى خصوص المثل ما ورد من الروايات (١)بألسن متعدده.منها ما افترض فيه صيرورته بنفسه خلّاً كصحيح على بن جعفر عن أخيه قال:«سألته عن الخمر يكون أوله خمرا ثم يصير خلّاً؟ قال:إذا ذهب سكره فلا بأس»،و منها ما افترض فيه جعله خلّاً و اصطناعه خلّاً و هو اغلب الروايات الوارده كصحيح زراره و غيره و فى بعضها علاجه بخلّ أو بملح أو بشىء،نعم ورد ما ظاهره البدوى المنافاه كموثق أبى بصير قال:«سألته أباً عبد الله عليه السلام عن الخمر تجعل خلّاً؟قال:لا بأس اذا لم يجعل فيها ما يغلبها»،و رواه الكلينى بطريق آخر عن أبى بصير عنه عليه السلام«ان كان الذى صنع فيها هو الغالب على ما صنع فلا بأس به».و معتبره محمد بن مسلم و أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام قال:«سئل عن الخمر يجعل فيها الخل؟ فقال:لا،إلا ما جاء من قبل نفسه»و ما رواه الصدوق فى العيون عنه عليه السلام قال:«كلوا خلّ الخمر ما فسد،و لا تأكلوا ما أفسدتموه أنتم» (٢).

لكن الظاهر من الروايه الأولى بطريقتها هو النهى عن موارد استهلاك الخمر فى ما تعالج به لتصير خلا،و هو يغير الانقلاب لأنه سوف يتنجس الخل الغالب على الخمر كما هو الحال قبل الاستهلاك ثم تستهلك الخمر من دون انقلاب،بل لو فرض انقلاب فيما بعد لما نفع فى الطهاره لأن انقلابها أنّما يطهرها و لكنه لا- يطهر الخل المتنجس كما سيأتى فى (المسألة ٤)اذ الفرض بقاءه،بخلاف ما اذا كانت الخمر هى الغالبه كما و الخل أو الشىء الذى يعالج به قليل فأنه يستهلك و لا تبقى إلا الخمر المنقلب الى الخل و قد طهرت،و هذا المقدار من الدلاله مضافا الى كونه على

ص:١٠٤

١-١) ب ٣١ ابواب الاشربه المحرمه،ب ٤٥ الاطعمه المباحه،ب ٧٧ ابواب النجاسات.

٢-٢) ب ١٠ ابواب الاطعمه المباحه.

سواء استهلك أو بقي على حاله (١) ويشترط في طهاره الخمر بالانقلاب عدم وصول نجاسه خارجيه إليه (٢) فلو وقع فيه - حال كونه خمرا - شيء من البول أو غيره أو لاقى نجسا لم يطهر بالانقلاب.

مقتضى القاعده بعد البناء على مطهره الانقلاب للخمر، هو أخص من المطلقات الواردة فيقيدها على فرض استفاده الطهاره التبعية لمطلق ما تعالج به من خلّ أو مائع آخر، و من ثم يظهر أنه لا بد من كون ما يعالج به قليل يستهلك في الخمر كما هو مفاد المعبره المزبوره و مقتضى القاعده أيضا كما عرفت، أما الروايه الثانيه و الثالثه فهما إما مطلقه تقيد بالأولى فترفع المنافاه بينهما و بين البقيه و اما محموله على الكراهه كما هو الطافح من لسان الثالثه و بقريته الروايات المستفيضه المجوزه.

اذ حكمه حكم الظرف و الاناء، و في روايه أبي بصير العلاج بالملح لتتحول خلّا مع أنه حسب الظاهر يبقى، و في روايات أخرى بالخل أو بشيء يغيره خلّا، و هو مطلق لما يبقى من الاشياء التي يعالج بها، لكن تقدم عدم شمول الادله بل و تخصيصها على تقدير الشمول بغير ما كان المائع الذي يعالج به كالخل و غيره كثيرا لا يستهلك في الخمر المنقلبه.

بدعوى ان غايه ما دلّت عليه الأدلّه هو مطهره الانقلاب للنجاسه الخمرية لا - غيرها أو للنجاسه الذاتيه لا - النجاسه العرضيه المكتسبه بالملاقاه، و هذا على أيه حال متوقف على القول بثبوت النجاسه لعين النجاسه كالخمر بالملاقاه لنجاسه أخرى، و هو منظور فيه ان كان المراد النجاسه بمجرد الملاقاه لا النجاسه بالامتزاج حيث ان أدلّه تنجيس الملاقاه قاصره الشمول لذلك، أو ان اعتبار التنجس لا محصل له عرفا مع وجود النجاسه الذاتيه و ان كنا لا نقول بتداخل الأسباب بقول مطلق، نعم لو أريد النجاسه بالامتزاج لكان ما ذهب إليه الماتن وجيها و لعله مراده، هذا مضافا الى

مسألة ١: العنب أو التمر المتنجس إذا صار خلًا لم يطهر

(مسألة ١): العنب أو التمر المتنجس إذا صار خلًا لم يطهر و كذا إذا صار خمرا ثم انقلب خلًا (١).

مسألة ٢: إذا صب في الخمر ما يزيل سكره لم يطهر

(مسألة ٢): إذا صب في الخمر ما يزيل سكره (٢) لم يطهر و بقي على حرمة.

الاطلاق في الأدلة مع تعارف حصول ذلك عند المخللين، لكنه غير شامل لصوره التنجس بالامتزاج لكون مفاده مطهريه الانقلاب لعنوان الخمر دون العناوين الأخرى من النجاسات.

أما الشق الأول من المسألة فلا اشكال فيه بعد كون التغير المزبور من تغير العنوان العرضي لدى الانقلاب، وهو غير مطهر في المتنجسات. و أما الثاني فاتضح الحال فيه مما تقدم في التعليق السابق من جهة الذات الخمرية المنقلبه، انه مطلق و ان لا اعتبار للنجاسه العرضيه مع الذاتيه، و لكن بالنسبه الى الطرف فطهارته بالتبع انما هي في الانفعال عن الخمر لا في الانفعال عن غيره و ستأتي تتمه لذلك.

تاره يفرض ذلك مع بقاء اسم الخمر كما وقع ذلك في أسئلة الرواه بتخفيفها بالماء و نحوه، فلا اشكال في بقاء الحكمين النجاسه و الحرمة لبقاء الاسم كما هو مفاد الروايات المشار إليها، و كذا الحكم فيما لو استهلكت في ما لو صب عليها ما يكون غالباً عليها، أو امتزجت بما لا يستهلك فيها، و تقدمت اشاره موثقه أبي بصير و معتبرته الشارطتين لذلك. و أخرى يفرض انتفاء الاسم و انقلابها الى غير الخلّ في خصوص صوره ما لو صب فيها ما يستهلك فيها، فمقتضى القاعدة كما عرفت هو انتفاء النجاسه و الحرمة بانعدام الموضوع إلا ان طهاره الاناء لا بد فيه من الدليل الخاص و يستفاد الاطلاق من روايات الانقلاب من مثل موثق عبيد بن زراره و صحيح علي بن جعفر (١) الجاعلين المدار على ذهاب الاسم و السكر.

ص: ١٠٦

مسألة ٣: بخار البول أو الماء المتنجس طاهر

(مسألة ٣): بخار البول أو الماء المتنجس طاهر فلا بأس بما يتقاطر من سقف الحمام (١) إلا مع العلم بنجاسه السقف.

مسألة ٤: إذا وقعت قطره خمر في حب خل، واستهلك فيه لم يطهر و تنجس الخل

(مسألة ٤): إذا وقعت قطره خمر في حب خل، واستهلك فيه لم يطهر و تنجس الخل إلا (٢) إذا علم انقلابها خللاً بمجرد الوقوع فيه.

مسألة ٥: الانقلاب غير الاستحالة

(مسألة ٥): الانقلاب غير الاستحالة (٣) إذ لا تتبدل فيه الحقيقة النوعية بخلافها، ولذا لا تطهر المتنجسات به و تطهر بها.

مسألة ٦: إذا تنجس العصير بالخمر ثم انقلب خمرا و بعد ذلك انقلب الخمر خللاً

(مسألة ٦): إذا تنجس العصير بالخمر ثم انقلب خمرا و بعد ذلك انقلب الخمر خللاً لا قد تقدم في تعريف الاستحالة أن هذه الموارد من ما يشك في تحقق الصغرى، و قد ادعى ان المتكثف من بخار البول هو بول أيضا، نعم في الماء المتنجس الظاهر أنه من الاستحالة و انوجد فرد جديد في العرف العام و الخاص العلمي (الكيمياء)، فمع فرض الشك في الأول لا مجال للاستصحاب لتبدل الموضوع فتجرى أصالة الطهاره و من ثم استثنى الماتن خصوص العلم بالنجاسه.

كما هو منصوص لانفعاله بالملاقاه، و اما انقلابها خللاً بمجرد الوقوع فغير نافع لذلك أيضا، مع انك عرفت دلالة موثقه أبي بصير و معتبرته على النجاسه في الفرض المزبور و لو انقلب خللاً.

تقدم تفصيل الحال في الاستحالة و ان كلا-العنوانين من باب انعدام الموضوع غايه الامر اصطلاح الأول في انعدام الصوره النوعيه، و الثانى في انعدام العنوان العرضى الوصفى، و حيث ان الموضوع فى المتنجسات لم يكن العنوان العرضى بل و لا الصوره النوعيه بل العنوان الجنسى و هو الجسم و الشئ، فلا يكون تبدل العرضى معدما للموضوع غايه الامر أن مع تبدل الصوره النوعيه يحدث فردا جديدا على تفصيل بين الموارد فلاحظ هناك.

يعد طهارته لأن النجاسه العرضيه صارت ذاتيه بصيرورته خمرا، لأنها(١)هى النجاسه الخمريه، بخلاف ما اذا تنجس العصير بسائر النجاسات فإن الانقلاب الى الخمر لا يزيلها، ولا يصيرها ذاتيه، فأثرها باق بعد الانقلاب أيضا.

مسأله ٧: تفرق الأجزاء بالاستهلاك غير الاستحاله

(مسأله ٧): تفرق الأجزاء بالاستهلاك غير(٢)الاستحاله و لذا لو وقع مقدار من الدم فى الكز و استهلك فيه يحكم بطهارته و لكن لو أخرج الدم من الماء بآله من الآلات المعده لمثل ذلك عاد الى النجاسه، بخلاف الاستحاله فإنه اذا صار البول بخارا ثم ماء لا يحكم بنجاسته لأنه صار حقيقه أخرى.

هذا التعليل كما يصلح لانعدام النجاسه العرضيه الآتية من الخمر يصلح لانعدام العرضيه الآتية من غيره، اذ مع النجاسه الذاتيه لا يبقى محلا لاعتبار العرضيه مطلقا و ان تقدم مئا مرارا عدم تداخل الأسباب بقول مطلق، أى بقاءه بالنحو الصغير أى استناد الحكم و المسبب الواحد بقاء الى كلا السببين، إلا أنه قد يقال بعدم عموم أدله الانفعال لأعيان النجاسات بملاقاتها الى مثلها، لورودها فى الاجسام الطاهره و لا رفع للخصوصيه، فتأمل، اذ قد يقال بحكم العرف فى القذارات العرفيه بالاشتداد، و نظير ما ورد فى روايات نجاسه الكافر من ذكر تلوث بدنه بنجاسات عرضيه مع فرض النجاسه الذاتيه، هذا مضافا الى اطلاق روايات الجواز بالانقلاب الوارده فى الخمر المأخوذه ممن يتناولها، حيث أنه ممن لا- يتجنب النجاسه، نعم قد يشكل الحال فيما لو كان الاناء متنجسا بغير الخمر ثم وضعت فيه الخمر و انقلبت خلافاً فان مقدار دلالة الروايات على تبعيه الظرف فى الطهاره هو بلحاظ تنجسه بالخمريه كما يشكل الفرق بينه و بين ما تقدم.

المغايره متحققه بينهما، بكون العائد فى الأول بقاء للسابق بخلاف الاستحاله، فان العائد المعنون بنفس العنوان ليس بقاء للسابق بل فرد جديد، و ان

نعم لو فرض صدق البول عليه يحكم بنجاسته بعد ما صار ماء. و من ذلك يظهر حال عرق بعض الأعيان النجسه أو المحرمه، مثل عرق لحم الخنزير، أو عرق العذره، أو نحوهما، فإنه ان صدق عليه الاسم السابق و كان فيه آثار ذلك الشيء و خواصه يحكم بنجاسته أو حرمة، و ان لم يصدق عليه ذلك الاسم بل عد حقيقه أخرى ذات أثر و خاصيه أخرى يكون طاهرا أو حاللا و أما نجاسه عرق الخمر فمن جهه أنه مسكر مائع، و كل مسكر نجس.

مسألة ٨: إذا شك في الانقلاب بقى على النجاسه

(مسألة ٨): إذا شك في الانقلاب بقى (١) على النجاسه.

السادس: ذهاب الثلثين في العصير العنبي على القول بنجاسته بالغليان

إشاره

السادس: ذهاب الثلثين في العصير العنبي على القول بنجاسته بالغليان لكن قد عرفت أن المختار عدم (٢) نجاسته، و ان كان الأحوط الاجتناب عنه فعلى المختار فائده ذهاب الثلثين تظهر بالنسبه الى الحرمة، و أما بالنسبه الى النجاسه فتفيد عدم كان في تمثيل المتن مسامحه كما لا يخفى، و لكن هذه المغايره غير فارقه في الحكم، إلا أن لا يكون في أدله نجاسه العنوان اطلاق يتناول الفرد الجديد فيكون فرق بينهما لبقاء الحكم ببقاء الفرد في الاستهلاك، كما هو الحال في الدم فان الفرد الجديد لا يحكم بنجاسته لعدم اطلاق شامل للدم المتولد من ماده جامده عنصرية لا ينسب الى الحيوان ذى النفس.

لجريان الاستصحاب لفرض انحفاظ ذات الموضوع عرفا بعد كون العنوان في الباب عرضيا للذات فيستصحب بقاء العنوان.

هذا هو الأقوى كما تقدم (١) سواء على بالنار أو بنفسه أو بالشمس، ففائده الذهاب هو نفى الحرمة.

ص: ١٠٩

الاشكال لمن أراد الاحتياط، و لا فرق (١) بين أن يكون الذهب بالنار، أو بالشمس، أو بالهواء كما لا فرق في الغليان الموجب للنجاسه على القول بها بين المذكورات كما أن في الحرمة بالغليان التي لا اشكال فيها و الحليه بعد الذهب كذلك، أى لا فرق بين المذكورات. و تقدير الثلث و الثلثين اما بالوزن أو بالكيل أو بالمساحه (٢).

تقدم (١) عدم الفرق و اطلاق الأدله فى سبب الاذهاب سواء غلى بالنار أو بغيرها، غايه الأمر قد ذكرنا لزوم اتصال الذهب بدون تراخى فلو لم يحصل ذلك بغير النار فقد الشرط للحليه.

لكنه تخيير بين الأقل و الأكثر حيث أن ذهب ثلث الكيل و المساحه أى الحجم أسرع من ذهب ثلث الوزن، و لك أن تقول أن ذهب ثلث الوزن يستلزم كيل و مساحه أكثر من الثلث منهما، هذا ما أبداه غير واحد من المحشّين فى المقام، لكن يمكن أن يقال المدار على عصيريه العصير أى على المائع الذى فيه لا الثفل، فلو صفّى من الثفل لتساوى ثلث الحجم و الوزن، لكون الواحده الحجميه و الوزنيه لماده واحد فـلاـ تختلف بخلاف ما اذا كان مخلوطا بالثفل فإنّ الحجم و الوزن لمادتين معا، إحداهما أكبر حجما و أقلّ وزنا و هو المائع العصيرى، و الثانيه الثفل الذى هو أقلّ حجما و أكثر وزنا، و على هذا فيتضح لك تلازم النسبه الحجميه و الوزنيه معا لمجموع ماده الواحده فى الذهب للمائع العصير و الاختلاف فى الوزن عن الحجم -حسب ما يتراءى- أنّما هو لوزن الثفل، و يشير الى ذلك ما فى موثقتى عمار الساباطى الواردتين فى كيفية صنع العصير الزببى و بنحو لا يتخمر، و بذلك اتّضح عدم الفرق فى التقدير بين الأخذ بأحد الثلاثه اذ من البين أن المراد من التقدير بالثلث هو بلحاظ مجموع ماده المائع العصيرى لا هو مع الثفل الذى فيه، كما أنّه لا خفاء فى أن ذهب

ص: ١١٠

ثلث الحجم للمجموع هو ذهب لثالث وزن المائع العصيري، و ان لم يكن ذهابا لثالث الوزن بلحاظ المجموع المخلوط من المائع و الثفل، اذ أن وزن الثفل و حجمه على عكس وزن المائع و حجمه، هذا و قد ذكر غير واحد أن الاجزاء المتطايه بالغليان للمائع حيث أنها أرق كثافه من المتبقية أى حتى لو كان العصير مصفًى من الثفل، فلازم ذلك اختلاف نسبه الوزن و الحجم للماده الواحده أيضا للعصير المائع أيضا فتأمل. و على أيه حال فان ما ورد فى موثقه عمار الساباطى فى كيفيه صنع العصير الزيبى و روايه اسماعيل بن الفضل الهاشمى المتقدمه (1) فى نجاسه العصير اذا غلى، قد صرّح فيها بالكيل و التقدير بالمساحه بالعود، و هى و ان كانت وارده فى كيفيه صنعه بنحو لا يتخمر إلا أن الكيفيه مقدره بذهب الثالث المأخوذ فى التحليل فى العصير العنبى و قد أوضحنا آنفا دخاله ذهب ذلك القدر فى المنع عن حصول التخمر، ببيان قول أهل الاختصاص فى ذلك. و كذا روايه اسحاق فى الباب المزبور حيث قدر فيها بحسب الحجم، و كذا مصحح على بن جعفر الظاهر فى ذلك حيث أنه غيى رفع العصير الزيبى عن الطبخ بذهب ثلثاه و لا يكون ذلك بتقدير وزنى كما هو المعتاد اثناء الطبخ بل بتقدير حجمى، بل من ذلك يظهر وجه دلالة عموم الروايات الوارده فى تقدير الذهب بالثلث بالغليان فى التقدير الحجمى، و كذا يظهر فى روايات (2) عموم الروايات الوارده فى تقدير الذهب بالثلث بالغليان فى التقدير الحجمى، و كذا يظهر من روايات تحليل شرب البختج من يد مسلم عارف مؤتمن قد اخبر أنه طبخه على الثلث. نعم فى قبال ذلك قد يستدل على الوزن بروايه (3) عبد الله

ص: ١١١

١-١) ابواب الاشربه المحرمه ب ٥.

٢-٢) ابواب الاشربه المحرمه ب ٧.

٣-٣) ابواب الأشربه المحرمه ب ٧/٥.

و يثبت بالعلم و بالبينه، و لا يكفى الظن (١) و فى خبر العدل الواحد (٢) اشكال إلا أن بن سنان حيث قدر فيها بذهاب ثلاثه دوانق و نصف بالنار و ذهاب النصف الآخر بالهواء. و روايه (١) عقبه بن خالد حيث قدر السائل الذهاب بالأرطال و روايه (٢) ابن أبى يعفور حيث قدر الذهاب بما زاد على الثلث أوقيه، لكنه مضافا الى ما عرفت من عدم التنافى بين التقديرين أن الدانق و الرطل و الأوقيه مما يصلح الاشاره بهم للكيل، حيث أنّ أصل وضع الأول هو النسبه السدس الحجميه المعربه كما قيل و يشهد له المجانسه اللفظيه مع اللفظه الفارسيه مضافا الى المعنويه، و الثانى أصل وضعه كوحده كيل كما أشير إليه فى اللغه و الروايه (٣)، و الثالث أن الأوقيه تابعه فى التقدير للرطل كجزء منه. ثم أنه لو فرض و قدر الشك فمقتضى الاستصحاب فى الحكم بقاءه. لا يقال أن الشبهه مفهوميه فلا يجرى، لأنه قد تقدم التفصيل فى جريان الأصل الحكمى فى الشبهه المفهوميه بين موارد احراز أن الحيثيه المشكوكه فى الموضوع تقييده و موارد احتمال التعليه فانّ فى الثانى يرى نظر العرف بقاء الموضوع ذاتا و ان شك فى حدود ماهيه الحيثيه العنوانيه المشكوكه، فان الموضوع بحسب باب الاستصحاب غيره بحسب باب الدليل الاجتهادى، لا سيما فى المقام و ان عدم ذهاب الثلثين أخذ كغايه، أى عدمه جزء و قيد الموضوع الذى هو العصير المغلى.

قد مرّ فى فصل (٤) طرق ثبوت النجاسه شطر وافر من الكلام فى ذلك.

قد مرّ هاهناك التفصيل فى حجّيه خبر الثقة فى الموضوعات بين ما كان من الموضوعات المجرده عن المعرضيه للاستحقاق بين طرفين و غيرها، فلاحظ.

ص: ١١٢

١-١) ابواب الاشرية المحرمه ب ١/٨.

٢-٢) ابواب الاشرية المحرمه ب ٩/٢.

٣-٣) ابواب الماء المضاف ب ٢.

٤-٤) سند العروه ٢٦٠/٣، و ٢٥٦/٢.

يكون في يده (١) و يخبر بطهارته و حليته و حينئذ يقبل قوله و ان لم يكن عادلا، اذا لم يكن ممن يستحلّه قبل ذهاب الثلثين.

مسأله ١: بناء على نجاسه العصير اذا قطرت منه قطره بعد الغليان على الثوب أو البدن أو غيرهما

(مسأله ١): بناء على نجاسه العصير اذا قطرت منه قطره بعد الغليان على الثوب أو البدن أو غيرهما يطهر بجفافه (٢) أو بذهاب ثلثيه بناء على ما ذكرنا من عدم الفرق بين أن يكون بالنار أو بالهواء و على هذا فالآلات المستعمله في طبخه تطهر بالجفاف و ان لم يذهب الثلثان مما في القدر، و لا يحتاج الى اجراء حكم التبعيه، لكن لا يخلو عن اشكال من حيث أن المحل اذا تنجس به أولا لا ينفعه جفاف تلك القطره أو ذهاب ثلثيها، و القدر المتيقن من الطهر بالتبعيه المحل المعد للطبخ مثل القدر و الآلات، لا كل محل كالثوب و البدن و نحوهما.

ما تقدم هاهناك محصله أن الروايات الواردة في الباب (١) صغرى لكبرى حججه قول ذى اليد، و أن بعضها و ان اشترط كونه مسلما ورعا مؤمنا كموثق عمار و صحيح على بن جعفر إلا أنه بقرينه- ما في صحيح معاويه بن عمار من حججه قول ذى اليد من غير أهل المعرفة ممن لا- يعرف بشربه على الثلث و لا- يستحلّه على النصف- دال على كون أخذ تلك العناوين من باب احراز الوثاقه، بل من باب عدم التهمه و عدم الظن بالخلاف و هو غير اشتراط الوثاقه في ذى اليد في نفسه كما لا يخفى.

قد تقدم عموم الذهاب المطهر للعصير غايه الأمر قد ذكر اشتراط اتصال الذهاب و عدم التراخي نعم استشكل الماتن في طهاره الثوب بالتبعيه- على القول بالنجاسه- مع أنه قد حكم بالتبعيه في (المسأله ٨) في الباذنجان أو الخيار و ان كان هو في الانقلاب لا الذهاب المبحوث عنه هاهنا مع أنه أيضا خارج عن القدر

ص: ١١٣

مسألة ٢: إذا كان في الحصرم حبه أو حبتان من العنب فعصر و استهلك

(مسألة ٢): إذا كان في الحصرم حبه أو حبتان من العنب فعصر و استهلك (١) لا- ينجس و لا- يحرم بالغليان، أما إذا وقعت تلك الحبه في القدر من المرق أو غيره فعلى يصير حراما و نجسا على القول بالنجاسه.

مسألة ٣: إذا صبّ العصير الغالي قبل ذهاب ثلثيه في الذي ذهب ثلثاه

(مسألة ٣): إذا صبّ العصير الغالي قبل ذهاب ثلثيه في الذي ذهب ثلثاه يشكل (٢) طهارته و إن ذهب ثلثا المجموع، نعم لو كان ذلك قبل ذهاب ثلثيه و ان كان ذهابه قريبا فلا بأس به و الفرق أنّ في الصورة الأولى ورد العصير النجس على ما صار طاهرا فيكون منجسا له بخلاف الثانيه، فإنه لم يصبر بعد

المتيقن، لكن رفع اليد عن خصوصيه الظرف المعدّ للطبخ و آلات الطبخ غير بعيد، لأنه بمنزله الاستحاله و الانتقال أى تبدل قابليه العصير لصيرورته خمرا الى امتناع ذلك فكذا المنفعل عنه.

و بعبارة أخرى: أن المنفعل عنه متفعل به فعلا لا بحكمه فقط، و هذا الوجه للتبعيه و هى رفع اليد عن الخصوصيه أولى من دعوى التبعيه للعصير الذى فى الظرف، اذ التبعيه هاهنا بين اجنبيين و ان ادعى نظيرها فى تطهير البئر.

مع فرض الاستهلاك قبل الغليان لا اشكال فيه لعدم الموضوع، بخلاف ما اذا غلى أولا ثم استهلك.

لتنجس الثانى بالنجاسه العرضيه انفعالا- من الأول، و لا- دليل على زوالها بالغليان فلا يطهر المجموع و ان ذهب ثلثا الأول، و لا مجال هاهنا للقول بالتبعيه فى الثانى. و أما الصورة الثالثه فى المتن كما هو ظاهره، من صب العصير غير الغالى على الغالى الذى لم يذهب ثلثاه، فان تنجس الأول فيها بالثانى غير مضر بعد زوال النجاسه العرضيه بالذاتيه الحادثه بالغليان و زوالها ثمه بذهاب الثلثين. هذا و يمكن توجيه الطهاره فى الصورة الثانيه أيضا بما تقدم فى بحث النجاسات فى العصير

طاهرا فورد نجس على مثله. هذا و لو صب العصير الذى لم يغل على الذى على فالظاهر عدم الاشكال فيه. و لعل السرّ فيه أنّ النجاسة العرضيه صارت ذاتيه، و ان كان الفرق بينه و بين الصورة الأولى لا يخلو من اشكال و محتاج الى التأمل.

مسألة ٤: إذا ذهب ثلثا العصير من غير غليان لا ينجس

(مسألة ٤): إذا ذهب ثلثا العصير من غير غليان لا ينجس (١) إذا غلى بعد ذلك.

العنبى، و ما سنشير إليه أيضا فى المسألة اللاحقه من أن العصير المغلى الذاهب ثلثيه، إذا أضيف إليه كميّه جديده من الماء أو مائع آخر و غلى مره أخرى فأنّه يحرم و يلزم ذهاب ثلثى المجموع مره أخرى، و على هذا فلا يبعد عموم ذلك حتى لما إذا اضيف إليه عصير غير مغلى أو مغلى لم يذهب ثلثاه فأنّه بالغليان مره أخرى للكميه الجديده يحرم الجميع، و يلزم ذهاب ثلثى المجموع مره أخرى غايه الامر فى الشق الثانى يكون قد تنجس عرضا قبل غليانه و تنجسه بالذات -على القول بالنجاسه- فيكون حال هذا الشق حال الصورة الثالثه المتقدمه، و يؤيد هذا الوجه ما فى موثقتى عمار المشار إليهما فى المسألة اللاحقه من تكرير اذهاب الثلثين للمجموع كلما اضيفت الى العصير الزبيبي كميّه من المائع -بل هما شاهدان عند القائل بنجاسه و حرمة العصير الزبيبي المغلى، ثم أنّ اللانزم ذهاب ثلثى المجموع كما تفيدته موثقتى عمار لا الحساب الكسرى النسبى للكميتين المشاعتين بلحاظ ما يتبخر بالنسبه.

كما لا يحرم أيضا لاطلاق ما دلّ على حلّه بعموم السبب للذهاب المزبور، نعم قد ذكرنا فى النجاسات أنه لو صبّ عليه الماء مره أخرى و انتفى عنوان الدبسيه عنه و صدق عليه العصير فللحرمة و النجاسه على القول بها وجه بالغليان مره أخرى إلا أن يمنع صدق عنوان العصير بل يكون مائعا حلويا و نحوه فلا يشمل العموم، و وجه الشمول على التقدير الأول هو ما اشرنا إليه سابقا، من كون الذهاب للثلثين محلا بالإضافة الى الكميّه السابقه المحتويه على الأجزاء المائيه المسببه لحصول

مسألة ٥: العصير التمري أو الزبيبي لا يحرم ولا ينجس بالغليان على الأقوى

(مسألة ٥): العصير التمري أو الزبيبي لا يحرم ولا ينجس بالغليان على الأقوى، بل مناط الحرمة و النجاسة فيهما هو الاسكار (١).

مسألة ٦: إذا شك في الغليان بينى على عدمه

(مسألة ٦): إذا شك في الغليان بينى على عدمه كما أنه لو شك في ذهاب الثلثين بينى على عدمه (٢).

مسألة ٧: إذا شك في أنه حصرم أو عنب بينى على أنه حصرم

(مسألة ٧): إذا شك في أنه حصرم أو عنب بينى على أنه حصرم (٣).

مسألة ٨: لا بأس بجعل الباذنجان أو الخيار أو نحو ذلك في الحب مع ما جعل فيه من العنب أو التمر أو الزبيب ليصير خللاً

(مسألة ٨): لا بأس (٤) بجعل الباذنجان أو الخيار أو نحو ذلك في الحب مع ما جعل فيه من العنب أو التمر أو الزبيب ليصير خللاً أو بعد ذلك قبل أن يصير خللاً، وإن كان بعد غليانه أو قبله و علم بحصوله بعد ذلك.

التخمر، دون الكمية الجديدة المختلطة بماء جديد المسببه و المعرضه للتخمر، و يؤيد تجدد انطباق العموم ما فى موثقتى عمار (١) من كيفية صنع العصير الزبيبي حيث كرر فيها اذهاب الثلثين كلما أضيفت كميته من مائع جديد للعصير، بل هما شاهدان عند القائل بحرمة العصير الزبيبي المغلى.

كما تقدم (٢) فى بحث النجاسة من عدم كلا الحكمين إلا أن يختم فتوجد المادة المسكرة الكحوليه، و هو المراد من الروايات الواردة فى كيفية صنعهما بإذهاب الثلثين تجنبا من تخمرهما بالبقاء.

لاستصحاب العدم فى الموردین.

اما لاستصحاب الموضوع فيما أحرزت الوحده العرفيه بين المشكوك و المتيقن و إلا فأصالة الحل.

ما ذكره الماتن مشتمل على صور متعدده تشترك كلها بحسب الظاهر و بحسب ما هو المعروف عند المخللين فى عروض المسكر قبل صيروره العصير

ص: ١١٤

مسألة ٩: إذا زالت حموضه الخل العنبي و صار مثل الماء لا بأس به

(مسألة ٩): إذا زالت حموضه الخل العنبي و صار مثل الماء لا بأس به إلا إذا غلى فإنه لا بد (١) حيثئذ من ذهاب ثلثيه أو انقلابه خلًا ثانيًا (٢).

مسألة ١٠: السيلان هو عصير التمر أو ما يخرج منه بلا عصر

(مسألة ١٠): السيلان هو عصير التمر أو ما يخرج منه بلا- عصر، لا مانع (٣) من جعله في الامراق، و لا- يلزم ذهاب ثلثيه كنفس التمر (٤).

خلًا، و وضع قبل الغليان و قبل العصيره أو بعد العصيره قبل الغليان أو بعدهما، و الطهاره في جميع الصور مبنيه على عموم التبعية لمطهره الانقلاب من المائع المحرم النجس الى المحلل الطاهر حتى في غير الظرف و الآلات، من قبيل أمثله المتن التي ينفذ المائع المنقلب الى باطنها سواء الانقلاب من المسكر الى الخل أو من العصير الغالى الى الخل أو مروراً بالمسكر الى الخل كما هو المعتاد وقوعاً، و قد تقدم أن رفع اليد عن خصوصيه تبعيه الظرف و الآلات و جيهه حتى لمثل الثوب و نحوه في مطهره الذهاب لو تحقق في ما يصيب الثوب، و كذا التبعية في مطهره الانقلاب لا سيما و أن آلات و ظرف الخمر، و كذا نواه العنب أيضاً مما ينفذ فيه الى باطنه كما لو كان من الطين الفخار أو من الخشب.

و وجهه ما تقدم في (المسألة ٤) من أنه إذا انتفى عنوان الدبسيه أو الخليه و تجدد صدق عنوان العصير عليه لا سيما إذا أضيف إليه كميّه من الماء جديده، فإنّ عموم الحرمة بالغليان يشمله، إلا أنّ الشأن في صدق عنوان العصير عليه.

وجه مطهره الانقلاب خلًا- للعصير المغلى هو تعارف صنع الخل بجعله العصير العنبي يغلى بنفسه أو بالنار قليلاً ثم يخمر كي يصبح خلًا، بل قد عرفت ما عن المخللين من أن الخل لا يحصل إلا بتخمير العصير أى غليانه ثم تخمره.

لما تقدم من عدم حرمة بالغليان، هذا لو صدق عليه العصير فضلاً عن عدم ذلك.

قد تقدم أنه و الانقلاب و الاستحاله من باب واحد، و هو انعدام موضوع

السابع: الانتقال كانتقال دم الانسان أو غيره مما له نفس الى جوف ما لا- نفس له كالبق و القمل و كانتقال البول الى النبات و الشجر و نحوهما و لا بد من كونه على وجه لا يسند الى المنتقل منه و إلا لم يطهر كدم العلق بعد مصه من الانسان.

الحكم فيعدم الحكم لذلك، و يكون الحكم بالطهاره فى العنوان الجديد المنتقل إليه إما بحسب دليله الخاص أو كون الأصل فى الاشياء الطهاره، إلا- انّ الشآن فى ما يذكر له من أمثله كالمذكوره فى المتن حيث أنه وقع الخلاف فى ان حدوث الاضافه الجديده عادمه للاضافه الأولى، أو انها مجامعه لها فى الجملة أو بالجملة. فمثلا الدم الذى يمتصه البق و البرغوث أو القمل هل يستحيل فى بطنها بالهاضمه أو أنه لا يتغير كالدم فى العلق. أو أن استحالته و تغيره يتحقق بالمكث مده، لا أول وقت الامتصاص و من ثم يقع الشك حتى فى مفاد الدليل الخاص الوارد فى بعض الامثله و هى الروايات (١) الوارده فى نفى البأس عن دم البق و البرغوث، هذا و قد يقال فى خصوص هذه الامثله أن مثل البق و البرغوث و نحوهما حيث انهما لا يحتوى بدنهما على الدم فالدم المضاف إليهما لا محاله هو الذى من الانسان، فبذلك يقرب اطلاق الروايات المزبوره، و على تقدير تماميه الاطلاق فلا يعارض بعموم نجاسه دم ما له نفس، لأن اطلاق الروايات المزبوره ناظره الى تقييد ذلك العموم و نحوه بعد كون دم البق هو الذى يمتصه من ماله نفس، و من ثم الصحيح فى مثل هذه الموارد مما يعتاد الانتقال من الاضافه-الى عنوان نجس-الى الاضافه-الى عنوان طاهر-ان دليل طهاره الثانى مقدم على دليل نجاسه الثانى للنظر المزبور.

و على أيه حال القدر المتيقن من دلالة الروايات المزبوره ما اذا مكث فى بطنها مده، و العمل فى مورد الشك و الذى هو على صور: الأولى ما اذا علم بصدق كل

مسأله ١: إذا وقع البق على جسد الشخص فقتله و خرج منه الدم

(مسأله ١): إذا وقع البق على جسد الشخص فقتله و خرج منه الدم لم يحكم بنجاسته (١) إلا إذا علم أنه هو الذى مصّه من جسده بحيث اسند إليه لا الى البق الاضافتين و الثانيه شك فى كل منهما و الثالثه علم بقاء الأولى و شك فى تحقق الثانيه الرابعه شك فى بقاء الاضافه الأولى و علم تحقق الثانيه.

فأما الصوره الأولى فقد عرفت أن الصحيح على تقدير وجود اطلاق فى طهاره العنوان الثانى مع اعتياد الانتقال هو تقدم دليل الطهاره على دليل نجاسه العنوان الأول، للنظر المزبور، و مع عدم الاعتياد أو عدم اطلاق دليل الطهاره، فدليل النجاسه فى الشق الثانى بلا معارض و فى الشق الأول يتعارض مع دليل الطهاره و مع عدم المرجح تصل النوبه الى استصحاب النجاسه.

و أما الصوره الثانيه: فإن كانت الشبهه موضوعيه خارجيه فاستصحاب بقاء موضوع النجاسه. و ان كانت مفهومييه فقد عرفت أن الأقوى جريان الأصل الحكمى فى ما اذا صدق وحده الموضوع خارجا و ان لم يحرز بقاء العنوان للفرق بين الموضوع الدليلى و الموضوع الاستصحابى.

و أما الثالثه: فعموم دليل النجاسه بلا معارض.

و أما الرابعه: فاستصحاب بقاء النجاسه عند الشك موضوعا أو حكما على التقادير السابقه فى الصوره الثانيه، و ان كان جاريا فى نفسه إلا أن الأصل الموضوعى غايته احراز موضوع دليل النجاسه و هو لا يعارض دليل الطهاره مع الاعتياد، نعم مع عدمه يحصل التعارض و تصل النوبه للاستصحاب الحكمى، و أما الأصل الحكمى فلا مجال له مع دليل الطهاره إلا مع عدم اطلاقه.

قد عرفت الحال فى صور الشك، و ان المستثنى من النجاسه هو خصوص صوره العلم باسناده الى البق مع مكثه مده.

فحينئذ يكون كدم العلق (١).

الثامن: الإسلام

إشارة

الثامن: الإسلام، و هو مطهر (٢) لبدن الكافر و رطوباته المتصله به من بصاقه و عرقه و نخامته و الوسخ الكائن على بدنه (٣)، و أما النجاسه الخارجيه (٤) التي زالت عينها ففى طهارته منها اشكال، و ان كان هو الأقوى، نعم ثيابه التي لاقاها حال الكفر مع الرطوبه لا تطهر على الأحوط بل هو الأقوى فيما لم يكن على بدنه فعلا.

لا يبعد دعوى عموم الانتقال لدم العلق أيضا و غيرها من الحشرات التي تتغذى على دم ما له نفس سائله بالالتفات الى مصحح محمد بن الريان قال: «كتبت الى الرجل عليه السّلام هل يجرى دم البق مجرى دم البراغيث؟ و هل يجوز لأحد أن يقيس بدم البق على البراغيث فيصلى فيه؟ و أن يقيس على نحو هذا فيعمل به؟ فوقع عليه السّلام: تجوز الصلاه، و الطهر منه أفضل» (١) حيث أن قول السائل «و أن يقيس على نحو هذا» بعد تكراره السؤال عن دم البق ظاهر فى إرادته نوع الحشرات من كلمه «نحو».

لانعدام موضوع النجاسه من جهه و قيام دليل الطهاره على الاسلام من جهه أخرى كالذى ورد فى استحباب التوضؤ من الماء المتبقى من وضوء المسلمين، و جواز الوضوء من الماء المستعمل فى الوضوء (٢) و من الماء السؤر للحائض على كراهه (٣) و من بقيه ماء الاستنجاء على كراهيه أيضا (٤) و غيرها مما دل على طهارته.

و كل ما يعدّ من توابعه و كذا شعره و ظفره من الأجزاء غير الحيه لانعدام الاضافه الى العنوان السابق بانعدامه و حدوث الاضافه الجديده بحدوث العنوان الجديد.

بناء على تنجس عين النجاسه بالنجاسه العرضيه، لأن الاصابه أنّما كانت فى

ص: ١٢٠

١- ١) ابواب النجاسات ب ٣/٢٣.

٢- ٢) ابواب الماء المضاف ب ٨.

٣- ٣) ابواب الأسآر ب ٨.

٤- ٤) ابواب الماء المضاف ب ٤.

مسألة ١: لا فرق في الكافر بين الأصلي و المرتد الملى بل الفطرى أيضا على الأقوى

(مسألة ١): لا فرق في الكافر بين الأصلي و المرتد الملى بل الفطرى أيضا على الأقوى من قبول (١) توبته باطنا و ظاهرا أيضا فتقبل عباداته و يطهر بدنه، نعم يجب قتله ان امكن و تبين زوجته، و تعتد عدّه الوفاه و تنتقل أمواله الموجوده حال الارتداد الى ورثته و لا تسقط هذه الأحكام بالتوبه.

السابق لا- الحال الفعلى، و قد عرفت فى تنجس الخمر وجهه و قد ورد فى روايات نجاسه الكافر فرض تلوث بدنه بالنجاسات الأخرى مضافا الى نجاسته الذاتيه، و عمدته ما يقال فى الطهاره منها هو التبعيه المدعاه فى السيره الجاريه فى زمن الرسول (صلى الله عليه و آله) و المعصومين عليهم السّلام، حيث لم ينقل أمرهم من أسلم بالتطهير لبدنه أو للباسه الذى على بدنه. و فيه: أنه كذلك لم ينقل أمرهم بالغسل من الجنابه و الحيض و غيرهما مع ضروره وقوع أسبابهما، هذا و من جهه أخرى فقد نقل عنه صلى الله عليه و آله ذلك فى بعض طرق العامه (١)، بل قد روى فى المستدرک (٢) فى باب غسل التوبه ثلاث روايات دالّه على غسل الكافر توبه و بدنه بعد الاسلام، بل مضافا الى تعارف ذلك فى هذه الأعصار و لعله مأخوذ من السير المتصله، فمع هذا الحال الجزم بالطهاره مشكل.

فائده فى المرتد و أحكامه أما فى الأول و هو الأصلي فبالضروره و أما الثانى فلا خلاف محكى فيه و أما الثالث الذى عن فطره فعن المشهور أنها لا- تقبل. و حمل الشهيد الثانى و جماعه نفي القبول بلحاظ الظاهر لا الباطن، و ذهب آخرون من متأخرى الأعصار الى عدم قبولها بلحاظ الاحكام الثلاثه فقط دون الباطنه و الظاهره فى بقيه الأحكام. و عن ابن الجنيد

ص: ١٢١

١- ١) المغنى لابن قدامه ٢٠٦/١.

٢- ٢) المستدرک، أبواب الأغسال ب ١٢.

أنها تقبل مطلقا كالملى و مال إليه الشهيد فى المسالك و المجلسى فى البحار (١) و حقّ اليقين. و تقدم فى كفر منكرى الضرورى عبارته كل من المفيد فى أوائل المقالات و الشيخ فى الاقتصاد و الحمصى فى المنقذ أن المرتد المنكر للضرورى ان كان عن شبهه يستتاب أى تقبل توبته و كذا عبارته كاشف الغطاء و مال إليه صاحب الجواهر لا سيما مع الدخول فى اسم أحد الطوائف المنتحلة للإسلام و علة بالشك فى شمول أدلّة المرتد الفطرى له، و كأنه للتعبير الوارد فيها بالكفر بأحد الأصلين أو هتك أحد المقدسات العليا فى الدين، و أما الدخول فى اسم أحد الطوائف فكأنه لما فى روايات (٢) كفر تلك الطوائف من قبول توبتهم اذا رجعوا فتكون خاصه فى منكر الضرورى و نحوه. و قد يظهر من المسالك فى بعض كلامه التفصيل بنحو آخر و هو قبول توبه المرتد الفطرى لو تاب دون استتابته نظرا لأن الروايات الخاصه فيه تنفى الاستتابه دون التوبه، و قد فصل بعض المعاصرين بين ما اذا كان الارتداد عاما بين جماعه عن شبهه و ما اذا كان خاصا بفرد و استدلل له بسيرتهم عليهم السلام من مناظره و محاجه أصحاب الزندقه كابن أبى العوجاء و غيره و كما فى مصحح زرارته «لو لا أنى أكره أن يقال أنّ محمدا استعان بقوم حتى اذا ظفر بعدوّه قتلهم لضربت اعناق قوم كثير» (٣)، و لكنه أضعف الأقوال حيث ان سيرتهم عليهم السلام لم تكن مع بسط يدهم مع ان كثيرا من طائفه الزنادقه كانوا مدسوسين من الخلفاء للمناظره معهم عليهم السلام، و لذلك ترى أنّ الامام عليه السلام مع بنى ناجيه قد قاتلهم فى القصة المعروفه، و أما الشبهه فان لم يصاحبها إنكار و إنشاء للارتداد فلا عبره بها.

ص: ١٢٢

١-١ (١) البحار ٢٥٩/٦٨.

٢-٢ (٢) ابواب حدّ المرتد ب ١/١-ب ٣/٦.

٣-٣ (٣) ابواب حد المرتد ب ٣/٥.

هذا، والظاهر من روايات (١) حدّ المرتد لا ينطبق على قول ابن الجنيّد، لأنّ الروايات وإن كان فيها لسان الاطلاق في الاستتابة فإنه لم يتب يقتل، كما ورد فيها لسان الاطلاق بنفى التوبه، إلا أن هناك طائفة ثالثة مفصله أو خاصه في المرتد الفطرى تبلغ الخمس روايات ذكرها الشيخ في التهذيب (٢)، فتكون مخصصه لكلا- الاطلاقين حتى فيما ورد من استتابة امير المؤمنين عليه السلام للمرتدين في عده من الموارد، فانها قابله للحمل على الملى بعد كون العهد قريب من بدء الدعوه و انتشار الاسلام.

و أما قول الشهيد الثانى الأخير فيدفعه صحيح محمد بن مسلم قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن المرتد: فقال: من رغب عن الاسلام و كفر بما انزل على محمد صلى الله عليه و آله بعد اسلامه فلا توبه له و قد وجب قتله و بانت منه امرأته و يقسم ما ترك على ولده» (٣) ثم ان ظاهر البدوى من هذا الصحيح أيضا نفى التوبه بقول مطلق ظاهرا و باطنا بلحاظ الأحكام الثلاثه و غيرها، و أما بقيه الروايات الخاصه في المرتد الفطرى فأنها كلها مشتمله على نفى الاستتابة و لزوم القتل، فان حمل ذلك على نفى التوبه- بقريته أن لو كانت التوبه مقبوله لشرعت و لزم الاستتابة بعد فتح باب التوبه فنفى الاستتابة لازمه نفى التوبه - فيكون مفادها كالصحيح المزبور، و ان لم يحمل على نفى التوبه- لأن نفى الاستتابة أعم من نفيها اذ لعله من باب التشديد في الفطرى- فتكون دالّه على ثبوت حكم الارتداد و الكفر و الاحكام الثلاثه على تقدير عدم التوبه فقط دون ما لو تحققت التوبه. نعم يحتمل في نفى التوبه أن يكون بلحاظ الاحكام الثلاثه و ما هو من وظيفه

ص: ١٢٣

١- ١) ابواب حدّ المرتد ب ١-٩.

٢- ٢) التهذيب، ١٠/١٣٨.

٣- ٣) ابواب حدّ المرتد ب ١/٢.

الحاكم من عدم اسقاط الحدّ والآثار الظاهريه دون سائر الأحكام الأخرى و ان كانت الظاهريه، ولا أقلّ من الأحكام الباطنيه أى التى فيما بينه و بين الله تعالى، لكن بالالتفات الى ما ورد فى روايات الشهادتين و الآثار المترتبه على الاقرار بهما من حرمة دمه و ماله و جواز نكاحه، و التى هى أمثله أمهات الأحكام الظاهريه يظهر أن نفيها بالارتداد مثال لذهاب تلك العصمه و الحصانه التى ترتبت بالاقرار بالشهادتين، كحقن دمه و ماله و عرضه و حلّ ذبيحته و نكاحه، له ما للمسلمين و عليه ما على المسلمين. و أنه بالاقرار بالارتداد أى بالخروج من الاسلام تذهب تلك الآثار المترتبه على الشهادتين و لا تعود بالاقرار و التلفظ بهما مره أخرى.

و بعبارة أخرى: أن الاسلام كما تقدم فى نجاسه الكافر على درجات الأولى انشائي اعتبارى ظاهرى ينشأ و يوجد بالاقرار و الذى هو نحو ايقاع و التزام. و الثانى و ما بعدها هو تكوينى خارجى بحسب القلب و الجوانح و الجوارح. و كل من الدرجات وقعت موضوعا لطائفه من الأحكام، فالدرجه الأولى هى اعتباريه قائمه بلحاظ الآخرين و بحسب الالزام و الالتزام البينى فى دار الاسلام و ما يسمى حديثا بأحكام التعايش الاجتماعى و الحصانه الاجتماعيه، كحرمة الدم و المال و العرض. و أما الدرجه الثانى فهى موضوع لصحة العباده و لتعلق التكاليف الشرعيه، فالدرجه الأولى بمنزله العقد الاجتماعى للمجتمع المبني على العقيدته كرابطه للعقد الاجتماعيه هى دار الاسلام بخلاف دار الايمان. و من ذلك يظهر أن النفى هاهنا بلحاظ الأحكام الظاهريه فقط، لما تقدم فى مبحث نجاسه الكافر من أن الاقرار بالشهادتين و الآثار المترتبه عليهما بما هو اقرار ملحوظ فيه جانب الالزام و الالتزام من الغير، كذلك الاقرار بالخروج و الارتداد، و أما الآثار التى بحسب الواقع كصحة العبادات و الايمان و ثواب الآخره

و خامسا ان النفي للتوبه مقيد بحسب السياق بالأحكام الثلاثه، و سادسا ان النفي فى الفطرى من باب التشديد من الحاكم لا كون حكمه مغايرا للملى، بقريته الاطلاقات و الموارد الخاصه، و بعد كونها كلها فى الفطرى، كما ورد التشديد بالقتل فى المرتبه أم الولد التى تنصرت و تزوجت نصرانى، وجه ذلك أن التوبه المنفيه كما عرفت هى الظاهريه بالمعنى الذى عرفت و ان المستدل به فى هذه الوجوه انما هو التوبه بحسب الواقع و الباطن لا- بحسب آثار الظاهر و النسبه عند الآ-خرين، و أما بقاء تلك الأحكام الظاهريه للارتداد مع قبول التوبه بحسب الظاهر، فلعل وجه الحكمه فيه هو ردع فتح باب المروق من الدين، و أنها من قبيل بقيه الحدود التى لا تسقط بالتوبه بعد الثبوت لدى الحاكم الشرعى. و من ذلك يظهر لك ضعف التفكيك بين الأحكام الثلاثه و بقيه الأحكام الظاهريه بعد ما عرفت من ان لسان هذه الأحكام الثلاثه هى لسان ترتب اضدادها عند الدخول فى الاسلام يراد بها أمهات الأحكام الظاهريه فى الأبواب، بلحاظ حرمة النفس و المال و العرض، و بذلك يظهر لك بقيه الفروع فى ترتب الأحكام الظاهريه الاخرى:

الأول: فلا يصح نكاحه من زوجته لا فى العده و لا بعدها و لا من مسلمه أخرى، نعم يصح نكاحه من الكتابيه.

الثانى: و أما بالنسبه الى أمواله التى يكتسبها، بعد سواء حال الارتداد أو بعد التوبه بحسب الباطن فيملكها كما هو الحال فى الكافر لكن لا- تكون ملكيته محترمه كبقية الكفار، و يحتمل أن الأولى بها حينئذ هو ورثته عطفًا على حكم أمواله السابقه، اذ هو بعد ما ارتد سقطت عصمه نفسه و أمواله كما عرفت من لسان الروايات، و هو مقتضى القاعده فيكون الحكم بكون أمواله لورثته لأنهم أولى الناس به، لا ما قيل من كون

الحكم المزبور لأجل عدّه كالميت لوجوب قتله كما ذهب إليه الميرزا القمى، اذ ليس كل من وجب قتله بالحدّ قسمت أمواله بين ورثته، فيستظهر أن التقسيم بلحاظ الأولويه المزبوره بعد ذهاب حرمه ماله.

الثالث: أنه لا تسقط عنه التكاليف الشرعيه العباديه و غيرها سواء حال الارتداد و بعد التوبه، لما عرفت من أنه قادر على التوبه بحسب الواقع.

الرابع: الظاهر هو عدم عموم حكم المرتد الفطرى لكل رده و انكار لكل ضرورى بل اختصاصها لمنكر الاصلين و نحوه كما ذهب إليه صاحبى كشف الغطاء و الجواهر و تقدم نسبه الى المفيد و الشيخ و الحمصى، و الوجه فى ذلك أن ما ورد فى الروايات المزبوره هو انكار الأصلين أو هتك أحد المقدسات الأوليه فى الدين و نحو ذلك، مضافا الى ظهور بعض الروايات (١) فى قبول توبتهم، و كذا ورد (٢) اطلاق الكفر على عدّه من الطوائف المنكره لبعض الضرورات كالجبريه و المجسمه و نحوهما مع أنّ السيره المعاصره لهم عليهم السلام على ترتيب الاحكام الظاهريه عليهم، مع تقرير ذلك فى روايات التذكيه و النكاح فلاحظ ما تقدم فى المجسمه و المجبره. لكن الصحيح ان الانكار ان عدّ رده أى اقرار بالخروج عن الاسلام فهو رغبه عن الاسلام فيصدق العنوان الماخوذ فى صحيح ابن مسلم، نعم غايه الامر ان بعض الضروريات حيث وقع الاختلاف فيها كنفى التجسيم و الاختيار و نحوهما، فلا يعد المنكر له مرتدا و ان كفر بحسب الواقع، و هذا ما يومى إليه تقييد صاحب الجواهر عدم ترتيب أحكام المرتد الفطرى عليه بما اذا صدق عليه اسم أحد الطوائف المنتحله للاسلام، و كذا هو محط كلام الشيخ المفيد و الطوسى و الحمصى المتقدم فى صدر المسأله.

ص: ١٢٧

١-١) تقدم المصدر فى صدر المسأله.

٢-٢) ب ٩ ابواب حد المرتد و ب ٣/٦.

الخامس: أن المرتد الملى يظهر من معتبره مسمع بن عبد الملك تحديد استتابته بثلاثة أيام و كذا عزل زوجته و أكل ذبيحته أى سائر ما يترتب على الاسلام فان تاب و إلا فقتل الظاهر فى عدم قبول توبته و رجوعه الظاهرى الى عقد الاسلام الاعتبارى، و هى بطريق الكلينى و الشيخ. و لكن فى معتبره السكونى بطريق الصدوق تحديده (بثلاثا) من دون تقييدها باليوم و هى اما ظاهره فى ذلك أو مجمله مردده بين ذلك و بين ثلاث مرات فلا تقوى على معارضه المعتبره السابقه، نعم لو بنى على التعارض لوصلت التوبه الى العمومات الوارده فى أبواب حدّ المرتد بأنه يستتاب فان تاب و إلا- يقتل الظاهره فى كفايه صرف الوجود من الاستتابه، كما لا معارضه بين الروايات العديده الوارده فى تلك الابواب، من فعل أمير المؤمنين عليه السلام من استتابه المرتد فى المجلس الواحد ثم قتله عند إبائه التوبه المحموله على المرتد الملى إما لكونه فعلا- مجملا- لا- يناهض الدلاله اللفظيه، و اما الترجيح مضمون الاستتابه الى ثلاث عليها للاحتياط فى الدماء، و هو مرجح مضمونى متبع عند التعارض فى روايات الحدود، و إما لحملها على المرتد الفطرى غايه الأمر ان استتابته عليه السلام لهم لا لقبول التوبه الظاهريه و سقوط الحدّ بل لهدايتهم الى التوبه بحسب القلب و الباطن و ان لم يسقط الحد لينجون فى الآخره، و إما للاعتداد بما مضى من المده فى الاستتابه ثلاثا، و إما لأن الردّه من بعضهم كانت باطنيه بحسب الواقع و لم تكن انشائيه لفسخ عقد الاسلام الانشائي فالاستتابه لأجل فعل المعصيه و الاصرار عليها يعد بعد ذلك إنشاء للردّه.

ثم ان الظاهر من التحديد بثلاثة هو من ضرب الحاكم مده كمبدأ للاستتابه.

السادس: أن مما مرّ فى الفرع الرابع يتبين أن المنكر للضرورى و نحوه يلزم فى الحكم عليه بالارتداد حكم الحاكم، لكونه من الموضوعات المستنبطه الخلافيه

لكن يملك ما اكتسبه بعد التوبه، و يصح الرجوع الى زوجته بعقد جديد، حتى قبل خروج العده على الأقوى.

مسأله ٢: يكفى فى الحكم بإسلام الكافر اظهاره للشهادتين

(مسأله ٢): يكفى فى الحكم بإسلام الكافر اظهاره للشهادتين و ان لم يعلم موافقه قلبه للسانه، لا مع العلم بالمخالفه (١).

المبتنى على تشخيص الموضوع فيه على مقدمات اجتهاديه.

السابع: أن الشاك ما لم يبرز شكه و يبنى عليه فى الظاهر محكوم ببقاء اسلامه الاعتبارى، بخلاف ما اذا أبرزه كإنشاء للالتزام و البناء على الشك، فإنه يعدّ حينئذ إنشاء للردّه و الخروج عن عقد الالتزام و الاقرار بالاسلام و لو كان عن قصور، اذ هو نحو من الجحود و من ثم لو أتى فى الخفاء بفعل على المله الاخرى من دون قصده لا يبرزه و إنشاء الردّه و الخروج، و اتفق أن أطلع عليه غيره لا يعدّ ذلك منه رده إنشائيه، و ان كان ردّه واقعيه و نفاق كما وقع مثل ذلك فى الصدر الأول من بعضهم.

قد تقدم (١) فى نجاسه الكافر فى منكر الضرورى مبسوطا ما ملخصه:

أولاً: إن الاقرار بالشهادتين حكمه حكم بقيه الاقرارات من أنه التزام على المقر تترتب عليه آثار الاقرار و الالتزام به ففيه جهه ايقاع، و إن كانت فيه جهه أخرى و هى الاماريه، إلا أن باب الاقرارات ليس على وزان الامارات كما هو ظاهر.

ثانياً: أن الاسلام و الايمان بحسب الواقع هو بعقد القلب و الاذعان.

ثالثاً: الاقرار بهما لا بد أن يكون بإرادته جديّه استعماليه كى يحصل التزام بهما فى الظاهر.

رابعاً: إن هذا الحكم بظاهر الاقرار باق و ثابت ما لم يحصل ارتداد، و هو الاقرار بالخروج عن الدين بنحو من المبرز، و إلا فالعلم بعدم التسليم قلباً- و لو من الأسباب

ص: ١٢٩

المعتاده التي لا- تعد إنشاء للرده و الخروج غير موجب لنفى الحكم بالاسلام فى الظاهر، كما هو مقتضى قوله تعالى قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا و لكن قولوا أسلمنا و كذا كان الحكم فى الكتاب و السيره النبويه على المنافقين مع العلم العادى أنهم فى الواقع لم يكونوا على الاسلام القلبي و كذا هو مقتضى تعريف الشهادتين بالاقرار و غيرها من الشواهد الكثيره. و أما قوله تعالى و لا تصل على أحد منهم مات أبداً و لا تقم على قبره فى المنافقين، فهو من أحكام ما بعد الموت و الملحق بالآخره و هى بحسب الواقع لا الظاهر.

و الحاصل أن التشهد بالشهادتين اقرار و تسليم بحسب الظاهر و درجه من الاستجابه و الانقياد غايه الامر بحسب الظاهر لا بحسب القلب، ثمر و تفيد فى تحقق العصمه من هدر الدم و المال و العرض فى دار الدنيا اذا كانت دار اسلام فقط دون ما اذا كانت دار ايمان فضلا عن الدار الآخره، و من ذلك كله يظهر عدم الواسطه بين الاسلام و الكفر بحسب الظاهر و قد اشرنا إليه سابقا.

خامسا: ان التسليم الباطنى القلبي و الذى هو عبارته عن اذعان القلب و الجرى العملى الجانحي عليه و طوعانيه الجوانح هو الايمان و الاسلام بحسب الواقع و هو يجمع الظن بالمعتقد كما هو مقتضى قوله تعالى الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا اللَّهِ كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِيهِ كَثِيرَةٌ بِإِذْنِ اللَّهِ (١) إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَّةٍ (٢)، بل يجمع الاحتمال للمعتقد اذ لا منافاه بين كون درجه المتصور و المتعقل بنحو الاحتمال مع التسليم و الانقياد الى ذلك

ص: ١٣٠

١- (١) البقره: ٢٤٩.

٢- (٢) الحاقه: ٢١.

المحتمل، كما هو مقتضى قوله تعالى فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ... (١) يَرْجُوا اللَّهَ وَ الْيَوْمَ الْمَآخِرَ... (٢) وَ يَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ... (٣)، وغيرها من الآيات المشتملة على مادة الرجاء، و كونه بدرجه الاحتمال لا ينافى الازعان و التسليم و الانقياد اذا كان المحتمل خطيرا للغاية البالغه الابدية، كما ذكر ذلك فى محاجه الرضا عليه السلام للزنديق، من أن العقل يحكم بالاحتياط و الحيطه فى مثل هذه الموارد.

و هو مفاد الروايات الوارده فى اليقين بأنه أقل شىء قسمه الله تعالى بين الناس، و لذلك قيل أنّ اليقين يعزّ و يندر، فى غالب أنماط الايمان عند الناس، و هو مقتضى مفهوم قوله تعالى كَلَّا- لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ. و بعبارة أخرى أنّ الأدله البرهانيه كما حرر فى محلّه ليست مسببه لليقين اذ هناك من الموانع النفسيه العديده لعدم حصوله من الرذائل الخلقيه و ظلمانيه القلب و غيرها، بل قد يقوم دليل فطرى بسيط ساذج لدى صافى النفس بتوليد اليقين لديه، و الحاصل أنّ التسليم و الذى هو فعل العقل العملى متابعه لادراك العقل النظرى بايه درجه كانت، محقق للايمان الذى هو نحو عقد للقلب و الإراده الانقياديه كفعل بين سنخ الافعال العمليه المترتبه على الادراك لا أنه عين الادراك كما هو مفاد جحدوا بها و استيقنتها أنفسهم بناء على تفسير اليقين فى الآيه بمعنى حصول ما يوجهه من مقدمات لا التصديق بمعنى الازعان بالنسبه، أو تفسيره بالتصديق المزبور لكن مع عدم التسليم و الانقياد و الاخبات القلبي لآثاره بسبب عدم التصديق و الانكار لقضيه أخرى دخيله فى ترتيب الاثر على التصديق بالقضيه الأولى. كما حقق فى حكم النفس المتعلق

ص: ١٣١

١-١ (١) الكهف: ١١٠.

٢-٢ (٢) الاحزاب: ٢١.

٣-٣ (٣) الزمر: ٩.

بالقضايا في التصديق بانه من هذا السنخ، اذ قد يجزم الانسان بشيء لكنه لا يسلم و لا ينقاد طوعا نيه إليه للكبر و غيره من الرذائل النفسيه. فظهر من ذلك كله أنه ليس مطلق التصديق ايمان بل بدرجة التسليم و الانقياد بترتيب الآثار بحسب الباطن و الظاهر في الجملة، و لذلك ورد في الروايات أخذ العمل في الجملة في تعريفه من أنه معرفه بالجنان و عمل بالاركان و اقرار باللسان، و إلا فمجرد التصديق يجمع الجحد.

سادسا: قد أحال بعض (١) الأعلام الاحتياط في الاعتقاد لأنه جعل ما هو المشكوك ثبوتا دينا و عقيدة و هو تشريع في العقيدة بل أسوأ انحاء القول على الله تعالى بما ليس له به علم فهو ظلم عظيم، و فيه أنه ان جعل المشكوك أو الموهوم مجزوما به كان ذلك تشريعا في العقيدة. و أما اذا لم يسلم بالعنوان التفصيلي المظنون أو المشكوك أو الموهوم، بل أذعن بالعنوان الاجمالي المعلوم المشير الى الواقع التفصيلي المجهول، فهو لم يسند ما ليس له به علم الى الله تعالى و لم يتدين بما ليس بمعلوم، فلا تشريع في المقام كما هو الحال في الفروع فان الاحتياط فيها لا- يعنى الالتزام بالعنوان التفصيلي المجهول و الا- لكان تشريعا أيضا، فالضابطه في تحقق الاحتياط الركون الى المعلوم الاجمالي لا الالتزام بالعنوان التفصيلي الاحتمالي، كما في بعض الروايات (٢) الواردة في الاعتقاد المنجي «أنا على ما عليه جعفر بن محمد الصادق عليه السلام»، و من ثم تمت الحجة للأنبياء عليهم السلام على الاقوام الجاحده قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ مِنْ أَضَلُّ مِمَّنْ هُوَ فِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ (٣) أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيْنِهِ مِنْ

ص: ١٣٢

١- ١) الشيخ حسين الحلبي قدس سره دليل العروه ٥٥٢/٢.

٢- ٢) اصول الكافي:

٣- ٣) فصلت: ٥٢.

(مسأله ٣): الأُفوى قبول إسلام الصبى المميز إذا كان عن بصيره (١).

رَبِّي وَ آتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ (١) حيث ان الاحتياط يقضى بعدم المبادره الى الانكار و الجحود بل الفحص و التدبر.

تقدم الكلام فى ذلك مفصلا فى رساله نجاسه الكافر (٢) و ملخصه أن الكلام اما عن الاسلام الظاهرى فحيث أنه من باب الاقرارات الانشائية فقد ذهب المشهور الى سلب عبارته، استنادا اما الى أن عمده خطأ الوارد فى صحيح محمد بن مسلم (٣) و نحوه، و الحال ان مفاده ليس سلب الإراده بل قصورها عن أن تكون مستقلة و هو عين مفاد عدم استقلاله فى التصرفات و ولايه الأب عليه، و صرف الانشاء ليس معدودا من التصرفات المستقلة، و إما الى حديث رفع القلم (٤) و هو لا يقتضى رفع قلم التكليف بل المؤاخذه أو الفعلية التامه للتكليف لا المشروعيه و التخصيص للأدله الأوليه، فغايه الأمر هو رفع الالتزام بالتكاليف المترتبه على اسلامه امتنانا لا رفع الآثار التى هى بنفع الصبى كطهارته وارثه و صحه نكاحه و نحوها، هذا مضافا الى أن الحكمه فى الاسلام الانشائى الظاهرى الذى هو الالتزام و الانقياد بحسب الظاهر هو الكشف عن الانقياد و التسليم القلبي و هو متحقق منه كما سيتضح، و على ذلك فيتحقق منه الارتداد أيضا كما ذكرناه ثمه أيضا، لأنه بالانشاء للخروج من الالتزام بالدين يرتد، غايه الامر لا تترتب عليه آثاره لرفع القلم عنه، و أما الاسلام بحسب القلب فمن الظاهر البين امكان تحققه منه و ادراكه للعديد من البراهين و الطرق لمعرفة البارى عز اسمه و تسليمه بذلك و اخباته قلبا، هذا و قد قسّمنا فى كتاب الحج فى حجّ الصبى، الصبى الى أربعة أقسام:

ص: ١٣٣

١- (١) هود: ٢٨.

٢- (٢) سند العروه ١٣١/٣.

٣- (٣) ابواب الديات ديه العاقله ب ١١.

٤- (٤) ابواب القصاص ب ٢/٣٦.

مسألة ٤: لا يجب على المرتد الفطرى بعد التوبه تعريض نفسه للقتل

(مسألة ٤): لا يجب على المرتد الفطرى بعد التوبه تعريض نفسه للقتل بل يجوز الأول: ما هو كالبهيمة و هو الرضيع و الذى عقله النظرى و العلمى بالقوه المحضه الثانى: ما يحسن الكلام و معانيه فى الجملة و الذى بدأ قوه عقله النظرى فى الفعلية لكن عقله العلمى بالقوه.

الثالث: المميز و الذى يستقبح ابداء العوره و نحوها، فزاجريه و باعثيه قوه عقله العلمى بدأت فى الفعلية.

الرابع: المراهق للبلوغ و لبدأ تفتق الغرائز فيه مع اشتداد قوتى العقل النظرى و العلمى، و ذكرنا أنّ القسم الثانى فضلا عن الاخيرين يتصور فيه المعرفه و العباده و القربه. اما المعرفه فلكونها مبتنيه على الادراك ثم التسليم و الطوعانيه، و لو بدافع الغرائز لعدم فعلية العقل العلمى عنده و هو غير مضر بالتسليم القلبى و لا بالقربه، كما فى عباده طلب الجنّه كعباده التجار و الخوف من النار كعباده العبيد، فيما اذا جعلتا مقصدا نهائيا و غايه الغايات و وسط وجه الله لهما كما فى صلاه الليل لطلب الرزق، و كذا يتصور فيه الانشاء و الأخبار و ان كان مع قصور فى الإراده فضلا عن الاخيرين، و يدلّ عليه ما ورد فى الروايات المعتمره هاهناك من انعقاد احرامه بحسنه للتلبيه و تلفظه بها. و كذا يشير الى ذلك ما رواه عبيد بن زراره عن أبى عبد الله عليه السلام فى الصبى يختار الشرك و هو بين أبويه قال «لا يترك و ذلك اذا كان أحد ابويه نصرانيا» (١)، و ما رواه ابان بن عثمان عن بعض أصحابه عن أبى عبد الله عليه السلام فى الصبى اذا شبّ فاختر النصرانيه و أحد ابويه نصرانى أو مسلمين قال: «لا يترك، و لكن يضرب على الاسلام» (٢) فأنّه لو لا تعنونه بالشرك لما كان للتعزير مجال، و ان لم يكن حدا لصباوته.

ص: ١٣٤

١- ١) ابواب حد المرتد ب ١/٢.

٢- ٢) ابواب حد المرتد ب ٢/٢.

له الممانعه منه و ان وجب قتله على غيره(١).

تاره يفرض ذلك قبل ثبوت الارتداد لدى الحاكم و أخرى بعده،ف قيل فى الأول بجواز ذلك بل حرمه تعريض نفسه الى القتل لوجوب حفظ النفس عن القتل، و أما فى الثانى فيجب تسليم نفسه لوجوب تنفيذ حكم الحاكم و الفرار رد لحكمه، و الظاهر أنّ التشقيق لا مجال له لأن الارتداد لا يتحقق بمقتضى ما قدمناه إلا بابرار الخروج عن الملة و الدين و إنشاء ذلك دون ما اذا كفر باطنا و لم يبرز ذلك لأحد،فانه و ان كان رده عن الاسلام بحسب القلب و الواقع لكنه ليس ارتدادا فى الظاهر مما التزم به من الشهاداتين،و على هذا فلا تتحقق الرده الظاهرية إلا بالابراز لشخص أو أشخاص و مع هذا الحال فيهدر دمه امامهم و يجب قتله كحد شرعى يتولاه كل من سمعه و اطلع على ارتداده و لا يختص ذلك بالحاكم،و بذلك افترق موجب الحد فى المقام عن موجب الحد فى الاسباب الأخرى كالفواحش و نحوه،من أنه فى المقام يلزم وجوده ثبوته و تحققه للآخرين فيجب عليهم إقامة الحد،فيندرج البحث فى المسألة الكليه فى سائر الحدود من أنه هل يجب التعرض لها بعد ثبوتها لكونها سببا للتطهير و لعدم جواز الممانعه من اداء و جوب اقامه الحد،أم أنه لا- يجب لحصول التطهير بالتوبه كما هو الحال قبل ثبوت موجب الحد،و أن وجوب اقامه الحدّ وظيفه المخاطب به من الحاكم و غيره دون المستحق الحد،و لعل الثانى لا يخلو من وجه إلا أنه لا يجب الفرار لحفظ النفس عن اقامه الحد،لعدم كون المطاوعه هاهنا إلقاء للنفس فى التهلكه بل تعريض لها لنحو من التطهير كما هو مضمون عدّه من روايات الاقرار بالزنا من المحصن،فان اقراره لم يكن محرما مع تقدم توبته على ذلك،مع انه قد يقال فى سائر الحدود غير المقام ان الحدّ مأخوذ فى موضوعه كل من الفعل و الثبوت بالبيّنه لدى الحاكم لا مجرد الفعل فى نفس الأمر،هذا فضلا عن الممانعه

التاسع: التبعية و هي في موارد: أحدها: تبعية فضلات الكافر المتصله ببدنه كما مرّ.

الثاني تبعية ولد الكافر له في الاسلام أبا كان أو جدًا، أو أمًا، أو جدّه (١).

بدرجه المدافعه أو القتال فأنها لا تجوز بلا ارتياب، لحرمة الغير المقيم للحد من دون حرمة النفس كما عرفت، هذا فضلا عما اذا استظهر من أدلّه نفى التوبه و بقاء القتل أنه عقوبه للتطهير و أن التوبه مشروطه به كما في التوبه من حقوق الناس و ان لم يكن التسليم القلبي منوطا به فأنه يجب عليه تعريض نفسه لذلك، نعم هذا كله بحسب الحكم الشرعي، و أما الحكم العقلي فقد يحكم العقل بوجوب الفرار او جوازه أو منعه بحسب تراحم الاحكام الشرعيه بحسب ما في ذمته من الالزامات الشرعيه كديون للناس و غيرها كما هو الحال في توسط الدار الغصبيه و حكم الخروج عقلا.

تقدم الكلام مبسوطا في قاعده التبعية و ان هناك طوائف من الروايات أغفل الاستدلال بها عند متأخري الأعصار، و هي داله بعمومها على تبعية الأولاد للعمودين في المله و من ثم الآثار الاخرى من التوارث و نحوه، و نستدرك على تلك الطوائف اضافه أخرى:

منها: ما دلّ على سبى ذراري الكفار مما يدلّ على تبعيتهم لهم في الكفر و عدم الحرمة و نظيرها صحيحه محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: «قضى أمير المؤمنين عليه السلام في وليده كانت نصرانيه فأسلمت و ولدت لسيدها، ثم أن سيدها مات و أوصى بها عتاقه السريه على عهد عمر فنكحت نصرانيا ديرانيا و تنصرت فولدت منه و لدين و حبلت بالثالث، فقضى فيها أن يعرض عليها السلام، فعرض عليها الاسلام فأبت فقال: ما ولدت من ولد نصرانيا، فهم عبيد لأخيهم الذي ولدت لسيدها الأول، و أنا أحبسها حتى تضع ولدها، فاذا ولدت قتلتها» (١) فأنها داله على تبعية من تولد منها و هي مرتده نصرانيه من زوج

ص: ١٣٦

الثالث: تبعه الأسير للمسلم الذي أسره اذا كان غير بالغ و لم يكن معه أبوه أو جدّه (١).

نصرانى انهم نصارى فيملكهم اخوهم، و توجيه رقيتها بعد موت سيدها و هى أم له، اما لكونها موصاه بالوقف على سرايا الجيش أو لكونها ارتدت فلا تنعتق أو لكونها مرتده تسترق و أولى الناس بها وارثها كما فى أموال المرتد، كما انها داله على تبعيه الولد لأشرف الأبوين حيث ان ولدها الأول لم يتبعها فى الكفر بل تبع أباه المسلم.

و نظيرها صحيحه معاويه بن عمار عن أبيه عن أبي الطفيل فى قصه بنى ناجيه المعروفه الذين تنصروا بعد اسلامهم فبعث إليهم امير المؤمنين عليه السلام معقل بن قيس التميمي فقتل مقاتليهم و سبى ذراريهم و هى داله على أن الولد يتبع أبويه فى المله و ان بدلا المله فالمرتد يحكم على أولاده بالكفر أيضا و من ثم سبى ذراريهم، و يتحصل من القاعده عدّه شقوق بتبعيه الولد الصغير لأبويه فى المله سواء كان مسلمين أو كتائبين أو كافرين أو لأشرفهما فيما كان مختلفين و هل الحكم فى الاشرفيه كذلك بالإضافة الى الايمان أو أهل الكتاب و جهان، و سواء بدلا من مله أشرف الى ضلال أو العكس و المدار على حين انعقاد النطفه واحدهما مسلم و ان مات و هل كذلك فيما اذا اخذت نطفته بعد موته كما هو الحال فى عصرنا؟.

كما قد ينسب الى المشهور و استشكله أكثر متأخرى الأعصار و يمكن الاستدلال له بصحيحه أبي عبيده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «العبد اذا أبق من مواليه لم يقطع و هو آبق، لأنه مرتد عن الاسلام، و لكن يدعى الى الرجوع الى مواليه و الدخول فى الاسلام، فإن أبى أن يرجع الى مواليه قطعت يده بالسرقه ثم قتل، و المرتد اذا سرق بمنزلته» (١) و موثقه عمار الساباطى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن رجل أذن لغلامه فى امرأه حره

ص: ١٣٧

فتزوجها ثم ان العبد أبق من مواليه فجاءت امرأه العبد تطلب نفقتها من مولى العبد فقال: ليس لها على مولى العبد نفقه و قد بانت عصمتها منه لأن اباق العبد طلاق امرأته و هو بمنزله المرتد عن الاسلام قلت: فان هو رجع الى مولاه أ ترجع امرأته إليه؟ قال: ان كان قد انقضت عدتها منه ثم تزوجت زوجا غيره فلا- سبيل له عليها، و ان كانت لم تزوج فهي امرأته على النكاح الأول» (1) و كلا الروايتين مطلقتين فى سبق اسلام العبد على الإباق و عدم اسلامه، و الحكم بالارتداد أو بمنزله الارتداد على الأول واضح لعدّه فسحا عن اقراره بالأحكام الظاهره للاسلام و لو فسحا تعديا. و أما الثانى فيمكن تصويره من جهه أن الكتابى تحت ولايه المسلم نحو عقد ذمه له فاذا ابق فهو رجوع عنها، و المحصل أن كلتاها ذات مفاد ان ولايه المولى المسلم نحو عقد للاسلام الظاهرى، و هما و ان كان موردها البالغ و لا- تبعيه فيه لمواليه إلا- أن مدلولها على أية حال أن العبد يتبع مواليه فى المله بالاسترقاق حيث ان ظاهرهما تسيب الإباق للارتداد و الرجوع دخول فى الاسلام، و ان المقتضى لذلك هو كون ولاءه لمواليه المسلمين حكم بتبعيته لهم فى الاسلام فخروجه عن ولائهم خروج عن الاسلام، و ظاهر فى فرض الروايتين عدم إباقه الى بلاد الكفر بل فى بلاد المسلمين و تحقق السرقة منه فيها، أما تقييد الماتن الحكم المزبور بعدم البلوغ و عدم معيه الوالدين، فلان البالغ يحكم عليه بما يعتنقه هو بنفسه لا- يتبع بالغ اخر و ان كان مالكة و مولاه، و عدم معيه الوالدين لبقاء تبعيته لوالديه فى المله مع كفالتهم له، هذا و قد يخرج حكم التبعيه هاهنا على مقتضى القاعده أيضا حيث ان العبد لما كان مملوكا للمسلم فهو ماله و له حرمة المال لحرمة مال المسلم، فتحرم نفس العبد و أمواله و عرضه أيضا لانه بولايه مولاه انعقد زواجه

ص: ١٣٨

(١-١) ابواب اقسام الطلاق ب ٣٥.

الرابع: تبعيه ظرف الخمر له بانقلابه خلاً (١).

الخامس: آلات (٢) تغسيل الميت من السده و الثوب الذى يغسله فيه، و يد الغاسل دون ثيابه، بل الأولى و الأحوط الاقتصار على يد الغاسل.

السادس: تبعيه أطراف البئر و الدلو و العده (٣) و ثياب النازح-على القول بنجاسه البئر-لكن المختار عدم تنجسه بما عدا التغير، و معه أيضا يشكل جريان حكم التبعيه.

السابع: تبعيه الآلات المعموله فى طبخ العصير-على القول بنجاسته-فانها تطهر تبعا له بعد ذهاب الثلثين (٤).

و نحوه، و هذه الأحكام هى آثار الاسلام الظاهرى، غايه الامر ليس الحال كذلك فى البالغ لكون ما يبرزه هو بنفسه بالأصالة مقدم على حكم التبعيه سواء أسلم أو بقى على الكفر، كما هو الحال فى الصبى المميز المبرز لاعتقاداته تنتفى عنه التبعيه.

كما مرّ من دلالة الروايات و تقدم أن الحكم بالتبعيه فى مثل هذه الموارد فى العرف أيضا، و قد ذكرنا ثمه أن الحكم بالتبعيه ليس تأسيسيا بل امضاء للحكم العرفى بالنقاء بتبع تبدل العين القدره الملوثة.

بل الطهاره لانغسالها مع غسل الميت كما هو بين لا للتبعيه.

الظاهر الاقتصار فى ذلك على ما تتوقف طهاره البئر على طهارته لتسبب تنجسه تنجسها مره أخرى، و هذا يتصور فى التنجس بمجرد الملاقاه. و أما على التغير خاصه فلا- يتوقف التطهير على طهاره الملابس المذكوره كى يقتضى الحكم بطهاره البئر طهاره الملابس.

كما مرّ فى ظرف الخمر.

الثامنة: يد الغاسل (١) وآلات الغسل فى تطهير النجاسات و بقيه (٢) الغساله الباقيه فى المحل بعد انفصالها.

التاسع: تبعيه ما (٣) يجعل مع العنب أو التمر للتخليل كالخيار و الباذنجان، و نحوهما كالخشب و العود، فانها تنجس تبعاً له عند غليانه -على القول بها- و تطهر تبعاً له بعد صيرورته خلاً.

العاشر من المطهرات: زوال عين النجاسه أو المتنجس عن جسد الحيوان

اشاره

العاشر من المطهرات: زوال عين النجاسه أو المتنجس عن جسد الحيوان (٤) غير الانسان باى وجه كان، سواء كان بمزبل أو من قبل نفسه، فمنقار الدجاجه اذا تلوث بالعدره يطهر بزوال عينها و جفاف رطوبتها، و كذا ظهر الدابه المجروح اذا زال دمه باى وجه، و كذا ولد الحيوانات الملوّث بالدم عند التولد الى غير ذلك.

كما هو الحال فى آلات تغسيل الميت.

بعد نجاسه الغساله يكون المتخلف طاهر بطهاره المحل لا لتنجسه مع نجاسه المتخلف، اذ الغساله الأخيره غير منجسه كما تقدم فى محلّه -بل للحكم بذلك فى البناء العقلاى غير المردوع.

تقدم ذلك فى الانقلاب و العصير العنبى و أنه لظهور عدم الخصوصيه للظروف، و نواه العنب و الثفل الذى يكون عاده فى صناعته مع أن الظروف فى الغالب من الفخار أو الخشب مما يرسب فيه.

المنسوب الى المشهور انهم على قولين أو ثلاثه:

الأول: أن بدن الحيوان يتنجس و يطهر بالزوال.

الثانى: أنه لا يتنجس و أنّما النجاسه هى لما يعرض له من عين نجسه أو شىء متنجس و هما اللذان أشار إليهما فى المتن.

الثالث: أنه يتنجس و لا يطهر إلا بالمطهر المستعمل فى غيره غايه الأمر أن غيبه

الحيوان مطهره له مع عدم العين النجسه أو المتنجسه، وهي عباره أخرى عن قطع الاستصحاب.

الرابع: ما حكى عن المحقق الهمداني قدس سرّه من كونه يتنجس لكنه غير منجس ولا يظهر إلا بالمطهر.

و سرّ الاختلاف هو تعدد الاستظهار من الروايات الواردة منها روايات (١) الأسار في نفى البأس عن العديد من الحيوانات سواء المأكوله اللحم وغيرها من السباع و المسوخ، و كذا ما ورد في الهره و الفأره و الطيور و السباع، مثل «الهره أنّها من أهل البيت و يتوضأ من سورها»، و مثل صحيح أبي البختری «لا بأس بسؤر الفأر أن يشرب منه و يتوضأ» (٢)، و صحيح علي بن جعفر «عن فاره وقعت في حب دهن و أخرجت قبل أن تموت أبيعته من مسلم؟ قال: نعم، و يدهن منه» (٣)، و مثله موثّق عمار، و موثّق عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «سئل عن ماء شرب منه باز أو صقر أو عقاب فقال: كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه الا ان ترى في منقاره دما، فإن رايت في منقاره دما، فلا توضأ منه و لا تشرب، و سئل عن ماء شربت منه الدجاجة قال: ان كان في منقارها قدر لم تتوضأ و لم تشرب، و ان لم تعلم أن في منقارها قدرا توضأ منه و اشرب» (٤). و في صحيح علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السّلام قال:

«سألته عن الدود يقع من الكنيف على الثوب أ يصلى فيه؟ قال: لا- بأس إلا أن ترى اثرا فتغسله» (٥). و منشأ تعدد الاستظهار أن روايات الأسار لعلها وارده في طهاره السؤر من جهه ذات الحيوان، لا من حيث الطوائر، و موثّق عمار مفاده أصله الطهاره اذ لم

ص: ١٤١

١- ١) ابواب الاسار.

٢- ٢) ابواب الاسار ب ٨/٩.

٣- ٣) ابواب الاسار ب ٢/٩.

٤- ٤) ابواب الاسار ب ٣-٢/٤.

٥- ٥) ابواب النجاسات ب ٨٠.

يفرض فيه حاله سابقه، و لو سلم فرض حاله سابقه فغايه الأمر دلالتها على انقطاع الاستصحاب بمجرد الغيبه و احتمال التطهير فيشك، هذا مضافا الى الالتفات الى قاعده تنجيس الاعيان النجسه للجسام الكافى فيها الحكم بنجاسه تلك العين الملازم عرفا لتلويتها للجسام الأخرى، و قاعده تنجيس المتنجس، لكن صحيح على بن جعفر فى الدود صريح فى الطهاره بزوال العين و انقطاع الاستصحاب هذا مضافا الى ان دعوى احتمال المطهر للغيبه فى كل الحيوانات المعدوده فى روايات الأسار خلاف الوجدان، و لعله لذلك وردت روايات فى غسل اليد بلمس بعض الحيوانات أو الاجتناب عن سؤرها المحمول على غير الالزام لورود المعارض، أضف الى ذلك السيره على عدم النجاسه الحكيمه بعد زوال العين. و يبقى الكلام فى تعيين أحد القولين الأولين أو الرابع، فلو دار الامر بين الأولين لتعين الثانى للغويه الحكم بالتنجس و دعوى الثمره فى الاستصحاب فيما لو شك فى زوال العين مدفوعه مضافا الى دلالة الروايات على قطع الاستصحاب، أن الثمره بلحاظ الشك محل تأمل فى مصحتها للجعل الواقعى، و نظير هذه الثمره-هى ما لو ذبح الحيوان و سلخ قبل زوال العين فعلى الأول لا بد من التطهير بالماء للتنجس السابق و عدم الطهاره بالزوال بعد لعدم كونه حيوانا، بخلافه على الثانى فإنه لم يتنجس قبل و ان كان رطبا و لا بعد لجفافه-فان جعل لأجل الثمره فى بعض الافراد القليله جدا بالإضافه الى طبيعى اصناف الحيوان فيه تأمل لا سيما و ان القائل بالثمره المزبوره قائل أيضا بالسيره على عدم تطهير جلود الحيوانات فيما لم يكن عليها عين النجاسه. و أما لو دار بين الأولين أو الرابع فلا يبعد الرابع بحسب مقتضى القاعده من

و كذا زوال عين النجاسه أو المتنجس عن بواطن الانسان(١) كفمه و أنفه و اذنه، فاذا اكل طعاما نجسا يطهر فمه بمجرد بلعه، هذا اذا قلنا ان البواطن تتنجس بملاقاه النجاسه، و كذا جسد الحيوان، و لكن يمكن أن يقال بعدم تنجسها أصلا، و انما النجس هو العين الموجوده في الباطن أو على جسد الحيوان، و على هذا فلا وجه لعدده من المطهرات، و هذا الوجه قريب جدا و مما يترتب على الوجهين أنه لو كان في فمه شيء من الدم، فريقه نجس ما دام الدم موجودا على الوجه الأول فاذا لاقى شيئا نجسه بخلافه على الوجه الثاني، فإن الريق طاهر و النجس هو الدم فقط، فان أدخل اصبعه مثلا في فمه و لم يلاق الدم لم ينجس و ان لاقى الدم ينجس، اذ قلنا بأن ملاقاه النجس تنجس الأعيان النجسه للجسام الملاقيه لها إلا أن بعض ما ورد من الروايات (١) في الجلود من لزوم غسلها لانها تدبغ بالبول، مع ما ورد في روايات (٢) أخرى من جواز الصلاه في الجلود الفراء المأخوذه من سوق المسلمين، و هي و ان كانت في صدد اماريه السوق على التذكيه و جواز الصلاه من هذه الجهه إلا أنها ظاهره في الجواز الفعلى، مع كون السيره على عدم غسلها و ان كانوا يدبغوها هذا مضافا الى عدم لبس جلود كل الحيوانات في الصلاه عدا مأكول اللحم.

قد تقدم (٣) في نجاسه البول و الغائط ما ينفع في المقام و ملخصه أن النجاسه تاره تفرض باطنيه و أخرى خارجيه، فأما النجاسه الباطنيه فادلّه النجاسه قاصره الشمول لها فلا دليل على تنجيس الجسم الخارجى الملاقى لها، كالأصبع يلقى دم جوف الفم و الأنف من دون ان يعلق به الى الخارج، فضلا عن تنجس البواطن المحضه بها، و أما النجاسه الخارجيه فما ورد (٤) في طهاره بصاق شارب الخمر دال

ص: ١٤٣

- ١-١) ابواب النجاسات ب ٧١.
- ٢-٢) ابواب النجاسات ب ٥٠.
- ٣-٣) سند العروه ٣٩٦/٢.
- ٤-٤) ابواب النجاسات ب ٣٩.

فى الباطن أفضا موجب للتنجس و إلا فلا ىنجس اصلا إلا اذا أخرجة و هو ملوث بالدم.

مسألة ١: إذا شك فى كون شىء من الباطن أو الظاهر يحكم ببقائه على النجاسة

(مسألة ١): إذا شك فى كون شىء من الباطن أو الظاهر يحكم ببقائه على النجاسة بعد زوال العين على الوجه الأول من الوجهين و يبقى على طهارته على الوجه الثانى لأن الشك عليه يرجع الى الشك فى اصل التنجس (١).

مسألة ٢: مطبق الشفتين من الباطن

(مسألة ٢): مطبق الشفتين من الباطن، و كذا مطبق الجفنين فالمناطق فى الظاهر على طهاره الباطن بزوال عين النجاسة، و اما حين وجودها فقد يستظهر منها ذلك أيضا للتعبير فى أحدها «رجل يشرب الخمر فبصق فاصاب ثوبى من بصاقه؟ قال عليه السلام: ليس بشىء» و كذا الأخرى التعبير فيها بالفعل المضارع الظاهر فى الحالیه مع البصق بمعنى تواجدہ فى فمه و إلا- لناسب التعبير بالماضى، و لك أن تقول اطلاق السائل للفرض شامل لصوره الاقتران بل هى معتاده فى فرض الراوى، هذا و اما التمسك بنجاسة الریق بعموم موثق عمار «اغسل كل ما أصابه ذلك الماء» المتنجس بالفأره الميتة لنجاسه البواطن المحضه قبل زوال العين، و ان غايه الامر جعل المطهر لها شئین اما الغسل و اما زوال العين، ففيه ما لا يخفى اذ لا مورد للغسل بل ينحصر بزوال العين كما لا يخفى فيخصص عمومها بلحاظ الغسل فلا يبقى مدلولها الالتزامى و هو التنجس، هذا مضافا الى انصراف الغسل الى ما من شأنه ذلك و هو ظاهر الاجسام.

تاره يبنى على خروج البواطن عن حكم الانفعال لقصور الأدله و أخرى لوجود المخصص لعمومات الانفعال، كما أن الشبهه تاره مفهوميه و أخرى مصداقيه، فهنا أربع صور، فان كانت لقصور الأدله فلا حاجه الى الاستصحاب العدمى لعنوان الباطن و نحو ذلك، لكون الشبهه مصداقيه لأدله الانفعال فيكفى اصاله الطهاره، و ان كان لوجود المخصص فالشبهه المفهوميه- حيث كان المخصص منفصلا- يرجع الشك الى التخصيص الزائد. و ان كانت مصداقيه فاصاله العدم الأزلى منقحه لعدم

فيهما ما يظهر منهما بعد التطبيق (١).

الانفعال: ثم ان الشك قد يقع في عين النجاسه أيضا انها من الباطنه أو الظاهره، وكذا الملاقاه و الحال ما تقدم، وقد تقدم ان مورد قصور الأدله هي في النجاسه الباطنيه و وجود المخصص لعمومات الانفعال هو في النجاسه الخارجيه.

قد يستدل بما ورد (١) في غسل الوجه في الوضوء و الغسل سواء الترتيبي أو الارتماسي، و ما ورد (٢) في غسل ظاهر الأنف و المقعده دون الباطن. و اشكل عليه باختصاص الأول بالطهاره الحديثيه و الثاني بذينك الموضعين، لكن الظاهر عدم وروده بناء على قصور الأدله للشمول للباطن، لأن موضوع الطهاره الحديثيه هو البشره الظاهره و ما عداه من الباطن في المحدود من الوجه الواجب الغسل، الشامل لموضعي المسأله، و هو منشأ للشك في أدله الخبيثيه و الاحتمال فيقتصر على القدر المتيقن و دعوى الاختصاص في الأنف و المقعده ضعيفه لقرب الأول لموضعي المسأله، و كون التعبير متحد الوارد فيهما عنه عليه السلام «أنما عليه أن يغسل ما ظهر منه» بعد سؤال السائل عن غسل باطنه في الأول و في الثاني قال عليه السلام «أنما عليه أن يغسل ما ظهر منها يعنى المقعده و ليس عليه ان يغسل باطنها»، و كذا متحد مع التعبير في الوضوء قال عليه السلام «ليس المضمضه و الاستنشاق فريضة و لا سنه أنما عليك أن تغسل ما ظهر» بعد كون المضمضه و الاستنشاق من غسل الجوف و الباطن، و كون الغسل -بالفتح- في الوضوء و أخيه مأخوذ فيه شرائط الغسل الخبيثي، كل ذلك يورث ظهور تعميم الفرق بين الظاهر و الباطن، و إلا - لتأتى دعوى الاختصاص أيضا في ما استدل به على طهاره الباطن مطلقا بزوال عين النجاسه الخارجيه الوارد في الفم، و يؤيد و يشهد لدرجهما

ص: ١٤٥

١- ١) ابواب الوضوء ب ١٥ و ابواب الجنابه ب ٢٦.

٢- ٢) ابواب النجاسات ب ٢٤.

الحادى عشر: استبراء الحيوان الجلال فأنه مطهر لبوله و روثه(١) و المراد بالجلال مطلق ما يؤكل لحمه من الحيوانات(٢) المعتاده بتغذى العذره(٣) و هى غائط الانسان من الباطن دعوى السيره و ظاهر ما ورد فى طهاره بصاق شارب الخمر حيث ان العاده قاضيه بملاقاه الموضعين للخمر، و ملاقاتهما للبصاق الخارج بعد ذلك.

اما حرمه أكل لحمها فيدل عليه كل من صحيح هشام (١) الناهى عنه و صحيح حفص بن البختري (٢) الناهى عن شرب البانها الدال بالالتزام على ذلك للملازمه بينهما فى باب الحيوان المطعوم.

أما نجاسه بوله و روثه فلعوم ما لا يؤكل لحمه الذى هو موضوع نجاسه البول و الروث مضافا الى قرينه خصوص الامر الوارد بغسل الثوب من عرق الجلال الذى تقدم (٣) فى مبحث النجاسات ان وجهه ليس النجاسه، و أنما جزئيه لما لا يؤكل لحمه فهو شاهد عموم ما لا- يؤكل له فى الابواب، و أما الطهاره فلتبدل و انعدام الموضوع مضافا الى ما ورد من جواز أكل لحمها و لبنها بعد الاستبراء.

حتى السمك من ما لا نفس له و ان خرج عن موضوع حكم المقام.

كما هو المشهور خلافا لما عن أبى الصلاح فعمم لمطلق النجاسه و للاسكافى حيث ذهب الى الكراهه و للشيخ فى المبسوط لكنه حكم بالكراهه فيما كان اكثر غذائها ذلك، و هو الظاهر من القاموس و الصحاح فى اللسان عنهما و عن النهايه و غيرها الجله البعر و ابل جلاله تأكل العذره، و قد نهى عن لحومها و ألبانها و الجلاله البقره التى تتبع النجاسات. و الجلاله من الحيوان التى تأكل الجله و العذره و الجله:

البعر فاستعير و وضع موضع العذره فيقال: ان بنى فلان وقودهم الجله و وقودهم

ص: ١٤٦

١- ١) ابواب النجاسات ب ١٥.

٢- ٢) ابواب النجاسات ب ١٥.

٣- ٣) سند العروه ٢٣٥/٣.

الوآله، و هم يجتلون الجله أى يلقطون البعر و يقال جلت الدابه الجله و اجتلتها فهى جاله و جلاله اذا التقطتها-الى أن قال-فأما أكل الجلاله فحلال ان لم يظهر التنن فى لحمها، و أما ركوبها فلعله لما يكتر من أكلها العذره و البعر و تكتر النجاسه على أجسامها و أفواهاها و تلمس راكبها بقمها و ثوبه بعرقها و فيه أثر العذره أو البعر فيتنجس و جلّ البعر يجله جلا جمعه و التقطه بيده. و اجتل اجتلا لا التقط الجله للوقود و منه سميت الدابه التى تأكل العذره الجلاله و اجتلت البعره» انتهى. لكنه مضافا الى تدافع كلام ما نقله عن عده من اللغويين بين التخصيص الاستعارى للعذره خاصه أو لما يشمل البعره، ان تعميمهم لا يشمل مطلق النجاسه مع ان البعره مما يؤكل لحمه طاهره، إلا- ما نقله فى ابتداء كلامه عن أحدهم منفردا. أضف الى ذلك تعارف تغذى الحيوانات الجلال لأكل العذره دون مطلق النجاسات كالدّم و الميته و غيرها، بل فى بعض كلمات اللغويين ما يتناول الدواب التى تغتذى على المزابل حول القرى مع ان ذلك غير النجاسات و التعميم لمطلق ذلك لا قائل به. هذا، و فى بعض الروايات كالمعتبره الى على بن أسباط عن روى فى الجلالايات قال: «لا بأس باكلهن اذا كنّ يخلطن» (١) و صحيح زكريا بن آدم عن أبى الحسن عليه السّلام أنه سأله عن دجاج الماء فقال:

«اذا كان يلتقط غير العذره فلا بأس» (٢)، و قريب من مضمونها صحيح سعد بن سعيد (٣)، و فى روايه ابن أبى يعفور قال «قلت لأبى عبد الله عليه السّلام أنّ الدجاجة تكون فى المنزل و ليس معها الديكّه تعتلف من الكناسه و غيره و تبيض بلا أن يركبها الديكّه فما تقول فى أكل ذلك البيض؟ فقال: ان البيض اذا كان مما يؤكل لحمه فلا بأس بأكله فهو حلال» (٤)، و ظاهرها عدم

ص: ١٤٧

- ١- ١) ابواب الاطعمه المحرمه ب ٣/٢٧.
- ٢- ٢) ابواب الاطعمه المحرمه ب ٥/٢٧.
- ٣- ٣) ابواب الاطعمه المحرمه ب ٤/٢٧.
- ٤- ٤) ابواب الاطعمه المحرمه ب ٧/٢٧.

كفايه صدق العنوان للتحريم بل مع قيد تمحض اغتذاءؤها بالعدرة، وقد ذهب الى ذلك الشيخ و نسب الكراهه مع عدم القيد الى المذهب، و قال فى الجواهر ان القول المزبور ليس مختصا بالشيخ بل هو مذهب اكثر علمائنا، كما اعترف به غير واحد (1)، و لعله يشكل بأنه مرسل لا حجّه فيه و الصحاح المتقدمه النسبه بينهما و بين مطلقات النهى عن لحوم الجلاله هو من وجه و الترجيح للمطلقات النهايه لامكان دعوى عدم ورود تلك الصحاح فى الجلاله و الا لقيد عنوان الموضوع به فهو ظاهر فى غيره أو لحملها على ما اذا لم يحصل عنوان الجلال لمعلوميه حكمه و هو التحريم، و فيه ان المرسل المعتضد-بكل من دعوى الشهره و الاجماع، و اطلاق الصحاح و منع اختصاصها بغير الجلال و الا لما كان محلا لتساؤل الرواه لا سيما فى دجاج الماء و هو البطّ المعتاد أكل القاذورات، مضافا الى عموم المعنى اللغوى لمطلق ما كان يعتاد ذلك و ان لم يتمحض فى ذلك، و ظهور الفعل المضارع الموصوف به الموضوع فى الصحاح المتقدمه فى الاعتیاد كما لا يخفى- يعطى ظهور موضوعها فى الجلال أو الاعم الشامل له قريبا كما لا- يخفى، و يتعين حينئذ الأخذ بالصحاح لقوه ظهور الدليل المفصل على المطلق و ان كانت النسبه بينهما من وجه فضلا عما اذا خصّ موضوع الصحاح بالجلال أو بما يشمله و غيره حيث لا يصح اختصاصه بالغير فقط، و أما دعوى معلوميه حرمة الجلال مطلقا فأول الكلام و قد عرفت دعوى الشيخ و صاحب الجواهر فى منعه. فتحصل ان موضوع الحرمة مركب من قيدين العنوان و تمحض اغتذاءه من العذره أو فقل العنوان الناشئ من تمحض اغتذاءه منها، ثم ان الظاهر من الروايات أيضا أن مطلق الأكل للقاذورات و الكناسه ليس موضوعا للحرمة و انما

ص: ١٤٨

و المراد من الاستبراء منعه من ذلك و اغتذاؤه بالعلف الطاهر حتى (١) يزول منه اسم الجلل، و الأحوط مع زوال الاسم مضي
المده المنصوصه فى كل حيوان بهذا التفصيل:

فى الابل الى اربعين يوما، و فى البقر هو خصوص الأكل للعدره كما فى روايه موسى بن أكيل عن بعض أصحابه عن أبى جعفر
عليه السلام فى شاه شربت بولا ثم ذبحت قال: «فقال: يغسل ما فى جوفها ثم لا بأس به و كذلك اذا اعتلفت العدره ما لم تكن
جلالته، و الجلاله التى يكون ذلك غذاها» (١) حيث انها فى مقام التحديد، و دعوى صدق العدره على كل مدفوع و رجيع نتن
ممنوع فى الاستعمال و لا يشهد له ما فى بعض الروايات من التعبير بعدره من انسان أو سنور أو كلب (٢) لما تقدم من ان هذا
الاستعمال نظرا لذكر الانسان فيكفى ذلك للكنايه و الاشاره لمدفوع الحيوان و ان لم يذكر اسمه و عنوانه الخاص كما ان الظاهر
من هذه الروايه معاضد لما فى الروايات المتقدمه من قيده التمحض فى الاغتداء.

قد عرفت ان مدار الموضوع لم يكن على الاسم فقط بل على قيد اخر أيضا و هو تمحض اغتداءه على ذلك بنحو الاعتقاد
فالعبيره هى بانتفاء أحد القيدين، و المشهور على تحديده بما فى الروايات و اشكل الشهيد الثانى و جماعه لضعفها و جعلوا
المدار على انتفاء الاسم أو اكثر الامرين التفاتا الى ان ما ورد فى الروايات هو تحديد لزوال الاسم كما هو الحال فى بقيه
المطهرات كما ذكر ذلك فى الجواهر وجهها لذلك، و احتمال ان تكون المده علامه ظاهريه عند الشك فى زوال الاسم، و عامه
متأخرى الأعصار على زوال الاسم استضعافا للروايات سندا و دلالة لاختلاف مضامينها أيضا.

هذا و حيث أنه اتضح ان الحكم لم يكن مداره على الاسم فقط، بل على تمحض

ص: ١٤٩

١- ١) ابواب الاطعمه ب ٢/٢٤.

٢- ٢) ابواب النجاسات ب ٤.

الاعتداء فبذلك يتضح تماميه ما ينسب الى المشهور من الحليه بالاستبراء المده المعتمده فى الروايات و ان بقى اسم الجلل،لكونه مزيلا- للقيد الثانى فى الموضوع أو مزيلا- للحصه الخاصه من عنوان الجلل المعتمده فى التحريم،و هو الناشئ من التمحص فى الغذاء.و أما الروايات الوارده فبعضها معتبر سندا كمعتمده السكونى عن أبى عبد الله عليه السّلام قال:قال أمير المؤمنين عليه السّلام«الدجاجه الجلاله لا- يؤكل لحمها حتى تقيد ثلاثه ايام،و البطه الجلاله بخمسه ايام،و الشاه الجلاله عشره ايام و البقره الجلاله عشرين يوما و الناقه الجلاله اربعين يوما»(١)و ليس فى السند من يتوقف فيه إلا- النوفلى و المستفاد من ترجمته فى النجاشى حسنه لوصفه اياه بنوفل النخع و هو بمعنى و جيههم أو الحسن منهم،مضافا الى ما ذكره الشيخ فى العده من عمل الطائفه بروايات السكونى و الغالب فيها انها بطريق النوفلى مضافا الى روايه غير واحد من الثقات الاجلاء عنه، قال النجاشى:نوفل النخع مولاهم كوفى ابو عبد الله كان شاعرا أدبيا و سكن الرى و مات بها و قال قوم من القميين انه غلا فى اخر عمره و الله اعلم و ما رأينا له روايه تدل على هذا،انتهى.هذا و يعصدها ثمانيه روايات أخرى (٢)بطرق مختلفه اخرجها صاحبى الوسائل و المستدرک و هى كافيه فى حصول الوثوق بالصدور ان لم نقل استفاضه،نعم بينها اختلاف فى تحديد مده استبراء البقره بين ثلاثين و عشرين يوما، و الشاه بين سبعة و عشره و أربعه عشر يوما و البطه كلها خمسه أيام عدا روايه يونس ففياها سبعة،أما الدجاجه فمتفقه على الثلاثه ايام،و هو قابل للحمل على الاختلاف فى مده زوال الاسم أو قيد تمحص اغتداؤها من العذره بنحو الاعتياد.و على أیه

ص: ١٥٠

١- ١) ابواب الاطعمه المحرمه ب ٢٨.

٢- ٢) المصدر السابق الوسائل ب ١٩ ابواب الاطعمه المحرمه المستدرک.

حال لا بد من مضي القدر المتيقن من المده المزبوره، أما الزائد على ذلك فتنقيح الحال فيه يتم بذكر:

فائده في الفرق بين القيود العلاميه و التوصيفيه الاحترازيه فاعلم ان القيود التي تذكر في موضوعات الأحكام أو القيود للاحكام نفسها تاره تكون وصفا دخيلا- في تماميه الملاك فتكون مخصصه للموضوع، كالعده في الشاهدين و المفتى و القاضى، و اخرى تكون أماره و علامه محضه لا- حراز الموضوع غير دخيله في واقع الموضوع اصلا كالبينه و رؤيه الهلال، و ثالثه قيودا في الموضوع لكن علاميه أيضا ففيها كل من خاصيه القسم الأول و الثانى، و اطلق عليها في الفقه انها تحديد في تقريب و تقريب في تحديد كخفاء الأذان و الجدران و تحديد الكر بالحجم، كما اطلق عليها انها اسباب شرعيه معرفات حقيقيه. و هذه التقسيمات الثلاث تطابق ما يذكر في علم الاصول في القطع من أنه يؤخذ في الموضوع بنحو الصفتيه و ثانيه لا يؤخذ بل يكون طريقا محضا و ثالثه يؤخذ في الموضوع بنحو الطريقيه. و لا- يخفى اختلاف آثار كل قسم من الاقسام الثلاثه عن الاخر و برزخيه آثار القسم الثالث كما حرر ذلك في علم الاصول، و حيث ان الظاهر من التقادير المأخوذه في الروايات المتقدمه انها من النمط الثالث و هو يختلف عن الأولين كما لا يخفى.

فإن كان مع العلم بزوال الاسم أو القيد الاخر فهو مجرى للاصول المفرغه دون الاستصحاب لتبديل الموضوع إلا أن يبنى على احتمال كون الجليل حيثيه تعليليه بقاء حتى تنقضى مده الاستبراء، لكن العموم اللفظى لحل الانعام أو انواع الحيوان مقدم- بناء على العموم الازمانى منه كما هو الصحيح في العمومات الاوليه- على

الى ثلاثين و فى الغنم الى عشره ايام و فى البطه الى خمسه ايام أو سبعة و فى الدجاجة الى ثلاثه ايام و فى غيرها يكفى زوال الاسم (١).

الثانى عشر: حجر الاستنجاء

الثانى عشر: حجر الاستنجاء (٢) على التفصيل الآتى.

الثالث عشر: خروج الدم من الذبيحه بالمقدار المتعارف

الثالث عشر: خروج الدم (٣) من الذبيحه بالمقدار المتعارف فإنه مطهر لما بقى منه فى الجوف.

الرابع عشر: نزع المقادير المنصوصه لوقوع النجاسات المخصوصه فى البئر على القول بنجاستها و وجوب نزعها

الرابع عشر: نزع المقادير المنصوصه لوقوع النجاسات المخصوصه فى البئر على القول بنجاستها و وجوب نزعها (٤).

الخامس عشر: تيمم الميتم بدلا عن الاغسال عند فقد الماء

الخامس عشر: تيمم الميتم بدلا عن الاغسال عند فقد الماء، فإنه مطهر لبدنه على استصحاب حكم المخصص. و كذا الحال لو فرض الشبهه مفهومييه، نعم لو غرض النظر عن العموم فلا- اشكال فى استصحاب الجلل بناء على احتمال التعليه فيه و ان كانت الشبهه مفهومييه كما تقدم التفصيل فيها، و أما الشبهه المصداقيه لحدوث الجلل فاستصحاب العدم محرز لعموم الحل و اما الموضوعيه بقاء فاستصحاب البقاء.

كما هو مقتضى القاعده و عن الرياض تقييده بعدم امكان استفاده حكمه بالفحوى و الأولويه مما ورد له تعيين و إلا فيؤخذ به، و هو وجيه.

كما سيأتى إن شاء الله تعالى، و قد تقدم أن مطهره الارض لباطن القدم على تفصيل، و أن الحكم فى النجو كذلك فلاحظ.

كما تقدم فى نجاسه الدم و أن بعض الوجوه المتقدمه للطهاره نعم الأجزاء المأكوله و غيرها كالطحال فلاحظ، و تسميته بالمطهر نظرا لما فى بعض الروايات (١) من كون انهار الدم تنقيه.

لكنه مع الامتراج فى الجملة مع الماء المعتصم من الماده كما ذكرنا ذلك فى

ص: ١٥٢

السادس عشر: الاستبراء بالخرطاط بعد البول

السادس عشر: الاستبراء بالخرطاط بعد البول، و بالبول بعد خروج المنى، فإنه مطهر (٢) لما يخرج منه من الرطوبه المشتبهه، لكن لا يخفى أن عدّ هذا من المطهرات من باب المسامحه و الاففى الحقيقه مانع عن الحكم بالنجاسه أصلا.

السابع عشر: زوال التغير فى الجارى و البئر

السابع عشر: زوال التغير فى الجارى و البئر بل مطلق النابع بأى وجه كان و فى عدّ هذا منها أيضا مسامحه، و إلا ففى الحقيقه المطهر هو الماء الموجود فى الماده (٣).

زوال التغير أيضا و فى تطهير القليل و غيره من المياه.

قد اشكل عليه تاره بأنه مبنى على طوليه ارتفاع الخبث بعد الحدث أو على عموميه بدلته التراب عن الماء فى رفع الخبث و كليهما محل منع، و قيل إنه قد يستظهر مما ورد فى تيمم الميت ذلك، و فى جميع ما ذكر نظر.

أما الأول فالصحيح هو ذلك بمقتضى ارتفاع الخبث من نجاسه بدنه بالغسل، و أما الثانى فالبديله متحققه فى الجمله كما فى مطهره الارض لباطن القدم أو لموضع النجو، لكنه لا يستفاد من «جعلت لى الارض مسجدا و طهورا» العموم، و أما الثالث فما ورد من الأمر بالتيمم و الدفن لا يستفاد منه ارتفاع الخبث فالصحيح ما بنى عليه من أن التيمم رافع للحدث لا مجرد انه مبيح، لاطلاق الطهور عليه، لكن بمقتضى بدليته عن الماء و لزوم استعمال الماء بارتفاع العذر، هو كون رافعيته ناقصه، و على ذلك فلا يرتفع الخبث به لعدم ارتفاع الحدث من رأس و لا دليل على ارتفاعه بارتفاعه بارتفاعه من الحدث.

بمعنى سبب الحكم بالطهاره فى الظاهر لما يخرج من الرطوبه المشكوكه بعد البول أو بعد المنى.

مع الامتزاج فى الجمله كما تقدم فى تطهير المياه.

الثامن عشر: غيبه المسلم (١) فأنها مطهره لبدنه، أو لباسه أو فرشته أو ظرفه أو غير ذلك -مما في يده بشروط خمسة الأول أن يكون عالما بملاقاه المذكورات للنجس الفلاني، الثاني: علمه بكون ذلك

كما ادعى عليه الاتفاق و ان حكي التردد عن بعض، و استدلل له بالسيره القطعيه على عدم استصحاب النجاسه مع غيبه الشئ المتعلق بالمسلم سواء بدنه و غيره مع الجهل بالحال، و بتقديم الظهور على الأصل، لظهور حاله و فعله في التطهير و البناء على ذلك، و بما قد يظهر من الروايات المتفرقه من الأبواب كالروايات الوارده في شراء الخف و الفرو و غيرها من الألبسه و الصلاه فيها و غيرها. و قيل أنه على الأول تكون الغيبه اصلا كأصالة الطهاره مخصصا للاستصحاب و لا يعتبر فيها الكاشفيه بخلافه على الثاني، و الصحيح أن نكته البناء و السيره هي كون المقام من موارد و تطبيقات اماريه اليد العقلانيه من استكشاف حال الأشياء و تمييز شئونها بالرجوع الى المستولى عليها المتصرف فيها، كما نبه عليه كاشف الغطاء في حجه أخبار ذى اليد بطهاره أو نجاسه العين، و لهذه الكبرى تطبيقات عديده كما في من ملك شيئاً ملك الاقرار به كما بينا وجه ذلك فيما تقدم (١) و كقاعده سوق المسلمين و اخبار ذى اليد في العصير بذهاب ثلثيه و غيرها من الموارد تصل الى السبعه تقدم ذكرها (٢)، و من ثم قيدت الغيبه هاهنا بكونها من المسلم لا من الكافر لما علم من حاله من التقيد بالطهاره فكان بمنزله اخباره، و من ثم لا يختص ذلك ببدنه بل بكل ما يتعلق به مما كان يستعمله بطهاره بخلاف الأشياء التي ليس شأنها ذلك. و من ثم أيضاً كانت الشروط المذكوره في المتن هي تحديداً لموارد الاماريه، اذ لو لم يكن عالماً حكماً و موضوعاً بالنجس بانها على التطهير لم يكن في اليبين منشأ لاحتتمال و ظن حصول

ص: ١٥٤

١-١ (١) سند العروه ٢/٢٥١.

٢-٢ (٢) المصدر السابق.

الشيء نجسا أو متنجسا اجتهادا أو تقليدا، الثالث: استعماله لذلك الشيء فيما يشترط فيه الطهارة على وجه يكون أماره نوعيه على طهارته، من باب حمل فعل المسلم على الصحة. الرابع: علمه باشتراط الطهارة فى الاستعمال المفروض، الخامس: أن يكون تطهيره لذلك الشيء محتملا، وإلا فمع العلم بعدمه لا وجه للحكم بطهارته.

بل لو علم من حاله أنه لا- يبالى بالنجاسه و ان الطاهر و النجس عنده سواء يشكل (١)الحكم بطهارته، و ان كان تطهيره اياه محتملا- و فى اشتراط كونه بالغاً أو يكفى و لو كان (٢)صبيا مميذا وجهان و الأ-حوط ذلك، نعم لو رأينا ان وليه، مع علمه الطهاره. و أما دعوى اطلاق السيره لمساوره الأئمه عليهم السّلام و أصحابهم العامه مع عدم التزامهم بنجاسه جملته من الأمور، و عدم تطهيرهم لما يشترونه منهم، و كذا أهل القرى و البوادي مع العلم بتنجس ظروفهم و ألبستهم و أيديهم، فمحل تأمل لكون كثير من الموارد المذكوره من توارد العلم بالحالتين النجاسه و الطهاره مجهولتى التاريخ، أو العلم الاجمالي باطراف غير محصوره أو محصوره غير مبتلى بكل أطرافها، أو الشك الابتدائى و هى مجرى أصاله الطهاره لكون المورد ظن غير معتبر بالنجاسه، و غير ذلك من الموجبات للحكم بالطهاره فمع كل ذلك يصعب الجزم بكون منشأ السيره البناء التعبدى على مطهرية الغيبه الظاهرية.

ظهر وجه ذلك بعد البناء على أماريه الغيبه كتطبيق المورد لاجبار ذى اليد و لو بظاهر الحال.

لا يبعد ذلك لا سيما مع كونه مراهقا، و الضابطه إلحاق فعله بفعل الكبار، كما هو الحال فى إنشاءته و ايقاعاته، و قد تقدم عدم سلب عبارته و ارادته و الاعتداد بفعله، غايه الأمر لا يستقل فيما يتوقف على الأذن و الرضا مما يرجع الى ولايه التصرف.

بنجاسه بدنه أو ثوبه يجرى عليه بعد غيبته آثار الطهاره، لا يبعد البناء عليها (١) و الظاهر إلحاق الظلمه و العمى (٢) بالغيبه مع تحقق الشروط المذكوره ثم لا يخفى أن مطهره الغيبه انما هي في الظاهر، و إلا فالواقع على حاله، و كذا المطهر السابق و هو الاستبراء بخلاف سائر الأمور المذكوره، فعَدَّ الغيبه من المطهرات من باب المسامحه و إلا فهي في الحقيقه من طرق (٣) اثبات التطهير.

مسأله ١: ليس من المطهرات الغسل بالماء المضاف

(مسأله ١): ليس من المطهرات الغسل بالماء المضاف (٤) و لا مسح (٥) النجاسه عن الجسم الصيقل كالشيشه و لا- ازاله الدم بالبصاق (٦) و لا غليان الدم في المرق (٧) و لا- لرجوعه مآلا- الى شئون وليه بمنزله لباس و بدن وليه، بخلاف ما اذا لم يكن وليه يعتنى به بتلك الدرجه.

و غيرهما اذا أوجبا احتمال صدور التطهير بأن كان معتادا أو غير ذلك، كل ذلك بعد كون منشأ مطهره الغيبه هو يد المسلم و ديدنه على الطهاره، بخلاف ما اذا بنى على انها أصل تعبدى بنائى فى السيره فإنه يشكك فى شموله لمطلق الغيبه و لو لنحو ذلك.

و ما قيل من أنها بناء على أنها أصل تعبدى مخصصه للاستصحاب بخلافه على الاماريه، لا وجه له لأنها على الاماريه أيضا أماره فعليه كالاستصحاب.

خلافًا للمفيد و المرتضى كما تقدم فى بحث الماء المطلق و المضاف.

خلافًا لما قد يظهر من المرتضى و الفيض لاطلاق الأمر بغسل المتنجس فى مستفيض الأدله.

تقدم تفسير الروايه بذلك فى مبحث المياه بأنه مزيل لدم الفم و هو موجب لطهارته بمجرد الزوال كما فى المواضع الأخرى الباطنه.

و تقدم فى نجاسه الدم و بحث المياه أن المراد به فى الروايه الوارده هو الدم

خبز العجين النجس (١)، ولا مزج الدهن النجس بالكر الحار (٢)، ولا دبع جلد الميتة (٣) وان قال بكل قائل.

مسألة ٢: يجوز استعمال جلد الحيوان الذي لا يؤكل لحمه بعد التذكية

(مسألة ٢): يجوز استعمال جلد الحيوان الذي لا يؤكل لحمه (٤) بعد التذكية و لو فيما يشترط فيه الطهاره، وان لم يدبغ على الأقوى، نعم يستحب ان لا يستعمل مطلقا إلا بعد الدبغ.

المتخلف في الذبيحه و هو طاهر يستهلك في المرق فلا يحرم تناوله.

تقدم توجيه الروايه في مطهريه الماء بأن الخبز يعدّه لتطهير و نفوذ الماء فيه.

تقدم في مطهريه الماء أنه لا- يحرز تطهيره لكل ذرات الدهن، أو لا- يطهر لبقاء تنجس باطن الذرات و لا دليل على طهارتها بطهاره الظاهر من الذرات، بل لا دليل على تطهر الظاهر و السطح الملاقي من الذرات للماء لعدم الدليل على قابليته لذلك و لا يكفى عموم طهوريه الماء من الجبهه الفاعليه.

قد تقدم في نجاسه الميتة ذلك، و أن أصل وهم العامه في ذلك هو عدم الالتفات الى مورد الحديث النبوي و تقطيع الحديث الحاصل في المتن، كما حصل لديهم ذلك في كثير من الموارد.

بل و قبلها كما قدمناه في قاعده جواز الانتفاع بالنجس فيما لا يشترط فيه الطهاره، و تعرضنا لخصوص (١) الميتة فضلا عما ذكّر و يدلّ عليه بالخصوص موثّق سماعه قال: «سألته عن جلود السباع أ ينتفع بها؟ فقال: اذا سميت و رميت فانتفع بجلده، و أما الميتة فلا» (٢)، و نحوها موثّقته الاخرى (٣) من دون تقييد بالتذكية مع استثناء الصلاه فيها، هذا و قد يوهم اشتراط الدباغه معتبره أو حسنه أبي مخلد السراج قال: «كنت

ص: ١٥٧

١-١ (١) سند العروه ٥٣٢/٢.

٢-٢ (٢) ابواب الاطعمه ب ٤/٣٤.

٣-٣ (٣) ابواب لباس المصلّى ب ٥.

مسألة ٣: ما يؤخذ من الجلود من أيدي المسلمين أو من أسواقهم محكوم بالتذكية

(مسألة ٣): ما يؤخذ من الجلود من أيدي المسلمين أو من أسواقهم محكوم بالتذكية و ان كانوا ممن يقول بطهاره جلد الميتة بالدبغ (١).

مسألة ٤: ما عدا الكلب و الخنزير من الحيوانات التي لا يؤكل لحمها قابل للتذكية

(مسألة ٤): ما عدا الكلب و الخنزير من الحيوانات التي لا- يؤكل لحمها قابل عند أبي عبد الله عليه السّلام اذ دخل عليه معتب فقال: بالباب رجلان فقال: ادخلهما فدخلا فقال أحدهما: أنى رجل سراج أبيع جلود النمر فقال: مدبوغه هي؟ قال: نعم، قال: ليس به بأس» (١)، و حسنه الحسين بن زراره عن أبي عبد الله عليه السّلام فى جلد شاه ميتة يدبغ فيصيب فيه اللبن أو الماء فأشرب و أتوضأ؟ قال: «نعم يدبغ فينتفع به و لا يصلى فيه» (٢)، و ما فى الفقه الرضوى «و ان كان الصوف و الوبر و الشعر و الريش من الميتة و غير الميتة بعد ما يكون مما أحله الله أكله فلا بأس به و كذلك الجلد، فان دباغته طهارته» (٣). لكنها معارضة فى موارد ما دل جواز الانتفاع بدون تذكيه- و تقدم هناك- مع أن موارد ما يظهر بالتدبر فى الميتة، و الأخذ بإطلاق الطهاره أو نفى البأس فيها بالدباغ محمول على التقيه لكونه مذهب العامه، نعم لا يبعد استفاده الرجحان فى المذكى مما لا يؤكل لحمه أو فى الميتة لكون الدباغ نحو تنظيف و ممانعه عن علوق الذرات الصغيره من الجلد بيدن أو ثياب الانسان حين الاستعمال مما يوجب بطلان الصلاة، و لعل نظر الشيخ الطوسى فى اشتراط الطهاره بها الى ذلك.

كما تقدم فى قاعده سوق المسلمين (٤)، و ان كان الراجح التجنب مع العلم بكونه مجلوبا ممن يبنى على ذلك لما ورد عن السجاد عليه السّلام مع فراء العراق أنه كان ينزعه فى الصلاة معللا بذلك.

ص: ١٥٨

١- ١) ابواب ما يكتسب به ب ١/٣٨.

٢- ٢) ابواب الاطعمه ب ٧/٣٤.

٣- ٣) فقه الرضا ب ٥٣ ص ٣٠٢ طبعه مؤسسه آل البيت عليهم السّلام.

٤- ٤) سند العروه ٢/٤٩٩.

للتذكية (١) فجلده و لحمه طاهر بعد التذكية.

مسألة ٥: يستحب غسل الملاقى فى جملة من الموارد مع عدم تنجسه:

(مسألة ٥): يستحب غسل الملاقى فى جملة من الموارد مع عدم تنجسه: كملاقاه البدن أو الثوب لبول الفرس و البغل و الحمار (٢)، و ملاقاه الفأره الحيه مع الرطوبة مع عدم ظهور اثرها (٣)، و المصافحه مع الناصبى بلا رطوبة (٤).

يستحب النضح أى الرش بالماء فى (٥) موارد: كملاقاه الكلب (٦)

قدمنا (١) هذا العموم عند البحث عن أصاله عدم التذكية فى نجاسه البول، سواء كان ممسوخا أو سبعا أو غيرهما عدا نجس العين.

لصحيح أبى مريم و عبد الرحمن و غيرها (٢) و هى و ان اشكل حملها على ذلك لحملها على التقيه لظهورها فى لزوم الغسل فى مقابل ما دلّ على الطهاره و غير ذلك من قرائن التقيه التى تقدمت فى نجاسه البول، إلا أن الغسل حيث كان نحو تنظيف فيرجح الحمل المزبور.

لصحيح على بن جعفر (٣) المحمول على ذلك جمعا مع ما دلّ على الطهاره (٤).

لحسنه خالد القلانسى (٥) المحموله لعدم الرطوبة على ذلك بقرينه صدرها فى المسح من مصافحه الذمى مع كونهما سواء فى أصل النجاسه.

لا يخفى أنه يستفاد من ما ورد فى هذه الموارد أنه يستحب فى كل مورد يحصل الاستقذار النفسى لدفع النفره أو الشك فى حصول التنجس.

لصحيح على بن جعفر و غيره (٦).

ص: ١٥٩

١-١ (١) سند العروه ٢/٤٢٣.

١-٢ (٢) ابواب النجاسات ب ٩.

١-٣ (٣) ابواب النجاسات ب ٢/٣٣.

١-٤ (٤) المصدر السابق.

١-٥ (٥) ابواب النجاسات ب ٤/١٤.

١-٦ (٦) ابواب النجاسات ب ٢٦/٧-٤-٢.

و الخنزير (١) و الكافر بلا رطوبه (٢)، و عرق الجنب من الحلال (٣)، و ملاقاه ما شك في ملاقاته لبول الفرس و البغل و الحمار (٤) و ملاقاه الفأره الحيه مع الرطوبه اذا لم يظهر أثرها (٥) و ما شك في ملاقاته للبول أو الدم أو المنى (٦) و ملاقاه الصفره الخارجه من دبر صاحب البواسير (٧)، و معبد اليهود و النصارى و المجوس اذا أراد أن يصلى فيه (٨)، و يستحب المسح بالتراب او بالحائط في موارد كمصافحه الكافر الكتابى بلا رطوبه (٩)، و مس الكلب و الخنزير بلا رطوبه (١٠) و مس الثعلب و الأرنب.

كما في خبر على بن محمد [بن جعفر] (١).

لمعتبره الحلبي (٢) المحموله على ذلك جمعا مع ما دلّ على عدم لزومه مع عدم العلم بالنجاسه (٣).

لصحيحه أبى بصير و روايه ابن أبى حمزه (٤).

لصحيحه محمد بن مسلم (٥).

لصحيح على بن جعفر المتقدم (٦).

لصحيحه عبد الله بن سنان (٧).

لصحيحه صفوان (٨).

لصحيحه عبد الله بن سنان (٩).

لحسنه خالد القلانسي المتقدمه (١٠).

ذهب إليه جمع من المتقدمين و لا يبعد استفادتهما مما ورد في الكافر لأن

ص: ١٦٠

١-١) ابواب النجاسات ب ٦/٢٦.

٢-٢) ابواب النجاسات ب ٣/٧٣.

٣-٣) ابواب النجاسات ب ١-٥-٢/٧٣.

٤-٤) ابواب النجاسات ب ٤-٨/٢٧.

٥-٥) ابواب النجاسات ب ٥/٩.

٦-٦) ابواب النجاسات ب ٣٣/.

٧-٧) ابواب النجاسات ب ٣/٤٠.

٨-٨) ابواب نواقض الوضوء ب ٣/١٦.

٩-٩) ابواب مكان المصلى ب ١٣.

فصل طرق ثبوت التطهير اذا علم نجاسه شيء يحكم ببقائها ما لم يثبت تطهيره، وطريق الثبوت أمور:

الأول: العلم الوجداني (١)، الثاني: شهادة العدلين بالتطهير (٢)، أو بسبب الطهاره وان لم يكن مطهرا عندهما (٣)، أو عند أحدهما، كما اذا أخبرا بنزول المطر على الماء المسح بالتراب أو بالحائط حاله حال النضح فى التعميم لما تقدم، و الاشكال على ذلك بتعميم الموضوع الى الثعلب و الأرنب أو الفأره و الوزغه، مندفع لبنائهم على نجاسه المسوخ كما تقدم فى الأسار. و تقدم التعرض لذلك فى النجاسات (١).

بمعنى المقدمات و ما هو سبب فى الواقع لحصول العلم، لا صرف التجزم من منشأ غير صحيح كما فى الوسواسى.

تقدم فى بحث المياه وجه حجيتها، و لا- فرق فى قيامها على المسبب الطهاره أو على السبب و كون الأول أمرا غير حسى لا يسقطها عن الاعتبار بعد كونها قريبه من الحسّ بالسبب كما فى العدالة و الصفات النفسانيه أو الأمور الاعتباريه الاخرى المترتب على الحسيات، نعم هى تؤول الى الشهاده بالسبب و قد ذكرنا فيما تقدم (٢) أنه لا- يلزم ذكر السبب فى الشهاده و لومع العلم بالاختلاف- اجتهادا أو تقليدا- إن كان السبب مجرى لأصالة الصحه، كما فى المقام و هو التطهير بخلاف ما اذا كان السبب مجرى لأصالة العدم كالتنجيس.

إذ المدار عند المشهود عنده لأنه الذى يترتب الاثر بالإضافه إليه خلافا لما

ص: ١٦١

١- ١) سند العروه ٢٥٠/٣.

٢- ٢) سند العروه ٢٦٩/٣.

بمقدار لا يكفى عندهما فى التطهير مع كونه كافيا عنده أو أخبرا بغسل الشىء بما يعتقدان أنه مضاف و هو عالم بأنه ماء مطلق و هكذا. الثالث: اخبار ذى اليد (١) و ان لم يكن عادلا. الرابع: غيبه المسلم على التفصيل الذى سبق. الخامس: اخبار الوكيل فى التطهير بطهارته (٢). السادس: غسل مسلم له بعنوان التطهير و ان لم يعلم أنه غسله على الوجه الشرعى أم لا حملا لفعله على الصحه (٣).

السابع: اخبار العدل الواحد عند بعضهم لكنه مشكل (٤).

مسأله ١: إذا تعارض البيتان أو إخبار صاحبى اليد فى التطهير و عدمه

(مسأله ١): إذا تعارض البيتان أو اخبار صاحبى اليد فى التطهير و عدمه تساقطا (٥) و يحكم ببقاء النجاسه. و اذا تعارض البينه مع أحد الطرق المتقدمه ما توهمه المحقق العراقى كما قدمناه فى بحث المياه فى حجيه البينه.

التي تقدمت فى المطهرات و منها غيبه المسلم.

هذا من موارد اخبار ذى اليد و لا- خصوصيه للوكيل، و الوكاله فى المقام بمعنى الايكال اللغوى و التوليه الخارجيه، كما أنه لو كانت وكاله اصطلاحيه اعتباريه فى المعاملات لكان اخباره أيضا من باب ذى اليد لأن موضوع و مورد التصرف تحت يده أيضا إذ قد قدمنا (١) ثمه أن من ملك شيئا ملك الاقرار به من موارد قاعده اليد.

لأصاله الصحه فى فعل الغير المتصيده من روايات الابواب (٢) بل العمده السيره المتشرعيه، و خصوص ما ورد فى تطهير الجاربه ثوب سيدها تقريرا (٣).

بل هو الأقوى كما قدمناه فى بحث المياه و تقدم التفصيل فى حجيته بين ما هو من الموضوعات المجرده و ما هو معرض للنزاع و للحقوق بين طرفين.

تقدم فى طرق اثبات النجاسه أن المدار فى تعارض البيئات هو ملاحظه العلم

ص: ١٤٢

١-١ (١) سند العروه ٢/٢٥١.

٢-٢ (٢) التهذيب باب المكاسب ج ٢٦، ٣.

٣-٣ (٣) ابواب النجاسات ب ١/١٨.

مسأله ٢: إذا علم بنجاسه شيئين فقامت البيئه على تطهير أحدهما غير المعين، أو المعين و اشتبه عنده أو طهر هو أحدهما ثم اشتبه عليه

(مسأله ٢): إذا علم بنجاسه شيئين فقامت البيئه على تطهير أحدهما غير المعين، أو المعين و اشتبه عنده أو طهر هو أحدهما ثم اشتبه عليه حكم عليهما بالنجاسه عملا بالاستصحاب (٢) بل يحكم بنجاسه ملاقى كل منهما، لكن اذا كانا ثوبين و كرر الصلاه فيهما صحت (٣).

النسبه بين مستند كل منهما فقد تكون طريقين على الواقع و أخرى طريقان على الطريق أو الأصل العملى، فالمعيار فى استقرار التعارض و عدم استقراره هو النسبه بين المستندين، فقد تستند احدهما على الحس و الاخرى على الأصل فتقدم الأولى و كذا الحال فى أخبار صاحبى اليد، و الظاهر من مثال المتن أن أماره النفى مستنده الى أصل العدم فلا يعارض بها و ان امكن تصور استنادها الى النفى عن حس.

تقدم فى بحث المياہ ان حجيتها تقدم على كل الامارات سوى العلم الوجدانى و الاقرار بمقتضى ما ورد فى باب القضاء غير المختص به كما بيناه فلاحظ.

مبنى على جريان الأصول المحرزہ المثبتة للتكليف فى أطراف العلم على خلاف المحرز وجدانا، لكن فى الصورتين الأخيرتين يبنى جريانه على تنقيح أمر اخر أيضا، و هو عدم كون المورد من الشبهه المصادقيه لعموم الاستصحاب حيث أنه قد يقين تعبدا أو وجدانا بنقض اليقين السابق تفصيلا، غايه الأمر اشتبه عليه اليقين المنقوض فليس هو من نقض اليقين بالشك، و لا يدفع بان هذا التقريب يتأتى فى الصوره الأولى أيضا لعلمه بانتقاض أحد اليقينين، و ذلك لأن اليقين السابق التفصيلى لم ينتقض تفصيلا أى لم يتعلق اليقين الاجمالى المخالف بعين ما تعلق به اليقين السابق التفصيلى، فتحصل جريانه فى الصوره الأولى خاصه.

لا اشكال فيه فى الصورتين الأخيرتين بناء على عدم جريان الاستصحاب،

مسأله ٣: إذا شك بعد التطهير و علمه بالطهاره، في أنه هل أزال العين أم لا؟

(مسأله ٣): إذا شك بعد التطهير و علمه بالطهاره، في أنه هل أزال العين أم لا؟ أو أنه طهره على الوجه الشرعى أم لا؟ يبنى على الطهاره (١) إلا أن يرى فيه عين النجاسه، و لو رأى فيه نجاسه، و شك في أنها هي السابقه أو أخرى طارئه بنى على أنها طارئه (٢).

و مع انحصار الساتر بهما، أو عدم الانحصار بهما و سوغنا الامتثال الاجمالى مع التمكن من التفصيلى، و أما الصوره الأولى لا سيما مع عدم انحصار الساتر بهما فانه يدخل فى الصلاه مع احراز المانع الظاهريه فلا يحل له الدخول فى الظاهر. نعم مع الانحصار قد يسوغ الصلاه بهما لسقوط الاستصحابين لاستلزامهما مخالفه عمليه للعلم الاجمالى بوجود الطاهر و لزوم الصلاه به كما قد يستدل له بصحيح صفوان (١) له بالصلاه فيهما و ان كان فى غير مورد الاستصحاب.

أما الصوره الثانيه فلجريان قاعده الفراغ من العمل بعد عدم مساواه الطهاره الخبثيه للحدثيه فى لزوم الدخول فى العمل المشروط بها و الا لاشتراط ذلك. أما الصوره الأولى فقد يفصل بين انحفاظ صوره العمل و عدمه أو بين الشك فى كيفيه التطهير و أصل حصوله. و قد يقال برجوعه مطلقا الى الشك فى أصل التطهير، و الظاهر ان التفصيل الأول صحيح لرجوع الشك- مع انحفاظ صوره العمل- لأصل التطهير أو مطهره المعلوم من نحو العمل و ليس هو بمجرى للقاعده. و إليه يعود التفصيل الثانى، أما الثالث فمع كون منشأ الشك هو عدم حفظ صوره العمل و الشك فى الغفله فهو مجرى للقاعده و لا يعود الى الشك فى أصل التطهير.

قد تبين من ما تقدم التفصيل بين حفظ صوره العمل السابق و الشك فى مزيلته و عدم حفظ صورته، ففى الثانى تجرى القاعده لترتيب اثر الصحه فى الفتره السابقه.

ص: ١٦٤

مسألة ٤: إذا علم بنجاسة شيء، وشك في أن لها عينا أم لا

(مسألة ٤): إذا علم بنجاسة شيء، وشك في أن لها عينا أم لا، له أن يبنى على عدم العين فلا يلزم الغسل بمقدار يعلم بزوال العين على تقدير وجودها، وإن كان أحوط (١).

مسألة ٥: الوسواسي يرجع في التطهير إلى المتعارف

(مسألة ٥): الوسواسي يرجع في التطهير إلى المتعارف (٢) ولا يلزم أن يحصل له العلم بزوال النجاسة

مع فرض كون الشك متعارف لا- وجه رافع لاستصحاب بقاء فرد النجاسة، و التفصيل بين العلم بعدم حيلولته و الشك في ذلك، لا مجال له بعد كون وصول الماء على تقدير وجود العين غير مطهر و غير رافع للنجاسة، و بعبارة أخرى الشك يرجع إلى الشك في أصل التطهير نظير ما تقدم مع حفظ صورته العمل.

و إن لم يحصل له العلم بالطهاره لعدم كون المدار على العلم الشخصي كما نقحناه في مباحث القطع فضلا عن علم الوسواسي بل يحتذى بما يصنعه نوع العقلاء مما يحصل لديهم الاطمينان، و هذا ممكن من الوسواسي مع التفاته إلى مرضه، كما هو ممكن من طبيعه النفس من اقتدارها على التجريد بين ارادته و قواه.

فصل فى حكم الأواني

مسأله ١: لا يجوز استعمال الظروف المعموله من جلد نجس العين او الميتة فيما يشترط فيه الطهاره

(مسأله ١): لا- يجوز استعمال الظروف المعموله من جلد نجس العين او الميتة فيما يشترط فيه الطهاره (١) من الاكل و الشرب و الوضوء و الغسل بل الاحوط عدم استعمالها فى غير ما يشترط فيه الطهاره أيضا (٢). و كذا غير الظروف من جلدهما. بل و كذا سائر الانتفاعات غير الاستعمال فان الأحوط ترك جميع الانتفاعات منهما و أما ميتة ما لا نفس له كالسمك و نحوه فحرمه استعمال جلده غير معلوم (٣) و ان كان بعد البناء على انفعال القليل فضلا عن المضاف و المأكول.

احتياطه هاهنا لا ينافى ما ذكره فى نجاسه الميتة من الجواز، لكونه بمنزله عدم الفتوى، و التصريح بها فى موضع و عدمه فى آخر لا تدافع فيه، و قد تقدم (١) مفصلا قاعده جواز الانتفاع بالاعيان النجسه، نعم احتطنا فيما ينتفع به فيما يكون فى معرض تلوث لباس المصلى او بدنه و هو مراد من فصل بين المنع عن الانتفاع المتعارف و تسويغ الاستعمال الذى لا يصدق عليه الانتفاع كالتسميد و الإيقاد و نحو ذلك.

و لو بنى على الحرمة فيما تقدم و ذلك لظهور الأدله المانع فى كون الوجه هو النجاسه او مع حرمة الأكل، فلا تشمل المقام، و فى بعض حواشى المتن استدراك حرمة الصلاه على المتن لعموم مانع الميتة لما لا نفس له، و هو مبنى على ان مانع الميتة فى قبال مانع النجاسه و بقيه الموانع، و لكن تفريع جواز الصلاه على التذكيه فى روايات الميتة (٢) و روايات المفصله- بين ما لا يؤكل لحمه و ما يؤكل- قرينه على

ص: ١٦٦

١- ١) سند العروه ٢/٤٠٤-٥٣٨.

٢- ٢) ابواب لباس المصلى ب ١-٢، و ابواب الاطعمه المحرمه ب ٣٣.

احوط. وكذا لا يجوز (١) استعمال الظروف المغصوبه مطلقا و الوضوء و الغسل منها- مع العلم- باطل مع الانحصار، بل مطلقا. نعم لو صب الماء منها في ظرف مباح فتوضأ أو اغتسل صح و ان كان عاصيا من جهة تصرفه في المغصوب.

ان مانعيه الميتة لأجل النجاسه كمثله صحيحه الحلبي عن ابى عبد الله عليه السلام قال:

لا بأس بالصلاه فيما كان من صوف الميتة، ان الصوف ليس فيه روح» (١).

لحرمة الظلم عقلا- و نقلا- و حرمة دم و مال المسلم بالشهادتين في النصوص المتواتره، في موثق سماعه عن ابى عبد الله عليه السلام في حديث «ان رسول الله صلى الله عليه و آله قال: من كانت عنده أمانه فليؤدها الى من ائتمنه عليها، فانه لا يحل دم امرئ مسلم و لا ماله الا بطيبه نفسه» (٢) و غيرها (٣). ثم ان بطلان الوضوء و الغسل في المتن تارة في الارتماسى و اخرى في ما يغترف له او بالصب منها على الاعضاء، و كل منهما تارة مع الانحصار و اخرى مع عدمه. اما البطلان من جهة الارتماسى فللدعوى عدّه بنفسه تصرفا في الآنيه المغصوبه عرفا، و ان امكن القول- كما حكى عن جامع المقاصد- بانّ الغسل في الارتماسى ليس هو عين الارتماس بل هو عباره عن وصول الماء للبشره و هو يلزم او يقارن استعمال الآنيه و التصرف فيها فاتخاذها لاجتماع الماء اعداد للغسل، و كذا تموج الماء معلول توليدى لوضع اليد في الماء لا مسبب من وصول الماء الى البشره بل مقارن معه، و ان كان الاحتياط لا- ينبغى تركه من جهة دعوى ان التلازم بين الغسل و التصرف في الايجاد موجب لكون داعى الصدور الارادى غير قربى حينئذ و ان كانا بوجودين ممتازين. أما الصب من الآنيه المغصوبه على العضو فوضوح التعدد المصداقى بين متعلق الحرمة و الوضوء أجلى من الفرض السابق، سوى

ص: ١٦٧

١- ١) ابواب النجاسات: ب ١/٦٨-٧.

٢- ٢) ابواب مكان المصلى، ب ١/٣.

٣- ٣) ابواب الغصب ب ١-٥-٨.

دعوى ان الغسل معلول توليدى لاستعمال الاناء فى الصب، و هو ممنوع لان الغسل معلول إرادته وضع اليد تحت الماء المصبوب فالصب اعداد فقط، هذا كله من ناحيه المتعلق.

أما البطالان من ناحيه انتفاء موضوع وجوب الوضوء مع الانحصار فهو مبنى على ما استشهر عند المتأخرين لا سيما الاعصار الأخيره من أخذ القدره فى موضوع الوضوء و الغسل، و هو محل تأمل ظاهر كما ذكره المحقق العراقى فى عموم الابدال الاضطراريه، من ان أخذ العجز عن المبدل الاختيارى فى موضوعها سواء العجز عن متعلق المبدل الاختيارى او عن متعلق المتعلق له، لا يدل على اخذ القدره الخاصه فى حكم المبدل لما هو الظاهر من حال الابدال الاضطراريه فى التقنين العقلانى، انها من باب تدارك ما يمكن من الملاك فى المبدل المفترض فيه توفر المبدل على الملاك التام، غايه الامر يكون الاضطرار نظير الحرج و المشقه رافع لعزيمه حكم المبدل لا لمشروعيتها، سواء كان دليل الاضطرار بلسان عموم ادله الاضطرار «كل شىء اضطر إليه ابن آدم فالله اولى بالعذر» او بلسان الدليل الخاص، هذا مع اطلاق الآيه و ان قيدت التيمم بالعجز أو عدم الوجدان للماء، اى عدم القدره، و دعوى المحقق النائينى قدس سرّه أن التقسيم قاطع للشركه و الا لزم تداخل موضوعات الاحكام او ما يقال من ان التيمم يبطل مع مشروعيه الوضوء و ان وجوب الوضوء مقيّد لا- محاله بالقدره لكونه مع عدمها تكليف بما لا يطاق، ضعيفه لانه انما يكون كذلك فيما اذا لم يكن الاقسام الأخرى تابعه بدليه للقسم الأول، و إلا فذلك مانع من ظهوره فى الفصل الحقيقى بينها، بل البدليه ظاهره فى الطوليه و يترتب على ذلك تصحيح الوضوء و الغسل فى فروع كثيره ادعى فيها البطالان، كما هو الحال فى المقام، و أما بطلان

مسأله ٢: أوانى المشركين و سائر الكفار محكومہ بالطہارہ

(مسأله ٢): أوانى المشركين و سائر الكفار محكومہ بالطہارہ (١) ما لم يعلم ملاقاتہم لها مع الرطوبه المسريه. بشرط ان لا تكون من الجلود،

التيتم فهو مع عزيمة الوضوء لا مع مطلق مشروعيتہ، و كما هو الحال فى موارد الحرج، و أما التقييد عقلا بالقدرة فهو مع تغييره مع حدود القدرة الخاصه، أن تقييد العقل فى التنجيز لا فى المشروعيه و الملاك. هذا و أما على القول بأخذ القدرة فى موضوع الوضوء لا- مانع من تصحيحه أيضا بالترتب و بالوجود التدريجى للموضوع الموافق لاطلاق الموضوع المأخوذ، نعم ليس هو من الترتب بين المتزاحمين الاصطلاحى بل هو من الترتب بين المورد و الوارد و هو ما يسمى بالترتب فى الجعل، و يكفى فى صحه الالتزام به ما قرب فى الترتب من كفايه اطلاق دليل موضوع المورد. و للوجود التدريجى و انوجاده فى ظرف عصيان الحكم الوارد.

حكى فى الجواهر عليه اجماع الاصحاب و استظهر فى الحدائق مخالفه الشيخ فى الخلاف، و ردّ بان الشيخ فى مقام الاستدلال على النجاسه الواقعيه للوانى بملاقاه ابدانہم، و الصحيح هو ما استظهره فى الحدائق حيث انه نقل فى الخلاف قول ابن حنبل بعدم جواز استعمالها مع بناء العامه على طہارہ ابدانہم و تنجسها عرضا بتعاطى الخمر و الخنزير، مضافا الى استثناء الثلاثه الآخريں منهم خصوص صورہ العلم بالنجاسه الدال على دخول محل الشك فى مفروض المسأله، و عبارہ الشيخ فى النهايه فى باب الاطعمه (و لا يجوز مؤاكله الكفار على اختلاف مللہم و لا استعمال اوانيہم الا بعد غسلها بالماء).

و قد تقدم (١) فى مبحث نجاسه الكافر و ررد الروايات الناهيه عن استعمال آنيہم، و انه وردت روايات (٢) اخرى مقيده للنهى باستعمالہم للميتہ و الخمر

ص: ١٦٩

١-١) سند العروه ٥٨/٣-٦٤.

٢-٢) سند العروه ٧٢/٣-٨٥.

و إلا- فمحكوم به بالنجاسه (١)الا- اذا علم تذكیه حیوانها، أو علم سبق يد مسلم عليها، و كذا غير الجلود و غیر الظروف مما فی ایدیهم مما یحتاج الی التذکیه كاللحم و الشحم و الالیه، فانها محكوم به بالنجاسه الا مع العلم بالتذکیه، او سبق يد المسلم علیه، و اما ما لا یحتاج (٢) الی التذکیه فمحكوم بالطهاره، الا مع العلم بالنجاسه، و لا یكفی الظن بملاقاتهم لها مع الرطوبه و المشكوك فی كونه من جلد حیوان او من شحمه او ألیته محكوم بعدم (٣) كونه منه، فیحكم علیه بالطهاره، و ان اخذ من الكافر.

و الخنزیر، لكن تقدم انها محموله على التقیه لكون التقیید مذهب العامه فراجع.

و أما الاستدلال بما ورد (١) من جواز استعمال الثوب المعار لهم او الالبسه (٢) التي یصنعونها، فهی اجنبیه عن محل البحث بعد ان كان معتادا استعمالها بالرطوبه الملاقیه لأبدانهم بخلاف الالبسه، و اما (٣) الطائفه الثالثه فی الاوانی الداله على التنزیه كصحیحه اسماعیل بن جابر فقد تقدم أيضا وجه التقیه فیها و اطلاق النهی و ان حملناه فی ما سبق على خصوص النجاسه الواقعیه، لكن الظاهر دلالتها على الظاهریه أيضا ما لم یعلم الطهاره معتضدا بالاستصحاب بعد فرض البحث فی الاوانی التي وقع علیها استعمالهم و لذلك اضعیف لهم، و دعوی توارد الحالتین ممنوعه مع فرض ملامسه ابدانهم اثناء التنظيف لها.

كما تقدم من انه الأقوی من اثبات أصاله عدم التذکیه السببی لعنوان المیتة المسببی مضافا الی اماریه یدیهم و سوقهم على النجاسه و عدم التذکیه فلاحظ.

لأصاله الطهاره مضافا الی ما ورد فی الالبسه مما تقدمت الاشاره إلیه.

بأصاله عدم الازلی او بأصاله الطهاره بناء على عدم جریان الازلی فی الصور

ص: ١٧٠

١- ١) ابواب النجاسات، ب ١٧٤.

٢- ٢) ابواب النجاسات ب ٧٣.

٣- ٣) التنقیح: ٣٠٦/٤.

مسألة ٣: يجوز استعمال أواني الخمر بعد غسلها و إن كانت من الخشب

(مسألة ٣): يجوز (١) استعمال أواني الخمر بعد غسلها و إن كانت من الخشب أو القرع أو الخزف غير المطلى بالقيرو أو نحوه و لا يضر نجاسة باطنها (٢) بعد تطهير ظاهرها داخلا و خارجا، بل داخلا فقط. نعم يكره استعمال ما نفذ الخمر الى باطنه الا اذا غسل على وجه يطهر باطنه أيضا.

مسألة ٤: يحرم استعمال أواني الذهب و الفضة في الأكل و الشرب و سائر الاستعمالات

(مسألة ٤): يحرم (٣) استعمال اواني الذهب و الفضة في الأكل و الشرب

النوعيه.

كما تقدم في مطهرية الماء في الاجسام التي تنفذ فيها الرطوبة و ان الروايات الناهية عن استعمال اواني الخمر (١) مقيدة بالروايات المسوغة له بعد تجفيفها و تطهيرها خلافا للمحكي عن الشيخ و ابن الجنيد، مع ان احد الروايتين الناهية ليست مقيدة بما استعمل الخمر، فلعل النهي فيها بلحاظ جهة اخرى مناسبة للكراهه ككونها معدة لاحتداد الماء و لا سيما اذا كان فيه نبيذ كما كانت العاده.

تقدم في مطهرية الماء للاجسام المزبوره لزوم تطهير الباطن فيما يحصل فيه سرايه من الباطن الى الظاهر، مضافا الى ما يظهر من صحيح (٢) حفص الأعور قال:

قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الدن يكون فيه الخمر ثم يجفف يجعل فيه الخل؟ قال: نعم «بعد تقييده بالغسل ثلاثا بعد ذلك للروايات الاخرى - من ارتكاز زوال الرطوبة النجسه الباطنه أولا - في عمليه الغسل لها و هو قريب من طريقه التنظيف و التطهير العرفيه.

لم يحك خلاف في المقام بل ادعى عليه الاجماع من المسلمين، لكن حكى في الشرح الكبير عن معاويه بن قره و أحد اقوال الشافعي الكراهه دون التحريم و كذا حكى عن داود منهم. و ما توهمه عباره الخلاف من الكراهه محموله على الحرمة كما

ص: ١٧١

١- ١) ابواب النجاسات ب ٥٢-٥١.

٢- ٢) ابواب النجاسات ب ٢/٥١.

هو مقتضى عبارته المبسوط والنهائية، وألفاظ الحكم الواردة في روايات (١) المقام هي بين كره ولا- ينبغى ولا- الناهية و مادة النهى والتوصيف بمتاع الذين لا يوقنون في القوى كالموثق لموسى بن بكر، فقل ان ظهورها يساعد على الحرمة لو لا الاجماع.

لكن الصحيح ظهورها في الحرمة، وذلك لاین الكراهه في الروايات (٢) استعملت كثيرا في الحرمة في الابواب المختلفه، ففي موثق مسعده «التوبه من كل ما يكره فانه لا- يكره الا القبيح» وفي روايه سيف «و لم يكن على عليه السلام يكره الحلال». وان كانت بمعنى النفرة و لعلها اكثر استعمالا فيها، و اما لا- ينبغى و الانبغاء من الطلب فهو و ان كان ظهوره منفردا لا يساعد على الحرمة، لكنه أيضا استعمل في موارد في اللزوم، فالعمده ذكر قرائن اللزوم فمنها: ما في صحيح يونس بن يعقوب عن اخيه يوسف قال: «كنت مع ابي عبد الله عليه السلام في الحجر فاستسقى ماء فأتى بقدح من صفر، فقال رجل: ان عباد بن كثير يكره الشرب في الصفر فقال: لا بأس و قال عليه السلام للرجل: الا سألته أ ذهب هو أم فضه» فان الكراهه المستعمله في اوانى الذهب و الفضه عند العامه يراد بها الحرمة كما هو نص عبائهم، و هو عليه السلام تبه الراوى الى حصر ذلك في ما كان منها لا من الصفر و غيره، و من ذلك يظهر تقريب اخر في المقام و هو ان الكراهه المتكرره في الروايات يراد بها ذلك نظرا لاستعمالها فيها في المقام في عامه الأذهان للنبوى المروى فيهما. و منها قوى كالموثق لموسى بن بكر الذى اشرنا إليه فان لفظ الحكم لا يناسب الكراهه لظهوره في اضافتهما للكافرين.

ص: ١٧٢

١-١) ابواب النجاسات ب ٦٥-٦٦-٦٧.

٢-٢) ابواب الاغسال المسنونه ب ١٨-ابواب الربا ب ١٥.

و الوضوء و الغسل و تطهير النجاسات و غيرها من سائر الاستعمالات (١)

و قد روى (١) مفاده في كتاب الجعفریات باسناده كما رواه الراوندى في نوادره عن ابن الاشعث.

و منها ما في صحيح ابن بزيع من كسر ابى الحسن عليه السّلام القضيب الملبس من فضه الذى يعمل للصبيان سواء بنى على الكراهه الاصطلاحيه فى مطلق الآلات المصنعه من المادتين او بنى على الحرمة فانه على كلا التقديرين يدل بالأولويه او بالمساواه على الحرمة فى الآنيه، لأن الكسر دال على مبعوضيه الهيئه.

و منها ما فى صحيح على بن جعفر عند ما سأل عن المرآه المزينه بحلقه من فضه فأجاب عليه السّلام بأن الكراهه محصوره فى الآنيه، مع ان تزيين المرآه بالحلقه مكروه اصطلاحا كما تدل عليه صحيح ابن بزيع.

و منها: ما رواه الشيخ فى الامالى بسنده عن الصادق و الرضا عليه السّلام فى حديث عن جمع الدنانير و الدراهم «...و من اكثر له منها فيخل بها و لم يؤد حق الله فيها و اتخذ منها الآنيه، فذاك الذى حق عليه و عيد الله عز و جل فى كتابه يقول الله يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ...» (٢).

قد اختلفت عبارات الاصحاب فى عنوان الفعل المنهى عنه، كاختلاف لسان الروايات فعن جماعه من القدماء التعبير بالأكل و الشرب خاصه و فى الشرائع التعبير بكل منهما و بالاستعمال و عن آخرين التعميم للانتفاعات مطلقا أو للادخار و الاقتناء أيضا، و أما الروايات فقد اشتملت على النهى عن خصوص كل من العنوانين بطرق معتبره فى كلا المادتين و عن آنيه المادتين و فى ثالث عن الشرب و عن ان يدهن فى مدهن مفضض و بقرينه المفضض، و هو و ان كان فى الكراهه الاصطلاحيه الا انه

ص: ١٧٣

١- ١) المستدرک ابواب النجاسات ب ٤٢.

٢- ٢) المستدرک ابواب النجاسات ب ٢/٤٢.

يومي الى الحرمه فيما لو كان خالصا من الفضه و الذهب بعد صدق الآنيه على ظرف العطور كما سيأتى، و فى رابع عن اتخاذ الآنيه منهما كما روايتى الامالى المتقدمتان، و يقرب منه قويه موسى بن بكر المتقدمه أيضا حيث يستفاد منها النهى عن اتخاذها متاعا، و البحث يقع فى جهات:

الأولى:فى حرمه الافعال المترتبه على استعمال الآنيه منهما كالاكل و الشرب و الادهان و الوضوء و غيرها.

الثانيه:فى عموم الاستعمال لكل انتفاع و لو للزينه.

و الثالثه:فى اتخاذها و لو للادخار و الاقتناء لا للانتفاع و الاستعمال.

أما الأولى فيحتمل بدوا أن يكون النهى متعلق باستعمال الآنيه من تناول منها و جمع المائع و المأكول فيها، و نحو ذلك دون الفعل المترتب عليها أى أن المفسده فى الاستعمال دون الازدراد و التوضؤ و بلع المائع منها، و اخرى ان المنهى عنه تلك الافعال أيضا، و هو بوجهين أيضا بكون النهى عن الاكل و الشرب لاتصافهما بكونهما ناشئين من استعمال الآنيه و كون ذلك الوصف حيثيه تعليليه لطرو الحرمه، و اخرى بكون الوصف حيثيه تقييديه و واسطه فى العروض اى ان المنهى عنه حقيقه هو الاستعمال المنتهى الى الاكل و الشرب و الى سائر الافعال المترتبه، اى ان الاستعمال بامتداده الى تلك الافعال منهى عنه بمجموع امتداده لا خصوص تناول من الاناء، لاقتضاء النهى عن استعمال الآنيه فى تلك الافعال ذلك، و من ثم صحّ ان يقال ان الاكل و الشرب و التوضؤ من حيث انه من الآنيه محرم، لا- من حيث تعلقه بالطعام و الشراب و الماء، و الاظهر هو التصوير الثالث وفاقا لما يظهر من صاحب الجواهر و استاذيه و الماتن، لا ما يقال و اشتهر من كون المحرم هو خصوص اتخاذ

حتى وضعها على الرفوف للترتين (١) بل يحرم تزيين المساجد و المشاهد المشرفه بها،

للاستعمال و تناول منه دون الافعال المترتبه سوى الاكل و الشرب للنهي عنهما بالخصوص بخلاف بقيه الأفعال المترتبه، و ذلك لما عرفت من النهى عن الادهان أيضا بالتقريب الذى سبق، و ظهور النهى عن الاكل و الشرب-بعد تقييده بكونه فى الآنيه-بما هو استعمال للآنيه فيهما اى النهى عنهما بما هما واقعان فى الآنيه اى الاستعمال المتصل الممتد و المنتهى إليهما، اما تعين الثالث دون الثانى فلأن لسان الادله توصيف الاكل او الشرب أو الادهان بالظرفيه (فى) فى الآنيه لا (من) الشويه، و هى تضمين لتلك الأفعال معنى الاستعمال بمناسبه الاستعمال الخاص المنتهى بالازدراد و نحوه، و كون استعمال الآنيه هو مجرد تناول دون اكل الطعام و المسح بالماء لأنه من أعمال الآله و الاكل أعمال للطعام لا الآنيه، غير دافع لما ذكرنا و ذلك لان تناول الطعام او الماء من دون اتصاله بالازدراد و الصب للماء على العضو او بلعه لا يوجب صدق استعمال الآنيه فى الاكل و الوضوء و الشرب كما لا يصدق الاكل فى الآنيه و الشرب فيها.

و بعبارة اخرى ان عدم ترتب الافعال المقصوده من آليه الآنيه لا يحقق اعمالها آله فى تلك الغايات و الاغراض، و لك ان تقول ان ايجاد الافعال المزبوره عقيب الاغتراف و تناول سبب توليدى لتحقق عنوان استعمال الآنيه فى تلك الافعال، فمن ثم تحرم تلك الافعال لحرمة المسبب التوليدى و هذا ما يرومه صاحب الجواهر فى أخذه و رده فى كلامه، لا ما قد يوهمه تعبيره من كون الافعال المترتبه هى بنفسها مصاديق لاستعمال الآنيه. بل مراده تخصيصها بالآنيه.

هذه هى الجبهه الثانيه و هى عموم الاستعمال لكل انتفاع و لو للترتين، و هو المشهور و اشكله اكثر متأخرى هذا العصر بدعوى:

أولاً: النهى المطلق المضاف للذوات يقدر له الفعل المناسب لتلك الذوات لا مطلق الفعل كما فى النهى عن الدم و الميته و لحم الخنزير و الشطرنج و آلات الموسيقى و نحو ذلك، فكذلك فى المقام حيث ان المناسب للآنيه هى استعمالها للشرب و الاكل و نحوهما من الافعال او الاعداد القريب لها دون سائر الانتفاعات التى لم تعد الآنيه لها.

ثانياً: ان روايه موسى بن بكر لم يثبت اعتبارها سنداً و ليست بتامه دلالة، حيث ان المتبادر من المتاع ما يستمتع به و هو فى كل شىء بحسبه و فى الآنيه باستعمالها فى ما أعدت له من الافعال. و أما الزينه فليست مما أعدت له هيئه الاناء.

و ثالثاً: ان صحيح على بن جعفر دال على حصر الحرمة فى الشرب، عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: «سألته عن المرآه هل يصلح امساكها اذا كانت لها حلقه فضه؟ قال:

نعم، انما كره استعمال ما يشرب به» (١).

و فى كل ذلك نظر اما الأول فلانه المناسب لهيئه الاناء و ان كان ما ذكر، لكن بلحاظ المادتين التزين فعل مناسب لهما أيضاً، حيث ان الذهب و الفضة كيفما صيغ يتخذ للزينه فى العاده المتعارفه و الظاهر ان هيئه الأوانى من الهيئات المناسبه جدا للمادتين كزينه كما يتعارفها السلاطين و الباذخين فى الثراء، و منه يظهر قوه شمول النهى المتكرر عن ذات الآنيه.

اما الثانى فقد عرفت ان سند الروايه قوى كالموثق اذ موسى بن بكر و ان كان واقفيا الا انه لم يطعن عليه بغير ذلك، و هو صاحب كتاب رواه عنه ابن ابي عمير و صفوان مع كثره روايه بقيه اصحاب الاجماع عنه كيونس بن عبد الرحمن و فضاله بن

ص: ١٧٦

بل يحرم اقتناؤها (١) من غير استعمال،

أيوب و غيرهم فلاحظ.

هذا مضافا الى اعتضادها بروايه الجعفریات المماثلة لها متنا مضافا الى روايتى الأمالى المتقدمتين الا انها بعنوان الاتخاذ للآنيه من المادتين، وقد عرفت ان التزيين من الافعال المناسبه للهيئه فى خصوص المادتين اللتين اعتيد اتخاذهما للزينة بأى هيئه كانتا، واما الثالث ففيه ان الحصر ليس بالإضافه الى الفعل بل بالإضافه الى الهيئه دون بقيه الهيئات كالحلقه و نحوه، بل الصحيحه تخرج دليلا على التحريم حيث ان سؤال السائل عن مجرد الامسك و فى الجواب نفى لحرمة فى الحلقه و نحوها و اثباتها فى ما يكون بهيئه الآنيه. مضافا الى ان كلاً- من قرب الاسناد و البرقى فى المحاسن قد روى فى ذيل المتن للروايه سؤال على بن جعفر أيضا عن السرج و اللجام فيه الفضة أ يركب به قال عليه السلام: «ان كان مموها لا يقدر على نزعها فلا بأس و الا فلا يركب به» (١) مما يظهر منه ان الحصر اضافى- لو سلم انه حصر للحرمة فى الفعل الخاص- لا حصر مطلق حقيقى اى لأجل استثناء مثل الحلقه.

هذه هى الجبهه الثالثه و هى عموم الحرمة للاذخار و الاقتناء كما حكى عن المشهور و قد عرفت فى الجبهه الثانيه نحو دلالة فى صحيح على بن جعفر المتقدم، كما يعضد ذلك دلالة روايتى الامالى المتقدمتين حيث فيهما عنوان الاتخاذ منها و انه مصداق الآيه الَّذِينَ يَكْتَنُونَ الذَّهَبَ وَ الفِضَّةَ اى اقتنائها اکتناز، فلا مجال لدعوى انصراف الاتخاذ الى اقتنائها للاستعمال خاصه، و كذا قويه موسى بن بكر المعتضده بروايه الاشعثيات انها متاع الذين لا يوقنون بعد ما عرفت من عدم اختصاص الامتاع بالاستعمال، بل كل انتفاع و يصدق على المالك لها انها متاعه و لو بلحاظ مقام

ص: ١٧٧

و يحرم بيعها (١) و شراؤها، و صياغتها (٢)، و أخذ الاجره عليها بل نفس الاجره أيضا حرام، لأنها عوض المحرم، و اذا حرم الله شيئا حرم ثمنه.

مسألة ٥: الصفر أو غيره الملبس بأحدهما يحرم استعماله إذا كان على وجه لو انفصل كان إناء مستقلا

(مسألة ٥): الصفر أو غيره الملبس بأحدهما يحرم (٣) استعماله اذا كان على وجه لو انفصل كان إناء مستقلا و اما اذا لم يكن كذلك فلا يحرم، كما اذا كان الذهب او الفضة قطعات منفصلات لبس بهما الاناء من الصفر داخلا او خارجا (٤).

التعويض. و عبارته اخرى ان مقتضى التحريم فى الجهتين السابقتين هو مبغوضيه الهيئه عند الشارع و مقتضاه عدم ابقائها، و كذا مقتضى اطلاق النهى المسند الى ذات الانيه هو المبغوضيه المطلقه من دون حاجه الى تقدير فعل بمعنى النهى عن وجودها حدوثا و ابقاء كما هو الحال فى آلات الموسيقى و الصنم و آلات القمار، و لا ينقض بمطلق المجسمه لامكان ان يقال ان المبغوض فيها الاحداث لا مطلق الانتفاع كى يقاس بالمقام، مع انه قد ورد فيها ندب اتلافها، و بالجمله لا تفكيك بين الحرمة فى الجهتين المتقدمتين و المقام كل ذلك مع اشعار ما ورد فى كسر القضيب من الفضة و الضبه من القدرح مع انها غير ما نحن فيه.

بناء على التحريم لسائر المنافع او وقوع البيع بماليه المتحصل من الماده بتلك الهيئه، لا ما اذا كانت ماليه الماده فقط.

بناء على التحريم لمطلق المنافع كما هو الصحيح و من ثم تحرم الاجره عليها لعدم اعتبار الشارع ملكيه و ماليه العمل بعد ان لم يكن محترما.

لكونه من تلبس اناء منهما باناء اخر.

و هو المضروب و كالمفضض المنصوص (١) على جوازه اذا باعد فمه عن موضع الضبه.

ص: ١٧٨

مسألة ٦: لا بأس بالمفضض و المطلى و المموه بأحدهما

(مسألة ٦): لا بأس بالمفضض (١) و المطلى و المموه (٢) بأحدهما نعم يكره استعمال المفضض (٣) بل يحرم الشرب منه اذا وضع فمه على موضع الفضة. بل الاحوط ذلك في المطلى (٤) أيضا.

مسألة ٧: لا يحرم استعمال الممتزج من أحدهما مع غيرهما إذا لم يكن بحيث يصدق عليه اسم أحدهما

(مسألة ٧): لا يحرم استعمال الممتزج من أحدهما مع غيرهما اذا لم يكن بحيث يصدق عليه اسم أحدهما (٥).

مسألة ٨: يحرم ما كان ممتزجا منهما و إن لم يصدق عليه اسم أحدهما

(مسألة ٨): يحرم ما كان ممتزجا منهما و ان لم يصدق عليه اسم أحدهما بل و كذا ما كان مركبا منهما بان كان قطعه منه من ذهب و قطعه منه من فضة (٦).

مسألة ٩: لا بأس بغير الأوانى إذا كان من أحدهما

(مسألة ٩): لا بأس بغير الأوانى اذا كان من أحدهما (٧) كاللوح من الذهب أو للنص (١).

لعدم صدق كون الآنيه من المادتين حينئذ.

جمعا بين ما دل (٢) على الجواز و ما دل (٣) على المنع.

بل لا يخلو من وجه و دعوى كون الاولويه او المساواه ظنيه ممنوعه لأن وحده الاحكام المترتبة على المادتين كموضوع واحد. نعم يشكل من جهة اخرى هي الفرق بين الاطلاع و الضبه.

لا تتفاء عنوان الموضوع، و لو كان الممتزج اغلى جنسا.

قد تقدم ان المادتين اخذتا في الادله كموضوع واحد بحسب تلازم الذكر في لسانها، و احتمال دخاله الخلوص موهومه في المتبادر العرفي من النهى عنهما كموضوع واحد، و الحال اوضح في المركب منهما كما لا يخفى.

الوارد في النصوص جواز التزيين (٤) بغير الأوانى كما في حليه السيف و المرآه

ص: ١٧٩

١- ١) ابواب النجاسات ب ٤٦٦-٥.

٢- ٢) ابواب النجاسات ب ٦٦.

٣- ٣) ابواب النجاسات ب ١٦٦-٢.

الفضه، والحلى كالخلخال(١) وان كان مجوفاً، بل و غلاف السيف و السكين و إمامه الشطب، بل و مثل القنديل، و كذا نقش الكتب و الجدران بها(٢).

مسألة ١٠: الظاهر أن المراد من الأواني ما يكون من قبيل الكأس و الكوز

(مسألة ١٠): الظاهر ان المراد من الأواني(٣) ما يكون من قبيل الكأس و الكوز و المصحف و نحو ذلك، أما فى الآله للاستعمال فى مصحح الفضيل(١) النهى عن السرير من الذهب دون ما اذا كان مذهباً، و فى صحيح(٢) ابن بزيع كسر أبى الحسن للفضيب من فضه، لكن فى صحيح منصور بن حازم(٣) جواز وعاء التعويد كما ان فى صحيح على(٤) بن جعفر المشار إليه سابقاً حصر الحرمة فى الاواني، و أما الاستدلال بالاسراف و نحوه فمدفوع بوجود الغرض الراجع.

لعدم كونه من الآنيه و لجواز الحلى للنساء و الصبيان(٥)، و كذا التى من فضه للرجال(٦).

كما وردت النصوص فى حليه السيف و الكتب المشار إليها آنفاً و تقدم حصر الحرمة فى الآنيه.

قد فسر غير واحد من اللغويين بالظرف و فى المصباح(كالوعاء و الاوعيه) و فى التاج انما سمي الاناء إناء لأنه قد بلغ ان يعتمل به من طبخ او خرز او نجاره و فى اللسان الاناء واحد الآنيه معروف و الاناء الذى يرتفق به و هو مشتق ذلك- و ذكر وجه الاشتقاق المتقدم فى التاج- و مؤدى ما ذكره انه يعمّ لما يستعمل فى الشرب و الاكل و غيرهما، و ان لم يكن بوسع دائره الظرف و الوعاء، و قد يقال بانه ما يعد لخصوص الاكل و الشرب، الا ان قيد الاعداد مجمل فهل هو بمعنى المهيأ لذلك

ص: ١٨٠

١- ١) ابواب النجاسات ب ١/٦٧.

٢- ٢) ابواب النجاسات ب ١/٦٥.

٣- ٣) ابواب النجاسات ب ٢/٦٧.

٤- ٤) ابواب النجاسات ب ٥/٦٧-٦.

٥- ٥) ابواب احكام الملابس ب ٦٣.

٦- ٦) ابواب احكام الملابس ب ٤٦.

و الصينى و القدر و (السماور) و الفنجان و ما يطبخ فيه القهوة و امثال ذلك مثل كوز القليان بل و المصفاه و المشقاب و النعلبكي دون مطلق ما يكون ظرفا فشمولها لمثل رأس القليان (١) و رأس الشطب و قراب السيف و الخنجر و السكين و قاب الساعه و ظرف الغاليه (٢) و الكحل و العنبر و المعجون و الترياك و نحو ذلك غير معلوم و ان كانت ظروفها اذ الموجود فى الأخبار (٣) لفظ الآنيه و كونها مرادفا للظرف غير معلوم بل معلوم العدم. و ان كان الأحوط فى جملة من المذكورات الاجتناب. نعم لا بأس بما يصنع بيتا للتعويد (٤) اذا كان من الفضة بل الذهب أيضا و بالجملة فالمناطق صدق الآنيه، و مع الشك فيه محكوم بالبراءه.

بحسب قابليته او المتخذ فى الاعتياد او المستعمل فعلا- فيهما وجوه، لكن الاطلاق الاستعمالى العرفى الدارج فى عصرنا على التعميم، فيقال أوانى الغذاء و الغسل و العطور فتأمل. و اما تقييد المعنى الوضعى لما يستعمل فيهما مما كان له شكل و هيئه خاصه كمر تفع الجوانب و نحو ذلك او ما يستعمل قريبا منهما لا ما يعدّ لهما بوسائط، فمقطوع العدم.

هذا يدرج فى اطلاق الآنيه عليه فى عصرنا و ان كان يحتمل انه تبعا لمجموعها فى متاع البيت و كذا الذى بعده لا يخلو من وجه فى الاطلاق عليه.

قد تقدم انه يطلق عليه فى العرف الحاضر و كذا بعض ما بعده.

لكن فى صحيح على بن جعفر المتقدم «ما يشرب به»، إلا أنه محمول و كنايه عن الآنيه.

للنص (١) و عدم صدق الآنيه عليه سواء الفضة او الذهب.

ص: ١٨١

مسألة ١١: لا فرق في حرمه الأكل و الشرب من آنيه الذهب و الفضة بين مباشرتهما لقمه أو أخذ اللقمه منها و وضعها في الفم

(مسألة ١١): لا فرق (١) في حرمه الأكل و الشرب من آنيه الذهب و الفضة بين مباشرتهما لقمه أو أخذ اللقمه منها و وضعها في الفم بل و كذا اذا وضع ظرف الطعام في الصيني من أحدهما و كذا اذا وضع الفنجان في (النعلكي) من أحدهما (و كذا اذا من أحدهما). و كذا لو فرغ ما في الاناء من أحدهما في ظرف اخر لأجل الأكل و الشرب لا لأجل نفس التفريغ، فان الظاهر حرمه الأكل و الشرب لأن هذا يعد أيضا استعمالا لهما فيهما، بل لا يبعد (٢) حرمه الشرب الشاي في مورد يكون (السماور) من أحدهما، و ان كان جميع الادوات ما عداه من غيرهما.

هذه قد تعدّ جهه رابعه و هي عموم الاستعمال في الأكل و الشرب و في غيرهما من الافعال الغائيه، لما عملت الآنيه قريبا من تلك الافعال او بعيدا، لما ذكره الماتن من صدق الاستعمال للآنيه في تلك الافعال، مضافا الى عموم النهي عن الآنيه من المادتين فيقدر-مطلق الاستعمال و استعمال كل اناء بحسبه في الاعداد فالقدر و نحوه استعماله باعداد بعيد و الصحف باعداد متوسط و الصحن و الكأس اعداد قريب.

قد تقدم قوه القول الثالث دون خصوص تناول و الاتخاذ في الاناء، و دون الافعال المترتبه بما هي هي و لا- بما هي متعلقه بالمأكل و المشروب، بل بما هي محققه للاستعمال للآنيه فيها، فان بدون تحققها لا يصدق الاستعمال المزبور، و هذا مغزى تحريم الماتن للأكل و الشرب من دون عدّهما افطار على الحرام لان الأكل و الشرب ليسا محرمين بما هما متعلقان بالمأكل و المشروب، و لا- بما هما في انفسهما كما عرفت. فمن ثم اشكال- غير واحد على المتن بانه بناء، على شمول الافطار على الحرام، للحرمه الثانويه كما التزم به الماتن في باب الصوم من عموم الافطار على الحرام للمأكل المغمصوب، فيعم الحرمه في المقام- غير وارد. لما اشار إليه الماتن نفسه من عدم حرمتها بما هما متعلقان بالمأكل و المشروب، و ظاهر

و الحاصل: ان فى المذكورات كما ان الاستعمال حرام كذلك الاكل و الشرب أيضا حرام نعم المأكل و المشروب لا يصير حراما، فلو كان فى نهار رمضان لا يصدق انه افطر على حرام، و ان صدق ان فعل الافطار حرام و كذلك الكلام فى الاكل و الشرب من الظرف الغصبى (١).

مسأله ١٢: أنه اذا أمر شخص خادمه فصب الشاي من القورى من الذهب او الفضة فكما أن الخادم و الأمر عاصيان كذلك الشارب لا يبعد أن يكون عاصيا

(مسأله ١٢): ذكر بعض العلماء انه اذا أمر شخص خادمه فصب الشاي من (القورى) من الذهب او الفضة فى الفنجان الفرفورى و أعطاه شخصا اخر فشرب، فكما أن الخادم و الأمر عاصيان كذلك الشارب لا يبعد أن يكون عاصيا و يعدّ هذا منه استعمالا لهما (٢).

توصيف الغذاء و الشراب بالحرام و افطار على الحرام هو حرمة الاكل و الشرب بما هما متعلقان بهما، و يندفع بذلك ما اشكل ثانيا بان نعت المأكل و المشروب بالحرام يراد منه حرمة الاكل و الشرب لعدم معنى محصل لحرمة الذوات الا بلحاظ الافعال المتعلقة بها، و على ذلك فلا فرق فى الحرمة لتلك الافعال بين الذاتيه و الثانويه بسبب الاثنيه، وجه الاندفاع هو ما عرفت من ان الحرمة للذوات و ان كانت بلحاظ الافعال المتعلقة بالذوات و لكنها حرمة للافعال بما هى متعلقه بها و لذلك و صفت هى بالحرمة دون حرمة الافعال من حيثيه اخرى فإنه لا يصحح توصيف الذوات مجازا بالحرمة فتدبر.

بل الامر فى الاناء الغصبى اوضح فى نفي الافطار على الحرام، لان فى الاناء الغصبى لا يحرم الا التصرف فيه نفسه، لا التصرف المقيد باعداده للافعال الغائيه كما فى الآنيه من الذهب و الفضة.

و يوجه بما ذكرناه من ان الصحيح تبعا لصاحب الجواهر و استاذيه و الماتن ان المحرم الاستعمال المنتهى للافعال أى الشامل لها بما هى سبب لصدق الاستعمال

مسأله ١٣: إذا كان المأكول أو المشروب في آنية من أحدهما ففرغه في ظرف آخر بقصد التخلص من الحرام

(مسأله ١٣): إذا كان المأكول أو المشروب في آنية من أحدهما ففرغه في ظرف آخر بقصد التخلص من الحرام لا بأس به ولا يحرم الشرب أو الأكل بعد هذا (١).

مسأله ١٤: إذا انحصر ماء الوضوء أو الغسل في إحدى الآنتين

(مسأله ١٤): إذا انحصر ماء الوضوء أو الغسل في إحدى الآنتين، فإن أمكن تفرغته في ظرف آخر وجب، والا (٢) سقط وجوب

للآنيه فيها، فكذا في المقام فإن الشارب سبب لصدق استعمال الآنيه و هي السماور في الشرب، لكن قد يقال ان سببيه فعل الشارب لفعل الصاب لا- توجب حرمه كل من الفعلين بعد كون تكليف كل منهما بلحاظ نفسه، و فعل كل منهما لا يصدق عليه الفعل المحرم أى عنوان الاستعمال في الشرب، لكن التدبر يعطى ان الشرب سبب لصدق استعمال الصاب في الشرب غايه الامر في شرب الغير، و لا- يبعد استظهار عموم النهى لاستعمال الآنيه في مطلق الشرب لنفسه و لغيره لان كل منهما استعمال لها، و على ذلك يكون الشارب معيناً على الحرام نحو اعانه، و ان لم يكن مستعملاً للآنيه في الشرب خلافاً لما حكاه في المتن عن البعض.

قيده غير واحد بعدم صدق الاستعمال أيضاً، كما لو افترغ ما في القدر الذى من المادتين بعد الطبخ فيه فى الأواني الأخرى كالصحن، فإنه و ان كان تفرغاً مع قصده لكنه استعمال أيضاً، و الصحيح ان الاستعمال فى المثال قد تمّ فالتفرغ اللاحق بعده غير معدوم له بل ترتيب الأفعال بعد ذلك موجب لصدق قيد الاستعمال انه استعمال فى الأكل، فالصحيح التفصيل كما ذكروا.

قد عرفت عدم تقييد موضوع وجوب الوضوء و الغسل بالقدره، نعم الاستعمال محرم، نعم فى الفرض تسقط عزمته، فيشرع التيمم، فلا بطلان من ناحيه عدم الموضوع، و أما من ناحيه تحريم الأفعال المترتبة فيما لو كان الوضوء ترتيبياً.

فقد عرفت ان المحرم فى الآنيه ليس هو خصوص تناول من الآنيه أو الاتخاذ لها، بل

الوضوء أو الغسل، و وجب التيمم. و ان توطأ او اغتسل منهما بطل، سواء أخذ الماء منهما بيده أو صب على محل الوضوء بهما، أو ارتمس فيهما، و ان كان له ماء آخر أو امكن التفريغ في ظرف آخر، و مع ذلك توطأ أو اغتسل منهما، فالاقوى أيضا البطلان، لانه و ان لم يكن مأمورا بالتيمم، الا ان الوضوء او الغسل حينئذ يعد استعمالا لهما عرفا، فيكون منهيًا عنه، بل الامر كذلك لو جعلهما محلا- لغساله الوضوء(١)، لما ذكر من أن توطئه حينئذ يحسب في العرف استعمالا لهما، نعم لو لم يقصد(٢) جعلهما مصبا للغساله، لكن استلزم توطئه ذلك امكن ان يقال: انه لا يعد الوضوء استعمالا لهما. بل لا يبعد ان يقال: ان هذا الصب أيضا لا يعد استعمالا، فضلا عن كون الوضوء كذلك.

الاستعمال المنتهى الى الفعل و الفعل المتخصص من جهة تحقيقه لعنوان الاستعمال للآنيه في الاكل و فى الفعل المترتب، لا الفعل المترتب فى نفسه فيشكل صحه الوضوء و الغسل لذلك، كما حكى ذهاب العلامتين الطبائى و كاشف الغطاء الى البطلان، و كذا صاحب الجواهر كالماتن و بذلك اختلف المنهى عنه فى الآنيه منهما مع المنهى عنه فى الآنيه المغصوبه فلاحظ.

بنفس التقريب الذى ذكرناه فى الاعتراف منهما لا ما قد يوهمه عباره المتن فى المقام و فى(مسأله ١٠) و ما تقدم أيضا كصاحب الجواهر من أن الاكل و الشرب و الوضوء و نحوها من الافعال استعمالات للآنيه بل مرادهما بمقتضى ما ذكره فى عدم الافطار على الحرام هو النهى عن الاستعمال الممتد الى تلك الافعال او تلك الافعال أيضا من جهة تخصصها بالآنيه.

بان لم يكن له غرض فى جعلهما مصبا للغساله فانه لا يعد عرفا استعمالا للآنيه و لا الافعال متخصصه بالآنيه، بخلاف ما اذا كان هناك غرض.

مسألة ١٥: لا فرق في الذهب و الفضة بين الجيد منهما و الرديء

(مسألة ١٥): لا فرق (١) في الذهب و الفضة بين الجيد منهما و الرديء و المعدنى و المصنوعى و المغشوش و الخالص، اذا لم يكن الغش الى حد يخرجها عن صدق الاسم، و ان لم يصدق الخلوص.

و ما ذكره بعض العلماء من انه يعتبر (٢) الخلوص، و أن المغشوش ليس محرماً، و ان لم يناف صدق الاسم، كما فى الحرير المحرم على الرجال، حيث يتوقف حرمة على كونه خالصاً لا- وجه له. و الفرق بين الحرير و المقام: أن الحرمة هناك معلقة فى الاخبار على الحرير المحض، بخلاف المقام فانها معلقة على صدق الاسم.

مسألة ١٦: إذا توضأ أو اغتسل من إناء الذهب أو الفضة مع الجهل بالحكم أو الموضوع

(مسألة ١٦): اذا توضأ أو اغتسل من اناء الذهب او الفضة مع الجهل (٣) بالحكم او الموضوع، صح.

مسألة ١٧: الأوانى من غير الجنسين لا مانع منها

(مسألة ١٧): الأوانى من غير الجنسين لا- مانع منها، و ان كانت أعلى و أعلى، حتى اذا كانت من الجواهر الغالية، كالياقوت و الفيروز (٤).

بعد صدق العنوان اطلاق الادله شامل له.

بل مقتضى طبيعتهما كما هو معروف عدم التماسك بدون الامتزاج بالغير، و من ثم اختلف درجه العيار المئوى لنسبه ماده منهما من الممتزج فى المتداول السوقى. فالفرق مع الحرير من هذه الجهه و من جهه الترخيص الوارد مع الحرير الممتزج دون المقام فالاطلاق شامل مع صدق العنوان.

القصورى سواء المركب او البسيط لما حررنا فى مسأله اجتماع الامر و النهى من انه على الامتناع يقع التراحم الملاكى الذى ذكره صاحب الكفايه دون التعارض عدا ما اذا كان كل منهما فعليته مطلقه و لم يمكن حمل دليل أحدهما على الحكم الاقتضائى، و يتفرع على ذلك الصحه مع العذر فى ارتكاب الحرام دون التقصير و العمد.

لا خلاف يذكر عدا ما يحكى عن الشافعى من علماء العامه بدعوى تحقق

مسألة ١٨: الذهب المعروف بالفرنكى لا بأس بما صنع منه

(مسألة ١٨): الذهب المعروف بالفرنكى (١) لا بأس بما صنع منه، لأنه فى الحقيقه ليس ذهباً، وكذا الفضة المسماه بالورشو فانها ليست فضه، بل هى صفر أبيض.

مسألة ١٩: إذا اضطر الى استعمال أواني الذهب أو الفضة فى الأكل و الشرب و غيرهما جاز

(مسألة ١٩): إذا اضطر الى استعمال أواني الذهب او الفضة فى الاكل و الشرب و غيرهما جاز، وكذا فى غيرهما من الاستعمالات نعم لا يجوز التوضؤ و الاغتسال منهما بل ينتقل الى التيمم (٢).

مسألة ٢٠: إذا دار الأمر فى حال الضروره بين استعمالهما أو استعمال الغصبى قدهما

(مسألة ٢٠): إذا دار الامر فى حال الضروره بين استعمالهما او استعمال الغصبى قدهما (٣).

الملاك فيه من الخيلاء و الاسراف و هو كما ترى.

المسمى بالذهب الابيض أو البلاتين فى الاطلاق الحاضر، و هو نوع مغاير للذهب و ان كان من المعادن الكريمه. وكذا الحال فى النحاس الابيض المسمى بالفضه، كما فى الصفر الاصفر و الشبه لشبهه بالذهب.

اشكل على المتن بجوازهما مع فرض الاضطرار الى تناول منهما، و هو مبنى على اختصاص الفعل المحرم بالتناول و الاتخاذ، و قد عرفت ان مبنى الماتن - و كما هو الصحيح - على التعميم الى الاستعمال فى الافعال المترتبه اى الفعل المتخصص بالآنيه، فالاضطرار الى فعل ما متخصص بالآنيه لا يسوغ فعل متخصص بها اخر. كما ان فرض المتن يمكن حمله على عدم تحقق الاضطرار الى استعمالها فى الوضوء و الغسل بصرف وجوبهما، و بمجرد وجوب الصلاه لمشروعيه البدل و أخذ القدره فى وجوبهما، الا ان يفرض اضطراره الى نفس غسل اعضاء الوضوء للتبريد أو غيره.

إما لأهميه حرمه الغضب لكونه من حرمه المسلم، أو لتقدم حق الناس على حق الله تعالى لتعليق جواز التصرف فى الأول شرعا على الولايه أو الاذن الشرعى الخاص دون الثانى فان تنجيذه مقيد بالقدره.

مسألة ٢١: يحرم إجاره نفسه لصوغ الأواني من أحدهما فاجرته أيضا حرام

(مسألة ٢١): يحرم إجاره نفسه لصوغ الأواني من أحدهما فاجرته أيضا حرام كما مر (١).

مسألة ٢٢: يجب على صاحبهما كسرهما

(مسألة ٢٢): يجب على صاحبهما كسرهما (٢) وأما غيره فان علم ان صاحبهما يقلد من يحرم اقتناءهما أيضا، وانهما من الافراد المعلومه فى الحرمة يجب عليه نهيه، وان توقف على الكسر يجوز له كسرهما. ولا- يضمن قيمه صياغتهما. نعم لو تلف الأصل ضمن (٣)، وان احتمال ان يكون صاحبهما ممن يقلد من يرى جواز الاقتناء، أو كانتا من مما هو محل خلاف فى كونه آنيه أم لا، لا يجوز له التعرض له (٤).

مسألة ٢٣: إذا شك فى آنيه أنها من أحدهما أم لا

(مسألة ٢٣): إذا شك فى آنيه أنها من أحدهما أم لا، أو شك فى كون شىء مما يصدق عليه الآنيه أم لا، لا مانع من استعمالها (٥).

بناء على حرمة كل الانتفاعات حتى التزين، فلا ماله للهيئه حينئذ ولا حرمة وضعيه لها، فلا تصح الاجاره بل يحرم تكليفا ايجاد الهيئه لمبغوضيتها كما تقدم فى الجبه الثالثه فلاحظ.

كما فى آلات الموسيقى و القمار و الشطرنج و تمثال الصنم، بعد مبغوضيه الهيئه لمبغوضيه كل فعل و انتفاع يتعلق بها، و كما فى المسكر و هو مقتضى اسناد النهى الى ذات الهيئه.

فيما لو لم يتوقف اتلاف الهيئه عليه، و الا فالضمان سبيل على المحسن المأذون و هو منفى، و النقض لأكل مال الغير عند خوف الهلكه غير وارد لان الاتلاف فيه لنفع المتلف بالكسر دون المقام فانه محسن محظ، بل قد يقال بعدم الضمان فيما لم يتوقف أيضا مع عدم تقصيره لذلك فتأمل.

لعدم اسقاط حرمة مال الغير بحسب اختلاف النظر فى كل الموارد بعد ان كان الشارع يقرّ الغير على نظره فى حرمة ماله.

سواء فى الشبهه الموضوعيه أو المفهوميه لأصالة البراءه، نعم فى الصوره الثانيه عند المقلد لا بد له من الرجوع الى المجتهد لأنها من الشبهه الحكميه.

مسأله ١: يجب فى حال التخلّى-بل سائر الأحوال-ستر العوره عن الناظر المحترم.

(مسأله ١): يجب فى حال التخلّى-بل سائر الأحوال-ستر العوره (١) عن الناظر المحترم.

بضروره الدين اجمالاً و ضروره صدق العنوان عند المتشرعه على المواضع المعهوده اجمالاً، و مفاد العنوان العوار و السوءه و ما يقبح كشفه و ابرازه و ان لم يكن ملاك تحريم الكشف و تحريم النظر منحصرًا فى حرمه صاحب العوره كما تشير إليه بعض الروايات من ان النظر سبب الوقوع فى الزنا، و هو مفاد قوله تعالى لِيُبَدِيَ لَّهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا يَدْت لَّهُمَا سَوْآتُهُمَا وَ طَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ (١) و قوله يا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتِكُمْ (٢) و يدل عليه أيضا قوله تعالى قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ، وَ قُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَ لَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا... (٣) و كذا قوله تعالى وَ الَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ (٤) حيث ان مقتضى اطلاق الحفظ هو المحافظه عليه بالإضافة الى الافعال المناسبه له و المقصوده منه سواء الاستمتاع بالمس و المقاربه او بالنظر بل يعم الانتفاعات الاخرى المرجوه المقصوده منه كطلب الولد بتوسطه فيحرم بمقتضاه ادخال نطفه غير الزوج فى الفرج و ان لم يستلزم نظر من لا يحل له النظر، و لا ينافى

ص: ١٨٩

١-١ (١) الاعراف: ٢٠.

٢-٢ (٢) الاعراف: ٢٦.

٣-٣ (٣) النور: ٣٠.

٤-٤ (٤) المؤمنون: ٦.

ذلك ما ورد في ذيل آيه الغض ان كل آيه في القرآن في ذكر الفروج فهي من الزنا الا هذه الآيه فانها من النظر كما في ما رواه على بن ابراهيم في تفسيره في الصحيح عن ابي بصير، فانه من باب ابرز المصاديق او اهم المتعلقات المقدره لا التقييد. و مما يدل على تعميم المراد من الحفظ للنظر أو خصوصه ان الفعل المتقدم عليه هو الغض و اللاحق له هو ستر و عدم ابداء مواضع الزينه من المؤمنات زياده على حفظ الفرج المقتصر عليه في المؤمنين فبقريته هذه الزياده و المقابله يفهم ان العوره التي يلزم حفظها ستر و لا- تبدى هي في الرجال الفرج و اما في المرأة فهي على قسمين الفرج و باقى الجسد مما لا- يظهر. و من هذا التقريب للدلاله لا مجال لتوهم المنافاه لما ورد في صحيحه سعد الاسكافي في ذيل آيه الغض من نزولها في الشاب الانصارى الذى دهشه النظر الى المرأة حتى شق وجهه بما اعترضه في جدار الزقاق، فان الروايه تضمنت التنبيه على ان دهشه الشاب هي لكون تقنع النساء حينها بخلف الأذان، اى لعدم التستر فهو يناسب إرادته التستر من الحفظ بنحو العموم او الخصوص. ثم ان صحيح ابي بصير في ذيل آيه الغض تدليل اخر على دلالة الآيه مضافا الى نفس الظهور المتقدم و سيأتى تتمه في موضوع الآيه، و يدل عليه طوائف من الروايات الأولى: الروايات الوارده (١) في ذيل آيه الغض كصحيح ابي بصير المتقدم و غيره، و الثانيه الروايات (٢) الآمره بالمئزر عند دخول الحمام، و فيها لعن رسول الله صلى الله عليه و آله الناظر و المنظور إليه و هي تتعاضد في السند و الدلاله فيما بينها القوى دلالة مع القوى سندا بعد ظهور وجه الامر، بل ان في موثق سدير التصريح بوجه

ص: ١٩٠

-
- ١-١) نور الثقلين: ٣/ ذيل سورة النور. و ب ١ ابواب أحكام الخلوه و ب ١٠٤ ابواب مقدمات النكاح.
٢-٢) ابواب آداب الحمام ب ٣-٩.

الامر و هو ستر العوره، و فى صحيح رفاعه اناطه ذلك بالايمان بالله و اليوم الاخر و هو يناسب الحرمة من دون إزار و ان استعمل التعبير المزبور فى موارد الكراهه الشديده فليس وزانه وزان كراهه الاغتسال تحت السماء او فى الماء عاريا بل فيهما قد قيد الجواز بما اذا لم يره احد، و ما فى معتبره ابن ابى يعفور من قوله عليه السلام «كان ابى يكره ذلك من كل أحد» عند السؤال عن التكشف و ابداء العوره او النظر الى عوره الغير، لا- ينافى، لما ذكرناه مرارا ان الكراهه فى الروايات تستعمل فى المعنيين بل فى الحرمة كثيرا و قد ذكرنا فى بحث الاوانى قرينتين عامتين على كون الظهور الاولى لها هو الحرمة ما لم تدل قرينه على الخلاف.

الثالثة: الروايات (1) المصرحة بان عوره المؤمن على المؤمن حرام و هى و ان نفى فى بعضها إرادته الموضعين و ان المراد بها العيوب فى الافعال و الصفات، الا ان فى موثق سدير المتقدم فى الامر بالمتزر فى الحمام قد صرح فيه بإرادته الموضعين، و هو دال على عموم المعنى من العوره و هى كل عوار و عيب يقبح كشفه للآخرين، غايه الامر ان اذاعه سره و زلاته اعظم حرمة من النظر الى سوءته و أن التخصيص فى تلك الروايات و نفى ما عداه لمنع الانصراف للفرد الشائع.

الرابعة: ما ورد (2) من ان جواز انكشاف الرجل أمام خادم الزوجه انما هو بقدر ما حلته الزوجه لكونها بالتحليل كالمملوكه و بدونه اجنبيه.

الخامسه: الروايات الناهيه لدخول الرجل مع ابنه الحمام معلله ذلك لثلا ينظر الى عورته و فيها أيضا لعن رسول الله صلى الله عليه و آله الناظر و المنظور إليه.

ص: ١٩١

١-١) ابواب آداب الحمام ب ٨.

٢-٢) ابواب آداب الحمام ب ٧.

سواء كان من المحارم (١) أم لا، رجلا كان أو امرأه (٢)، حتى عن المجنون و الطفل المميز (٣)

لاطلاق ما تقدم من الآيات و الروايات مثل «كان يكره ذلك من كل أحد» و ضروره صدق العنوان على الموضوعين بالإضافة الى المحارم سوى ما استثنى من الحفظ، و هو الأزواج و ما ملك باليمين.

مضافا الى اطلاق الادله و خصوص بعضها كصحيح ابى بصير المتقدم عن ابى عبد الله عليه السّلام قال «كل آيه فى القرآن فى ذكر الفروج فهى من الزنا الا- هذه الآيه فانها من النظر فلا يحل لرجل مؤمن ان ينظر الى فرج اخيه و لا يحل للمرأة ان تنظر الى فرج اختها» (١) و كذا الحال فى آيتى الحفظ و الغض، حيث انه كما يحفظ من الزنا و اللواط و السحاق كذلك يحفظ من نظر غير المماثل و المماثل.

بعد صدق العنوان بالإضافة إليهما عند المشرع الذى عرفت ملازمته للحكم، نعم فى المجنون غير المميز المطبق لا موضوع للاستباح بالإضافة إليه بعد كونه لا يدرك و وجوده و عدمه سواء، و يدل عليه عموم الحفظ فى آيه الغض و قرينه العموم فيه استثناء خصوص (الطُّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ) من النهى عن ابداء الزينه و هو فى سياق واحد مع الحفظ، مما يشير الى شمول الاحكام الثلاثه فى الغض و الحفظ و ابداء الزينه الى الطفل المميز، و كذا الحال فى استثناء غير اولى الإربه من الرجال شاهد العموم للمجنون المميز- و ورود روايات خاصه فى ابداء الزينه للمميز ما لم يبلغ الحلم لا- ينافى ذلك- و يدل عليه بالخصوص قوله تعالى يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسُدَّ تَأْذِنُكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَ الَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ الى قوله ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ لَكُمْ الْآيَه (٢)، و ما تقدم من طائفه روايات النهى عن دخول

ص: ١٩٢

١- (١) تفسير القمى ١٠١/٢، سورة النور.

٢- (٢) النور: ٥٨.

كما انه يحرم على الناظر أيضا النظر الى عوره الغير(١)و لو كان محنونا او طفلا مميزا(٢)

الرجل مع ابنه الحمام لئلا ينظر الى عورته، وكذا معتبره السكونى عنه عليه السلام ان الصبى الذى يحسن يصف لا يحجم المرآه (١).

و هو كالحكم السابق فى الضروره و اشتراك الأدله بعد تلازم حرمه التكشف مع حرمه النظر و عموم آيه الغض. و قد يتوهم ان موضوعها غير المماثل للمقابله بين المؤمنين و المؤمنات، الا- انه مدفوع بان غايه المقابله فى الخطاب لا- فى متعلق كل من الخطابين و الشاهد على عمومه هو ان الغض و الحفظ للفرج و الابداء للزينه من المرأه كلها ذكرت فى سياق واحد و من الظاهر ان متعلق حفظ الفرغ من الفحشاء او من النظر هو من المماثل و غير المماثل و كذا فى ابداء الزينه بناء على إرادته خصوصا المسلمات من ضمير نساثن فى المستثنى. و يدل عليه فى المماثل من النصوص أيضا صحيح حريز (٢)، و قد تقدم صحيح ابى بصير و موثق سدير الصيرفى و معتبره ابن ابى يعفور، و كذا يدل عليه حديث المناهى (٣) و خبرى حمزه بن احمد (٤) و على بن الحكم (٥) و غيرها مما يجده المتبع و اما فى غير المماثل فطوائف متواتره بالمطابقه او بالفحوى.

لصدق العنوان على الموضوع فيهما عند المتشرعه و هو شاهد الاطلاق فى الأدله، و قد تقدم ان آيه الغض عامه للطفل المميز بقرينه استثناء خصوص غير المميز فى ذيلها، و يدل عليه بالفحوى أيضا ما ورد (٦) من ان المميز من الاطفال

ص: ١٩٣

- ١- ١) ابواب مقدمات النكاح: ب ٢/١٣٠.
- ٢- ٢) ابواب آداب الحمام ب ٤.
- ٣- ٣) ابواب آداب الحمام ب ٤.
- ٤- ٤) ابواب آداب الحمام ب ٤.
- ٥- ٥) ابواب آداب الحمام ب ٣١.
- ٦- ٦) ابواب مقدمات النكاح ب ٤/١٣٠.

و العوره فى الرجل:القبل و البيضتان و الدبر و فى المرأه القبل و الدبر(١)

يتجنب منه،خلافًا للقاضى و الحلبي فى ما يستر فى الصلاه،و للعامه.

و يدل عليه فى الرجال صحيح على بن جعفر قال:«و سألته عن الرجل يكون بطن فخذة او أليته الجرح،هل يصلح للمرأه ان تنظر إليه و تدأويه؟قال:اذا لم يكن عوره فلا بأس»(١)و كذا صحيح على بن جعفر الاخر عن اخيه قال:«سألته عن الرجل قطع عليه او غرق متاعه فبقى عربانا و حضرت الصلاه كيف يصلى؟قال:ان اصاب حشيشا يستر به عورته أتم صلاته»(٢)الحديث فانه من الواضح ان الحشيش انما يتمكن به من ستر القبل و الدبر خاصه.و صحيح زراره (٣)فى الرجل العارى او المرأه العاربه انهما يضعان يديهما على قبلهما و يوميان و عتبر عليه السلام عنه بالسوأه الظاهر فى كونه العوره المرادف للفظ،و أما الدبر فمستور بين الاليتين و لذلك يوميان و منه يظهر اشعار ما دل على قيام العارى فى صلاته على المطلوب.و اما الالتزام بان العوره فى الرجل على قسمين فلم يظهر به قائل و لازمه فى عوره المرأه انها على ثلاث اقسام.

و كذا خبر عبيد الله المرافقى (٤)و خبر حسنه ابى يحيى الواسطى (٥)و حسنه الميثمى (٦)و مرسل الكلينى (٧).هذا و قد تقدم ان مقتضى ما فى آيه الغض و الحفظ -من المقابله و الزياده فى حرمه ابداء المرأه مواضع الزينه الخفيه مع حفظها لفرجها على اللازم على الرجل من لزوم حفظ فرجه خاصه-هو كون عوره الرجل اللازم عليه حفظها هو قبله و دبره،و ان العوره فى المرأه قسمان الأول الفرج القبل و الدبر و الثانى

ص:١٩٤

- ١-١) ابواب مقدمات النكاح ب ١٢٧.
- ٢-٢) ابواب لباس المصلى ب ١/٥٠.
- ٣-٣) ابواب لباس المصلى ب ٤/٥٠.
- ٤-٤) ابواب آداب الحمام ب ١/١٨.
- ٥-٥) ابواب آداب الحمام ب ٤.
- ٦-٦) ابواب آداب الحمام ب ٤.
- ٧-٧) ابواب آداب الحمام ب ٤.

كل البدن عدا مواضع الزينه الظاهره، والأول بالإضافه الى المماثل لها لاستثناء المحارم و نساءهن فى ذيل الآيه، والثانى لغير المماثل لعموم حرمه الأبداء. هذا و من ثم يحمل ما دل على انها فى الرجل ما بين السره و الركبه على ندب الستر كخبر بشير النبال (١) مع ان فعله عليه السّلام من اطلاقه ما بين الحدين و اخراجه للحمامى أعم دلالة، و كموثقه الحسين بن علوان عن جعفر عن ابيه عليه السّلام انه قال: «إذا زوج الرجل امته فلا ينظرن الى عورتها، و العوره ما بين السره و الركبه» (٢) فان الراوى عامى مضافا انها فى غير المماثل و ان كان مالكا الا انه حرم وطئها على نفسه بتزويجها للغير فيكون خاصا بالفرض، و حديث الاربعمائه قال عليه السّلام: «ليس للرجل ان يكشف ثيابه و يجلس بين قوم» (٣) ظاهر فى آداب المجالس لتقييده الموضوع بالقوم و الجلوس بينهم أو محمول على حصول الهتك بالابتذال أو الفتنة، و فى روايه الجعفرىات «كشف السره و الفخذ و الركبه فى المسجد من العوره» (٤) و الا فالعوره هى بالإضافه الى عموم الناظر و لو الواحد و قد يقال بان موثقه الحسين بن علوان داله على ان العوره فى المرأه هى من السره الى الركبه فلا بد ان يلتزم بذلك فى المرأه مع المحارم.

و فيه: ان كان المراد كون العوره فى المرأه ذلك مطلقا حتى بالإضافه الى المماثل فهو مخالف لظاهر الآيه، حيث ان مقتضى الأمر بحفظ الفرج و عدم ابداء الزينه الا ما استثنى - كما قدمنا - هو تقسيم العوره فى المرأه الى قسمين عوره الفرج و عوره كل الجسم عدا و الزينه الظاهره، و الأولى بالنسبه للمماثل عدا ما استثنى و الثانى للمقابل.

و ان كان المراد بالإضافه الى المحرم ففيه انه تخصيص من دون مخصص بل ان

ص: ١٩٥

١-١) ابواب آداب الحمام ب ٣١.

٢-٢) ابواب النكاح المحرم ب ٧/٤٤.

٣-٣) ابواب احكام الملابس ب ٢/١٠.

٤-٤) المستدرک ابواب آداب الحمام ب ٤.

و اللازم ستر لون البشره دون الحجم (١) و ان كان الاحوط ستره أيضا و اما الشيخ و هو ما يتراءى عند كون الساتر رقيقا فستره لازم و فى الحقيقه يرجع الى ستر اللون.

عموم التعريف شامل للرجل أيضا و لذلك استشهد به للقائل بذلك الحد لكل منهما، مع ان فرض الروايه هى فى الاجنبى حيث ان المالك- كما ذكر ذلك فى الكلمات- اذا زوج أمته او أحلها الى غيره فقد عدت سلطته بلحاظ المنفعه فى ذلك الظرف فهو بمثابة الاجنبى و ليس له ان ينظر إليها كما ينظر المالك لمملوكه كما تدل عليها بقية روايات الباب المزبوره و اين هذا المورد من المحرم.

اي عدم سقوط النظر على نفس البشره و ان تميز الحجم كما ينسب ذلك الى المشهور فرقا بين الساتر فى باب احكام النظر عنه فى باب الصلاه، و استدل على ذلك بما ورد (١) من ان النوره ستره و فى خبر اخر انه عليه السلام ألقى المئزر بعد ما طبقت النوره على بدنه معللا بان النوره قد طبقت العوره، و لعدم صدق النظر إليها مع ستر البشره و ان تميز الحجم، لكن كلامهم على اطلاقه محل تأمل و ان لم يحرز ارادته الا من بعض صرح بذلك، و ذلك لأن رقه الساتر تفرض على نحوين تاره لأجل الشفافيه و اخرى لأجل عدم الغلظه و النعومه و ان لم يكن يحكى ما وراءه، و الثانى يتميز منه الحجم بالدقه و يرسم العضو بتفاصيله الدقيقه و لا يصدق معه حفظ العوره عن النظر إليها المأمور به فى الآيات، و أما ما ورد من ان النوره ستره فتعبيره عليه السلام فى الروايه بعد ما كان يلف ازاره على اطراف إحليله، فوقع من الحمامى النظر على موضع من الخلل فذكر ذلك له فأجاب عليه السلام بذلك، لان ذلك الموضع المرئى من خلل الازار مغطى بالنوره فلا ترى البشره مع عدم انكشاف كل الحجم، و من ذلك يظهر النظر فى الخبر الاخر حيث ان المراد من القائه عليه السلام للمئزر انما هو عن ما بين السره الى الركبه

ص: ١٩٤

مسألة ٢: لا فرق في الحرمة بين عوره المسلم و الكافر على الأقوى

(مسألة ٢): لا فرق في الحرمة بين عوره المسلم و الكافر على الأقوى (١).

ثم يلفه على الاحليل بقريته الروايه الأولى حيث عبر فيها بكان و الفعل المضارع الدال على الاستمرار و الشاهد على ذلك أن في الخبر الثاني قيل له عليه السلام: «أبى أنت و أمى أنك لتوصينا بالمتزر و لزومه و قد ألقيته» فأجاب بما تقدم، حيث ان وصيته كانت بوضعه من على السره الى الركبه، لا أن القاه عن نفسه بالتمام، فظهر ان مع انكشاف كل تفاصيل الحجم لا يعدّ سترًا للعوره.

مقتضى عموم بعض الأدله الشمول للكافر كما هو المنسوب الى المشهور، كعموم آيه الغض و قد تقدم دفع و هم اختصاص متعلق الغض بغير المماثل المؤمن، بدعوى قرينه التقابل حيث ان غايه التقابل هو كونه في الخطاب و المخاطب لا في متعلق فعل الخطاب، لا- سيما بقريته وحده السياق مع الحفظ و عدم ابداء الزينه، فإن كلا منهما شامل للمماثل و لغير المؤمن من الكفار، بل صرح في المستثنى من عدم الابداء ما ملكت اليمين المتبادر منه الكافر المملوك و كذا عموم معتبره ابن ابى يعفور المتقدمه، «كان ابى يكره ذلك من كل أحد» و كذا صحيح على بن جعفر المتقدم في نهى معالجه المرأه الرجل في العوره. و قد استدل على الجواز أولاً: بتقييد الموضوع في الروايات العديده بالمؤمن و الاخ أو المسلم فيقيد المطلقات احترازاً، و فيه: انه لا يقوى على تقييد المطلقات- و ان قلنا باحترازه القيود و ما يصطلح عليه بالمفهوم الصغير لنفى ترتب الحكم على الطبيعه المجرده و ان لم ينف الحكم عن المقيده بقيد اخر كما في المفهوم الكبير- حيث ان الاستفادة من تلك الأدله أخذ القيد كحرمة للمؤمن او المسلم أى في شدة حرمة النظر، لا- في أصل الحرمة حيث ان ملاك حرمة النظر في الروايات كما تقدم في صدر البحث- و كما تبّه عليه صاحب الجواهر- ليس منحصرًا في حرمة المنظور إليه، بل سببه النظر للوقوع في الحرام كما

ذكر ذلك في العديد من روايات تحريم النظر للمرأة، وفي بعضها عن علي عليه السلام «لا تكونن حديد النظر الى ما ليس لك فانه لا يزنى فرجك ما حفظت عينيك» (١). هذا مع ان الالتزام بكون حرمه النظر للعوامه هي لحرمه المنظور إليه لازمها بناء باب احكام النظر مطلقا على ذلك، ولازمه الجواز في كل مورد اسقط المنظور إليه حرمة بعدم التستر و هو خلاف الضرورة مع ان الآيه في مواطن عديده داله على ان ملاك وجوب الغض هو العفه و الزكاه في الناظر و طهاره الوسط الاجتماعى كما تشير إليه الروايات العديده في النظر انه يزرع الشهوه و انه سهم ابليس و منه يظهر اشكال اخر فى مضمون الصحيح.

و ثانيا: بقصور ادله تحريم النظر عن الشمول له و فيه ما اشرنا من وجود الاطلاقات فى الآيه و الروايات معتصده بقرائن لفظيه داعمه للطبيع المطلقه.

و ثالثا: بصحيح ابن ابى عمير عن غير واحد عنهم عليهم السلام قال: «النظر الى عوره من ليس بمسلم مثل نظرك الى عوره الحمار» (٢)، و مرسل الصدوق الظاهر فى كونه الروايه المتقدمه كما هو الشأن فى مراسيل الصدوق فى الفقيه المسنده فى الكافى او التهذيبين، و لا يخدم فيه اعراض المشهور بعد عمل الصدوق و الكلينى بها لروايتها لها. و فيه: ان وجه اعراض المشهور عنها معارضتها بما ورد (٣) فى الطرق المعتمره من ان اهل الكتاب مماليك الامام عليه السلام و حكم عوره المملوك ليس (٤) كعوره الحيوان، و كذا ظاهر ما ورد فى النظر الى رءوس نساء اهل الذمه و أيديهن من اختصاص الجواز بذلك - بل

ص: ١٩٨

١-١) شرح نهج البلاغه لابن ابى الحديد ٢٠/٢٣٦.

٢-٢) ابواب ما يحرم بالكفر ب ٨-ب ٤٥ ابواب العدد.

٣-٣) ابواب مقدمات النكاح ب ١١٢.

٤-٤) ابواب بيع الحيوان: ب ٢٠.

مسألة ٣: المراد من الناظر المحترم من عدا الطفل غير المميز و الزوج و الزوجه و المملوكه بالنسبه الى المالك

(مسألة ٣): المراد من الناظر المحترم من (١) عدا الطفل غير المميز و الزوج و الزوجه و المملوكه بالنسبه الى المالك (٢)، و المحلله بالنسبه الى المحلل له (٣)، فيجوز نظر كل من الزوجين الى عوره الاخر، و هكذا في المملوكه و مالکها و المحلله و المحلل له. و لا يجوز (٤) نظر المالكه الى مملوكها او مملوكتها و بالعكس.

مسألة ٤: لا يجوز للمالك النظر إلى عوره مملوكته إذا كانت زوجته أو محلله

(مسألة ٤): لا- يجوز للمالك النظر الى عوره مملوكته اذا كانت (٥) زوجه او محلله او فى بعضها فى طريق الكلينى (اهل السواد و العلوج) و فى طريق الصدوق (اهل الذمه) و على كلا النقلين المراد هو نساء اهل الكفر-التعليل بانهن اذا نهوا لا ينتهوا، و فى ذيلها التقييد بعدم تعمد ذلك و مقتضى كل منهما عدم الجواز بقول مطلق فى الرأس فضلا عن العوره، مع ان الاخذ بمقتضى اطلاق التعليل فى الصحيح المزبور هو جواز اللمس لمطلق الجسم دون شهوه و ان لم يكن محللا فى البين، و كذا جواز النظر الى عوره الكافره و ان كانت مملوكه او منكوحه لمسلم فتأمل.

كما تقدم، بل عدا مطلق غير المميز.

كما هو مقتضى الاستثناء فى آيه الحفظ لعنوان الازواج او ما ملكت ايمانهم و النصوص الواردة (١) و مقتضى جواز الوطى أيضا.

كما هو مقتضى جواز الوطى و النصوص (٢) الواردة.

كما هو مقتضى عموم متعلق النظر فى الأدله الذى تقدمت الاشاره إليه، و بعد عدم جواز الوطى، و للنصوص (٣) فى المقام و كذا فى العكس.

قد تقدم النص على الحرمة فى المزوجه فى قويه الحسين بن علوان و قد علق

ص: ١٩٩

١-١) ابواب مقدمات النكاح ب ٥١-٥٩.

٢-٢) ابواب آداب الحمام ب ٧ و ابواب نكاح العبيد و الاماء ب ٣١-٣٢-٣٥-٣٦.

٣-٣) ابواب آداب الحمام ب ١٢٤-١٢٥.

فى العده و كذا اذا كانت مشتركه بين مالكين.

غير واحد من المحشين تعميما لموضوع المسأله انه فى كل مورد يحرم الوطى للأمه، و المراد حرمة وطئها باسباب التحريم فى باب النكاح، اذ مع خروج المملوكه من الاستثناء فى الآيه تدخل فى المستثنى منه المشمول للزوم الحفظ و وجوب الغض، كما استشكل فى اطلاق حرمة النظر الى المحلله للغير عدا الحامل او الموطوءه لحرمة وطئهما الا بعد الاستبراء.

أقول اما التعميم للمحرمات فى باب النكاح فتام لما دلت عليه النصوص (١) الوارده فى المملوكه، بل قد يقرب دلاله عموم الآيات و السنّه فيها بإرادته الوطى من النكاح و مع تحريمها عن الاستمتاع الجنسى يحرم النظر الى عورتها لوجوب مطلق الحفظ فيعم عموم الغض، و فى بعض الروايات عن ابنه الجاربه المدخول بها «أ ينكح الرجل الصالح ابنته» و فى اخر «هى مثل قول الله عز و جل وَ رَبَّائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ».

و أما المحلله للغير فان كانت محلله له دون (٢) الفرج، فمن الواضح بقاء حليه الوطى و توابعه للمالك و ان احتاط صاحب الجواهر بالمنع.

و أما ان كانت محلله الفرج للغير فيحرم (٣) على المالك حينئذ الوطى الا- ان يستبرئها ان دخل بها، و الا- فتحل له بمجرد الاسترجاع (٤) لكن فى حرمة النظر الى عورتها فى مده الاستبراء منع حيث انه يسوغ (٥) له الاستمتاع بها فى تلك المده عدا اصابه الفرج كما فى النصوص و كذا لو كانت حاملا (٦)، و لا- تلازم بين حرمة الوطى مع حرمة النظر مع فرض حليه بقيه الاستمتاع، حيث ان الاخراج من الاستثناء فى

ص: ٢٠٠

١- ١) ابواب ما يحرم بالمصاهره ب ٢١-٢٩.

٢- ٢) ابواب نكاح العبيد و الاماء ب ٣٥.

٣- ٣) ابواب نكاح العبيد و الاماء ب ٤٥.

٤- ٤) ابواب نكاح العبيد و الاماء ب ٣/٤٥.

٥- ٥) ابواب نكاح العبيد و الاماء ب ٣/١٨-٥.

٦- ٦) ابواب نكاح العبيد و الاماء ب ٣/٨، ب ٥.

لا يجوز لواحد منهما النظر الى عورتها و بالعكس.

مسأله ٥: لا يجب ستر الفخذين و لا الأليتين و لا الشعر النابت أطراف العوره

(مسأله ٥): لا يجب ستر الفخذين و لا الأليتين و لا الشعر النابت اطراف العوره نعم يستحب ستر ما بين السريره الى الركبه بل الى نصف الساق (١)

مسأله ٦: لا فرق بين أفراد الساتر

(مسأله ٦): لا فرق بين افراد الساتر (٢) فيجوز بكل ما يستر و لو بيده أو يد زوجته او مملوكته.

الآيه يكون احوالها لعنوان المملوكه لا افرادى او انه افرادى لعدم الحفظ و يبقى بقيه افراده بلحاظ المملوكه المفترضه، فالخارج عن الاستثناء خصوص الاصابه فى الفرج بالفرج دون بقيه مواضع البدن او اصابه الفرج بغير الفرج، و أما المملوكه المشتركه بين مالكين ففى حرمه النظر أيضا اشكال من جهه حرمه الوطى الا بتحليل الاخر و نحو ذلك و كذا بقيه الاستمتاع و من جهه ما ورد من ان الامه اذا كانت كذلك فاعتقتها أحدهما فان ابت ان تسعى لتحرير نصفها الاخر فإن الاخر المالك يهيؤها يوما له فيصيب منها (١)، و يوم لها ان شاء يتزوجها متعه فى اليوم الذى لها، و كذا ما ورد (٢) فى التحليل من المالك أمتة للغير اصابه دون الفرج بنحو يشمل تحليله انكشاف كل من الغير و الامه امام الاخر، فانه فى الفرض يجوز لكل من المالك و ذلك الغير المحلل له النظر الى عوره الامه و ان احتاط صاحب الجواهر بالمنع فى المحلل مطلقا، لكن مقتضى القاعده هو توقف تصرف كل منهما على اذن الاخر او يتهايان من دون لزوم استبراء الا فى اصابه الفرج.

قد تقدم ما يدل على استحباب ذلك الى الركبه و غيرها فى الابواب المزبوره و اما الى نصف الساق.

لتحقق الستر المطلق من دون تقييد فى الباب بخلافه فى باب الصلاه، كما

ص: ٢٠١

١- ١) ابواب نكاح العبيد و الاماء ب ٤١.

٢- ٢) ابواب نكاح العبيد و الاماء ب ٣٥.

مسألة ٧: لا يجب الستر في الظلمه المانعه عن الرؤيه أو مع عدم حضور شخص

(مسألة ٧): لا يجب الستر في الظلمه المانعه عن الرؤيه أو مع عدم حضور شخص أو كون الحاضر أعمى، أو العلم بعدم نظره (١).

مسألة ٨: لا يجوز النظر إلى عوره الغير من وراء الشيشه

(مسألة ٨): لا يجوز النظر الى عوره الغير من وراء الشيشه بل و لا في المرآه او الماء الصافي (٢).

مسألة ٩: لا يجوز الوقوف في مكان يعلم بوقوع نظره على عوره الغير

(مسألة ٩): لا يجوز الوقوف في مكان يعلم بوقوع نظره على عوره الغير (٣) بل يجب عليه التعدى عنه و غض النظر، و اما مع الشك او الظن في وقوع نظره فلا بأس و لكن الأحوط أيضا عدم الوقوف او غض النظر.

تشير إليه الآيه يخصفان عليهما من ورق الجنه و يشعر به ما تقدم من ان النوره ستره.

اذ هو واجب في الادله بعنوان حفظ العوره عن ان ينظر إليها، بخلافه في الصلاه.

لصدق تحقق النظر في الاطلاق العرفي و ان كان في الاطلاق الدقي في الصورتين الاخيرتين النظر هو الى الصوره المنعكسه، لكن هناك فرق بين الصوره المنعكسه على العاكس لها، القائم وجودها على محاذاه الشخص نفسه آنا فآن و بين تلك التي تنطبع بقاء على العاكس كالورق الحساس في هذا العصر، فان في الأولى بسبب تتالي الصوره المنعكسه المتصله يكون النظر إليها بمثابة النظر الى الشخص نفسه في الاستعمال الدارج لماده النظر، و لك ان تقول ان عنوان متعلق النظر و هو العوره و السوءه صادق بالإضافة إليها.

عن غير اختيار و ان كان بمقدمات اختياريه، و الظاهر ان طبيعه فعل النظر حيث انها تشكيكيه، فمنه ما هو تحديد و تحديق و الذي يقابله الغض، و منه ما هو عبور خاطف يقابله الغمض، و غير ذلك هذا من جانب و من جانب اخر، ان لزوم الغض و حرمة النظر تكون ناشئه في الغالب من حرمة المنظور إليه، و ان لم تكن هي

مسألة ١٠: لو شك في وجود الناظر او كونه محترما

(مسألة ١٠): لو شك في وجود الناظر او كونه محترما (١) فالأحوط الستر.

مسألة ١١: لو رأى عوره مكشوفه و شك في أنها عوره حيوان أو إنسان

(مسألة ١١): لو رأى عوره مكشوفه و شك في أنها عوره حيوان او انسان، فالظاهر عدم وجوب الغض عليه (٢) و ان علم انها من انسان و شك في انها من صبي غير مميز او من بالغ او مميز (٣) فالأحوط ترك النظر و ان شك في انها من زوجته او مملوكته او اجنبيه فلا يجوز النظر و يجب الغض عنها (٤)، لأن جواز النظر معلق على عنوان خاص و هو الزوجيه او المملوكيه فلا بد من اثباته و لو رأى عضوا من بدن تمام الملا-ك، الا انها تقتضى بطبيعتها التحفظ في موارد المعرضيه، نظير ما يشعره ما ورد في صفات الامير عليه السّلام مع ازواج النبی صلّى الله عليه و آله في تردده عليه صلّى الله عليه و آله في بيوته، من انه كان لا يدخل حتى يستيقن انها عادت الى خدرها، فلا يبعد ظهور الدليل في موارد المعرضيه القريبه بخلاف مطلق الشك.

و يتأتى في التستر ما ذكرنا في النظر في مواطن المعرضيه لأن التستر و الحفظ هاهنا اخذ في متعلقه النظر أيضا، و يضاف إليه ان العنوان المأخوذ في التستر و هو الحفظ عن ان ينظر إليه و مقتضاه الحيطة بالتستر عن ذلك في مطلق موارد الشك كي يتحقق عنوان الحفظ، نعم يمكن ان يوقع البحث في ان الحكم في التستر هو وجوب الحفظ او حرمة ابداء العوره، فعلى الثاني لا- يعم موارد الشك بخلافه على الأول، لكن قد يقال أنه على الثاني يعم أيضا بمقتضى اهميه الملاك و يدل عليها التكنيه عنه بخطاب الحفظ.

لأصل المفرغ الا انه تقدم استثناء المعرضيه القريبه من حكم الشك.

و في المقام و ان كان عموم الغض لم يخرج منه سوى غير المميز الا- ان حاله السابقه للمشكوك هو تحقق عنوان الخاص و تيقن خروجه، نظير المخصص العدمي.

لأصالة عدم عنوان الخاص الوجودي الخارج عن عموم الغض.

انسان لا يدري انه عورته او غيرها من اعضائه جاز النظر(١)و ان كان الاحوط الترك.

مسألة ١٢: لا يجوز للرجل و الأنتى النظر إلى دبر الخشى

(مسألة ١٢): لا- يجوز للرجل و الأنتى النظر الى(٢)دبر الخشى و أما قبلها فيمكن ان يقال بتجويزه لكل منهما، للشك في كونه عوره، لكن الاحوط الترك، بل الأقوى وجوبه، لانه عوره على كل حال(٣).

يشكل ذلك اذا كان يعدّ في المعرض القريب من احتمال العوره كما تقدم.

لكونه عوره على كل حال.

أما نظر الا-جنبي و الا-جنبيه الى العوره المماثله فيه فيعلم تفصيلا بحرمتها اما لانه مماثل فهي عوره او انه غير مماثل فهي جزء بدنه، و لا يجوز النظر الى عضو غير المماثل، و اما العوره غير المماثله فلا علم في البين لاحتمال مماثلته و كون هذه عضو زائد. و اما الارحام فالنظر الى العوره المماثله و ان لم يتحقق العلم التفصيلي المتقدم لاحتمال عدم مماثلته و كون هذه العضو زائد، و كذا في العوره غير المماثله الا أنه لو كان كل منهما متمكن من النظر إليهما فيتحقق العلم الاجمالي بكون احدهما عوره، هذا اذا كان الخشى مجهول الحال او كان مشكلا غير واضح و الا- فهو ملحق بأحد الجنسين بالعلامات المنصوصه لما ورد في باب الارث(١) من ظهورها في اللاحاق موضوعا، و كذا(٢) ما ورد في إرث المشكل من الإيقاع بناء على انها لكشف الواقع المجهول، و هو ظاهر الآيات القرآنيه من تقسيم الخلقه الى الجنسين و ان اجتمعت صفات الجنسين فيها، لكن الغلبه هي لأحدهما(٣). و قد يقال كما يشير

ص: ٢٠٤

١-١) ابواب ميراث الخشى ب ١-٢.

٢-٢) ابواب ميراث الخشى ب ٤.

٣-٣) كما في كل كائن بشري من تركبه من هرمونات ذكريه و انثويه و الغالب منهما يضيف بأثره على الجهاز التناسلي و الخلقى كما هو مقرر في العلم الحديث.

مسألة ١٣: لو اضطر إلى النظر إلى عوره الغير

(مسألة ١٣): لو اضطر الى النظر الى عوره الغير- كما في مقام المعالجة- فالاحوط ان يكون في المرآه (١)المقابله لها ان اندفع الاضطرار بذلك و الا فلا بأس.

مسألة ١٤: يحرم في حال التخلي استقبال القبلة و استدبارها

(مسألة ١٤): يحرم (٢) في حال التخلي استقبال القبلة و استدبارها

إليه الماتن ان العضو الاخر على أيه حال بصوره العوره كما قد ينزل منه البول و قد يكون في كلا العضوين شهوه تناسبه،فهو سوءه حينئذ-سواء بنى على عدم الجنس الثالث أم على وجوده و ان كان صدق العوره على المجموع أوضح على الثاني- و في صحيح محمد بن قيس انما ولدت من زوجها و أولدت جاريتها مع انه عليه السلام الحقها بالرجال لعدد أضلعها،و يعتضد بما لو كان السفلى و القبل ليس بهيئه الفرج بل مجرد ثقب ينزل منه البول،او بما لو كان الرجل ذا آلتين ذكريتين في القبل و كذا المرأه ذات فرجين في القبل.

كما في (١)خبر محمد بن سعيد و ابن كيسان عن موسى بن محمد أخى ابى الحسن الثالث و مرسل المفيد في الارشاد،من أمره عليه السلام القوم العدول الذين يستكشفون حال الخثى بنظرهم في المرآه و تقوم هي خلفهم عريانه،بل قد يوجه بكونه مقتضى القاعده لكونه نحو تخفيف من النظر لكونه غير مباشر في العرف كما هو الحال في مقدار النظر زمانا و مقدار المنظور إليه فان الضرورات تقدر بقدرها.

في التذكرة هو المشهور بين علمائنا،لكنه لم يحك خلاف في أصل الحكم الا عن ابن الجنيد فإنه قال بالاستحباب،و اما ما حكاه عن المفيد و سلالر فهو خلاف في اطلاق الحكم للدور مع انه ظاهر عباره المقنعه لا تفيد ذلك بل في خصوص الدار التي بنى فيها المقعد على جهه الاستقبال و منع منه فيما اذا تمكن من ترك الاستقبال،فمن الغريب دعوى بعض الاجله المعاصرين:عدم ظهور كلمات

ص: ٢٠٥

المتقدمين في الحرمه بعد ذكرهم لها في سياق المكروهات كالكلينى، حيث عنوان الباب بالموضع الذى يكره ان يتغوط فيه مقتصر على خبر مرفوع، وكذا ذكر غير واحد ذلك تحت عنوان آداب الخلوه فان ارادتهم الحرمه مع اغفال السياق بعيد و كذا تسويغ الشيخ فى التهذيبن الجلوس فى الدار التى بنى فيها على جهه القبله، فضلا عن تصريح ابن الجنيد و سلار بالاستحباب.

وجه الغرابه انهم قد ذكروا فى سياق ذلك اتخاذ موضعا ساترا عن انكشاف العوره للناظرين، و لا- ريب فى كونه حكما الزاميا، كما انه قد ذكر كثير منهم فى سياقه غسل الاحليل و الاستنجاء، مع ان العديد منهم عللوا المواطن التى نهى فيها عن التخلى بانه لتأذى المسلمين من ذلك مما يشعر باستفادتهم كونه الزاميا لمنافاته لحق العموم لتسييل تلك المواطن فى الجهات المزبوره.

و من ثم لا ظهور فى عباره سلار فى النديه بعد درجه لذلك فى آداب الخلوه حتى انه استشكل فى الحاق استقبال و استبدال النيرين، مع انه ما ورد فيهما اصح سندا مما ورد فى القبلة مما يشعر بان ما ذكره فى القبلة هو بنحو اللزوم، و قد صرح ابن براج فى المهذب و ابن حمزه فى الوسيله باللزوم، بينما صرحا بالنديه بلحاظ النيرين، و اما عنوان الكلينى الباب بالكراهه فهو نظير عنوانه باب ما يكره الائتمام بهم فى صلاه الجماعه و ذكر فى ضمنهم المجنون و ولد الزنا، و نظير عنوانه باب اللباس الذى يكره الصلاه فيه و ما لا- يكره الصلاه فيه حيث ذكر فيه ما لا- يؤكل لحمه و نحوه، و اما عنوانه المسأله فى آداب الخلوه فهو تبعا لما فى النصوص من ذكره ضمن آداب الخلوه او الطهاره، و مغايره بعضهم الواجب فى طهاره التخلى له المراد منه ان ما يرتبط بالطهاره ليس الا الغسل و الاستجمار و اما بقيه الافعال فهى من الآداب المغايره

لشروط الطهاره،اي ان ملاك الحكم فيها هو الادب و ان كان الزاميا كستر العوره.و أما الروايات الوارده فبعد حذف المراسيل المطلقه للصدوق و الكليني و غيرهما المحتمله للانطباق على المسند من الروايات،فقد اورد الحر فى الوسائل (١) ما يقرب من خمس روايات فيها الحسن و اورد الميرزا النورى فى المستدرک (٢) ما يقرب من اربع روايات و اضاف إليهما فى جامع احاديث الشيعة (٣) ما يصل بالعدد الى الاثنى عشر روايه بل بالإضافه الى ما اختص به البحار يصل العدد الى أربعة عشره روايه و هو كاف فى تحقق الوثوق بالصدور معنى بل الاستفاضه المعنويه،مضافا الى ما عرفت من تسالم القدماء على ذلك،ففى الروايات الوارده كما اشرنا مثل حسنه عيسى بن عبد الله الهاشمى و طريق الشيخ إليه صحيح و الراوى عنه محمد بن عبد الله بن زراره الثقه الجليل و عيسى الهاشمى صاحب كتاب.و اما صحيح محمد بن اسماعيل قال

«دخلت على ابي الحسن الرضا عليه السلام و فى منزله كنيف مستقبل القبله و سمعته يقول:من بال حذاء القبله ثم ذكر فانحرف عنها اجلالا للقبله و تعظيما لها،لم يقم من مقعده ذلك حتى يغفر له» (٤) و روى البرقى فى المحاسن بسند اخر عن الرسول صلى الله عليه و آله مثله (٥).فقد يستظهر منه النديه لكون جهه الكنيف فى منزله(ع)الاستقبال أو أن ذكر الثواب لترك الاستقبال يفيد لسان الرجحان و الترغيب.

و فيه:ان الظاهر من الحديث المنع إذ ظهور«ثم ذكر»فى الغفله عن ترك الاستقبال

ص:٢٠٧

- ١-١) الوسائل ابواب احكام الخلوه ب ٢.
- ٢-٢) المستدرک،ابواب احكام الخلوه ب ٢.
- ٣-٣) جامع احاديث الشيعة ابواب التخلی ب ٦ و ب ١ و ب ٤.
- ٤-٤) ابواب احكام الخلوه ب ٢.
- ٥-٥) ابواب احكام الخلوه ب ٢.

بمقاديم بدنه(١)و ان أمال عورته الى غيرهما،و الأحوط ترك الاستقبال فى الابتداء و الغفله عن المنع عنه،ثم فى الاثناء حصل له التذكر و فى العاده يشق الانحراف حينئذ،إما لمحدور الابتلاء بالتلوث بالنجاسه أو لصعوبه تغيير هيئه الجلوس،كما لو كان الموضوع مقعدا مينا.

و تأكيده عليه السّلام على كون الانحراف فى الاثناء إجلال و تعظيم للقبله مع كونه على الوصف الذى ذكرنا،دال على أهميه الحكم المغفول عن امثاله،و مع كون حال حكم الاستقبال ذلك فى صوره الغفله عنه فكيف يحتمل دلاله بناء الكنيف باتجاه القبله فى منزله على الجواز،فلا محاله من كون المنزل المزبور فى خراسان قد اسكنه سلطان الوقت،أو انه اشتره على هذه الهيئه و شاهده الراوى قبل تغييره،و لعل سبب هذا النحو من البيان غير المباشر عن المنع عن الاستقبال هو لذهاب جلّ العامه إلى الجواز كما فى التذكره،و الا- فعدوله عليه السّلام عن بيان حكم الالتفات الى بيان حكم الغافل المتذكر فى الاثناء لا محاله لنكته فى البين،بالإضافه الى لسان التعليل المزبور الذى هو بمنزله استدلال فى قبال دعوى العامه.

ان بنى على الوثوق المعنوى مجموع الروايات فاللازم هو الاخذ بالقدر المتيقن من اجتماع الاستقبال بكل من المقاديم و العوره،و ان بنى على جبر التسالم لها فالحال كذلك لان الظاهر استنادهم الى المجموع لا الآحاد استغراقا،لكن الصحيح التعميم للاستقبال بكل منهما لدلاله صحيح محمد بن اسماعيل المتقدم على النهى عن الاستقبال بالعوره مطلقا،و دلاله بقيه الروايات و منها الحسنه على النهى عن الاستقبال و تجنب القبله بقول مطلق الظاهر فى النهى عن الاستقبال بالمقاديم،هذا مع ان الاستقبال بالمقاديم دون الدبر غير متصور،و يساعد هذا الاطلاق التعليل المذكور من التعظيم و الاجلال للقبله،و أما الاستقبال بالوجه

والاستدبار بعورته فقط، و ان لم يكن مقاديم بدنه إليهما، و لا فرق في الحرمة بين الابنيه و الصحارى و القول بعدم الحرمة في الأول (١) ضعيف و القبلة المنسوخه (كسبب المقدس) لا- يلحقها الحكم (٢) و الأقوى عدم حرمتها في حال الاستبراء و الاستنجا (٣) و ان كان الترك احوط.

و الصدر فقط فشمولها له محل تأمل.

و وجهه ابهام صحيح محمد بن اسماعيل و روايه البرقى المتقدمتان، و قد عرفت دلالتها على الحرمة فمن ثم تكونان نصا في التعميم، و ورود بعض السنه الروايات بلفظ باد للقبلة لا يخصص المطلقات بالصحارى بعد كونها مثبتين على فرض ظهوره في الاستقبال في الفضاء مع ان للمنع مجالا- للفرق بين القبلة و النيرين من جهة تحقق البداء لها و لو في الابنيه لكونها جهة و اتجاه بخلاف النيرين.

لظهور العنوان في القبلة الفعلية و سلبه عن المنسوخه، و إرادته التعميم لها محتاج الى قرينه مفقوده.

و تفيده عبارته من ادرج الحرمة في آداب الخلوه ثم ذكر آداب الاستنجا، و يقتضيه لسان النهي عن استقبالها بغائط او بول، الا ان بقيه الالسنه مثل (كما هو حد الغائط) او (اذا دخلتم الغائط) أو (اذا دخلت المخرج) او (اذا جلس احدكم على حاجه) ظاهره في المجموع حتى الفراغ نظير ما ورد (١) في تغطيه الرأس - بكل من اللسانين - (عند التخلي) او (اذا دخل الكنيف) و ما ورد (٢) في كراهه (الكلام على الغائط حتى يفرغ) تاره و اخرى (النهي عن التكلم على الخلاء) و ما ورد (٣) من ندب

ص: ٢٠٩

١- ١) ب ١٣/ ابواب أحكام الخلوه.

٢- ٢) ب ١٦/ ابواب احكام الخلوه.

٣- ٣) ب ١٧/ ابواب احكام الخلوه.

و لو اضطر الى أحد الامرين تخير(١)و إن كان الأحوط الاستدبار،و لو دار أمره بين أحدهما و ترك الستر مع وجود الناظر وجب الستر(٢)،و لو اشتبهت قبله(٣)لا يبعد العمل بالظن،و لو ترددت بين جهتين متقابلتين اختار الاخرين و لو ترددت بين المتصلتين فكالترديد بين الاربع،التكليف ساقط فيتخير بين الجهات.

ذكر الله تعالى حتى فى ذلك الحال بلسان(و انت تبول)تاره و اخرى(فى الكنيف) و ثالثه(و هو على خلاء)و ما ورد (١)فى حكاية الاذان بلسان(و انت على الخلاء) و اخرى(و ان كان على البول و الغائط)،و ما ورد (٢)من النهى عن اتخاذ بعض المواضع لقضاء الحاجة ب(اين يتوضأ)و(اين يضع)و(ان يتغوط)و(البول و الحدث على كذا) مع وضوح شمول تلك الاحكام للاستنجاء أيضا،و ان كانت القرينه فى كل منها قائمه لمناسبه الحكم و الموضوع،الا ان الاستعمال فيها فى الاعم موجب لظهور الاستعمال فى المقام فى الاعم،لا سيما و ان المناسبه الحاليه المدعاه فى بقيه الموارد موجوده فى المقام أيضا،و لك ان تقول ان المطلق لا يحمل على المقيد بعد كون الحكم استغراقيا،هذا كله فى التطهير اذا لم يخرج شيئا،و أما معه فيصدق نفس عنوان البول و الغائط و لا يصغى الى دعوى المنع.

لرافعيه الاضطرار لأحدهما لا على التعيين،و ذكر لأهميه حرمة الاستقبال و أفحشيته عرفا للمقابله بخلاف الاستدبار،و لكثرة ألسنه النهى عنه على ما ورد فى الاستدبار،و هو كاف فى احتمال الأهميه.

لأهميته المحرزه بقوه مدركه كتابا و سنه كما تقدم،مضافا الى غلظه لسانه و الوعيد عليه.

مقتضى القاعده التجنب عن الارتكاب المحتمل عند الاشتباه ما لم يكن

ص: ٢١٠

١-١) ب ٨/ابواب احكام الخلوه.

٢-٢) ب ١٥-١٦/ابواب احكام الخلوه.

حرجيا او ضروريا، للعلم الاجمالي، كما انه لو احتل القبلة فى نقاط معينه أمكن معها التجنب تنجز عليه، و يكفى فى تحقق الامكان الانحراف بنحو لا تصدق المواجهه استقبالا و استدبارا، و هى فى الاستقبال بمقدار سبع الدائره لما حرره المحقق النائنى قدس سرّه من صدق الاستقبال بمقدار مواجهه الجبهه و عطفها، و منه يظهر ان مجرد كون الاحتمال فى اتصال الجهتين لا- يوجب العجز عن التجنب عنهما و عن مقابلتهما و كذا الحال لو كان فى الجهات الاربع غير المتقاطع، و اما المتقاطع فقد يقال بصدق الاستقبال لأحدها و لو جعل اتجاهه ما بين الضلعين المتعامدين، و لكنك عرفت ان غايه ما يتوسع فى الاستقبال هو بمقدار سبع الدائره لا بمقدار الربع، كما سيأتى فى (المسأله ١٦) من نفي لزوم التشريق او التغريب بل يكفى مجرد الميل، هذا كله بمقتضى القاعده أما بحسب صحيحه زواره قال: «قال ابو جعفر عليه السّلام يجرى التحرى ابدا اذا لم يعلم اين وجه القبلة» (١) و هى تعم باب الصلاه و الدفن و الذبح و غيرها، و يعضده ما ورد فى خصوص قبله الصلاه من الاجتزاء بالاجتهاد فيها. لكن يظهر من المفيد و الطوسى و غيرهما حملها على صوره الاضطرار كضيق الوقت و نحوه، و لعله جمعا بينها و بين ما فى موثق (٢) سماعه «اجتهاد رأيك و تعمد القبلة جهداك» حيث ان مبلغ الجهد فى تعمدها هو ذلك و فى انتهاء الوقت، و كذا ما فى مرفوع الخراش (٣) من نفي العمل بالاجتهاد فيها بل لزوم الصلاه الى اربع جهات، لكن الجمع المزبور فى غير محله لان مفاد الموثق الاعتداد بالاجتهاد و المبالغه فى تحرى و تقصد الاتجاه إليها، و يشهد لذلك ما فى روايات معتبره اخرى (٤) من فرض العمل

ص: ٢١١

١-١) ابواب القبلة ب ٦/.

٢-٢) ابواب القبلة ب ٦/.

٣-٣) ابواب القبلة ب ٥/٨.

٤-٤) ابواب القبلة ب ٢/١١-٤-٥-٦-٧.

مسألة ١٥: الأحوط ترك إقعاد الطفل للتخلي على وجه يكون مستقبلا أو مستدبرا

(مسألة ١٥): الأحوط ترك إقعاد (١) الطفل للتخلي على وجه يكون مستقبلا أو مستدبرا و لا- يجب منع الصبي و المجنون اذا استقبلا أو استدبرا عند التخلي، و يجب ردع البالغ العاقل العالم بالحكم و الموضوع من باب النهي عن المنكر، كما أنه يجب ارشاده ان كان من جهه جهله بالحكم، و لا- يجب ردعه ان كان من جهه جهله بالموضوع. و لو سأل عن القبله فالظاهر عدم وجوب البيان، نعم لا يجوز ايقاعه في خلاف الواقع.

مسألة ١٦: يتحقق ترك الاستقبال و الاستدبار بمجرد الميل إلى أحد الطرفين

(مسألة ١٦): يتحقق ترك الاستقبال و الاستدبار بمجرد الميل الى أحد الطرفين و لا- يجب التشريق أو التغريب (٢) و ان كان أحوط.

بالاجتهاد ثم انكشاف الخلاف في الوقت، و الظاهر اطلاق صحيح زراره كما تقدم للأبواب بعد عدم كون متنه مقطعا و مرتبطا بمتن خاص بباب الصلاه.

مقتضى القاعدة في التسبب كما قدمنا، في الأفعال التي لا تقوم بالفاعل قيام حلول بل صدور هو اقتضاء اطلاق الاسناد للفعل اطلاق الحرمة لايجاد الفعل مباشره او تسيبها ما لم تقم قرينه على الخلاف، و كذا الحال فيما دل الدليل على مبغوضيه بنحو نفى وجوده مطلقا، و فيما نحن فيه حيث ان الفعل المنهى عنه هو الاستقبال هو حال في الفاعل أو التغوط فهو بنحو الصدور لكن المختص بالفاعل أيضا فلا- اطلاق للحرمة، لكن ما في صحيح محمد بن اسماعيل المتقدم تقريبه على الحرمة من التحليل بالإجلال و التعظيم للقبله يفيد الاطلاق، لكنه لا يعم ما اذا اتجه الطفل أو المجنون بنفسه الى القبله. نعم الايقاع في خلاف الواقع من التسيب.

حكى ذهاب البعض إليه و قد يتخيل من ظاهر الأمر حسنه عيسى بن عبد الله الهاشمي المتقدمه، و لكنه ضعيف لظهور التشريق و التغريب في الميل باتجاههما لا خصوص التعامد بزوايه قائمه، و مع هذه الدلاله و لو المحتمل لا يرفع اليد عن

مسألة ١٧: الأحوط في من يتواتر بوله أو غائطه مراعاة ترك الاستقبال و الاستدبار بقدر الامكان

(مسألة ١٧): الأحوط في من يتواتر بوله أو غائطه مراعاة ترك الاستقبال و الاستدبار بقدر الامكان و ان كان الأقوى عدم الوجوب (١).

مسألة ١٨: عند اشتباه القبلة بين الأربع لا يجوز أن يدور ببوله الى جميع الأطراف.

(مسألة ١٨): عند اشتباه القبلة بين الأربع لا يجوز ان يدور ببوله الى جميع الأطراف. نعم اذا اختار في مره أحدها لا يجب عليه الاستمرار عليه بعدها، بل له ان يختار في كل مره جهه أخرى الى تمام الأربع، و ان كان الأحوط ترك ما يوجب القطع بأحد الامرين و لو تدريجا خصوصا اذا كان قاصدا ذلك من الأول، بل لا يترك في هذه الصورة (٢).

مسألة ١٩: إذا علم ببقاء شيء من البول في المجرى يخرج بالاستبراء

(مسألة ١٩): اذا علم ببقاء شيء من البول في المجرى يخرج بالاستبراء فالاحتياط (٣) ترك الاستقبال او الاستدبار في حاله أشد.

مسألة ٢٠: يحرم التخلي في ملك الغير من غير اذنه

(مسألة ٢٠): يحرم التخلي في ملك الغير من غير اذنه حتى الوقف الخاص بل في الاطلاقات في لزوم مجرد الانحراف عن الاستقبال و الاستدبار.

و وجهه ما تقدم في عموم الحكم لحاله الاستبراء و لكنه في المقام أخفى، و من ثم كان وقت تغطوه و بوله ادوارى عند الحاجة لا كاستمرار السلس.

بعد البناء على تنجيز العلم في التدرجات و لو في الموضوعات فضلا عن المتعلقة، لا مجال للتفصيل المذكور في المتن و لا بين ما لو قصد من الأول أم لم يقصد، و دعوى حصول الموافقة القطعية و ان لزم المخالفه القطعية، و هو كحال المخالفه و الموافقة الاحتماليتين مدفوع بما حرر في محله من تنبيهات العلم الاجمالي من عدم المساواه، بل تعين الاحتماليه لكون تقديم احراز الموافقة على المخالفه بلا- موجب سواء في التكليف الواحد أو الاثنين، بخلاف الاحتماليه فان فيها احتمال مراعاة كلا الامرين.

تقدم الكلام فيه.

الطريق غير النافذ بدون اذن اربابه و كذا يحرم على قبور المؤمنين اذا كان هتكا لهم (١).

مسألة ٢١: المراد بمقاديم البدن: الصدر، و البطن، و الركبتان

(مسألة ٢١): المراد بمقاديم البدن: الصدر، و البطن، و الركبتان (٢).

مسألة ٢٢: لا يجوز التخلي في مثل المدارس التي لا يعلم كيفيه وقفها

(مسألة ٢٢): لا يجوز التخلي في مثل المدارس التي لا يعلم كيفيه وقفها من اختصاصها بالطلاب أو بخصوص الساكنين منهم فيها أو من هذه الجهة أعم من الطلاب و غيرهم، و يكفي اذن المتولى اذا لم يعلم كونه على خلاف الواقع، و الظاهر كفايه جريان العادة أيضا بذلك، و كذا الحال في غير التخلي من التصرفات (٣).

لحرمة التصرف في ملك الغير و مال المسلم إلا بطيبه نفسه، و الحال في الطريق غير النافذ باعتبار مملوكيته لأصحاب الدور، و أما في الطريق النافذ فبعد فرض تسبيله للاستطراق يشكل المزاحمه بالتخلي فيه و من ثم احتملنا في مفاد النهي عن مواضع اللعن الحرمة في ما أوجب المزاحمه للجهه المسبل إليها المكان و كما في حريم الدور و نحو ذلك.

و هي ما يستقبل به من اجزاء البدن و المراد من الركبتان اسفلهما كما لا يخفى، و قد تقدم المنع عن الاستقبال بكل من المقاديم أو العوره، نعم الاستقبال بمفرد الوجه لا يعتد به.

قد علق غير واحد من فقهاء المحشين بالجواز في الفرض ما لم يزاحم الموقوف عليهم، و كأنه لبنائهم على الوقف العام و التسبيل على الجهه العامه في مثال المتن و نحوه بمعنى خروجه عن الملك الخاص، و هو قريب، و من ثم فيخرج عن الملكيه الخاصه و التمليك للجهه العامه ليس بمعنى تمليك كل المنافع في تلك الجهه بل المنافع المقصوده و اما غيرها فعلى الاباحه كما تقدم في منافع المسجد، لكن الحال في المقام انه من المنافع المقصوده في جهه الوقف، و يمكن أن يوجه بجران الأصول المفرغه بعد عدم جريان أصاله عدم وقفه عموما بنحو يشمل المكلف، لأن نفى موضوع الجواز لا يثبت موضوع الحرمة بعد خروجه من ملك

فصل فى الاستنجاء يجب (١) غسل مخرج البول بالماء (٢) مرتين (٣) الواقف الخاص، و هو متين على مسلك متأخرى العصر من عدم أصاله الاحتياط فى الأموال، لكنك عرفت فى حكم الماء المشكوك أن الأصول المفرغه لا تجرى فى الشك فى التكليف الناشئ من الملك فلاحظ.

لم يحك عن أحد كونه نفسيا بل شرطيا غيريا فيما اشترط فيه الطهاره الخبيثه و عن أبى حنيفه من العامه إنكار ذلك، و عن الصدوق اشتراطه فى الوضوء لما فى اصحيح سليمان بن خالد و موثق ابى بصير و موثق عمار ٢ و سماعه و لكنها معارضه بما فى ٣ صحاح عديده من نفي الاعاده، فغايه الأمر الحمل على الاستحباب ان لم تحمل على التقيه لمسّ الفرج عند غسله المعدود من النواقض عند العامه.

بلا خلاف كما هو مستفيض ٤ النصوص، و أما ما فى معتبره ابن بكير ٥ فى من مسح ذكره بالحائط ان كل شىء يابس ذكى، فهو بلحاظ عدم تنجيس الموضع غيره كما تقدم فى النجاسات، و كذا ما فى صحيح محمد بن مسلم ٦ فى من بال و لم يكن معه ماء أنه بالاستبراء يحكم على الرطوبه المشتبه بأنها من الحبائل لا من البول، فهو من جهه حكم الرطوبه الخارجه انها بول أم لا، لا من جهه الطهاره الخبيثه حيث ان للبول حكما اخر و هو الناقضيه للوضوء فيما لو أتى به قبل غسل ذكره.

خلافًا للمشهور و اختاره الصدوق و جماعه من متأخرى المتأخرين

كالشهيدين و المحقق الثاني، و وجه القولين هو التريديد بين التمسك بعموم (١) ما دل على المرتين في غسل البول عند اصابته للجسد و بين ما ورد من مطلقات في غسل الذكر، و خصوص صحيح نشيط بن صالح عن ابي عبد الله عليه السلام قال: «سألته كم يجزى من الماء في الاستنجاء من البول؟ فقال: مثلاً- ما على الحشفه من البلل» (٢) حيث استظهر الدفعه الواحده من المثلين لاضافتهما بتقدير ما على الحشفه، و لا يحتمل تفريق الكم المزبور لعدم صدق الغسل حينئذ للزوم الازاله غير الحاصله إلا بالدفعه الواحده، و تقدير ما على الحشفه بالقطره و مع صب قدرها من الماء تقوى على الازاله ضعيف لمنع قوته على الازاله مع بعد المداقه في التقدير في الصب على ذلك و ان كان ذلك كحد أدنى- بخلاف المثلين كدفعه واحده و من ثمّ توّسل بوجه اخر لحمل الروايه على المرتين، بدعوى أن المراد من التقدير المزبور هو تقدير الغسله الواحده لا- تقدير مجموع كمّ الماء في الغسلتين، و لا يخفى ان المثلين أدنى حد يصدق معه الغسل، و قد يؤيد هذا الحمل مضافا الى عموم اعتبار الصب مرتين المقيد لاطلاق المثلين، ما في روايه هارون بن حمزه عن ابي عبد الله عليه السلام قال «يجزيك من الغسل و الاستنجاء ما بَلَّت يمينك» (٣) و في نسخه «مألت» حيث انه في مقام تقدير الغسل بأدنى مراتب الصدق. و في صحيح العيص (٤) عَمَّن بال- و مسح ذكره بحجر ثم عرق- انه يغسل ذكره و فخذيّه، فالسياق مشعر بوحده كيفيه الغسل، هذا و لكن الحمل المزبور أيضا بمكان من الضعف اذ أولا: ان السؤال في الروايه عن ما يجزى

ص: ٢١٦

١- ١) ابواب النجاسات ب ١ ابواب احكام الخلوه ب ٢٦.

٢- ٢) ابواب أحكام الخلوه ب ٥/٢٦.

٣- ٣) ابواب احكام الخلوه ب ٢/١٣- ب ٦/٢٦.

٤- ٤) ابواب احكام الخلوه ب ٢/٣١.

من الكمية المضافة الى عملية الاستنجاء لا- الى عنوان الغسل او الغسله و من ثم تمحل القائل بالحمل الأول على تقييد المثليين بالمرتين بجعل كل مثل منهما فى غسله تحفظا على ظهور الروايه فى كون الكمية المزبوره هى لكل عملية الاستنجاء، لا بالإضافه الى عنوان الغسل فيها.

و ثانيا: ان تقييد الروايه بعموم ما دل على الصب مرتين فى البول مع ان النسبه هى العموم من وجه، ان لوحظ مجموع الموضوع و المحمول كمعنى واحد متحصل من القضييه المدلول عليها فى الدليلين، حيث ان الروايه خاصه بالاستنجاء موضوعا و عموم المرتين خاص مقيّد بالمرتين محمولا، بل ان النسبه هذه بعينها بين عموم ما دل على المرتين فى البول و المطلقات الوارده فى خصوص الاستنجاء من البول، و مع التعارض يرجع الى عموم الأمر بالغسل من البول مطلقا او فى خصوص الاستنجاء، بناء على ان رتبته متأخره فى الدلاله عن عموم الصب مرتين و إلا فحال النسبه معه حال روايه نشيط. نعم دعوى انصراف عموم الصب مرتين لكون موضوعه اصابه الجسد عن موضع الاستنجاء لظهوره فى اصابه البول من خارج او فى المواضع الاخرى من البدن ممنوعه لكونه بدويا لا يستقر الظهور بلحاظه.

و ثالثا: يشهد لقول المشهور أيضا صحيح زراره قال: «كان يستنجى من البول ثلاث مرات، و من الغائط بالمدرد و الخرق» و ظاهر الضمير يعود الى احد الصادقين عليهما السلام و وجه الدلاله هو انه عدّ المره الواحده استنجاء فمن ثم وصفه بالتكرار ثلاثا و التعبير و ان كان من زراره لا- من المعصوم عليه السلام، الا- انه دال على ارتكاز ذلك عند مثل زراره من فقهاء اصحابه عليه السلام.

نعم يحتمل كون الاستعمال للفظه «يستنجى» بمعنى يغسل اى بحسب الوضع

اللغوى لا المتشرعى، لكن بالالتفات الى ان هذا الفعل مما لا يمكن لزراره حكايته بالمشاهده، بل لا بد ان يكون باخبار منه عليه السلام يقوى الظهور فى الاحتمال الأول.

و رابعاً: ان روايه هارون بن حمزه المتقدمه هي ادل على قول المشهور من القول الاخر، حيث انه على النسخه الأولى يتعين ظهورها فى الغسل دفعه واحده، و على النسخه الثانيه مطلقه لم تقيده بالدفتين، و لو فهم معنى الجمع من الواو- فى قوله عليه السلام- العاطفه للاستنجاء على الغسل، لكان ظهورها فى الدفعه الواحده متعينا بمقتضى المدلول الاستعمالى لا بتوسط الاطلاق. و أما صحيح العيص فوحده السياق لو أخذنا بمقتضى اطلاق الغسل فيه لكفت المره الواحده، غايه الامر رفعنا اليد عنه فى الجسد لورود المخصص و أما الموضع فلم يخرج لما قدمناه.

و خامساً: دلالة صحيح جميل بن دراج عن ابي عبد الله قال: «اذا انقطعت دره البول فصب الماء» (١) بلحاظ كون سياق الكلام تفصيل و بيان عمليه الاستنجاء، لا ما قد يترأى بدوا من كونها فى صدد ترتيب الاستنجاء على انقطاع البول فقط، و بعبارة اخرى ان المتصفح لروايات الاستنجاء من البول يراها مطلقه فى الامر بالغسل او الصب، مع كون العديد منها فى صدد بيان مقدمات الاستنجاء من الاستبراء او شرائطه من لزوم الماء و نحو ذلك و هي بأجمعها خاليه عن التحديد بالمرتين سوى التحديد بالمثلين من جهه كميته الماء، و نظير الصحيح المزبور صحيح يونس بن يعقوب قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الوضوء الذى افترضه الله على العباد لمن جاء من الغائط أو بال؟ قال: يغسل ذكره و يذهب الغائط ثم يتوضأ مرتين» (٢) و ان كان المنسب الى الذهن منه انه فى صدد بيان الترتيب و المقدميه للطهاره الخبيثه على الوضوء، و لذلك لم

ص: ٢١٨

١- ١) ابواب احكام الخلوه ب ١/٣١.

٢- ٢) ابواب احكام الخلوه ب ٥/٩.

و الأفضل ثلاث (١) بما يسمى غسل (٢) و لا يجزى غير الماء (٣) و لا فرق (٤) بين الذكر و الانثى و الخنثى، كما لا فرق بين المخرج الطبيعى و غيره معتادا يذكر العدد فى الاستنجاء من الغائط، الا ان الاظهر انه بصدد التحديد فى الجملة حيث ان الغائط جعلت الغايه فيه ذهابه و نقاء الموضع كما سيأتى سواء بالأحجار او الماء فالمدار على ذلك، بخلاف التطهير لموضع البول فانه لا بد فيه من الغسل اى المدار فيه على ذلك، و يؤيده الإتيان بالعدد فى الوضوء.

سادسا: دلالة موثق بريد عن ابى جعفر عليه السلام انه قال: «يجزى من الغائط المسح بالأحجار، و لا يجزى من البول الا الماء» (١)، فانه و ان كان فى صدد المقابلة الا ان تقييد المسح بالجمع دونه يفيد الاطلاق، و اوضح منه صحيح زراره الاخر عن ابى جعفر عليه السلام قال: «لا صلاح الا بطهور و يجزيك من الاستنجاء ثلاثه احجار بذلك جرت السنه من رسول الله صلى الله عليه و آله و اما البول فانه لا بد من غسله» (٢). هذا و أما مرسله نشيط الاخرى (٣) المتضمنه لغسله بمثله فهى بمعنى ما ورد متكررا فى الروايات من كون الماء مثل البول فى السيوله فيكون قادرا على ازالته.

لما فى صحيح زراره المتقدم.

و التقدير بمثل ما على الحشفه لا يمانع لزوم صدق العنوان (و هو الغسل) المأخوذ مستفيضا فى الأدله. نظير ما ورد فى الوضوء و الغسل من كفايه مثل «الدهن» المحمول على الاكتفاء بأدنى المراتب من دون سقوط اعتبار جريان الماء، فحينئذ يحمل التقدير على الاضافه الى ما على الحشفه حين اول آن انقطاع دره البول كما فى بعض الروايات المتقدمه المرتبه للصب على الانقطاع المزبور.

كما هو مقتضى مستفيض الروايات (٤).

اما على التعدد فاطلاق الدليل يعم، و اما على المره فقيل باختصاصه بالذكر

ص: ٢١٩

١- ١) ابواب احكام الخلوه ب ٦/٩.

٢- ٢) ابواب احكام الخلوه ب ١/٩.

٣- ٣) ابواب احكام الخلوه ب ٧/٢٦.

٤- ٤) ابواب احكام الخلوه ب ٩-٣١.

او غير معتاد(١).

و في مخرج الغائط مخير(٢) بين الماء و المسح بالأحجار او الخرق(٣) ان لم يتعد(٤) عن المخرج

لاشتمال مصحح نشيط على التقدير بما على الحشفه هي التي آله الرجل فلا يتعدى، و أما صحيح يونس فلا إردافه بالتمسح المراد منه اذهاب الغائط، و هو غير متأت في النساء لترشح البول غالبا الى حواشي الدبر بسبب القرب مضافا الى ما تقدم.

و فيه: ان سؤال السائل في مصحح نشيط مطلق و ان كانت الاجابه مخصصه و بذلك قد يحمل ذلك على بيان التقدير بالإضافه الى السائل لا الى الحكم بعد كون السؤال عاما، و كذا صحيح يونس فان الترتيب المذكور في الوضوء المفترض ليس مخصوصا بالرجل كما هو ظاهر، و اما اذهاب الغائط فلا يختص بالتمسح بالأحجار و يعم الماء، مع ان اختصاص اذهابه بالأحجار بالرجل لاجل التنجس بالبول في الغالب، لا يمنع من عموم العام للمرأة في استنجااء الدبر في نفسه او بلحاظ غير الغالب.

نعم يستحب للمرأة المبالغه في التطهير بالماء للحواشي كما في معتبره مسعده (١).

مع صدق عنوان الاستنجااء كما في المعتاد يتأتى وجه عموم الاكتفاء بالمره و ان كان للانصراف وجه.

كما دلت على كلا الأمرين مستفيض النصوص (٢).

كما في النصوص.

قد حكى غير واحد الاجماع عليه و فسّر تاره بتجاوز المخرج او بتجاوز

ص: ٢٢٠

١- ١) ابواب احكام الخلوه ب ٣/٩.

٢- ٢) ابواب احكام الخلوه ٣٠-٣٤.

على وجه لا يصدق عليه الاستنجااء، والاعتناء بالماء و إذا تعدى على وجه الانفصال كما إذا وقع نقطه من الغائط على فخذه من غير اتصال بالمخرج- يتخير فى المخرج بين حواشى الدبر و ثالثه بتجاوز المعتاد مما يتلوث و رابعه بعدم صدق الاستنجااء.

و استدلل له تاره بانه القدر المتيقن من ما خرج من الغسل، و بما رواه فى العوالى عن الفخر عن زراره عن ابى جعفر عليه السّلام انه قال: «يجزى من الغائط المسح بالأحجار، إذا لم يتجاوز محل العاده» (١) و عن المعتبر عنه عليه السّلام «لا يكفى احدكم ثلاثه أحجار إذا لم يتجاوز المحل» (٢). و من البين ضعف التفسير الأول لانه متناول أدله التمسح بالأحجار هو المعتاد، و دعوى ان المدفوع لديهم قبل تشريع الاستنجااء بالماء كان بعرا صلبا لأكلهم البسر كما يشير إليه ما رواه فى العوالى عن الفخر عن على عليه السّلام انه قال: «كنتم تبغرون بعرا و انتم اليوم تثلطون ثلطا فاتبعوا الماء الاحجار» (٣) ممنوعه لوجود الافراد غير الغالبه قطعا فى ما قبل كما حصل للانصارى نفسه حين لانه بطنه مع تناول الأدله لما بعد التشريع المزبور مما تعارف تلون الطعام و ليونه البطن لاجله. و من ثم يتأمل فى تقرير مقتضى القاعدة الأخذ بالقدر المتيقن اذ مقتضى ما ورد (٤) فى واقعه الانصارى شموله لغير المعتاد أيضا، غايه الامر انه استصوب استعمال الماء كما ان الاطلاق لغير المعتاد هو مقتضى التخيير بين النحويين من الاستنجااء، نعم فيما خرج عن عنوان الاستنجااء لا تتناوله ادله التمسح و الحاصل انه لم يقع نسخ للاستنجااء بالاحجار، و انما شرع له عدل فاطلاقه على حاله و ظاهر المتن يشير الى ذلك.

ص: ٢٢١

-
- ١- ١) ابواب احكام الخلوه ب ٧/٢٥ المستدرک.
 - ٢- ٢) المعتبر- البحث الثانى من الاستنجااء فى آداب الخلوه ص ٣٣.
 - ٣- ٣) ابواب احكام الخلوه ب ٩/٢٥- المستدرک.
 - ٤- ٤) ابواب احكام الخلوه ب ٣٤.

الأميرين (١) و يتعين الماء فيما وقع على الفخذ و الغسل افضل (٢) من المسح بالأحجار و الجمع بينهما اكمل (٣) و لا يعتبر فى الغسل تعدد، بل الحد النقاء (٤) و ان حصل بغسله و فى المسح لا بد من ثلاث (٥) و ان حصل النقاء بالاقبل، و ان لم يحصل بالثلاث فالى النقاء فالواجب فى المسح أكثر الأمرين من النقاء و العدد.

لعدم موجب للانصراف بسبب الفرض المزبور.

كما تدل عليه نصوص الاستنجاء بالماء (١).

كما هو مفاد المرسل برفع عن ابى عبد الله عليه السلام قال: «جرت السنه فى الاستنجاء بثلاثه احجار أبكار، و يتبع بالماء» (٢).

كما هو مفاد صحيح يونس المتقدم و صحيح عبد الله بن المغيرة (٣).

و عن جماعه كابن براج و حمزه و زهره و العلامه و السيد العاملى و غيرهم عدم اللزوم، و قد يشكل تاره فى وجود الاطلاق و اخرى فى وجود مقيد، اما الأول فقد يشكل فى صحيح يونس بانه فى مقام بيان ترتيب الطهاره الحديثه بعد الخبيثه ندبا، إلا انه تقدم استفاده الاطلاق منه فى الجمله، و اما صحيح ابن المغيرة عن ابى الحسن قال: «قلت له للاستنجاء حد؟ قال: لا، ينقى ما ثمه، قلت: فانه ينقى ما ثمه و يبقى الريح؟ قال:

الريح لا ينظر إليها» (٤) فإن دلالاته على الاطلاق بالنصوصيه اللفظيه لا بمقدماته حيث نفى فى مقام التحديد أى تحديد و تقييد وراء النقاء، و حينئذ تكون دلالاته معارضه لما قد يدل على التقييد بالثلاث، و اشكل عليه أولا بانه فى مقام التحديد للاستنجاء بالماء لا بالأحجار بقرينه سؤال الراوى عن بقاء الريح و هو فى التنقيه بالماء و الا لكان السؤال عن الاثر أولى. و ثانيا انه فى مقام التحديد من جهه كيفيه الاستنجاء لا من

ص: ٢٢٢

١- ١) ابواب احكام الخلوه ب ٣٤.

٢- ٢) ابواب احكام الخلوه ب ٤/٣٠.

٣- ٣) ابواب احكام الخلوه ب ١٣.

٤- ٤) ابواب احكام الخلوه ب ١٣.

وفيه: ان ظهور السؤال الثاني في الروايه في الاستنجاء بالاحجار اولى، لكون الرائحة فيه أشد و هو معرض شبهه الطهاره و حصولها مع وجود الاجزاء الصغار التي علامتها بقاء الرائحة، مع انا لو سلمنا اختصاص السؤال الثاني بالماء فانه غير موجب لاختصاص السؤال الأول و جوابه بالماء، فان السؤال الأول ظاهر الاطلاق و عدم الاختصاص، و أما كونه في تحديد الكيفيه فغير مضر بالمقام لان العدد من الكيفيه مع انه اعم لعموم الحدّ المسئول عنه. و قد تقدم تقريب مضمرة زراره (1) و ان الضمير و ان كان راجعا الى احد الصادقين عليهما السلام و الكلام كلام زراره كحكاية للفعل، لكن مثل هذا الفعل لا بد ان يكون بتحديث منه عليه السلام لزراره، حيث قيد الاستنجاء بالماء بثلاثه مرات، و اطلق المسح بالمدر و الخرق. و مما يدل على الاطلاق ما ورد (2) بطرق متعدده ان الاستنجاء بالاحجار كان سيره الناس و كذا بالكرسف، و في بعضها انهم كانوا يستنجون بثلاثه أحجار و في بعضها بالاحجار. فالسيره كانت مطلقه و التقييد بالثلاث او الجمع لكون الغالب في التقية هو التعدد، فلو كان هناك تقييد و ردع عن الاطلاق لكان لسان ما ورد بالثلاث يناسب في لسانه قوه السيره.

و بذلك ظهر ان ما ورد في صحيح زراره الاخر عن ابي جعفر عليه السلام قال: «جرت السنه في اثر الغائط بثلاثه أحجار، ان يمسح العجان و لا يغسله، و يجوز ان يمسح رجليه و لا يغسلهما» (3) و في صحيح اخر له عنه عليه السلام قال: «لا صلاح الا بطهور و يجزيك من الاستنجاء ثلاثه احجار بذلك جرت السنه من رسول الله صلى الله عليه و آله و أما البول فلا بد من غسله» (4) قريب حمله

١-١) ابواب احكام الخلوه ب ٦/٢٧.

٢-٢) ابواب احكام الخلوه ب ٣٤.

٣-٣) ابواب احكام الخلوه ب ٣/٣٠.

٤-٤) ابواب احكام الخلوه ب ١/٩.

و يجزى ذو الجهات الثلاث من الحجر (١)، و بثلاثه أجزاء من الخرقه الواحده، و ان على الاستحباب قريب، و ذكر المسح على الرجلين فى الروايه الأولى و ان كان عزيمة تعيينا الا ان المسح فى الاستنجاء ليس كذلك، و ينضاف الى ما ذكر ان التثليث ورد فى خصوص الاحجار لا فى الخرق و غيرها مع أنها من آلات الاستنجاء بالمسح، و ما تقدم من مرسل (١) احمد بن محمد بن عيسى من انه جرت السنه فى الجمع بين الأحجار و الماء، مع ندييته، و كذا روايه عيسى بن عبد الله عن ابيه عن جده عن على عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله: اذا استنجى أحدكم فليوتر بها و ترا، اذا لم يكن الماء» (٢) بتقريب ان التثليث لأن الغالب عدم حصول النقاء بالواحد بل بالزائد و حيث يندب الوتر فيكمل بالثالثه.

و لعل وجه التعبير بيجزيك فى الصحيح الثانى هو الاشاره الى أنه ليس النقاء المطلوب فى الاستنجاء بالأحجار مقدارا زائدا على ما يحصل بالثلاث، و لا يطلب فيه ازاله الاجزاء الصغار. و من ثم ما قرره غير واحد من أن مقتضى القاعده عند الشك استصحاب المانع للاجزاء المزبوره و عدم العفو عنها بالاستنجاء بالأقل و ان كان تاما، الا ان تحرير فرض الشك بالصوره المزبوره يشير الى ما ذكرناه من ان الغايه فى الاستنجاء بالأحجار الثلاثه هو حصول النقاء بدرجة معينه، فمن ثم تحرير النزاع فى المقام تاره يكون بلحاظ درجة النقاء و اخرى بلحاظ موضوعيه الثلاث و ان حصلت تلك الدرجه، و من ثم يتبين بضميمه ما تقدم من ان حد الاستنجاء هو النقاء المتعارف ان الاقوى ندييه الثلاث مع فرض تحقق النقاء.

هذا البحث و العديد مما يأتى فى شرائط الاحجار مبنى على عدم الاطلاق فى حد الاستنجاء بإطلاق النقاء، فعلى ما تقدم البحث فيها ساقط، هذا و لو بنى على

ص: ٢٢٤

١- ١) ابواب احكام الخلوه ب ٤/٣٠.

٢- ٢) ابواب احكام الخلوه ب ٤/٩.

كان الأحوط ثلاثه منفصلات و يكفى كل قالع و لو من الأصابع (١).

شرطيه العدد فالأقوى الاكتفاء بذى الجهات لا لعدم تعديده الثلاث كما يقال، بل لأن هذا التحديد حيث قد ورد فى الاحجار دون الخرق و الكرسف و نحوها فهو قرينه كون المراد ان العدد قيد فى المسح لا فى الماسح و التمييز بالحجر انما وقع التعبير لأجل تعارف استخدام الصغار و اعتياده.

مع ذهاب الماتن الى التقييد بالثلاث عكس ما اختاره صاحب الجواهر فى الموضوعين، و كلا الاختيارين منهما متدافع لأن الوجه فى كلا المقامين واحد و هو تقوم حدّ الاستنجاء بالنقاء كما فى صحيح ابن المغيرة من دون قيد اخر، مضافا الى ظهور الاطلاق فى ما يستنجى به القالع من محسنه ليث المرادى (١) حيث وقع السؤال فيها عن الاستنجاء بالعظم أو البعر أو العود، فنفى عليه السلام صلاحه خصوص العظم و الروث دون العود او البعر غير الروث مما يدل على تقرير ارتكاز السائل بكفايه كل قالع.

و مع هذا الارتكاز الواضح فيه عدم التفرقه بينه و بين ما هو من اجزاء البدن أيضا، التفاته صاحب الجواهر الى ان العفو عن الاجزاء الصغار معفو عنه فى القدر المتيقن من القالع دون المشكوك عدول عن كون الحد فى الاستنجاء هو النقاء المتعارف من دون أخذ قيد وراء ذلك، و إلا لاتجه تأتى العديد من القيود فى آله الاستنجاء مما قد استظهر هو عدمها. و كذا العكس يرد على الماتن -مضافا الى صحيح يونس المتقدم من جعل المدار فى الاستنجاء على اذهاب الغائط. و الاشكال فى اطلاقه بكونه فى صدد اخذ الطهاره عن الخبث فكيف يشمل مورد القلع بجزء من البدن، ففيه مضافا الى استلزام الاستبراء الاستنجاء بآله أو بماء غالبا تلوث اليد اذ الروايه ليست فى

ص: ٢٢٥

و يعتبر فيه الطهاره (١) و لا- يشترط البكاره فلا- يجزى النجس و يجزى المتنجس بعد غسله و لو مسح بالنجس او المتنجس لم يطهر بعد ذلك الا- بالماء الا- اذا لم يكن لاقى البشره بل لاقى عين النجس. و يجب فى الغسل بالماء ازاله العين و الاثر بمعنى الاجزاء الصغار التى لا ترى (٢) لا- بمعنى اللون و الرائحة و فى المسح يكفى ازاله العين و لا صدد الطهاره فى بقيه اجزاء البدن بنحو التفصيل مطابقه و الا لتعرضت له بالتصريح نعم هو مدلول عليه بالالتزام.

قد يستدل له بأن فاقد الشيء لا يعطيه او بأنه مأخوذ كشرط فى المطهر العرفى، و هذان الوجهان منشأً للانصراف و عدم سعه الاطلاق للنجس، و بما فى صحيح زراره المتقدم صدره ب«لا صلاه الا بطهور و يجزيك من الاستنجاء ثلاثه أحجار» الحديث من أن الطهور فعول اسم آله للماده اى ما يتطهر به، و هو الطاهر فى نفسه المطهر لغيره فلا بد من أن يكون طاهراً فى نفسه هذا و لا- يخفى ان محل الكلام ما اذا كانت الآله المحكوم به بالنجاسه يابسه أو غير ملاقيه للبشره فى الموضوع، و حيث قد تقدم التقييد بقالع خاص بل تمام حد الاستنجاء هو النقاء لما ثمه، بحيث لو أمكن فى الفرض ان ينقى المحل من دون قالع لثم العفو او الطهاره للموضوع، و كان لعدم اشتراط الطهاره وجه وجيه، نعم لو كانت الآله ملاقيه للمحل برطوبه لا وجبت تنجيسه بنجاسه اخرى، لما ذكرناه مرارا من عدم التداخل فى الاسباب و لو بالنحو الصغير و هو استناد المسبب الواحد بقاء الى كلا السببين و ان لم يكن اثر مختلف فضلا عما اذا اختلف كما فى المقام حيث ان النجاسه الخارجيه لا يجزى فيها الأحجار.

كما هو مقتضى عنوان الغسل به الازاله للعين بمراتبها المبصره جسميا بخلاف الرائحة كما دلت عليه صحيح عبد الله بن المغيرة المتقدمه و بخلاف اللون

يضر (١) بقاء الاثر بالمعنى الأولى أيضا.

مسألة ١: لا يجوز الاستنجاء بالمحترمات و لا بالعظم و الروث

(مسألة ١): لا يجوز الاستنجاء بالمحترمات (٢) و لا بالعظم و الروث (٣) و لو استنجى بها عصى لكن يطهر المحل على الأقوى.

مسألة ٢: في الاستنجاء بالمسحات اذا بقيت الرطوبة في المحل يشكل الحكم بالطهاره

(مسألة ٢): في الاستنجاء بالمسحات اذا بقيت الرطوبة في المحل يشكل الحكم بالطهاره فليس حالها حال الاجزاء الصغار (٤).

كما دلت عليه روايه ابن ابي حمزه (١)، اذ هما من العرض عرفا لا الجوهر العيني المستقل.

لما هو الغالب المعتاد في التنقيه بالحجر و إلا لاستلزم ادماء الموضع، لكن مقتضى ذلك هو العفو عن مانعيه الاجزاء المزبوره التي تظهر مع الدلك برطوبه، لا- الطهاره كما قدمناه في مطهره الارض لباطن القدم و الحذاء مع بقاء الاجزاء من ان مقتضى دليل نجاسه الأعيان هو نجاسه تلك الاجزاء و لا تعدّ من العرض كاللون و الرائحة، فمن ثمّ غايه دليل ما ورد في التنقيه بالارض أو الحجر هو جواز الصلاه و هو أعم من العفو أو الطهاره و هو لا يدافع ما دل على نجاسه الأعيان لدوران دليل مانعيه النجاسه بين التخصيص و التخصص. و الثمره بين القولين تظهر في الملاقي فانه على العفو لا اطلاق فيه لغير جواز الصلاه و نحوها مما اشترط فيه الطهاره بخلافه على الطهاره.

التي علم من الدين تعظيمها و إجلالها و التي آلت الى كونها شعار من شعائر الدين.

حكى الاجماع عليه و ظاهر الروايات (٢) النهى التكليفي بقريته انه لو لا المشارطه منه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله لكان يستعمل مما يدل على صلاحيته الوضعيه مضافا الى ما عرفت من عدم أخذ قيد وراء النقاء.

الرطوبة بمقدار يزيد على النداهه هي من اجزاء عين النجاسه اللزوم ازالته

ص: ٢٢٧

١- ١) ابواب النجاسات ب ١/٢٥.

٢- ٢) ابواب المزبوره ب ٣٥.

مسألة ٣: في الاستنجاء بالمسحات يعتبر أن لا يكون في ما يمسح به رطوبه مسريه

(مسألة ٣): في الاستنجاء بالمسحات يعتبر ان لا يكون في ما يمسح به رطوبه مسريه، فلا يجزى مثل الطين و الوصله المرطوبه، نعم لا تضر النداهه التي لا تسرى (١).

مسألة ٤: إذا خرج مع الغائط نجاسه أخرى - كالدّم - أو وصل إلى المحل نجاسه من خارج يتعين الماء

(مسألة ٤): إذا خرج (٢) مع الغائط نجاسه أخرى - كالدّم - أو وصل إلى المحل نجاسه من خارج يتعين الماء (٣)، و لو شك في ذلك بينى على العدم (٤) فيتخير.

كالاجزاء الصلبة منها.

و استدل له بأن الرطوبه تتنجس من النجاسه فتنجس المحل بنجاسه خارجيه فلا يطهر بالتمسح كما لا يقاس المقام بالتطهير بالماء، كما لا يقاس بنفس الحجر فيما لو تنجس بالغائط غير الصلب، الا أنه يمكن ان يقال بانصراف عموم تنجيس المتنجس عن المقام بما ذكرناه في التطهير بالماء من أنه في فرد الملاقاه التي ينفع فيها الملاقى بالكسر، كما في موارد حمل الماء المطهر لنجاسه المحل و الخروج بها الى الخارج لا يشمل عموم دليل تنجيس المتنجس.

قد يقال ان على ما تقدم من كون الاستنجاء بالأحجار لم ينسخ و انما الذي نسخ هو تعيينه و الحصر فيه و شرع عدليه الماء له، أن الظاهر من العاده السابقه تداول الاستنجاء لمثل ذلك فتدبر.

لاختصاص أدلته بما يصدق عليه استنجاء.

قيل لتتقيح أصله عدم نجاسه أخرى لعموم جواز الاستنجاء بالأحجار مع احراز موضوع العموم و هو نجاسه الغائط، و لا يعارض باستصحاب الكلى الجامع بين الفرد الطويل و القصير، اذ لا اثر للكلى غير ما هو مفاد العموم في تلك الموارد التي يرد فيها عموم أخذ الكلى موضوعا له خرج منه خصوص الفرد الطويل، و أما استصحاب عدم الفرد الصغير فلا اثر. و لكن فيه نظر: و ذلك لكون العموم المفروض

مسأله ٥: إذا خرج من بيت الخلاء ثم شك في أنه استنجى أم لا

(مسأله ٥): إذا خرج من بيت الخلاء ثم شك في أنه استنجى أم لا بنى على عدمه (١) على الأحوط و ان كان من عادته،

في المقام هو عموم لزوم الغسل بالماء تعيينا خرج منه خصوص نجاسه الغائط، و أما عموم جواز الاستنجاء بالاحجار فخرج بقيه النجاسات عنه بالتخصص لا بالتخصيص، فلا ينطبق ما ذكر على المقام و بعبارته اخرى انه لم يأخذ في موضوع الاستنجاء بالاحجار عدم النجاسه الاخرى، و النجاسه الاخرى غير مفردة لنجاسه الغائط.

فالصحيح في عدم جريان استصحاب الكلى هو كونه من القسم الثالث، اذ الضابط في الفرق بينه و بين الثانى ليس هو مجرد طول و قصر الفردين في الثانى، بل اليقين بالكلى في ضمن فرد مع زوال ذلك الفرد و مع الشك في حدوث الكلى و بقاءه للشك في حدوث الفرد الاخر سواء بنحو قبل زوال الفرد او مقارنا له، و هذا بخلاف القسم الثانى فانه مشكوك تشخص الفرد الذى حدث الكلى في ضمنه و ان تعين به اجمالا. فالمرجع الى أصاله عدم الفرد الطويل.

علل بأن جريان قاعده التجاوز موضوعها التجاوز عن الموضوع المشكوك المقرر شرعا و هو التجاوز التعبدى، و الا فالتجاوز الحقيقى عنه خلف فرض كونه مشكوكا الا اذا كان بلحاظ مجموع العمل فتتطابق مع قاعده الفراغ.

و يظهر من الماتن شمول قوله عليه السّلام في صحيح زراره «إذا خرجت من شىء ثم دخلت في غيره فشكك ليس بشىء» (١) للغير الذى من الامور العاديه غير الشرعيه كما في الفراغ من الصلاه و الاشتغال بأمر اعتيادى و من ثم لم يستبعد جريان القاعده في المقام.

و لكن كلا التقريبين مبنى على تعدد قاعده التجاوز و الفراغ، و من ثم يردد في

ص: ٢٢٩

بل و كذا لو دخل فى الصلاه ثم شك (١) نعم لو شك فى ذلك بعد تمام الصلاه خصوصيه لفظه الغير للشئ المترتب شرعا او شموله للشئ المترتب فى العاده أيضا.

و أما بناء على اتحادهما كما هو الصحيح و رجوع الشك فى صحه الموجود فى قاعده الفراغ الى الشك فى الوجود فى قاعده التجاوز و كذا العكس مع ورود بعض الروايات فى تطبيق لسان واحد على كلا الموردين، و على ذلك فالشك دائما فى صحه الموجود او الوجود التام و هو احراز أصل وجود الشئ مع الشك فى تماميته و يشير الى ذلك ما فى صحيح زراره المتقدم من قوله عليه السّلام «يمضى على صلاته» مما يدل على ان الصحه بلحاظ مجموع الصلاه المحرز أصل وجودها، لا أن اعتبار وجود الأجزاء بلحاظ نفسها، كيف و وجودها ارتباطى، و على ذلك فلا مجال لتوهم جريان القاعده فى أصل وجود الشئ المجموعى، كالشك فى أصل وقوع الصلاه عند اشتغاله بالتعقيب. نعم يظهر من بعض النصوص استحباب الاستنجاء بعد التخلّى قبل الخروج من الخلاء لكنه ضعيف الدلاله لارشاديته الى كيفيه التطهير او الى شرطيته فى الصلاه و نحو ذلك.

علل عدم جريان القاعده فى ما مضى من الصلاه بأن احراز الطهاره لها غير نافع، لأنه فى آن الشك لا يحرز الطهاره- و ان استنجى لتحصيل إحراز الطهاره للأجزاء اللاحقه و العلم بتحققها- التى هى شرط فى اكوان الصلاه، مضافا الى أخذها شرطا فى الأجزاء و ان لم تكن النجاسه مانعه فى الاكوان لصحيح زراره عنه عليه السّلام «و لعله شئ أوقع عليك» (١)، و فيه ان الصحيحه كما تدل على عدم مانعيه النجاسه الخبيثه فى الاكوان الصلاتيه كذلك تدل على عدم شرطيه الطهاره الخبيثه فى الاكوان

ص: ٢٣٠

صحت (١) و لكن عليه الاستنجاء للصلوات الآتية لكن لا يعد جريان قاعده التجاوز في صورته الاعتياد.

مسأله ٦: لا يجب الدلك باليد في مخرج البول عند الاستنجاء

(مسأله ٦): لا يجب الدلك (٢) باليد في مخرج البول عند الاستنجاء، و ان شك في خروج مثل المذى بنى على عدمه (٣) لكن الأحوط الدلك في هذه الصوره.

لانها لو كانت شرطا لكان ما وقع عليه في الاثناء من نجاسه خبثيه معدم لشرطيه الطهاره، فلا معنى للتفكيك في دلاله الروايه و ان كان بين الشرطيه و المانعيه فرق في مرحله الاحراز عند الشك هذا اذا اعتبرت الطهاره كمسبب شرط، و أما لو أخذ استعمال المطهر و الغسل شرط فالقاعده محرز له بلحاظ ما مضى و الحال و ما يأتي كالجزم المشكوك السابق لتقدم موضعه و تجاوزه.

لجريان القاعده في الصلاه الماضيه و تصحيحها لها من دون احراز ذات الشرط اى تحرز التقيد دون القيد بعد عدم جريانها في ذات القيد، و هي و ان كانت من الامارات الفعلية و الاصول المحرزه الا انها ليست بمنزله الاماره اللفظيه.

كما في عده من النصوص (١) و هي على مقتضى القاعده في باب الغسل و التنقيه عند العرف.

كأنه لأصالة عدم المانع الخاصه بموارد الشك في المانع كالحاجب و نحوه و البناء على اقتضاء المقتضى المدعاه في البناء العقلاني، و لها وجه في موارد تضائل الاحتمال و ضعفه و ان لم يكن مقابله و اصلا الى درجه الاطمينان الجزمى اى ان بناءهم على عدم المداقه في باب التطهير، كما قد ورد نظيره في الوضوء، و أما في الشك الملتفت إليه اى عند تصاعد الاحتمال فيشكل دعوى البناء المزبور.

ص: ٢٣١

مسأله ٧: إذا مسح مخرج الغائط بالارض ثلاث مرات

(مسأله ٧): إذا مسح مخرج الغائط بالارض ثلاث مرات كفى مع فرض زوال العين بها (١).

مسأله ٨: يجوز الاستنجاء بما شك في كونه عظما أو روثا أو من المحترمات

(مسأله ٨): يجوز الاستنجاء بما شك في كونه عظما أو روثا أو من المحترمات (٢) و يطهر المحل. و أما إذا شك في كون مائع ماء مطلقا أو مضافا لم يكف (٣) في الطهاره بل لا بد من العلم بكونه ماء.

بمقتضى اطلاق ان حد الاستنجاء هو النقاء أو استظهار تثليث المسحات من العدد أو الاطلاق في الآله.

للأصل المفرغ و ان جرى في الفرضين الأولين بناء على الحرمة التكليفيه أو الاصل العدمي الازلي الموضوعي في العنوان الخاص بناء على الحرمة الوضعيه، الا- ان في الشك في المحترمات اذا كان المحتمل كبير الأهميه ككون الورق قرانا أو مشتملا على الاسماء الالهيه و نحو ذلك مما علم من الشرع المبالغه في تعظيمه الملازم عرفا و عقلا للزوم الحيطه فيه عند الشك.

لما تقدم في المياه من عدم جريان اصل محرز للعنوان الوجودي.

فصل فى الاستبراء و الأولى فى كفياته أن يصبر حتى تنقطع دريره البول (١) ثم يبدأ بمخرج الغائط (٢) فيطهره، ثم يضع اصبعه الوسطى (٣) من اليد اليسرى (٤) على مخرج الغائط، ويمسح الي (٥) أصل الذكر ثلاث مرات

وجه الأولويه لما يظهر من صحيح جميل بن دراج (١) من ترتب الاستنجاء على انقطاع دره البول، لا ما يقال من عدم موضوع الاستبراء مع استمرار البول او مع تجدد مره اخرى، اذ هناك فرض ثالث و هو قطع دره البول اختيارا قبل انقطاعها بتمام البول فى المثانه ثم الاتيان بالاستبراء كما يحصل ذلك عند طرو مانع عن اتمام قضاء الحاجه فالأولويه المزبوره دفع للاحتقان و نحوه.

كما هو مفاد موثق عمار الساباطى (٢)، من تقديم استنجاءه على البول و الاستبراء من مقدماته.

كما رواه فى الأشعثيات بسنده (٣).

ففى روايه وهب بن وهب (٤) انهما عليهما السلام كانا يستنجيان باليسار، و فى عدّه روايات (٥) ان الاستنجاء باليمين من الجفاء.

ذهب الى التسع الفاضلان و الشهيدان و جماعه و عن المفيد مسح ما تحت

ص: ٢٣٣

١-١) ابواب احكام الخلوه ب ١/٣١.

٢-٢) ابواب احكام الخلوه ب ١/١٤.

٣-٣) المستدرك أبواب أحكام الخلوه ب ٢/١٠.

٤-٤) ابواب احكام الخلوه ب ٨/١٨.

٥-٥) ابواب احكام الخلوه ب ١٢.

الانثيين الى اصل القضيب مرتين او ثلاثا، و يمر المسبحة و الابهام باعتماد قوى من أصله الى رأس الحشفه مرتين او ثلاثا، و عن الفقيه المسح من عند المقعده الى الانثيين ثلاث مرات ثم ينتر ذكره ثلاث مرات، و كذا في الوسيله و المراسم و الغنيه و السرائر و النافع و غيرها، و عن المرتضى نتر الذكر من أصله الى طرفه ثلاث مرات، و عن الكافي حلب القضيب من أصله الى رأس الحشفه دفعتين او ثلاثا و يعصرها.

و الاختلاف منشأه في الاستظهار من الروايات الوارده ففي صحيح محمد بن مسلم قال: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل بال و لم يكن معه ماء؟ قال: يعصر أصل ذكره الى طرفه ثلاث عصرات و ينتر طرفه فان خرج بعد ذلك شيء فليس من البول و لكنه من الحبائل» (١) و صحيح حفص بن البختری عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يبول قال

«ينتريه ثلاثا، ثم ان سال حتى يبلغ السوق فلا يبالي» (٢) و مثله ما رواه (٣) في الاشعثيات الا ان فيه تصريح بالذكر، و حسنه عبد الملك بن عمرو عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يبول ثم يستنجي ثم يجد بعد ذلك بللا قال: «اذا بال فخرط ما بين المقعده و الانثيين ثلاث مرات و غمز ما بينهما ثم استنجي فان سال حتى يبلغ السوق فلا يبالي» (٤)، و قريب منه ما رواه الراوندى الا ان فيه «من بال فليضع اصبعه الوسطى في اصل العجان ثم ليسلها ثلاثا» (٥)، و في خبر الدعائم «و أمروا عليهم السلام بعد البول بحلب الا حليل ليستبرأ منه ما فيه من بقيه البول، و لثلا يسيل منه بعد الفراغ من الوضوء شيء» (٦)، و روى في المستدرک من كتاب محمد بن المثنى الحضرمي عن ابن شرع عن ذريح المحاربي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن

ص: ٢٣٤

- ١- ١) ابواب احكام الخلوه ب ٢/١١.
- ٢- ٢) ابواب احكام الخلوه ب ٣/١٣.
- ٣- ٣) المستدرک ابواب احكام الخلوه ب ١٠.
- ٤- ٤) ابواب احكام الخلوه ب ٢٠/١٣.
- ٥- ٥) المستدرک ابواب احكام الخلوه ب ١٠.
- ٦- ٦) المستدرک ابواب احكام الخلوه ب ١٠.

البول و التقطير؟ فقال: اذا نزل من الحبائل و نشف الرجل حشفته و اجتهد، ثم ان كان بعد ذلك شىء فليس بشىء» (1)، و عن فقه الرضا نظير ما تقدم عن الفقيه. و المتحصل من وجوه الاستظهار:

الأول: تقييد المطلق بالمقيد منها فيتحصل التسع الذى ذهب إليه جماعه كثيره.

و الثانى: التقييد لمفهوم كل من الروايات بالقييد (أو) بقانون تعدد الجمل الشرطيه على جزء واحد بجعل الجزء الحكم بطهاره المشتبه الخارج، و هذا بخلاف الوجه السابق فانه من التقييد الواوى و قد حرر فى محله انّ التقييد بأو مقدم عليه فى مثل ذلك و ليس المقام من الاطلاق و التقييد المجردين. نعم قد يقال انه بقريته تخلف قطرات فى المجرى فى الموضع الذى بين المقعده و الانثيين و مشاهدته ان الغمز فيه أتم فى الاخراج، و كون الاستبراء هو لتنقيه المجرى، كان المتعين هو الوجه الأول، كما يمكن تقريب صحيح ابن مسلم للوجه الأول ان المراد بأصل الذكر و ان كان ابتداءه المتصل الا ان عصره يمكن بالغمز تحت الانثيين فيكون دالا على مسح كلا الموضعين مع التتر، و الا لو جمد على ظاهر لفظه لكان مفاده عصر الذكر مع نتره مع ان أحدهما يغنى عن الاخر، و لا يغنيان عن مسح الحجان.

الثالث: حمل ما ورد متعددا على المثليه فى تنقيه المجرى و الاستبراء و ان المدار على حلب البول الى الخارج و الاجتهاد فى تشييف المجرى، كما هو ظاهر روايه او استظهار صاحب الدعائم و روايه المستدرک، و هو ظاهر ما ذهب إليه المفيد و ابو الصلاح بل يستظهر من كل من لم يذهب الى التسع، و كذا من اعتد بالاطمينان ببقاء المجرى و لو بطول المده او ثقل الجثه الضاغظ على المجرى، و كذا ما هو المجرب

ص: ٢٣٥

ثم يضع سبابته فوق الذكر (١) و ابهامه تحته و يمسح بقوه الى رأسه ثلاث مرات ثم (٢) يعصر رأسه ثلاث مرات و يكفى سائر الكيفيات (٣) مع مراعاة ثلاث مرات و فائدته من حصول النقاء بالاكل من التسع بل من الست أيضا. و هذا الوجه ان لم يتم فلا ريب فى مدافعتة للوجه الأول فيتعين الثانى، و من ثم تكلف من ذهب الى الأول الى حمل الفاظ الروايات على بعضها البعض و هو أشبه بالتأويل الممجوج، كما ان دعوى لغويه التتر و العصر للذكر وارده على القول بالتسع أيضا.

و قد تقدم عن المفيد ذكرهما من دون تقييد بالفوقيه و ليس له مستند واضح.

قد اشكل فى قيديه الترتيب بعدم دلالة الروايات بعد كون الواو لمطلق الجمع، و ظاهر الاشكال الاختصاص فى ترتيب المجموع على المجموع لا- ترتيب الآحاد أى البدء فى كل مره بالعجان ثم بالقضيب، و الاشكال لو تم لتأتى فيه أيضا الا- ان يقال بأن مقتضى كون الاستبراء للحلب و نقاء المجرى هو ذلك، بخلاف ترتيب المجموع فليس بلازم له بل من المجزّب ان توالى الآحاد أنقى للمجرى من توالى المجموع، و الصحيح ظهور الترتيب الذكري فى ترتيب المجموع لا سيما و ان التميز بالعدد ثلاث لكل موضع قدّم على ذكر المسح فى الموضوع اللاحق.

أما استبدال المسح بالغمز و العكس فلحصول الغرض من كل منهما بالآخر فى الماهيه العرفيه، و تعدد التعبير لكل منهما شاهد ذلك أيضا بل عبر عنهما بالعصر و الخرط أيضا، أما التتر فالظاهر بدليته عن عصر الذكر لا أنه فى طوله منضمًا إليه كما انه لم يظهر من الروايات عصر خصوص الحشفه كمرحله ثالثه فى الاستبراء فى قبال الاولتين، الا ان يستظهر من صحيح ابن مسلم أن كلا من العصر و التتر على عضو الذكر غايته ان التتر هو على طرفه منضمًا الى العصر لكل العضو فيبدل التتر للطرف بالعصر له، أو يكون الغايه فيه للعصر لا للمعصور كما قيل فتخرج عن العصر و يكون الطرف

الحكم بطهاره الرطوبه المشتبهه (١) و عدم ناقضيتها، و يلحق به فى الفائده المذكوره طول المده على وجه يقطع (٢) بعدم بقاء شىء فى المجرى بأن احتمل ان الخارج نزل من الأعلى (٣)

محلا للنتز وحده، و هو يبدل بالعصر كما تقدم.

كما هو مفاد النصوص (١) بالناقضيه أو بعدمها.

بناء على ان الاستبراء إماره فعليه على الطهاره و عدمه على الناقضيه و أما بناء على انه قيد فى الحكم بطهاره الرطوبه المشتبهه واقعا، فيشكل الاعتداد بمجرد نقاء المجرى على نحو القطع أو الاطمينان لعدم حصول القيد المزبور، و وجه المبنى الثانى احتمال دخاله الاستبراء فى قطع دريره البول مضافا الى نقاء المجرى، و هذا الاحتمال ينسجم مع كون الاستبراء مأخوذا قيدا فى موضوع الحكم على نحو الصفثيه أو الطريقيه الخاصه. لكن المبنى الثانى خلاف مقتضى ترتيب الحكم على الشك فى البلل الخارج، من كونه حكما ظاهريا لا واقعا.

قد اشكل على الماتن بعدم اجتماع الاحتمال مع القطع السابق، و فيه ان متعلق القطع هو نقاء المجرى بينهما الاحتمال متعلق منشأ البلل انه من غير المثانه أو منها. لكن قد يشكل فى شمول الاخبار له لان ظاهرها فى مورد تردده بين البول المتبقى فى المجرى و بين الحبائل، الا انه كما تقصر اعتبار الاستبراء عن ذلك، كذلك تقصر حكم عكسه من الناقضيه مع عدمه فيكون حكم المشتبه فى الصوره المزبوره على القاعده و هى اصاله الطهاره. كما هو الحال فى الرطوبه المشتبهه عند حصر البول مده طويله فى بعض الاشخاص.

ص: ٢٣٧

١-١) الروايات المتقدمه فى كيفية الاستبراء.

و لا يكفى الظن (١) بعدم البقاء و مع الاستبراء لا يضر احتمالاه (٢) و ليس على المرأة استبراء (٣) نعم الأولى ان تصبر قليلا و تتنحج و تعصر فرجها عرضا (٤) و على أى حال الرطوبة الخارجه منها محكوم به بالطهاره و عدم الناقضيه (٥) ما لم تعلم كونها بولا.

مسأله ١: من قطع ذكره يصنع ما ذكر فيما بقى

(مسأله ١): من قطع ذكره يصنع ما ذكر فيما بقى (٦).

الحاصل من غير الاستبراء.

لنصوصيه الأخبار فى ذلك اذ موردها هو الاشتباه و الاحتمال.

لاختصاص النصوص بالذكر مضافا الى الاعتبار من عدم تخلف البول فى المجرى لديها لعلوه على فم الرحم، و يؤيد بما فى صحيح (١) سليمان بن خالد الوارد فى عدم لزوم استبراءها من ماء الجنابه.

من باب الاحتياط و تحصيل اليقين بالنقاء لاحتمال بقاء قطرات إما فى ذيل المجرى كما يحدث للنساء اللاتى و لدن أو فى الحواشى، و لعله يستفاد بالالتزام مما رواه الصدوق فى العلل موثق مسعده بن زياد عن ابي عبد الله عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه و آله قال: لبعض نساء: «مرى نساء المؤمنین ان يستنجين بالماء يبالغن فانه مطهره للحواشى

لما تقدم من عدم شمول الأخبار منظوقا و لا مفهومها المصرح به للمرأة، فتكون على مقتضى الاصل من الطهاره.

لتناول النصوص له لا سيما حسنه عبد الملك بن عمر، و من ثم لو كان القطع من الأصل لكان متناولا للروايه المزبوره أيضا، فضلا عما لو كان مقطوع خصوصا الحشفه أو مقدار يبقى معه مسمى الذكر فانه متناول الصحيحين الآخرين أيضا، هذا مضافا الى المنفهم من الروايات انها لأجل حلب و نقاء المجرى.

ص: ٢٣٨

١-١) ابواب الجنابه ب ٣٦.

مسألة ٢: مع ترك الاستبراء يحكم على الرطوبة المشتبهه بالنجاسه و الناقضيه

(مسألة ٢): مع ترك الاستبراء يحكم على الرطوبة المشتبهه بالنجاسه و الناقضيه (١) و ان كان تركه من الاضطراب (٢) و عدم التمكن منه.

و مذهبه للبواسير» (١).

كما دلت على الحكم الثانى العديد من النصوص (٢) و دلت على خصوص الحكم الأول-مضافا الى النصوص الداله على الناقضيه لان الشك و التردد بين كونه بولا ناقضا أو سائلا من الجائل طاهر غير ناقض و عدم الاستبراء و ظهور الحال فى بقاء قطرات من البول فى المجرى متخلفا، الا- ان يقال أنه من الامارات الفعلية و الا-صول المحرزه التى يقتصر فيها على خصوص المؤدى و لا يحرز بها اللوازم الاخرى و فيه ان مؤداها ليس هو الناقضيه بل البوليه و من ثم يترتب عليها الناقضيه- موثق سماعه عنه عليه السلام «و لكن يتوضأ و يستنجى» (٣) الظاهر فى النجاسه الخثيه بل ان صحيح حفص المتقدم و غيره من بعض الروايات لم يذكر فى الجواب و لا- السؤال الطهاره الحديثه بل السؤال و جوابه منصبا على الخبث و الطهاره عنه. و أما ما فى معتبره عبد الرحيم فى الخصى الذى يلقى الشده عند البول و يرى البلل بعد البلل قال عليه السلام: «يتوضأ و ينتضح فى النهار مره واحده» مما يوهم عدم النجاسه، فهو غير فرض المقام ممن هو مصاب بالسلس اى فى الشك فى البلل النازل من الأعلى لا- المتبقى فى المجرى و الاول مجرى الطهاره و البراءه و نحوه او دفعا لفره النجاسه المتوهمه مع كون البول محكوما بالطهاره كما هو الحال فى سائر موارد الامر بالنضح.

لاطلاق الأدله و الاضطراب فى الترك فلا ينطبق على موضوع الحكم و لا متعلقه كى يكون رافعيته رافعه للحكم، و هذا هو وجه عدم جريان رافعيته فى غالب

ص: ٢٣٩

١-١) علل الشرائع ص ٢٨٦، ب ٢٠٥، ح ٢.

٢-٢) ابواب نواقض الوضوء ب ١٣.

٣-٣) ابواب نواقض الوضوء ب ٦/١٣.

(مسأله ٣): لا يلزم المباشرة أى الاستبراء فيكفى فى ترتب الفائدة ان باشره غيره كزوجته او مملوكته (١).

مسأله ٤): إذا خرجت رطوبه من شخص و شك شخص آخر فى كونها بولا أو غيره

(مسأله ٤): إذا خرجت رطوبه من شخص و شك (٢) شخص اخر فى كونها بولا او غيره فالظاهر لحوق الحكم أيضا من الطهاره ان كان بعد استبراءه و النجاسه ان كان قبله، و ان كان نفسه غافلا بان كان نائما مثلا، فلا يلزم ان يكون من خرجت منه هو الشاك، و كذا اذا خرجت من الطفل، و شك وليه فى كونها بولا، فمع عدم استبراءه يحكم عليها بالنجاسه.

الاحكام الوضعية مضافا الى ان اعتبار اماريه ظاهر الحال كسائر اعتبار الامارات لا يرتفع بالاضطرار.

لعدم الخصوصيه فى الحلب و التنقيه للمجرى نظير الاستنجاء المنصوص عليه فى موثق يونس (١).

ان بنى على أنها إماره فعموم حجيتها للغير واضحه، و اما ان بنى على أنها أصل محرز أى أماره فعلية بنائيه، فلا بد فى تقريب جريانها للغير من فرض شكه كفرد بحيال لموضوع القاعده، و استظهار أن منشأ اعتبار الاماره و هو الفعل او ظاهر الحال غير مختص بمن يقوم به الفعل و ظاهر الحال، نظير قاعده اليد و قاعده الفراش و نحوها بخلاف الاستصحاب، فانه بمن قام لديه اليقين السابق و قاعده التجاوز و الفراغ فانها بمن أتى بالعمل، و الوجه فى العموم هو اطلاق لسان الروايات مثل ما فى موثق لسماعه عن البلبل المزبور المقيد بما بعد الاستبراء قال عليه السلام «ليس به بأس» (٢) فانه ظاهر فى الحكم بالطهاره على ذات البلبل لا بالإضافة الى ذى البلبل نفسه بلحاظ تحيره و فى معتبره ابن ابى يعفور وصفه «انما ذلك من الحبائل» (٣).

ص: ٢٤٠

١- ١) ابواب احكام الخلوه/ب ٣٨.

٢- ٢) ابواب نواقض الوضوء ب ١٣/٤-١.

٣- ٣) ابواب نواقض الوضوء ب ١٣/٤-١.

مسألة ٥: إذا شك في الاستبراء

(مسألة ٥): إذا شك في الاستبراء بينى على عدمه و لو مضت مدته، بل و لو كان من عادته (١)، نعم لو علم انه استبرأ و شك بعد ذلك في أنه كان على الوجه الصحيح أم لا بنى على الصحة (٢).

مسألة ٦: إذا شك من لم يستبرأ في خروج الرطوبة و عدمه

(مسألة ٦): إذا شك من لم يستبرأ في خروج الرطوبة و عدمه بنى على عدمه (٣) و لو كان ظاناً بالخروج، كما اذا رأى في ثوبه رطوبة و شك في انها خرجت منه أو وقعت عليه من الخارج.

مسألة ٧: إذا علم أن الخارج منه مذى، و لكن شك في أنه هل خرج معه بول أم لا

(مسألة ٧): إذا علم ان الخارج منه مذى، و لكن شك في انه هل خرج معه بول أم لا، لا يحكم عليه بالنجاسة (٤) الا ان يصدق عليه الرطوبة المشتبه بان يكون الشك في أن هذا الموجود هل هو بتمامه مذى او مركب منه و من البول.

لأصالة عدمه، فيترتب عليه حكم المفهوم المصرح به في الروايات السابقة، و الا فصرف نفى الاستبراء لا يحرز به ناقضيه و نجاسه الخارج، و لا مجرى لقاعده التجاوز و الفراغ لصرف العاده كما تقدم.

لقاعده الفراغ و ان بنى على عدم استحباب الاستبراء في نفسه، لعدم اشتراط ذلك في جريان القاعده المزبوره بل هي بلحاظ كل عمل يترتب عليه آثار شرعية.

بمعنى البناء على أصالة الطهاره في الخبيثه و استصحابها في الحديثه فيما لو كان متطهراً، و الظاهر عدم لزوم الفحص كما في سائر موارد الشبهات الموضوعيه في باب الطهاره.

قد اشكل بعض على الفرض الأول برجوعه الى الثانى، و الصحيح تعددهما كما اشار إليه الماتن لان الخارج على الثوب مثلاً قد يعلم بكون تمامه مذياً و لكن يشك في خروج الزائد عليه المشتبه.

مسألة ٨: إذا بال و لم يستبرأ، ثم خرجت منه رطوبه مشتبهه بين البول و المنى

(مسألة ٨): إذا بال و لم يستبرأ، ثم خرجت منه رطوبه مشتبهه بين البول و المنى يحكم عليها (١) بانها بول، فلا- يجب عليه الغسل، بخلاف ما اذا خرجت منه بعد الاستبراء، فانه يجب

قد اشكل عليه بخروج الفرض المزبور عن نطاق روايات الاستبراء مطابقه و مفهومه ما حيث انه في موارد التردد بين البول و الحبائل الطاهره لا ما يعلم يقينا بنجاسته و ناقضيته للوضوء، و لذلك لو استبرأ في مثال فرض المتن لبقى العلم بنجاسته على حاله، و استدلال الماتن بمعتبرتي (١) محمد بن مسلم و سماعه الواردتين في الاستبراء للجنابه بالبول و انه يحكم على البلل المشتبه بعد ذلك بالبوليه لا المنى و لا ينتقض الغسل من الجنابه بخلاف ما لو لم يستبرأ فانه يحكم عليه بالمنى، غايه الامر ان اطلاقها مقيد بما اذا استبرأ للبول أيضا بالخرطاط فانه لا يحكم عليه بالبوليه لدلاله الروايات الاخرى المتقدمه، و الروايتان المزبورتان و ان كانتا في مورد سبق الجنابه الا انه لا خصوصيه لذلك. لكن قد يعترض على ذلك بان التعميم لا شاهد له لانهما في مورد البلل المشتبه من الجنابه، و فائده الاستبراء منها فيما اذا شك في بقاء المنى في المجرى و ان الاستبراء بالبول لا يدع شيئا، فالاصح تقريب الاستدلال بان ظاهر روايات الاستبراء و عدمه في الجنابه و البول هو بلحاظ الشك في البلل المشتبه من جهه المتبقى في المجرى، و اما الشك في البلل النازل من الاعلى ابتداء فهو خارج عن حكم القاعده و عكسها، اي انه على حكم مقتضى القاعده الأولى و هو الطهاره و البراءه. هذا مع الالتفات الى ان بعض الشكوك مركبه من عدده شكوك بسيطه منضمه و حكمها حكم آحاد الشكوك المجتمعه المختلفه، و على هذا فان كان الشك في الفرض يعتم احتماله المتبقى في المجرى و النازل من الأعلى أو يختص بالمتبقى، فمقتضى عدم الاستبراء من البول و الاستبراء من الجنابه لفرض بوله في المثال هو

ص: ٢٤٢

عليه الاحتياط بالجمع بين الوضوء و الغسل عملاً بالعلم الاجمالي، هذا اذا كان ذلك بعد أن توضحاً (١) و أما اذا خرجت منه قبل ان يتوضأ فلا- يبعد جواز الاكتفاء بالوضوء لان الحدث الاصغر معلوم و وجود موجب الغسل غير معلوم، فمقتضى الاستصحاب وجوب الوضوء و عدم وجوب الغسل.

الحكم ببوله المشتبه و البراءة من النازل من الأعلى، و اما ان كان الشك مختصاً بالنازل من الأعلى كما لو احس بالنزول من الأعلى فمقتضى العلم الاجمالي تساقط الأصول المفرغه من البول و المنى و تنجيز العلم حينئذ، فتحصل التفصيل في المثال المزبور و لعل الماتن لا يريد الشق الاخير من مثاله. و من ذلك اتضح ما اذا كان قد استبرأ فانه يتساقط مقتضى الاستبراء.

قد ذكر في وجه التفصيل بين ما اذا كان متوضئاً قبل العلم الاجمالي و ما اذا كان محدثاً بالحدث الاصغر- مع ان مقتضى العلم و الاستصحاب للكلى القسم الثاني هو الاحتياط- ان مقتضى قوله تعالى إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ... وَ إِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا (١) هو كون موضوع وجوب الوضوء مركباً من الحدث الاصغر و عدم الحدث الاكبر، فيكون استصحاب عدم الحدث الاكبر حاكماً على استصحاب الكلى لاقتضائه رفع الحدث بالوضوء، و في ما اذا كانت حاله السابقه على العلم هي الحدث الاصغر فتستصحب فيتم موضوع الوضوء بخلاف ما اذا كانت حاله السابقه الطهاره. لكن قد يعترض على هذا الوجه بتأنيه فيما اذا كان سابقاً متوضئاً أيضاً بتقريب انه بالعلم الاجمالي يكون قد علم بانتقاض وضوءه، و غير بعيد دعوى ان موضوع الآيه المركب هو حصول ناقض الوضوء مع عدم الجنابه فيلزمه الوضوء فقط في هذه الصوره أيضاً. و يشهد لهذه الدعوى عموم موضوع الآيه غايه ما خرج منه هو الجنابه او ما اذا كان متطهراً، و كذلك ما ورد من الروايات (٢) المعتبره في ذيل الآيه من

ص: ٢٤٣

١- (١) المائده: ٦.

٢- (٢) ابواب نواقض الوضوء ب ٧/٣.

اشاره

فصل فى موجبات الوضوء و نواقضه

و هى أمور:

اشاره

و هى أمور:

الأول و الثانى:البول و الغائط

الأول و الثانى:البول و الغائط(١)من الموضع الاصلى و لو غير المعتاد،أو من غيره مع انسداده أو بدونه بشرط الاعتیاد،أو الخروج على حسب المتعارف فى غیر الاصلى مع عدم الاعتیاد و عدم كون الخروج على حسب المتعارف اشكال تفسير القيام بالقيام من النوم و هو كناية عن الناقض للوضوء و قد عد فى الروایه (١)من النواقض للوضوء المنى أيضا غايه الامر انه خرج من العموم بالشرطیه الثانيه فى الآیه،و يعضد العموم ما فى ذیل الآیه من ذكر المجيء من الغائط و ملامسه النساء توطئه للتيمم مما يدل على عموم تقدير الناقض و قد عد (٢)من نواقض الوضوء ملامستهن بمعنى الايقاع بهن تفسيرا للآیه فتدبر.و كذا ما رواه فى تفسير البرهان فى ذیل الآیه

و لك ان تقول ان موضوع الآیه هو كناية أو بتقدير الحدث المطلق خرج منه الجنابه،و تقسيم الحدث الى الاصغر و الأكبر مضافا الى انه من الاصطلاح المتواضع لا من القيود الوارده فى لسان الحديث فغايه ما خرج و تميز بآثار خاصه هو الجنابه من الحدث المطلق.و سيأتى مزيد تدليل على ذلك فى بحث نواقض الوضوء.

ضروره فى الدين بعد نص الكتاب عليه فى آیه التيمم أو جاء أحد منكم من

ص:٢٤٤

١- ١) ابواب نواقض الوضوء ب ٢/٢-٨-٤-٣.

٢- ٢) ابواب نواقض الوضوء ب ٩/٤.

الْغَائِطِ (١) الذي لم يسوغ إلا عند فقد الماء، إلا انه وقع الكلام في سببتهما مع الخروج من غير الموضع الطبيعي مع كونه مفتوحا اما مع الاعتياد و اما مع عدم الاعتياد نسب الى المشهور التقييد بالاعتياد و المحكى عن الشيخ في المبسوط الناقضيه في كلا الفرضين فيما كان خروجه من تحت المعده الظاهر في إرادته ما بعد هضم الغذاء بتوسط المعده، لا تحديد موضع المخرج، و قبل تحرير البحث في المقام ينبغي الالتفات الى نكته في نواقض الوضوء: و هي ان الناقض للوضوء هل هو عنوان الحدث كضد للظهور المسبب من الوضوء على القول الاصح من تعدد السبب و المسبب، و أن الممتد هو الكون على الطهاره و بهذا اللحاظ تنتقض سببيه الوضوء السابق للطهاره المعنويه، و لك أن تقول الناقض الحدث كضد للوضوء على القول بأن لا- طهاره وراء الوضوء متولده منه، فعلى اى حال يكون ما يذكر من نواقض مصاديق أو أسباب للحدث الذي هو ضد للظهور أو للوضوء، و على هذا فعنوانه الفصل بأسباب الحدث الذي هو ناقض للوضوء أولى، و يدل على ذلك ما فى صحيح اسحاق بن عبد الله عنه عليه السلام «لا- ينقض الوضوء الا حدث و النوم حدث» (٢) و موثق بكبير بن أعين عنه عليه السلام «اذا استيقنت انك قد أحدثت فتوضأ، و اياك أن تحدث وضوء ابدأ حتى تستيقن انك قد أحدثت» (٣)، و نظيره صحيح ابى الصباح عنه عليه السلام «ان كان لا يحفظ حدثا منه- ان كان- فعليه الوضوء، و اعاده الصلاه، و ان لم يستيقن انه لم يحدث» الحديث و غير ذلك و على ذلك فكل ما أوجب مطلق الحدث كان ناقضا للوضوء سواء أوجب الحدث الاكبر الموجب للغسل او الاصغر الموجب للوضوء فقط، و لذلك وقع

ص: ٢٤٥

١- (١) النساء: ٤٧.

٢- (٢) ابواب نواقض الوضوء ب ٤/٣.

٣- (٣) ابواب نواقض الوضوء ب ٧/١.

السؤال فى روايات الاغسال عن اجزاء الغسل عن الوضوء مما يشهد بتحقق الحدث الناقض للوضوء بتحقيق موجب الغسل هذا.

و الصحيح فى المقام ما ذهب إليه الشيخ قدس سره و وجهه مضافا الى اطلاق ما دل على انتقاض الوضوء بهما أو انها حدث كالأية و اما فى مصحح الفضل عنه عليه السلام «و لا ينقض الوضوء الا غائط أو بول» الحديث (١).

و مصحح زكريا بن آدم عنه عليه السلام «انما ينقض الوضوء ثلاث البول و الغائط و الريح» (٢) ان ما ورد من التقييد بما خرج من الطرفين الاسفلين للتعريف و الحصر فى ذلك انما هو اضافى كما هو واضح فى قبال الرعاف و الحجامه و غيرهما مما ذهبت العامه الى ناقضيته للوضوء، لا الحصر المطلق و الا فالنوم و مس الميت و الجنابه من دون انزال و نحوها نواقض أيضا، و كذا الحال فى صحيح زراره عنهما عليهما السلام «ما يخرج من طرفيك الاسفلين، من الذكر و الدبر، من الغائط و البول أو منى أو ریح، و النوم حتى يذهب العقل، و كل النوم يكره الا ان تكون تسمع الصوت» فان تكرير القيد للتفسير، و لا لغويه حينئذ، و يدل على ذلك أيضا ما فى مصحح الفضل عن الرضا عليه السلام «انما وجب الوضوء مما خرج من الطرفين خاصه، و من النوم، دون سائر الاشياء، لان الطرفين هما طريق النجاسه ليس للانسان طريق تصيبه النجاسه من نفسه الا منهما، فأمروا بالطهاره عند ما تصيبهم تلك النجاسه من انفسهم» (٣). من ثم استدلل البعض على الاطلاق بالتلازم بين صدق العنوانين و نجاستهما و بين ناقضيتهما للوضوء، و وجه تقييد الشيخ فى المبسوط بما خرج من تحت المعده هو لصدق العنوانين كما عرفت، و يؤيد ذلك أيضا ما ذهب إليه

ص: ٢٤٤

١- ١) ابواب نواقض الوضوء ب ٨/٢.

٢- ٢) ابواب نواقض الوضوء ب ٦/٢.

٣- ٣) ابواب نواقض الوضوء ب ٧/٢.

والاحوط النقض مطلقا خصوصا اذا كان دون المعده. ولا فرق بين القليل والكثير حتى مثل القطره (١)، و مثل تلوث رأس شيشه الاحتقان بالعدره. نعم الرطوبات الاخر غير البول و الغائط الخارجه من المخرجين ليست ناقضه (٢) وكذا الدود أو نوى التمر و نحوهما اذا لم يكن متلطخا بالعدره.

الثالث: الريح الخارج من مخرج الغائط

الثالث: الريح الخارج من مخرج الغائط (٣) اذا كان من المعده صاحب صوتا أو لا (٤) دون ما خرج من القبل أو لم يكن من المعده (٥) كنفخ الشيطان أو اذا ادخل من الخارج ثم خرج.

المشهور من الالتزام بالناقضيه فى صوره انسداد المخرجين الطبيعيين و ان لم يكن قد اعتاد غيرهما، و توجيه ذلك بأن ما أخذ القيد فيهما قضيه شخصيه لنوع الانسان السالم، تحكم كما لا يخفى، و على ذلك فلا يقيد بالخروج حسب المتعارف كما فى مثال المرضى فى الكليه عند ما يستحدث لهم طريق لخروج البول من الكليه بتوسط الانبوب الصناعى فتره العمليه الطبيه.

للاطلاق و النص (١) بالخصوص.

للحصر فى مقام التحديد كما فى صحيح زراره المتقدم و غيره.

يجرى فيه النزاع المتقدم فى البول و الغائط.

كما فى صحيح على بن جعفر «فيعلم ان ريحا قد خرجت فلا يجد ريحها و لا يسمع صوتها؟ قال عليه السلام: يعيد الوضوء و الصلاه» (٢) و ما ورد من التقييد بالصوت و الرائحه فى قبال الشك الحاصل من الوسوسه المعبر عنها بنفخه الشيطان.

كما فى ما يخرج من قبل النساء و دعوى جماعه بنفاذه بما يؤدى الى الجوف فحكموا باندراجه، ممنوع صغرى كما هو ثابت فى علم التشريح الحديث، اذا كان

ص: ٢٤٧

١- ١) ابواب نواقض الوضوء ب ٥.

٢- ٢) ابواب نواقض الوضوء ب ٩/١.

الرابع: النوم مطلقا(١) وان كان حال المشى اذا غلب على القلب و السمع و البصر فلا- تنقض الخفقه اذا لم تصل الى الحد المذكور.

المراد الجوف الهضمى للغذاء،الذى هو المدار فى الريح الناقضه كما عبر عنها بالضرطه و الفسوه فى النص.

تسالما بين الفريقين اجمالا و تدل عليه الروايات الكثيره،بل يمكن تقريب الآيه إذا قُتْمَتْ إِلَى الصَّلَاةِ (١)بالاتفات الى لفظه القيام فانه و ان جعل متعلقا بالصلاه كغايه بمعنى الذهاب المقصود و التوجه،الا- انه لم يذكر فيه المبدأ و الظاهر-بحسب ماده و المقابله مع أو جاء أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ الذى هو أحد أسباب التيمم-هو القيام من النوم، كما فسرت بذلك فى موثق ابن بكير (٢)و قد تقرب الدلاله على ذلك بالإطلاق باندرج النوم فيه و المخصص للإطلاق هو صورته المتطهر الذى لم ينم بعد التطهير،الا- أن يتأمل فيه بان المورد من استصحاب بقاء المحل لفرض انه كان متطهرا قبل نومه،و أن لازم دعوى الاطلاق لا خصوص القيام من النوم هو التمسك به لوجوب الوضوء فى كل مورد يشك فى شىء انه ناقض كبرويا أم لا،و هو كما ترى، و هذا التأمل و ان كان تاما على التمسك بالإطلاق كما فى كل موجب مشكوك الناقضيه،الا أن أصل التقريب يعضد التقريب الأول،حيث ان القيام بما هو ليس سببا لوجوب الوضوء و ايجاده،ما لم يكن قد فرض الطهور أو البقاء على الوضوء منعدا سابقا.ثم انه وقع الكلام فى ناقضيته بنفسه أو بما هو كاشف تعبدى عن حدث اخر و هو الريح،وقد ذهب العامه الى الثانى و من ثم لم يطلقوا ناقضيته و فصلوا (٣)بتفصيلات مختلفه بينهم معللين التفصيل بين الصور بوجود سبب الحدث

ص: ٢٤٨

١- (١) المائده:

٢- (٢) ابواب نواقض الوضوء ب ٧/٣.

٣- (٣) بدائع الصنائع: ٣١/١.

و هو استرخاء المفاصل و زوال مسكه اليقظه لما رووه عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله «اذا نامت العينان استطلق الوكاء»، و قد يستظهر هذا القول من الصدوقين و كذا بعض الروايات الواردة في الباب، و من ذلك يظهر ان لسان الروايات الاخر الناصه على اطلاق الناقضيه في الحالات المختلفه من القيام و القعود و غيرها و انه بنفسه حدث تعريض بالعامه و تلويح بأن ما ورد موافقا لهم، قد صدر على وجه التقيه، و أما مصحح الفضل عن الرضا عليه السّلام في علّه ناقضيه النوم من الاسترخاء و زوال المسكه و مظنه خروج الريح، فالظاهر بقريته- أن اكثر ما يذكره عليه السّلام في علل الأحكام هي حكمه و علل الجعل لا عله المجعول الذي هو الموضوع الذي يدور مداره- أن منشأ اشتباه العامه في المقام هو حسابانهم أن مفاد الحديث النبوي هو في صدد ذكر موضوع ناقضيه النوم، بينما هو في صدد الحكمه لا العله الاصطلاحيه، لكن الغريب ما ينسب (1) الى أبي حنيفه صاحب القياس انه لم بين على ناقضيته مطلقا.

ثم انه قد حدد النوم في الروايات المزبوره بما أذهب السمع و للبصر معا أو مع القلب و المراد ليس انقطاع النفس عن الادراك الحسى تماما فقط، اذ قد يحصل ذلك في البهت و الدهشه أو في الحزن الشديد و نحوه مع عدم غيوبه العقل و القلب كما أن تحديده بمشاهده الرؤيا كما عن العلامة رحمه الله كذلك غير مطرد كما لا يخفى، اذ قد يبقى السمع مع ذلك فضلا عن القلب. و الظاهر أنه أخذ لدرجه من النوم لا انه بيان لحقيقه النوم المنحصره، اذ قد ورد في المعصوم عليه السّلام ان نومه بنوم عينه لا- قلبه، كما يحصل ذلك لغيره أيضا عند اشتداد الحاجه للنوم و مقاومه الشخص له، فانه تنطبق العين و لكن السمع و القلب حاضران كما هو الحال أيضا في اوائل الافاقه.

ص: ٢٤٩

الخامس كل ما أزال العقل (١) مثل الاغماء و السكر و الجنون دون مثل البهت.

المحكى عليه الاجماع من الشيخ فى التهذيب و غيره بل شدد على الاتفاق البعض، و قد تقدم فى النوم احتمال مخالفه الصدوقين و ان كان الاقوى ثمَّه العدم لا يراد الصدوق روايه النقض فى الفقيه، و لعل من عبّر منهم بانه كل ما أزال العقل فى معنى النوم يريد ادراج الكليه المزبوره فى غايه ناقضيه النوم المذكوره فى عده روايات و هى ياذهب العقل، فقولته بالناقضيه استظهار من الروايات، و هو قريب و ان تنظر فيه غير واحد، ففى معتبره عبد الله بن المغيره عنه عليه السلام «اذا ذهب النوم بالعقل فليعد الوضوء» (١) قد جعل الموضوع للناقضيه هو الاذهاب للعقل لا نفس النوم، و صحيح زراره عنه عليه السلام «و النوم حتى يذهب العقل». و كذا ما فى الروايات الوارده من تعليق أو تحديد ناقضيه النوم بخفاء الصوت و ذهاب السمع و عدم الحفظ و نحو ذلك، فان اندراج كل مزيل للعقل فى الغايه ظاهر و كذا النمط الاخر من الروايات المتقدمه الداله على ان العله او الحكمه هو زوال الحفظ و المسكه عن الحدث و قد تضمن مرسل (٢) الدعائم الاغماء، مضافا الى أن الاغماء و نحوه مع ذهاب السمع و الاحساس نحو غيبوبه النوم الا- أن الفارق فى السبب حيث انه فى النوم هو التعب و نحوه، و فى البقيه الضعف الشديد الفجائى أو غير ذلك. بل ان فى بعض أفراد المزيل للعقل مع عدم ذهاب الاحساس هو نظير بعض أقسام النوم القليله الوقوع التى يتكلم فيها النائم و يجيب اذا تكلم معه، لكن وعيه غائب و من ذلك يندفع ما يورد من أن الغايه أو التعليل هما للنوم و ليس المدار عليهما مستقلا، نعم لا ينكر اختلاف الحكم بين النوم و غيره فى أبواب اخرى كالوكاله و الولايه و غيرهما مما كان منشأ الافتراق مناسبات خاصه لا تخفى فى الابواب المزبوره.

ص: ٢٥٠

١- ١) المستدرک، ابواب نواقض الوضوء ب ٢.

٢- ٢) ابواب نواقض الوضوء ب ٣ ح ٢.

السادس: الاستحاضه القليله (١)، بل الكثيره و المتوسطه، و ان اوجبتا الغسل أيضا، و اما الجنابه فهي تنقض الوضوء لكن توجب الغسل فقط.

و الحاصل ان القرائن المزبوره داله على ان الموضوع فقد العقل لا النوم بما هو سبب خاص في ذهاب العقل.

تقدم سابقا ان البحث في هذه الأمور تاره من جهه ناقضيتها للوضوء أي موجبيتها للحدث المضاد للطهاره أو الوضوء و أخرى في ايجابها للوضوء، فعلى الأول اشكل غير واحد من المحشين أن الأولى بالماتن جعل العنوان بعد ذكر الاستحاضه القليله هو و كل موجب للحدث الاكبر ليدخل غير الجنابه من الاسباب، نعم على الثانى يتم ما فى المتن بناء على كفايه الغسل عن الوضوء فتكون موجبات الحدث الاكبر توجب الغسل خاصه، بخلاف ما اذا بنى على عدم كفايه الغسل عن الوضوء فيرد ما ذكر فى التقدير السابق. هذا و تحرير الكلام فى مطلق الاستحاضه و ان كان موكولا الى محله، الا ان المهم فى المقام هو تنقيح كليه انتفاض الوضوء بالموجبات للحدث الاكبر او بالموجبات للغسل مثل الحيض و النفاس و مسّ الميت، و بعبارة تلازم وجود الحدث الاصغر لوجود الحدث الاكبر، مع غضّ النظر عن التلازم فى الارتفاع اى ارتفاع الاصغر عند ارتفاع الاكبر، اى تلازم وجود الطهاره الصغرى عند وجود الكبرى، و الصحيح البناء عليها ما دام الموجب يعنون بالحدث، و يدل عليه صحيح اسحاق بن عبد الله الاشعري عن ابي عبد الله عليه السلام قال: «لا ينقض الوضوء إلا حدث و النوم حدث» (١) و تقريب كليه المفاد و ان تنظر فى تصويره غير واحد لعدم تشككه فى أحد الاشكال الاربعه للقياس الاقترانى، الا انه من الواضح إرادته الجنس من التنكير لقرينه انه طبق على النوم مدلا على ناقضيته فالاسناد أولا للحدث

ص: ٢٥١

مسألة ١: إذا شك في طرو أحد النواقض

(مسألة ١): إذا شك في طرو أحد النواقض بنى على العدم (١) وكذا إذا شك في أن الخارج بول أو مذي -مثلاً- إلا أن يكون قبل الاستبراء فيحكم بأنه بول، فإن كان متوضئاً انتقض وضوئه كما مرّ.

مسألة ٢: إذا خرج ماء الاحتقان ولم يكن معه شيء من الغائط

(مسألة ٢): إذا خرج ماء الاحتقان ولم يكن معه شيء من الغائط لم ينتقض الوضوء، وكذا لو شك في خروج شيء من الغائط منه (٢).

و بالتبع للنوم، وكذا صحيحه ابى الصباح الكناني عن ابى عبد الله عليه السلام «ان كان لا يحفظ حدثاً منه -ان كان فعلية الوضوء» (١) و مثله موثق ابن بكير المتقدم (٢) فإن ظاهرها ناقضيه طبيعه الحدث للوضوء. وكذا موثقه سماعه عن تقطير الدم من القرحة «فلا يعيدن إلا من الحدث الذى يتوضأ منه» (٣). و ما فى صحيح زراره عن تقليم الاظفار و جزّ الشارب «... و ليس شيء من السنه ينقض الفريضة و ان ذلك ليزيده تطهير» (٤) ففيها ايماء بأن زوال مرتبه من الطهوريه مناقض للوضوء. و الحاصل من هذه الروايات هو ناقضيه عنوان الحدث للطهور أو الوضوء و ان اسناد الناقضيه لأسباب الحدث بالتبع، غايه الامر لا بد من اثبات ان الموجب للغسل هو حدث.

بمقتضى الاستصحاب المنصوص عليه فى خصوص المقام و قد طبق على الشك فى أصل الوجود او ناقضيته و صفه الموجود كما فى الخفقه و الوسوسه فى خروج الريح بمجرد التحسس فى الدبر بانه من نفخ الشيطان اى القاءاته.

كما ورد أن انتقاض الوضوء من خروج الشيء بنفسه من البدن كالاربعة المتقدمه لا مثل القيح و نحوه و لا من دخول شيء فيه (٥) و هو مقتضى حصر النواقض

ص: ٢٥٢

١- ١) ابواب نواقض الوضوء ب ٦/٣.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ٤٣.

٣- ٣) ابواب نواقض الوضوء ب ٩/٧.

٤- ٤) ابواب نواقض الوضوء ب ٢/١٤.

٥- ٥) ابواب نواقض الوضوء ب ١٥-١٦.

مسأله ٣: القيح الخارج من مخرج البول أو الغائط ليس بناقض

(مسأله ٣): القيح الخارج من مخرج البول أو الغائط ليس بناقض و كذا (١) الدم الخارج منهما الا اذا علم ان بوله أو غائطه صار دما (٢) و كذا المذى و الودى و الودى (٣) و الأول هو ما يخرج بعد الملاعبه و الثانى ما يخرج بعد خروج المنى و الثالث ما يخرج فى الاربعه المزبوره.

كما تقدم فى التعليق السابق.

بمعنى أن فى بوله دم و كذا الغائط، كما يحدث فى المصابين بامراض الكليه و البواسير و نحوها أو القرحة فى مواضع من الجهاز الهضمى، و البول فى اصله ماده تستخرج بتصفيه الكليه من الدم فإذا أصابها عارض فربما يخرج البول مختلطا بالدم.

الأول و هو ما يخرج عند الملاعبه و التقبيل اى عند تحرك الشهوه و وصف بالابيض فى بعض كتب اللغه، و لكن فى الروايات (١) استعمل فى الأعم من ذلك، و الثانى لم يذكر فى كثير من كتب اللغه و لكنه عرّف فى بعض الكلمات بما فى المتن، و فى الروايه (٢) الذى يخرج من الادواء. و الثالث ما يخرج عقيب البول و قد وصف فى بعض كتب اللغه بالاصغر و فى الروايه (٣) يخرج من دريره البول اى من سيلانه. و قد يوجد فى بعض الكلمات رابع و هو المدى باسكان الدال المهمله و عرف بماء تخين يخرج عقب البول و هو راجع الى الثالث الودى، و قد ذهب العامه الى انتقاض الموضوع منه لما بنوا عليه من الاخذ بعموم الموصول فى «ما يخرج من الطرفين» و ما بنوا عليه من تسبب خروج النجاسه من البدن لانتقاض الموضوع، و قد حكموا بنجاسه الأول و الثالث بل كل بلل خارج من الإحليل، و قد تعرضت الروايات

ص: ٢٥٣

١-١) ابواب نواقض الموضوع ب ١٢.

٢-٢) ابواب نواقض الموضوع ب ٦/١٢.

٣-٣) ابواب نواقض الموضوع ب ١٤/١٢.

مسألة ٤: ذكر جماعه من العلماء استحباب الوضوء عقب المذي و الودي

(مسألة ٤): ذكر جماعه من العلماء استحباب الوضوء (١) عقب المذي و الودي، المعتبره فى المقام لتخطئه كل من الوهمين، و ان وردت روايات معارضه موافقه للعامه الا- ان تضمن الأولى لتخطئه لهم حاكم على جهه الصدور فى الثانيه فلا- تصل النوبه للمعارضه و الترجيح، فالتقديم من باب الحكومه الجهتيه غير الدلاليه كما تقدم نظير ذلك فى نجاسه الخمر، و لا تصل النوبه لملاحظه النسبه بين الطائفتين بعد الحكومه المزبور، مع ان النسبه فى المذي كما ورد التعارض فى المطلقين هناك لا تعارض فى الخاصين بالشهوه أيضا فلاحظ، و أما الترجيح على فرض المعارضه بموافقه روايات النافيه للنقض للكتاب و هو اطلاق الآيه، فالحال على العكس فمن يقرب اطلاق الآيه دون الظهور فى خصوص القيام من النوم اللازم عليه التمسك بإطلاق الآيه فى المورد المشكوك كما حررناه سابقا فلاحظ.

قد ذهب العامه الى انتقاض الوضوء من المذكورات فى المتن على تفاصيل المذكوره فى كتبهم (١) و قد استندوا فى ذلك الى ما قدمناه فى المذي و الودي من عموم الموصول فى ما خرج من السيلين، و ناقضيه كل نجاسه خارجه من البدن و التزموا بنجاسه القىء و نحوه، و أن معنى اللمس فى آيه الغسل و التيمم هو مطلق مس البشره بشهوه أو مطلقا، و أن قاطعيه الضحك غير مختصه بالصلاه، و كذا ما يدخل الجوف اذا كان مطبوخا غيرته النار، و قد جاء فى الروايات الكثيره فى المقام التعريض بل التصريح بتخطئه تهجساتهم (٢) و تلك المستندات الوهميه و انهم لم يلجئوا الى ركن

ص: ٢٥٤

١- ١) لاحظ المغنى لابن قدامه الحنبلى ١٩٢/١- بدائع الصنائع للكاسانى الحنفى ٣٢/١، و كتاب الام للشافعى ١٤/١، المحلى لابن حزم ٢٣٥/١، المدونه الكبرى لمالك ١٣/١.

٢- ٢) لاحظ أبواب النواقض ب ١٢/٦، ب ٥/٢، ب ١٠/٧، ب ١/١٤، ب ١٤/٩.

و الكذب، و الظلم، و الاكثار من الشعر الباطل، و القىء و الرعاف، و التقبيل بشهوه، و مس الكلب، و مس الفرج، و لو فرج نفسه، و مس باطن الدبر، و الاحليل، و نسيان الاستنجاء قبل الوضوء و الضحك في الصلاة و التخليل اذا آدمى لكن الاستحباب في هذه الموارد غير معلوم و الأولى ان يتوضأ برجاء المطلوبيه و لو تبين بعد هذا الوضوء كونه محدثا بأحد النواقض المعلومه كفى (١) و لا يجب عليه ثانيا كما انه لو توضأ احتياطا لاحتمال حدوث الحدث ثم تبين كونه محدثا كفى و لا يجب ثانيا.

رشيد، مضافا الى ان روايات الحصر قد وردت في مقابل تلك النواقض المزعومه فلا يتوهم ملاحظه نسبه العموم و الخصوص مع بعضها كما ارتكب البعض، فلاحظ روايه و مصححه ابى بصير عنه عليه السّلام عن الرعاف و الحجامة و كل دم سائل «ليس في هذا وضوء انما الوضوء من طرفيك اللذين انعم الله بهما عليك»، و فى صحيح الحلبي عنه عليه السّلام «ان خاصموكم فلا تخاصموهم. و قولوا: هكذا السنه» هذا، و ان ورد ما يوافق العامه فى النقض بها الا انه يشكل الجمع بالاستحباب حيث ان الروايات المستفيضه الأولى حاكمه جهه عليها، فلا مجال لدعوى تقدم الجمع الدلالى على الترجيح المتوقف على المعارضه، و قد اشكله غير واحد. نعم فى موثق الحذاء عن ابى عبد الله عليه السّلام قال: «الرعاف و القىء و التخليل يسيل الدم اذا استكرهت شيئا ينقض الوضوء، و ان لم تستكرهه لم ينقض الوضوء» بناء على حمل الاستكراه على معنى التقذر لا الالغاء و التعمد، قد يشعر بالاستحباب و لكن حمل الاستكراه على ذلك خلاف الظاهر و لذلك حمله الشيخ على التقيه.

و لا وجه للاشكال فى الكفايه الا على القول بعدم صدق الامثال المنبعث من احتمال الامر مع امكان الانبعاث من الامر او على القول بان المورد من تقييد الامثال متعلقا بحصه خاصه لم تتحقق و ان ما وقع لم يقصد، و فيه مع - كون

الاشكالين مبنائين لا صغرى لهما فى المقام.أما الأولى فلانه فى ظرف الامثال لم يتبين لديه انه محدث فيعلم بالامر لينبعث عنه لا- عن احتمالاه،وقد يصاغ الاشكال المزبور بأن الامر المحتمل الذى انبعث عنه لم يكن فى الواقع،فضلا عن ان يقال انه انبعث عن احتمال أمر واقعى،و ما كان من امر فى الواقع فلم ينبعث عنه،وفيه:ان الامر بالوضوء لا يتنوع بتنوع سببه و موضوعه أى ما دام المتعلق واحد فيبقى الامر المتعلق به كذلك و ان اختلف السبب،فهو من باب تعدد السبب و اتحاد المسبب.

و أما الثانى فلان الوضوء لا يتنوع ماهيه كى يختلف قصدا كما قد يدعى فى الغسل كما سيأتى تحرير الحال فى كل منهما حتى بلحاظ ترتب الطهور و عدم ترتبه كما هو الحال فى ما لو توضحاً بنيه التجديد ثم تبين كونه محدثاً.

اشاره

فصل فى غايات الوضوءات الواجبه و غير الواجبه فان الوضوء إما شرط (١) فى صحه فعل كالصلاه (٢) و الطواف (٣) و اما شرط فى كماله (٤) كقراءه القرآن،

الأصح أن المسبب منه و هو الطهاره كما يأتى هى الشرط، و لكن حيث يتعارف اطلاق المسبب على السبب و بالعكس لا سيما فى التوليدات، صح اطلاق الشرط على الوضوء و اخويه، و على ذلك غايه الوضوء دوما هى الطهور و بقيه الغايات فى طولها، ثم انّ البحث فى الغايات الوضوء اما لأجل استقصاء ما يشترط فيه الوضوء و الطهاره أو لأجل بيان موارد مشروعيتها من الأمر المقدمى الآتى من ذى المقدمه إلا أن الثانى لا طائل تحته بعد البناء على عدم الامر الشرعى الا ما فيما هو شرط شرعى كما حررناه فى محله فله وجوب شرعى ضمنى لا مقدمى، و بعد البناء على الاستحباب النفسى للطهاره، و يأتى تتمه لذلك فى الغايات المندوبه.

كتابا و سنّه لا صلاه الا بطهور (١)، و لا تعاد الصلاه (٢) الا من خمس التى أحدها الطهور و غيرها من النصوص.

و تدل عليه النصوص المعتبره (٣) فيما كان جزءا للحج أو العمرة.

كما فى روايه محمد بن الفضيل عن أبى الحسن عليه السّلام - عن من أحدث و أراد قراءه المصحف - قال عليه السّلام: «لا حتى تتوضأ للصلاه» (٤) و المراد تتوضأ وضوء الصلاه فى مقابل مجرد غسل اليد، و السند قابل للاعتبار و ان كان ابن الفضيل مشتركا بين الثقه

ص: ٢٥٧

١- ١) ابواب الوضوء ب ١-٣.

٢- ٢) ابواب قراءه الصلاه ب ٢٩ ح ٥.

٣- ٣) ابواب الطواف ب ٣٨.

٤- ٤) ابواب قراءه القرآن ب ١/١٣.

و اما شرط فى جوازه كمس القرآن(١).

البصرى و الضعيف الازدى و ذلك لأن الثانى ضعفه الشيخ فى موضع و ذكر سبب التضعيف فى موضع آخر و هى رميه بالغلو و صرف ذلك غير قاذح ما لم يكن صاحب بدعه و تخليط لما هو المعروف من مسلك القدماء فى حدّ الغلو، و مع انه قد روى عنه صاحب النوادر الاشعري محمد بن أحمد بن يحيى فى الصحيح و لم يستثنه القميون، و المنسوب للشيخ المفيد فى رساله العديده توثيقه، مع كثره رواياته و كثره الاجلاء الكبار الراوين عنه، و الراوى عنه محمد بن عبد الحميد الذى تقدم فى موضع سابق قرب اعتبار حاله. و كذا روايه الأربعمائه التى فى سندها كلام معروف - حيث فيه القاسم بن يحيى عن جده الحسن بن راشد - «لا يقرأ العبد القرآن اذا كان على غير طهور حتى يتطهر» (١)، و هما كما يحتملان النهى عن القراءة مع الحدث يحتملان قريبا الندب الى الطهور للقراءه، كما هو مفاد مرسله (٢) ابن فهد فى ذلك الباب، و على التقدير الأول أيضا يكون الوضوء مقدمه للحصه الراجحه من القراءة كما يأتى تقريبه فى مس القرآن فضلا عن ما لو بنى على معنى قله الثواب فى الكراهه المتعلقه بالعباده.

كما هو المشهور خلافا للمحكى عن الشيخ فى المبسوط و جماعه من متأخري الأعصار، هذا مع اتفاق كلمتهم فى المحدث بالأ- كبر. و يستدل لحرمة المس بقوله تعالى لا- يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ (٣)، و اشكل بان الضمير ليس عائدا للمصحف بل لحقيقه القرآن، و هى الكتاب المكنون و المس بمعنى الوصول و الادراك لحقائقه لا ظواهره، و يعضد ذلك أن المطهر غير المتطهر، اذ الاول يفيد العصمه من الذنوب

ص: ٢٥٨

١- ١) ابواب قراءه القرآن ب ٢/١٣.

٢- ٢) ابواب قراءه القرآن ب ٣/١٣.

٣- ٣) سوره الواقعه: ٧٩.

الذى فى قوله الآخر إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً (١)، لكنها لا تخلو من اشعار أو دلالة و لو بالالتزام بالالتفات الى توصيفه بالكريم الذى لازمه الاحترام، وكذا بالالتفات الى توصيفه بتوسط الضمير أيضاً أنه تنزيل من رب العالمين اى المنزل كما هو مدلول حسنه أو قويه ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن عليه السلام قال: «المصحف لا تمسه على غير طهر و لا- جنباً و لا تمس خطه و لا تعلقه ان الله يقول لا يمسه إلا المطهرون» (٢) و تضمنها للمستحب لا يخذش فى الدلالة بعد ان فهم الترفع و التشكيك فى درجات المس المختلفة.

و يدل عليه أيضاً موثقه ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام «ومن قرأ فى المصحف و هو على غير وضوء؟ قال: لا بأس، و لا يمس الكتاب» (٣)، و كذا الصحيح الى حريز عن اخبره عنه عليه السلام قوله لا-بنيه اسماعيل بعد ما كان على غير وضوء: «لا تمس الكتابه و مس الورق، فاقرأه» (٤). نعم قد ورد ما يعارض ذلك فى المحدث الجنب و يأتى حاله فيه (و فى المسألة ٨) و تقدم (٥) فى مسأله حرمه مس خط المصحف باليد المتنجسه ماله نفع فى المقام. ثم انه اشكل جعل جواز المس غايه للوضوء بعد ما لم يكن مقدمه وجوديه اصطلاحاً له اذ هو فعل الشارع، و لا- للمس الذى هو فعل المكلف كما هو ظاهر و اجيب (٦) بأن المقدمه كما قد تكون لذات الواجب فقد تكون لوصف الواجب كما فى الشروط للواجب كالاتقبال و غيره فى الصلاه، فإنه مقدمه لوصف صحه الصلاه،

ص: ٢٥٩

-
- ١- ١) الاحزاب: ٣٣.
 - ٢- ٢) ابواب الوضوء ٣/١٢.
 - ٣- ٣) ابواب الوضوء ب ١/١٢.
 - ٤- ٤) ابواب الوضوء ب ٣/١٢.
 - ٥- ٥) فصل يشترط فى صحه الصلاه من أحكام النجاسات.
 - ٦- ٦) التنقيح ٣/

فكذا في المقام فانه مقدمه لوصف الجواز فان المس ينقسم الى الحرام و الجائز، و فيه ان الجواز ليس و صفا حقيقه للمس بل هو حكم له، بخلاف و صف الصحه فانها بمعنى تماميه الوجود المجموعى، فالمقام اشبه بقيود الوجوب منه بقيود الواجب، و الصحيح فى دفع الاشكال هو ان الحرمة الشرعيه للمس كالمنع التكويني و الجواز الشرعي كالامكان، فالوضوء حيث انه رافع للحرمة و موجد للجواز، كان مقدمه للقدره على المس، فكان مقدمه وجوديه اعداديه، هذا، و لكن ذلك لا يصحح غائيته للوضوء بعد عدم ثبوت رجحانه كما سيأتى فذكره فى غايات الوضوء المشرعه له غير تام، و من ثم لا يشرع التيمم له، و الحاصل انه فى الغايات التى يكون الوضوء مقدمه لحكم فعل ما لا يصحح ذلك غائيه و مشروعيه الوضوء لو لا استحبابه النفسى، ان قلت ان بعض الاحكام يدعوا الى اعدام موضوع نفسه كما قيل فى الحدود فإن الحكمه فى جعلها اعدام موضوعاتها من قبيل السرقة و الزنا و القتل و نحو ذلك، فكذلك الحال فى الحرمة و الكراهه فانها مضافا الى زجرها عن الفعل الذى هو متعلق لها فانها تدعوا الى اعدام موضوعاتها كالخمر فى حرمة شربه و الحدث فى حرمة مس القرآن و الحدث فى كراهه الاكل مع الحدث.

أقول: ان بعض الاحكام و بعض الحرمت أو الكراهات و ان كانت كذلك لها مدلولان و مفادان، الا ان ما نحن فيه ليس كذلك فانه لا يستفاد منه البعث لازاله الحدث أو الزجر من الحدث. نعم فى كراهه الاكل مع الحدث الآتيه قد يستفاد ذلك لو كان مدلولاً للأدله إلا انه مفادها غير ذلك كما سيأتى.

او رافع لكراهه كالأكل(١)أو شرط فى تحقق أمر كالوضوء للكون على الطهاره(٢) أو ليس له غايه كالوضوء الواجب بالندى(٣)و
الوضوء المستحب نفسا-ان قلنا به- كما لا يبعد.

لا- يستظهر ذلك من الروايات (١)التي أوردها صاحب الوسائل فى آداب المائده،بل فيها الكثير من القرائن على إرادته غسل
اليدين منه كما يستعمل الوضوء بمعنى الاستنجاء،مثل ندب مسح الوجه و الرأس و الحاجبين بعد الوضوء من الطعام و هو لا
يتناسب مع المطهر كما هو ظاهر و غيرها.نعم يكره للجنب (٢)ذلك أو المحدث بالأكبر.

قد تقدم ان هذه الغايه هى المباشرة الوحيدة و الباقى فى طولها.

و تحرير الكلام يقع فى جهات:

الأولى:قد وقع الاختلاف فى وجود مسبب للوضوء هو الطهاره المعنويه و التى لها اعتبار بقاء بخلاف الوضوء المنصرم
المتقضى،أم انه لا سبب وراء أفعال الوضوء، و أنه هو الشرط فى الصلاه و نحوها و انه هو المسمى بالطهاره و الطهور،فعلى القول
الأول يكون ما هو المستحب-الذى هو مفاد الأدله الآتية-هو المسبب و تعلقه بالسبب من باب سرايه حكم الأول للثانى فى
الافعال التوليديه فالطهاره فى المقام أثر وضعى يترتب قهرا على افعال الوضوء الاختياريه و عند اتيانها قريبا فلا محاله يتعلق الامر
بها أيضا،بخلافه على القول الثانى و من ذلك يظهر امكان تصوير استحبابه النفسى على كلا القولين و الصحيح هو الأول لانه قد
افترض فى الأدله ان للوضوء نواقض،و لا معنى للنقض الا لما هو متصل باق،لا لما هو متصرم زائل،فما

ص:٢٤١

١-١) لاحظ ابواب آداب المائده ب ٤٩-٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٤-٥٤.

٢-٢) ابواب الجنابه ب ٢٠.

هو باق أمر مسيبي اعتبارى، وكذا التعبير فيها بانه على وضوء، اى انه كائن على وضوء مع ان افعال الوضوء قد تصرمت، فليس ذلك الا- لاعتبار أمر باق. فالمعتبر باق يغير وجودا المتصرم و لا يراد بالتعدد الا فى الوجود، فما وجوده مقتض سبب للوجود الباقي، و الأول وجود تكوينى.

و الثانى اعتبارى و ما ورد من اطلاق الطهاره و الطهور على الوضوء من باب اطلاق المسبب على السبب، كما ورد العكس و هو اطلاق الوضوء على الطهاره كما فى التعبير (على وضوء) حيث ان المراد به المعنى الباقي المستمر. بل قد يكون فى الاصل الوضوء اسم للمسبب لا للغسلات و المسحات. و على كل تقدير الثابت هو وجود سبب و مسبب.

الجهه الثانيه: ان الدال على الاستحباب للطهاره من الحدث قوله تعالى إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ (١) و هى و ان نزلت فى الطهاره الخبثيه كما فى الروايه (٢) الا أن المورد لا يخصص الوارد بعد انفهام محبه الطهاره مطلقا لا سيما و ان السياق فيها يفيد التطهر من حدث الحيض، لا سيما و أن الطهاره الخبثيه الحال فيها من جهه الاشتراط للصلاه او الاتيان بها لنفسها كحال الحديثه، و كذا قوله تعالى وَ يُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهَّرَكُمْ بِهِ (٣) بتقريب أن الغايات للافعال مطلوبه مراده مثل ما تعلقت الإراده بالفعل نفسه، بل ان ذيل آيه (٤) الوضوء المقيده بالصلاه و الغسل من الجنابه قد ذيلت ب ما يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَ لَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَ لِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ الظاهر منها إرادته الطهاره لنفسها و كونها نعمه فى

ص: ٢٤٢

١- (١) البقره: ٢٢٢.

٢- (٢) ابواب احكام الخلوه ب ٣٤.

٣- (٣) الانفال: ١١.

٤- (٤) المائده: ٦.

أما الغايات للوضوء الواجب فيجب للصلاه(١)الواجبه أداء وقضاء عن النفس أو عن الغير ولاجزائها المنسيه(٢)بل و سجدتى السهو على الأحوط(٣)و يجب أيضا نفسها،وكذا قوله تعالى فيه رجالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ (١)وهى وان وردت فى الطهاره الروحيه إلا- أن وحده العنوان مع الآيه الأولى المتقدمه دال على ندييه الطهاره بكل درجاتها،و يظهر هذا المعنى العام من العديد من الآيات فلاحظ،بدء من الخبثيه و انتهاء بالروحيه و القلبيه و الاعتقادييه،و كذا مجموع ما ورد من روايات (٢)عديده فى تجديد الوضوء التى فيها الحسن و القوى بل القابل للاعتبار سندا كما يأتى،داله بالأولويه على ندييه أصل الوضوء،معتصدا بالروايات (٣)الآخري الوارده فى دوام البقاء على الطهور.

الجهه الثالثه:أن النذر لا يتعلق الا بما هو جائز مشروع و الفرض كما تقدم عدم مشروعيه الوضوء فى نفسه الا لغايه الطهور أو ما يترتب على الطهور،نعم يصح نذر الافعال مع الغفله و عدم الالتفات الى الطهاره المسببه،فان المسبب حيث كان توليديا.كان قصد السبب قصدا للمسبب و لذلك اطلق كل منهما على الآخر فى الروايات كما قدمنا،أى كان عنوانا للآخر.

كتابا و سنّه كما تقدم.

و قد تقدم فى فصول أحكام النجاسات وجه ذلك و ان غايه ما فى الباب أن مواضعها قد تبدلت بفوتها عن محلها الأولى.

و تقدم هاهناك ان الاصح عدم اعتبار الطهاره فيها،بعد عدم اخذها فى صحه الصلاه.

ص: ٢٤٣

١-١ (١) التوبه ١٠٨.

٢-٢ (٢) ابواب الوضوء ب ٨.

٣-٣ (٣) ابواب الوضوء ب ١١.

للطواف الواجب (١) و هو ما كان جزءا (٢) للحج أو العمرة و ان كانا مندوبين (٣) فالطواف المستحب ما لم يكن جزءا من أحدهما لا- يجب الوضوء له. نعم هو شرط فى صحه صلاته. و يجب أيضا بالنذر و العهد و اليمين، و يجب أيضا لمس كتابه القرآن ان وجب بالنذر (٤) أو لوقوعه فى موضع يجب اخراجه منه، أو لتطهيره اذا صار متنجسا و توقف الاخراج او التطهير على مس كتابته و لم يكن التأخير بمقدار الوضوء موجبا لهتك حرمة و الا وجب المبادره من (٥) دون الوضوء كما دلت النصوص المشار إليها سابقا على شرطيته فى الصحه له.

بمقتضى تفصيل و تقييد النصوص المتقدمه بعنوان طواف الفريضة اى الواجبه ضمنا فى الاحرام.

لقوله تعالى وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ (١) و هو مقتضى ما ورد من بقاء الاحرام و المحرمات بالدخول فيه ما لم يأت بالنسك الذى نوى الاحرام من أجله، و ان الآتى بعمره التمتع لا- يخرج من مكه حتى يأت بالحج و انه قد ارتهن به، و غير ذلك من النصوص.

بناء على رجحان المس و لم نعثر على ما يدل عليه و ان ورد الرجحان فى النظر إليه، أو فيما كان مقدمه لعمل راجح.

قيّد غير واحد من المحشيين بلزوم التيمم مع امكانه، و اشكل بعدم الدليل على مشروعيه التيمم فى غير مورد فقد الماء أو العجز عن استعماله كالمرض و نحوه، غايه ما فى الباب انه قام الاجماع على مشروعيته فى ضيق الوقت للصلاه و كما هو مقتضى آيه توقيت الصلاه، فيكون الشخص عاجزا الى غايه المنتهى فى ضيق الوقت، و اما غيره فلم يقيم الدليل على ذلك، و هذا التقريب للاشكال قرر فى

ص: ٢٦٤

(١ - ١) البقره: ١٩٦.

و يلحق به اسماء الله (١) و صفاته الخاصه دون اسماء الأنبياء و الأئمه عليهم السّلام و ان كان أحوط، و وجوب الوضوء فى تيمم الجنب فى ليل شهر رمضان عند ضيق الوقت الى طلوع الفجر عن الغسل، و كذا فى ما مر فى احكام النجاسات لتطهير المسجد للشخص الجنب مع حصول الهتك بالتأخير الى تحقق الغسل. و لكن كما تقدم انه مندفع لأن التقريب المذكور للصلاه بنفسه جار فى غيرها من الواجبات المؤقتة أو المضيقه الفوريه فبلحاظ فوريه الواجب يكون الشخص غير متمكنا من الوضوء، فيتحقق موضوع التيمم و هو عدم القدره، نعم لو كانت الفوريه مأخوذ فى وجوبها القدره لكان فى تحقق موضوع التيمم خفاء لكون المورد من التوارد حينئذ، كما انه لم تخص عدم القدره على الوضوء بالناشئه من المرض أو عدم الماء بل هما مضرب مثال لعدم القدره.

قيل انه لم يذكره الكثير من احكام المحدث بالاصغر و ان ذكروه فى احكام المحدث بالاكبر، و لا ريب ان من اختار الجواز هناك لما ورد من بعض الروايات فى الجنب، يقول بالجواز هنا بالأولويه، و يمكن الاستدلال له مضافا الى تأييده بالحرمة فى المحدث بالأكبر كما سيأتى فى روايات الدرهم بانفهام معنى الاحترام من حرمة مسّ المحدث للكتاب، سواء بنى على موثقه ابى بصير المتقدمه، أو غيرها كآليه و بقيه الروايات المعاضده و انه درجه احترام ملزمه للشعائر و المقدسات كما قد استدل فى المقامين بقوله تعالى وَ مَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ، و قد يشكل بان الشعائر و المقدسات ليست على درجه واحده من التعظيم و الاحترام كما فى المسجدين المكى و المدنى مع بقيه المساجد، كما قد يجاب بأن اسماء الله و صفاته المكتوبه مقتبسه من الآيات و السور، فهى اجزاء قرآنيه فى الحقيقه فافهم.

و أما اسماء الأنبياء و الأئمه عليهم السّلام فسيأتى فى روايات مسّ المحدث بالاكبر الجنب

المذكورات- ما عدا النذر و أخويه-انما هو على تقدير كونه محدثا،و الا فلا يجب.

و اما فى النذر و أخويه فتابع للنذر،فان نذر كونه على الطهاره لا يجب الا اذا كان محدثا.و ان نذر الوضوء التجديدى و جب و ان كان على وضوء.

مسأله ١: إذا نذر أن يتوضأ لكل صلاه وضوء رافعا للحدث و كان متوضئا

(مسأله ١): إذا نذر ان يتوضأ لكل صلاه وضوء رافعا للحدث و كان متوضئا يجب عليه نقضه ثم الوضوء لكن فى صحه (١) مثل هذا النذر على اطلاقه تأمل.

لدرهم ان فى بعض أسئله الرواه فرض اسم الله و اسم رسوله فان عمم الوجه المذكور فى أسماء الله تعالى فهو،و إلا فيدور مدار صدق الهتك،و قد يشكل فى خصوصها ان مس ابدانهم الشريفه مع الحدث الاصغر جائز بالبدايه فاسمائهم أولى قطعا بالجواز فتأمل،فان الاسم علم على شخصيه المسمى لا مرتبه البدنيه و يشير الى ذلك روايه (١)ابى الربيع الآ-تبه سؤالا و جوابا فان فيها تسويه اسمه تعالى و اسم الرسول فى الحكم.

باعتبار لزوم رجحان متعلق النذر إما للنصوص (٢)أو لمكان اللام فى صيغته و لا ينسب بها الا ما كان راجحا،و حيث أن نقض الوضوء السابق مقدمه لاتصاف اللاحق بالرافعيه أمر مرجوح،فلا ينعقد،هذا اذا أخذ النقض قيذا أما لو أخذ معلقا عليه فلا اشكال فى صحته لعدم اقتضائه النقض،هكذا و جه تأمل المتن،لكنه منظور فيه لانه و ان بنى على رجحان متعلق النذر و صفا و ذاتا فان ذلك لا يستلزم مرجوحيه المجموع فى المقام كنذر الصلاه فى الحمام،و التفرقه (٣)بين نذر المقيد بقيده و نذره بنحو الحصه التوأم،لا محصل له حيث انه و ان اثمر فى موارد أخذ القيود المتأخره فى الجعل و الانشاء و نحوه من الموارد التى يستحيل أخذ القيد فى الطبيعه،الا انه

ص: ٢٦٦

١- ١) ابواب الجنابه ب ٤/١٨.

٢- ٢) ابواب النذر و العهد ب ١٧.

٣- ٣) المستمسك ٢٧٦/٢.

مسألة ٢: وجوب الوضوء لسبب النذر أقسام:

(مسألة ٢): وجوب الوضوء لسبب النذر أقسام: أحدها: أن ينذر أن يأتي بعمل يشترط في صحته الوضوء كالصلاة، الثاني: أن ينذر أن يتوضأ إذا أتى بالعمل الفلاني في المقام لا يثمر إذا لم يكن بنحو يكون الواجب بالنسبة إليه بنحو الواجب المشروط أي وجوبه مشروط أو الواجب المعلق، بنحو لا يبعث الوجوب نحو القيد، و أما إذا لم يكن كذلك فإن البعث نحو الحصة بعث نحو المقيد و القيد و الحاصل إن لزوم رجحان متعلق النذر وصفا و ذاتا أن كان بمعنى أن المجموع منهما لا بد أن يكون كذلك، فلا ريب فيه، و أن كان بمعنى كل منهما بنحو الاستغراق و الانحلال، فلا دليل عليه فيما كان النذر بنحو وحده المطلوب لأن المفروض أن المجموع محبوب و راجح و أن كانت طبيعته في ضمن هذه الحصة أقل الأفراد رجحانا، نعم لو كان بنحو تعدد المطلوب و الانحلال لم ينعقد الذي يتعلق بالوصف لعدم رجحانه، هذا مضافا إلى أن ما ورد في ندب عرض المصلى نفسه على الخلاء مطلقا ثم التوضى، ظاهر في رجحان الطهاره بعد التخلي، نعم لو لم يكن العرض على التخلي معتد به أصلا لكان القيد في نفسه مرجوح. و تمثيل المقام بنذر التوبه من الذنب في انه لا يقتضى العصيان ثم التوبه منه، فهو مع الفارق حيث أن القيد في المثال الأخير محرم، بخلاف المقام فالأولى في تفسير تأمل المتن هو من جهة أن مشروعيه الوضوء الراجع لا تتحقق إلا بعد الحدث فهو كقيد حكم له و لا- يجب بسبب النذر جعل متعلقه راجحا مشروعيا، و لو كان نذره متعلقا بمجموع الفعلين فالتأمل على حاله أيضا، بعد فرض أن الحدث مرجوح في نفسه و الوضوء الراجع مشروعيته و راجحيته معلقه، لكن في الفرض الأخير قد عرفت رجحان الوضوء بعد التخلي إلا فيما لا يعتنى به من قضاء الحاجة.

غير المشروط بالوضوء، مثل أن ينذر ان لا يقرأ(١)القرآن الا- مع الوضوء فحينئذ لا يجب عليه القراءه لكن لو أراد ان يقرأ يجب عليه أن يتوضأ.الثالث: أن ينذر ان يأتي بالعمل الكذائي مع الوضوء كأن ينذر ان يقرأ القرآن مع الوضوء فحينئذ يجب الوضوء و القراءه.الرابع: أن ينذر الكون على الطهاره.الخامس: ان ينذر ان يتوضأ من غير نظر(٢)الى الكون على الطهاره.و جميع هذه الاقسام صحيح لكن ربما يستشكل فى الخامس من حيث ان صحته موقوفه على ثبوت الاستحباب النفسى للوضوء و هو محل اشكال لكن الاقوى ذلك.

مسأله ٣: لا فرق فى حرمه مس كتابه القرآن على المحدث بين أن يكون باليد أو سائر أجزاء البدن

(مسأله ٣): لا فرق فى حرمه مس كتابه القرآن على المحدث بين ان يكون باليد أو سائر أجزاء البدن، و لو بالبطن كمسها باللسان أو بالاسنان، و الأحوط(٣)ترك تعلق النذر بالنفى مرجوح فى ظاهر العبارة كما ذكره، و اللازم تعلقه بالوضوء عند القراءه.

و هو يحتمل أن لا يلتفت الى الكون على الطهاره لا أن يلتفت الى العدم، أى لا بشرط، لا بشرطاً، و قد تقدم عدم الاشكال فى ذلك، لأن القصد الى الافعال قصد الى المسبب كما هو مقتضى اطلاق كل منهما على الاخر، أو فقل أن الامر المتعلق بالمسبب متعلق بالسبب لكونه توليدياً منه، و القصد الى الغايه انما يلزم لقصد الامر و الفرض انه متعلق بنفس السبب أيضاً. و يحتمل أن يلتفت و يقصد عدم ذلك، فيشكل حيث ان الانفكاك غير مشروع، و ظاهر العبارة إرادته الأول، و من ذلك يظهر انه لا يتوقف الاستحباب النفسى للوضوء على نفى وجود المسبب و الطهاره المعنويه.

كل ذلك للاطلاق فى الموثقه و غيرها، و المس بالشعر الخفيف يصدق معه مس البدن، بخلاف ما امتد من الشعر الطويل كما حرر ذلك فى مس الميت، لكن فى

المس بالشعر أيضا. و ان كان لا يبعد عدم حرمة.

مسألة ٤: لا فرق بين المس ابتداءً أو استدامه

(مسألة ٤): لا- فرق بين المس ابتداءً أو استدامه، فلو كان يده على الخط فأحدث يجب عليه رفعها فوراً، و كذا لو مس غفله ثم التفت انه محدث (١).

مسألة ٥: المس الماحى للخط أيضا حرام

(مسألة ٥): المس الماحى للخط أيضا حرام، فلا يجوز له ان يمحوه باللسان أو باليد الرطبه.

مسألة ٦: لا فرق بين انواع الخطوط حتى المهجور منها، كالكوفي

(مسألة ٦): لا- فرق بين انواع الخطوط حتى المهجور منها، كالكوفي، و كذا لا فرق بين انحاء الكتابه من الكتب بالقلم، أو الطبع أو القص بالكاغذ أو الحفر أو العكس (٢).

مسألة ٧: لا فرق في القرآن بين الآيه و الكلمه، بل و الحرف

(مسألة ٧): لا- فرق في القرآن بين الآيه و الكلمه، بل و الحرف و ان كان يكتب و لا يقرأ (٣) كالأنف في (قالوا) و (آمنوا) بل الحرف الذى يقرأ و لا- يكتب اذا كتب كما فى الواو الثانى (٤) من (داود) اذا كتب بواو ين او كالألف فى (رحمن) و (لقمن) اذا كتب كرحمان و لقمان.

الشعر الكثيف القصير بحيث يصدق مس البدن فيه تأمل كما قد التزم البعض فى غسل المس بوجوبه، بذلك لصدق مس البدن، و ان قرب العدم بقيام الحدث بما تحله الحياه.

لتحقق الموضوع بقاء فيه و فى الفرع اللاحق.

لتحقق الخط بالقرآنى فى جميعها، و كذا فى الحفر بلحاظ اطرافه فيما لم يكن له قاع و كان نافذا على الهواء، و الا فيصدق بمس القاع أيضا، و كذا النقش بالنسيج و غيره، لان قوام الخط بالشكل و الهيئه العارضه على اى ماده تفرض.

بعد عدّه من خط المصحف و خط الكلمه فى الأدب.

الظاهر هو اشباع الواو بالضم المشبع المشبه للواو لا انه واو، نعم فى المثالين

مسأله ٨: لا فرق بين ما كان في القرآن أو في كتاب

(مسأله ٨): لا فرق بين ما كان في القرآن أو في كتاب، بل لو وجدت كلمه من القرآن في كاغذ أو نصف الكلمه، كما اذا قص من ورق القرآن أو الكتاب يحرم مسها أيضا (١).

الآخرين الحال كذلك، وكذا ما يصحح به رسم الخط العثماني من بعض الاغلاط في رسم الخط كما دون لذلك جدولاً في بعض الكتب المختصة. و هل حركات الاعراب أو حركات هيئه الوزن او علامات المادة اللغويه كالممد والتشديد والنقط ونحوها جزء الخط القرآني لا ريب في دخول الاخير به باعتبار جزئيتها لرسم المادة، و اما الاولان فلدخولهما فيه وجه قوي حيث انه من المخطوط و يخط و ان لم يكن لنفسه حرف و كلمه و لكنه مما يتلفظ تبعاً.

خلافاً لما حكاه في الجواهر عن الذكرى من احتمال جواز المس مع سلب عنوان المصحف و الكتاب عنه، لروايه محمد بن مسلم المرويه في المعبر عن جامع البنظي عن ابي جعفر عليه السلام قال: «سألته هل يمس الرجل الدرهم الأبيض و هو جنب؟ فقال و الله اني لأوتى بالدرهم فأخذه و اني لجنب، و ما سمعت احدا يكره من ذلك شيئاً الا ان عبد الله بن محمد كان يعتبهم عتبا شديداً يقول: جعلوا سوره من القرآن في الدرهم، فيعطى الزانيه و في الخمر و يوضع على لحم الخنزير» (١).

الا انه احتمال تخريجها للحرج الشخصي لكنه ضعيف، و الأولى حمله على حرج الخوف على الشيعة حينذاك لو تقيدوا بعدم مس الدراهم و برزوا بذلك، و نظيرها (٢) موثق اسحاق في الدراهم البيض، و روايه ابي الربيع (٣) في مس الدراهم و فيها اسم الله و اسم رسوله بناء على كون الاشاره الى الدراهم المزبوره أيضاً أو اتحاد الحكم

ص: ٢٧٠

١-١) ابواب الجنابه ب ٣/١٨.

٢-٢) ابواب الجنابه ب ٢/١٨.

٣-٣) ابواب الجنابه ب ٤/١٨.

مسألة ٩: في الكلمات المشتركة بين القرآن وغيره المناط قصد الكاتب

(مسألة ٩): في الكلمات المشتركة بين القرآن وغيره المناط قصد الكاتب (١).

مسألة ١٠: لا فرق فيما كتب عليه القرآن بين الكاغذ، واللوح، والارض و الجدار، و الثوب

(مسألة ١٠): لا فرق فيما كتب عليه القرآن بين الكاغذ، واللوح، والارض و الجدار، و الثوب، بل و بدن الانسان (٢) فاذا كتب على يده لا يجوز مسه عند الوضوء، بل يجب محوه أولا ثم الوضوء.

بين خط القرآن و اسم الله تعالى، الا- انها معارضه بموثق عمار (١) «لا- يمس الجنب درهما و لا- دينارا عليه اسم الله تعالى، و لا يستنجى و عليه خاتم فيه اسم الله، و لا- يجامع و هو عليه، و لا- يدخل المخرج و هو عليه» و لا- تحمل على الكراهه بقريته الذليل حيث ان النهى بلحاظ حرمة تنجس النقش الذى على الخاتم، مضافا الى ما تقدم من ادله حرمة المس للمحدث بالاصغر فان تدل بالأولويه على الحرمة للمحدث بالاكبر، كما ان جواز المس للمحدث بالاكبر يدل بالأولويه على الجواز فى المحدث بالاصغر، و الترجيح لأدله الحرمة لاعراض الاصحاب بالاتفاق عن العمل بها فى الحدث الاكبر، مضافا الى تطرق التقيه فيها نظرا الى انه موافق لاجراء السلطه الحاكمه كما يشير الى ذلك بوضوح الروايه الأولى و انه فى معرض التنجس علاوه على ذلك، مع انه لا اقل من الكراهه فكيف يدمن على فعله عليه السلام و يكفى فى مثال موضوع الحكم و هو الدرهم كونه يصطدم بفعل السلطه فى التقيه.

لأنه يعدّ مميزا عرفا بحسب قاعده الدلاله و الاستعمال فى الخط، و كذا بقيه القرائن الحاليه أو اللفظيه.

بل الحرمة متعلقه أيضا بأصل الكتابه على البدن بنحو تبقى مع الحدث، لانه نحو مماسه مع الخط لا سيما اذا كان ذى جرم، نعم قد يتأمل ضعيفا فى صدق المس فيما كان عرضا على البشره، لتقوم المس بالطرفين، و الماده المكتوب بها تعدّ عرضا

ص: ٢٧١

مسألة ١١: إذا كتب على الكاغذ بلا مداد

(مسألة ١١): إذا كتب على الكاغذ بلا مداد فالظاهر عدم المنع من مسه لانه ليس خطأ، نعم لو كتب بما يظهر اثره بعد ذلك فالظاهر حرمة كماء البصل فانه لا اثر له الا اذا احمى على النار (١).

مسألة ١٢: لا يحرم المس من وراء الشيشه و إن كان الخط مرئياً

(مسألة ١٢): لا يحرم المس من وراء الشيشه و ان كان الخط مرئياً (٢) و كذا اذا وضع عليه كاغذ رقيق يرى الخط تحته، و كذا المنطبع في المرآه. نعم لو نفذ المداد في الكاغذ حتى ظهر الخط من الطرف الاخر لا يجوز مسه خصوصاً اذا كتب بالعكس فظهر من الطرف الاخر طرداً.

مسألة ١٣: في مس المساحة الخاليه التي يحيط بها الحرف كالحاء أو العين مثلاً اشكال

(مسألة ١٣): في مس المساحة الخاليه التي يحيط بها الحرف كالحاء أو العين مثلاً اشكال (٣) احوطه الترك.

مسألة ١٤: في جواز كتابه المحدث آيه من القرآن بإصبعه على الأرض أو غيرها إشكال

(مسألة ١٤): في جواز كتابه المحدث آيه من القرآن بإصبعه على الارض او غيرها اشكال، و لا يبعد عدم الحرمة فان الخط يوجد بعد (٤) المس، و اما الكتب على بدن عرفاء، و فيه ان الماده المكتوب بها يلحظ العرف مماستها و طرؤها على السطح المكتوب عليه أيضاً غايه الامر انها مماسه لصوق.

كون فعل النار هو مجرد الاظهار لا يدل على صدق الخط قبل ذلك، فان لازمه الصدق على الكتابه بالماء على الورق فان النقش حين الرطوبه للرسم لا محاله حاصل أيضاً، و بعبارة اخرى إن تلون ماده الخط مأخوذه في تحققه، ليتحقق انعكاس النور.

لأنه صورته الشيء لا نفسه و كذا الحال في انعكاس النور على الجدار.

لكونه نحو ملابسه به، إلا انه ليس مساً له حقيقه.

فيه نظر واضح لكون البعديه رتبيه، و قد يقال انه في الفرض تظل نقطه المس هي طرف الرسم دائماً سواء اكتمل الخط أو في الاثناء، إلا أنه غير رافع للمس

المحدث و ان كان الكاتب على وضوء فالظاهر (١) حرمة خصوصا اذا كان مما يبقى اثره.

مسأله ١٥: لا يجب منع الأطفال و المجانين من المس

(مسأله ١٥): لا- يجب منع الاطفال و المجانين من المس (٢) الا اذا كان مما يعد هتكاً. نعم الاحوط عدم التسبب لمسهم. و لو توضحاً الصبى المميز فلا اشكال فى مسه، بناء على الاقوى (٣) من صحه وضوئه و سائر عباداته.

مسأله ١٦: لا يحرم على المحدث مس غير الخط من ورق القرآن حتى ما بين السطور و الجلد و الغلاف.

(مسأله ١٦): لا يحرم على المحدث مس غير الخط من ورق القرآن حتى ما بين السطور و الجلد و الغلاف. نعم يكره ذلك كما انه يكره تعليقه و حمله (٤).

مسأله ١٧: ترجمه القرآن ليست منه باى لغه كانت

(مسأله ١٧): ترجمه القرآن ليست (٥) منه باى لغه كانت، فلا بأس بمسها على لاطلاقه بلحاظ الوسط أو طرف الخط.

تقدم وجهه فى المسأله ١٠.

و يقرب الوجوب بان حرمة المس كما تقدم مفادها التعظيم و التوقير و حرمة القرآن الكريم، و هو يكون قرينه الاطلاق و كذا عدم تخصيص الخطاب فى الآيه بل بنحو مطلق و لو لغير الماس، و لا يخلو من وجه و منه يظهر الحال فى التسبب، نعم ما ذكره غير واحد من المحشين من ان مناوالتهم المصحف لتعلمهم مما لا اشكال فيه بعد جريان السيره او الضروره على ذلك.

كما تقدم فى بحث نجاسه الكافر من صحه اسلامه و بقيه عباداته.

كما دلت عليه حسنه ابراهيم بن عبد الحميد المتقدمه.

لانه المنزل عربيا بألفاظ مخصوصه لا- يصدق الاسم على المرادفه و القريبه و المتحدده فى المعنى فضلا عن غيرها من الفاظ اللغات الاخرى، و هكذا الحال فى بقيه الاحكام المترتبة على التنزيل الخاص من جواز القراءه فى الصلاه و الانصات له و غيرها.

المحدث. نعم لا فرق في اسم الله تعالى بين اللغات (١).

مسألة ١٨: لا يجوز وضع الشيء النجس على القرآن و ان كان يابسا

(مسألة ١٨): لا يجوز وضع الشيء النجس على القرآن و ان كان يابسا، لانه هتك (٢)، و أما المتنجس (٣) فالظاهر عدم البأس به مع عدم الرطوبة فيجوز للمتوضي ان يمس القرآن باليد المتنجسه، و ان كان الأولى تركه.

مسألة ١٩: إذا كتبت آيه من القرآن على لقمه خبز لا يجوز للمحدث اكله

(مسألة ١٩): إذا كتبت آيه من القرآن على لقمه خبز لا- يجوز للمحدث اكله (٤) و أما للمتطهر فلا- بأس، خصوصا اذا كان بنيه الشفاء أو التبرك.

لانه يدور مدار العلميه كما اشير الى ذلك في الدعاء الوارد.

مطلقا و ان اختلفت درجات الهتك بعد الالتفات الى منافاه النجاسه و القذاره للتعظيم و الاحترام في عرف المتشرعه و لو كان ذلك بوضعه في صندوق جلد ميته فاخر جدا.

اذا كان خارجا عن معرضيه التنجيس، و اما المس به باليد المتنجسه فقد تقدم في احكام النجاسات.

كما تقدم من عموم المس لملاقاه العضو الباطن.

فصل فى الوضوءات المستحبه

مسأله ١: الأتوى كما أشير إليه سابقا كون الوضوء مستحبا فى نفسه

(مسأله ١): الأتوى كما أشير إليه سابقا كون الوضوء مستحبا فى نفسه (١) و ان لم يقصد غايه من الغايات، حتى الكون على الطهاره و ان كان الأحوط قصد احداها.

مسأله ٢: الوضوء المستحب أقسام:

(مسأله ٢): الوضوء المستحب أقسام: احدها ما يستحب فى حال الحدث الاصغر فيفيد الطهاره منه الثانى: ما يستحب فى حال الطهاره منه كالوضوء التجديدى، الثالث: ما هو مستحب فى حال الحدث الاكبر و هو لا يفيد طهاره (٢) و انما هو لرفع الكراهه، أو لحدوث كمال فى الفعل الذى يأتى به كوضوء الجنب للنوم، و وضوء الحائض للذكر فى مصلاها. اما القسم الأول فلامور: الأول الصلاه المندوبه و هى شرط فى صحتها أيضا (٣)

تقدم تقريبات ذلك على كلاً- التقديرين من البناء على السبب و المسبب او مجرد ذات الوضوء من دون وجود مسبب، لجهه توليديه السببيه و ثبوت استحباب الطهاره فى نفسها، و توقف ترتب الطهاره كأثر وضعى قهرى على افعال الوضوء باتيانها قريبا.

لا- يبعد افادته درجه من الطهاره و ان لم تكن رافعه للحدثين و لا مبيحه للصلاه و نحوها و لكنها رافعه لدرجه من الحزازه و القذاره كما هو مقتضى مفاد عنوان الوضوء كما تقدم.

لعموم الأدله المتقدمه فى الفريضه لطبيعى الصلاه من دون التقييد بالفريضه، و كذا الحال فى اعتبار بقيه الاجزاء و الشرائط العامه للطبيعى.

الثاني: الطواف المندوب، وهو ما لا يكون جزءاً من حج أو عمره و لو مندوبين، و ليس شرطاً في صحته نعم هو شرط في صحه صلاته (١). الثالث: التهيؤ للصلاه (٢) في أول وقتها، أو أول زمان امكانها اذا لم يمكن اتيانها في أول الوقت، و يعتبر ان يكون قريباً من الوقت أو زمان الامكان، بحيث يصدق عليه التهيؤ.

و تدل على الاحكام الثلاثة الروايات (١) المشار إليها في طواف الفريضة، فإن التعبير -و ان تعمد ذلك و لا يعيد طواف التطوع- دال على النقص المقابل للكمال.

ايقاع الكلام في الغايات للوضوء المستحب كما تقدم في غايات الوضوء الواجب إما لأجل استقصاء ما يشترط فيه الوضوء أى في صحته، و اما لأجل استقصاء موارد وجود الامر المقدمى لتوقف عباديه الوضوء عليه، الا انه لا جدوى للثاني بعد البناء على عدم الامر المقدمى الشرعى و بعد البناء على الاستحباب النفسى للطهاره او الوضوء، بل قد حرر في مقدمه الواجب، ان عباديه الوضوء بأمره النفسى لا -بالأمر المقدمى المتأخر رتبه عن ذات المقدمه العباديه، نعم الصحيح كما قويناه ثبوت الامر الضمنى الحرفى في المقدمه الشرعيه اى الشروط الشرعيه كالأجزاء لأن كل منهما جزء المتعلق للأمر بذى المقدمه، غايه الامر حيث ان الأول ضمنيه حرفيه و الثانى اسميه كان امرهما الضمنى كذلك فيصح حينئذ في المقدمات الشرعيه العباديه قصد الامر بذى المقدمه، و على كل حال فان غايه هذه الموارد فى طول الطهاره المسببه عن الوضوء و حيث قد عرفت استحبابها النفسى، فلا طائل للبحث فى تلك الموارد الا -من الجبهه الأولى او لمعرفه ما يكون كمالاً فيه و حيث ان الاخير يكفى فيه الورود غير المعبر للتسامح فى أدله السنن كما هو الاصح وفاقاً للمشهور، كان الخطب فيه سهلاً، و ان كان قد يتأمل فى أصل الورود

ص: ٢٧٦

الرابع: دخول المساجد، الخامس: دخول المشاهد المشرفة، السادس: مناسك الحج مما عدا الصلاة و الطواف، السابع: صلاة الأموات، الثامن: زياره أهل القبور، التاسع:

قراءة القرآن أو كتبه، أو لمس حواشيه أو حمليه. العاشر: الدعاء و طلب الحاجه من الله تعالى، الحادى عشر: زياره الأئمه و لو من بعيد، الثانى عشر: سجده الشكر، أو التلاوه، الثالث عشر: الأذان و الإقامه، و الاظهر شرطيته فى الاقامه (١)، الرابع عشر:

دخول الزوج على الزوجه ليله الزفاف بالنسبه الى كل منهما. الخامس عشر: ورود المسافر على أهله فيستحب قبله، السادس عشر: النوم،

مطلقا فى بعض ما يذكره الماتن. و الظاهر ان مشهور المتأخرين و متأخريهم حيث ذهبوا الى قصد الوجه، و الى انعدام الاستحباب مع طرو الوجوب المقدمى فلزم عندهم حينئذ استقصاء الغايات الواجبه او ان بعضهم لم يذهب الى استحبابه النفسى فلزم عليه استقصاء غاياته المندوبه.

هذا و قد يستدل على استحباب الوضوء للتهيؤ للصلاه قبل الوقت تاره بالمرسل فى الذكرى «ما وقر الصلاه من آخر الطهاره حتى يدخل وقتها» (١) بضميمه قاعده التسامح، و بما دل على استحباب أول الوقت و المسارعه فى الخيرات و الأمر به عند القيام للصلاه الذى هو بمعنى التهيؤ الشامل بإطلاقه لأول الوقت، الا ان فى ما عدا الأول نظر، لأنها ناظره الى الأول مع فرض و تقدير إتيان المقدمات لا- خصوص الأول الدقى أو العرفى من دون مقدماته، نعم الاطلاق و ان كان شاملا- إلا- ان لازم بعض افراد المطلق ليس بحجه.

تقدم فى احكام النجاسات فى فصل اشتراط الطهاره فى الصلاه تقريبا انه شرط كمال.

ص: ٢٧٧

السابع عشر:مقاربه الحامل،الثامن عشر:جلوس القاضى فى مجلس القضاء،التاسع عشر:الكون على الطهاره،العشرون:مس كتابه القرآن فى صوره عدم وجوبه،و هو شرط فى جوازه كما مر،وقد عرفت ان الاقوى استحبابه نفسيا أيضا.

و أما القسم الثانى فهو الوضوء للتجديد،و الظاهر جوازه ثالثا و رابعا فصاعدا أيضا(١)

قال فى الحدائق لا ريب كما هو ظاهر المذهب فى شرعيته و ان ترامى مع الفصل بصلاه و لو نافله،و حكى عن التذكرة عدم التقييد بالفصل بزمان أو فعل كالصلاه و عن الذكرى التوقف من دون ذلك،و عن بعض اضافته التقييد بأو عن احتمال حدث، و يستدل لأصل التجديد و اطلاقه بالآيه لكنه محل نظر حيث ان الآيه كما قد مرّ فى النواقض الظاهر منها القيام من النوم او وقوع أحد النواقض بقريته الشق المقابل لها فى التيمم،نعم بناء على اطلاقها يمكن جعل ما دل على عدم لزوم الوضوء بالقيام الى الصلاه لمن كان على وضوء اذن و ترخيص فى الترك لا مخصصا لأصل الطلب.

و بموثق سماعه قال:«كنت عند ابى الحسن عليه السّلام فصلى الظهر و العصر بين يدي و جلست عنده حتى حضرت المغرب فدعا بوضوء فتوضأ للصلاه ثم قال لى:توضؤ،فقلت جعلت فداك،انا على وضوء،فقال:و ان كنت على وضوء،ان من توضأ للمغرب كان وضوؤه ذلك كفاره لما مضى من ذنوبه فى يومه،الا الكبائر،و من توضأ للصبح كان وضوؤه ذلك كفاره لما مضى من ذنوبه فى ليلته الا-الكبائر»(١)،و مثلها موثقه الا-خرى و روايه ابى قتاده فى فضل الوضوء للعشاء و تقريب دلالتها على مشروعيه مطلق التجديد مضافا الى وضوح دلالتها على تأكد الوضوء و لو تجديدا لصلاه المغرب و الصباح،هو ان الجواب ليس فى صدد الامر بخصوص الوضوء التجديدى لصلاتى المغرب و الصباح،بل بمطلق الوضوء

ص:٢٧٨

لهما الرفع أو التجديدي بل و إن لم يصدقا عليه بناء على فصل المده فى ماهيه الثانى،لما لذلك الوضوء من آثار كما تفيده «إن»الوصلية فى صدر الجواب و روايته الاخرى المطلقة،و حيث ان الراوى توهم عدم مشروعيه الوضوء لمن كان على وضوء أو عدم ندييته و راجحيته،كان الجواب دالا التزاما على مشروعيه كبرى التجديد و من ثم شمول الامر بالوضوء لهما لمن كان على وضوء أيضا،و حيث ان الامر فيها شامل لصوره ما اذا توضحاً لغايه غير الصلاه قبل الظهر ثم جدد للظهيرين، تكون داله على ترامى التجديد،بضميمه ما دل على أصل التجديد.

و بالحسنه-كالمصححه-للمفضل بن عمر عن ابى عبد الله عليه السّلام قال:«من جدد وضوءه لغير حدث جدد الله توبته من غير استغفار»(١)و بالحسنه-كالمصححه أيضا- لمحمد بن مسلم عن ابى عبد الله عليه السّلام قال:«قال أمير المؤمنين عليه السّلام الوضوء بعد الطهور عشر حسنات فتطهروا»(٢)و الصحيح الى سعدان عن بعض أصحابه عن ابى عبد الله عليه السّلام قال:«الظهر على الظهر عشر حسنات»(٣)و مرسل الصدوق«الوضوء على الوضوء نور على نور»(٤)و قال«و كان النبى صلّى الله عليه و آله يجدد الوضوء لكل فريضه لا كل صلاه»(٥)و مجموعها يورث الوثوق بصدور المضمون.و لا يتوهم معارضه موثق ابن بكير عن ابيه قال:«قال لى ابو عبد الله عليه السّلام:اذا استيقنت أنك قد أحدثت فتوضأ،و اياك أن تحدث وضوء ابداء حتى تستيقن انك قد أحدثت»(٦)فإنها فى مقام النهى عن ترتيب الاثر على الظنه و الشك و التوضؤ بنيه الرفع للحدث،لا- مطلق الوضوء كما هو ظاهر.ثم ان ظاهر هذه الروايات

ص: ٢٧٩

- ١-١) المصدر السابق.
- ٢-٢) المصدر السابق.
- ٣-٣) المصدر السابق.
- ٤-٤) المصدر السابق.
- ٥-٥) المصدر السابق.
- ٦-٦) ابواب الوضوء ب ١/٤٤.

و اما الغسل فلا يستحب (١) فيه التجديد بل جليا هو الوضوء مجموعا بعد الوضوء كذلك لا ما احتمله الصدوق من تنبيه الغسله فى الوضوء الواحد.

حكى الحدائق عن البعض نفى البعد عن الاستحباب تمسكا بإطلاق الطهور فى روايه سعدان، و لعله لازم القول باستحباب الغسل نفسا الذى ذكر حكايته (١) الماتن عن جماعه كالمفيد و المحقق و العلامه و الشهيد و المجلسى، حيث ذكر فى التذليل عليه بعض الأدله المتقدمه فى الاستحباب النفسى للوضوء أو للطهاره المتولده عنه، كالأيه و أن الغسل وضوء بل أكمل أفراد الوضوء كما فى بعض الروايات، هذا و قد التزم به غير واحد من محشى المتن، و وجهه قريب بناء على استحبابه النفسى لا الذى يؤتى به لغايه خاصه، بل بناء على ذلك القول تكون غايات الغسل فى طول الطهاره المسببه عنه، كما فى الوضوء و يمكن تقريب الاستحباب النفسى بضم المقدمتين التاليتين الأولى رجحان عنوان الطهور، كما قد تقدمت الاشاره إليه فى استحباب الوضوء النفسى لدلاله الآيات و الروايات، الثانى كون الغسل طهور كما اطلق عليه فى قوله تعالى وَ إِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا و قوله فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ، و ما ورد (٢) من أن أى وضوء أنقى من الغسل أو أطهر منه و ان الغسل مجزئ عن الوضوء، و ليس بعد الاغسال وضوء و غير ذلك مما يصلح بمفرده دليلا على الرجحان النفسى لطبيعه الغسل المقابله لطبيعه الوضوء، فينتج المطلوب.

و يمكن تقريبه أيضا بتتبع موارد الاغسال المندوبه الزمانيه أو المكانيه و لا- سيما الافعاليه اى التى ندب إليها لأجل فعل، فان الملاحظ انها أخذت شرطا فيها و من المقرر فى باب الطهارات الثلاث أن عباديتها فى رتبه سابقه على أخذ الشرطيه

ص: ٢٨٠

١- (١) فصل فى الاغسال الفعلية، المسأله ٦.

٢- (٢) ابواب الجنابه ب ٣٤-٣٥-٣٦.

والمقدميه فيفترض مشروعيتها السابقه و بعباره اخرى ان الشرطيه توصليه و ان كان المشروط تعبدى اذ يجرى فيها وقوع عباديته بأمر اخر مغاير للأمر بالفعل المشروط به نظير شرطيه الاعتكاف بالصوم فان الصوم و ان كان عباديا الا ان شرطيته توصليه فيجزى الصوم الواجب فى وقوع الشرط فأخذ الغسل شرطا دال على مفروغيه مشروعيتها السابقه فى نفسه، و ان ما عدّ من الاسباب و الغايات للغسل كلها فى طول الطهاره المتولده من الغسل نظير الوضوء، و ان المأخوذ شرطا هو الطهاره الارفع الحاصله منه دون الحاصله من الوضوء، و ما تقدم من تصوير العباديه من الشرطيه و ان كان تاما الا أنه لا ينافى ان مقتضى الشرطيه هو المفروغيه من عباديته فى الرتبه السابقه اى رجحانه الذاتى و هذا الوجه قوى جدا، و يترتب على ذلك أو ينضم إليه معاضدا ان حقيقه الاغسال واحده و المتولد منها أمرا واحدا و هو الطهاره غايه الامر لها اضداد و انواع من الحدث و هو لا يوجب تنوع للطهاره و لا الغسل السبب لها، كما هو الحال فى الطهاره الخبيثه و الغسل بالفتح السبب لها و ان تعددت النجاسه الخبيثه المضاده كالنجاسه البوليه و النجاسه الدمويه و نجاسه الكلب و الفأر و نحو ذلك، فتعدد آثار الحدث يستلزم تعدد الحدث لا الطهاره المضاده له فضلا عن السبب الموجد لها بعد وحده صوره ماهيه الغسل كما هو الحال فى الوضوء، و سيأتى ان الوضوء ماهيه واحده فى الاقسام الثلاثه الرافع للحدث و التجديدي و الرافع للكرامه، و انه موجد للطهاره الرافعه للحدث تاره و المشدده اخرى لوقوعها على طهاره سابقه و المتحققه من الحدث الاكبر ثالثه لعدم رافعيته له. و منه يظهر ان تداخل الاسباب قد يقرب على مقتضى القاعده و انه عزيزه و ان امكن عدم التداخل مع القول بوحده ماهيته، بخلاف ما اذا قلنا بتباينها نظير ركعتى الفجر نافله او فريضه او الظهر و العصر

و لا الوضوء بعد (١) غسل الجنابه و ان طالت المده أما القسم الثالث فلأمور:

الأول: لذكر الحائض (٢) في مصلاها مقدار الصلاه. الثاني: لنوم الجنب و أكله و شربه و جماعه (٣)

و العشاء قصرا المتباينه بالقصد للعناوين المختلفه.

و عن المجلسى فى البحار استظهار استحبابه اذا صلى بينهما من روايه محمد بن مسلم المتقدمه «الوضوء بعد الطهور عشر حسنات» اى لعموم الموضوع و هذا الطهور شامل للغسل، و أن ما ورد (١) من أن الوضوء قبله و بعده بدعه ناظر الى المتصل به، و يعضد ما أفاده الحكم على الوضوء قبله بذلك و الذى يعدّ من آداب الغسل فى بقيه الاغسال، و لذلك ورد انه بعد بدعه أيضا فى بقيه الاغسال، و قبل فى بقيه سنّه، نظير ما تقدم فى تجديد الوضوء من موثق ابن بكير من النهى عن احداث الوضوء قبل الاستيقان بالحدث من ان المراد به الوضوء الرافع ترتيبا للاثر على الشك او الظن، لا- مطلق الوضوء و لو التجديدى، و دعوى (٢) ان ذلك لو كان مشروعا لذاع و بان و اشتهر بين الاصحاب و المتشرعه كما هو الشأن كذلك فى تجديد الغسل، بخلافه فى تجديد الوضوء غير تامه اذ يكفى فى ذلك ما قربناه فى تجديد الغسل وجهها و أقوالا.

للنص (٣).

كل ذلك للنص (٤) و ان كان فى الاخير فى الجنابه من الجماع، و لا يبعد استظهار الأعم.

ص: ٢٨٢

١- ١) ابواب الجنابه ب ٣٤-٣٥-٣٦.

٢- ٢) التنقيح: /٥.

٣- ٣) ابواب الوضوء ب ١٤.

٤- ٤) ابواب الجنابه ب ٢-٢٥-٤٣، ابواب الوضوء ب ١٣- ابواب غسل الميت ب ٣٤، ابواب مقدمات النكاح ب ١٥٥.

الثالث: لجماع من مس الميت و لم يغتسل بعد (١) الرابع: لتكفين الميت أو دفنه بالنسبه الى من غسله و لم يغتسل غسل المس (٢).

مسأله ٣: لا يختص القسم الأول من المستحب بالغايه التي توضع لأجلها

(مسأله ٣): لا يختص القسم الأول من المستحب بالغايه التي توضع لأجلها بل يباح به جميع (٣) الغايات المشروطه به بخلاف الثاني و الثالث (٤) فإنهما و ان وقعا على نحو ما قصدا لم يؤثر إلا فيما قصد لأجله.

نعم لو انكشف الخطأ بان كان محدثا بالاصغر، فلم يكن وضوءه تجديديا و لا كما في بعض النصوص المشار إليها سابقا.

كما هو محتمل مفاد المعبره «توضأ اذا أدخلت الميت القبر» (١) فإن «اذا» الأصل فيها الظرفيه و التوقيت و الشرطيه بالتضمنين، و مثل هذا التركيب مع الفعل الماضى يستعمل للحاليه أيضا و يؤيد بصدر الروايه حيث اشتمل على آداب دفن الميت.

و الوجه في ذلك ما تقدم من كون تلك الغايات في طول الطهاره المسببه عن أفعال الوضوء و ليس هناك طهارات متباينه مترتبه على الفعل المنوى به غايات مختلفه، و الشاهد على اعتبار أمر مسببى هو اعتبار بقاء الوضوء و انتقاضه بقاء بالحدث، سواء بلسان «على وضوء» أو بلسان «الطهر و الطهور»، و إلا فالأفعال وجودات متصرمه لا بقاء لها، و كذا الحال في ما أخذ عنوان الوضوء شرطا فإنه كما تقدم هو عنوان للمسبب أيضا اما في أصل الوضع أو في المراد الاستعمالي، حيث ان اشتراط الأفعال هو اشتراط للمسبب التوليدى كما هو الحال في العكس بمقتضى التوليديه و التسبب.

اما الثانى فالأذن فرضه في مورد تحقق الطهاره و إباحه جميع الغايات المشروطه بها فلا تكون الإباحه مترتبه عليه بل سابقه، و اما الثالث فان بنى على

ص: ٢٨٣

مجامعا للاكبر، رجعا الى الاول و قوى القول بالصحه و إباحه جميع الغايات به اذا كان قاصدا لامثال الامر الواقعي المتوجه إليه فى ذلك الحال بالوضوء، و ان اعتقد انه الامر بالتجديدي منه مثلا فيكون من باب الخطأ فى التطبيق، و تكون تلك الغايه مقصوده له على نحو الداعى (١) لا التقييد بحيث لو كان الامر الواقعي على خلاف ما اعتقده لم يتوضأ، أما لو كان على نحو التقييد كذلك ففي صحته حينئذ اشكال.

حدوث درجه من الطهاره- كما هو الاظهر- و ان لم تكن رافعه لأصل الحدث و لا مبيحه لما اشترط فيه الطهاره المطلقه، فالاصح حينئذ الاكتفاء بإتيانه لغايه عن إتيانه لأخرى لا سيما اذا لم يتخلل فعل الغايه لفرض انوجد تلك الدرجه من الطهاره، و أما ان بنى على عدم حدوث ذلك و ان المشروط هو نفس افعال الوضوء، فأصالة عدم التداخل فى الاسباب مقتضاها التعدد لكن على ذلك أيضا لا يبعد ظهور فعل الوضوء فى التداخل و لو فى المسببات أيضا بمقتضى اطلاق الوضوء الذى هو متعلق الأمر فى تلك الغايات.

لا- بد من تحرير الحال فى الفرق بين القصد بنحو الداعى و بنحو التقييد أو الفرق بين التوصيف و التقييد كما قد يعبر تاره اخرى، ثم فى تصوير و انطباق ذلك فى المقام، أما الكلام فى الكبرى فقد اختلف فى تقريرها، فتاره ما فى المتن و الذى بنى عليه المصنف فى اغلب الابواب، من ان انبعاث المكلف عن الامر من دون حصره بالخصوصيه فهى الداعى و اخرى بلحاظها حصر الانبعاث عنه بالخصوصيه، كما يمثل فى الكلمات فى غير المقام فى الضمائم المباحه فى النيه من أن الامر اذا كان باعثا على تقدير انفراده فلا يضر انضمامها بخلاف العكس. و أخرى بأن الداعى انما هو فى الخصوصيات التى لا تنوع المعنى المقصود و لا تصنفه و انما هى علل بعيدة لتعلق الإراده به، بخلاف التقييد و بعبارة اخرى بان الداعى فيما هو ليس بقصدى

و التقييد بخلافه، و ثالثه بأن الداعى هو ما لا يؤخذ موضوعا للمعنى المقصود بل هو عله لإيجاد الإراده و القصد و التقييد بخلافه و بعبارة اخرى ان الخصوصيه إن لم متقدمه رتبه على الامر فهى بنحو الداعى لأن القصد الى الامر الواقعى و التوصيف متأخر رتبه و ان كانت متقدمه فهى بنحو التقييد و ذات الامر الواقعى غير مقصود بل الأمر التخيلى، و المراد بالتأخر و التقدم بلحاظ ان العلل الغائيه الدواعى متأخره فى الوجود الخارجى بخلاف علل القوام، و رابعه بأن الداعى فيما كان الامر المقصود فعلا هو الامر الواقعى و التقييد فيما كان الامر المقصود فعلا هو التخيلى. و خامسه بأن الداعى و التقييد هو فى الامور الاعتباريه الكليه و اما باب الامتثال فضابطته صدق المامور به على المأتى به أم لا.

و من الظاهر رجوع بعضها الى بعض و عدم كليه عدده منها، فإن التقييد أخذ الخصوصيه فى المعنى المقصود و الدواعى تكون خارجه عنه موجد للمقصد و الإراده سواء كان المعنى المقصود من الاعتباريات الوضعيه كما فى المعانى المسببيه المعامله بالمعنى الأعم أو من الأفعال العباديه التكليفيه أعم من ماهياتها أو نيه عبادتها و قرينتها، و كل من الداعى و التقييد بالمعنى المزبور يتصور فيه الحصر و عدمه المذكور فى القول الأول، ففى الداعى كما هو مذكور فى باب النيه و الضمان، و فى التقييد كما هو مذكور فى باب المعاملات من وحده المطلوب و تعدده، كما أن أخذ الخصوصيه موضوعا للمعنى المقصود يتأتى فى كل من الداعى و التقييد، ففى الأول فيما كان الموضوع غير مصنف و لا- منوع للمعنى المقصود، و فى الثانى فيما كان منوعا مصنفا و عنوانا له. كما أن الداعى و التقييد يعمّ من المعانى الاعتباريه الكليه و متعلقات التكليف و الافعال العباديه، فان متعلقات التكليف و باب الامتثال لما

كانت قصديه جمله منها، تأتي تصوير الشقين فيها، وكذا الحال في الامر حيث ان امثال الامر شيء قصدي مقوم لصوره النيه و ان كان نسبه نسبه الداعي لقصده الفعل الواجب الا ان ما هو متعلق التكليف و لو لبا مجموع القصدين، هذا و المهم التسديق في الصغريات و الموارد و تحرى الداعي من خصوصياتها أو التقيديه منها، كما ان قصد اوصاف الجزئي الحقيقي و ان لم تتصور بنحو التقييد من حيث جزئيه الا ان الفعل أو المعنى المتعلق بالجزئي أمر كلي، فقد تكون خصوصيه و صفه مقيده لذلك الكلي المتوسط به و قد تكون بنحو الداعي لقصده ذلك الكلي المرتبط به. كما ان حكم التقييد مع تعدد المطلوب-اي استقلاله إرادته كل من الذات و الخصوصيه مفروضه لو انفردت كالداعي فالمضر هو خصوص التقييد مع وحده المطلوب.

فتحصل ان التقيديه تقع بسبب تنوع عده أمور تكتنف الفعل و ان كلا من الأقوال السابقه راعى جهه دون أخرى و انه لا يكفى التقيديه لتنوع الفعل ما لم تكون بنحو وحده المطلوب.

و أما المقام الثاني و هو خصوص مورد البحث، فقليل بأنه لا يتصور فيه التقييد بتاتا، حيث أن ماهيه الضوء واحده غير متنوعه و لا متباينه في الاقسام الثلاثه و من ثم كان المعنى فيها واحدا، و ان اختلف الداعي و السبب، بل لو سلم التقييد فيها فانه بلحاظ النيه و الامر المتوجه للمكلف لا- ماهيه المتعلق و حيث انه يكفى في النيه و العباديه تحقيقها بأحد موجباتها لا- خصوص قصد الامر الواقعي بل مطلق التخضع و التذلل مع التوجه الى الباري هو حقيقه العباديه، و هو حاصل مع نيه الامر التخيلي، لكن قد يشكل على التقريب الأول بأن تعدد الأثر و اختلافه كاشف عن اختلاف المؤثر ماهيه كما في الاغسال، و ان اختلاف الموضوع و السبب يلازم اختلاف الامر، و هو يلازم

اختلاف نحو النيه و كيفيتها و التي هي من جمله الفعل و المتعلق.و يمكن الاجابه بأن الاثر قد يصور متحد في الاقسام الثلاثة و هو تأثير الوضوء في الطهاره،غايه الأمر انه مع وجود الحدث السابق يرتفع و مع عدم وجوده اى وجود الطهاره السابقه تزداد الطهاره شده و مع وجود المانع كالحيض و الاستحاضه المستمره و السلس و نحوه تخفّ درجاتها،فالاختلاف ليس في نفس الاثر و انما هو في الحالات المقارنه أو بأن يلتزم بتعدد الأثر و لكنه لا يلزم اختلاف ماهيه المؤثر بعد ما كانت ماهيه الفعل في الأدله غير مختلفه أجزاء أو عنوانا،كما في صلاه الصبح و الظهر في الأول و صلاه الظهر و العصر في الثانى،بل هي غسلتان و مسحتان مع القربه و بعنوان الوضوء في الموارد الثلاثه فيحمل اختلاف الاثر على حالات المكلف و قابليته،و كذا الحال في الاغسال كما سيأتى فان حقيقته واحده كذلك و ان سلّم اختلاف الاثر فانه بلحاظ تعدد الحدث المرفوع لا الغسل الرافع المزيل،كما هو الحال في غسل النجاسات الخبيثه انواعا أو وسائطا،فيحمل اختلاف الاثر في اقسام الوضوء و الغسل على حالات المكلف و نوعيه الحدث لا عليهما.

و أما اختلاف نحو النيه فهو يلزم التقيديه كما تقدم،و لكنه غير مضرّ الا بناء على حصر العباديه بقصد الامر الواقعي أى بمنزله وحده المطلوب،و الا فبناء على مطلق حصول التخضع و الاستكانه مع التوجه فلا يكون خصوصيه الأمر مضرّه أى بمنزله تعدد المطلوب فان خصوص الأمر الواقعي هو المؤثر على الأول كوحده المطلوب، و فى الثانى الطبيعى مؤثر و الخصوصيه كذلك كتعدد المطلوب،و يشهد لكفايه مطلق التخضع ما ورد من كفايه من صلى بنيه العصر عن الظهر،و من صام بنيه شعبان عن يوم شهر رمضان،فان حقيقه العباديه لو كانت منحصره بالانبعاث عن الامر الواقعي

لما تحققت في المثالين و نحوهما من الموارد مما يدل على تحققها تكويناً، و ان كان انطباق ماهيه المأمور به على المأتى به تعديدا لاختلاف العنوان، هذا و التقريب الأول مع ذلك متوقف على تماميه التقريب الثانى و هو كما اتضح تحقق العباديه بكل موجب للخضوع و التذلل و الاستكانه مع التوجه بالوجه ناحيه البارى، الا انه فى فرض القصد للأمر التخيلى بنحو لو انكشف خلافه لما أتى بالفعل، يعدّ ذلك عدم انقياد و عدم طوعانيه و عدم طاعه للأمر الواقعى فكيف يصدق عليه انه ممثلاً له، هذا ان لم يعدّ انه متجرباً فى الوقت نفسه بالنسبه للأمر الواقعى فيما كان الزامياً، و دعوى ان تمام متعلق التكليف الواقعى هو الماهيه المأتى بها مع العباديه و الفرض تحققه، ممنوعه بان العباديه و الخضوع و التذلل لم يتحقق بنحو مطلق و لم تكن ارادته تابعه لاراده الحاكم الواقعيه، و مع هذا الحال فكيف يعدّ منقاداً و ماثلاً- أمام إرادته مولاه الشخصيه تلك، و من ثم بنى على ان بقيه المقربات ليست فى عرض قصد الامر اى قصد امتثال الامر، بل فى طوله، و هذه الطوليه و ان لم نفسرها بمعنى حصر التقرب بالأمر لكن لا- ريب فى ممانعه و منافاه بناءه التقديرى و عدم انقياده لخصوص الامر الواقعى لعنوان الامتثال و الانقياد للأمر المزبور، فالطاعه و العباديه فى كل امتثال و ان لم يشترط فيها الطاعه فى التكاليف الاخرى فيكون مطيعاً لمولاه من جهه تكليف و عاصياً من جهه تكليف اخر، الا- ان فى التكليف و الامر و الإراده الواحد لا يمكن فرض أنه منقاد له بعنوان آخر، و غير منقاد له بحسب ذات الامر و التكليف نفسه، و على ذلك يكون مثل هذا القصد فى الفرض من التقييد بنحو وحده المطلوب فيضرب تخلفه بخلاف الفرض السابق فإنه و ان كان من التقييد- كما هو الصحيح كما عرفت- الا أنه من تعدد المطلوب. ثم ان المراد ب(لم يأت بالفعل) هو البناء على العدم. و من

مسألة ٤: لا يجب في الوضوء قصد موجه

(مسألة ٤): لا يجب في الوضوء قصد موجه (١)، بان يقصد الوضوء، لأجل خروج البول أو لأجل النوم، بل لو قصد أحد الموجبات و تبين أن الواقع غيره صح، إلا أن يكون على وجه التقييد.

مسألة ٥: يكفي الوضوء الواحد للأحداث المتعدده إذا قصد رفع طبيعه الحدث

(مسألة ٥): يكفي الوضوء الواحد للأحداث المتعدده (٢) إذا قصد رفع طبيعه الحدث، بل لو قصد رفع أحدها صح و ارتفع الجميع إلا إذا قصد رفع البعض دون البعض، فإنه يبطل، لأنه يرجع الى قصد عدم الرفع.

ثم استدرك غير واحد ممن صحح الفرض الثاني في المتن باستثناء ما اذا صدق عدم الامتثال. و لك ان تقول بالتفصيل و أن ما ذكره الماتن من التقييد يقع على صورتين الأولى و هو ما لو علم بالواقع و شخص الامر و الإراده الخاصه المولويه لتعمد عدم الاتيان بالفعل فهذا الذى ذكرنا يخل فيها تماميه العباديه فى الفعل، و الثانيه لو علم لما أتى به لعدم المبالاه و نحوها فهذا لا يخل بالعباديه بعد كونها متحققه من إرادته مولويه أخرى.

بعد ما لم يكن سبب الحدث، منوعاً للطهاره المضاده له و لا للوضوء الرافع له، و لا للأمر به، حيث أن الامر سواء فرض نديبا أو وجوبيا، متحد نوعا و صنفا إذ موضوعه الحدث. و هو الآخر متحد كذلك فمن ثم اختلف الحال فى هذه المسأله عما تقدم من الاقسام الثلاثه للوضوء، نعم تكثر الامر افراديا بتبع تكثر الموضوع كما فى كل قضيه حقيقه كليه، فتصور التقييد بنحو وحده المطلوب هاهنا أخفى منه مما تقدم،

و الغريب من الماتن الاشكال هناك و الجزم به هاهنا.

لا دليل على التعدد فى الحدث الناقض للوضوء بل ان ذكر النواقض للوضوء فى سياق أو حصر واحد شاهد على انها تشترك فى جهه النقض بشىء واحد. و ان

(مسألة ٦): إذا كان للوضوء غايات متعددة فقصد الجميع حصل امتثال الجميع (١)، واثب عليها كلها، و ان قصد البعض حصل الامتثال بالنسبة إليه و يثاب عليه، لكن يصح بالنسبة الى الجميع، و يكون أداء بالنسبة الى ما لم يقصد. و كذا اذا كان للوضوء المستحب غايات عديدة، و اذا اجتمعت الغايات الواجبه و المستحبه أيضا يجوز قصد الكل و يثاب عليها، و قصد البعض دون البعض، و لو كان ما قصده هو الغايه المندوبه، و يصح معه اتيان جميع الغايات، و لا يضر في ذلك كون الوضوء عملا واحدا. لا يتصف بالوجوب و الاستحباب معا، و مع وجود الغايه الواجبه لا يكون الا واجبا، لانه على فرض صحته لا ينافى جواز قصد الامر الندبي و ان كان متصفا بالوجوب فالوجوب

كان بالامكان تعدد الحدث و عدم تكرر النقض كأضداد لحد واحد و هو الطهاره، الا ما تقدم و وحده الاثر مع عدم وجود ما يدل على التعدد يشهد للوحده، و كذا التعبير في قوله عليه السلام «لا ينقض الوضوء الا حدث و النوم حدث» (١)، ففي تعبير المتن مسامحه لا تخفى، نعم الحدث الواحد بناء على عدم تداخل الاسباب بقول مطلق الذي تقدم مرارا و حاصله صحه انتساب المسبب الواحد الشخصى للاسباب المتعاقبه، و ان كان وجوده تحقق بالأول، يصح نسبه للكل لكن هذا غير التعدد فيه، و من ثم لا يصح فرض قصد رفع البعض خاصه و لو قصد بنحو وحده المطلوب المتقدمه فحكمه ما تقدمه.

بناء على وجوب المقدمه الغيرى أو بناء على وجوبها الضمنى الحرفى فى المقدمات الشرعيه- كما هو الصحيح- و أما حصول الاداء الى البعض غير المقصود، نظرا لما تقدم من ان هذه الغايات فى طول غائيه الطهاره للوضوء، و ان ما هو الشرط

ص: ٢٩٠

الوضعى لا ینافى الندب الغائى، لكن التحقیق صحه اتصافه فعلا بالوجوب و الاستحباب من جهتین.

هو الطهاره و اذ قد فرض حصولها بالوضوء القربى بقصد أحد الغایات أو الندب النفسى، فقد حصل متعلق الوجوب الغربى أو الضمنى الحرفى بلحاظ بقیه الغایات، و لو قصد المجموع للغایات لا الجمیع، فلیس حاله حال الضمان المباحه لو اجتمعت فى النیه مع الأمر، حیث ان كل منها محقق للعبادیه و لو كجزء الداعى، مضافا الى وجود الامر النفسى بالطهاره المقصود أيضا و تلك الغایات المجموعیه فى طوله و هو غیر ضار بقصده، ثم ان الحال كذلك فیما لو اجتمعت غایات ندیبه و وجوبیه و لو قصد خصوص الندیبه فتاره یقصد الغایه الندیبه و اخرى یقصد الوضوء الموصوف بالندیبه، و استشكل فى الثانى لزوال الندیبه مع طرو الوجوب فما قصد لا- واقع له و ما له واقع لم یقصد. لكن التفرقه فى غیر محلها، لأن فى كل من النحوین یكون القصد للندب الغربى المترشح من الغایه بناء على وجوب المقدمه أو یكون القصد للندب الضمنى الحرفى الذى التزمنا به فى المقدمه الشرعیه، سواء قصد الغایه الندیبه او الوضوء الموصوف بالندیبه لمقدمته لتلك الغایه، نعم الا ان یكون المراد من التفرقه أن قصد الغایه- و ان لم یكن قصدا للأمر الندى الزائل الغربى او

ص: ٢٩١

إشارة

فصل فى أفعال الوضوء

الأول: غسل الوجه

إشارة

الأول: غسل الوجه (١) وحده (٢) من قصاص الشعر الى الذقن طولاً، و مما اشتمل عليه الابهام و الوسطى عرضاً الضمنى الندبى - بنفسه موجب للعباديه، فزوال الامر الندبى غير مضر مع قصد الغايه و على اى حال فان المبنى ليس بتمام، فان الاحكام الاعتباريه ليست بمتضاده فى نفسها الا - بلحاظ المبدأ أو المنتهى، و ليس بين الندب و الوجوب تناف فيهما، مع التحفظ على حيثه كل منهما. و ان كانت الندبيه و الوجوب منتزعا عقلا - من الترخيص و عدمه فانهما باقيا ن حيثيا، لا بسبب الجهتين المزعومتين فى المتن، اذ المقدميه حيثه تعليليه كما هو محرر فى محله، فيتواردان على متعلق واحد الا - ان يريد الماتن حيثه و لو التعليليه المتقدمه لا التقيديه فى تصوير جواز الاجتماع.

كتابا و سنه قطعيه.

و لا خلاف فيه ظاهر كما فى صحيح زراره عن ابى جعفر عليه السلام «... ما دارت عليه الوسطى و الابهام من قصاص شعر الرأس الى الذقن، و ما جرت عليه الاصبعان مستديرا فهو من الوجه و ما سوى ذلك فليس من الوجه فقال له: الصدغ من الوجه؟ فقال: لا» (١) و فى طريق الكلينى: «و ما دارت عليه السبابه و الوسطى و الابهام» و فى روايه اسماعيل بن مهران عن الرضا عليه السلام «من أول الشعر الى اخر الوجه و كذلك الجبين» (٢) و فى روايات (٣) الوضوء البيانيه تكرر ورود التعبير بصب على جبينه ثم مسح على جانبي الوجه، و ظاهر

ص: ٢٩٢

١- ١) ابواب الوضوء ب ١/١٧.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ٢/١٧.

٣- ٣) ابواب الوضوء ب ١٥.

التعبير بماده الدور و عنوان الاستداره هو كون الامرار عرضا فيه نحو انحناء و من ثم ذهب الشيخ البهائي كما حكى الى أن التحديد بما دارت عليه الاصبعان هو تحديد لقطر دائره و إلا فلو جرى على ظاهر عبائر الاصحاب لاقتضى دخول النزعتان لانه مقتضى عبائرهم هو تحريك الاصبعان كخط افقى نازل فيلزم من ذلك استطاله الحد المغسول لا استدارته، لكن مقتضى كلامه قدس سرّه كون الحد المغسول أقل من ما ذكره اى انه يخرج شيئا من الجبهه عنه، فالصحيح ان التعبير بالدوران هو لكون المساحه الممسوحه بحركه الاصبعان أشبه ما تكون بالدائره البيضاويه قاعدتها عند قصاص الرأس و رأسها عند الذقن، أو يمكن تشبيهها بانها مفلطحه الطرفين و الا فلو كان المسح بنحو الاستطاله لشمل الرقبه كما اشكل بذلك بعضهم، و يستظهر ذلك بالالتفات الى ان العرض من الوجه المغسول عند المحاذى للجبهه هو اقل مما بين الوسطى و الابهام بخلاف عرض الوجه المحاذى للأنف فانه مستوعب لمقدار ما بينهما، كما ان المحاذى للحنك دون هذا المقدار فلا محاله يكون المحصل من ذلك شكلا استداريا بالنحو المتقدم، و على أية حال فالصدغان خارجان من الحدّ بناء على تفسيره بما يحاذى طرف الاذن الاعلى و أما على تفسيره بما بين لحظ العين و طرف العين فيكون بعضه داخلا و يكون معنى نفى دخوله فى الروايه بمعنى نفى دخوله كله. و المدار على التحديد بما دارت عليه الاصبعان المعتضد بما فى الموضوعات البيانيه من مسحه عليه السلام بيده على جانبي الوجه، فإحكام ظهوره لا يرفع بمتشابه معنى الصدغ. و كذا الحال فى العذار الذى حكى فيه الاختلاف و الذى هو بمعنى الشعر أو ما يحاذى الاذن من الصدغ الى العارض و كذا مواضع التحذيف التى هى بين النزعه و الصدغ او و العارض، فان المدار على ما قدمناه و الظاهر أن يانزال

و الانزع و الأغم(١)و من خرج وجهه أو يده عن المتعارف يرجع كل منهم الى المتعارف فيلاحظ أن اليد المتعارفه فى الوجه المتعارف اين قصاصه؟فيغسل ذلك المقدار و يجب اجراء الماء فلا يكفى المسح به وحده أن يجرى من جزء الى جزء آخر، و لو باعانه اليد،و يجرى استيلاء الماء عليه(٢)و ان لم يجر اذا صدق الغسل

الاصبعين من القصاص الى الذقن مع تجنب الميل بها الى أحد الجانبين اثناء النزول لا يدخل العذار فى الحد الا اذا افترض زياده عرضه،و من ذلك يظهر ان المتعين لتحصيل غسل الحد هو المسح باليد على جانبى الوجه فى الوضوء البيانى.

قيل برجوع هذه الموارد الى المتعارف و قيل بتقدير اليد المتعارفه المناسبه لذلك للوجه و قيل بغسل مقدار ما فى الوجه المتعارف و غيرها من العبائر،و المتعين هو غسل الحد الذى عينت اطرافه فى الوجه المتعارف.و لك ان تقول أن الوجه الخارج فى الطول أو العرض عن المتعارف سواء زياده أو نقصانا فان كل من اجزاء الوجه موجوده فيها لا محاله-من قصاص الشعر و لو تقديرا أو النزعتان أو الصدغان أو العذاران او العارضان على اللحيين أو الذقن او للانف و غيرها-فكما دخلت الاجزاء تلك فى الوجه المتعارف كذلك تدخل فى غير المتعارف و ان كان مقاديرها مختلفه عن مقاديرها فى المتعارف،و كذا الحال لو كانت مقاديرها غير متناسبه مع بعضها البعض فى الوجه الواحد كما لو فرض صغر الجبهه مع طول الذقن المتفاحش أو العكس او غير ذلك.و شاهد ما ذكرنا ان الامر بغسل الوجه انحلالى بانحلال الوجه بلحاظ كل مكلف فيكون حدًا بلحاظ ماهيه أجزائه.

المحتملات فى غسل الوضوء:

الأول:ان يكتفى بمجرد النداهه كما فى المسح بأن يظهر اثرها على الممسوح من

دون لزوم بلل على البشرة، وقد يستدل له بما ورد من الاجتزاء بمثل الدهن (١) و أنها ان لم تدل على فرديته للغسل فهي تعبد الحاقى له بالغسل و لكنه فى غير محله، و ذلك لمقابله الغسل مع المسح فى الآيه و الروايات المتواتره، مضافا الى ما فى بعض تلك الروايات من التقييد بالبلل للجسد مثل موثق اسحاق بن عمار عن أبيه أن عليا عليه السلام كان يقول «الغسل من الجنابه و الوضوء يجزى منه ما أجزأ من الدهن الذى يبل الجسد».

الثانى ان يجرى الماء بكميه وافره نظير موارد ازاله النجاسه الخبثيه مع انفصال الغساله، و يستظهر له بما ورد فى الغسل الخبثى بعد وحده عنوان الغسل بالفتح، و يدفعه مضمون روايات الدهن حيث انه قد صرح فيها بان المؤمن لا ينجسه شىء و هو اشاره الى نفى هذا الاحتمال مضافا الى ان حدّ اسباغ الوضوء فى الروايات (٢) البيانيه قد جعل بمقدار ملاً الكف الواحده لكل عضو يغسل، فكيف بغير الاسباغ مضافا الى ما سيأتى من دلالات متعدده مخطئه لفهم العامه تبعا لما ابتدعه الثالث فى الوضوء لحسابانه ان ذلك معنى الاسباغ.

الثالث: استيلاء الماء على البشرة و مقتضاه وافر الماء على البشرة و ان لم يلزم الجريان، و قد يستدل له بصحيح زراره عن ابى جعفر عليه السلام فى الوضوء قال: «اذا مس جلدك الماء فحسبك» (٣) مضافا الى لزوم التفرقه بين الغسل و المسح، و فيه ان الفارق بين أدنى درجات المسح و أدنى درجات الغسل تحصل بمرتبته أدنى من البلل أيضا، و بعبارة أخرى ان اعلى درجات المسح يحصل بالبلل اليسير كما ان ادناه يحصل

ص: ٢٩٥

١- ١) ابواب افعال الوضوء ب ٥٢.

٢- ٢) ابواب افعال الوضوء ب ١٥.

٣- ٣) ابواب افعال الوضوء ب ٣/٥٢.

بالنداوه، كما ان أدنى درجات الغسل تحصل بالبلل اليسير و أعلاه يحصل بالجريان و الاسباغ و ما فوقه من انفصال الغساله، و بعبارة اخرى ان بين العنوانين و ان كانت مفارقه و مغايره و لكنها ليست بمعنى المضاده بل المخالفه فمن ثم قد يتصادقان على مورد واحد من جهتين فالنسبه بينهما من وجه، فالمسح من جهه تأثير الماسح فى الممسوح أو العكس و الغسل هو نقاء و زوال درن المغسول بما يغسل به، فقد يكون بالجريان و قد يكتفى فيه بالاستيلاء الوافر للماء و قد يكتفى فيه بمجرد مس الماء للبشره كما فى صحيح زراره عن ابى جعفر عليه السلام فى الوضوء قال: «إذا مس جلدك الماء فحسبك» (١) فهذا رابع المحتملات و يؤيده ما فى مرسل الكلينى «و روى فى رجل كان معه من الماء مقدار كف و حضرت الصلاه قال: يقسمه اثلاثا: ثلث للوجه، و ثلث لليد اليمنى، و ثلث لليسرى و يمسح بالبله رأسه و رجليه» (٢)، و يشهد لذلك ما يأتى (٣) فى الغسل من الجنابه انه صلى الله عليه و آله اغتسل هو و زوجته بخمسه أمداد و كان الذى اغتسل به ثلاثه امداد و الذى اغتسلت به مدين، كما يؤيد بما روى (٤) انه يتوضأ أو يغتسل بالثلج بمسحه على البشره و فى بعض ما ورد «ان بله» عند من لا يجد الماء. و قد حملها البعض على الاضطرار مقدما على التيمم.

كما ذهب إليه المشهور و خالف السيد المرتضى فى أحد قوليه و ابن ادريس و جملة من متأخري المتأخرين، و يدل عليه - بعد الالتفات الى ان مقتضى الظهور الأولى البدوى من آيه الوضوء هو الاطلاق - أوّلا الوضوء آت البيانيه (٥) ففى بعضها» ثم

ص: ٢٩٤

١-١) ابواب الوضوء ب ٣/٥٢.

٢-٢) ابواب الوضوء ب ٩/٣١.

٣-٣) ابواب الجنابه ب ٣٢.

٤-٤) ابواب التيمم ب ١٠.

٥-٥) ابواب الوضوء ب ١٥.

غرف مألها-اي الكف-ماء فوضعها على جبينه ثم قال:بسم الله،و سدله على أطراف لحيته» و فى آخر«فأسدله على وجهه ثم مسح وجهه من الجانبين جميعا...»و فى ثالث«فاسد لها على وجهه من أعلى الوجه ثم مسح بيده الجانبين جميعا»معتضدا بما فى عده منها من تقييد الراوى فى حكايته لغسل اليدين انه عليه السّلام لم ينكس فى جهه الغسل اى من المرفق الى الاصابع لا يرد الماء الى المرفق،و التقييد فى اليدين ظاهر.و اشكل على الاستدلال بها:بأنها مشتمله على كثير من المندوبات بل و العاديات فلا يتميز الواجب من المندوب من العاديات مضافا الى اجمال الفعل،و ان الاستدلال بها نحو اعتماد على فهم الراوى و ليس بحجه.

و تندفع هذه الاشكالات على الاستدلال بالوضوءات البيانيه بالالتفات الى الامور التاليه-حيث ان الاستدلال بها سيتكرر فى الموارد العديده من افعال الوضوء و شرائطه:-

الأول:ان سبب صدور هذا الوضوءات البيانيه و التى غالبها عن ابي جعفر الباقر عليه السّلام بلسان ألا أحكى لكم وضوء رسول الله صلّى الله عليه و آله و فى بعضها الاخر حكى لنا وضوء رسول الله صلّى الله عليه و آله و فى بعضها انهما-زراره و بكير-سألا ابو جعفر عليه السّلام عن وضوء رسول الله صلّى الله عليه و آله و فى رابع ابتداءه بالاخبار ان رسول الله صلّى الله عليه و آله كيف توضأ،هو فى مقابل ما تنسبه العامه من الوضوء للنبي صلّى الله عليه و آله ثلاثا ثلاثا و غسل الرجلين و النكس فى الغسل و غير ذلك مما ابتدعه الثالث من الوضوء ناسبا له تاره الى النبي صلّى الله عليه و آله و أن من توضأ بتلك الكيفيه فقد غفر الله له ما تقدم من ذنبه (1)و أخرى أن ذلك إحسان الوضوء و اسباغه.و روت العامه-ناسبه للرسول صلّى الله عليه و آله-فى الوضوء ثلاثا ثلاثا أن من زاد على هذا أو نقص فقد

ص: ٢٩٧

أساء و ظلم» (١)، فمن ذلك يعلم ان سبب صدور الروايات البيانيه المشتمله على فعل المحاكات لوضوء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله هِي نَفْي وَ تَكْذِيب مَا عَلَيْهِ الْعَامَهُ مِنْ نَسْبِهِ ذَلِكَ إِلَى الْوُضُوءِ النَّبَوِيِّ، وَ ان ذَلِكَ كَانَ مَخْتَلِجًا فِي الْأَوْسَاطِ الْعَلْمِيَّةِ وَ أَذْهَانِ الرَّوَاهِ فَكُلُّ مَا يَحْكِيهِ مِنْ مِثْلِ زُرَّارِهِ وَ بَكِيرِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ وَ اضْرَابِهِمْ مِنْ فُقَهَاءِ الرَّوَاهِ هُوَ لِأَجْلِ الْمَقَابِلَةِ مَعَ مَا عَلَيْهِ الْعَامَهُ، وَ يَشْهَدُ لِمَا ذَكَرْنَا تَكَرُّرَ السُّؤَالِ عَنِ الْوُضُوءِ النَّبَوِيِّ حَتَّى مِنْ الرَّوَاهِ فِي عَهْدِ الْأَمِيرِ عَلَيْهِ السَّلَامِ نَظَرًا لِمَا أَحْدَثَ ابْتِدَاعُ الثَّلَاثِ مِنَ الْوُضُوءِ مِنَ الْخِلَافِ فِي عَهْدِهِ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ، فَفِي صَحِيحِ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ عَنِ إِبْرَاهِيمِ بْنِ مَعْرُضٍ قَالَ: «قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنْ أَهْلَ الْكُوفَةِ يَرَوُونَ عَنِّي عَلَى عَلَيْهِ السَّلَامِ أَنَّهُ بَالَ حَتَّى رَغَا، ثُمَّ تَوَضَّأَ ثُمَّ مَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: هَذَا وَضُوءٌ مِنْ لَمْ يَحْدَثْ، فَقَالَ: نَعَمْ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ، قَالَ: قُلْتُ فَإِذَا حَدَّثَ أَحَدٌ مِنَ الْبُولِ، فَقَالَ: إِنَّمَا يَعْنِي بِذَلِكَ التَّعْدِي فِي الْوُضُوءِ إِنْ يَزِيدُ عَلَى حُدِّ الْوُضُوءِ» (٢) وَ نَظِيرُهُ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامِ (٣) وَ كَذَا فِي مَا وَرَدَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ تَعْدِي فِي الْوُضُوءِ كَانَ كِنَاقِصَهُ (٤) وَ كَذَا مَا وَرَدَ عَنْهُمْ مُتَوَاتِرًا مِنْ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِينَ لَمْ يُؤْجَرْ آثِمٌ وَ أَنَّ الثَّلَاثَةَ بَدَعَهُ (٥) وَ فِي صَحِيحِ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: «سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَحْدُثُ النَّاسَ بِمَكَّةَ» وَ ذَكَرَ تَحْدِيثَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَوْضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله (٦) وَ فِي صَحِيحِ زُرَّارِهِ حَيْثُ فَسَّرَ لَهُ أَبُو جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ آيَةَ الْوُضُوءِ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ «ثُمَّ فَسَّرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آله لِلنَّاسِ فَضِيعَهُ» الْحَدِيثُ (٧).

الثاني: مما يدل على ملاحظه فقهاء الرواه الراوين للوضوءات البيانيه قيديه

ص: ٢٩٨

١- ١) سنن البيهقي ٧٩/١، سنن أبي داود ٣٣/١.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ٢٥/٣١.

٣- ٣) ابواب الوضوء ب ٨/٣١.

٤- ٤) ابواب الوضوء ب ٢٤/٣١.

٥- ٥) ابواب الوضوء ب ٣/٣١.

٦- ٦) ابواب الوضوء ب ١٢/١٥.

٧- ٧) ابواب الوضوء ب ١/٢٣.

الكيفية في فعله عليه السّلام الحاكي لوضوء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِإِزَاءِ مَا هُوَ مَرْسُومٌ عِنْدَ الْعَامَةِ مِنْهَا:

تقييدهم كون المسحه ببله الوضوء في مقابل تجديد الماء عند العامه، و منها: قول زراره و بكير «فغسل بها ذراعه من المرفق الى الكف لا يردّها الى المرفق» (١)، و منها: سؤالهما في نفس الروايه أبا جعفر عن الكعبان و كذا قولهما «و استعان بيده اليسرى بكفه على غسل وجهه»، و قولهما «فغسل يده اليمنى من المرفق الى الاصابع لا- يرد الماء الى المرفق ثم كرر ذلك في اليد اليسرى» (٢)، و منها «مراقبتهم لاعادته عليه السّلام يده في الاناء بين أفعال الوضوء دون المسح فانه يستعين بما بقى من الندى» (٣)، و منها: انه عليه السّلام بعد ما حكى بفعله وضوء رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ أَخَذَ يَحْدِثُهُمْ بِتَفْسِيرِ آيَةِ الْوُضُوءِ، وَ كَذَا فِي غَيْرِهَا مِنْ مَوَارِدِ الرِّوَايَاتِ الْبَيَانِيَةِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَتْنِهِ الْإِرَادَةِ الْجَدِيدَةَ لِاسْتِيعَابِ حُدُودِ وَ كَيْفِيَةِ الْوُضُوءِ بِذَلِكَ الْفِعْلِ الْمُنْضَمِ إِلَيْهِ التَّفْسِيرِ الْقَوْلِي لِلآيَةِ، وَ مِنْهَا: تَقْيِيدُهُمْ لِلتَّرْتِيبِ فِي فِعْلِهِ عَلَيْهِ السّلام بِإِزَاءِ مَا عِنْدَ بَعْضِ الْعَامَةِ مِنْ عَدَمِ لُزُومِ التَّرْتِيبِ. وَ مِنْهَا: تَكَرُّرُ حِكَايَةِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السّلام لَوْضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِالْفِعْلِ وَ كَذَا عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السّلام بَلْ وَ مِنْ قَبْلِ عَنِ الْأَمِيرِ عَلَيْهِ السّلام.

كل تلك القرائن داله بقوه على كون هذه المحاكاه بالفعل مع تذييلها بالقول التفسيري أبلغ بيان لتحديد ماهيه الوضوء و كانت حكاية الرواه لكل من الفعل الحاكي و القول المفسر مع ارتكاز تساؤلهم عن القيود و الاجزاء التي هي محل خلاف بين الخاصة و العامه، هي عن التفات و تنبه لما هو قيد و جزء و ما ليس كذلك من العاديات، بتدليل منه عليه السّلام لا بحدس من الراوى. و بذلك يتقرر أن ما ورد فيها مقتضى الظهور الاولى دخله في الماهيه بنحو الوجوب الوضعي الارتباطي الا ان

ص: ٢٩٩

١- ١) ابواب الوضوء ٣/١٥.

٢- ٢) ابواب الوضوء ١١/١٥.

٣- ٣) ابواب الوضوء ب ١٥.

يأتى دليل منفصل على النديه.

الثالث: انا لم نعثر على ما هو من العاديات من ما حكى فى الروايات البيانيه نعم قد يتخيل فى بعض المحكى ذلك كغمس اليد فى الاناء أو استعان بيده اليسرى فى مسح الوجه أو صببت عليه كفا أو أعاد اليمنى فى الاناء فصبها على اليسرى أو فدعا بطشت أو تور فيه ماء و انه وضعه بين يديه ثم حسر عن ذراعيه، لكنها ليست من العاديات فى شىء حيث يراد بالأول الالفات الى عدم نجاسه المحدث خلافا لما ذهب إليه ابو حنيفه، و من الثانى عدم شرطيه استعمال اليمنى فى الوضوء لدفع توهم لزومه الوضعى مما روى عنه صلى الله عليه و آله انه يباشر الوضوء بالميا من، و من الثالث ان الاستعانه فى الوضوء العبادى فى المقدمات غير التوليديه لفعل الغسل لا ينافى العباديه، و من الرابع ان يستحب الاغتراف باليمنى لغسل اليمنى أيضا بصبها الغرفه فى اليسرى بعد ذلك، و من الخامس انه وضع الماء أما ما حال التوضى دال على عدم لزوم وضعه على اليمين فى قبال ما روى فى ذلك، و ان من السادس أن الصب لا بد أن يكون على البشره مباشره من دون وساطه الثوب و نحوه كما التزم العامه بجواز المسح على الثوب.

و من كل ذلك اتضح ان دلالتها بقوه فى مقام التحديد الا ان يدل دليل اخر على الخلاف، نعم ما يستفاد منها من شرائط و قيود ان كان من فعله عليه السلام الحاكى لوضوء رسول الله صلى الله عليه و آله المقيد لاطلاق الآيه حينئذ فلا يكون فى ذلك التقييد اطلاق حتى لمثل موارد الاضطرار و نحوه، فيبقى اطلاق الآيه سليما عن التقييد و ان كان من قوله عليه السلام المذيل للفعل فاستظهار اطلاق التقييد متأت.

و استدل ثانيا على الابتداء من الأعلى: بروايه ابى جرير الرقاشى قال: «قلت لأبى

الحسن موسى عليه السلام كيف أتوضأ للصلاة؟ فقال: لا تعمق في الوضوء، ولا تلم وجهك بالماء لظما. ولكن اغسله من أعلى وجهك الى اسفله بالماء مسحاً وكذلك فامسح الماء على ذراعيك، و رأسك و قدميك» (١) و اشكل عليها تاره من ناحيه السند بالضعف و اخرى من جهه الدلاله باستظهار النديه من سياق الحديث لكون النهى عن كل من التعمق و اللطم بالماء تنزيهاً، و كذلك المسح على العضو المغسول اذ هو لأجل استظهار وصول و استيعاب الماء، مضافا الى عدم دلاله التحديد بمن والى على البدأه فى الكيفيه و اتجاه الغسل اذ هو محتمل أن يكون من قبيل الآيه لأجل تحديد العضو المغسول لا الكيفيه.

و فيه: ان الأمر بالمسح للرأس و القدم ليس نديبا فلا يكون السياق كله نديبا، مضافا الى انه لا يتعين السياق هاهنا، و كذا فى نظائره فى الدلاله على النديه حيث انها بدلاله منفصله من الخارج لا داخله كى تمنع الظهور الذاتى للدليل فى العزيمه و لو بإطلاق الأمر من دون اذن فى الترخيص، و اما احتمال كون التحديد لمساحه الغسل لا لكيفيه اتجاهه فمدفوع بتنصيب الروايه على الثانى بلفظه «مسحا».

و استدل ثالثا: بالتسالم و سيره أصحابهم عليه السلام. و فيه انه محتمل المدركيه مع مخالفه السيد المرتضى و ابن ادريس و جملة من متأخري المتأخرين.

و استدل رابعا: بالأصل العملى اذ المقام من الشك فى السبب المحصل للمسبب المأمور به و هى الطهاره المعنويه.

و فيه: انه مع وجود اطلاق الآيه لا تصل النوبه إليه، مضافا الى أنه فى الاسباب الشرعيه التوليديه-التي هى بمنزله العنوان للسبب- الصحيح فيها جريان البراءه

ص: ٣٠١

و الغسل من الأعلى الى الأسفل عرفا(١) ولا يجوز النكس.

و لا يجب غسل ما تحت الشعر(٢) بل يجب غسل ظاهره سواء شعر اللحية و الشارب و الحاجب بشرط صدق احاطه الشعر على المحل، و الا لزم غسل البشرة الظاهره فى خلاله.

لكون المأمور به حينئذ السبب أيضا كما هو ظاهر اكثر ادله الوضوء كآيئه و اكثر الروايات.

ذكرت وجوه أو محتملات لذلك الأول لزوم البدأه بالصب من أعلى العضو فقط، و الثانى لزوم استيعاب المنطقه العاليه قبل ما دونها و كذا هى بالإضافه الى ما تليها و هلم جرا الى اسفل العضو، و الثالث لزوم مراعاة الكيفيه المزبوره بلحاظ كل بقعه سفلى و ما يعلوها مما يحاذيها فى الخط المستقيم النازل لا ما لا يحاذيها فانه يصحح غسلها قبل ما لا يحاذيها من المنطقه العاليه، و الرابع لزوم الابتداء من أعلى العضو و أن يكون اتجاه الغسل مسحا باليد أو صبا و جريان الماء باتجاه الاسفل من الأعلى من دون التقيد بما ذكر فى الاحتمالات السابقه و هذا هو المتعين لدلاله الروايات البيانيه عليه تنصيحا كما لا يخفى فانه عليه السلام بدأ بصب الماء على الجبين و سد له على وجهه ثم مسح بيده على جانبيه و كذا فى يديه.

و لم يحك الخلاف فيه فى أصل الحكم كما دلت عليه صحيحه زراره قال:

«قلت له: أ رأيت ما كان تحت الشعر؟ قال: كل ما أحاط به الشعر فليس للعباد ان يغسلوه و لا يبحثوا عنه، و لكن يجرى عليه الماء»
(١) و فى نقل الصدوق فى الفقيه:

«فليس على العباد أن يطلبوه» كما فى المطبوع منه و المطبوع من الوسائل بالطبعه

ص: ٣٠٢

الحديثه الثانيه (١) و لكن الطبعه الحديثه الأولى باللام، و كذا المحكى عن الوافى أنه مائل ما فى الفقيه بعد نقله لمتن التهذيب، و كذا صحيح محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال: «سألته عن الرجل يتوضأ، أ يبطن لحيته؟ قال: لا» (٢) و كذا ظاهر الروايات البيانيه المتقدمه، و قد استظهر انه على طريق التهذيب يكون نفياً لمشروعيه غسل البشره و الاجتراء بها عن غسل ظاهر الشعر المحيط بخلافه على طريق الصدوق و بخلافه على صحيح محمد بن مسلم فانه نفى للزوم المتوهم فى السؤال، هذا و ظاهر الحال كون مروى الصدوق و الشيخ روايه واحده عن زراره و ان كان زراره قد حدّث بها كل من حريز و حماد أو انها كانت فى كتاب زراره الواصل الى الصدوق عن طريق حريز و استخرجها الحسين بن سعيد الاهوازى فى كتابه من كتاب زراره الواصل إليه عن طريق حماد، و على أيه حال فمقتضى ذلك هو كون المتحصل الثابت من الصحيحه هو مشروعيه الاجتراء بغسل ظاهر الشعر عن البشره، أما تعين ذلك فمتعارض للنقلين للروايه، فلا مجال لدعوى ان الروايه مخصصه لمقتضى القاعده المستفاد من الامر بغسل الوجه من غسل البشره، فلا دليل على مشروعيه غسلها عن غسل ظاهر الشعر، اذ المخصص كما عرفت مقدار دلالاته ما تقدم، بل لو بنى على كون صورته الروايه هو اللام لم يكن مدلولها ذلك أيضاً و ذلك لاسناد النفى الى يبحثوا عنه و من الظاهر انه يناسب رفع كلفه البحث و الفحص لا مشروعيته.

هذا و لكن مقتضى القاعده فى مثل المقام مما أمر بغسل العضو أو البدن كما فى الغسل بالضم هو لزوم غسل البشره و توابعها مما كان من توابع ذلك العضو، كما هو

ص: ٣٠٣

١- ١) طبع مؤسسه آل البيت عليهم السلام المقابله على نسخه بخط المصنّف قدّس سرّه.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ١/٤٦.

مسأله ١: يجب إدخال شيء من اطراف الحد من باب المقدمه

(مسأله ١): يجب ادخال شيء من اطراف الحد من باب المقدمه (١) وكذا جزء من الحال فى منابت الشعر و الشعر القصير و ان كان محيطا فضلا عما لو لم يكن كذلك، نعم لو استطال الشعر طولا لخرج عن تابعيه العضو فى حكم التنظيف العرفى، فعلى ذلك كان مقتضى القاعده غسل ظاهر الشعر القصير و البشره لا الاكتفاء بها عنه لا سيما و انه المنسب من الوجه و غسله، حيث أنه مما يواجهه هو غسل ظاهر الشعر أيضا فتكون الروايات الوارده نافيه للزوم غسل البشره لا انها جاعله لبدليه غسل الظاهر عن غسلها، و من ذلك يتضح الحال فى الصور المشكوكه التى وقع الخلاف فيها مثل ما اذا كان الشعر خفيفا أو غليظا غير محيط ترى من خلاله البشره و غيرها من الصور، فان مقتضى العموم فيها حيث يشك فى شمول الروايات هذه لها، هو لزوم غسل كل من البشره و ظاهر الشعر مضافا الى دلالة الاخبار البيانيه و صحيح زراره المشتمل على الامر بغسل ما دارت عليه الوسطى و الابهام على ذلك، و أن مقتضى غسل الوجه بالماء هو نفوذه فى خلل الشعر و وصوله الى البشره المرثيه، كما يقتضيه أيضا التعبير فى صحيح زراره فى الشعر المحيط «و لكن يجرى عليه الماء». هذا و قد قيل ان الثمره تظهر فى الصور المشكوكه بلحاظ الأخذ من بلل الشعر عند جفاف الكف للمسح حيث انه على تقدير وجوب الغسل يجوز الأخذ منها لانه من بله الوضوء بخلافه على تقدير غسله من باب الاحتياط لزوما أو ندبا، و فيه نظر لانه على تقدير عدم الوجوب و عدم الاحتياط هو من الواقع على العضو المغسول فبلته تحسب من بلته و يشير الى ذلك ما سيأتى من الأخذ من بلل اللحيه مع تناوله لما استطال منها.

قسم الشك تاره الى الشبهه المفهوميه و أخرى الى الموضوعيه و الثانيه تاره فى أصل الوجوب و اخرى فى تحصيل الواجب المتيقن، و ان الاشتغال فى الاخير

باطن الانف و نحوه و ما لا يظهر من الشفتين بعد الانطباق من الباطن فلا يجب غسله (١).

مسألة ٢: الشعر الخارج عن الحد كمسترسل اللحية في الطول، و ما هو خارج عن ما بين الإبهام و الوسطى في العرض لا يجب غسله.

(مسألة ٢): الشعر الخارج (٢) عن الحد كمسترسل اللحية في الطول، و ما هو خارج عن ما بين الإبهام و الوسطى في العرض لا يجب غسله.

فقط اذ قد عرفت جريان البراءة عند الشك في الأول، و كذا الحال في الثاني و في تقسيم الموضوعية الى القسمين نظر، لأنه و ان صور كون الشك في أصل الوجوب الا انه تصوير ظاهري لا واقع له حيث ان الشك بالتالي يرجع الى تحصيل ما علم من الحد و جوبه، إلا بجعل الشك يؤول الى المفهوم أو انطباقه و هو يؤول الى الشبهه المفهوميه الحكميه لا الموضوعيه. ثم انه لا يخفى ان لزوم المقدمه هاهنا لأجل الاحراز لا الوجود.

قد تقدم في بحث النجاسات تقسيم الباطن الى المحض و غير المحض في مقابل الظاهر و الكلام في غير المحض نظير السره و باطن الاذن و مطبق العين ليس من البشره الظاهره، بل ان ما ظهر من الشفتين ليس من البشره أيضا لكنه حيث يظهر فيلحق بالظاهر كما هو مستفاد من ظاهر الروايات البيانيه، بضميمه ما تقتضيه العاده في الغسل نظير ما يأتي من الماتن من لزوم عدم المانع على آماق و لحاظ العين المقصود منه الجانب الظاهر منه بل و بما سيأتي من ان المضمضه ليست من اجزاء الوضوء ففي موثق زراره عنه عليه السلام «انما عليك ان تغسل ما ظهر» (١).

لخروجه عن الحد المذكور في صحيح زراره من القصاص الى الذقن، و ما دارت عليه الوسطى و الإبهام، و لا يخفى ان الماتن في صدد نفى وجوب غسل ظاهر ما خرج لا عدم الاجتزاء به عن غسل البشره اذ لا مورد للمبدل في المسترسل و ما

ص: ٣٠٥

مسألة ٣: إن كانت للمرأة لحيه فهي كالرجل

(مسألة ٣): إن كانت للمرأة لحيه فهي كالرجل (١).

مسألة ٤: لا يجب غسل باطن العين، والأنف و الفم الا شىء منها من باب المقدمه

(مسألة ٤): لا يجب غسل باطن العين، والأنف و الفم الا شىء منها من باب المقدمه (٢).

مسألة ٥: فى ما أحاط به الشعر لا يجزئ غسل المحاط عن المحيط

(مسألة ٥): فى ما أحاط به الشعر لا يجزئ غسل المحاط عن المحيط (٣).

مسألة ٦: الشعور الرقاق المعدوده من البشره يجب غسلها معها

(مسألة ٦): الشعور الرقاق المعدوده من البشره يجب غسلها معها (٤).

مسألة ٧: إذا شك فى أن الشعر محيط أم لا

(مسألة ٧): إذا شك فى أن الشعر محيط أم لا، يجب الاحتياط بغسله مع البشره (٥).

مسألة ٨: إذا بقى مما فى الحد ما لم يغسل و لو مقدار رأس إبره لا يصح الوضوء

(مسألة ٨): إذا بقى مما فى الحد ما لم يغسل و لو مقدار رأس إبره لا يصح الوضوء (٦) فيجب ان يلاحظ آماقه و أطراف عينه لا يكون عليها شىء من القيح أو الكحل زاد عرضا عن الإبهام و الوسطى.

مع فرض إحاطه الشعر للبشره يشمله عموم صحيح زراره المتقدم و الانصراف للرجل يدافعه مقتضى ماده عنوان الوجه و انه على الاستواء فى الجنسين حينئذ.

كما دل على المستثنى منه الروايات العديده (١) و أما المقدمه فى المستثنى فعلميه فى الشبهه الموضوعيه.

لما تقدم من أن مقتضى مفاد غسل العضو هو غسلهما و ما ورد انما اسقط المحاط لانه جعل البديله كى يقال انه لمجرد الرخصه و المشروعه لا العزيمه.

كما تقدم انها بمقتضى غسل العضو مضافا الى دلالة الروايات.

قد تقدم انه بمقتضى غسل العضو تغسل كل من بشره و التابع لها.

كما هو مقتضى التحديد فى المغسول استيعاب المحدود، الا انه قد يتوهم عدم لزوم المداقه بمثل ما فى المتن، كما هو مفاد روايه
ابى جرير الرقاشى المتقدم

ص: ٣٠٤

١-١) ابواب الوضوء ب ٢٩.

المانع و كذا يلاحظ حاجبه لا يكون عليه شيء من الوسخ و أن لا يكون على حاجب المرأة وسمه أو خطاط له جرم مانع.

مسألة ٩: إذا تيقن وجود ما يشك في مانعته يجب تحصيل اليقين بزواله أو وصول الماء إلى البشرة

(مسألة ٩): إذا تيقن وجود ما يشك في مانعته يجب تحصيل اليقين (١) بزواله أو وصول الماء إلى البشرة و لو شك في أصل وجوده يجب الفحص أو المبالغة حتى يحصل (٢) الاطمينان بعدمه أو زواله أو وصول الماء إلى البشرة على فرض وجوده.

عن ابي الحسن موسى عليه السلام «لا- تعمق في الوضوء...» (١) و فيه انه بصدد نفى موجب الوسوسة أو نحوها من التشديد و التحديق في كيفية الغسل مع انه ورد الامر بتحريك الخاتم و نحوه لاحراز ايصال الماء تحته.

بمقتضى الاشتغال اليقيني بعد ما تقدم من لزوم الاستيعاب في غسل المحدود من العضو، و يرشد الى ذلك ما في صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام في السوار و الدمليج يشك في جرى الماء تحته قال: «تحركه حتى دخل الماء تحته أو تنزعه». نعم في ذيلها عن الخاتم الضيق قال عليه السلام «ان علم ان الماء لا يدخله فليخرجه اذا توضحاً» (٢) ظاهره ان في الشك لا يجب الاخراج و الاحراز لوصول الماء، و لكن الاظهر و لو بقريته الصدر كون الشرطيه في الجواب هو لخصوص فرض السائل و هو ضيق الخاتم، بأن فرضه ملازم للعلم بعدم دخول الماء لا الشك فيتعين اخراجه، بخلاف فرض الشك فانه قد علم حكمه من الصدر بلزوم تحصيل اليقين بدخول الماء و يشهد لذلك أيضا ان السائل لو كان مراده فرض الشك أيضا لكان تكرارا في السؤال الذي علم حكمه اذ لا خصوصيه للسوار و الدمليج، و نحو صدر الصحيحه صحيحه الحسين بن ابي العلاء.

بمقتضى قاعده الاشتغال، و لكن ذهب صاحب الجواهر و كذا الماتن في

ص: ٣٠٧

١- ١) ابواب الوضوء ب ١٥.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ٤١.

مسأله ١٠: الثقبه فى الأنف موضع الحلقة أو الخزامه لا يجب غسل باطنها

(مسأله ١٠): الثقبه فى الأنف موضع الحلقة أو الخزامه لا يجب غسل باطنها، بل يكفى ظاهرها، سواء كانت الحلقة فيها أو لا (١).

الثانى: غسل اليدين من المرفقين إلى أطراف الأصابع

إشاره

الثانى: غسل اليدين من المرفقين (٢) إلى أطراف الأصابع، مقدما لليمنى على مسائل سبقت الى عدم الاعتناء لدعوى السيره المتشرعيه، وقد ذكرنا فى ما سبق ان التفصيل هو الملحوظ فى السيره بين الاحتمال الضئيل و بين الناشئ من موجب يعتدون به و دعوى ان ذلك لغفلتهم لازمه عدم جريان قاعده الفراغ عند الالتفات بعده و قد التزم القائل نفسه بشرطيه عدم العلم بالغفله عند العمل.

لما تقدم من لزوم غسل الظاهر كما فى صحيح زراره المتقدم فى مسأله الشفتين.

و هل هو الموصل من الذراع أو المفصل أو المجمع او المكان الذى يرتفق به أى يتكأ عليه من اليد، كما اختلفت تعبيرات اللغويين و الكلمات فى المقام و قد يعبر عن الاحتمالات المزبوره بانه طرف الذراع أو الخط الفاصل بين الذراع و العضد أو مجموع طرفى العظمين المتداخلين، و قد تذكر لكل احتمال مناسبات استحسانيه لانطباق أصل معنى ماده عنوان المرفق. و لا طائل لاستعراضها و التجزم بها، كما قد تذكر ثمرات لذلك و هو لزوم غسل طرف العضد لمن قطعت ذراعه بناء على الاحتمالين الاخيرين دون الأول، و لزوم ادخال شىء من العضد مقدمه بناء على الأول و أصاله على الثالث، و لكن كلا الثمرتين محل نظر و ذلك للزوم غسل طرف العضد على الثلاثه، و حيث انه على الأول أيضا من جعله طرف الذراع فانه بقريته أن ذكر المرفق لتحديد منطقه المغسول من البشره فيدخل شىء من نتوء العضدين فى الحد لموازاتهما طرف الذراع، و منه يظهر ان الخط الفاصل بين الذراع و العضد كما فى القول الثانى يكون مارا على جزء من نهايه الذراع و جزء من بدايه العضد، لان

اليسرى (١) و يجب الابتداء بالمرفق و الغسل منه الى الأسفل عرفا، فلا يجزئ النكس (٢).

الوسط منطقته متداخله بينهما لا يتفاضلان تمايزا، كما فى الخط الفاصل بين مساحتين لا تمازج بينهما اصلا، و أما القول الثالث فانطباقه على ما ذكرنا أوضح، و يدل على ذلك صحيح على بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال «سألته عن رجل قطعت يده من المرفق كيف يتوضأ قال: يغسل ما بقى من عضوه» (١) فيتحصل ان التحديد بالمرفق لما كان تحديدا لمنطقه المغسول من البشره فيلزمه اما قواما أو محاذاه غسل طرف الذراع.

و يدل عليه ما تقدم الاشاره إليها من الروايات البيانيه (٢)، و قد عرفت دلالتها على القيديه فى الترتيب و الكيفيه المتضمنه لها، كما يدل على ذلك حتى فى صوره النسيان العديد من النصوص الاخرى (٣).

نسب الى المشهور و المحكى عن السرائر الكراهه فى النكس و عن المرتضى استحبابه من المرفق و يدل عليه الروايات البيانيه المتقدمه، و قد اشرنا الى أن فى عده منها قد قيد الراوى كزراره و غيره حكايته انه عليه السلام لم يكن ينكس فى غسل اليدين، و كذا فى مصحح الهيثم بن عروه التميمى قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله تعالى فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ فَقُلْتُ: هكذا؟ و مسحت من ظهر كفى الى المرفق فقال: ليس هكذا تنزيلها انما هى فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ من المرافق ثم أمر يده من مرفقه الى أصابعه» (٤)، و هى و ان حملها الشيخ على جواز هذه القراءه الا- انها تحتمل إرادته المعنى التنزيلي المراد لا اللفظ التنزيلي اى ان اللفظه منزل على هذا المعنى

ص: ٣٠٩

١- ١) ابواب الوضوء ب ٢/٤٩.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ١٥.

٣- ٣) ابواب الوضوء ب ٣٥.

٤- ٤) ابواب الوضوء ب ١٩.

و المرفق مركب من شىء من الذراع و شىء من العضد و يجب غسله بتمامه و شىء اخر من العضد من باب المقدمه و كل ما هو فى الحد يجب غسله و ان كان لحما زائدا أو اصبعاً زائدا(١)

كما حكى الطبرسى فى تفسيره إرادته (مع) من (الى) فى الآيه أو ان الغايه هى لتحديد المغسول لا الغسل، و يشهد له ان كيفيه جهه الغسل و المسح خال عنها ظهور الآيه سواء فى الوجه و اليدين و الرجلين، و انما ذكرت غايه الغسل فى اليدين و المسح فى الرجلين فى مقابل الاستيعاب فى الوجه و كذلك موضع الباء فى بِرؤُسِكُمْ فى مقابل ذلك أيضا. و قد حكى الطبرسى اجماع المسلمين على جواز الغسل لليدين من المرفق الى الاصابع، مما يشير الى أن العامه أيضا لم يستظهروا منها انها للغسل، و يدل عليه أيضا صحيح زراره عن ابى جعفر عليه السلام «و لا ترد الشعر فى غسل اليدين و لا فى مسح الرأس و القدمين» و هى و ان تضمنت الرأس و القدمين لكنه لا- يخدم فى دلالتها للحمل فيهما على الندب للترخيص بالنكس فيهما دون اليدين، و احتمال البعض إرادته التحليل من رد الشعر لكنه مدفوع بما قد صرح فيها قبل ذلك قال عليه السلام: «حد غسل اليدين من المرفق الى اطراف الاصابع» و الصحيح ان النهى عن رد الشعر من كلام الصدوق لا من الروايه فالعمده ما فى تصريح الروايه و يدل عليه أيضا ما فى روايه (١) الارشاد من تعليم الكاظم عليه السلام لعلى بن يقطين من التقيه فى الوضوء من اطراف الاصابع الى المرفق.

لدخوله فى الحد للمغسول و قد اشارت صحيحه زراره الى نكته ظهور الآيه من ان اطلاق المتعلق فى الوجه و تقييده بغايه المرفق تدليلا على المقدار اللازم استيعابه، قال عليه السلام فى الروايه المزبوره «فليس له ان يدع من يديه الى المرفقين شيئا الا غسله» (٢).

ص: ٣١٠

١-١) ابواب الوضوء ب ٣٢.

٢-٢) ابواب الوضوء ب ٣/١٥.

و يجب غسل الشعر مع البشرة (١) و من قطعت يده (٢) من فوق المرفق لا- يجب عليه غسل العضد و ان كان أولى. و كذا ان قطع تمام المرفق و ان قطعت مما دون المرفق قد تقدم في غسل الوجه أن مقتضى مفاد غسل العضو المأمور به هو غسل البشرة و غسل توابع العضو من الشعر غير المستطيل و نحوه من الظفر و ان استطال، غاية الامر قد ورد في الوجه بدلته شعر اللحية و نحوه من الشارب أو شعر الحاجبين عن البشرة كما في صحيحه زراره عنه عليه السّلام «كلما أحاط به من الشعر فليس على العباد ان يطلبوه و لا يبحثوا عنه و لكن يجرى عليه الماء» (١). و شعر اليد لا يحيط بالبشرة فلا يتناوله الصحيح المزبور كما هو الحال في ما لو كان شعر اللحية غير محيط تبدوا من خلله البشرة فانه يلزم غسلها، اذ لا بحث و لا طلب في بدوها و في ايصال الماء و طبع اجراء الماء على الوجه يلزمه وصوله إليها، فما يحكى عن كاشف الغطاء في المقام من بدلته غسل الشعر عن البشرة غير متجه، أما لو فرض كثافة الشعر و احاطته لبشره اليد و لو نادرا، فقد يتمسك بعموم الصحيحه. و قد اجيب بأن الصحيحه في طريق الشيخ في التهذيب مقطعه و في الفقيه (٢) متصله بسؤال زراره عن حدّ الوجه و يدل عليه سؤال زراره «أ رأيت ما أحاط به الشعر» فانه كلام غير مبتدأ به كما هو واضح و على ذلك فلا يشمل غير الوجه لاحتمال الخصوصية. و قد يؤيد بان في ذيل الصحيحه في طريق الصدوق بيان حد غسل اليدين و قوله عليه السّلام «و لا ترد الشعر في غسل اليدين» مما يلوح منه مفروغيه ايصال الماء للبشرة، هذا و الظاهر شمول العموم مع فرض الاحاطه كما في الموارد النادرة لقوه العموم بأداه كل و ما الموصوله المبهمه و ظهور النفي للإلزام الامتناني في العموم.

صور القطع أربع فتاره دون المرفق و اخرى منه بنحو يبقى طرفي العضد

ص: ٣١١

١- ١) ابواب الوضوء ب ٢/٤٤.

٢- ٢) الفقيه باب حد الوضوء ج ١/٤٤.

يجب عليه غسل ما بقى، فان قطعت من المرفق -بمعنى اخراج عظم الذراع من العضد- يجب غسل ما كان من العضد جزءا من المرفق.

الموازي لطرف الذراع و ثالثه يقطع المرفق بتمامه اى طرفى العضد المزبور من ورائه فوق المرفق. أما الاولتين فيدل على وجوب الغسل، مضافا الى كونه مقتضى القاعده من شمول العمومات لكل فرد بحسبه كما فى الامر بالكوع للراكع خلقه و للسليم و من دلالة الروايات المتقدمه البيانيه و غيرها على جزئيه المرفق فى الحد المغسول لانه غايه خارجه أو مقدمه لغسل الحد فلاحظ، و الى ما عرفت من دخول طرفى العضد فى حد المرفق أو حد المغسول كما تبين فى تعريف المرفق، الروايات الخاصه الوارده [\(١\)](#) كصحيح رفاعه عنه عليه السّلام عن الاقطع؟ فقال: «يغسل ما قطع منه» و صحيحه أو موثقه الاخر عنه عليه السّلام عن الاقطع اليد و الرجل كيف يتوضأ قال: «يغسل ذلك المكان الذى قطع منه». و فى صحيح على بن جعفر عنه عليه السّلام عن رجل قطعت يده من المرفق كيف يتوضأ قال: «يغسل ما بقى من عضده».

و فى صحيح محمد بن مسلم عنه عليه السّلام عن الاقطع اليد و الرجل؟ قال: «يغسلهما». اما الصورتين الاخيرتين فذهب الاكثر الى سقوط الغسل لانتفاء الموضوع و ان لم يسقط الوضوء بدعوى القطع بعدم مشروعيه الطهاره التراييه له بذلك، و افتى جماعه باستحباب غسل العضد الباقي، و فى البيان نسب الى المفيد وجوبه و فى نسخه منه اضافته ابن الجنيد و قد نسب الوجوب الى الاخير فى المدارك، و قد يقرب الوجوب بإطلاق الروايات السابقه و خصوص صحيح على بن جعفر بحمل القطع من المرفق على قطعه كما فى استعمال عبارتهم فى المقام، الا ان يقال ان عبارتهم من المرفق كما فى عبارته المنتهى المحكيه ظاهره فى الصوره الثانيه و انه يبنى على كون المرفق

ص: ٣١٢

مسألة ١١: إن كانت له يد زائده دون المرفق وجب غسلها أيضا كاللحم الزائد

(مسألة ١١): إن كانت له يد زائده دون المرفق وجب غسلها أيضا كاللحم الزائد و إن كانت فوقه فان علم زيادتها لا يجب غسلها و يكفى غسل الاصلية، و إن لم يعلم الزائده من الاصلية وجب غسلهما و يجب مسح الرأس و الرجل بهما من باب الاحتياط، و إن كانتا اصليتين يجب غسلهما أيضا و يكفى المسح باحدهما(١).

طرف الذراع دون طرفي العضد الموازيين له، و إن غسل العضد بدل من الذراع حينئذ فلا يرد ان موضوع الغسل منتف لكون الروايات داله على البدليه حينئذ.

و لكن يتأمل فيه بان ظاهرها فى صدد ابقاء وجوب الغسل فى المحل السابق للعضو و ان اقتطع منه. نعم لو استظهر ان الاستله فى الروايات فرضها و مصبها انعدام موضوع الغسل بالتمام و قطع كل الحد الذى يغسل لاتبه مفاد البدليه، و الحاصل ان جمع المفادين فى الاطلاق الواحد تحت معنى واحد تكلف يحتاج الى ثبوت دلالة، و لعل الاظهر الثانى لكون عنوان الاقطع ظاهر فى العنوان الوصفى لا الحدى فيلاحظ فيه جانب انتفاء الموضوع و كيفيه وضوءه مع ذلك الوصف السؤال عن بقاء وجوب ما تبقى من الموضوع بعد طرو القطع و حدوثه، و قد عرفت المحكى عن المفيد و ابن جنيد و ان ادعى الاجماع على عدم وجوب غسل العضو و هو مشكل. و كون مقتضى الآيه العدم لتقيدها محل الغسل، لا ينافى جعل البدليه كما هو الحال فى الغسل فوق الجبيره و المسح عليها.

المحكى عن العلامه و غيره عدم وجوب غسل الزائده غير الاصلية و يحتمل الوجه فيه لعدم صدق اليد او للانصراف أو لكون لسان الروايات مشتملا على عنوان اليدين و عدم صدق اليد اما للزيادة أو لعدم اشتمالها على تمام اجزاء اليد، و هذا البحث يتأتى فى الاصبع الزائد و فى غسل الجنابه و نحوه و تقدم فى وجوب ستر العوره مع تعدد العضو، و حيث ان ما ورد فى لسان الدليل من قبيل القضايا الحقيقية

مسألة ١٢: الوسخ تحت الأظفار إذا لم يكن زائداً على المتعارف لا يجب إزالته

(مسألة ١٢): الوسخ تحت الأظفار إذا لم يكن زائداً على المتعارف لا يجب إزالته إلا إذا كان ما تحته معدوداً من الظاهر، فإن الأحوط إزالته وإن كان زائداً على المتعارف وجبت إزالته وكما أنه لو قص أظفاره فصار ما تحتها ظاهراً وجب غسله بعد إزالته الوسخ عنه (١).

فينطبق على النادر كما ينطبق على الغالب. لا سيما بعد كون العموم فيها استغراقياً مجموعياً، كما في قوله تعالى فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ هَذَا مِنْ حَيْثُ الْكِبْرَى.

أما من حيث الصغرى فقد تعرف اليد بأنه ما يبطش به ويقوى به على الأفعال ويقصد بالموصول الجارحه الخاصه والوصف تارة يراد منه فعلية الاتصاف بالمبدأ وأخرى الاستعداد لذلك أعم من الفعلية والظاهر هو الأخير لصدق اليد على الشلاء، نعم من حيث الزيادة والأصالة يمكن تقسيم اليد إليه أما بلحاظ فعلية الوصف أو بلحاظ هيئته اتصال اليد بالعضد أو بالساعد، لكن هذا التقسيم لا يمانع صدق العموم على الزائده سوى دعوى الانصراف التي لا شاهد لها بل غاية الأمر أولويه وسبق الصدق من دون ممانعه الصدق على الزائده، وأما ورود التشبيه في الروايات فلا مفهوم له مقيد للعموم بعد كونه بلحاظ الغالب الشائع، نعم بناء على كون غسل اليد الثانية أو الزائده احتياطياً لا بد من ملاحظه فروع وصور لا يخفى حكمها بلحاظ بله الوضوء والمسح أو الشك في الزائده والأصلية بسبب الهيئته الاتصالية أو شده وضعف البطش.

كما هو الحال في بعض أصحاب الحرف كالزراع والبناء ومصالح الآلات المحركة والصباغ وغيرهم فإن المتعارف في إزالته الأوساخ لديهم غير ما هو عند غيرهم بحيث لو بنى على تنظيف أيديهم بنحو ما عند غيرهم للزم جرح بشره، فهو فيهم بنحو لا يعد ما تحته من الظاهر. ولكن هذا لا يختص بما تحت الأظفار، بل يعم ما في شقوق البشرة وثقوب المسام الشعريه، وقد يخرج ذلك من باب الحرج

مسألة ١٣: ما هو المتعارف بين العوام من غسل اليدين إلى الزندين و الاكتفاء عن غسل الكفين، بالغسل المستحب قبل الوجه باطل

(مسألة ١٣): ما هو المتعارف بين العوام من غسل اليدين إلى الزندين و الاكتفاء عن غسل الكفين، بالغسل المستحب قبل الوجه باطل.

مسألة ١٤: إذا انقطع لحم من اليدين وجب غسل ما ظهر بعد القطع

(مسألة ١٤): إذا انقطع لحم من اليدين وجب غسل ما ظهر بعد القطع و يجب غسل ذلك اللحم أيضا ما دام لم ينفصل و ان كان اتصاله بجلده (١) رقيقه، و لا- يجب قطعه أيضا ليغسل ما تحت الجلده. و ان كان أحوط لو عدّ ذلك اللحم شيئا خارجيا و لم يحسب جزء من اليد.

مسألة ١٥: الشقوق التي تحدث على ظهر الكف من جهة البرد إن كانت وسيعه يرى جوفها وجب إيصال الماء فيها

(مسألة ١٥): الشقوق التي تحدث على ظهر الكف من جهة البرد ان كانت وسيعه يرى جوفها وجب إيصال الماء فيها و إلا فلا و مع الشك لا يجب عملا بالاستصحاب و ان كان الأحوط الإيصال (٢).

مسألة ١٦: ما يعلو البشره مثل الجدرى عند الاحتراق ما دام باقيا يكفى غسل ظاهره

(مسألة ١٦): ما يعلو البشره مثل الجدرى عند الاحتراق ما دام باقيا يكفى غسل ظاهره و ان انخرق، و لا يجب إيصال الماء تحت الجلده بل لو قطع بعض الجلده و بقى بالمعنى الثانى للقاعده.

إذا عدّ من الظاهر بعد كون المدار عليه كما فى موثق زراره «تغسل ما ظهر» فى مقابل الجوف (١) و الا فصدقه محل تأمل فى بعض الصور فى الابتداء، و ما يكون تحته لا يعد من الظاهر ما دام الاتصال موجودا، الا اذا فرض موتان الجلده و كان انفصالها لا يحتاج الى أدنى مثونه.

لما عرفت من ان المدار على ما ظهر، و الشك تاره يكون فى الشبهه المفهوميه و اخرى فى الموضوعيه و الاستصحاب يصح على الثانى دون الأول، لكن مع فرض اجمال ما ظهر فان النوبه تصل الى عموم غسل عنوان اليد لا الى الاصل العملى كما لا يخفى.

ص: ٣١٥

البعض الآخر يكفى غسل ظاهر ذلك البعض و لا يجب قطعه بتمامه، و لو ظهر ما تحت الجلد بتمامه لكن الجلده متصله قد تلزق و قد لا تلزق يجب غسل ما تحتها و ان كانت لازقه يجب رفعها او قطعها(١).

مسأله ١٧: ما ينجمد على الجرح عند البرء و يصير كالجلد لا يجب رفعه

(مسأله ١٧): ما ينجمد على الجرح عند البرء و يصير كالجلد لا يجب رفعه و ان حصل البرء، و يجرى غسل ظاهره و ان كان رفعه سهلا- و اما الدواء الذى انجمد عليه و صار كالجلد فما دام لم يمكن رفعه يكون بمنزله الجبيره يكفى غسل ظاهره و ان امكن رفعه بسهولة و جب(٢).

مسأله ١٨: الوسخ على البشره إن لم يكن جرما مرثيا لا يجب ازالته

(مسأله ١٨): الوسخ على البشره ان لم يكن جرما مرثيا لا يجب ازالته و ان كان عند المسح بالكيس فى الحمام او غيره يجتمع و يكون كثيرا ما دام يصدق عليه غسل البشره، و كذا مثل البياض الذى يتبين على اليد من الجص أو النوره اذا كان يصل الماء الى ما تحته، و يصدق معه غسل البشره(٣) نعم لو شك فى كونه حاجبا أم لا و جب ازالته.

مسأله ١٩: الوسواسى الذى لا يحصل له القطع بالغسل يرجع الى المتعارف

(مسأله ١٩): الوسواسى الذى لا يحصل له القطع بالغسل يرجع الى المتعارف(٤).

كما تقدم فى الفروع السابقه من التفصيل و الاطلاق.

بناء على الحاق الدواء بقاء به ابتداء للعلاج، أو دخول عموم الحاجب الممتنع ازالته كالقير و نحوه بالجبيره كما سيأتى الكلام عنه فى الجبائر.

المدار ليس على الرؤيه الحسيه بل على الحجب و المانعيه و ان لم يكن مرثيا نعم فى مثال المتن الحال كما ذكره قدس سرّه و من ثم لم يكن بأسا بالبياض الحاصل من اثر الجص و النوره مع وصول الماء الى البشره كما لا بأس بندى الجرم الذى ينفذ الماء من خلاله الى البشره كالاتربه و نحوها.

قد تقدم تفصيل الحال فى الوسواسى فى(مسأله ٥) آخر فصل المطهرات،

مسألة ٢٠: إذا نفذت شوكة في اليد أو غيرها من مواضع الوضوء أو الغسل لا يجب اخراجها

(مسألة ٢٠): إذا نفذت شوكة في اليد أو غيرها من مواضع الوضوء أو الغسل لا- يجب اخراجها الا- اذا كان محلها على فرض الاخراج محسوبا من الظاهر (١).

مسألة ٢١: يصح الوضوء بالارتماس مع مراعاة الأعلى فالأعلى

(مسألة ٢١): يصح الوضوء بالارتماس مع مراعاة الأعلى فالأعلى لكن في اليد اليسرى لا بد ان يقصد الغسل حال الاخراج (٢) من و خلاصته انه مضافا الى عدم شمول ادله الشك الى شكه غير المتعارف عقلا و نقلا، قد ورد النهى عن ترتيبه الاثر عليه، فالمدار فى حقه هو النحو المتعارف عند غيره من افراد النوع.

كان استتر بعض الجلد بالشيء الداخلى كما يحصل ذلك فى بعض الصور.

فى المقام محتملات و صور ان ينوى الغسل حال الادخال و اخرى حال المكث فى الماء و الانغماس مع التحريك او بدونه و ثالثة حال الاخراج و رابعه من حين الادخال حتى حال الخروج كغسل واحد و يشكل على الارتماس:

أولا بعدم حصول الترتيب فى اتجاه الغسل فى العضو الواحد كالوجه.

و ثانيا بان الغسل الحاصل فيه عدا الصورة الاولى و الاخيريه بقائى لا حدوثى و الامتثال اللازم فيه الفعل الاحداثى، و يشهد لذلك انه لا يكفى فى حصول التعدد فى غسل الخبث قصد الغسله الثانية بقاء فى المغسول بالرمس.

و ثالثا بأن المسح لا بد ان يكون ببله الوضوء و هو غير حاصل فى كل الصور حتى نيه الغسل حال الاخراج، لأنه اما بمعنى قصد الغسل عند الفصل أو بمعنى قصده بما يجرى على العضو من الماء بعد الاخراج أو بمعنى قصده حال كون العضو فى الماء و كلها فاسده، فان الفصل ليس غسلا و الجريان بعد الخروج ليس من الارتماس و قصده و العضو فى الماء يلزم المسح بالماء الجديد، فمن ثم الزم جماعه ابقاء مقدار من اليسرى بعد الاخراج لتغسل بامرار اليمنى فيكون المسح بهما ببله

الماء حتى لا يلزم المسح بالماء الجديد، بل وكذا في اليد اليمنى الا ان يبقى شيئاً من اليد اليسرى ليغسله باليد اليمنى حتى يكون ما يبقى عليها من الرطوبه من ماء الوضوء.

مسألة ٢٢: يجوز الوضوء بماء المطر

(مسألة ٢٢): يجوز الوضوء بماء المطر كما اذا قام تحت السماء حين نزوله فقصد الوضوء، ويمكن دفع الاشكالات: اّمّا الأول فيامكان مراعاة الاعلى فالأعلى حتى في الوجه و أما الثاني فان الغسل بالفتح و ان لم يكن حدوثيا ولكنه بالضم حدوثي بحدوثيه القصد و النيه و اللازم حدوثيه المتعلق و العنوان المأخوذ مع أنه لو كان في نهر جار فان تتالي الجريان بمنزله الغسلات بماء متجدد و كذا الحركة الحاصلة بالاعراج أو التحريك تحت الماء فهي ملاقاته لماء جديد غايه الامر متصله مع الملاقاه السابقه، ولا سيما و ان ذلك في العضو الواحد لا دفعه في الاعضاء جميعا، نظير ما ذكره في غسل الجنابه الارتماسي، فإنه يكفي في حصول الحدوثيه فيه حدوثيه بعض اعضاءه و ان كانت بقيه الاعضاء موجوده سابقا في الماء، لا سيما و ان الادخال كمقدمه للغسل و هي حدوثيه فيكون ذو المقدمه حدوثيا بهذا اللحاظ أيضا.

و أما النقض بعدم حصول التعدد في الغسل الخبثي فوجهه هو صدقه بالادخال لعدم احتياجه الى القصد و لا يكون البقاء الا امتدادا للحدوث بخلاف المقام، حيث لم يتحقق الغسل بالضم حال الادخال و أما الثالث ففي صورتين الاخيرتين حيث افترض امتداد الغسل الى حين انفصال الماء عن اليد فلا يكون ما في اليد من نداوه باقيه من ماء جديد بل من ماء الوضوء لان كل ما لاقته اليد من ماء الى حين الانفصال هو من ضمن عمليه الغسل للعضو لا بعد الغسل، غايه الامر ان الغسل تاره يحصل بماء يسير كما في الصب و اخرى بكثير كما في الرمس، بل اللازم من التوقف هاهنا التوقف في ما لو توضأ بالصب و لكن بكميه كثيره أيضا بان صب في الغسله الواحده دفعه سطلا من الماء.

بجريانه على وجهه غسل الوجه مع مراعاة الاعلى فالاعلى و كذلك بالنسبه الى يديه او كذلك اذا قام تحت الميزاب او نحوه (١) و لو لم ينو من الأول لكن بعد جريانه على جميع محال الوضوء مسح بيده على وجهه بقصد غسله و كذا على يديه اذا حصل الجريان كفى أيضا و كذا لو ارتمس في الماء ثم خرج و فعل ما ذكر.

مسألة ٢٣: إذا شك في شيء أنه من الظاهر حتى يجب غسله أو الباطن فلا،

(مسألة ٢٣): إذا شك في شيء أنه من الظاهر حتى يجب غسله أو الباطن فلا، فالأحوط غسله. إلا إذا كان سابقا من الظاهر ثم شك في أنه صار باطنا أم لا (٢). كما أنه يتعين غسله لو كان سابقا من الظاهر ثم شك في أنه صار باطنا أم لا.

اذ ليس من شرائط مباشره المكلف الصب بيده بل عدم تولى الآخرين لذلك كما سيأتي، و أما الفرض الثاني فيشكل عليه بأن الغسل ليس حدوديا بل بقائيا، بل قد يتأمل في كونه غسلا بقائيا، اذ ليس من المعالجه بماء متجدد متصل بالسابق بل ليس الا تميما للغسل الأول، نعم اذ افترض انه كان كميه من الماء في أعلى العضو تكفي للاستيعاب و الجريان عليه بتمامه فهو، إلا انه مغاير لما يظهر من الماتن من اجراء ما هو موجود على كل العضو، و اما صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: «سألته عن الرجل لا يكون على وضوء فيصيبه المطر حتى يبتل رأسه و لحيته و جسده و يده و رجلاه أهل يجزيه ذلك من الوضوء؟ قال: ان غسله فان ذلك يجزيه» (١) فليس في صدد و مقام بيان الاجزاء من هذه الجهة، و الا لكانت داله على الاجزاء بمجرد نيه الوضوء من دون مسح باليد لما سقط من الماء على الاعضاء و لا يلتزم به الماتن بل هي في صدد نفى توهم عدم الاجزاء في الفرض الاول من المتن بتوهم لزوم مباشره المكلف نفسه للصب و عدم الاكتفاء بالصب الحاصل من الطبيعه الخارجيه.

أما في الشبهه المفهوميه فقد قدمنا انه لا تصل التوبه للأصل العملي سواء

ص: ٣١٩

الثالث: مسح الرأس بما بقي من البله في اليد (١).

مفرغا كان أو اشتغاليا بل تصل النوبه الى عموم غسل اليد لأن التقييد بالمنفصل المجمل يقتصر على المتيقن منه و يبقى الباقي تحت العموم و لكن هذا اذا جعلنا المخصص نافيا و خارجا و هو ما بطن و الجوف، و اما لو جعلناه مثبتا و هو غسل ما ظهر فيشكل حينئذ الرجوع الى العموم لحمله على المقيد المجمل المثبت.

و اما الشبهه الموضوعيه فان كانت حاله سابقه فيستصحبها بعد كون الظاهر أو عدم الباطن مما أخذ قيدا في حكم الوضوء لا من ملازمات المتعلق كي يستشكل في مثبتته لحصول الغسل، لكن حيث نبني على ان متعلق المتعلق ليس قيدا في الحكم بل قيدا للمتعلق فعنوان للظاهر قيدا للمتعلق بخلاف الباطن فاستصحاب الاول محرز لقيد الصحه بخلاف استصحاب الباطن.

كما ذهب إليه الاكثر و استقر عليه المذهب و غير ذلك من عبائر المقام و حكى خلاف ابن الجنييد ان جفّ نداوه يديه باستئناف ماء جديدا و لعله لما في ظاهر بعض الروايات المحموله على التقيه لذهاب العامه الى وجوبه عدا مالك و يدل على الاشتراط عده طوائف من الروايات:

الأولى: الاخبار البيانيه (١) و قد تقدم في صدر الفصل تقريب تماميتها للدلاله على أجزاء و شرائط الوضوء فلاحظ. و قد قيد الراوى حكايته ان مسحه عليه السلام ببله يده لم يجدد ماء لذلك، و هذا في قبال ما يصنعه العامه من استئناف ماء جديد إما للمسح كما في الرأس أو الغسل كما في الرجلين، و سيأتي الاشاره في الروايات المعارضه المحموله على التقيه تضمنها الاشاره الى ما تصنعه العامه من مسح كل الرأس و الاذنين و القفا مما يحتاج الى كميّه من الماء الجديد.

ص: ٣٢٠

الثانيه: ما ورد من الأخذ من بلل اللحيه أو الحاجبين و غيرها من اعضاء الوضوء ان جفّ ما فى يديه و ان لم يكن فيها بلل فيعيد (١).

الثالثه: ما ورد (٢) من اجزاء الثلاث غرفات فى الوضوء و أنهنّ للوجه و اليدين أو الست بكل عضو اثنتان مع عدم التعدى على ذلك و المسح بالباقي و انه وضوء من لم يحدث حدثا أى فى الدين بالتعدى فى الوضوء.

الرابعه: ما ورد (٣) من تعليم وضوء التقيه فى قبال الوضوء الصحيح من ان الأول يجدد فيه الماء بخلاف الثانى.

الخامسه: ما ورد فى من نسي الترتيب ان يعيد بما يحصل معه الترتيب و فيها التقييد للمسح بنداوه الوضوء (٤).

السادسه: ما ورد عند الشك فى مسح الرأس ان يأخذ من فضل بله وضوءه على بقيه اعضاءه و هو صحيح زراره (٥) فهذه الطوائف فيها شواهد عديده على ان تجديد الماء للمسح مذهب العامه و أن ما ورد فى الروايات المعارضه الأقل عددا محمول على التقيه بل ان فى نفس الروايات المعارضه اشارات اخرى داله على التقيه من مذهب العامه التابعين لما أحدثه الثالث. منها روايه ابى بصير عنه عليه السّلام فى الرجل الناسى للمسح «و ان شك فلم يدر مسح أم لم يمسح فليتناول من لحيته ان كانت مبتله، و يمسح على رأسه و ان كان أمامه ماء فليتناول منه فليمسح به رأسه» (٦)، و حيث قد فرض الشك و هو فى الصلاه فلا يعتنى بالشك فالامر بالمسح محمول على الاستحباب،

ص: ٣٢١

١-١) ابواب الوضوء ب ٢١.

٢-٢) ابواب الوضوء ب ٣١.

٣-٣) ابواب الوضوء ب ٣٢.

٤-٤) ابواب الوضوء ب ٣٣-٣٥.

٥-٥) ابواب الوضوء ب ٤٢.

٦-٦) ابواب الوضوء ب ٨/٤٢.

و يجب (١) ان يكون على الربع المقدم من الرأس فلا- يجزى غيره و الأولى و الأحوط الناصيه (٢) و هي ما بين اليياضين من الجانيين فوق الجبهه.

و منها صحيح ابى بصير قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مسح الرأس قلت: أمسح بما على يدي (بما فى يدي) من الندى رأسى؟ قال: لا، بل تضع يدك فى الماء ثم تمسح» (١)، و نظيره خبر عماره، و الثانيه مع كون رواته من العامه فهما نظير ما ورد فى صحيح (٢) معمر بن خلاد من الاستئاف بالماء الجديد فى المسح للرجل اشاره للغسل لهما عند العامه، و كذا ما ورد من أخذ كفا من ماء ليمسح به القفا (٣).

هذا و لا يخفى أن هذا التقييد هو من الروايات و أما اطلاق الكتاب فيثمر التمسك به عند الاضطرار و قصور ما دلّ على التقييد.

ذكر المرتضى فى الانتصار انه مما انفردت به الاماميه، و لم يحك خلاف من أحد الاصحاب، و يدل على ذلك أيضا الروايات البيانيه و ان اطلق الراوى فى بعضها و كذا الروايات الوارده (٤) فى علل المسح على الرأس، و كذا الروايات (٥) الوارده فى خصوص ذلك ناصه عليه. و اما المعارضات الوارده فى نفس الباب و غيره (٦) ففيها اشارات واضحه لمذهب العامه كالمسح على الرقبه و إرداف مسح المؤخر بمسح ظاهر و باطن القدم.

تمايل إليه صاحب الجواهر و نقل عبائر بعض الأصحاب الوارده بذلك و استظهر أن سطح قنه الرأس لا يدخل فى شىء منه فيه و هو يغير التحديد بتمام الربع المقدم، و قد عرفت اشتمال اكثر الروايات المقيده على لفظه مقدم الرأس الا

ص: ٣٢٢

- ١- ١) ابواب الوضوء ب ٤/٢١-٦.
- ٢- ٢) ابواب الوضوء ب ٥/٢١.
- ٣- ٣) ابواب الوضوء ب ٧/٢٢.
- ٤- ٤) ابواب الوضوء ب ١٥/١٥-١٦.
- ٥- ٥) ابواب الوضوء ب ٢٢-٢٤.
- ٦- ٦) ابواب الوضوء ب ٢٣.

صحيحه زراره قال «قال ابو جعفر عليه السلام... و تمسح ببله يمناك ناصيتك و ما بقى من بله يمناك ظهر قدمك اليمنى و تمسح ببله اليسرى ظهر قدمك اليسرى» (١) و روايه الحسين بن زيد عن ابى عبد الله عليه السلام قال: «لا تمسح المرأه بالرأس كما يمسح الرجال انما المرأه اذا اصبحت مسحت رأسها و تضع الخمار عنها، فاذا كان الظهر و العصر و المغرب و العشاء تمسح بناصيتها» (٢) و ظاهر الروايه الثانيه و ان باين بين الناصيه و مقدمه الرأس، هو تسويغ المسح على المقدمه دون الناصيه. و أما الصحيحه الأولى فدلالته على التقييد بناء على تماميه تقييد المسح باليد اليمنى فى الرأس و القدم اليمنى، و باليد اليسرى فى القدم اليسرى، فيقرب تقييدها لبقية الروايات بكونها مطلقه، أو بكون معنى مقدم الرأس مجمل مفسر بالناصيه أو مبين منطبق عليها كما قد يشعر به ما فى اللسان و المصباح:

«مقدمه الرجل.... و القادمه و المقدمه.... قال الازهرى و العرب تقول آخره الرجل و واسطه و لا تقول قادمته... و ضرب مقدم رأسه و وجهه» من ان لكل شىء مقدم و وسط و مؤخر فينطبق على الناصيه و لذلك قال فى الناصيه «قصاص الشعر... قبضت على ناصيته و قول أهل اللغه النزعتان هما البياضان اللذان يكتنفان الناصيه و القفا مؤخر الرأس و الجانبان ما بين النزعتين و القفا و الوسط ما أحاط به ذلك». و تسميتهم كل موضع باسم يخصه كالصريح فى ان الناصيه مقدم الرأس فكيف يستقيم على هذا تقدير الناصيه بربع الرأس أو انه القدر المتيقن من تعارض العنوانين بعد عدم التمسك بالعموم فى موارد الحمل للعموم على الخاص المثلث و ان كان مجملا. و لكن شىء من هذه الوجوه غير تام اما الأول فان الروايات المحدده بمقدمه الرأس ليس نسبتها مع ما دل على الناصيه نسبه

ص: ٣٢٣

١- ١) ابواب الوضوء ب ٢/٣١.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ٥/٢٣.

الاطلاق و التقييد، بل المقيدين و ان كانا غير متباينين مصداقا كما فى عنوان العالم و عنوان زيد، مضافا الى ان مثل صحيحه محمد بن مسلم عن ابى عبد الله عليه السلام قال:

«امسح الرأس على مقدمه» (١) فى مقام التحديد، و ما دل على ذلك اكثر عددا و كذا مفاد روايات علل المسح على الرأس التى تقدمت الاشارة إليها انه يستقبله فى الركوع و السجود أو انه مكشوف او ان آدم وضع يده على أم رأسه، و كذا مفاد الروايات المحموله على التقيه التى وقع السؤال فيها عن مسح المقدم و المؤخر و كذلك الجواب كصحيحته الحسين بن ابى العلاء (٢) و كروايه ابى بصير (٣) مما يظهر منه اطلاق المقدم على تمام الربع مقابل المؤخر و الجانبين، و كذا مفاد ما دل (٤) على استحباب المسح بما زاد على الثلاث أصابع أو بالكف أو ان أقل ما يجزى هو المسح على الناصيه من دون لزوم رفع العمامه، و هى و ان كانت فى الماسح الا انه دال بالاختضاء على مقدار الممسوح، و كذلك روايه الحسين بن زيد المتقدمه فى مسح المرأة، كل ذلك مما يشرف الناظر على ان المسح على الناصيه منفرده هى أدنى المسح فمع كون الفضيله لما يشملها و يزيد من مقدم الرأس يتبين مشروعيه تمام المقدم و ان الجمع بين المفادين هو أفضله اشتمال المسح على الناصيه أيضا.

و أما بقيه الوجوه فمعتمده على عدم ظهور مقدم الرأس فى تمام الربع و الناصيه فى قصاص الشعر الذى ذكره عده من اللغويين، أو اجمالهما أو أحدهما، و مما تقدم ظهر منع ذلك.

ص: ٣٢٤

١-١) ابواب الوضوء ب ١/٢٢-٢.

٢-٢) ابواب الوضوء ب ٥/٢٢-٦.

٣-٣) ابواب الوضوء ب ٨/٢٣.

٤-٤) ابواب الوضوء ب ٢٤.

و يكفى المسمى (١) و لو بقدر عرض اصبع واحده أو أقل و الأفضل بل الأحوط أن يكون بمقدار عرض ثلاث أصابع بل الأولى ان يكون بالثلاث و من طرف الطول أيضا يكفى المسمى و ان كان الافضل أن يكون بطول اصبع، و على هذا فلو اراد ادراك الافضل ينبغى ان يضع ثلاث اصابع على الناصيه، و يمسح بمقدار اصبع من الأعلى الى الاسفل و ان كان لا يجب كونه كذلك

كما ينسب الى الاكثر و المشهور و لكن المحكى من عبائرهم تاره بما يسمى مسحا و اخرى بالاصبع الواحد و بينهما تغاير كما لا يخفى، سيما اذا احتمل إرادته من عبّر بالثاني المسح بالاصبع معترضه الى القصاص.

و ذهب الصدوق فى محكى ظاهر عبارته الى الثلاث اصابع مضمومه و كذا عبارته النهايه فى حال التمكن، و ابو على فى المرأه. و ظاهر الآيه المغايره بين الغسل و المسح حيث اسند الأول الى العضو مع تحديد الغايه، بينما اسند الثانى بتوسط الباء الى العضو، نعم فى الرجلين حيث حدد الطول فى الممسوح بالغايه كان ظاهرا فى الاستيعاب طولاً، سواء كانت الباء للتبعيض الذى منعه سيويه و لعله يحصر معنى الباء فى الالتصاق فلا يخص منعه التبعيض فقط او للإلتصاق أو للاستعانه بالآله باعتبار ان الممسوح آله لانزاله ما فى الماسح من ماء او شىء اخر، و على تقدير الالتصاق و الالتصاق بمعنى التصاق ايقاع المسح بالرأس فهو يؤدى مؤدى التبعيض، و اما تفسير بعض العامه بالاستعانه بتقدير القلب اى فامسحوا براء و سكم بالماء فخلاف للعديد من الاصول اللفظيه، و دعوى القلب منهم شاهد كون الاسناد بالباء يفيد التبعيض بخلاف الاسناد مباشره، و هذا مستفاد من صحيحه زراره قال: «قلت لأبى جعفر عليه السلام: الا تخبرنى من أين علمت و قلت ان المسح ببعض الرأس و بعض الرجلين، فضحك فقال: يا زراره قاله رسول الله صلى الله عليه و آله و نزل به الكتاب من الله عز و جل لأن الله عز و جل

قال فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ فَعَرَفْنَا ان الوجه كله ينبغي ان يغسل ثم قال وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ فوصل اليدين الى المرفقين بالوجه
 فعرفنا انه ينبغي لهما ان يغسلا الى المرفقين ثم فصل بين الكلام فقال وَ امْسِحُوا بِرُؤُسِكُمْ فَعَرَفْنَا حين قال بِرُؤُسِكُمْ ان المسح
 ببعض الرأس لمكان الباء، ثم وصل الرجلين بالرأس، كما وصل اليدين بالوجه فقال وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ فَعَرَفْنَا حين وصلهما
 بالرأس ان المسح على بعضها ثم فسر ذلك رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ للناس فضيعوه» الحديث (١) و قوله عليه السّلام
 بالوصل و الفصل المراد منه وحده العامل و هو الفعل و تعدده و كذا يدل على كفايه المسمى صحيح زراره و بكير ابني اعين
 عن ابي جعفر عليه السّلام انه قال في المسح: «تمسح على النعلين و لا تدخل يدك تحت الشراك، و اذا مسحت بشيء من
 رأسك او بشيء من قدميك ما بين كعبيك الى اطراف الاصابع فقد اجزأك» (٢) و مثله مصحح زراره الاخر عن ابي جعفر عليه
 السّلام قال: «توضأ على عليه السّلام فغسل وجهه و ذراعيه، ثم مسح على رأسه و على نعليه، و لم يدخل يده تحت الشراك» (٣) و
 المقصود بقريته الصحيح المتقدم من المسح على النعلين أى مسح و هو لا لبس للنعلين، و حسن و موثق الحسين قال: «قلت لأبي
 عبد الله عليه السّلام: رجل توضأ و هو معتم فثقل عليه نزع العمامه لمكان البرد؟ فقال: ليدخل اصبعه» (٤) و مثله الصحيح الى حماد
 بن عيسى عن بعض اصحابه عن احدهما عليهما السّلام فى الرجل يتوضأ و عليه العمامه قال: يرفع العمامه بقدر ما يدخل اصبعه
 فيمسح على مقدم رأسه» (٥) و صحيح زراره عن ابي جعفر عليه السّلام أن عليا عليه السّلام مسح على النعلين و لم يستبطن
 الشراكين» (٦) و وجه دلاله

ص: ٣٢٤

- ١-١) ابواب الوضوء ب ١/٢٣.
- ٢-٢) ابواب الوضوء ب ٤/٢٣.
- ٣-٣) ابواب الوضوء ب ٣/٢٣.
- ٤-٤) ابواب الوضوء ب ١-٢/٢٤.
- ٥-٥) ابواب الوضوء ب ١-٢/٢٤.
- ٦-٦) ابواب الوضوء ب ٦/٢٤.

روايات النعل و عدم استيطان الشراك هو ظهورها فى الاجتزاء بمسح الاصبع أو الاصبعين نظرا لوجود الشراك على ظهر القدم، و الاخيره و ان كانت فى الرجل الا انها معاضده للاولتين لا سيما الاولى حيث جعل قدر موضع المسح فى الرأس و الرجل سواء، و احتمال إرادته المسح معترضا بالاصبع فى روايتى الاصبع خلاف الظاهر لأن المفروض فيهما تقليل رفع العمامه يتم ذلك بالمسح طولاً لسهولة الادخال كذلك بخلاف المعترض، مضافا الى دلاله صحيح زراره المتقدم بقريته عدم استيطان الشراك هو الاجتزاء بالمسمى عرضا مع استيعاب الطول فى القدم بقريته ذكر الحد طولاً، و لا يتوهم ان ذكر الحد طولاً لأجل بيان موضع جواز المسح لا- الاستيعاب، و الا- لناسب ذكر تمام حدود موضع جواز المسح فى الرجل و هو ظاهر القدم، و فى الرأس و هو المقدم، فالتخصيص لطول القدم قريته الاختصاص للاستيعاب و بذلك يكون الصحيح دالاً على الاجتزاء بالمسمى طولاً فى الرأس أيضاً، و لا يخفى ان هذه الدلالات هى بالظهور الخاص و ليس بالإطلاق كالصحيح المتعرض لتفسير الآيه و ان كان هو أيضاً ناص على عدم لزوم استيعاب الممسوح تماماً، فما عن جماعه من متأخري المتأخرين من كون محل الخلاف هو فى طول الرأس لا- فى العرض فى غير محله، و كذا الحال فى ظهور الروايتين الآتيتين فى الثلاث اصابع فى العرض و روايه معمر بن عمر عن ابى جعفر عليه السلام قال: «يجزى من المسح على الرأس موضع ثلاث اصابع، و كذلك الرجل» (١) و صحيح زراره قال: «قال ابو جعفر عليه السلام: المرأة يجزيها من مسح الرأس أن تمسح مقدمه قدر ثلاث اصابع، و لا- تلقى عنها خمارها» (٢)، و هو بضميمه روايه الحسين بن زيد (٣) المتقدمه فى اجتزاء المرأة بمسح الناصيه نهاراً و أنها لا تمسح كما يمسح

ص: ٣٢٧

١- ١) ابواب الوضوء ب ٥/٢٤.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ٣/٢٤.

٣- ٣) ابواب الوضوء ب ٥/٢٣.

الرجال، و ظاهر الاجزاء هو في أدنى الواجب و لكنه مستعمل في أدنى ما يحصل به المستحب أيضا، و يكون ما تقدم من الدلالات بالخصوص على اجزاء ما دون ذلك شاهد على الثاني، و يعضد ذلك مقابله الثلاث لإلقاء الخمار الظاهر في المسح بما زاد على ذلك و من ذلك تبين ما في المتن و ان الفضل و الافضل هو ما زاد على الثلاث او يشعر به أيضا التسويه المتقدمه بين مسح الرأس و القدم في جهه العرض مع انه سيأتي ما يدل على رجحان الكف فيه، ثم انه مما يدل أيضا-مضافا الى ما تقدم- على كفايه مسمى المسح طولا ما تقدم من صحيحه زراره عنه عليه السلام «...و تمسح ببله يمناك ناصيتك» فان الناصيه في المعتاد دون الاصبع في الطول، و مثلها روايه الحسين بن زيد المشار إليها في مسح المرأه بناصيتها، و من ذلك يتبين ما في المتن و ان تحصيل الفضل هو بالمسح على ما زاد على الناصيه و عليها معا كما قدمناه في تعيين موضع المسح من الرأس.

قولان نسب كل منهما الى الشهره بل الاجماع و الظاهر ان الأول شهره القدماء بل ذهب الصدوق في الفقيه الى ذلك في كل من الرأس و الرجلين و الثاني عند المتأخرين، و وجه الثاني انه مقتضى اطلاقات الكتاب و السنّه لا سيما الوضوءات البيانيه اذ هي من قبيل الدلاله بالخصوص لا بالإطلاق لتعني الرواه كزراره و نحوه لنقل كل خصوصيات الماهيه و التي هي محل خلاف بين العامه و الخاصه لا سيما مثل صحيح زراره و بكير الذين قالوا في حكايه وضوء الباقر عليه السلام الحاكي لوضوئه صلى الله عليه و آله- «.فغسل بها ذراعه من المرفق الى الكف لا- يردّها الى المرفق... ثم مسح رأسه و قدميه ببلل كفه لم يحدث لهما ماء جديدا» الحديث (١) و كذا غيرها من الروايات البيانيه التي قيد فيها الغسل من الأعلى و لم يقيد المسح بشيء، و روى الشيخ في التهذيب

ص: ٣٢٨

فى الصحيح عن حماد بن عثمان عن ابى عبد الله عليه السّلام قال: «لا بأس بمسح الوضوء مقبلا و مدبرا» (١) و اشكل عليه بأنه مظنون التصحيف فى الروايه و ذلك لقرائن:

الأولى: ان الشيخ فى الموضع الذى ذكر فيه الروايه قال قبلها تعليقا على روايه يونس الآتيه فى جواز المسح فى الرجل من كلا الاتجاهين: «فأما الخبر... فمقصود على مسح الرجلين و لا يتعدى الى الرأس و اليدين و يدل على ذلك أيضا ما رواه الشيخ - يعنى المفيد ايده الله ثم ذكر الصحيح المزبور. فبمقتضى سياق الاستدلال كون لفظ الصحيح «بمسح القدمين» بدلا من «بمسح الوضوء».

الثانيه: ان الشيخ روى فى موضع ثان فى التهذيب الصحيح نفسه باتحاد السند فى الشطر الثانى منه اى من سعد بن عبد الله الى حماد و ان اختلف فى الشطر الاول الى سعد بن عبد الله بلفظ «القدمين» و يعضد ذلك ذهاب الشيخ فى النهايه و محكى الخلاف الى اختصاص التخيير بالرجلين دون الرأس.

و يندفع الاشكال: اما القرينه الأولى فوهم حيث ان الشيخ قبل ذلك كان فى صدد المنع عن الغسل نكسا ثم اورد تلك العبارة المزبوره و أراد دفع توهم التعدى من الرجلين لاعضاء الغسل من خبر يونس بما اورده من صحيح حماد المخصص للتخيير بما كان مسحا فى اجزاء الوضوء لا ما كان غسلا، و لعله فى عبارته الشيخ تصحيف من النسخ فى تقديم احد الخبرين على الآخر لان ايراد صحيح حماد لتوهم جواز النكس فى مطلق الوضوء غسلا أو مسحا اولى من ايراد خبر يونس المختص بالرجلين ثم يناسب دفعه بايراد خبر يونس. و على أيه تقدير الظاهر ان مراد الشيخ من القصر على مسح الرجلين دون الرأس و اليدين هو دون الوجه و اليدين لأنه

ص: ٣٢٩

كان في صدد منع النكس في اعضاء الغسل.

و اما القرينه الثانيه:فلا شاهد فيها على وحده الروائتين لا سيما و انه يحكى عن بعض نسخ التهذيب و الوسائل كون الراوى حماد بن عيسى،فانه لا يمتنع روايه الراوى الواحد لكليتهما لسماعهما في مجلسين،مضافا الى ان عبارته الشيخ في الاستبصار بعد روايته لها بلفظ«الوضوء»قال:فهذا الخبر مخصوص بمسح الرجلين لانه يجوز استقبالهما و استدبارهما و الذى يدل على ذلك-ثم روى خبر يونس فهو كالصريح فى عموم متن الخبر،هذا و اما وجه الأول:فدعوى الانصراف بسبب التعارف الخارجى و ما فى الفقيه فى الفقه المذكوره بعد روايه زرارته الوارده فى حدّ الوضوء«و لا ترد الشعر فى غسل اليدين و لا فى مسح الرأس و القدمين»^(١)و انه المنصرف من حكاية وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله لانها حكاية عما كان يدمن عليه و لا شك انه من الأعلى للقصاص و من الاصابع لرجحانه،و يتأمل فيه ان التعارف الخارجى فى الوجود اذا لم يكن غلبه استعمال لا يوجب الانصراف كما لا تقنين عقلاى مضمى كى يحمل الاطلاق عليه،و اما ما فى الفقيه فهو من كلام الصدوق و ليس بروايه غايته ان يصلح مدركا للاستحباب للتسامح فى أدله السنن،مع انه غير واضح ارادته المنع من النكس لأنه قد ذكر المنع من رد الشعر فى القدمين أيضا مع ان النكس يحصل فيه عدم الرد بخلاف البدأ من الاصابع،فلعل ذلك قرينه على إرادته عدم لزوم التخليل بين الشعر و الاكتفاء بالمسح بالبلل على ظاهر البشره.

اما حكاية وضوءه صلى الله عليه و آله فمع عدم ملاحظه الرواه من مثل زرارته و ابن مسلم و نحوهما لمدخلية ذلك فى ما بين لهم عليه السلام من فعله المحاكى يشكل التحدس بالقيديه

ص: ٣٣٠

و لا يجب كونه على البشره(١) فيجوز ان يمسح على الشعر النابت في المقدم بشرط أن لا يتجاوز بمره عن حد الرأس فلا يجوز المسح على المقدار المتجاوز و ان كان مجتمعا في الناصيه.

بالتقريب المزبور بنحو يعد دلالة في الموضوعات البيانيه.

و لم يحك خلاف فيه و وجهه تعارف اسناد المسح او المس و نحوها من الافعال الى العضو و الى موضع منه مع كون تلك الافعال في الحقيقه مسنده الى الشعر النابت عليها و من ثم تقدم انه يصدق مس الميت على مس شعره من باب التوسع في الاسناد و منشأ الغلبه في الوجود و ما يقع خارجا، بحيث لو اريد تخصيص البشره بذلك لاحتيج الى التقييد، و بعبارة اخرى ان المطلق و ان لم يتقيد بالغالب وجودا بل يشمل النادر لكن أيضا لا يختص بالأقل وجودا و ان كان هو الاصل في الوضع و مفاد التركيب اللغوى، و من ثم لم يبين الرواه للموضوعات البيانيه خصوصيه الممسوح في مسحه عليه السّلام على رأسه الشريف، نعم هذا الاسناد متحقق في المسح على الشعر النابت على الموضوع بعنايه الحال و المحل، و أما امتداده للمتدلى على الجبهه فلا يصدق و من ثم يشكل الاسناد لو جمع على الموضوع أيضا، و هكذا الحال في عدم الاسناد الى الشعر النابت في موضع اخر الممتد على الموضوع. و اما ما في مرفوعه محمد بن يحيى عن ابي عبد الله عليه السّلام في الذي يخضب رأسه بالحناء ثم يبدو له في الوضوء قال: «لا يجوز حتى يصيب بشره رأسه بالماء» (١) فتخصيص المسح بالبشره في الروايه لعله لكون الشعر متداخل مع المانع و هو الحناء، بل يمكن تقريبا ان الشعر النابت على الموضوع معدودا من اجزاء الموضوع فالمسح عليه مسح على الموضوع حقيقه كما قربنا ذلك في غسل الشعر في اعضاء الوضوء كاليدين،

ص: ٣٣١

و كذا لا يجوز على النابت في غير المقدم و ان كان واقعا على المقدم و لا يجوز المسح على الحائل (١) من العمامه او القناع أو غيرهما و ان كان شيئا رقيقا لم يمنع عن وصول الرطوبه الى البشره (٢).

نعم في حال الاضطرار لا مانع من المسح على المانع كالبرد، او اذا كان شيئا و هذا بخلاف امتداده و ما استطال منه.

بمقتضى اسناد المسح الى الرأس و يشير إليه أيضا الصحيح الى حماد بن عيسى عن بعض أصحابه عن أحدهما عليهما السلام في الرجل يتوضأ و عليه العمامه قال:

«يرفع العمامه بقدر ما يدخل اصبعه فيمسح على مقدم رأسه» (١)، و مثلها صحيح الحسين بن المختار القلانسي (٢) و صحيح زراره في المرأه (٣) عليها خمارها و مثله صحيح علي بن جعفر (٤)، و اما صحيح عمر بن يزيد و صحيح محمد بن مسلم الوارد ان (٥) في المسح على طلاء الحناء فمحمولان على التقية بقريته التشدد في المسح على الرجلين دون الخفين خلافا للمامه حيث ذهبوا الى المسح على الحاجب، و يصرح بذلك صحيح محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام انه سئل عن المسح على الخفين و على العمامه؟ قال: «لا تمسح عليهما» (٦) و مثلها معتبره ابى بكر الحضرمي (٧)، مع ورود التسويه في المسح بين الرأس و الرجلين كما تقدم في صحيح زراره (٨).

لانه لا يكون مسحا على الموضع و ان تأثر الموضع بالنداوه و الرطوبه من باب السرايه من الشىء الممسوح كالثوب الرقيق الى الموضع.

ص: ٣٣٢

١-١) ابواب الوضوء ب ١/٢٤.

٢-٢) ابواب الوضوء ب ٢/٢٤.

٣-٣) ابواب الوضوء ب ٣/٢٤.

٤-٤) ابواب الوضوء ب ٥/٣٧.

٥-٥) ابواب الوضوء ب ٤-٣/٣٧.

٦-٦) ابواب الوضوء ب ٨/٣٨.

٧-٧) ابواب الوضوء ب ٩/٣٨.

٨-٨) ابواب الوضوء ب ٤/٢٣.

لا يمكن رفعه (١).

و يجب أن يكون المسح (٢) بباطن الكف و الاحوط ان يكون باليمنى و الأولى ان يكون بالاصابع.

كما سيأتى فى المسح على الدواء و الجبائر و التقيه و تقريبه ان الأولين على مقتضى القاعده فى وجه نظير الا قطع و نحوه، لا ان مقتضى القاعده هو التيمم كى يقتصر فى الخروج عنها على الموارد الثلاثه، نعم فى مثال المتن من البرد و نحوه مما كان بدرجته تأمل.

حكى الاتفاق على لزوم كون الماسح هو اليد، و لعله يستفاد من اتفاقهم على لزوم كون المسح ببله اليد و هو انما يصدق مع كون البله فى اليد بان يمسخ باليد، و الا- فلو انفصلت تكون من غساله الوضوء، و بذلك يخرج الدليل على ذلك دليلا على اشتراط المقام، و يشهد له أيضا- لكليهما- ما فى العديد من الروايات البيانيه للوضوء مثل صحيح زراره مسح ببله ما بقى فى يديه رأسه و رجليه و لم يعدهما فى الاناء، و فى صحيح اخر له «بفضل كفيه» و فى ثالث «و امسح ببله يميناك ناصيتك» و فى صحيح محمد بن مسلم «ثم مسح رأسه و رجليه بما بقى فى يديه» و غيرها، و قد تقدم فى صدر غسل الوجه ان ما اشتملت عليه الروايات البيانيه ليس من العاديات و لا تردد فى الظهور الاولى فيه بين الوجوب و الاستحباب فراجع.

و يشهد لذلك أيضا ما فى الروايات الوارده فى تحديد مقدار المسح التى تقدمت الاشاره الى بعضها و فى بعضها المسح بالاصبع، و يأتى الاشاره الى بعضها الاخر فى مسح الرجلين ففى صحيح زراره عنه عليه السّلام «تمسح على النعلين و لا تدخل يدك تحت الشراك» (١) و فى موثق لسماعه عنه عليه السّلام:

ص: ٣٣٣

«فوضع يده على الكعب» (١) بعد عدم الفصل بين المسح على الموضعين، و في صحيح لابن ابي نصر عن الرضا عليه السلام قال: «سألته عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع كفه على الاصابع فمسحها الى الكعبين الى ظاهر القدم فقلت جعلت فداك لو ان رجلا- قال يا صبيعين من أصابعه هكذا؟ فقال: لا الا بكفه كلها» (٢) و هو و ان كانت من حيث القدر الممسوح بالماسح محموله على الندب لما يأتي في مس الرجلين لكن من جهة اصل الكيفية أنه مسح باليد فلزومي اذ السؤال عن التحديد لماهيه و كيفية المسح.

كما انه لا فرق في الماسح بين اليد و الرجل كما لا يخفى كل ذلك، مضافا الى ان مقتضى المسح يختلف عن الغسل من جهة لزوم استعمال الآله في المسح فهو يتقوم بما يمسح به و بالماسح، و اما المسح بالكف فهو و ان لم يقيد به الكل لكن يدل عليه بعض ما تقدم مما اشتمل على الكف او لفظ الاصبع و ان كان في الثاني نظر، مضافا الى إرادته الكف و الاصبع من استعمال اليد في الروايات السابقة بمقتضى المعتاد في الاستعمال اللفظي و الخارجي، و فيه نظر: لانه يقتضى اما الاستعمال المجازي او الاشتراك اللفظي في وضع اليد لغيره و هو كما ترى أو كون القرينه هي على المدلول التقريبي الجدي، و المعروف ان غلبه الوجود ليس منشأ للانصراف، و اما المشتمل على لفظه الكف فهو اما في صدد اشتراط بله الوضوء مقابل الماء الجديد او في صدد قدر المسح لا اشتراط الماسح. و اما باطن الكف فحكى في الجواهر عن الحدائق انهم ذكروا ان الواجب كونه بالاصابع الا انه قال انه لم يجد مصرح به، و حكى عن الذكري اولويته و هو و ان كان المنسبق من الادله المزبوره الا انه حيث لم يصرح به فالبناء على التقييد فيه مشكل بمجرد ذلك. نعم الأولى بالاحتياط ذلك

ص: ٣٣٤

١- ١) ابواب الوضوء ب ٦/٢٣.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ٤/٢٤.

و كذا كونه بالاصابع مضافا الى ما قد يقال من أن الكف اسم لباطن ما دون الزند لا للظاهر فتأمل. و من ذلك كله يظهر لك عدم الاطلاق في ما دل على التقييد بالكف- لو تم-لموارد الاضطرار و نحوه، و اما كونه باليمنى فلم يصرح به الا في صحيح زراره المتقدم، و في الجواهر عن الحدائق الاتفاق على الاستحباب عدا ظاهر المقنعه و ابن الجنيد و المحكى عن المهذب. اما صحيح زراره ففيه.. «و مسح مقدم رأسه و ظهر قدميه ببله يساره و بقيه ببله يمناه، قال: و قال ابو جعفر ان الله و تر، يحب الوتر، فقد يجزيك من الوضوء ثلاث غرفات، واحده للوجه، و اثنتان للذراعين، و تمسح ببله يمينك ناصيتك، و ما بقى من ببله يمينك ظهر قدمك اليمنى و تمسح ببله يسارك ظهر قدمك اليسرى» الحديث (١) فحكاية زراره عن فعله لم يقيد باليمنى بل صرح بالإطلاق بان قدم ذكر ببله اليسرى، لكن تصريحه عليه السلام اللفظي دال على التقييد و السياق و ان اشتمل على المندوب الا انه متضمن للواجب أيضا و هو المسح ببله الوضوء. و قد يقرب الحمل على الندب بأمر هي انه عليه السلام حيث كان في صدد الاجتراء بالثلاث غرفات للوضوء فذكر ان المسح يتحقق بما بقى في كل من اليدين من الوضوء لكل من القدمين و انما خص اليمنى بمسح الرأس و القدم اليمنى لكون المندوب في الوضوء الميامن، ففي صحيح عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث طويل «فدنا رسول الله صلى الله عليه و آله من صاده، و هو ماء يسيل من ساق العرش الايمن فتلقى رسول الله صلى الله عليه و آله الماء بيده اليمنى، فمن اجل ذلك صار الوضوء باليمين ثم اوحى الله إليه ان اغسل وجهك» الحديث (٢)، مع ان في صحيح اخر لزراره و بكير انه عليه السلام «فغسل وجهه بها، و استعان بيده اليسرى بكف على غسل وجهه» (٣).

ص: ٣٣٥

- ١-١ ابواب الوضوء ب ٢/١٥.
- ٢-٢ ابواب الوضوء ب ٥/١٥.
- ٣-٣ ابواب الوضوء ب ١١/١٥.

مسأله ٢٤: في مسح الرأس لا فرق بين أن يكون طولا أو عرضا أو منحرفا

(مسأله ٢٤): في مسح الرأس لا فرق بين أن يكون طولا أو عرضا أو منحرفا (١).

الرابع: مسح الرجلين من رءوس الأصابع إلى الكعبين

إشارة

الرابع: مسح الرجلين من رءوس الأصابع إلى الكعبين (٢) و هما قبتا القدمين على مضافا إلى ان سكوت اكثر الروايات عن التقييد به مع انها في مقام التحديد لتمام الماهية مشعر بذلك أيضا نظير ما تقدم في التقييد بالأصابع.

كما تقدم تقريبه في كفايه المسمى و ظهور الادله في الاطلاق.

حكى عليه الاتفاق و نسب تاره اخرى إلى الشهره اشعارا بخلاف الذكرى في الميل إلى العدم و كذا عن المدارك و المفاتيح و الحدائق و الرياض، و يدل على الاول ظاهر التفرقه في الآيه بين الرأس و الرجلين حيث ان الباء كما تقدم حيث دلت على التبعض المقيد لكفايه المسمى طولا و عرضا و كان التحديد «إلى الكعبين» في خصوص الرجلين مفيدا لاستيعاب المسح عليهما طولا، و كذا قرينه المشاكله في تحديد غسل اليدين «إلى المرافق».

فالمتحصل من الآيه كفايه المسمى عرضا و الاستيعاب طولا، و نظير هذا التقريب مرّ في صحيحه - بطرق الشيخ - زراره و بكير عن ابي جعفر عليه السلام انه قال في المس

«تمسح على النعلين و لا تدخل يدك تحت الشراك، و اذا مسحت بشيء من رأسك، او بشيء من قدميك ما بين كعبيك إلى اطراف الأصابع فقد اجزأك» (١) حيث انه مع تصريحه عليه السلام بالعموم و الاطلاق في المسح في العضوين الممسوحين طولا و عرضا الا انه حدد الطول في الرجل كالاستثناء منه، و من ثم كان المسمى مجزى من ناحيه العرض خاصه، و كان محمل الشراك على كونه على طول القدم لا - معترضاً أو كون الا - اعتراض على الكعب عند المفصل او قبه القدم حسب ما يأتي في تحديده، و بذلك تكون الصحيحه مفسره لروايات عدم استبطان الشراك كصحيح زراره الاخر (٢) بل ان

ص: ٣٣٦

١- ١) ابواب الوضوء ب ٤/٢٣.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ٣/٢٣.

المشهور(١)و المفصل بين الساق و القدم على قول بعضهم و هو الأحوط.

صحيح زراره الاول بطريق الكليني له ذيل «قال عليه السّلام: فقلنا أين الكعبان؟ قال: هاهنا يعنى المفصل دون عظم الساق فقلنا: هذا هو؟ فقال: هذا من عظم الساق و الكعب اسفل من ذلك» الحديث (١)، كما انها قد تضمنت بطريق الكليني استشهاده عليه السّلام بآيه الوضوء فقره المسح فالتأكيد على تحديد الكعب و بيان مقدار الطول يناسب الاستيعاب طولاً- و ان كفى المسمى عرضاً، فيكون ذكر التحديد بما الموصوله المعرفه بصلتها هو للشئ الذى يمسح. و فى صحيح زراره الأول أيضا بطريق اخر للشيخ (٢) «ثم مسح رأسه و قدميه الى الكعبين بفضل كفيه، لم يجد ماء» و هذا الصحيح مرّ انه بطريق الكليني حدد مسح القدمين ما بين الكعبين الى اطراف الاصابع شرحا لمفاد الآيه فى المسح، و بذلك يتعزز أن عدم استبطان الشراك فيها هو على أحد المحملين المتقدمين، و كذلك بقيه روايات الشراك، و فى روايه كشف الغمه و روايتى ابن طاوس فى شرائع الاسلام «و المسح على الرأس و القدمين الى الكعبين» (٣)، و مثله فى روايه الصدوق المعروفه باسناده الى الاعمش عن جعفر بن محمد فى حديث شرائع الدين (٤).

فعن ابن ابى عقيل هما ظهر القدم و عن المقنعه «هما قبتا القدم أمام الساقين ما بين المفصل و المشط... و الكعب فى كل قدم واحد، و هو أعلى منه فى وسطه» لكن عن حدود المقنعه «فان سرق ثانيه من حرز ما قيمته ربع دينار فصاعدا قطعت رجله اليسرى من اصل الساق و ترك له مؤخر القدم ليعتمد عليه عند قيامه»، و عن الانتصار «هما العظامان الناتان فى ظهر القدم عند معقد الشراك»، و عن الشيخ «هما العظامان الناتان فى وسط القدم» و قريب من عباره الانتصار ما عن ابى الصلاح و الديلمى، و عن السرائر «هما العظامان اللذان فى ظهر

ص: ٣٣٧

١- ١) ابواب الوضوء ب ٣/١٥.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ١١/١٥.

٣- ٣) ابواب الوضوء ب ٢٤/١٥-٢٥-٢٦.

٤- ٤) ابواب الوضوء ب ١٨/١٥.

القدمين عند معتمد الشراك» و عن الغنيه «النابتان فى وسط القدم عند معقد الشراك» و عن المهذب «و مكان الظهر وسط» و لكن عن ابن الجنيده «فى ظهر القدم دون عظم الساق و هو المفصل الذى قدام العرقوب»، و ذهب العلامة فى اكثر كتبه الى «انه المفصل بين الساق و القدم مجمع القدم و أصل الساق و انه اقرب الى ما حدده اهل اللغه و ان فى عبارات الاصحاب اشتباه على غير المحصل»، و اشكل عليه فى الذكرى «بانه خلاف ما عليه الاصحاب و ان تنزيل عبارتهم عليه أعجب» و كذا فى جامع المقاصد و غيره، و لكن عن الشهيد فى الالفية موافقه العلامة و كذا المقداد و البهائى و المقدس الاردبيلى و المحدث الكاشانى، فالمحصل ان مقتضى ظاهر عبارات الاصحاب هو كونه قبه القدم فى وسط ظهره، و الثانى الذى ذهب إليه العلامة و جماعه و لعله ظاهر ابن الجنيده انه مفصل الساق و القدم، نعم حكى الشيخ البهائى عن الرازى فى تفسيره «ان ما قالت به الإماميه هو العظم المستدير مثل كعب الغنم و البقر موضوع تحت عظم الساق حيث يكون مفصل الساق و القدم و هو قول محمد بن الحسن الشيبانى»، و نقل جملة من كلمات اهل التشريح مما يدل على ذلك كما سيأتى نقل بعضها.

هذا و كلمات الاصحاب فى باب حد السرقة تفيد ما ارتكبه العلامة من الحمل فى المقام، حيث ان العديد من عبارتهم هناك ان القطع من مفصل القدم، كما عن المقنعه و النهايه و النافع و العلامة فى اغلب كتبه و مجمع البيان و المراسم و الروضه و الشرائع و غيرهم و آخرين بانه من عند معقد الشراك كما عن الكافى و الغنيه و الاصباح، و عن الانتصار من صدر القدم، و عن السرائر من مفصل المشط ما بين قبه القدم و اصل الساق، و قد اتفق الجميع على ترك عقبه، مع ان الوارد فى نصوص ذلك الباب (1) قطع الرجل من الكعب و يترك من قدمه ما يقوم عليه، و قطع الرجل من

ص: ٣٣٨

المفصل و يترك العقب يطاءً عليه،فهو يعطى صحه ما انتبه إليه العلامه فى المقام.

و كلماتهم هناك و كذا الروايات تلك تخرج شاهدا على المقام.

اما كلمات اللغويين:فعن فائت الجمهره قال اختلف الناس فى الكعب فاخبرنى ابو نصر عن الاصمعى انه الناتى فى اسفل الساق عن يمين و شمال،و اخبرنى سلمه عن الفراء قال هو فى مشط الرجل و قال هكذا برجله قال ابو العباس فهذا الذى يسميه الاصمعى الكعب هو عند العرب المنجم و اخبرنى سلمه عن الفراء عن الكسائى قال قعد محمد بن على بن الحسين عليه السلام فى مجلس كان له و قال ها هنا الكعبان قال فقالوا هكذا فقال ليس هو هكذا و لكنه هكذا و اشار الى مشط رجله فقالوا ان الناس يقولون هكذا فقال:لا هذا قول الخاصه و ذاك على قول العامه انتهى.

و عن الصحاح الكعب العظم الناشز عند ملتقى الساق و القدم،و انكر الاصمعى قول الناس انه فى ظهر القدم و كعوب الرمح النواشز فى اطراف الانابيب انتهى.و عن نهايه ابن الاثير الكعبان العظمان الناتان عند مفصل الساق و القدم عن الجنيين و ذهب قوم الى انهما العظمان اللذان فى ظهر القدم و هو مذهب الشيعة و منه قول يحيى بن الحرث رأيت القتلى يوم زيد بن على فرأيت الكعاب فى وسط القدم،و قال و الاصل فيه كعب القناه و هو انبوبها و ما بين كل عقدين منها كعب،و كل شىء علا و ارتفع فهو كعب،انتهى.

و فى الراغب كعب الرجل العظم الذى عند ملتقى القدم و الساق،انتهى.و عن ابن الفارس فى المعجم الكعب كعب الرجل و هو عظم طرف الساق عند ملتقى القدم و الساق،انتهى.

و اما كلمات التشريح حيث انه قد يقرب ان النزاع و ان كان فى الشبهه الحكميه الا انه فى المسمى لا فى التسميه التى هى من شأن اللغوى و تحديده من اختصاص العلم المختص بالعظام، فعن القانون لابن سينا و عظام القدم ستة و عشرون كعب يكمل المفصل مع الساق و عقب به عمده الثبات و زورقى به الأخمص و اربع عظام للرسغ بها يتصل بالمشط و واحده منها نردى كالمسدس موضوع الى الجانب الوحشى و به يحسن ثبات ذلك الجانب على الارض و خمسه عظام للمشط.

و اما الكعب فان الانسانى منه اشد تكعبا من كعوب سائر الحيوانات و كأنه اشرف عظام القدم النافعه فى الحركه، كما ان العقب اشرف عظام الرجل النافعه فى الثبات، و الكعب موضوع بين الطرفين الناتئين من القصبتين يحتويان عليه من جوانبه، أعنى من أعلاه و قفاه و جانبه الوحشى و الانسى و يدخل طرفاه فى العقب فى النقرتين دخول ركز، و الكعب واسطه بين الساق و العقب به يحسن اتصالهما و يتوثق المفصل بينهما و يؤمن عليه الاضطراب و هو موضوع فى الوسط بالحقيقه، و ان كان قد يظن بسبب الأخمص انه منحرف الى الوحشى و الكعب يرتبط به العظم الزورقى من قدام ارتباطا مفصليا و هذا الزورقى متصل بالعقب من خلف و من قدام بثلاثه من عظام الرسغ، و من الجانب الوحشى بالعظم النردى الذى ان شئت عدده عظاما مفردا و ان شئت جعلته رابع عظام الرسغ و اما العقب فهو موضوع تحت الكعب مستدير الى خلف، ليقاوم المصاكات و الافات انتهى. و عن شرح القرشى ان اجزاء القدم مقسومه الى ستة اقسام و هى الكعب و العقب و العظم الزورقى و عظام الرسغ و عظام المشط و عظام الاصابع... اما الكعب فى الانسان منه اكثر تكعبا و أشد تهندهما مما فى سائر الحيوانات- الى ان قال بعد ما بين ان للساق قصبتين لا بد ان تعتمدا على أحد عظام

القدم...و غير العقب من باقى عظام القدم بعيد ان يكون له هذا المفصل الا الكعب فلذلك يجب ان يكون له هذا المفصل حادثا من طرفى القصبتين،و العظم الذى هو الكعب،و ان يكون النقرتان فى طرفى القصبتين و الزائدتين فى الكعب،و يجب ان يكون هذا الكعب مشدودا بما يليه من عظام القدم،حتى يكون حركته يلزمها حركه القدم،فلذلك طرفاه يرتكزان فى العقب فى نقرتين يمنه و يسره و ذلك من جهه خلفه،و اما من قدام فيرتبط بالعظم الزورقى،و اما من الجانبين فيرتبط بقصبتى الساق و هاتان القصبتان محيطتان عليه بطرفيهما من الجانبين،و ذلك بالعظمين الناتئين اللذين يسميان بالكعبيين.ثم قال و اما العظم الزورقى فهو عظم يتدئ من قدام الكعب و يرتبط هناك و يمتد فوق القدم فى جانب الانسى فوق الاخمص،و بذلك يرتفع ذلك الموضوع،فيكون هذا كالدعامه للقصبه الكبرى التى بالحقيقه هى الساق، و انما جعلت هذه الدعامه فى الجانب الانسى من القدم،ليكون فى منتصف ثقل البدن كله،انتهى.

أقول:و فى الكتب المصوره لعلم التشريح الحديث ينطبق الرسم على ما ذكره، و قال بعض المحققين ان هذا الكلام-و يشير الى تعريفهما بقبتي القدم-ان الكعب تحت الساق و فوق العقب و يتصل به العظم الزورقى و الاخمص و الارتفاع المحسوسان مستند إليه و بعده عظام الرسغ و بعدها عظام المشط و بعدها الأصابع المعبر عنها بالسلاميان فبين المفصل و المشط عظام الرسغ و الزورقى و الكعب بعدهما،و اذا تسامحنا فى المشط و قلنا انه فى العرف اعم من الرسغ فالكعب عباره عن الزورقى باعتبار ارتفاع جانب الانسى لتحده فان الاخمص من اجل تقعر جانبه الوحشى أو يكون عباره عن خصوص حدبته،و من المعلوم ان هذا العظم لا يسمى

كعبا فى لغه العرب، واما الزورقى فلم يتوهم كونه كعبا أحداً، و لم يسم بهذا الاسم حتى غلطا مع ان ما بين المفصل و المشط لا يمكن ان يلتزم بانه كعب كله، و كيف يمكن ان يتوهم ان اكثر ظهر القدم كعب و خصوص المرتفع من محدب الزورقى جزء من اجزاء كثيره يصدق على الجميع انه ما بين المفصل و المشط، الا- ان يكون مقصوده ان هذا المرتفع الواقع بين المفصل و المشط هو الكعب فعلى هذا فالكعب جزء من الانسى من الزورقى لا- تمام الزورقى باعتبار اشتماله على هذا الارتفاع و الا لم يكن وجه لكون وسطه غايه بل الغايه حينئذ اما اخر الرسغ و اما المفصل على الوجهين من خروج الغايه و دخولها. و الالتزام بان الكعب فى لسان العرب يطلق على هذا الجزء من الزورقى مخالف للضروره انتهى. و مراده الاطلاق الاسمى العلمى و اما الوصفى فقد يحتمل اذا اريد منه كلما كان مرتفعا أو مفصلا بين عظيمين.

أقول:الذى تعطيه و تفيده الصور فى كتب التشريح المصوره الحديثه ان عظم الزورقى الذى هو بشكل مقدم المطرقه و اتصاله بالكعب كاتصال مقدم رأس المطرقه بمتن الخلف يمتد عظم الكعب فى امتداده السفلى تحته فيكون نتوء الذى للزورقى يحاذيه من الاسفل نهايه الكعب، فالزورقى و ان اتصل بأعلى الكعب الا ان أسافل الكعب يمتد تحته، و بذلك يتضح ان تحديد المشهور بالقبه فى الظهر اذا اريد منها نتوء الزورقى لا بدايه ارتفاع الظهر بتوسط المفصل بين المشط و الرسغ انه بدايه التحذب فى ظهر القدم، و اما قمته اى القبه فهو نتوء الزورقى الذى عرفت محاذاه اسافل الكعب له لا سيما اذا بنى على دخول تمام القبه فى المغنا و بذلك يتبين ان ارتفاع الخلاف بين القولين له وجه و سيأتى تتمه.

هذا كله بحسب الأقوال و اللغه و علماء التشريح و اما بحسب الروايات ففى

صحيحه زراره» و مسح مقدم رأسه و ظهر قدميه» و فيها قال: قال ابو جعفر عليه السلام... و تمسح بيله يمينك ظهر قدمك اليمنى و تمسح بيله يسارك ظهر قدمك اليسرى» (١)، و موثق ميسر عن ابى جعفر عليه السلام قال: الا احكى لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله... ثم مسح رأسه و قدميه ثم وضع يده على ظهر القدم ثم قال: هذا هو الكعب قال و أوما بيده الى اسفل العرقوب ثم قال: ان هذا هو الظنبوب» (٢) و بطريق اخر صحيح عن ميسر عن ابى جعفر عليه السلام قال: «الوضوء واحده واحده و وصف الكعب فى ظهر القدم» (٣)، و فى صحيح الاخوين «ثم مسح رأسه و قدميه الى الكعبين» (٤) بطريق الشيخ و لكن بطريق الكلينى فيها تذييل قوله عليه السلام فى شرح مفاد آيه الوضوء و قال: «فقلنا أين الكعبان؟ قال: هاهنا يعنى المفصل دون عظم الساق فقلنا هذا ما هو؟ فقال: هذا من عظم الساق، و الكعب اسفل من ذلك» (٥)، و فى صحيح محمد بن ابى نصر عن ابى الحسن الرضا عليه السلام قال: «سألته عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع كفه على الاصابع فمسحها الى الكعبين الى ظاهر القدم» (٦) و اما الروايات التى بلسان ظهر القدم فالمسك بها لمطلق الظهر لا قائل به، و حالها حال الروايات الاخرى المشتمله على اللفظه المطلقه للقدم او الرجل، و اما المفصله كصحيح زراره «يعنى المفصل دون عظم الساق» فهو و ان كان من كلام الراوى الا انه ظاهر جدا فى عدم إرادته المفصل الخط الوهمى الفاصل بين الساق و القدم الذى قد يظهر من بعض عبارات العلامه و جماعه، بل ان الظنبوبين حيث انهما من نهايه عظم الساق فلا- محاله لا يكون الخط الفاصل الوهمى مرتفع على الظنبوبين بل اللازم ان يكون دونهما فينطبق على نهايه التقب

ص: ٣٤٣

- ١-١ ابواب الوضوء ٢/١٥.
- ٢-٢ ابواب الوضوء ٩/١٥.
- ٣-٣ ابواب الوضوء ١/٣١.
- ٤-٤ ابواب الوضوء ١١/١٥.
- ٥-٥ ابواب الوضوء ٢/١٥.
- ٦-٦ ابواب الوضوء ٤/٢٤.

فى ظهر القدم، و هو الذى يعطيه لفظ «دون عظم الساق» فى الروايه و كلامه عليه السّلام فى ذيل الروايه «هذا من عظم الساق و الكعب اسفل منه» ظاهر فى ذلك أيضا، و لعل الاخوين سألوا باشارتهما عن الظنوب مضافا الى ان ظهر او ظاهر القدم ان اريد به ما يقابل البطن فقد عرفت انه لا يتمسك بإطلاقه و ان كان قد يفهم ممن عبّر بوسط القدم، ذلك الا انه يمكن حمله على قوله بخروج الكعب كغايه عن المغيّا، و ان اريد به أعلى القدم كما يستعمل لفظ الظهر فيه فينطبق حينئذ على أعلى الحدبه فى القدم.

ثم انه هل الكعب كغايه داخل فى المغيّا من موضع المسح؟ حكى عن العلامه و الكركى الاول، و عن الشهيد دعوى الاجماع على الثانى. قد يقرب الثانى بان مقتضى كون الغايه حدا الى المغيّا عدم الاستيعاب لانها وراء الحد الفاصل كخط وهمى، و هو مقتضى الاطلاق المصرح به من صحيح الاخوين المتقدم عن ابى جعفر عليه السّلام «فاذا مسح بشىء من رأسه او بشىء من قدميه ما بين الكعبين الى اطراف الاصابع فقد أجزأ» (1)، بل ان فى التعبير بالبين دون التعبير ب من الكعبين شاهد عدم الدخول، و قد يقرب الأول ان فى الرجلين لا بد من الاستيعاب طولا دون المسمى على الاقوى كما مرّت الاشاره إليه و سيأتى تتمه له، و الغايه على نمطين فمثل اكلت السمكه حتى رأسها هو دخولها و قرينه الدخول فى المقام احداها انه فى «الى المرافق» كذلك، و ثانيها هو ما فى الصحيح المزبور حيث انه عليه السّلام عكس التعبير الموجود فى الآيه التى هو بصدد شرحها مع ان اطراف الاصابع داخله فى الحد و هو الظاهر من الصحيح الى يونس قال: «اخبرنى من رأى أبا الحسن عليه السّلام بمنى يمسح ظهر قدميه من أعلى القدم الى الكعب و من الكعب الى أعلى القدم و يقول الأمر فى المسح موسع من شاء مسح مقبلا و من شاء مسح

ص: ٣٤٤

و يكفى المسمى عرضاً(١)و لو بعرض اصبع أو أقل،و الافضل أن يكون بمقدار عرض ثلاث أصابع،و افضل من ذلك مسح تمام ظهر القدم.

مدبراً فإنه من الامر الموسع ان شاء الله»(١)،و الظاهر إرادته اطراف الاصابع من أعلى القدم لا المفصل بين الساق و القدم اذ لا يقتصر فى المسح على ما بين الكعب و المفصل المزبور،هكذا و يمكن التنظر فى بعض ما ذكر للقول الأول ان دخول المرافق بالدليل المنفصل لا- يشهد لدخول تمام الكعب و ان اطراف الاصابع يطلق على النهايه الوهميه للاصبع او ما تحت الاظفر فلا تكون داخله فى المحدود،و من ثم عبّر فى الصحيح عن المحدود بالبين،و اما ما أرسله يونس فمضافاً الى انه من تعبير الراوى حاكياً الذى ليس بمنزله التحديد فى تعبيره عليه السّلام،ان اعلى القدم المراد به اطراف الاصابع كما عرفت،نعم لا بأس بما ذكر لتقريب دخول مسمى الكعب أصاله لا استيعابه تماماً.

تقدم فى كفايه المسمى فى مسح الرأس ماله نفع فى المقام و كذا يدل عليه روايات (٢)الشراك،و أما المحكى عن الصدوق فى الفقيه و تمايل المقدس اليرديلى إليه من لزوم الاستيعاب عرضاً لصحيح ابن ابى نصر عن الرضا عليه السّلام قال«سألته عن المسح على القدمين كيف هو؟فوضع كفه على الاصابع فمسحها الى الكعبين الى ظاهر القدم، فقلت:جعلت فداك،لو ان رجلاً قال:ياصبعين من أصابعه هكذا؟فقال:لا الا بكفه كلها»(٣)، و فى طبعه الوسائل الحديثه«الأولى بكفيه»،و الظاهر انه اشتباه مطبعى لتطابق نسخ التهذيب و الكافى و قرب الاسناد على ذلك و لذلك حملها الشيخ على الاستحباب لا على التقية مثل ما وردت روايات اخرى من المسح بكليتهما للظاهر و الباطن كما

ص:٣٤٥

١-١) ابواب الوضوء ب ٣/٢٠.

٢-٢) ابواب الوضوء ٦/٢٤.

٣-٣) ابواب الوضوء ب ٤/٢٤.

و يجزى الابتداء بالاصابع و بالكعبين و الأحوط الأول(١) كما ان الأحوط تقديم الرجل اليمنى على اليسرى و ان كان الاقوى جواز مسحهما معا(٢) نعم لا يقدم اليسرى على اليمنى.

يناسبه لفظ كلها، و الا لكان «كليهما»، و لكنها محموله على الندب لدلاله الروايات الصحاح على التبويض عرضا و كذا الآيه كما تقدم، و مثلها روايه معمر بن عمر المتقدمه فى الرأس المحدده له بثلاث اصابع.

كما نسب الى مقتضى ظاهر الفقيه كما تقدم فى الرأس، لكن تقدم تأويله- و الى جماعه من القدماء، و قد تقدم فى مسح الرأس ما له نفع فى المقام مضافا الى الصحيح الى يونس عن اخبره المتقدم فى التعليقه السابقه، و كذا صحيح الاخوان بطريق الكلينى- المتقدم- المشتمل على قوله عليه السلام «ما بين الكعبين الى اطراف الاصابع فقد اجزأه» (١)، و ان كانت هى فى صدد تحديد المغسول و كذا اطلاقات الآيه للروايات الاخره البيانيه نعم فى بعضها كصحيح الاخوان بطريق الشيخ «ثم مسح رأسه و قدميه الى الكعبين» (٢) و فى موثق ميسر المتقدم «ثم مسح رأسه و قدميه ثم وضع يده على ظهر القدم ثم قال هذا هو الكعب» (٣)، و لعله الى ذلك يشير ما حكى عن المحقق الهمدانى من كون بعضها داله على الابتداء من الاصابع، و لكنهما لو حملتا على غايه المسح لا العضو الممسوح فان صحيح الاخوان المتقدم كذلك أيضا، مضافا الى نصوصيه صحيح حماد المتقدم فى المسح على الرأس.

ذهب الى الأول جماعه كما عن القديمين و المفيد و ظاهر الصدوق الأب و نسب الى غيرهم و ذهب الى عدم الترتيب الاكثر و ذهب الى ما فى المتن قله،

ص: ٣٤٤

١- ١) ابواب الوضوء ب ٣/١٥.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ٩-١١/١٥.

٣- ٣) ابواب الوضوء ب ٩-١١/١٥.

و مقتضى اطلاقات الكتاب و الروايات البيانية و غيرها هو القول الثانى، و يدل على الأول صحيحه محمد بن مسلم عن ابى عبد الله عليه السّلام فى حديث قال: «و ذكر المسح فقال: امسح على مقدم رأسك و امسح على القدمين، و ابدأ بالشق الايمن» (١)، و كذا صحيح زراره المتقدم عن ابى جعفر عليه السّلام «و تمسح بيله يمينك ناصيتك و ما بقى من بله يمينك ظهر قدمك اليمنى و تمسح بيله يسارك ظهر قدمك اليسرى» (٢) فان ظاهر الترتيب الذكرى هو الترتيب الشرطى و لو بقريه تقديم الناصيه.

و ما رواه النجاشى فى رجاله بسنده عن ابن ابى رافع - كاتب امير المؤمنين عليه السّلام - انه كان يقول «اذا توضأ أحدكم للصلاه فليبدأ باليمين قبل الشمال من جسده» (٣)، و استبعاد تقييد العديد من المطلقات من الروايات البيانية بما فى الصحيحتين باعتضاد الثالثه ليس فى محله، مع ان الصحيحه الثانيه من الروايات البيانيه، كما ان الاستدلال على الترتيب بحمل المطلقات الحاكيه على ذلك لدعوى انه مقتضى الرجحان أو المتعارف الابتلاى اليومى و لو كان على خلاف ذلك لحكاه الرواه أيضا فى غير محله و أشبه بالتحذس.

و يستدل على الثالث بما رواه فى الاحتجاج عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميرى عن صاحب الزمان (عج) انه كتب إليه يسأله عن المسح على الرجلين بأيهما يبدأ باليمين أو يمسخ عليهما جميعا معا؟ فأجاب عليه السّلام: «يمسح عليهما جميعا معا فان بدأ باحدهما قبل الاخرى فلا يبدأ الا باليمين» (٤) و اشكل عليها بضعف السند.

ص: ٣٤٧

١- ١) ابواب الوضوء ب ١/٢٥.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ٢/١٥.

٣- ٣) ابواب الوضوء ب ٤/٣٤.

٤- ٤) ابواب الوضوء ب ٥/٣٤.

و الأحوط أن يكون مسح اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى(١) و ان كان لا يبعد جواز مسح كليهما بكل منهما و ان كان شعر على ظاهر القدمين فالأحوط الجمع بينه و بين البشره فى المسح(٢)

لم ينسب الوجوب الى أحد من الاصحاب سوى ظاهر بعض العبارات، و يستدل له بصحيحه زراره المتقدمه فى التعليقه السابقه و لكن قد تقدم فى المسح على الرأس أنه عليه السّلام فى مقام بيان كيفية الاجتراء بالغرفات الثلاث للغسل و المسح و أنه يتمكن من المسح بما بقى من بله فى كل من يديه فالدلاله على الوجوب بل الرجحان محل تأمل، لا سيما و ان زراره الراوى لقوله عليه السّلام قد حكى فعله عليه السّلام من تقييد بالترتيب أو بالناصيه حيث قال قبل ذلك «و مسح مقدم رأسه أو ظهر قدميه ببله يساره و بقيه بله يمناه»، و هو و ان كان بطبع الحال اليمين لليمين و اليسار للاخرى الا ان عدم ملاحظه مثل زراره لذلك كقيد فى الوضوء قرينه حاله اخرى على ما ذكرنا.

و يشعر بالتعميم صحيح معمر بن خلاد قال «سألت أبا الحسن عليه السّلام أ يجزى الرجل ان يمسح قدميه بفضله رأسه؟ فقال: برأسه لا فقلت: أ بماء جديد؟ فقال برأسه: نعم» (١)، و هى و ان كانت للتقيه فى البله الا ان مضمون سؤال الراوى ارتكاز وحده بله الرأس و القدمين و هو انما يتم مع وحده الماسح.

تاره يفرض الشعر على الأصابع و حدبه القدم خفيفا فهو لا يمانع ملاقاه الماسح للبشره نعم يمانع الاستيعاب العرضى و قد تقدم انه يكفى فيه المسمى، و أما الاستيعاب الطولى فلا يعد ممانعا عرفا مضافا الى ما ذكرناه من أن الشعر من توابع العضو و الاسناد إليه اسناد الى العضو و أما الكثيف بنحو يخرج عن المتعارف فالمسح عليه له وجه من جهه الاسناد المصحح المتقدم كما فى الرأس مضافا الى ما

ص: ٣٤٨

و يجب ازاله الموانع و الحواجب (١) و اليقين بوصول الرطوبه الى البشره و لا يكفى الظن، و من قطع بعض قدمه مسح على الباقي و يسقط مع قطع تمامه (٢).

مسأله ٢٥: لا إشكال في أنه يعتبر أن يكون المسح بنداوه الوضوء

(مسأله ٢٥): لا إشكال في انه يعتبر ان يكون المسح بنداوه الوضوء (٣) فلا يجوز المسح بماء جديد، و الأحوط أن يكون بالنداوه الباقيه في الكف (٤) فلا يضع يده بعد تماميه الغسل على سائر أعضاء الوضوء لثلا يمتزج ما في الكف بما فيها لكن الاقوى جواز ذلك و كفايه كونه برطوبه الوضوء و ان كانت من سائر

تقدم في اليد و اللحيه الا انه حيث كان خارج عن المتعارف فالاحتياط بمسح البشره متعين.

هو مقتضى اسناد الغسل و المسح الى الاعضاء و هو ضروره المذهب و رواياته (١) في مقابل مثل الخف و نحوه من الموانع.

تقدم في قطع اليد ما له نفع في المقام في كل من الصورتين و ان شمول الاطلاقات للصوره الأولى بمقتضى ما قرره المحقق الهمداني قدس سرّه من أن استغراقه الخطاب مقتضاها اتيان الفعل من كل بحسبه كما في الامر بالركوع و القيام للراكع خلقه أو المنكوس المحدود ب صلبه، و من ثم لم يكن مقتضى القاعده في الصوره الثانيه هو الانتقال الى التيمم كما قد يقرره البعض بدعوى انتفاء موضع الحكم، مضافا الى الروايات (٢) المتقدمه و انها داله على لزوم المسح في الصوره الثانيه كبديل فلاحظ.

من غير خلاف عدا ما تقدم في مسح الرأس عن ابن الجنيد، و تقدمت الاشاره الى طوائف النصوص فلاحظ.

استظهر ذلك من عبارات اكثر الاصحاب حيث علّقوا الأخذ من بله اللحيه

ص: ٣٤٩

١- ١) ابواب الوضوء ب ٣٧-٣٨-٤١.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ٤٩.

الاعضاء، فلا يضر الامتراج المزبور، هذا اذا كانت البله باقيه فى اليد، واما لو جفت فيجوز الأخذ من سائر الاعضاء بلا اشكال من غير ترتيب بينها على الاقوى، و ان كان الأحوط تقديم اللحيه و الحواجب على غيرهما من سائر الاعضاء، و نحوها على جفاف بله اليد، و يحتمل كونها فى صدد بيان عدم جواز استيناف ماء جديد- كما يأتى استظهار ذلك من الروايات- بقريته تعليل بعضهم الجواز بكونه بله وضوء متبقية و اطلاق التعبير بالمسح ببله الوضوء من دون تفصيل لى غير واحد، و عن المدارك التصريح بالإطلاق و مال إليه فى الجواهر و يستدل للتقييد ببله اليد أو مع مراعاة الترتيب فيما بعدها:

أولاً- بما فى الروايات البيانية (١) من مسحه عليه السّلام بيده الظاهر كونه ببله اليد أو المصرح بذلك كصحيح زراره الاول «بله يساره و بقيه بله يمناه» و صحيح الاخوين «بلل كفه» لم يحدث لهما ماء جديدا» و فى صحيح بكير بن اعين عن ابى جعفر «ثم مسح بفضله يديه رأسه و رجله» و فى صحيح لزراره اخر «مسح بما بقى فى يده رأسه و رجله و لم يعدهما فى الاناء».

ثانياً: بما فى صحيح زراره الأول (٢) «قال: و قال ابو جعفر عليه السّلام: و تمسح ببله يمناك ناصيتك و ما بقى من بله ظهر قدمك اليمنى و تمسح ببله يسارك ظهر قدمك اليسرى» فان «تمسح» غير معطوف على فاعل يجزيك بل عطف استئناف.

ثالثاً: بصحيحه عمر بن أذينة عن ابى عبد الله عليه السّلام فى حديث- انه صلّى الله عليه و آله قال: «لما اسرى بى الى السماء أوحى الله إليّ- الى ان قال- ثم امسح رأسك بفضله ما بقى فى يدك من الماء، و رجلك الى كعبك» (٣)، و يؤيد كل ذلك بما فى مرسله الصدوق قال: «قال

ص: ٣٥٠

١-١) ابواب الوضوء ب ١٥.

٢-٢) ابواب الوضوء ب ٢/١٥.

٣-٣) ابواب الوضوء ب ٥/١٥.

نعم الاحوط عدم أخذها مما خرج من اللحية عن حد الوجه

الصادق عليه السّلام: ان نسيت مسح رأسك فامسح عليه و على رجليك من بله وضوئك فان لم يكن بقى فى يدك من نداوه وضوئك شىء فخذ ما بقى منه فى لحيتك و امسح به رأسك و رجليك و ان لم يكن لك لحيه فخذ من حاجبيك و أشفار عينيك و امسح به رأسك و رجليك و ان لم يبق من بله وضوئك شىء أعدت الوضوء» (١)فانه علق المسح بما بقى فى اللحية على جفاف بله اليد، و بعبارة اخرى ان الالتزام بالترتيب فى النداهه الممسوح بها يستلزم قيديه نداوه اليد لانه مبنى عليه.

و فيه: اما الأول: فمن الظاهر البين ان التقييد فى تعبير الرواه ببله اليد هى فى مقابل استعمال الماء الجديد و لذلك قرنوا ذلك التقييد ب-«لم يحدث لهما ماء جديدا» و نحوه مما يفيد عدم استعمال ماء اخر مستأنفا غير بلل الاعضاء المغسوله المسمى ببلل الوضوء فالمفهوم لدى الرواه ان التقييد احتراز عن خصوص الماء الجديد..

و اما الثانى فقد تقدم فى مسح الرأس ببله اليمنى و الترتيب بين الرجلين ان الصحيحه ليست فى صدد التقييد بالعناوين المذكوره بل هى فى صدد بيان كيفيه حصول الاجتراء و الاكتفاء بالوضوء-مره مره و ترا المندوب-للغسل و المسح دفعا لاستقلال ذلك و حسابان ان الاسباغ فى الوضوء هو بالماء الجديد او بالتثليث كما ابتدعه الثالث. و اما الثالث فيتبين مما سبق ظهور التقييد فى صحيح ابن أذينه فى ذلك و كذا يندفع التأييد بالمرسل و غيره لا- سيما مع الالتفات الى ما ورد فى الروايات الصحيحه (٢)المشتمله على التقيه كصحيحه ابى بصير المتقدمه فى مسح الرأس - «قلت: امسح بما على يدي من الندى رأسى قال عليه السّلام: لا بل تضع يدك فى الماء ثم تمسح» و كذا صحيح معمر بن خلاد عن الرجل يمسح قدميه بفضل رأسه؟ فقال: «برأسه: لا فقلت:

ص: ٣٥١

١- ١) ابواب الوضوء ب ٨/٢١.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ٢١.

كالمسترسل منها(١).و لو كان فى الكف ما يكفى الرأس فقط مسح به الرأس ثم يأخذ للرجلين من سائرهما على الأحوط و الا فقد عرفت ان الاقوى جواز الاخذ مطلقا.

أ بماء جديد؟فقال:برأسه،نعم»و فى روايه ابن ابى عماره قال:«امسح رأسى ببلل يدي؟قال:

أخذ لرأسك ماء جديدا»فانها كلها جعلت المقابله بين ما على اليد او فضل الوضوء و بين الماء الجديد،بل ان المرسل قد ذكر فيه ترتيب مواضع أخذ البله تقصيا لبله الوضوء لا تقييدا بترتيبها و من ثم بدأ فيه أولا بعموم البله للوضوء كما ذكر الحاجبين مع عدم اللحيه لا- مع جفافها اشاره الى كونها مظان لبقائها،و عدم ذكر بقيه المواضع فى مثل صحيح مالك بن أعين عن ابى عبد الله:«قال:من نسي مسح رأسه ثم ذكر انه لم يمسح رأسه فان كان فى لحيته بلل فليأخذ منه،و يمسح رأسه و ان لم يكن فى لحيته بلل فلينصرف و ليعد الوضوء»(١)فلما لزمه جفاف ما فى اللحيه مع جفاف ما فى الحاجبين و الاشفار عاده و يكون ما فى اللحيه أطول بقاء،و من ثم افترق مرسل الصدوق و مرسل خلف بن حماد فى الباب عن الصحيح المزبور حيث ذكرا بقيه المواضع معلقا على عدم اللحيه لا- على جفافها،و دعوى وقوع تجفيف اللحيه خاصه دون بقيه المواضع فى المعتاد فيشملة الصحيح فيتم دلالة على عدم الاجتزاء بالبقية(ضعيفه)حيث انه لا يدفع غلبه التلازم،مضافا الى كون الدلاله حينئذ فى بعض افراد الطبيعه فلا يعول عليها.

اختاره بعض متأخرى الاعصار و اشكله فى الجواهر بكونه خارج عن أعضاء الوضوء فما فيه هو من قبيل غسله الوضوء المجتمعه فى الاناء،و فيه ان المسترسل فى حكم التابع عرفا-و ان لم يكن من الحد المغسول-نظير الاطراف المحيطه التى تغسل للمقدمه العلميه،فلا يصدق عليه انه ماء جديدا بل هى بله وضوءه و فضل

ص:٣٥٢

مسأله ٢٦: يشترط في المسح أن يتأثر الممسوح برطوبه الماسح

(مسأله ٢٦): يشترط في المسح ان يتأثر الممسوح برطوبه الماسح و أن يكون ذلك بواسطة الماسح (١) لا بأمر اخر و ان كان على الممسوح رطوبه خارجه فان كانت قليله غير مانعه من تأثير رطوبه الماسح فلا بأس و الا فلا بد من تجفيفها، و الشك في التأثير كالظن لا يكفي بل لا بد من اليقين.

مسأله ٢٧: إذا كان على الماسح حاجب و لو وصله رقيقه لا بد من رفعه

(مسأله ٢٧): اذا كان على الماسح حاجب و لو وصله رقيقه لا بد من رفعه، و لو لم يكن مانعا من تأثير رطوبته في الممسوح (٢).

نداه، و يصدق عنوان اللحيه المأخوذ في لسان الأدله و ان كان هو بلحاظ العنوانين السابقين.

اذ هو مقتضى تقييد المسح بالآله و بالماده الممسوح بها، و هل يشترط ظهور تأثير الرطوبه أم يكفي التأثير و لو بأن يحس النداهه من دون رؤيه اثرها، و تظهر الثمره في ما اذا كان الممسوح ذى نداهه ضعيفه فانه و ان لم تختلط مع البله لتضاؤلها الا انها قد تمنع ظهور تأثير البله المرئى، و كذا لو لم يكن على البشره ندواه أصلا و لكن كانت ندواه الوضوء ضئيله، و هذه صوره رابعه غير الثلاثه التى تعرض لها الماتن، و الاقوى كفايه التأثير بمقدار يحس و ان لم يرى، ثم انه قيد البعض الصوره الأولى في المتن باستقلال تأثير رطوبه بله الوضوء و وجهه ظاهر و الا فلا يجتزى بالمختلط مع صدق أدنى درجات الاسناد ببله الموضع السابقه. ثم ان الحكم هو الاشتغال عند الشك لانه في المحصل.

لانه حينئذ من المسح بذلك الحاجب و تلك الواسطه لا باليد و كذلك في الممسوح لو فرض وجود حاجب يكون من المسح على الحاجب دون الممسوح و هذا بخلاف الغسل فان المدار على وصول الرطوبه المائيه -بحد يصدق الغسل- الى العضو و لو بالواسطه.

مسأله ٢٨: إذا لم يمكن المسح بباطن الكف يجزى المسح بظاها

(مسأله ٢٨): إذا لم يمكن المسح بباطن الكف يجزى المسح بظاها و ان لم يكن عليه رطوبه نقلها من سائر المواضع إليه ثم يمسخ به (١) و ان تعذر بالظاهر أيضا مسح بذراعه، و مع عدم رطوبته يأخذ من سائر المواضع و ان كان عدم التمكّن من المسح بالباطن من جهه عدم الرطوبه و عدم امكان الأخذ من سائر المواضع اعاد الوضوء، و كذا بالنسبه الى ظاهر الكف فانه اذا كان عدم التمكّن من المسح به عدم الرطوبه و عدم امكان اخذها من سائر المواضع لا ينتقل الى الذراع بل عليه أن يعيد.

مسأله ٢٩: إذا كانت رطوبه على الماسح زائده بحيث توجب جريان الماء على الممسوح لا يجب تقليلها

(مسأله ٢٩): إذا كانت رطوبه على الماسح زائده بحيث توجب جريان الماء على الممسوح لا يجب تقليلها بل بقصد المسح بامرار اليد و ان حصل به الغسل، قد تقدم في المسح على الرأس ان الادله لا تصریح فيها بباطن الكف، و على فرض تسليم إرادته ذلك من المسح باليد فهو على مستوى المراد التفهيمي أو الجري بقرائن أشبه بالليه بعد ما لم تكن قوالب لفظيه يتمسك بإرسال طبيعه معانيها، و حينئذ يبقى اطلاق المسح و المسح باليد شاملا لموارد تعذر المسح بالباطن، و الحال كذلك بالنسبه الى اصل الكف و ان اختلف عن ما سبق لورود بعض الأدله بعنوان الكف الا انها كما تقدم في صدد التقدير لمساحه المسح و ان كان للتقييد اللبى وجه في غير العجز لاشتمال بعض الروايات البيانيه عليه، و من ثم يتضح الحال في الصوره الثالثه في المتن، و اما الصوره الرابعه فحيث ان للتقييد وجه فالاحوط فيه الاعاده بعد عدم سقوط القيديه مع فرض التمكّن من المسح بالكف، و يمكن ان يقال ان الدليل حيث كان لبيا فلا يتناول فرض العجز و لو في الفرد من الوضوء نظير من التزم بالتقييد في البله ببله الكف الا ان مع جفافها يسوغ ببله اللحيه مع انه من العجز في الفرد لا العجز عن الطبيعى.

مسألة ٣٠: يشترط في المسح إمرار الماسح على الممسوح

(مسألة ٣٠): يشترط في المسح إمرار الماسح على الممسوح فلو عكس بطل. نعم الحركة اليسيره لا تضر بصدق المسح(٢).

تقدم في غسل الوجه و المقدار اللازم من الماء في تحققة ماله نفع في المقام فلاحظ، و أن الغسل و المسح يمكن ان يتصادقا في بعض المراتب لا كلها فمع الماء الكثير لا يصدق المسح و ان أمر يده، كما ان مع قله النداهه جدا لا يصدق الغسل و اما البلل اليسير و ان استولى على موضع المسح فلا- مانع من صدق الغسل أيضا، و ما في بعض الروايات «انه يأتي على الرجل ستون و سبعون سنه ما قبل الله منه صلاه قلت: كيف ذلك قال: لانه يغسل ما أمر الله بمسحه» (١) و نحوها روايات اخرى فهو اشاره الى استعمال الماء الجديد و بمقدار يتنفي معه عنوان المسح الذي ابتدعه الثالث بذريعه انه اسباغ في الوضوء، نعم الأولى تقليلها زياده في الاستيقان بتحقيق عنوان المسح.

استدل عليه بان المسح تاره يستعمل بمعنى الازاله و اخرى بمعنى الامرار فعل الأول لا يفرق بين حركة الماسح او الممسوح في صدق المسح بالماسح على الممسوح ما دام أنه يتأثر، و على الأول فيتعين حركة الماسح على الممسوح لانه مرور به على الممسوح الممرور عليه، و فيه نظر لأن المسح لا يستعمل بمعنى الامرار مجردا عن التأثير كما انه لا يستعمل بمعنى الازاله مجردة عن الحركة بل له معنى واحد يكون فيه كلا المعنيين، و حيث ان الملحوظ في الماسح التأثير و في الممسوح التأثير سواء فيتحقق معنى الفاعليه و المفعوليه في ماده المسح نعم لو لم يكن تأثير في البين لتعين تحقق معنى الفاعليه في الطرف الذي يقوم بحركة المرور اي المار، لكنك عرفت ان المسح لم يوضع للامرار المجرد الا بالاستعمال المجازي،

ص: ٣٥٥

مسألة ٣١: لو لم يمكن حفظ الرطوبة في الماسح من جهة الحرّ في الهواء أو حراره البدن أو نحو ذلك

(مسألة ٣١): لو لم يمكن حفظ الرطوبة في الماسح من جهة الحرّ في الهواء أو حراره البدن أو نحو ذلك و لو باستعمال ماء كثير بحيث كلما أعاد الوضوء لم ينفع فالأقوى جواز المسح بالماء الجديد (١) والأحوط المسح باليد

نعم قد يستدل على ذلك بما في ظاهر كثير من الروايات من امرار الماسح و انه لا بأس به مقبلا و مدبرا لكنه ليس بحدّ التقييد المصرح به فيشكل استفادته كما عرفت مرارا في الروايات البيانية و غيرها.

كما عن المشهور و احتاط في الجواهر بالجمع المذكور في المتن مع انه ذكر انه لم يعثر على مفت بالتيمم في المقام و يستدل له:

أولا: بقاعده الميسور المخدوش فيها مدر كيا و صغرويا بمباينه الرطوبة الخارجيه لرطوبه الوضوء الواجبه أوليا، لكن المباينه ممنوعه لأن المسح في مقام التطهير لا بد ان يكون بالماء و رطوبته لا مجرد الامرار.

و ثانيا: بأولويه المقام أو مساواته لمورد روايه (١) عبد الأعلى مولى آل سام المسوّغ فيها المسح على المراره لمن انقطع ظفره و استشهد عليه السيّلام فيها بقاعده الحرج، و اشكل على سند الروايه و الدلاله بعدم استفاده مفاد قاعده الميسور منها و انما قاعده الحرج المتمسك بها في الروايه لرفع قيديه المباشره و أما الامر بالناقص فمستفاد من أمره عليه السلام به. و فيه ان ظاهر قوله عليه السيّلام «يعرف هذا و أمثاله من كتاب الله عز و جل قال الله تعالى ما جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ امسح عليه» ان المسح على المراره و سقوط قيديه المباشره في المسح هو الذي يعرف من كتاب الله تعالى و سند الروايه ان لم يعتبر فهو حسن و تمام الكلام في محله. و على اى تقدير فقد استظهر صاحب الجواهر - منها و من ما ورد في الجبائر و فى الاقطع و ما سيأتى من روايه ابي الورد و غيرها فى

ص: ٣٥٦

المسأله اللاحقه فى المسح على الخف عند الاضطرار و غير ذلك من موارد العجز و عدم سقوط الامر بالوضوء و الطهاره المائيه بمجرد تعذر بعض الاجزاء أو القيود فبضميمه اطلاق الآيه و بقيه اطلاقات الامر بالمسح-سقوط قيديه بله الوضوء للمسح اى تقييد دليله بالقدره و أنه لا تصل النوبه الى التيمم،و أما الخدشه فى اطلاق الآيه بان الامر بالمسح فيها مقيد برطوبه الوضوء لأنه ذكر فيها لفظ الباء اى جعل الرأس و الرجلين آلتين مزيلتين لما علق باليد و ليس الا رطوبه الوضوء نعم دلت الروايات على لزوم امرار اليد على الرأس و الرجلين دون العكس (١) (ففى غايه الضعف)فانه لو سلم هذا التقريب لتقييد المسح لما علق فى اليد فما الوجه فى تقييد ما علق برطوبه الوضوء و لم لا- تكون رطوبه جديده لأن المفروض هو إمرار اليد على الرأس و الرجل فى هذا التقريب،مضافا الى غرابه هذا التفسير للآيه بجعل الرأس و الرجلين آله للمسح و للازاله مع انهما اعضاء ممسوحه فى الوضوء مقابل الأعضاء المغسوله و الا لكانت اليدين اعضاء المسح فيه،مع انه لم يذكر فى الآيه مسح اليد بالرأس و الرجلين،بل الباء كما عرفت للالصاق أو التبويض.

و يمكن ان يستدل ثالثا:بالروايات الصحيحه (٢)المتضمنه للمسح بالماء الجديد و هى و ان كانت محموله على التقيه عند القدره على المسح برطوبه الوضوء و لكن اطلاقها شامل لموارد العجز و لا شاهد على التقيه عنده.بل شمولها له يخرج محملا لتلك الروايات و الجمع بينها و بين الأدله لبله الوضوء بذلك بشاهدين الأول ما ذكرنا من التبويض فى جهه الصدور بلحاظ سعه المدلول و له نظائر فى روايات الابواب، الثانى:ما تقدم من عدم سقوط الامر بالوضوء بتعذر العديد من الاجزاء و الشرائط.

ص:٣٥٧

١-١) التنقيح:٥/٢٢٧.

٢-٢) ابواب الوضوء ب ٢٥.

اليابسه ثم بالماء الجديد ثم التيمم أيضا.

مسألة ٣٢: لا يجب في مسح الرجلين أن يضع يده على الأصابع

(مسألة ٣٢): لا يجب في مسح الرجلين أن يضع يده على الأصابع، ويمسح الى الكعبين بالتدريج فيجوز ان يضع تمام كفّه على تمام ظهر القدم من طرف الطول الى المفصل، و يجزّها قليلا بمقدار صدق المسح (١).

مسألة ٣٣: يجوز المسح على الحائل كالقناع و الخف و الجورب و نحوها في حال الضرورة من تقيه أو برد يخاف منه على رجله

(مسألة ٣٣): يجوز المسح على الحائل كالقناع و الخف و الجورب و نحوها في حال الضرورة من تقيه أو برد يخاف منه على رجله، أو لا يمكن معه نزع الخف مثلا، هذا و أما احتمال المسح باليد اليابسه فضعيف لأن الالتزام ببقاء اطلاق الامر بالمسح و سقوط قيديه بله الوضوء ليس مقتضاه امرار الماسح جافا لأن الغرض من المسح كما تقدم في معناه الوضعي هو تأثير الممسوح بالماسح و في الفرض الطهاره مائه.

نعم لو التزم بإطلاق قيديه بله الوضوء لوصلت النوبه للتيمم للعجز عن الوضوء و لدلاله اطلاق القيد على فساد الوضوء الناقص.

لصدق المسح بكل من النحوين بعد تحقق حركه و مرور اليد على الموضع و تأثيره برطوبتها، نعم النحو التدريجي أو غل في المسح من النحو الدفعي لتكرر مرور أجزاء الماسح غالبا في الأول دون الثاني، فهو أوفر و اكثر مسحا و عليه يحمل ما في صحيح البنزطى عن ابى الحسن الرضا عليه السلام قال: «سألته عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع كفّه على الاصابع فمسحها الى الكعبين الى ظاهر القدم فقلت: جعلت فداك لو ان رجلا- قال باصبعين من اصابعه هكذا؟ فقال: لا الا بكفّه كلها» (١) فتشكيه افراد المسح من جهه الكيف و الكم مع ندييه الجهه الثانيه فى الروايه قرينه على ندييه الجهه الأولى أيضا.

ص: ٣٥٨

و كذا لو خاف من سبع أو عدو أو نحو ذلك مما يصدق عليه الاضطرار(١) من غير فرق بين

و حكى عليه الشهره من المعظم و خالف صاحب المدارك لضعف سند الروايه الآتيه و كذا بعض متأخرى العصر، و يدل عليه فى الجمله ما تقدم من الوجوه حتى الوجه الثالث لورود الروايات (١)المجوزه للمسح على الخف، و هى و ان كانت محموله على التقيه عند الاختيار الا انه عند الاضطرار لا موجب لذلك بالشاهدين المتقدمين فى المسأله السابقه بعد فرض الاضطرار، كما يدل عليه الصحيح الى ابى الورد قال:«قلت لابى جعفر عليه السّلام ان أبا ظبيان حدثنى انه رأى عليا عليه السّلام أراق الماء ثم مسح على الخفين؟ فقال: كذب ابو ظبيان أ ما بلغك قول على عليه السّلام فيكم: سبق الكتاب الخفين، فقلت: فهل فيهما رخصه؟ فقال: لا، الا من عدو تتقيه، أو ثلج تخاف على رجلك» (٢) و قد يחדش فيها سندا و دلالة، اما الأول فلضعف ابى الورد، و أما الثانى فلانه هناك روايات معتبره داله على عدم التقيه فى المسح على الخفين.

و يندفع الأول بأن أبا الورد عدّه الشيخ من اصحاب الباقر و قد روى عنه الثقات الكبار و أصحاب الاجماع امثال محمد بن النعمان مؤمن الطاق و هشام بن سالم و الحسن بن محبوب و على بن رئاب و مالك بن عطيه، مضافا الى ما رواه الكلينى فى كتاب الحج من مخاطبته عليه السّلام له بالمغفره للمؤمنين ثوابا للحج مما يشعر بالمديح فروايته حسنه كالمعتبره.

و يندفع الثانى بما سيأتى فى التقيه من جوازه معها مع ان المراد من عدمها فيه هو بالنحو الموسع فيها لا النحو الاضطرارى الشديد مقابل الهلكه و نحوها، كما هو ظاهر لفظ الروايه الخوف من العدو. و لو سلم فتبعض المضمون غير ممتنع. هذا أو يعاضد

ص: ٣٥٩

١- ١) ابواب الوضوء ب ٣٧.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ٥/٣٨.

بما يأتي من روايتى المسح على الحناء الآيتين المحمولتين على الفرض، نعم قد يعارض بموثق اسحاق بن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المريض هل له رخصه فى المسح؟ فقال: لا» (١) وقد يحمل على امكان المسح الحرجى ذى المشقه و هو غير الاضطراب المفروض فى المقام لان الاستثناء الأول فى روايه ابى الورد نص فى الاضطراب المفروض فى المقام لان الاستثناء الأول فى روايه ابى الورد نص فى الاضطراب و كذا الثانى بحكم العطف و بظهور اسناد و تعلق الخوف بالرجلين فى الخشيه من تلفهما و نحوه بخلاف الموثق فإنه اظهر فى الحرج منه فى الاضطراب نظير مضمون روايه عبد الأعلى ال سام فى الاصبع و على فرض اطلاقه فيخصص بما فى الروايه الأولى.

قد حكى التعميم عن غير واحد و الوجوه المتقدمه آتية هاهنا بعد تخريجها على العجز الاضطرابى فى رفع قيديه المباشره فى المسح أو كون الممسوح هو الموضع،

مضافا الى صحيحتى عمر بن يزيد قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخضب رأسه بالحناء ثم يبدو له فى الوضوء؟ قال: يمسح فوق الحناء» (٢)، و محمد بن مسلم عن ابى عبد الله عليه السلام فى الرجل يخلق رأسه ثم يطليه بالحناء ثم يتوضأ للصلاه فقال: لا بأس بأن يمسح رأسه و الحناء عليه» (٣) بحملهما على الاضطراب و تأييد بصحيح الوشاء الوارد فى المسح على طلاء الدواء، و حمل الثانى على المرض بقرينه حلق الرأس كما هو المعتاد لا شهاده فيها، مع انه غير ضائر بالاستدلال لما تقدم من ان ما ورد فى الجبائر و ما بحكمها دال على عدم سقوط الوضوء بالاضطراب و العجز عن بعض

ص: ٣٦٠

١- ١) ابواب الوضوء ب ٢/٣٨.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ٣/٣٧.

٣- ٣) ابواب الوضوء ب ٤/٣٧.

و لو كان الحائل متعددا لا يجب نزع (١) ما يمكن و ان كان احوط، و في المسح على الحائل أيضا لا بد من الرطوبه المؤثره في الماسح و كذا سائر ما يعتبر في مسح البشره.

مسأله ٣٤: ضيق الوقت عن رفع الحائل أيضا مسوغ للمسح عليه

(مسأله ٣٤): ضيق الوقت عن رفع الحائل أيضا مسوغ (٢) للمسح عليه، لكن لا يترك الاحتياط بضم التيمم أيضا.

مسأله ٣٥: إنما يجوز المسح على الحائل في الضرورات ما عدا التقيه إذا لم يمكن رفعها

(مسأله ٣٥): إنما يجوز المسح على الحائل في الضرورات ما عدا التقيه اذا لم يمكن رفعها (٣) و لم يكن بد من المسح على الحائل و لو بالتأخير الى آخر الوقت. و أما في قيوده و هو الشاهد على تأتي مقتضى الميسور و ذلك من عدم السقوط مع رافعيه الاضطرار للقيد غير المقذور.

فيه تأمل لحمل الحال في المقام مع ما في الجبائر الوارد فيها المسح على الذى يحتاج إليه منها، فكما انه برفع اليد عن المباشره للبشره لا يسوغ المسح على عضو اخر فكذلك الحال في الحائل.

للاحاق وجه بعد جعل ما تقدم من الموارد صغرى للاضطرار بتقريب انه رافع للقيد و ان مطلوبيه المراتب الاخرى و عدم سقوط الوضوء مستفاد من ما تقدمت الاشاره إليه من الشواهد، و لا يشكل بانه في فرض المسأله ليس بعاجز و مضطر بالإضافه للقيد و انما هو بسبب ضيق الوقت و الا فالقدره متحققه و ذلك لأنه يتأتى في بقيه الفروض، فانه لو لا تحديد الوقت فان المكلف قادر على الكلى الطبيعى للقيد و لو خارج الوقت، نعم لو اعتمد على ما في الروايات الخاصه فالتعدى مشكل لعدم مسانحه ضيق الوقت لها في نحو الاضطرار و احتياط الماتن بضم التيمم خلف فرض المسأله من ضيق الوقت الذى هو بمقدار ركعه.

بمقتضى اضافه الضروره الى الطبيعى المأمور به لا بالإضافه الى خصوص

التقيه فالأمر اوسع فلا- يجب الذهاب الى مكان لا تقيه فيه و ان امكن بلا مشقه(١) نعم لو امكنه و هو فى ذلك المكان ترك التقيه و إراءتهم المسح على الخف-مثلا- فالأحوط بل الاقوى ذلك، و لا- يجب بذل المال لرفع التقيه بخلاف سائر الضرورات(٢) و الاحوط فى التقيه أيضا الحيله فى رفعها مطلقا.

مسأله ٣٦: لو ترك التقيه فى مقام وجوبها و مسح على البشره فى صحه الوضوء إشكال.

(مسأله ٣٦): لو ترك التقيه فى مقام وجوبها و مسح على البشره فى صحه الوضوء اشكال.

مسأله ٣٧: إذا علم بعد دخول الوقت أنه لو أخر الوضوء و الصلاة يضطر إلى المسح على الحائل فالظاهر وجوب المبادرة إليه

(مسأله ٣٧): إذا علم بعد دخول الوقت انه لو اخر الوضوء و الصلاة يضطر الى المسح على الحائل فالظاهر وجوب المبادرة(٣) إليه فى غير ضروره التقيه و ان كان متوضأ و علم انه لو أبطله يضطر الى المسح على الحائل لا يجوز له الابطال و ان كان ذلك قبل دخول الوقت فوجوب المبادرة أو حرمه الابطال غير معلوم(٤)، و أما اذا فرد أو افراد معينه اذ ليست هى مأمور بها بالخصوص، نعم لو دل دليل الاضطرار الخاص على كفايه مسمى الاضطرار و لو بالإضافه الى فرد او مقدار من الوقت لساغ الاتيان، لكن ظهور البديل الاضطرارى فى النقص عن التام معاضد للمقتضى الأولى.

لان الامر فيها واسع كما سيأتى، و أما لو امكن تركها بإراءتهم المتابعه فسيأتى حكمه.

لما سيأتى فى مبحث التقيه، و أما بقيه الضرورات فلأنه مع قدره لا يتحقق الاضطرار و العجز.

بعد فرض قدره على إتيان الفرد التام و كون البديل الاضطرارى ناقص عنه فيتنجز عليه.

اذ قبل دخول الوقت لا فعليه للحكم و لا الزام و لا يتصف الفعل بالملاك، و بعد دخول الوقت الملاك و الحكم و ان كان فعليا لعدم أخذ قدره قيدا كما قويناه

كان الاضطرار بسبب التقيه فالظاهر عدم وجوب المبادره و كذا يجوز الابطال و ان كان بعد دخول الوقت لما مر من الوسعه فى أمر التقيه (١). لكن الأولى و الاحوط فيها أيضا المبادره و عدم الابطال.

و ان كان عدم القدره على الوضوء قيذا فى جواز التيمم و كذلك الحال فى مراتب الوضوء-الا انه مع العجز فلا تنجز على التفويت، و أما المقدمه المفوته فموردها انما هى فى الملاك الذى يعلم بعدم رضا الشارع بفوته على اى تقدير أو أهميته لا فى مطلق الملاك الملزم عند القدره فى الوقت.

هو المعروف و نسب الى عدم الخلاف فى الكلمات و توقف فيه بعض متأخرى العصر، اى فى السعه التى للتقيه أو كونها لغير الاضطرار، لا ما اذا كان اضطراريا و هو موافق لحمل الشيخ للروايات الآتية النافيه للتقيه فيه بانها التى لم تبلغ الخوف على النفس أو المال، كما انه موافق لمن ذهب من متأخرى المتأخرين الى تعيين الغسل عند القدره عليه مقدما على المسح على الخف، و يستدل للمشهور بإطلاقات ادله (١) التقيه «التقيه من دينى و دين آبائى عليهم السلام»، «و لا ايمان لمن لا تقيه له» و «التقيه دين الله عز و جل».

و يدل على التخصيص بالاضطرار الملجأ عند عدم المندوحه عده روايات:

الأولى: ما رواه الكلينى فى باب الوضوء من صحيح زراره قال: «قلت: فى مسح الخفين تقيه؟ فقال ثلاثه لا أتقى فيهن احدا، شرب المسكر و مسح الخفين و متعه الحج. قال زراره: و لم يقل الواجب عليكم ان لا تتقوا فيهن احدا» (٢). و ذكر صاحب الوسائل فى الهامش ان فى نسخه «المسح على الخفين».

ص: ٣٦٣

١-١) ابواب الامر بالمعروف و النهى عن المنكر ب ٢٤.

٢-٢) ابواب الوضوء ب ١/٣٨.

الثانية: ما رواه الكليني أيضا في باب الاشربه من صحيح اخر لزراره عن غير واحد قال: «قلت لأبي جعفر عليه السّلام في المسح على الخفين تقيه؟ قال: لا يتقى في ثلاثه، قلت: وما هنّ قال: شرب الخمر أو قال (شرب المسكر) و المسح على الخفين و متعه الحج» (١)، و رواه في الوسائل (٢) عن زراره عن ابي جعفر في باب الاشربه المحرمه الا ان فيه «لا أتقى فيهنّ أحد» و هو يغير اللفظ الذي رواه في طهاره الوسائل. نعم في أشربه الوافي عين ما في الكافي، و حكى عن بعض نسخ الوافي «لا نتقى».

الثالثة: ما رواه في الخصال من حديث الاربعمائه باسناده عن علي عليه السّلام قال: «ليس في شرب المسكر و المسح على الخفين تقيه» (٣).

الرابعة: صحيح هشام بن سالم عن ابي عمر الاعجمي عن ابي عبد الله عليه السّلام في حديث -انه قال: «لا دين لمن لا تقيه له، و التقيه في كل شيء الا في النبيذ و المسح على الخفين» (٤).

الخامسة: ما رواه في الكافي عن درست عن محمد بن الفضيل الهاشمي قال:

«دخلت مع اخوتي علي ابي عبد الله عليه السّلام فقلنا انا نريد الحج و بعضنا صروره فقال: عليكم بالتمتع فانا لا نتقى في التمتع بالعمره الى الحج سلطانا و اجتناب المسكر و المسح على الخفين» (٥). و هي تحتل وجوه:

الأول: كون ذلك حكما خاصا بهم عليهم السّلام في القول و الفعل كما هو مقتضى تخصيص النفي في الروايه الأولى بالفعل المسند إليه عليه السّلام و كذا الروايه الثانيه لا سيما مع اتحاد

ص: ٣٦٤

١-١ (١) الكافي: ٤١٥/٦.

٢-٢ (٢) ابواب الاشربه المحرمه ب ٢٢.

٣-٣ (٣) ابواب الوضوء ب ١٨/٣٨.

٤-٤ (٤) ابواب الامر و النهي ب ٣/٢٥.

٥-٥ (٥) ابواب أقسام الحج ب ٥/٣.

السند مع الأولى و اختلاف النسخ فيها.

الثانى:نفيها موضوعا لأن الامور الثلاثه مما نزل فيها القرآن بظاهر اللفظ مع تحريم العامه للمسكر و تجويز اكثرهم لمتعه الحج،غايه الامر اختلافهم فى افضليته على القسمين الآخرين و اما المسح فلمنع بعضهم عنه كعائشه أو لتسويغهم الغسل تخيرا مع المسح على الخفين،و هو أولى بالارتكاب لاقربيته من الواجب أصاله او لإطلاق الامر به فى التقيه.

الثالث:ما ذكره الشيخ من حملها على نفى السعه التى فى التقيه و تخصيص التقيه فيها بخصوص الاضطرار الذى يخاف فيه على النفس و المال،و يعضده ما تقدم من حسنه ابي الورد المستثنيه للتقيه بتلك الدرجه بعد نفيها للرخصه.

الرابع:الإشاره الى عدم تأتى التقيه فى سنخ و نوع الثلاثه أمور،و هى الاحكام التكليفيه المشدده و الامور الوضعيه الضمنيه كالشرط و الجزء و المانع و تبديل ماهيه العمل الى ماهيه اخرى،و المراد عدم تاتى التقيه ذات السعه العريضه،فضلا عن التقيه للمداره و المجامله و على هذا فلا- يرتفع الحكم كالوجوب و الحرمة المهمين المغلظين بكل مراتب التقيه و كذا الجهتين الوضعيتين،الا المرتبه العاليه من الاضطرار المناسب،و يقرب هذا الوجه من الثالث و يعضدهما الثانى،لا سيما و ان التقيه كما مرّ العناوين الثانويه،و هى نسبتها مع الأوليه و ان كانت الحكومه فى صوره الدلاله الا انه من باب التراحم لبأ،كما أشار إليه صاحب الكفايه فى باب العام و الخاص و يؤيد ذلك ان الأمور الاخرى التى هى بدرجه الامور الثلاثه من حيث اعتبار الدليل عليها و من حيث درجه الملاك يتأتى فيها التعليل الوارد فى أدله كل واحد منها.

ص: ٣٦٥

رساله فى التقيه و يقع الكلام فيها ضمن أمور:

الأول: فى معنى التقيه لغه و شرعا، وفى لسان العرب وقاه الله وقيا صانه، وقيت الشىء أقيه اذا صنته و سترته عن الأذى، و توقّ كرائم اموالهم اى تجنبها، و توقى و اتقى بمعنى، و وقاه حماه منه، و ما لهم من الله من واق اى من دافع، و وقاه الله وقايه بالكسر اى حفظه و التوقيه الكلاءه و الحفظ» انتهى. و المعانى المذكوره كما ترى متقاربه مترادفه و اللفظه مستعمله بمعنى واحد سواء بالإضافه الى الله تعالى اى تقوى الله او بالإضافه الى غيره، غايه الامر ان المتحفظ عنه يختلف فى الخصوصيات و ان اشترك فى الضرر أيضا، و المعروف فى كلمات متأخرى الاعصار تقسيمها الى المعنى الاعم و الاخص، و هى التقيه التى من العامه و قد يتأمل فى حدّ الثانيه بذلك و انها من مطلق من يخاف ضرره سواء و لو من الملل الاخرى، بخلاف الأولى فانها من مطلق ما يخاف ضرره و لو مثل الامور التكوينيّه.

الأمر الثانى: فى حكم التقيه اجمالا، فقد قسمت الى الاحكام الخمسه، و أما عموم مشروعيتها فيدل عليه من الآيات طوائف ثلاث:

الأولى قوله تعالى إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ... هَؤُلَاءِ قَوْمًا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً ... وَإِذِ اعْتَرَلْتُمُوهُمْ وَ مَا يَعْجِدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَوْوَا إِلَى الْكَهْفِ ... فَبَاغْتُوا أَيْدِيَكُمْ بِوَرِيقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَىٰ طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَ لِيَتَلَطَّفْ وَ لَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا

ص: ٣٦٦

إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذَا أَبَدًا (١).

وقوله تعالى وَ قَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ أَ تَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ (٢)

وقوله تعالى: لا- يَنْجِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرْكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ (٣).

الثانية: قوله تعالى: وَ لَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ (٤) وقوله تعالى مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ (٥) وقوله تعالى قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً... فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَ لَا عَادٍ (٦).

الثالثة: قوله تعالى- على لسان ابراهيم و يوسف عليهما السلام- كما اشارت إليه الروايات- فَ نَظَرَ نَظْرَةً فِي النُّجُومِ فَقَالَ إِنِّي سَيِّئِمٌ فَتَوَلَّوْا عَنْهُ مُدْبِرِينَ (٧) وقوله تعالى قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَشِئْلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ (٨) وقوله تعالى: فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَّازِهِمْ جَعَلَ السَّقَايَةَ فِي رِجْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَتَيْتَهَا الْعِيبُ إِنْكُمْ لَسَارِقُونَ ... كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ (٩).

الرابعة:- ما اشارت إليه الروايات من: قوله تعالى أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا وَ يَذَرُونِ بِالْحَسَنِ السَّيِّئَةَ (١٠) وقوله تعالى إِذْ فَعَّ بِأَلْتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةَ (١١) وقوله

ص: ٣٦٧

١- (١) الكهف: ٥-٢٠.

٢- (٢) غافر: ٢٨.

٣- (٣) آل عمران: ٢٨.

٤- (٤) البقرة: ١٩٥.

٥- (٥) النحل: ١٠٦.

٦- (٦) الانعام: ١٤٥.

٧- (٧) الصافات: ٨٩.

٨- (٨) الأنبياء: ٦٣.

٩- (٩) يوسف: ٧٠.

١٠- (١٠) القصص: ٥٤.

١١- (١١) المؤمنون: ٩٦.

تعالى وَ قُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا (١) و قوله تعالى: اِدْفَعْ بِأَيْتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَ بَيْنَهُ عِدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ (٢) و قوله تعالى
إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ (٣).

و مفاد هذه الطوائف متعدد فان الثانيه دائرتها بمقدار الضرر و الاضطرار، و الثالثه مشروعيتهها لاداء الواجب أو التوسل بها لإتيان
الشيء الراجح، و الرابعه مطلوبيتها في مقام المعايشه صفه، و الخلق و المداراه في مطلق العشره. كما ان من فوارق الدلاله في ما
بينها ان الأولى رافعه للتكالييف الأولىه و الثالثه في التوريه اللسانيه و الرابعه اتخاذ الحسن في الافعال في ما بين الانسان و بين
الآخرين الذين يسيئون إليه و ليس فيها نظر الى رفع حكم أولى، كما ان الثانيه قد تكون عزيزه اذا صدق على ترك التقيه انه
القاء في الهلكه بخلاف الاخيرتين و اما مفاد الأولى فهو تشريع التقيه، نعم يستفاد منها تشريعها في اعظم المحرمات و هو اظهار
الكفر و الشرك فضلا عما هو دونه من المحرمات.

و أما الروايات فطوائف أيضا.

الأولى: ما كانت بلسان رفع الضرر و الاضطرار مثل قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله «رفع عن امتي تسعه اشياء... و ما اكرهوا عليه... و ما
اضطروا إليه» (٤)، و قوله عليه السّلام «و ليس شيء مما حرم الله الا و قد احله لمن اضطر إليه» (٥)، و مثل قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ
آله «لا ضرر و لا ضرار» (٦)، و كذا ما في صحيح الفضلاء «قالوا: سمعنا أبا جعفر عليه السّلام يقول: التقيه في كل شيء يضطر إليه
ابن آدم فقد احله الله

ص: ٣٤٨

١- ١) البقره: ٨٣.

٢- ٢) فصلت: ٣٤.

٣- ٣) الحجرات ١٣.

٤- ٤) ابواب جهاد النفس: ب ٥٦، و ابواب قواطع الصلاه ب ٣٧، و ابواب الحلل ب ٣٠ و ابواب الامر و النهي ب ١٠/٢٥.

٥- ٥) ابواب القيام ح ٥-٧-٦، و ابواب الايمان ب ١٢.

٦- ٦) ابواب الشفعه ب ٥.

له» (١) و صحیح زراره عن ابی جعفر علیه السّلام «قال التّقيه فی کل ضروره و صاحبها اعلم بها حين تنزل به» (٢) و صحیح الحارث بن المغیره و معمر بن یحیی بن سالم عن ابی جعفر علیه السّلام «قال: التّقيه فی کل ضروره».

الثانيه: ما (٣) كان بلسان انها جزء من الدين، كموثق ابی بصير عن ابی عبد الله عليه السّلام قال: «لا خير فيمن لا تقيه له و لا ايمان لمن لا- تقيه له»، و في مصحح ابن خنيس عنه عليه السّلام «ان التّقيه دينی و دين آبائي، و لا- دين لمن لا- تقيه له»، و مثله صحیح معمر بن خلاد و في الصحیح الى ابی عمر الاعجمی عنه عليه السّلام «ان تسعه اعشار الدين فی التّقيه الحديث» و في كتاب مسائل الرجال عنه عليه السّلام «ان تارك التّقيه كتارك الصلاه».

الثالثه: ما كان بلسان النفوذ الوضعی صريحا مثل ذيل صحیح الفضلاء المتقدم و الصحیح الى ابی عمر الاعجمی المتقدم حيث فيه «و التّقيه فی كل شيء الا فی النيذ و المسح على الخفين»، و مثله في كيفية الدلاله صحیح زراره و موثق مسعده بن صدقه عنه عليه السّلام و فيه «فكل شيء يعمل المؤمن بينهم لمكان التّقيه مما لا- يؤدي الى الفساد في الدين فانه جائز» (٤) و في موثق سماعه عنه عليه السّلام و فيه «ثم لیتم صلاته معه على ما استطاع فان التّقيه واسعه و ليس شيء من التّقيه الا و صاحبها مأجور عليها ان شاء الله» (٥).

الرابعه: ما كان بلسان المداراه و حسن العشره معهم مثل صحیح هشام الكندی عنه عليه السّلام: «صلّوا في عشائهم و عودوا مرضاهم و اشهدوا جنازهم و لا يسبقونكم الى شيء من الخير فأنتم اولی به منهم» (٦) و مثله صحیح زيد الشحام (٧) و مثله صحیح عبد الله بن سنان

ص: ٣٦٩

١-١) ابواب صلاه الجماعه ب ٢/٥٦.

٢-٢) ابواب الامر و النهی ب ٢٥.

٣-٣) ابواب الامر و النهی ب ٢٤.

٤-٤) ابواب الامر و النهی، ب ٢٥ ح ٣-٥-٦.

٥-٥) ابواب صلاه الجماعه ب ٥٦ ح ٢.

٦-٦) ابواب الامر و النهی ب ٢٦ ح ٢.

٧-٧) ابواب صلاه الجماعه ب ٧٥ ح ١.

و صحيح حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال «من صلى معهم في الصف الأول كان كمن صلى خلف رسول الله صلى الله عليه وآله في الصف الأول» (١)، ومثله صحيح الحلبي و موثق اسحاق و غيرها مما يأتي تفصيلا.

و اختلاف المفاد بينها كالذى تقدم فى طوائف الآيات عدا الثالثه منها فانها بلسان الجواز الوضعى و الصحه و قد روى العامه عن النبى صلى الله عليه وآله انه قال «لا دين لمن لا تقية له» (٢) و روى البخارى عن الحسن البصرى «التقيه الى يوم القيامة».

حقيقه حكمها ثم ان تقسيمها الى الاحكام الخمسه انما يتضح الحال فيه بعد تنقيح حقيقه الحكم فى التقية، و هو يحتمل:

أولاً: أن يكون من العناوين الرافعه كالضرر و الاضطرار و الحرج و نحوها كما فى لسان عدده من الروايات انها رخصه فى ارتكاب ما هو عظيمه.

ثانياً: انه من قبيل وجوب دفع الضرر المحتمل و وجوب التحفظ و الحيظه و الاحتياط فى ما يهتّم بقاؤه و وجوده و يشير إليه التعبير الوارد فى بعض الروايات التقية جنه المؤمن و ترس المؤمن و حرز المؤمن سواء بنى فيه على الحكم الطريقي او النفسى.

ثالثاً: أنه من باب التراحم- كما ذكره بعض الاعلام- بين حكم الفعل-الذى يترك فيما كان واجبا أو يؤتى به فيما كان محرماً- و وجوب حفظ معالم الدين و المذهب

ص: ٣٧٠

١-٨) ابواب صلاه الجماعه ب ٥ ح ١-٤-٧.

٢-٩) كتر العمال: ٩٦/٣- ح ٥٦٦٥.

الحق و النفوس و الأموال و الاعراض، لا انه حكم فى مقابل بقيه الاحكام.

رابعاً: أنه رجحان حسن العشره معهم لما فيه من اغراض شرعيه متعدده.

خامساً: أنه وجوب فى كيفيه اقامه الدين و شعائره و اركانه و نشره، بحسب دار الهدنه، و غير ذلك من المحتملات التى ستأتى فى الامور اللاحقه بحسب اختلاف الابواب و الموضوعات، و الظاهر ان عنوانها جامع انتزاعى لهذا المورد، و بحسب اختلاف ادلتها. فمن ثم يصح تقسيم حكمها التكليفى الى الاقسام الخمسه، فالواجب منها مثل كثير من مواردنا مما يترتب على تركها ضرر على المذهب أو النفس او العرض، و لا يخفى ان ذلك بحسب بعض وجوه الحكم فيها المتقدمه و حيث انه حينئذ حكم كقيه الاحكام فيفرض فيه التزام مع الاحكام الاخرى، كما لو فرض ان فى ترك التقيه احياء للحق و رسومه و ان ترتب ضرر القتل أو نحوه من الاضرار كما فى زياره الحسين عليه السلام حيث انه يظهر من الحث الاكيد فى الروايات المتواتره (١) الصادره عنهم عليهم السلام مع اشتداد التقيه حينها كما هو واضح تاريخياً و ظاهر فى لسانها، و مثل صحيحه معاويه بن وهب حيث استأذن على ابي عبد الله عليه السلام فوجده يناجى ربه و هو يقول- و فيه الدعاء لزوار الحسين عليه السلام-... «و اصحبهم و اكفهم شر كل جبار عنيد و كل ضعيف من خلقك او شديد و شر شياطين الجن و الانس... اللهم ان اعداءنا عابوا عليهم خروجهم فلم ينههم ذلك عن الشخوص إلينا، و خلافا منهم على من خالفنا» (٢) و غيرها مما صرح فيه بذلك- و يظهر منها أهميه هذه الشعيره و الشعائر التى تعقد لذكرى سيد الشهداء عليه السلام- و من ثم افتى جماعه من اعلام العصر (قد هم) بجواز

ص: ٣٧١

١- ١) و قد جمعها صاحب الوسائل فى ما يربو على الثلاثين بابا من ابواب المزار.

٢- ٢) ابواب المزار ب ٣٧ ح ٧.

تحمل الضرر فيها، فان رافعيه الضرر و التقيه من باب واحد على بعض الوجوه المتقدمه-على الحفظ المتوخى من التقيه، نظير نفس الجهاد بأقسامه فان اقامه مثل هذه الشعائر مقدمه على حفظ النفس و العرض و المال.

و قد ألفت صاحب الكفایه فی بحث العام و الخاص الى ان رافعيه العناوين الثانويه هی من باب التراحم الملاكي و ان كان فی الصوره رافعيته بالحكومه أو الورود. و على ذلك فقد تكون التقيه محرمه كما فی موارد تعين الجهاد و الذبّ عن بيضه الدين و نحوها، و قد تكون مكروهه كما فی زياره الحسين عليه السّلام و نحوها من شعائر ذكره عليه السّلام. و قد تكون راجحه مندوبه كما فی موارد عدم ترتب الضرر القريب و لا- البعيد على تركها، فی موارد العشره معهم و مع من يتألف للدين، و اما المحرمه تشريعا ففی موارد عدم ترتب ضرر على تركها بنحو يمكن تأديها باظهار المتابعه لهم من دون الخلل بحدّ الواجب كما فی الصلاه خلفهم مع نيه الاقتداء بهم حقيقه و ترك القراءه مطلقا، اما المباحه فهی تتصور فيما كانت التقيه مجرد رخصه من عزمه شديده كما فی الكفر و نحوه من الكبائر بناء على عدم رجحان التقيه و ان الحال حينئذ هو التخيير.

الأمر الثالث: قد استثنى فی كلمات الاصحاب موارد من جواز التقيه، منها: المسح على الخفين و متعه الحج و شرب المسكر تبعا لعدّه من الروايات، و قد تقدم توجيه ذلك بان المراد منه نفى السعه المشروعه فی التقيه فی هذه الموارد و أمثالها مما اشتمل على نفس درجه الحكم او المراد نفيها موضوعا لقيام النص القرآني عليها مع امكان اداء الواقع مع التستر كما فی الحج. و منها: القتل كما فی صحيح محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السّلام «قال: انما جعلت التقيه ليحقن بها الدم، فاذا بلغ الدم فليس تقيه» (١).

ص: ٣٧٢

١-١) ابواب الامر و النهي ب ٣١ ح ١.

و مثلها موثق (1) ابي حمزه الثمالى الا- ان فيه «فلا- تقيه». و يستفاد منها حرمة التقيه حينئذ و عدم مشروعيتها حيث ان التقيه فى الاصل هى وجوب الحفظ على النفس فاذا بلغت الى ارتكاب اتلاف نفس اخرى انتقض و لم يتأدى ملاكها، و نفى مشروعيتها لحرمة الدم الاخر و لدلاله نفى التقيه على عدم جواز توجيه الضرر المتوجه للنفس الى الغير، و (دعوى) ان نفى التقيه هو مجرد عدم تشريعها بما لها من الحكم لا حرمة فعلها بعد كون الفرض من الدوران بين حفظ النفس و حفظ الغير أو حفظ النفس و حرمة دم الغير. و هما متساويان فى الملا-ك (ضعيفه) أو لا- لأن مقتضى النفى عدم مشروعيتها و عدم اباحتها لا- مجرد نفى حكمها، مع ان حكمها رخصه ارتكاب ما كان عزيمة، و نفى الرخصه ابقاء للعزيمة الأوليه. و ثانيا: ان الفرض ليس من التراحم و الدوران بل الفرض هو توجه الضرر الى النفس، او يدفعه الى الاضرار بالغير، و حفظ النفس المتوقف على الاضرار بدم الغير شمول دليل وجوب حفظ النفس إليه أوّل الكلام، و منها ما اذا اكره على التبرى من امير المؤمنين عليه السّلام بل و كذا اذا كره على التبرى من الله و رسوله و دين الاسلام.

و منها: ما اذا اكره على التبرى من أمير المؤمنين عليه السّلام بل الأولى تعميم اللفظ لما اذا اكره على الكفر كالبراءه من الله و رسوله أو من الدين أو اظهار عباده غير الله و التدين بغير الاسلام، و يستدل لهذا الاستثناء من عموم وجوب التقيه أولا: بظاهر قوله تعالى مَنْ كَفَرَ بِاللّٰهِ مِنْ بَعْدِ اِيْمَانِهٖ اِلَّا مَنْ اُكْرِهَ وَ قَلْبُهٗ مُطْمَئِنٌّ بِاَلِاِيْمَانِ وَ لَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللّٰهِ وَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (2) بتقريب ان الاستثناء فى الآيه من الحرمة فيكون رخصه لا- عزيمة، و كذا دلالة عنوان الا- كراه الذى هو من العناوين الثانويه

ص: ٣٧٣

١- ١) المصدر السابق ح ٢.

٢- ٢) النحل: ١٠٦.

الرافعه للتنجيز أو للفعلية التامة، وكذا مورد نزول الآية حيث أنها في عمار بخلاف ما جرى على أبويه.

و ثانيا: ما يظهر من الروايات العديده المستفيضه عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه خطب على منبر الكوفه «أيها الناس أنكم ستدعون الى سبى فسبوني، ثم تدعون الى البراءه منى فلا تبرءوا منى أو (و إنى لعلى دين محمد صلى الله عليه وآله)» (1)، سواء كان بصوره النهى أو بصوره الجملة الحاليه التى بمنزله الاستدراك و الاعتراض، فإنه دال على عدم لزوم التقيته اذ على الثانى فإن الاستدراك و الاعتراض - وكذا التشقيق و المقابله بين الجملتين الشرطيتين السب و البراءه - كله دال على عدم الأمر بها عزيمة فى البراءه و غيرها من الروايات فى الاكراه على الكفر (2).

ثالثا: بالأولويه مما ورد من جواز مدافعه الانسان دون عرضه و ماله و أنه اذا قتل مات شهيدا، و قد يشكل بأن لازمه عدم لزوم مطلق التقيته و هو ينافى ما ورد من أنه لا دين لمن لا تقيته له و نحوه من ألسنه عزيמתها التى تقدمت الاشاره إليها، و قد يعمم هذا الاشكال لأصل الاستثناء المدعى - لا خصوص الدليل الثالث عليه - حيث أنه مع عدم عزيمة التقيته فى اظهار الكفر فكيف بما دونه و مع عدم الاكراه، و الجواب عنه: ان الضرر فى ترك التقيته تاره يعود الى الشخص خاصه و أخرى إليه و الى اخوانه المؤمنين و لو مآلا و تدريجا و اتباع مذهب أهل البيت عليهم السلام فضلا عن سمعه المذهب و الدين و عزته و علوه، كما ان الخشيه و الضرر المتوجه تاره: سبب الانتساب الى المذهب و الدين و أخرى لغير ذلك من العداوات أو الاطماع الدنيويه، و اذ اتضح

ص: ٣٧٤

١ - ١) ابواب الأمر و النهى ب ٢٩، و المستدرك أبواب الأمر و النهى ب ٢٨.

٢ - ٢) نفس المصدر.

ذلك فنقول ظاهر أدله عموم التقيّه-التي تقدمت أنّها على ألسن و طوائف-أن لسان العزيمه هو فى التقيّه الخاصّه أى فى القسم الثانى من التقسيم الأول-أى الراجعه الى المؤمنين عامّه و الى المذهب-و فى القسم الأول من التقسيم الثانى-أى التى بسبب نسبته و انتماءه الى المذهب-،و من ثمّ يتّضح الخلل فى الأولويه فى الدليل الثالث و الخلل فى الأولويه فى تعميم الاشكال،فإن ترك اظهار الكفر يعود ضرره على الشخص خاصّه و أمّا الموارد الأخرى من التقيّه التى بسبب الانتماء الدينى و المذهبى فإنّ تركها ضرره عائد على عموم افراد المذهب و شئونه.

ثمّ أنّه اختلف فى الكلمات فى كراهه التقيه فى هذا المورد أو رجحانها و ذلك لاختلاف الظهور فى الأدله فإن مقتضى الآيه كما تقدم الرخصه فى اظهار الكفر و هو يعطى رجحان تركه و الصبر على الا-كراه فالتقيه بإظهاره مرجوحه،اذ فى موارد الرفع للتنجيز أو للفعليه التامه الملاك و المقتضى على حاله.

و كذا ما هو مستفيض عن الأمير عليه السّلام فإنّ ظاهره مرجوحه البراءه سواء كان بلفظ النهى أو الاستدراك بلفظ الجمله الحالىّه،كما هو مقتضى الاستدراك و المقابله.

و كذا ما يظهر من روايات أخرى (1)المتضمنه لأخباره عليه السّلام أصحابه بما يجرى عليهم و وعدهم إيّاه بالصبر ثم اخباره لهم بعلوّ الدرجات.

و يعارض ذلك روايات أخرى:

منها:صحيح هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السّلام قال:«انّ مثل أبى طالب مثل أصحاب الكهف أسرّوا الايمان و أظهروا الشرك فآتاهم الله أجرهم مرّتين» (2)،و مثلها روايات أخرى (3)و كون الصحيح مما نحن فيه هو بتقريب ان خشيه أبى طالب على النبى صلّى الله عليه و آله

ص: ٣٧٥

١-١) ابواب الأمر و النهى ب ٧/٢٩.

٢-٢) ابواب الأمر و النهى ب ١/٢٩.

٣-٣) ابواب الأمر و النهى ب ٢٩،و المستدرک ابواب الأمر و النهى ب ٢/٢٨-٣-١٠-١١-١٢-١٤ الى-

و بنى هاشم بمنزله الاكراه على اظهار الكفر.

و منها: موثق مسعده بن صدقه قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام انّ الناس يروون انّ علينا عليه السلام قال على منبر الكوفه: أيها الناس انكم ستدعون الى سبى فسبوني، ثم تدعون الى البراءه منى فلا تبرءوا منى، فقال: ما أكثر ما يكذب الناس على على عليه السلام ثم قال: انما قال: انكم ستدعون الى سبى فسبوني، ثم تدعون الى البراءه منى و اننى لعلى دين محمد صلى الله عليه و آله، و لم يقل: و لا تبرءوا منى، فقال له السائل: أ رأيت ان اختار القتل دون البراءه فقال و ما ذلك عليك، و ماله إلا ما مضى عليه عمار بن ياسر أكرهه أهل مكه و قلبه مطمئن بالإيمان فأنزل الله عز و جل فيه إلا من أكره و قلبه مطمئن بالإيمان فقال له النبى صلى الله عليه و آله عندها: يا عمار ان عادوا فعد، فقد أنزل الله عذرك و أمرك أن تعود إن عادوا» و رواه فى قرب الاسناد عن هارون بن مسلم ١، و نظيره ما رواه صاحب كتاب الغارات عن الباقر عليه السلام و الصادق عليه السلام ٢ و الظاهر أنّهما عليهما السلام فى صدد دفع توهم النهى التحريمى، و إلا فظهور المقابله فى كلام الأمير عليه السلام ظاهرها مرجوحه البراءه منه عند الاكراه، و أما قوله عليه السلام «و ما ذلك عليك و ماله إلا» و «أمرك أن تعود ان عادوا» فهو نفى توهم لزوم الصبر و ترك التقية بل رجحان التقية باظهار البراءه و ظهور «ماله» و إن كان فى عزيمة التقية، إلا أنّه بقرينه ما تقدم و بالاستشهاد بالآيه التى عرفت ظهورها- هو ظاهر فى الرجحان. و تفسيره اللام بمعنى النفع لا يخلّ و لا يחדش فى ذلك لا سيما و أنّ السياق فى الجواب هو لبيان رجحان التقية، و كذلك ظهور «أمرك» بعد الحظر فى الرجحان لا مجرد الرخصه بقرينه بيان المتعلّق بالتفصيل و كذلك قوله صلى الله عليه و آله «يا عمار ان عادوا فعد».

و منها: بكر بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إنَّ التَّقِيَّةَ ترس المؤمن و لا إيمان لمن لا تَقِيَّةَ له فقلت له: جعلت فداك قول الله تبارك و تعالى إِلَّا مَنْ أُوْكَرَّهَ وَ قَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ قال: و هل التَّقِيَّةَ إلا هذا» (١)، و صدرها و إن كان في عزيمه التَّقِيَّةَ إلا أن الذليل في مطلق الرجحان بقريته الآيه و بقريته موردها، إذ إلحاق الذليل سئل عنه الراوى و قرره عليه عليه السلام، و مثلها روايات أخرى (٢) تبين إرادته الرجحان من الاستثناء في الآيه و أنه أحب إليه عليه السلام ذلك و أن الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يؤخذ بعزائمه.

و منها: رواه محمد بن مروان قال: «قال لى ابو عبد الله عليه السلام: ما منع ميشم رحمه الله من التقيه؟ فو الله لقد علم إن هذه الآيه نزلت في عمار و أصحابه إِلَّا مَنْ أُوْكَرَّهَ وَ قَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ» (٣).

و تحتمل قراءة الفعل مبيّيا للفاعل و ما استفهاميه أو للمفعول و ما نافية و الظاهر أنّ كلمه ميشم ممنوعه من الصرف للعلميه و العجمه، فلا تنوّن عند النصب برسم (ميشما) فعلى الأول تكون دالّه على رجحان التقيه، و على الثانى تحتمل الرجحان أيضا و يكون الذليل استدلالا له، و تحتمل المدح لصبره أو بيان التخيير، و لكن سياق الذليل و ذكر عمار و أصحابه موردا لتزول الآيه يقرب رجحان التقيه، و كذا تسميه البراءة في الظاهر بعنوان التقيه ظاهر في ذلك لأنه من اثبات الحكم باثبات موضوعه، نظير ما في موثّق لمسعده بن صدقه عنه عليه السلام «فان كان ليس مما يمكن أن تكون التقيه في مثله....»

لأن للتقيه مواضع» (٤).

و منها: رواه عبد الله بن عطا في رجلا ن أخذنا على ذلك قال أبى جعفر عليه السلام «أما

ص: ٣٧٧

١-١) أبواب الأمر و النهى ب ٦/٢٩.

٢-٢) أبواب الأمر و النهى ب ١١/٢٩-١٢-١٣-٢٠.

٣-٣) أبواب الأمر و النهى ب ٣/٢٩.

٤-٤) أبواب الأمر و النهى ب ٦/٢٥.

الذى برأ فرجل فقيه فى دينه، و أما الذى لم يبرأ فرجل تعجّل الى الجنّة» (١).

و وجه الجمع بين الطائفتين من الأدله ارجحيه التقيه و إن كان الصبر على الأذيه فى نفسه راجح، و أما ما يظهر من المستفيضه عن الأمير عليه السّلام فلعله لخصوصيه الظرف الذى لأصحابه بعده كمعلوميه قتلهم من بنى أمّيه و إن أظهروا التقيه كما تدلّ عليه بعض تلك الروايات و يشهد له التاريخ، و لعلّه يشير الى الخصوصيه تفرقه عليه السّلام بين السّبّ و البراءه، و إلا فهما بحسب الظاهر الأولى من واد واحد إذ السّبّ كما هو قول جماعه فى باب الحدود موجب للرده فهو قطع للانتماء للدين و براءه منه، فالأوفى فى وجه التفرقه هو كون السّبّ اشاره الى البراءه اللفظيه الصوريّه و (البراءه) اشاره الى المعنى القصدى القلبى و العملى و يشهد لذلك تعليه عليه السّلام بأنّه على دين محمد صلّى الله عليه و آله فأنّه مناسب لعدم البراءه الواقعيه لا لعدم البراءه الصوريه كالسّبّ إلا- أنّ هذا المعنى لما خفى على كثير من الناس توهموا أنّه نهى عن البراءه الصوريه فى مقام التقيه و تجويز للسّبّ تقيه، مع أنّ هذا المعنى من التفرقه لا- محصل له كما تبين، و لعلّ نفيهما الباقى و الصادق عليهما السّلام للنهى فى كلامه عليه السّلام اشاره الى ذلك، و أنّه عليه السّلام أنّما علل لأجل افهام ذلك، و يشهد لهذا المعنى أيضا قوله عليه السّلام- بالعطف- «ثم تدعون الى البراءه منى» المفيد للتراخى، أى أنّ بنى أمّيه و أزلامهم سيدعونكم و يلجئونكم الى السّبّ و النيل و البراءه منى لسانا ثم يستدرجونكم الى البراءه عملا و قلبا بلوازم المجاراه لهم فى افعالهم و سيرتهم و أقوالهم، فالحذر من ذلك لأنّه براءه من دين النبى صلّى الله عليه و آله و لعلّ هذا التدرج و التفرقه بين الشّقين فطن به خواص أصحابه عليه السّلام من قبيل ميثم و حجر بن عدى و كميل و قنبر و رشيد و غيرهم رضوان الله تعالى عليهم، و علموا من كلامه عليه السّلام

ص: ٣٧٨

انّ بنى أمّيه لا يقنعون من اتباعه و محبيه و شيعته بالنيل و السبّ و البراءه منه لسانا بل يلجئونهم على دياتتهم من البراءه-العمليه و القليله-من على عليه السّلام و هديه الذى هو دين محمد صلّى الله عليه و آله.

و يحتمل أن تكون الخصوصيه هى تبيين و تميز اتباعه عليه السّلام و وضوح المذهب و المفارقة مع العامّه، و على أية حال فالمستفيضه ظاهر أنّها مقيدة بواقعه خاصّه، و هى الظرف الذى تعقّبه عليه السّلام بخلاف الطائفه الثانيه و بخلاف عموم الآيه. هذا كلّ لو كان إلا-كراه على البراءه من الدين بحسب المكلف نفسه و الفعل فى نفسه و إلا-فقد تكون التقيّه عظيمه فيما اذا ترتّب على تركها الضرر على عموم المؤمنين و المذهب، و قد تكون مرجوحه فيما اذا ترتّب عليها تزلزل اعتقاد المؤمنين و وهن المذهب و يمكن حمل كلّ من الطائفتين السابقتين على اختلاف الموردين، و ان كان الأقوى ما تقدم.

و منها: ما اذا انتفى الضرر و الخوف فإنّه لا مجال للتقيه موضوعا أو حكما و يشير الى ذلك موثّق مسعده بن صدقه عن أبى عبد الله عليه السّلام فى حديث «انّ المؤمن اذا أظهر الايمان ثم ظهر منه ما يدلّ على نقضه خرج مما وصف و أظهر و كان له ناقضا إلا- أن يدعى أنّه أنّما عمل ذلك تقيّه و مع ذلك ينظر، فإن كان ليس مما يمكن أن تكون التقيّه فى مثله لم يقبل منه ذلك، لأنّ للتقيه مواضع من أزالها عن مواضعها لم تستقم له و تفسير ما يتقى مثل أن يكون قوم سوء ظاهر حكمهم و فعلهم على غير حكم الحقّ و فعله» الحديث (1).

و هذا تام بلحاظ أدلّه التقيّه العامّه التى بلسان الضرر أو الاضطرار أو الأدلّه الخاصّه الآخذة للعنوانين موضوعا أيضا، أما أدلّه تقيّه المداره و حسن العشره و المجامله

ص: ٣٧٩

معهم- كما ستأتى- فلم يؤخذ فيها ذلك، إلا أنه يلزم البحث فيها: هل ان متعلقها عموم حسن العشره أو الشمول الى اتیان الأعمال العباديه بصورتها عندهم؟ ثم أنه قد تخرج تلك الأدله على التقدير الثانى بأنها بلحاظ الضرر النوعى التدريجى على الطائفه و الخوف عليها اذ المقاطعه تولد الجفاء و الشحاء التى تلتهب يوما ما.

كما ان أدله التقيّه العامه الأولى التى بلحاظ الضرر-تقدم- أنها اذا زاحمت ملاكا أوليا أهم منها فأنها لا ترفعه و هذا يعدّ كحكم انتفاء الضرر.

الأمر الرابع: فى الآثار المرفوعه بتوسط التقيّه. و حيث أن عمومات التقيّه كما تقدم هى بعنوان الاضطراب سواء بلسان الرفع أو بلسان الحلّ و الجواز، فالرفع بتوسط ذلك العنوان و الصحيح لدينا تبعا لارتكاز المشهور هو كون الرفع للعزيزه أى للفعليه التامه للحكم فضلا عن التنجيز و المؤاخذه، لا- لأصل الفعليه و لو الناقصه أى لا بمعنى التخصيص الاصطلاحى، نعم بلحاظ اللسان الآخر منها مثل «لا- دين لمن لا تقيّه له» أو «التقيّه دينى و دين آبائى» يكون فعل التقيّه واجب فيشكل حينئذ بقاء الحكم الأولى و لو بدرجه الفعليه الناقصه و أصل ملا-كه، إلا- أنه مدفوع بأنه من باب التراحم الملا-كى حينئذ نظير موارد اجتماع الأمر و النهى بناء على الامتناع الذى ذهب إليه مشهور الفقهاء و المحقق الآخوند، و الحاصل أن الرفع هو تقييد فى مرحله الفعليه التامه بلسان الرفع.

هذا كله فى الآثار و الأحكام المرتبطه بالفعل كمتعلق لها، و هو المتبادر من الرفع و الحل.

و أمّا الآثار المرتبطه بالفعل كموضوع، فقد يتأمل فى الشمول فى النظره البدويه لكن الصحيح شمول الرفع لذلك فى الآثار المترتبه على الفعل ذى الحكم بمرتبته

الفعلية التامة أو المنجزة، فإنه بزوال تلك المرتبة ينعدم موضوع تلك الآثار. و أمثله هذه الآثار هو الكفارات ككفاره افطار الصوم و كفاره حنث النذر و اليمين و الحدّ الشرعى فى باب الحدود و التعزيرات و نحوها، و يتبين بذلك أنّ رفع هذه الآثار المترتبة على الفعل لموضوع هو بالتبع لا بالأصله، فلا يرد الاشكال بتباين سنخ الرفع مع النمط الأول.

و أمّا الآثار المترتبة على أصل الفعلية و المشروعيه فارتفاعها غير معلوم و ذلك نظير الضمان المترتب على فعل الاتلاف و نحو ذلك و إن كان عدم ارتفاعه من جهة أخرى أيضا و هى كون ذلك خلاف الامتنان.

ثم أنه يعضد هذا التقريب للنمط الثانى من الآثار ما فى عدّه من الروايات:

منها: ما رواه الصدوق بالسند المعروف لشرائع الدين عن الأعمش عن جعفر بن محمد عليه السلام قال: «و استعمال التقية فى دار التقية واجب و لا حنث و لا كفاره على من حلف تقية يدفع بذلك ظلما عن نفسه» (١).

و منها: ما فى صحيح صفوان و ابن ابى نصر عن أبى الحسن عليه السلام فى الرجل يستكره على اليمين فيحلف بالطلاق و العتاق و صدقه ما يملك أ يلزمه ذلك، فقال: لا، قال رسول الله صلى الله عليه و آله وضع عن أمتى ما أكرهوا عليه و ما لم يطيقوا و ما أخطأوا» (٢)، و يظهر منها رفع وجوب الوفاء باليمين مباشرة بتوسط الـكراه على الموضوع و إن كان بطلان هذا الحلف من جهات أخرى أيضا ككونه حلفا بغير الله تعالى، و كونه اكرهيا ليس باختياره و رضاه و ظاهرها أن الرفع تقييد فى أصل الفعلية و أنه ينعدم موضوع الحكم لا على غرار رفع حكم المتعلّق أنه قيد فى الفعلية التامة و التنجيز.

ص: ٣٨١

١-١) ابواب الأمر و النهى ب ٢٢/٢٤.

٢-٢) ابواب كتاب الايمان: ب ١٢/١٢.

و منها: صحيح أبي الصباح قال: «و الله لقد قال لى جعفر بن محمد عليه السلام انّ الله علّم نبيّه التنزيل و التأويل فعلمه رسول الله صلى الله عليه و آله عليا عليه السّلام قال: و علّمنا و الله ثم قال: ما صنعتُم من شيء أو حلفتُم عليه من يمين فى تقية فأنتم منه فى سعة» (١) بتقريب التوسعة بمنزله الرفع للعزيمه و التنجيز.

فائده فى جريان الرفع فى الأوامر الضمنيه و أمّا الجزئيه و الشرطيه و المانعيه فهى أيضا من شئون النمط الأول و هو الآثار التى ارتباطها بالفعل كمتعلّق لها، إلا أنّ التقية و الاضطرار ليس فى ترك الفعل برّمته و لا الى ارتكاب فعل ممنوع عنه بنفسه مستقلا، و يستدلّ على صحّه العمل الناقص المأتى به بوجه:

الوجه الأول:

حديث الرفع المعروف حيث أن أحد العناوين التسعه فيه هو ما اضطرّوا إليه و كذا نفى الضرر و يشكل عليه- كما هو معروف فى كلمات الأعلام فى العصر المتأخر:-

أولا: بأن الاضطرار لا يصدق إلا باستيعاب الوقت كلّه و الاضطرار فى بعض الأفراد ليس هو الاضطرار فى ترك الكلى الطبيعى المأمور به، و حيث أن المركب ارتباطى فترك بعضه ترك له كلّه فالاضطرار أنّما هو فى رفع الأمر المتعلّق بالمجموع، فالرفع ليس مفاده اثبات الأمر للباقي الناقص. و بعباره مختصره أنّ الضمنى غير

ص: ٣٨٢

مجعول بالذات و أنّما المجعول الأمر المجموعى فهو المضطر الى تركه المشمول لحديث الرفع و الباقي لا يشته مفاد الرفع.

ثانيا: أنّ الالتزام برفع الأوامر الضمنيه يلزم منه فقه جديد إذ يلزم تبعض لا حصر له فى المركبات العباديه كالصوم و الاعتكاف و ابعاض الحج و الصلاه الى أنحاء و درجات عديده.

ثالثا: ما سيأتى من الاشكال المشترك على الوجوه الأخرى.

و الجواب عنه اتمّيا الأول: فبما أشرنا إليه فى المسح على الخفّ و الحائل أن حديث الرفع و إن كان بلسان الرفع إلا- أنّه لبنا تخصيص و تقييد، فكما أن الأدلّه الوارده فى الاجزاء و الشرائط تقييد و تخصص بعضها البعض من دون الايراد عليها بأن الأوامر الضمنيه غير مجعوله، فان التخصيص فيها محمول على بيان اعتبار حدود تعلّق الأمر المجموعى بالجزء أو الشرط و لو كان بلسان الجعل أو نفى الجعل أو الوضع و نفيه فأنّه لا يتوقّف فى استظهار التخصيص أو التقييد بمجرد تلك الألسنه بدعوى أنّ الجعل و رفعه أو الوضع و رفعه فى الجزء و الشرط غير معقول بنفسه بل بتوسط الأمر المجموعى، بل أنّه يحمل على بيان حدود متعلّقه. كذلك الحال فى حديث الرفع فأنّه تاره يبين تقييد الأمر المجموعى بتمام المتعلّق بالعناوين التسعه أو الستة.

و أخرى يبين تقييد حدود تعلّق الأمر المجموعى بالجزء أو الشرط بتوسط العناوين الطارئه، فحيث يكون طرؤ العناوين على الكل أو الأكثر يكون التقييد للأمر المجموعى بلحاظ كلّ المتعلّق. و حيث يكون طرؤ العناوين الثانويه على بعض الأجزاء أو الشرائط أو الموانع يكون تخصيصا لحدود تعلّق الأمر المجموعى بذلك الجزء أو الشرط أو المانع، فلسان الرفع لمعروض العناوين الطارئه تاره يكون الكل

و أخرى البعض، و فى الصورتين الرفع لبنا تخصيص و تقييد على وزان الأدله المخصصه للأدله العامه المتعرضه لاعتبار الأجزاء و الشرائط، و كما لم يتوقف فى استظهار تحكيم ظهور الرفع فى تقييد الأوامر الأوليه فى الأبواب المختلفه كذلك الحال فى تحكيمه على ظهور أدله اجزاء و شرائط تلك الأبواب.

و كذلك الحال فى قاعده الحرج و الضرر كما هو مفاد حسنه عبد الأعلى مولى آل سام الوارده فى المسح على المراره الموضوعه على الاصبع المقطوع اظفره المتقدمه فى مسأله المسح على الحائل. و الغريب التفكيك فى اجراء حديث الرفع فى الاوامر الضمنيه بين فقره «ما لا يعلمون» و بقيه الفقرات، و من ثم اضطر ذلك بعض المحققين من الساده المشايخ الى التوسيل بالانحلال فى التنجيز الحكمى و اجراء البراءه فى الأمر المجموعى المتعلق بالأكثر المشكوك دون المتعلق بالأقل للعلم بتجزه على كل حال، و إن كان هذا التقريب غير تام كما حررناه فى محله.

أما عن الثانى: فقد أشرنا فيما سبق فى المسح على الحائل عند الضروره - أنه غايه هذا المحذور هو عدم التمسك بإطلاق الرفع فى كل المركبات ما لم يظهر من الأدله فى المركب المعين ما يدل على تعدد مراتب المطلوب فيه عند الشارع اجمالا، و هذا لا يعنى انتفاء فائده حديث الرفع كما لا يخفى، و بعبارة أخرى بعض المركبات هى كالوحده البسيطه غير قابله للتفكيك هيئه و ملاكها، و بعضها هى فى عين وحدتها هى ذات درجات ائتلافا و تركيبا، و يكفى ظهور بعض الأدله على كون المركب من النمط الثانى فى التمسك بعموم الرفع، و ان كانت تلك الأدله وارده فى اجزاء أو شرائط أخرى غير الجزء أو الشرط الذى يراد رفعه بطرؤ العناوين الثانويه. و تأتى تتمه ذلك فى الوجوه اللاحقه ثم انه لا يخفى ان التمسك بحديث الرفع انما هو فى

الاضطرار المستوعب لا مع المندوحه الطويله.

الوجه الثانى ما كان بلسان الاثبات كالحل و السعه و نحوهما:

١- ما فى صحيح الفضلاء قالوا: سمعنا أبا جعفر عليه السلام يقول: «التقيته فى كل شىء يضطر إليه ابن آدم فقد أحله الله له» (١)، بتقريب أن الحل يتناول التكليفى و الوضعى، أو أن الحلّيه مقابل الحرمة التكليفية النفسية و الغيريه، أو أن الحلّيه مقابل التكليفية النفسية المستقلّة و الضمنية، فالشىء بعمومه يتناول المركب بتمامه و الفعل الواحد كما لو كان أصل الصيام يوم فطرهم يتخوّف منه أو أكره على شرب النبيذ، و يتناول أبعاض المركب من الجزء أو الشرط و ذلك بحسب تحقق طرؤ العناوين التسعه أو الستة تاره على الفعل و المركب بتمامه و أخرى على الأبعاض فقط.

٢- موثّق مسعده بن صدقه عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث- «و تفسير ما يتقى مثل أن يكون قوم سوء ظاهر حكمهم و فعلهم على غير حكم الحق و فعله، فكل شىء يعمل المؤمن بينهم لمكان التقية مما لا يؤدى الى الفساد فى الدين فأنّه جائز» (٢)، و التقريب كما سبق لا سيّما و أن الشىء فيه وصف بالعمل الذى يأتية بينهم بصوره التقية و هو أصرح فى تناول الأبعاض للمركب.

٣- صحيح زراره- و الذى ذكرنا له طرق أخرى فى صدر مسأله ٢٧ بألفاظ أخرى- «قال: قلت له: فى مسح الخفين تقية؟ فقال: ثلاثه لا أتقى فيهنّ أحدا: شرب المسكر، و مسح

ص: ٣٨٥

١- ١) ابواب الايمان ب ١٨/١٢ و ابواب الأمر و النهى ب ٢/٢٥.

٢- ٢) ابواب الامر و النهى ب ٦/٢٥.

الخَفِين، و متعه الحج، قال زراره: و لم يقل الواجب عليكم أن لا تتقوا فيهنَّ أحد» (١) و مثله صحيح هشام بن سالم عن أبي عمر الأعجمي عن أبي عبد الله عليه السَّلام- في حديث- «أنه قال: لا دين لمن لا تقية له، و التقية في كل شيء إلا في النيذ و المسح على الخفين» (٢) و ظاهرها عموم جريان التقية في الأحكام النفسية و الغيرية أو الاستقلالية و الضمنية بشهادة استثناء مثلا من كلا القسمين من العموم المقتضى لتناوله لهما.

٤- صحيح أبي الصباح- المتقدم- عن أبي جعفر عليه السَّلام- و فيه- «ما صنعتُم من شيء أو حلفتُم عليه من يمين في تقية فأنتم منه في سعه» (٣)، بتناول عموم الشيء لترك جزء و شرط أو اتيان مانع، أو بتناول (ما) للعمل الذي صنعه بنحو ناقص فاقد للجزء أو الشرط.

٥- موثق سماعه قال: «سألته عن رجل كان يصلّي فخرج الامام و قد صلّى الرجل ركعه من صلاه فريضه؟ قال: إن كان إماما عدلا فليصل أخرى و ينصرف و يجعلها تطوعا و ليدخل مع الامام في صلاته كما هو، و إن لم يكن امام عدل فليبين على صلاته كما هو و يصلّي ركعه أخرى و يجلس قدر ما يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أشهد أن محمدا عبده و رسوله صلّى الله عليه و آله ثم ليتّم صلاته معه على ما استطاع، فإنّ التقية واسعة، و ليس شيء من التقية إلا و صاحبها مأجور عليها، إن شاء الله» (٤).

فإن صلاته و إن لم تكن اقتداء بالامام منهم بل صورته اقتداء اذ هو يتابع و يبنى على ما ابتدأ به، إلا أن قوله عليه السَّلام «ليتّم صلاته معه على ما استطاع» دال على أجزاء صلاته و إن كانت ناقصة لبعض الاجزاء و الشروط أو مشتملة على بعض الموانع، فإنّه قيّد الأمر بإتمام بقيه أجزائها بالقدرة عليها و كلّما لم يقتدر عليه فهو غير مخلّ بالصحة.

ص: ٣٨٦

١- ١) أبواب الأمر و النهي ب ٥/٢٥.

٢- ٢) أبواب الأمر و النهي ب ٣/٢٥.

٣- ٣) أبواب الايمان ب ٢/١٢.

٤- ٤) أبواب صلاة الجماعة ب ٢/٥٦.

ثم أنّ مقتضى هذا اللسان و إن كان الاضطراب المستوعب لورود اللفظ به، إلا أن اشتماله على عنوان التقيّه يظهر منه كفايه مطلق الاضطراب و لو فى الفرد لا بحسب كلّ الطبيعه، لما سيأتى من عدم اعتبار المندوحه فى عنوان التقيّه.

و أشكال على هذا اللسان عموماً أولاً: بأن دليل الاضطراب لا يحقق موضوعه و لازم دعوى شموله للأمر الغيرى أو الضمنى هو ذلك، بيانه أنّ الجزء و الشرط لما كان ارتباطياً فالعجز عنه عجز عن المركب بتمامه، و لا محصل للاضطراب الى تركه بخصوصه لأنه عين الاضطراب الى ترك الكل، فلا اضطراب الى الجزء و الشرط بخصوصه، و هذا مقتضى الارتباطيه و وحده الأمر المتعلق بالاجزاء، نعم بحليّه ترك الجزء أو الشرط ينفكّ هذا الارتباط فينفكّ الاضطراب الى ترك الجزء عن الاضطراب الى ترك الكل، و لكن هذا من تحقيق الحكم و الموضوع نفسه، و إلا- فمع فرض الارتباطيه فالاضطراب هو لترك الكل و الحليّه هى فى تركه لا ترك خصوص الجزء (1)، و كذلك الحال فى لسان السعه التى موضوعها الضيق و فى لسان الجواز الذى موضوعه ما كان محرّماً فى نفسه و فى لسان ما استطاع الذى موضوعه القدره.

و فيه: إنّه و إن كان ترك الجزء تركاً للكلّ بمقتضى الارتباطيه و الاضطراب الى ذلك اضطراب الى ترك الكل، إلا أن ذلك لا ينفى صدق تحقق عنوان الاضطراب الى ترك الجزء بشهادته صدق تعليل عدم القدره على الكل بعدم القدره على ذلك الجزء فأحد الاضطرابين فى طول الآخر و أحد العجزين فى طول الآخر، و مع صدق ذلك لا حاجه الى التوسّل بالحكم- و هو حليّه الترك- لتحقيق صدق الاضطراب الى ترك الجزء، و من ثم ترى اسئله الرواه مفترض فيها الحرج أو الاضطراب فى خصوص جزء

ص: ٣٨٧

أو شرط ما كما في أكثر الروايات الواردة في الخلل في المركبات العباديه، و مع جريان الرفع في الاضطرار أو الحرج المتقدم رتبه لا تصل النوبه لجريانه في الاضطرار الى ترك الكل أو الحرج في المجموع. و هكذا الحال في لسان الضيق أو الحرمة فانها صادقه على الحرمة الضمنيه النفسيه.

ثانيا: بأن لا يزم اجراء حليه الاضطرار- و لو للتقيه- في اجزاء العبادات هو اجراءها في المعاملات بالمعنى الأعم كتطهير الثوب المتنجس اذا اضطر الى غسله مره أو بغير الماء أو الطلاق بغير عادلين، و كذلك لا يزمه اجراء حليه الاضطرار في التقيه في الموضوعات و عدم اختصاصها بالتقيه في الأحكام، كما اذا اعتقد بعض العامه غير الحاكم لديهم بأن هلال شوال قد تولد و أن غدا عيد و الظاهر عدم التزام الفقهاء بذلك.

و فيه: إن عدم جريان حليه الاضطرار و لو للتقيه في المعاملات بالمعنى الأعم فلو جوه: أما المعاملات بالمعنى الأخص الشامله للايقاعات، فلأن جريانه في السبب لا يثمر في وجود المسبب الذي هو عباره عن معنى المعامله الذي يوجد بوجود بسيط اعتبارى لا تركيبى متدرج كالسبب- الايجاب و القبول- هذا بالنسبه الى لسان الرفع، و أما لسان الحلّ بالاضطرار فلعدم تصور تحقق عنوان الاضطرار و موضوعه أو أن الامتنان هو في عدم نفوذ السبب لو أكره عليه، مضافا الى بقاء تأثير السبب السابق على حاله و الفرض أن السبب اللاحق وجد ناقصا. و أما غير المعاملات بالمعنى الأخص، فلأن مطلق الأسباب اذا لم توجد تامه فلا يتحقق ما هو مضاد للسبب السابق، فمثلا ملاقيه النجس للثوب تسبب نجاسته و هذا السبب باق تاثيره حتى يرفعه سبب تام لاحق من التطهير مرتين مثلا، و الفرض عدم وجوده، و أما السبب

الناقص فلا تجرى فيه قاعده الاضطرار سواء بلسان الحل الاثباتى أو الرفع النافى، لأن المفروض جريانها فى أفعال المكلف لا ما هو خارج عنها مترتب على وجود أسباب ليست من افعاله كالأعيان أو الأوصاف الخارجيه، بخلاف ما لو اضطر الى الصلاه فى الثوب النجس أو شرب المتنجس.

و أما عدم جريان التقيه لديهم فى الموضوعات التى لا تؤول الى الأحكام الكليه و الخشيه من السلطان فلانتفاء الاضطرار و التقيه حينئذ غالبا، لأنه من الاختلاف فى الاحراز فى طبيعه البشر و يمكن رفعه بالتبنيه و الإلفات، و لو افترض الاضطرار أو الاكراه نادرا فعدم جريان القاعده حينئذ أول الكلام، اذا افترض ان المورد من مواردها التى تتوفر فيها بقيه شرائط جريان القاعده و قد تقدمت الاشاره الى بعضها فلاحظ.

و أشكل على خصوص موثق مسعده ثالثا: بضعف السند به و بأن الجواز مسند الى فعل فهو ظاهر فى الجواز النفسى لا الغيرى، و الروايه متعرضه لحكم التقيه نفسها لا حكم الفعل المتقى به بقريته صدرها-الذى تقدم نقله فى الأمر الثالث.

و فيه: أما مسعده فأنه و إن كان عاميا بتريا إلا أنه صاحب كتاب بل كتب معتمده رواها عنه هارون بن مسلم الثقه، و قد اعتمدها المحدثون فى الأبواب الروائيه المتعدده بل قد روى هو روايات عن الصادق فى الأئمه الاثنى عشر و غيرها مما يدل على تشييعه إلا أنه كان مخالطا للعامه للتقيه، و من ثم يسند روايات الصادق عن آباءه عليهم السلام، هذا مع قوه القول باتّحاده مع مسعده بن زياد الربعى الموثق لاتّحاد الطبقة و الراوى عنهما و اتّحاد اللقب و اتّحاد ألفاظ روايتهما فى كثير من الموارد.

و أما الجواز فاسناده الى عموم الفعل لا يوجب ظهور الجواز فى خصوص النفسى

المستقل، إذ من الأفعال ما يكون مركبا عباديا ناقصا بعض أجزائه و منها ما يكون فعلا ذا ماهيه واحده كمتعلق الحرمة التكليفية كمدح الظالمين و اظهار توليهم، و الغالب في ما يتقى به من الأعمال هو في العبادات فكيف يدعى انصراف العموم عنه، و أما كون الحكم هو للتقيّه لا للفعل المتقى به فغريب لأن التقيّه من المسببات التوليدية أو العناوين الصادقه على نفس الأفعال، و يشهد لذلك صدر الروايه حيث ذكر فيها الموانع التي لا تجوز فيها التقيه، و الحرمة انما هو للافعال التي يتقى بها أنّها باقيه على حرمتها في المواضع التي لا- تشرع فيه التقيه، و بعبارة أخرى إن في باب التقيه ثلاثه أمور: أولها: موضوعها و هو ما يوجب الخوف أو الضرر على النفس أو على المؤمنين، ثانيها: الفعل الذي يتقى به و له حكم أولى، ثالثها: الوقايه كاسم مصدر الواجب لحفظ و صيانته النفس و نحوها، و من الواضح أن الروايه متعرضه للأمرين الأولين لا للثالث، و متعرضه للتقيه كمصدر حدثي يحصل بالفعل الذي يتقى به، نظير ما في روايه أخرى «إن التقيّه تجوز في شرب الخمر» (١).

و أشكال على خصوص روايه أبي عمر الاعجمي رابعا: بضعف السند و بأنّ حمل الروايه على هذا المعنى يستلزم استثناء شرب المسكر و المسح على الخفين من حكم التقيه، و الحال أنهما ليس بأعظم من هلا-ك النفس فاذا اضطر إليهما يلزم ارتكابهما حفظا عليها، بل الصحيح في معنى الاستثناء هو عدم تحقق موضوع التقيه فيهما لأن حرمة المسكر بنص القرآن و لا يختلف فيه أحد، و مسح الخفين غير واجب عند العامه بل مخيّر بينه و بين غسل الرجلين فيتعين الثاني للأمر به تقيّه و أقربيته للوظيفه الأوليه من المسح على الخفّ، فالروايه في هذا الصدد لا في ارتفاع أحكام

ص: ٣٩٠

الفعل المأتى به.

و فيه: أنه على المعنى الثانى أيضا لا- يضرّ بالاستشهاد بالروايه لأنه أيضا تنصيص على عموم مشروعيه التقيّه فى الأفعال ذات الحكم النفسى المستقل أو ذات الحكم الغيرى و الضمنى، إلا أنه استثنى هذين الموردين أو الثلاثه لانتفاء موضوعها بخلاف سائر الموارد، ولعلّ مراد المستشكل ما يرجع الى الاشكال الثالث من أنّ الروايه متعرضه لحكم التقيّه لا لرفع حكم الفعل الذى يتقى به و قد تقدم الجواب عنه. و أمّا ضعف السند فمضافا الى أن الروايه يمكن أن تعدّ حسنه، أن صحيحه زواره بالطرق المتعدده متحده المضمون معها.

و أشكل على خصوص صحيحه أبى الصباح خامسا: بأن السعه أنّما هى بلحاظ الأمور و الآثار المترتبه على العمل فى الخارج كالإلزام بالحرمة أو الحدّ أو الكفّاره و الحنث و نحو ذلك، و أما الفساد المترتب على ترك الجزء و الشرط أو اتيان المانع فأنّه أمر قهرى تكوينى ليس من محل وضع أو رفع الشارع، كما أن وجوب الاعاده أو القضاء ليس من آثار العمل الخارجى و أنّما هما بمقتضى الأمر الابتدائى.

و فيه: إن الوجوب أو الحرمة النفسيان ليسا مترتبان على الوجود الخارجى للعمل كما هو الحال فى الكفّاره و الحدّ و نحوهما، بل ارتباطهما هو بنحو يكون الفعل متعلّقا لهما بوجوده الفرضى التقديرى كما هو الشأن فى سائر المتعلقات للاحكام، المغاير لكيفيه ارتباط الحكم بموضوعه فأنّه مترتب على وجوده الخارجى المتحقق لا مرتبط بوجوده الفرضى المقدّر إلا فى القضيّه الانشائيه، و اذا كان الحال كذلك كان تعلّق الحرمة الغيريه أو الضمنيه النفسيه أو الوجوب كذلك هو بالوجود الفرضى التقديرى للفعل لا بالترتب على الوجود الخارجى، كما هو الحال فى الحرمة

ص: ٣٩١

و الوجوب النفسيين الاستقلاليين، غايه الأمر قد قدمنا أنّ قاعده الاضطرار بلسان الرفع و النفي أو بلسان الحل و الاثبات إما ترفع حكم المتعلّق أعم من الاستقلالي أو الضمني، و من ثمّ ترتفع الأحكام الأخرى التي نسبتها الى الفعل نسبة الموضوع الى حكمه تبعاً لأنها مترتبة على الفعل المنجز حكمه كما هو الحال في الكفاره و الحدّ، و إما ترفع القاعده كل من الحكمين اللذين لهما ارتباط مختلف بالفعل سواء بنحو المتعلّق له أو بنحو الموضوع له كما هو مفاد صحيح صفوان و ابن ابي نصر-المتقدم في صدر الكلام في الأمر الرابع- في مثال الحلف بالطلاق و العتاق، حيث ان رفع الازام و الكفاره و الحنث المرتبطه بالفعل بنحو الموضوع لهما و ليس من حكم مرتبط بنحو المتعلّق بالحلف المكره عليه.

و أشكال على خصوص موثّق سماعه سادسا: بأن مفادها ليس هو الاقتداء بالامام الذي ليس يعدل بل هو اظهار الائتمام و الاقتداء به بقدر يستطيعه من الاظهار و الابرار لأن التقيّه واسع، لا الاكتفاء في الصلاه معهم بما يتمكّن منه من الاجزاء و الشروط كما صرّح بذلك صاحب الوسائل في عنوان الباب باستحباب اظهار المتابعه في أثناء الصلاه مع المخالف تقيّه، مضافا الى كونها مضمرة.

و فيه: أنّ مفادها و إن لم يكن الاقتداء بالمخالف حقيقه، بل استحباب اظهار المتابعه معه إلا أن قوله عليه السّلام «ثم ليتّم صلاته معه على ما استطاع فان التقيّه واسع» ظاهر في اتمام صلاته- التي يظهر المتابعه فيها- بقدر ما يستطيع من اتيان الاجزاء و الشروط، لأن المتابعه و لو الصوريه توجب تقيّد المصلي و وقوعه في الضيق عن الفسحه و اتساع المجال لاتيان كلّ الأجزاء و الشروط بحدودها المقرره في الوظيفه الأوليه، و أما المعنى الآخر المدعى لمفاد «على ما استطاع» من أن اظهار المتابعه و ابرازها هي

بحسب قدرته لأن التقيّه واسع، فلا - محصل له، إذ أى معنى لتسويغ الاظهار للمتابعه الناقصه غير الكامله فى الصوره فإن ذلك نقض لحصول التقيّه، وكيف تفسّر وسعه التقيّه بمعنى شمولها للدرجات الناقصه للتقيّه و الدرجات التامه، فإنّ النقص فى اتيان التقيّه يخالف الغرض المطلوب من التقيّه، بل المراد من سعه التقيّه تجويزها لكلّ صوره عمل تتحقق به التقيّه من دون تحديده صوره معيّنه خاصّه لذلك العمل بل بحسب ظرف الشخص الذى تنزل به و يحلّ به الاضطراب، فالتعليل شاهد آخر للمعنى الذى قرّناه للروايه.

الوجه الثالث لتصحيح العمل الناقص المأتى به هو السير المتشريع القائمه على عدم اعاده ما أتى به تقيّه و القدر المتيقن منها ما كثر الابتلاء به كالتكتّف فى الصلاه و غسل الرجلين فى الوضوء، و قد يعدّ منه الصلاه على ما لا تصحّ السجود عليه، و فيه نظر، إذ المساجد فى عصر النصّ كانت اما مفروشه بالحصى أو بالبوارى و الحصر مما يجوز السجود عليه، و كالوقوف بعرفات يوم المردد أنّه الثامن أو التاسع من ذى الحجّه بحسب الواقع، و ان كان بحسب الاماره الظاهريه هو اليوم الثامن من رؤيه الهلال، لكنّه محتمل تولده فى الليله السابقه و لم ترصد رؤيته، فان فى مثل هذه الموارد لو لم يكن العمل مجزئ لورد ما يدل على الاعاده و لم يكف للدلاله عليها الأدله الأوليه على الجزئيه و الشرطيه بعد قيام السير المتكرره لكثير الابتلاء، و لا سيّما و أن العمل صدر بتسيب أوامر التقيّه العامّه - لو بنى على عدم استفاده الاجزاء منها - أما ما يظهر من عدّه من الروايات (1) الامر بالصلاه فى المنزل قبل الصلاه معهم أو بعدها

ص: ٣٩٣

فسيأتي أنها وارده في التقيّه للمداره و العشره معهم لا التقيّه في الخوف أو أنها محموله على وجه آخر، ثم أنه يمكن جرد الوجه الداله على اجزاء الوقوف مع العامه في يوم الشكّ كالتالى:

الأول: ما تقدم من السيره المستمره على ذلك طوال ثلاثه قرون من عهد الحضور للمعصومين عليه السّلام، حيث لم يشيروا الى مخالفتهم فى الوقوف، و لو أمروا شيعتهم لتوفر النقل عنهم، و ما قد يقال من رصد بعض كتب التاريخ للاختلاف فى الموقف بين العامه أنفسهم فهو فى أواخر القرن الرابع، و هذا التقريب للسيره لا يبعد تأتية فى اليوم المعلوم أنه ليس التاسع من ذى الحجه أى أنه إما الثامن أو العاشر منه، و الصورة الأولى و إن كانت نادر وقوع العلم بها، لكن الصورة الثانيه ممكنه الوقوع بأن يتأخر حكمهم بالهلال ليله، اذ طوال الثلاث قرون يبعد عدم تحقق الاختلاف المعلوم مع الواقع. ثم أنه هذا لا يفرق فيه بين حجه الاسلام و غيرها، لا سيما و أنه بانشاء الحج يتولد و جوب اتمامه صحيحا.

الثانى: ما يستفاد من صحيح زراره المتقدم و صحيح هشام عن ابى عمر الاعجمى من استثناء خصوص المتعه للحج من عموم التقيّه، الظاهر فى تأتيتها فى غير المتعه من أجزاء و شرائط الحج كالوقوف معهم.

الثالث: معتبره ابى الجارود قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام أنا شككنا سنه فى عام من تلك الأعوام فى الأضحى فلما دخلت على أبى جعفر عليه السّلام و كان بعض أصحابنا يضحى، فقال: الفطر يوم يفطر الناس و الاضحى يوم يضحى الناس، و الصوم يوم يصوم الناس» (١).

و معتبرته الأخرى، قال: «سمعت أبا جعفر محمد بن على عليه السلام يقول: صم حين يصوم الناس و افطر حين يفطر الناس، فان الله جعل الأهله مواقيت» (٢).

ص: ٣٩٤

١- ١) أبواب ما يمسك عنه الصائم ب ٧/٥٧.

٢- ٢) أبواب احكام شهر رمضان ب ٥/١٢.

و ظاهرهما الاعتداد بما يبنون عليه فى الهلال كأماره ظاهرية-بقرينه الصوم- و هما أنّ لم يعمل بهما فى هلال شهر رمضان و شوال فلا يخل فى دلالتهما على هلال ذى الحجة،-ان لم يحملا على اشتهاار الرؤيه و لو بقرينه لفظه«الناس»المراد بهم العامه دون الخاصه،و اما توهم الاعتداد بحكمهم فى الهلال كبدل واقعى فلا يساعده الظهور بعد ما كان الحال فى شهر رمضان هو بحسب الواقع،و إن أمكن دفع الاشكال بأن عدم الاجزاء هو لعدم الاتيان و ترك الفعل،لا أن الفعل الناقص للتقيّه غير مجزئ.

الرابع:قاعده الحرج بالمعنى الثانى-أى التى أدلتها محموله على بيان نمط و حكمه التشريع أنّه يسر و ليس بعسر و أن الشريعه سمحه سهله بيضاء،فإنها و إن لم تكن رافعه نظير قاعده الحرج بالمعنى الأولى المعروفه الدائره مدار الحرج الشخصى،إلا ان مجموع أدلتها تكون كالبقرينه العامه المنضمه الى أدله الأحكام الأولى فى كلّ باب،فتكوّن دلاله اقتضائيه تحدد العموم و تقيده أو توسعه،بالقدر القطعى من مدلول الاقتضاء،ففى ما نحن فيه من الحج لعموم المكلفين المؤمنين لو يجعل الموقف هو بحسب الاماره المعتد بها شرعا،لكان فى ذلك من الحرج البالغ على غالب المكلفين و لأدى ذلك الى الفتنة على الطائفه،و الضرر البالغ،و لا- يفرق فى ذلك بين صوره الشك فى يوم التاسع-بحسب الواقع-أو صوره العلم بمخالفته للواقع،و ان كان فى الشقّ الأول الابتلاء أكثر شيوعا.

الخامس:أدله التقيّه العامه من رفع الاضطرار.

و قد يشكل على الوجهين الأخيرين أولا بأن الوقت مقوم لماهيه الموقف الذى هو ركن كما فى ظهره صلاه الظهر فبرفعه ترتفع الماهيه و ثانيا بان الاضطرار غير

مستوعب لأن الحج لا يشترط في صحته وقوعه في عام خاص بل يصح في أيه عام

و الجواب أنه لو كان النظر الى دليل الموقف و قيد الوقت فيه لكان الاشكال الأول في محلّه، و لكن بالنظر الى دليل جعل البدل الاضطرارى للموقف كليله العاشر أو اختياري المشعر وحده أو اضطراريه يظهر منها تعدد المطلوب في الجملة فيحزم ما هو بمنزله الموضوع لأدله الرفع و أما الاستيعاب فيكفي فيه تحقق الضيق الناشئ من التكليف المحض و ان لم يكن من الوضع، و هو متحقق في المقام لفوريه الحج.

و توهم سقوطها للعذر مدفوع بأنه افتراض للاضطرار و الضيق. مضافا الى تصور الضيق الوضعي على مسلك ظاهر المشهور من أخذ الاستطاعه قيادا في الوجوب و أن الحج بدونها لا يقع حجه الاسلام، حيث أنه لا تبقى الاستطاعه لمن انفقها في عام استطاعته في سفر الحج عند كثير من المكلفين، فالحج في القابل لا يقع مجزيا لانعدام الموضوع، و هكذا بالإضافة الى قاعده الحرج بالمعنى الثاني فان الحكم بعدم اجزاء حج عامه المؤمنين في ذلك العام فيه من الحرج ما لا يخفى.

ثم أنه لا يخفى بأن مقتضى بعض الوجوه المتقدمه الاجزاء الظاهري فتختص بفرض الشك دون العلم بالخلاف، كما هو مقتضى الوجه الأول على أحد تقريبيه و الثالث بخلاف بقيه الوجوه.

أقول: و المعروف في الكلمات في المقام أن التقيّه بالمعنى الأخص لما كانت في الأحكام دون الموضوعات فيخص الاجزاء بصوره الشك مع حكم حاكمهم دون صوره العلم بالمخالفه و دون ما اذا لم يكن بحكمه، إلا اذا كان مذهبهم - و لو بعضهم - نفوذ حكمه حتى مع العلم بالمخالفه، لكن الظاهر عدم تماميه هذا التفصيل، لأن الاختلاف و ان رجع الى الموضوع في بعض الصور و في موارد اخرى، إلا أن اتفاقهم

عليه يؤدي الى نسبته إليهم كمذهب أو فرق، و الى تميزنا كفرقه و مذهب فيتأتى موضوع التقيّه مضافا الى أن ثبوت الهلال بالشهره لديهم على وزن حكم حاكمهم، مضافا الى عموم الأدله المتقدمه لهذه الصوره كما لا يخفى عند التدبّر، نعم لو انقسموا هم انفسهم لانتفى موضوع التقيّه.

الوجه الرابع اقتضاء اطلاق الأمر الاضطرارى و نحوه للاجزاء كما هو محرر فى علم الأصول بعد فرض تحقق موضوعه، و ليس هو من كشف الخلاف و تخيّل وجوده، و هو ظاهر فى الأوامر الخاصه الوارده فى مثل الوضوء أو الصلاه فى موارد و نحوهما، و أما أوامر التقيّه العامه فيستشكل فيها بأنها ليست امرا بالعمل المتقى به، بل أمرا بالتقيّه، فيبقى الأمر الأولى على حاله بلا امتثال و قد يدفع بأن ظاهر التعبير المتكرر فى الروايات -«التقيّه دينى و دين آبائى» و فى صحيح هشام عن ابى عمر الأعجمى عن أبى عبد الله عليه السلام «انّ تسعه أعشار الدين فى التقيّه» و«التقيّه فى كل شىء»- هو كونها كيفيه فى العمل المأمور به و أن الأمر بها يتبع الأمر بالأولى عند تحقق ظرفها، و بعبارة أخرى أنّه لو كان الأمر فى التقيّه من باب وجوب حفظ النفس و نحوه فهو أجنبى عن الأمر بالصلاه و بالوضوء و غيرها من المركبات و ان انطبق على العمل، و أما اذا كانت التقيّه من باب رفع ما اضطروا إليه و كل ما صنعتم فى دار التقيّه من عمل فأنتم منه فى سعه، فهو وزن الأدله الثانويه العامه المحدده للأحكام فى الأبواب نظير لا ضرر و لا حرج حيث أنها محدده لقيود الحكم فى كل باب باب لا أنّها حكم فى عرض الأحكام الأوليه.

الأول: الظاهر عموم التقيّه سواء أ كانت من العامّه أو غيرهم كما هو مورد نزول الآيه إلاّ من أكرهه و قلبه مطمئن بالإيمان الذى هو اتقاء عمّار من المشركين، و كذا استشهادهم عليهم السّلام بقوله تعالى عن أصحاب الكهف فابعدوا أحياءكم بورقكم هذه إلى المدينه فليظروا أيها أركى طعاماً فليأتكم برزق منه و ليتلطّف و لا يشعروا بكم أحداً إنهم إن يظهروا عليكم... الآية بعد قولهم و إذ اعتزلتموهم و ما يعبدون (1)، و كذا ما ورد من استشهادهم عليهم السّلام- و قد تقدم- بقوله تعالى فى اتقاء ابراهيم عليه السّلام و يوسف عليه السّلام، و تعبيرهم عليهم السّلام ابى الله إلا أن يعبد سراً فانه عام لا يختص بزمان أو مكان أو عن فئه خاصه. و هذا العموم فى عدّه من ألسنه التقيّه سواء التى بعنوانها، و أنّها دين يدان به أى أصل مشروعيّتها أو التى بلسان الرفع بعنوان الاضطرار أو الضرر أو بلسان الحل بتلك العناوين، فالعموم فى حكمها التكليفى و الوضعى ثابت- بعد ما تقدم من تقريب اقتضاء الأدله العامّه للصّحّه- نعم لو بنينا على خصوص السيره فى الحكم الوضعى- أى صحّه العمل- لا-ختصّ الحكم الوضعى فى التقيّه بخصوص جمهور العامّه- دون شواذهم- الذين كانت مذاهبهم هى السائده فى عصرهم عليهم السّلام، نعم المندوحه الآتى الكلام عنها لا- يبعد اختصاصها فى الأدله بخصوص ما كانت التقيّه من العامّه و إلا فادله الاضطرار تقتضى الصّحّه عند الاضطرار المستوعب.

الثانى: عمومها للتقيّه فى الموضوعات الخارجيه كما فى الأحكام، فقد عرفت عدم تحقق الخوف أو الاضطرار المأخوذ فى موضوعها لأنه يمكن التنبيه على الخطأ

فى الاحراز و الإلفات الى الغفله و إن لم يقنع المخالف بذلك نعم يستثنى من ذلك ما لو صدق مع ذلك الاضطرار أو الخوف نادرا، كما لو حمل المخالف الاختلاف معه، و فسّره على اختلاف فى المذهب-و ان كان ذلك لجاجا و عنادا-كما هو الحال لو ثبت الهلال لديهم بشهره مدعاه لديهم فى موقف الحج أو نحوه مما لم يحكم حاكمهم بذلك فان مخالفه المؤمنين للعامه حينئذ يتلّون بصبغه المذهب و الطائفه فيتحقق موضوع التقيّه و كذا الحال فى نحو ذلك من الموضوعات التى تكون عامه شائعه الابتلاء بخلاف الموضوعات الفرديه.

الثالث:عمومها لغير الأفعال أى موضوعات الأحكام الأخرى،فلا مجال له لأن التقيّه هى فعل للمكلف و الاضطرار متعلق بالفعل أيضا و أما الاسباب و ترتب المسببات عليها فأجيبه عن الأدله فى المقام،و ذلك كترتب الجنابه على التقاء الختانيين و الضمان على تلف مال الغير،و هذا حال الرفع مع بقيه العناوين التسعه، التى هى كأوصاف لفعل المكلف،نعم بالنسبه الى الأفعال المترتبه على المسببات و المتعلقه بها،اذا صدق عليها تلك العناوين أو عنوان الضرر تاتى الرفع أو النفى فيها، و بعبارة جامعته أن التقيّه أنّما تكون شامله للموضوعات و المتعلقات للأحكام التى هى فعل للمكلف دون الموضوعات و المتعلقات التى ليست بفعل له كالأعيان و الأعراض الأخرى.

الرابع:عمومها لترك الأفعال كما لو ترك الصيام تقيّه لكونه يوم فطر عندهم أو أنّه اخر شعبان أو كما فى المعاملات و الايقاعات،بأن يوقع الطلاق من دون شاهدين عدلين و نحو ذلك و من البين عدم عمومها الى ذلك لأن أدله الاجزاء المتقدمه أنّما تصحح وضعا الامتثال و الوجود الناقص لا عدم الوجود من رأس،ففى المعاملات

مثلا لم يوقع ما هو سبب شرعى، و ما أوقعه قد تقدم عدم تصحيح أدلّه الرفع أو الحلّ الاضطرابيه له، حيث أنّ رفع المسبب غير مطلوب و رفع بعض أجزاء السبب لا يثبت وجود المسبب أو أنّه لا يتحقق عنوان الاضطراب موضوعا و هو الأصحّ أو الامتنان فى عدم الرفع لو كان مكرها على السبب، و منه يظهر عدم جريان الحلّ أيضا.

و الى ذلك الاشاره فى روايتى رفاعه و داود بن حصين عن رجل عن أبى عبد الله عليه السّلام «انّ افطارى يوما و قضاؤه أيسر علىّ من أن يضرب عنقى و لا- يعبد الله» (1) عند ما دخل عليه السّلام على أبى العباس فى شهر رمضان، و أما توهم أن مجرد تناول الطعام و الشرب لفترة يسيره من النهار لا يضرب بالصيام و الشاهد على ذلك عدم جواز تناوله بعد ذلك و لا قبل تلك الفترة التى يضطر إليها، ففیه: أنّ عدم جواز تناوله بعد ذلك هو لحرمة الافطار فى شهر رمضان و هى حكم مغاير لوجوب الصيام و قد يفترق عنه فى مقام الامتثال، كما لو عصى و جوب الصيام فان حرمة الافطار لبقية اليوم من نهار شهر رمضان باقيه على حالها، و من ثم يتصور تكرر الكفاره فى الجماع، و تلائم الحكمين فى تحقق الموضوع لا- يعنى تلازمهما فى الامتثال أو فى تنجيز الحكم، نعم لو لم يتحقق موضوع و جوب الصيام و انتفى لاختلال بعض قيوده مثلا لانتفى الحكم الآخر أيضا لما عرفت من وحده موضوعهما، و الحاصل أنّ مثل هذا التناول و الامساك بقيه اليوم لا يعدّ امتثالا ناقصا لوجوب الصيام فالروايتان على مقتضى القاعدة، و هذا بخلاف ما لو أمسك صائما حتى غيبوبه القرص دون الحمره المشرقيه فأنه يعدّ من الامتثال الناقص برسم ما يأتى العامه به من امتثال، و كذلك بالنسبه الى ما يمسك عنه الصائم فأنه يعدّ من امتثال الصيام بالنحو الذى هم يأتوا به من الصيام، و مع ذلك ففى

ص: ٤٠٠

جريان أدلته الاضطراب تأمير، لما يظهر من أدلته من الوحده و البساطه و عدم التبعض و عدم الابدال الناقصه من جهه الامسك، كما فى الشيخ و الشيخه و غيرهما، نعم قد يظهر مما ورد فى ذى العطاش أو الذى أظفر لظلمه أو بعد الفحص و نحوه من صحه صومهما أنه من تعدد المطلوب، و لكن هذا القدر فى مقابل ما تقدم من وجه البساطه غير كاف.

الخامس: فى عمومها للمعاملات بالمعنى الأعم الشامل للايقاعات فقد تقدم- فى الرابع، و فى اجوبه الاشكالات فى الأمر الرابع- عدم تحقق الاضطراب فى المعاملات أو عدم كون الرفع أو الحل للنفوذ امتانيا لو كان ايقاع السبب اكرهيا، و من ثم فلا يتأتى الحكم الوضعى فيها، نعم الحكم التكميلى قابل للشمول بأن يوقع ما صورته نافذه عندهم من معامله أو ايقاع كالطلاق من دون شاهدين أو فى العده و نحو ذلك و دليل المندوحه يختص كما يأتى بالعبادات فلا يتحقق موضوع الاضطراب ما دامت المندوحه ممكنه، نعم قد أمضى الشارع موارد تحقق الاضطراب النوعى أو الشخصى فيها بأدله خاصه كما فى امضاء التعامل المالى مع الدول الوضعيه القائمه غير الشرعيه تسهلا على المؤمنين، فى حدود المعاملات المحلله فى نفسها، و من ثم لا يكون ما بحوزه الدوله من أموال- و لو لم تكن من الانفال و كانت حصيله التعامل مع الافراد- من مجهول المالك، و كما فى ابتياع أموال الخراج و المقاسمه و تأدى الزكاه به، و اجاره أراضى الأنفال من الدول غير الشرعيه، و تجويز القضاء أو الولايه فى الدول الجائره مع امكان قضاء بعض الضرورات و الحاجات للمؤمنين أو عند الخوف و الاكراه على ذلك.

الأمر السادس فى اعتبار عدم المندوحة فى موارد التقية أو انها تعم موارد وجود المندوحة، حكى الأول عن المدارك و جماعه من بعده، والثانى عن المحقق الثانى و الشهيدى، نعم فى خصوص المسح على الخفين نسب غير واحد الى الأصحاب تعين الغسل مقدا على المسح، ولكن حكى عن العلامة و جماعه أولويه ذلك. و قد فصل كثير من متأخرى العصر بين الأحكام التكليفية من الحرمة و الوجوب و بين الصحة فى خصوص العبادات أو خصوص الصلاة باعتبار عدم المندوحة فى الأول دون الثانى.

و يستدلّ للأول بأن مقتضى ادله الاضطرار المعلل بها ما تقدم من ألسنه التقية هو استيعاب الاضطرار و عدم المندوحة و إلا لما صدق الاضطرار بلحاظ الطبيعى، و كذا ما يظهر من صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: «التقية فى كل ضروره و صاحبها أعلم بها حين تنزل به» (١)، و صحيح الفضلاء عن أبى جعفر عليه السلام «التقية فى كل شىء يضطر إليه ابن آدم فقد أحله الله له» (٢) و صحيح معمر بن يحيى بن سالم عنه عليه السلام: «التقية فى كل ضروره» (٣) من حصرها فى الضروره و الاضطرار لانفهام أنها فى مقام التحديد للماهية، و لعل هذا مراد من ادعى ان الحصر مستفاد من تقديم ما حقه التأخير، و إلا فالظرف حقه التأخير و الخبرية، و تحويره الى «كل ضروره فيها التقية» تغيير لقلب الجملة، و أما استثناء العبادات أو الصلاة فلما ورد (٤) من الحث الشديد و الندب الأكيد على الصلاة معهم، و فى الصف الأول و أنها كمن صلى خلف رسول الله صلى الله عليه و آله فى سياق الأمر بحسن العشره معهم و عياده مرضاهم و تشييع جنازتهم و أداء الأمانه لهم، فمثل هذا

ص: ٤٠٢

- ١-١) أبواب الأمر و النهى ب ١/٢٥.
- ٢-٢) أبواب الأمر و النهى ب ٢/٢٥.
- ٣-٣) أبواب الأمر و النهى ب ٨/٢٥.
- ٤-٤) أبواب صلاة الجماعة ب ٥.

الحثّ ترغيب في إيقاع الصلاة معهم و التوسّل للمشاركه فضلا عن أخذ عدم المندوحه الطويله أو العرضيه في العمل فمثلا لو كان بإمكانه الصلاة على ما يصحّ السجود عليه في الصفوف المتأخره بخلاف الصف الأول فإن مقتضى الندب لاختياره و أنّه كمن صلّى خلفه صلّى الله عليه و آله هو عدم أخذ المندوحه العرضيه.

و استدللّ للثاني بأن لسان التقيّه ديني و دين آبائي و أن لا دين لمن لا تقيّه له، ظاهر في الحثّ و التأكيد بخلاف ألسنه الاضطرار و الضروره التي هي من نحو الاستثناء و الطوارئ المقدره بقدرها، و كذلك لسان السعه الوارد في موثّق مسعده المتقدم، و موثّق سماعه المتقدم أيضا حيث علل فيه «ليتمّ صلاته على ما استطاع فإنّ التقيّه واسع» أي بكبر سعه التقيّه في الابواب، و كذلك الروايات الوارده في الحلف فإنّها جليّه في عدم الاشتراط، و لو كان بتعريض نفسه لهم بأن يمرّ عليهم فيستحلفونه، و مما يدلّ على ذلك أيضا ما في صحيح زراره و روايه ابي عمر الأعجمي من أن التقيّه في كل شيء إلا المسح على الخفّين و شرب النبيذ و متعه الحج، فإنّه مع الاضطرار و عدم المندوحه لا-ريب في تأتي التقيّه في الموارد الثلاثه المستثناه كما هو مفاد حسنه ابي الورد، فيكون معنى الاستثناء- كما تقدم بيانه في المسح على الحائل- هو الاستثناء من التقيّه الموسعه المشروعه مع المندوحه.

و الصحيح هو أنّ المندوحه و عدمها وسعتها و ضيقها طولا و عرضا، تابع لدرجه ملاك الحكم الأولى و أهميته، نظير اختلاف درجات الحرج و الضرر الرافعان للأحكام، فإنّه كلّما ازدادت أهميه الملاك كلّما لزم درجه من الحرج أو الضرر الشديدين لرفعه، و كلما لم تكن كذلك كلما كفى في رفعه أدنى الحرج أو الضرر، فدرجه الحرج أو الضرر الرافع للوضوء يكفي فيه أدناه، بخلاف الضرر و الاضطرار

لأكل الميتة فإنه لا بد فيه من الخوف على النفس من الهلاك، والوجه في ذلك-بناء على مسلك المشهور من كون العناوين الثانويه نسبتها مع الأحكام الأوليه نسبه التراحم الملا-كى لا-التخصيص لئيا-هو قانون التراحم. و أما بناء على مسلك المحقق النائيني و من تابعه فلدعوى الانصراف أو عدم صدق الحرج و الضرر في كل مورد الا بحسبه، فكذلك الحال في أخذ عدم المندوحه في موارد العناوين الثانويه التي منها الاضطراب في التقيه، فمن ثم لا- يظن بأحد من الأصحاب القول بجوازها مع المندوحه العرضيه أو الطويله في موارد الأحكام البالغه الأهميه كالمحرمات الكبيره و الواجبات الركنيه في الدين كما لا يظن بأحد القول بعدم جواز التقيه مع وجود المندوحه في مثل الأخبار بغير الواقع لانقاذ المال أو دفع أدنى مزاحمه و مثل الصلاه معهم مع اخفات الصوت في الصلاه الجهرية.

و الوجه في ذلك هو ما تقدم في اختلاف مراتب الضرر و الحرج بحسب كل حكم و ملاك، فوجود المندوحه و عدمها الطويله و العرضيه نحو من شده الضرر و عدمها، فمن ثم أخذ ذلك في قوله تعالى فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَ لَا عَادٍ فِي الاضطراب الى أكل الميتة، اى غير باغ و لا ساع لإيقاع نفسه في ذلك الظرف، و لا عاد متعمد عن قدر ما يرفع الضروره أى عدم المندوحه الطويله و العرضيه كما هو أحد تفسيرات الآيه. و هو نظير اختلاف العناوين التسعه الباقية في الموارد بحسب اختلاف درجه الحكم و ملاكه، فالنسيان و الخطأ و ما لا يطيقون و الاكراه، سواء من جهه المندوحه و عدمها أو من جهه الشده و الخفّه، ففي الموارد البالغه الأهميه يتحفظ عن مقدمات النسيان و الخطأ كى لا- يقع بخلاف المتوسطه و القليله الأهميه، فلا- يتحفظ عن وقوع و وجود الضروره و الاضطراب و النسيان و الخطأ فيها و هو معنى وجود المندوحه، و تقدم أن

أحد تفسيرات استثناء الموارد الثلاثة هو ذلك حيث أنّ كلا من حرمة شرب النبيذ و وجوب الحج و ركنيه الطهاره الحديثيه فى صحّه الصلاه هى على درجه من الأهميه.

نعم هناك فارق جوهري بين التقيّه فى عموم مواردّها و بين بقيه الضرورات و هو كون التقيّه حيث أنّها من الوقايه و الحيطه فهى بلحاظ عموم موارد المعرضيه و الاحتمال، و ليس يلزم فيها الضرر المحقق، و هذا الشأن و إن كان فى كل ضرر معتد به إلا أن نمط و طبيعه المعرضيه و الاحتمال فى موارد التقيّه هو ذو عرض عريض و من ثم يتشابه مع وجود المنذوحه، و من ثم ورد أنّه عن الصادق عليه السلام «عليكم بالتقيه فإنّه ليس من لم يجعلها شعاره و دثاره مع من يأمنه لتكون سجيته مع من يحذره» (١).

و أما التشدد فى الحثّ على التقيّه و العمل بها و التمسّك بها كديدن، فلأجل الاهتمام بها و بيان أهميتها لمصلحتها فى وقايه النفس و العرض و المال و المؤمنين عن أذى العامّه و السلطان، لكن حسب مواردّها و تحقق موضوعها الذى عرفت اختلافه بحسب درجه الحكم و ملاكّه، لا سيّما و أن بعض أنواعها غير مرتبط بصحّه الأعمال، أى ما هو من قبيل حسن العشره معهم، و لين الكلام و طيبه و حفظ اللسان و عدم اذاعه اسرارهم و نحو ذلك، كما يشير الى ذلك موثّق مسعده المتقدم «إلا أن يدعى أنّه إنّما عمل ذلك تقيّه، و مع ذلك ينظر فيه فإن كان ليس مما يمكن أن تكون التقيّه فى مثله لم يقبل منه ذلك، لأنّ للتقيّه مواضع من ازالها عن مواضعها لم تستقم» (٢)، و كما فى روايه الاحتجاج عن العسكرى عليه السلام أن الرضا عليه السلام أنّب جماعه من الشيعة قائلاً «لهم و تتقون حيث لا تجب التقيّه، و تتركون التقيّه حيث لا بدّ من التقيّه» (٣).

ص: ٤٠٥

١-١) ابواب الامر و النهى ب ٢٩/٢٤.

٢-٢) ابواب الأمر و النهى ب ٦/٢٥.

٣-٣) ابواب الأمر و النهى ب ٩/٢٥.

أمّا روايات الصلاة معهم فهي على طوائف الأولى: ما حثّ على ذلك و هي على ألسن تاره بفرض علمهم بكون المكلف من الجعفريه، و اخرى عدم التقييد بذلك و ثالثه بالحثّ على خصوص الصف الأول و رابعه على أنّ ذلك للمداراه معهم و الظهور بشا كلتهم، كصحيحه حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السّلام أنّه قال: «من صلّى معهم في الصف الأول كان كمن صلى خلف رسول الله صلّى الله عليه و آله في الصف الأول» (١) و مثلها صحيحه الحلبي، و كصحيحه حفص بن البختري عن ابي عبد الله عليه السّلام قال: «يحسب لك اذا دخلت معهم و ان كنت لا تقتدى بهم مثل ما يحسب لك اذا كنت مع من يقتدى به» (٢)، و صحيح عبد الله بن سنان قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول: «أوصيكم بتقوى الله عز و جلّ، و لا تحملوا الناس على اكتافكم فتذلّوا، إنّ الله تبارك و تعالى يقول في كتابه وَ قُولُوا لِلنَّاسِ حُسَيْنًا ثم قال: عودوا مرضاهم، و اشهدوا جنائزهم، و اشهدوا لهم و عليهم، و صلّوا معهم في مساجدهم»، و صحيح زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السّلام أنّه قال: «يا زيد خالقوا الناس بأخلاقهم، صلّوا في مساجدهم، و عودوا مرضاهم و اشهدوا جنائزهم، و ان استطعتم أن تكونوا الأئمه و المؤذنين فافعلوا فإنكم اذا فعلتم ذلك قالوا: هؤلاء الجعفريه رحم الله جعفرًا، ما كان أحسب ما يؤدب أصحابه و اذا تركتم ذلك قالوا: هؤلاء الجعفريه، فعل الله بجعفر ما كان أسوأ ما يؤدب اصحابه» (٣) و روايه كثير بن علقمه قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: أوصني فقال: أوصيك بتقوى الله-الى أن قال- صلّوا في عشائركم و عودوا مرضاكم و اشهدوا جنائزكم، و كونوا لنا زينا و لا تكونوا علينا شينا، حبيونا الى الناس و لا- تبغضونا إليهم فجروا إلينا كلّ موده، و ادفعوا عنّا كلّ شرّ» (٤) و مثلها صحيح هشام الكندي (٥). و قد استفاد المشهور من إطلاق الجماعه

ص: ٤٠٦

- ١-١) ابواب صلاه الجماعه ب ١/٥.
- ٢-٢) ابواب صلاه الجماعه ب ٣/٥.
- ٣-٣) ابواب صلاه الجماعه ب ١/٧٥.
- ٤-٤) ابواب أحكام العشره ب ٨/١.
- ٥-٥) ابواب الأمر و النهي ب ٢/٢٦.

صَحَّه الصلاه مع الاخلال فيما اذا توقفت عليه اظهار المتابعه، و استفاد غير المشهور من اعلام العصر من اطلاق الصلاه فى الصف الأول الصَحَّه مع الإخلال، و لو بالاجزاء و الشرائط التى لا تتوقف عليها المتابعه، كالصلاه على ما لا يصح السجود عليه أو التكتف و نحوهما، و كذا استفيد ذلك من دلالة الروايات على كون غايه الجماعه معهم هو المداراه و اظهار المشاكله معهم.

الطائفة الثانيه: ما دلَّ على أنَّ الصلاه معهم هى فى الصوره و أما فى الواقع فهو منفرد وظيفه، كصحيح زراره قال: «سألت أبا جعفر عليه السَّلام عن الصلاه خلف المخالفين؟ فقال:

ما هم عندى إلا بمنزله الجدر» (١) و صحيح صفوان الجمال قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السَّلام: ان عندنا مصلى لا نصلى فيه و اهله نصاب و إمامهم مخالف فآتم به؟ قال: لا، فقلت: ان قرأ، أقرأ خلفه، قال نعم قلت: فإن نصدت السوره قبل أن يفرغ؟ قال: سبِّح و كبير، أنما هو بمنزله القنوت و كبير و هَلَّل» (٢)، و صحيح أبى بصير (٣) قال: قلت لأبى جعفر عليه السَّلام: من لا اقتدى به فى الصلاه قال: افرغ قبل أن يفرغ فأنك فى حصار، فان فرغ قبلك فاقطع القراءه و اركع معه» (٤)، و معتبره ابن ابى نصر عن أبى الحسن عليه السَّلام قال: «قلت له: أنى أدخل مع هؤلاء فى صلاه المغرب فيعجلونى الى ما أن أؤذن و أقيم و لا أقرأ إلا الحمد حتى يركع، أجزئنى ذلك؟ قال: نعم، تجزيك الحمد وحدها» (٥) و غيرها.

الطائفة الثالثه: ما دلَّ على إيقاع الفريضه قبل الصلاه معهم أو بعدها كصحيح عمر بن يزيد عن أبى عبد الله عليه السَّلام أنه قال: «ما منكم أحد يصلى صلاه فريضه فى وقتها ثم يصلى

ص: ٤٠٧

- ١- ٦) ابواب صلاه الجماعه ب ١/١٠.
- ٢- ٧) ابواب صلاه الجماعه ب ٤/٣٥.
- ٣- ٨) ابواب صلاه الجماعه ب ١/٦.
- ٤- ٩) ابواب صلاه الجماعه ب ١/٣٤.
- ٥- ١٠) ابواب صلاه الجماعه ٣/٦.

معهم صلاة تقيته و هو متوضى إلا كتب الله له بها خمسا و عشرين درجه، فارغبوا في ذلك» (١) و صحيح عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام أنه قال: «ما من عبد يصلى في الوقت و يفرغ ثم يأتيهم و يصلى معهم و هو على وضوء إلا كتب الله له خمسا و عشرين درجه» (٢) و في صحيحه الآخر «تحسب لك بأربع و عشرين صلاة» (٣) و صحيح عبيد بن زراره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قلت: أتى أدخل المسجد و قد صليت فأصلى معهم فلا أحتسب بتلك الصلاة؟ قال: لا بأس، و أما أنا فأصلى معهم و أريهم أتى أسجد و ما أسجد» (٤).

المحصّل منها: أمّا ما اشتمل على التقيته للمداراه مع اطلاع العامّة على انتماء المؤمن للمذهب الجعفري كما في قوله عليه السلام «هؤلاء الجعفريه» أو «حبونا الى الناس» فلا - دلالة فيها على جواز الاخلاص بشرائط الصلاة تقيته لفرض اطلاعهم على المذهب، و غاية التقيته معهم هو في احداث صوره الجماعه معهم دون الصلاة على ما لا يصحّ السجود عليه أو التكتّف أو الوضوء بوضوئهم و نحو ذلك، نعم ما أطلق فيه الصلاة معهم قد يستظهر منه ذلك، و أما الطائفة الثانيه فلا يستفاد منها إلا كون الصلاة منفرده المأتى بها ضمن الجماعه الصوريه، و أما الثالثه فلا يستفاد منها عدم اجزاء ما يأتي به من الصلاة معهم في الصوره و لا لزوم ايقاع صلاة الفريضة قبلها أو بعدها بل غاية الأمر هو ندب ايقاع الصلاة معهم و لو كان قد صلى الفريضة قبل ذلك وحده، نعم يظهر منها مطلوبه ايقاع الفريضة في المنزل ثم ايقاع الصلاة معهم و لكن لا بنحو الظهور في اللزوم مضافا الى قرينه اطلاق الطائفة الأولى و الثانيه. فلم يبق في البين إلا ما أطلق فيه الصلاة معهم من الطائفة الأولى مما لم يقيد بمعرفتهم له في مذهبه،

ص: ٤٠٨

- ١-١) أبواب صلاة الجماعه ب ١/٦.
- ٢-٢) أبواب صلاة الجماعه ب ٢/٦.
- ٣-٣) أبواب صلاة الجماعه ب ٣/٦.
- ٤-٤) أبواب صلاة الجماعه ب ٨/٦.

و لكن غايه ما يستفاد منه أيضا هو الحث على التزام التقيّه معهم- إما للمداراه أو للخوف- في اظهار الاعتداد بجماعتهم و صلاتهم، و لا يستفاد منها جواز ايقاع الصلاه في فرض المداراه لمعاشرتهم- مختله الشرائط كالسجود على ما لا يصح السجده عليه، أو التكتّف فضلا عن الوضوء بوضوئهم، بل قد اشير فيها بنحو التعريض بلزوم ايقاع الوضوء الصحيح قبل الصلاه معهم، و كيف يحصل المطلوب من لسان هذه الروايات الحائّه على مداراتهم و اظهار الاعتداد بجماعتهم في الصورة عند ما يأتي من عرف لديهم بالتشيع- أى عرف أنّ شرائط صحّه الصلاه لديه تختلف عنهم- بالصلاه بالنحو و النهج المقرر لديهم، فأنّه يظهر لديهم أنّها صلاه صوريه و هو خلاف المطلوب، بخلاف ما لو أوقعها بالنهج المقرر لديه معهم جماعه فأنّه يظهر لديهم أنّه قد اعتد بجماعتهم و صلاتهم بل أنّه يظهر من مطلقات تلك الروايات أن غايه التقيّه المداراتيه معهم هو اعطاء صوره حسنه عن المذهب و هو لا- يتمّ إلا- باظهار العشره و المتابعه في الصلاه معهم على أنّه جعفرى و ان لم يعلموا ابتداء بانتمائهم، كما هو مفاد صحيح زيد الشحام و عبد الله بن سنان (1)، نعم خصوص الجهر في القراءه- مما يتقوّم اظهار الصلاه معهم بتركه- الروايات ناصه على الصحّه بدونه، و منه يظهر صحّه الصلاه معهم- في فرض الخوف و التستر- مع التقيّه في بقيه الشرائط و لو مع المندوحه كقول أمين أو التكتّف أو فروض الالتحاق بصلاه الجماعه و نحوها، لكن حكى صاحب الجواهر عن التذكره و نهايه الأحكام و النسبه الى المبسوط و النهايه عدم الاعتداد بالصلاه فيما لم يتمكن من اتمام قراءه الحمد و حكى عن التهذيب و الروضه و الجعفرى و شرحها عدم وجوب اتمامها لو لم يتمكن أو اتمامها أثناء

ص: ٤٠٩

١-١) أبواب أحكام العشره ب ١.

الركوع كما عن الموجز و الدروس و الذكري و البيان، و كذا لو اضطرّ الى القيام قبل التشهد أنّه يأتيه و هو قائم حكاة عن الموجز و الجعفريه و شرحها و عن علي بن بابويه، ثم قال أنّ ظاهر النصوص و الفتاوى عدم الاعاده لو راعى تلك الأمور من القراءه و غيرها و لو كان له مندوحة وفاقا للبعض و خلافا للآخر، و المحصّل أنّ فتاوى المشهور على جواز الخلل تقيّه فيما يتوقّف على اظهار الجماعه و المتابعه لهم كما في الأمثله المحكيه في كلماتهم، و أما فتاوى عده من الأعلام في عصرنا فجواز الخلل في الأكثر من ذلك و مشاكلة الصلاه معهم اذا توقّفت المداراه على ذلك أو توقّفت الصلاه في الصف الأول معهم على ذلك، لكن عرفت أنّ المداراه و الجماعه في الصف الأول و توقّفه على الاتيان بها صحيحه في حكمنا و إلا لانتفت.

الامر السابع مقتضى التعليل للتقيّه بالضروره و الاضطرار هو شمول الضرر و الضروره لكلّ من المال و العرض و النفس كما نصّ عليه في روايات الحلف (1) تقيّه، بل في بعضها شمولها لأموال الغير من المؤمنين، و قد ذكر ذلك العديد من الروايات من أنّ التقيّه تعمّ ما يكون لصالح بقيّه المؤمنين و المذهب و الظاهر عدم اختصاص ذلك بباب التقيّه بل من عموم لا ضرر و رفع الاضطرار للضرر و الاضطرار للغير بسبب فعل النفس و هذا مغاير للبحث المعروف في قاعدتي الضرر و الحرج من الشمول للضرر و الحرج النوعي، كما لا يخفى، نعم روايات الصلاه معهم و حسن العشره و الخلطه معهم بانحائها المختلفه-و التي تقدمت في الأمر السابق-غير مقننه بذلك و قد

ص: ٤١٠

اصطلح عليها أخيرا بالتقيّة المجاملية أو المداراتيه، لكنها مختصّه بصلاه الجماعه معهم و آداب العشره معهم و لا تشمل بقيه الأبواب. و قد تفسّر على أنّها تخرّج من باب الضرر أيضا إلا أنّه الضرر على المذهب أو الطائفة و لو بالتدرّيج، و لكن ظاهرها غير مختص بذلك، لورود التعليل فيها بإعطاء الصورة الحسنه عنهم عليهم السّلام و نشر المحبّه لهم عليهم السّلام في قلوب الناس و نحو ذلك و إن لم يتخوّف من وقوع الضرر البعيد على الطائفة و يترتب ما هو مضاد لتلك المنافع و المصلحه، بل يظهر منها أيضا التجنب عن تفردهم في اقامه رموز الشعائر الدينيه. كما أنّه لا مجال لتوهم اختصاص أدلّه التقيّه الضرريه و الخوف بزمانهم عليهم السّلام كما تردد هذا القول من بعض متأخري الأعصار، بدعوى انتشار المذهب الآن و ذهاب داعى التخفى أو لأن التقيّه لاختفاء الانتماء و هو منتف موضوعا في هذه الأعصار، و ذلك لاختلاف نحو الضرر و الخوف و بحسب الامكنه و الأزمنه كما هو واضح لمن سبر ذلك خبرا، فليس يقتصر في أدله التقيّه في هذه الأعصار على التقيّه المجاملية و المداراه و ذلك لاختلاف أنحاء التقيه و مواردّها و كفيّاتها بحسب الظروف لا سيما أنّ الجفاف معدّ لاشعال نار الفتنة، و في موثّق محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «كلما تقارب هذا الأمر كان أشدّ للتقيّه» (١)، و مثله موثّق هشام بن سالم (٢) و في روايه الحسين بن خالد عن الرضا عليه السّلام قال: «لا دين لمن لا ورع له و لا ايمان لمن لا تقيّه له، و إنّ أكرمكم عند الله أعلمكم تقيّه، قيل: يا ابن رسول الله الى متى؟ قال: الى قيام القائم، فمن ترك التقيّه قبل خروج قائمنا فليس منا...» (٣) و في روايه العياشى قال: «و سألته عن قوله فإذا جاء و عُدّ ربّي جعله دكّاء قال: رفع التقيّه عند الكشف فانتقم من أعداء الله» (٤).

ص: ٤١١

- ١-١) أبواب الامر و النهى ب ١٢/٢٤.
- ٢-٢) ابواب الأمر و النهى ب ٢٦/٢٤.
- ٣-٣) أبواب الأمر و النهى ب ٢٦/٢٤.
- ٤-٤) أبواب الأمر و النهى ب ٣٥/٢٤.

الأمر الثامن قد أدرج في بعض الكلمات كما صنع الحرّ في الوسائل (١) كلاً- من حرمة تسميه القائم عجل الله تعالى فرجه الشريف و إذاعه أسرارهم في وجوب التقيّه، و هما ليسا من التقيّه الاصطلاحية التي ترفع بالاضطرار أو بالضرر، بل من التقيّه التكليفية بالمعنى اللغوي نعم هما يندرجان في عموم أن تسعه أعشار الدين في التقيّه و أن ما عبد الله بشيء أحب إليه من الخبأ و قد اشير إليه في رواياتهما، و لا- يتوهم زوال موضوع الحرمة الثانيه بعد انتشار كتب الإماميه في الحديث و الفقه و التفسير و غيرها فلا اذاعه لما هو مكتوم حالياً، و ذلك لأن تعاطى الشيء تذكير به و تفصيل و بسط له، و يقع الوقوف على حاق المعاني في الشرح ما لا- يقف عليه في صوره الاجمال، مضافا الى ما فيه من سعه دائره النشر، ثم انّ موضوع الحرمة الثانيه لا- تختص بالمخالف أو غير المسلم بل تعمّ المؤمنين بلحاظ درجات الفهم و المعرفه و قدره التعقل و التحمّل كما اشير الى ذلك في روايات الكشي في ترجمه سلمان و أبي ذر.

كما هو ديدنهم عليهم السّلام مع مختلف طبقات أصحابهم أما الحرمة الأولى فنسبت الى شهره القدماء و العدم الى شهره الطبقات المتأخره و حمل النواهي على لزوم الكتمان في الغيبه الصغرى و ما قبلها لشده الأمر، و ان كان ظاهر العديد من النواهي الاطلاق و هو الأحوط. المتبع عملا في سيره لدى الخاصّه.

الأمر التاسع اذا خالف مقتضى التقيّه فهل يصحّ عمله أم لا، فتاره يخالفها و يخالف صوره

ص: ٤١٢

١- ١) أبواب الأمر و النهي ب ٣٢ و ب ٣٣.

العمل بحسب الوظيفة الأوليه و أخرى يوافق الوظيفة الأوليه:

أما الفرض الأول فلا وجه للصحة لعدم مطابقته للوظيفة الاضطراريه و لا للوظيفة الأوليه سواء بنى فى تصحيح عمل التقيه على السيره أو على أدله الرفع العامه أو الوجوه الأخرى، و توهم أن مقتضى أدله الرفع هى رفع الجزئيه أو الشرطيه أو المانعيه من دون اثبات جزئيه أو شرطيه الفعل الذى يتقى به المماثل لصوره عملهم، و مقتضى ذلك هو الصحة فى هذا الفرض، مندفع بأن أدله الرفع و ان كان مقتضاها الرفع دن الاثبات إلا- أنه لا- تحقق لموضوعها و هو الاضطرار لغير العمل المماثل للعامه، فالعمل فى الفرض لا يصدق بلحاظه تحقق الاضطرار، و ذلك نظير الدخول الى الدار الغصبيه لانقاذ الغريق فإن الدخول مع عدم التوصل به للانقاذ لا يرفع الحرمة لعدم الاضطرار الى ذلك الدخول و التصرف- بغض النظر عن القول بالمقدمه الموصله- لأن الضرورات تقدر بقدرها. أما الفرض الثانى: فوجه البطالان يتصور على نحوين: الأول انقلاب الوظيفة الأوليه وضعا الى الوظيفة الثانويه من حيث الأجزاء و الشرائط، و هذا ليس بتام لما ذكرنا مرارا من أن الأدله الرافعه الثانويه لبا ليست مخصصه للاحكام الأوليه كما ذهب إليه المحقق النائينى قدس سره و تلاميذه- بل من باب التزاحم الملا- كى، فالوظيفة الأوليه باقيه على مشروعيتها و إنما المرفوع عزيمتها.

الثانى: النهى التكليفى لمخالفه التقيه المستفاد إما من مثل التعبير الوارد «لا دين لمن لا تقيه له»، أو من حرمة الضرر المترتب سواء على الشخص نفسه أو غيره من المؤمنين أو على المذهب و الطائفة، و قد يدعم المنشأ الأول الصحيح إلى أبى عمرو الكنانى عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث- أنه قال: «يا أبا عمر، أبى الله إلا أن يعبد سرًا، أبى الله عزّ و جل لنا و لكم فى دينه إلا التقيه» (1)، مما يظهر منه عدم قبول العباده الجهرية فى

ص: ٤١٣

مورد لزوم التقيّه. لكن قد تقدم في الأمر الثاني- أن حقيقه الحكم في التقيّه يؤول الى عدّه وجوه و النهى راجع الى حرمه الضرر، وقد يؤول الحكم الى وجوب الحفظ، و يراد به الحيطه في معرض الضرر سواء الشخصى أو على نوع المؤمنين، و هو المراد مما لسانه الوجوب و ان تاركها كتارك الصلاه، و ربّما يشكّل بأن جعل الحكمين على الضدين لغو، لا حاجه له، حيث يتوسّل بأحدهما عن الآخر، فلا محضّ لحرمه العقوق مع وجوب صله الرحم أو حرمه الهتك للشعائر أو للمقدسات الدينيه مع وجوب تعظيمها، أو حرمه الفواحش مع وجوب حفظ الفرج، أو مانعيه النجاسه و شرط الطهاره أو مانعيه الغصب و شرطيه إباحه المكان، أو مانعيه ما لا يؤكل لحمه و شرطيه ما يؤكل لحمه.

و فيه: أنّ اللغويه أو الامتناع إن تميّت ففي الموانع و الشرائط للمركب الواحد و أما الأفعال ذات الأحكام التكليفيه المجرده المستقله كما في العقوق و صله الرحم و في الهتك و التعظيم و في الفواحش و الحفظ منها، و نحوها من الأفعال التكليفيه، فلا مجال لدعوه اللغويه أو الامتناع، و ذلك نظير الأفعال في الأحكام العقلية في باب التحسين و التقبيح العقلي فإنّه كما يحكم العقل بحسن فعل ما يحكم بقبح ضده فحكمه على فعل فضيلى لا يمنع على حكمه على فعل مضاد له رذيلى بعد واجديه كل من الفعلين المتضادين لملا-ك الحكم، فيحسن الأول و يقبح الثانى، و لا يعترض حينئذ على ذلك بأن اللازم حصول مثبتين على الموافقه و عقوبتين على المخالفه و ذلك لما حرر في محلّه في الأحكام العقلية أن المثوبه هي على المصلحه و الكمال الذى فى الفعل و العقوبه على المفسده التى فى الفعل، فليست المثوبه على عدم ارتكاب المفسده بل على حصول المصلحه و ليست العقوبه على ترك المصلحه بل

على الوقوع فى المفسده، و لا- يتوهم انّ اللازم على ذلك عدم الاثابه على ترك المحارم و عدم العقوبه على ترك الفرائض، و ذلك لما تبين من تلازم ترك المحارم لحصول افعال كماله كحفظ و عفه الفرج و كصدق اللسان و الأمانه فى تأديه حقوق الآخريين، و نحوها فمن ثم تقع المشوبه، و كذلك فى ترك الفرائض فإنه يلازم حصول أفعال ذات مفسده كالوقوع فى المنكرات، و التسبب للضرر و مخالفه أمر المولى و التجرى و نحو ذلك مما يوجب العقوبه، و يكفى فى المقام الالتزام بهذا التقريب فى خصوص الأفعال المتضاده الواجده لملاك المصلحه فى أحدها و المفسده فى الضد الآخر، و ان لم يلتزم به فى كل الواجبات و المحرّمات، و هذا سواء بنينا فى العقوبه و المشوبه على كونها جزائيه أو تجسم أعمال أو غير ذلك من المسالك، فإنه عدا المسلك الأول هى مقتضيه للتفصيل المتقدم، و أما الأول فلا ينافيه بعد لزوم مطابقه الاعتبار للواقع التكويني و كون الأحكام الشرعيه ألطاف فى الأحكام العقليه.

فتحصّل عدم منافاه حرمة الضرر لوجوب الحفظ فى موارد التقيّه، و عليه تكون مخالفه التقيّه-التي فى مورد خوف الضرر لا المداراه و المجامله-محرمه هذا مضافا الى أنه يكفى فى المقام فى بطلان العمل العبادى كونه سببا توليديا لمخالفه و عصيان و جوب التقيّه، إذ يكون بذلك تجريا لا تعبدا و طوعا، فهذا نحو وجه ثالث للبطلان.

ثم انّ المخالفه للتقيّه قد تكون جزء من العمل العبادى كالجهر بالبسملة و بأذكار السجود و كالسجده على التربه و كالمسح على الرجلين، و قد تكون بكلها كما لو صلّى منفردا فى مورد اقتضاء التقيّه الصلاه جماعه، و قد تكون بالترك كترك قول آمين و ترك التكتّف. أما الصوره الأولى فإنّ ذلك الجزء أو الشرط لا يؤدي به الامتثال لحرمة أو

مسأله ٣٨: لا فرق في جواز المسح على الحائل في حال الضروره بين الوضوء الواجب و المندوب

(مسأله ٣٨): لا فرق في جواز المسح على الحائل في حال الضروره بين الوضوء الواجب و المندوب (١).

كونه تجريباً، فحينئذ إن أعاده بنحو التقيّه، و لم تكن زياده مبطله فيه صحّ مجموع العمل، و إلا كما لو لم يعد أو كانت زيادته مبطله كالسجده الواحده فإنه يبطل مجموع العمل، و لو سحب جبهته الى الأرض أو الفراش، فإن كان مما يصحّ السجود عليه أمكن تصحيحه صلاته، لإمكان منع صدق زياده السجده حينئذ بل هي من السجده الواحده التي تمت شرائطها بقاء، و أما إن كان مما لا يصحّ السجود عليه لكنه يوافق العامه فقد يتخيل تصحيحها أيضاً، لكنه ضعيف لانتفاء موضوع التقيّه حينئذ.

و أما الصوره الثانيه فقد يتخيل أنّ المخالفه هي بترك الصلاه جماعه لا الصلاه فرادى و لكنه أيضاً ضعيف لأن اظهار المخالفه تحقق بالصلاه فرادى، لا الترك بما هو هو و لو لم يكن في مكان واحد معهم، نظير عنوان الهتك الحاصل بسبب صلاه الفرادى مع وجود صلاه الجماعه بإمام عادل- في بعض الأوقات- و لك أن تقول أنّ الكون في ذلك المكان مع ترك الجماعه و ان كان مخالفه للتقيّه أو هتكا إلا أن الصلاه فرادى أشدّ و أبين في المخالفه و أوغل في الهتك.

و أما الصوره الثالثه فلا يضر بالعمل العبادى بعد كون الترك لا صله له به، إلا أن يتفق تسبب جزء من العمل لذلك الترك نظير الصوره الثانيه.

الأمر العاشر في عموم التقيّه للمندوب:

في خصوص المسح على الحائل قد تقدم اعتبار عدم المندوحه، فمع كون الوضوء مندوباً فيشكل استباحه الصلاه به، لفرض إمكان اتیان الوضوء الواجب في ظرفه، و المندوب للنافله لا ضروره تضطر المكلّف لابقاعه، فمن الغريب التفرقه بين

مسأله ٣٩: إذا اعتقد التقيّه أو تحقق إحدى الضرورات الأخر فمسح على الحائل، ثم بان أنه لم يكن موضع تقيّه أو ضروره

(مسأله ٣٩): إذا اعتقد التقيّه أو تحقق إحدى الضرورات الأخر فمسح على الحائل، ثم بان أنه لم يكن موضع تقيّه أو ضروره ففي صحّحه وضوءه اشكال(١).

لسان لا ضرر و روايه أبى الورد المتقدّمه لأنها أيضا فى مورد الضروره و لو بقريته الجمع بينها و بين صحيح زراره النافى للتقيّه فيه، لكن يظهر من الماتن أنّ صدق عنوان الضروره و الاضطرار و الضرر أنّما هو عند و بعد فرض إرادته الامتثال أى بمعنى اللابديّه عند إرادته امتثال الأمر سواء الواجب و المندوب، فيكون بمعنى العجز فى ظرف الامتثال لا بمعنى اللابديّه المطلقه من جهة الامتثال بالفعل و لزوم حفظ النفس أو العرض أو المال فيتحقق الاضطرار الى العمل الناقص الذى تتحقق به التقيّه، أى أنّه لأجل اتيان العمل لا بد من اتيانه بصوره التقيّه ناقصا حفظا للنفس و نحوها عن الضرر كما هو الحال فى التيمم الثابت بالخرج لأجل العمل المندوب، و الحلّيه فى قوله عليه السّلام «التقيّه فى كل شىء يضطر إليه ابن آدم فقد أحله الله» أعمّ من الحلّيه التكليفيه و الوضعيه، فتعمّ الثانيه المندوبات، و المحضّل فى هذا التقريب أنّه يكفى فى صدق الضروره و الاضطرار لابديّه تحقق الضرر مع فرض العمل، و إن لم يكن العمل لابديّا إلزاميا، كما هو الحال فى صدق الوجوب الشرطى على ما يؤخذ فى المركبات الندييه أى مما لا بد منه فى صحّتها فقاعده الضرر و الحرج و الاضطرار صادقه بلحاظ أبعاض المركب المندوب و ان لم تكن صادقه بلحاظ أصل الحكم التكليفى النديى، و من ثم يظهر العموم فى دلالة حسنه ابى الورد.

الأمر الحادى عشر فى تخلف الخوف عن الواقع:

ظاهر فرض المتن يتناول الخطأ فى تخيل المكلف بأن المورد من ما يخاف فيه على نفسه، فظهر له خلاف ذلك لعدم كون الحاضر عدوّا بل من المؤمنين،

(مسأله ٤٠): إذا أمكنت التقيّه بغسل الرجل فالأحوط تعينه و إن كان الأقوى جواز المسح على الحائل (١).

و الخطأ في عدم اصابه خوفه للواقع من الضرر المترتب من مسحه على البشره من قبيل مرض أو فتك سبع، فتاره خوفه و اعتقاده ليس في محلّه بحسب الموازين المعتاده فلا- يتخوّف في مثل مورده، و أخرى لا- يصيب خوفه الواقع و ان كانت خشيته في محلّها، فأما الفرض الأول فلا وجه للاجزاء لعدم الخوف المأخوذ موضوعاً في الأدلّه و هو الخوف المتعارف، نعم قد يحقق مثل هذا الخوف الاعتقاد غير المتعارف عجزاً أو حرجاً قد اخذ موضوعاً في بعض الأبواب الخاصّه كما قد يدعى ذلك في التيمم، و أما الفرض الثاني فالخوف تاره يؤخذ طريقاً و ذلك في الدليل الآخذ لعنوان الضرر و الاضطرار كما في أحد الأدلّه العامّه للتقيّه، غايه الأمر قام الدليل على طريقه و اماريه الخوف لذلك الموضوع، و أخرى يؤخذ موضوعاً و هو الأصح في أدلّه الاضطرار و الضرر و الحرج لكونها روافع للتنجيز و تمام الكلام في محلّه، و ذلك كما في الدليل الذي لسانه التقيّه للحفاظ و الحيطة فأنّه ظاهر في موضوعيه الخوف كما هو الحال في باقى أدلّه التقيّه المتقدمه، هذا كلّ في ما كانت التقيّه من الخوف- إذ قوام معناها من الوقايه و الحيطة و ملاكها في التحفظ.

الأمر الثاني عشر في موارد التقيّه المجامليه و المداراتيه هل هو كل العبادات أو خصوص الصلاه جماعه، أو بقيه الأبواب، الظاهر- كما تقدم- من أدلتها هو ما يتعلّق بحسن العشره و الآداب و الإلفه معهم لا مثل الصيام و الزكاه و نحوهما، و بعبارة أخرى ما يتعلّق بالصوره الظاهريه للأعمال التي فيها جانب ائتلاف، لا كل عمل و لا ما يتعلّق بواقع تلك الأعمال.

نسب الى جمله من الأصحاب تعين الغسل و عن التذكره و الذكرى أولويته،

مسألة ٤١: إذا زال السبب لا مسوغ للمسح على الحائل من تقيته أو ضروره،

(مسألة ٤١): إذا زال السبب لا- مسوغ للمسح على الحائل من تقيته أو ضروره، فان كان بعد الوضوء فالأقوى عدم وجوب اعادته (١) وإن كان قبل الصلاة إلا إذا كانت بله اليد باقيه فيجب اعاده المسح وإن كان في اثناء الوضوء فالأقوى الاعاده اذا لم تبق البله.

ووجه التعيين أولاً: اقربيته للوظيفه الأوليه و أنه الميسور منه اذ الوضوء نحو تنظيف و تطهير لمواضع خاصه، ثانياً: أنه يمكن الجمع بين الغسل و المسح فيما اذا استخدم قليلاً من الماء الجديد، غايه الأمر قد أخلّ بقيديته كون المسح ببله الوضوء الثابته من السنه و هو معنى أنه الميسور، ثالثاً: مقتضى اطلاقات الأمر بالغسل الوارده (١)- المحموله على مورد التقيته بضميمه ما تقدم من أخذ عدم المندوحه في المسح على الخف و الحائل- هو تعيين الغسل و أنه مندوحه عن المسح على الحائل، و هو مفاد نفى اطلاق التقيته في المسح، نعم بناء على أخذ عدم المندوحه في موارد التقيته كل حكم بحسبه يكون كل منهما في رتبه واحده و يكفى الاطلاقين المزبورين في احتمال التعيين و الدوران بينه و بين التخيير و رفع اليد عن استواء شمول الأدله العامه لكليهما، لا- سيما و أن الترخيص فيه في حسنه ابي الورد على نحو الاستثناء.

قد تقدم مراراً- و في مسأله استثناء المسح عن عمومات التقيته- أن مقتضى نفى التقيته فيه في الروايات الوارده حتى في مثل حسنه ابي الورد، هو أخذ عدم المندوحه في المسح على الخف و نحوه من الحائل، فمع ارتفاع السبب قبل الصلاة سواء جفت البله أم لم تجف، يعيد الوضوء بنحو الوظيفه الأوليه، بل لو جمد على الاطلاق المزبور لاقتضى استيعاب العذر طوال الوقت نظير التيمم، لكان يرفع اليد عنه في هذه الصوره الأخيره بمقتضى ما دلّ على الاجزاء مع المندوحه في الصلاة و كذا خصوص ما ورد (٢) في تقيته الوضوء لداود بن زربي و على بن يقطين، نعم قد

ص: ٤١٩

١- ١) أبواب الوضوء ب ٢٥.

٢- ٢) أبواب الوضوء ب ٣٢.

مسألة ٤٢: إذا عمل في مقام التقيّه بخلاف مذهب من يتقيّه ففي صحّه وضوئه إشكال

(مسألة ٤٢): إذا عمل في مقام التقيّه بخلاف مذهب من يتقيّه ففي صحّه وضوئه اشكال (١) وإن كانت التقيّه ترتفع به، كما إذا كان مذهبه وجوب المسح على الحائل دون غسل الرجلين فغسلهما أو بالعكس. كما أنّه لو ترك المسح و الغسل بالمزّه، يبطل وضوءه و ان ارتفعت التقيّه به أيضا.

تقدم في بحث المندوحه أنّ سبب التقيّه هو معرضيه و احتمال الضرر و هو ذا عرض عريض، مضافا الى كون معنى و مفهوم التقيّه هو الوقايه و التحفظ و الحيطه و قد يكون تحرى اتيان الوظيفه الأوليه يخلّ بقوام التقيّه، هذا كله في التقيّه فضلا عن بقيه الضرورات فإنها مقيدّه بعدم المندوحه.

ثمّ أنّه لو بنى على المندوحه في المسح، و حصول الطهاره، فالاقوى لزوم الاعاده أيضا قبل الصلاه و ذلك لما يتّضح في الوضوء الجبيرى و التيمم بأن في كليهما تتحقق درجه من الطهاره و يستباح بهما الدخول في الصلاه، إلا انها مرتبه ناقصه بمقتضى ان التراب طهور و أنّه بدل طولى للوضوء لا عرضى من قبيل الحضر و السفر في الصلاه، و هذا معنى انتقاض التيمم بوجودان الماء لا أنّه كالحدث رافع لأصل الطهاره، و يشير الى ذلك أيضا ما ورد في الغسل أنّه كلّما جرى عليه الماء طهر، أما كونه بدلا طوليا فبمقتضى ثانويه عنوان الموضوع و لذلك فإنّ الوظيفه الأوليه التامّه باقيه على مشروعيتها و ان امتنع تصحيح الامتثال بها فيما لو صدق عليه حرمة الاضرار.

الفارق بين ما ذكره الماتن من الصوره الأولى و الثانيه، هو أنّه في الصوره الأولى و إن خالف مذهب من يتقيّه إلا أنّه وافقه في مذهبه الاعتقادى و هو مذهب العامّه نظير اختلاف اتباع مذهب أهل البيت عليهم السّلام في فتوى الذين يقلدونهم في الفروع و من ثمّ يشمل عمومات التقيّه و يصدق الاضطرار إليه، نعم خصوص المثال الثانى و هو المسح على الحائل مع كون مذهب المتّقى منه الغسل محل اشكال لما

مسأله ٤٣: يجوز في كل من الغسلات أن يصب على العضو عشر غرفات بقصد غسله واحده

(مسأله ٤٣): يجوز في كل من الغسلات أن يصب على العضو عشر غرفات بقصد غسله (١) واحده، فالمناطق في تعدد الغسل - المستحب ثانيه، الحرام ثالثه - ليس تعدد الصب بل تعدد الغسل مع القصد.

مسأله ٤٤: يجب الابتداء في الغسل بالأعلى، لكن لا يجب الصب على الأعلى

(مسأله ٤٤): يجب الابتداء في الغسل بالأعلى، لكن لا يجب الصب على الأعلى، عرفت في (مسأله ٤٠) من قوه تعين الغسل مقدما على المسح إلا أن يكون ذلك مخلا بأداء التقيّه، و أما في الصورة الثانيه التي ذكرها الماتن و هي ما لو ترك المسح و الغسل و من دون أن يأتي بالوظيفه الأوليه و لكن ارتفعت التقيّه به فهي تقارب الصورة الأولى في الأمر التاسع المتقدم، و قد تقدم بيان أنه لا وجه للصحة فيها، و عبارته اخرى أنّ غايه ما يرفعه الاضطرار و الضرر هو قيود الجزء لا أصل الجزء اذ لا اضطرار الى تركه، و في التقيّه أحكام متعدده كما تقدم في صدر البحث فيها، أحدها وجوب الوقايه من الضرر و التستر و هو في هذه الصورة قد أداه، و لكن الحكم الآخر و هو الرفع لم يتحقق فيما تركه.

اذ المدار على حصول الغسل لا الصب كما اشار إليه الماتن، و من ثمّ مع حصوله يشكل الحال و يكون الصب اللاحق له زياده، و عبارته اخرى أنّ الوضوء قصده باعتبار قصد القربه و أما الغسل - بالفتح - فليس تحققه منوط به، و قد وجّه ما في المتن بأن تحقق الغسلات بكثرت عدد الصب لا تحسب غسله وضوئيه اذا لم يقصدها، فله أن يقصد خصوص الأخيره، و هذا التوجيه يتم في الوجه و أما في اليدين فمحلّ تأمل مع فرض استيعاب الصب لتمام العضو بحيث تتم غسلات، لأنها حيث وقعت في الاثناء فتندرج في الهيئه الاتصاليه وضوئيه و يتبه على وجود الهيئه المزبوره أخذ عدم جفاف العضو السابق لاتصال اللاحق به، لا سيما في فرض الماتن حيث يقصد طبعي الغسل في كل صبّه.

فلو صبّ على الأسفل و غسل من الأعلى بإعانه اليد، صحّ (١).

مسأله ٤٥: الإسراف فى ماء الوضوء مكروه

(مسأله ٤٥): الإسراف فى ماء الوضوء مكروه (٢) لكن الأسباغ مستحب (٣)، و قد مرّ أنّه يستحب أن يكون ماء الوضوء بمقدار مدّ و الظاهر أنّ ذلك لتمام ما يصرف فيه من أفعاله

حيث تكون اليد مبتلّه فى العاده و يتحقق بها الغسل للمرفق ناويا الابتداء منه، و يكون اجراءه للماء بيده-على الأسفل بقاء-امتدادا للغسل من الأعلى، و أخذ الوجود الحدوثى فى الامتثال لا ينافى ذلك بعد إرادته الحدوث بلحاظ مجموع الغسله و بعد كون الصبّ اعدادا قريبا لذلك، و الأولى جعل الصبه على الأعلى كما فى الوضوءات البيانيه و أوفق بالاحتياط بعد كون الصب لا يخلو من نحو قصد الغسل.

كما فى روايه حريز عن ابى عبد الله «انّ لله ملكا يكتب سرف الوضوء كما يكتب عدوانه» (١).

و فى مرسل الصدوق: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله: الوضوء مدّ و الغسل صاع، و سيأتى اقوام بعدى يستقلّون ذلك، فأولئك على خلاف سنّتى، و الثابت على سنّتى معى فى حظيره القدس» (٢).

كما تدلّ عليه طوائف من الروايات منها ما ورد بلفظ الاسباغ كصحيح على بن جعفر و غيره (٣)، و منها: ما ورد أنّ الثانيه سنّه لأنّها اسباغ (٤)، و منها ما ورد بلفظ أن السنّه فى الوضوء مدّ و هو يعنى الاسباغ فيه (٥)، ثمّ أنّ الظاهر منها أن الاسباغ أعمّ من

ص: ٤٢٢

١-١) ابواب الوضوء ب ٢/٥٢.

٢-٢) ابواب الوضوء ب ٦/٥٠.

٣-٣) ابواب الوضوء ب ٥٤.

٤-٤) ابواب الوضوء ب ٣١.

٥-٥) أبواب الوضوء ب ٥٠.

و مقدماته من المضمضه و الاستنشاق و غسل اليدين (١).

الوضوء مره مره أو مثنى مثنى، اذ هو بمعنى تماميه الوضوء و وفره ماء الى الحد المسنون، فلا ينافى استحبابا الوتر بتوفر الغسله الأولى على الماء الكاف، و ذلك، يتكرر الصب فى الغسله الأولى، و من ثم استشكل البعض فى الغسله الثانيه اذا تحقق الاسباغ بالأولى، و لكنه مندفع بأن تشريع الثانيه للاسباغ من قبيل الحكمة لا العله و الموضوع، و عليه يحمل عدم الاجر فى الغسله الثانيه بمعنى ترك الفضل و قلّه الأجر، و على ذلك تجتمع ما يظهر من تدافع الروايات فى الغسله الثانيه.

كما فى صحيح زراره عن أبى جعفر عليه السلام قال: «كان رسول الله صلى الله عليه و آله يتوضأ بمدّ، و يغتسل بصاع، و المد رطل و نصف، و الصاع ستّه أرطال» (١)، و غيرها من روايات الباب و المراد منه الرطل المدنى فيساوى تسعه أرطال عراقى كما فى روايات زكاه الفطره (٢)، و الرطل المدنى مائه و خمسه و تسعون درهما و العراقى مائه و ثلاثون درهما و الدرهم سبعة أعشار المثقال الشرعى، و الصاع على ذلك يكون ألفا و مائه و سبعين درهما، و حيث أنّ المثقال الشرعى ثلاثه أرباع الصيرفى، فالصاع ستمائه و أربعه عشر مثقالا- صيرفيا و ربع مثقال فيساوى كيلوين و ثمانمائه و عشرين و خمسه جرام أى يقرب الى الثلاثه كيلوات، فيكون المدّ ما يقرب من ثلاثه ارباع الكيلو تقريبا، و هو محمول على اتيان المستحبات كما فى تعليم (٣) أمير المؤمنين الوضوء لابنه محمد بن الحنفية و قد اشتمل على الاستنجاة أيضا، و كما فى تعليمه (٤) عليه السلام فى عهده لمحمد بن أبى بكر، و أمّا الوضوءات البيانيه فعدم اشتمالها على المقدمات و التثنيه للاسباغ، فلكونها فى مقام بيان تحريفات وضوء العامه عن وضوء النبى صلى الله عليه و آله.

ص: ٤٢٣

١-١) أبواب الوضوء ب ٥٠.

٢-٢) أبواب زكاه الفطره ب ٧.

٣-٣) أبواب الوضوء ب ١٦.

٤-٤) أبواب الوضوء ب ١٥/١٩.

مسألة ٤٦: يجوز الوضوء برمس الأعضاء

(مسألة ٤٦): يجوز الوضوء برمس الأعضاء كما مرّ، و يجوز برمس أحدها (١) و اتيان البقيه على المتعارف، بل يجوز التبويض في غسل عضو واحد مع مراعاة الشروط المتقدمه، من البدأ بالأعلى، و عدم كون المسح بماء جديد، و غيرهما.

مسألة ٤٧: يشكل صحه وضوء الوسواسي إذا زاد في غسل اليسرى من اليمين في الماء من لزوم المسح بالماء الجديد

(مسألة ٤٧): يشكل صحه وضوء الوسواسي إذا زاد في غسل اليسرى من اليمين في الماء من لزوم المسح بالماء الجديد، في بعض الأوقات (٢)، بل ان قلنا بلزوم كون المسح ببّله الكفّ دون رطوبه سائر الأعضاء يجيء الاشكال في مبالغته في إمرار اليد، لأنّه يوجب مزج رطوبه الكف برطوبه الذراع.

مسألة ٤٨: في غير الوسواسي إذا بالغ في إمرار يده على اليد اليسرى لزياده اليقين لا بأس به ما دام يصدق عليه أنه غسل واحد.

(مسألة ٤٨): في غير الوسواسي إذا بالغ في إمرار يده على اليد اليسرى لزياده اليقين لا- بأس به ما دام يصدق عليه أنه غسل واحد. نعم بعد اليقين إذا صبّ عليها ماء خارجياً يشكل و ان كان الغرض منه زياده اليقين لعدّه في العرف غسله أخرى، و اذا كان غسله لليسرى باجراء الماء من الابريق مثلاً و زاد على مقدار الحاجه مع الاتصال لا يضر ما دام يعد غسله واحده (٣).

مع مراعاة سائر الشرائط فإن كلا من الصبّ و الرمس فردان من طبعي الغسل المأمور به في الآيه و الروايات، كما تقدم في (مسألة ٢١)، و كذا التبويض في العضو الواحد بعد كون كل منهما اجراء للماء على البشره.

فيما كانت الغسله ثانيه و لو بتحقيق الغسله الأولى بسبب التكرار، التي عرفت تحققها قهرياً باستيلاء الماء على تمام العضو. و أما المبالغه في إمرار اليد فقد عرفت التأمل في لزوم المسح ببّله الكف.

ما ذكر من الصور الثلاث انما يتأتى الاشكال فيها في الغسله الثانيه- كما سبق الاشاره إليه و لو بسبب التكرار- و أما الصوره الثالثه و هي زياده صبّ الماء بالابريق أو

مسأله ٤٩: يكفى فى مسح الرجلين المسح بواحد من الأصابع الخمس إلى الكعبين أيها كانت حتى الخنصر منها

(مسأله ٤٩): يكفى فى مسح الرجلين المسح بواحد من الأصابع الخمس إلى الكعبين أيها كانت حتى الخنصر منها (١).

بانبوب المياه فمع الامتداد طويل المدّه تتحقق الزيادة بل قد عرفت تحقق الغسله بتمام استيلاء الماء على العضو فالصب المتتالي زياده عليها، و حكم الشكّ فى تحقق الغسله فإن كان متعارفا فلا مجرى للأصول العمليه كى يشكل اثبات أن المسحه هل هى بالبله الوضوئيه أم لا، لأن قضيه حكم العقل الفحص و التحرى لاحراز الامتثال، و كذا ما ورد من روايات الاعتناء بالشكّ فى اثناء الوضوء، و أما البله فالمفروض أنها إما برطوبه الذراع و إما بالماء الجديد، و يستلزم حصول العلم بعدم غسل ذلك الموضع بعد الفحص، فيكون من ماء الوضوء و غسلته، هذا مضافا الى ما يستفاد بالدلاله الالتزاميه من روايات الاعتناء بالشكّ فى الاثناء من جواز المسح بالبله.

كما تقدم فى مسح الرجلين و إن كان الأولى المسح بالكفّ كلها.

اشاره

فصل فى شرائط الوضوء

الشرط الأول: إطلاق الماء

الأول: إطلاق الماء (١) فلا يصح بالضاف و لو حصلت الاضافه بعد الصبّ على المحل من جهه كثره الغبار أو الوسخ عليه، فاللازم كونه باقيا على الاطلاق الى تمام الغسل

الشرط الثانى و طهارته

اشاره

الثانى و طهارته (٢).

و قد تقدم فى الماء المضاف فلاحظ.

و يدلّ عليه طوائف من الروايات الوارده فى ابواب المياہ، بل قد جعل استعمال طهاره الماء، بأقسامه فيها بتوسط صحّحه الوضوء و عدمه، و مع فوات الطهاره الحديثيه لفوات الطهاره الخبثيه للماء تبطل الصلاه فيلزم اعاتها فى الوقت أو خارجه بمقتضى دليل شرطيتها و ركنيتها و قضاء ما فات كما فات، لكن حكى فى الحدائق عن المبسوط و القاضى بن براج و ابن الجنيّد عدم وجوب القضاء مع الجهل بنجاسه الماء، و قد يوهمه مفهوم الشرطيه الأولى فى موثّق عمار الوارد فى الفأره الميته فى الماء الذى توضئ به، و ذهب فى الحدائق الى عدم وجب الاعاده مع الجهل مطلقا بانبا ذلك على معذوريه الجاهل و كون الطهاره و النجاسه الخبثيه أنّما حدّهما الواقعى بحسب حدّ الظاهر، فالمجوعول من الطهاره عند الشكّ هو الطهاره الواقعيه نظير لسان كلّ شىء طاهر. و ربّما ينسب الى المحقق صاحب الكفايه أو يلزم بذلك - حيث قال بالاجزاء فى خصوص الحكم الظاهرى الذى بلسان جعل الحكم المماثل لعنوان الواقع - الاجزاء مطلقا أيضا بتقريب أن أصله الطهاره توسعه واقعيه لدليل شرطيه طهاره الماء فى الوضوء لكل من الطهاره الواقعيه و الظاهريه.

و كلها منظور فيها أما موثّق عمار - أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يجد فى إنائه

و كذا طهاره مواضع الوضوء (١) و يكفى طهاره كل عضو قبل غسله، و لا يلزم أن يكون قبل الشروع تمام محاله طاهراً، فلو كانت نجسه، و يغسل كل عضو بعد تطهيره، كفى، و لا يكفى غسل واحد بقصد الازاله و الوضوء، و إن كان برمه فى فاره، و قد توضع من ذلك الاناء مراراً، أو اغتسل منه، أو غسل ثيابه، و قد كانت الفأره متسلخه فقال: «ان كان رآها فى الاناء قبل أن يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه، ثم فعل ذلك بعد ما رآها فى الاناء، فعليه أن يغسل ثيابه و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء و يعيد الوضوء و الصلاه، و ان كان أنما رآها بعد ما فرغ من ذلك و فعله فلا يمس من ذلك الماء شيئاً و ليس عليه شيء، لأنه لا يعلم متى سقطت فيه، ثم قال: لعله أن يكون أنما سقطت فيه تلك الساعه التى رآها» (١) - فالشرطيه الأولى مفهومها و ان كانت موهمه الاجزاء فى صوره الجهل إلا أن منطوق الشرطيه الثانيه و صريح التعليل فى الذيل رافع لهذا الابهام و ان المدار على الوجود الواقعى للنجاسه و أن سبق العلم المأخوذ فى الأولى كناية عن سبق المعلوم.

و أما معذوريه الجاهل فأدلّ على شرطيه الطهاره الواقعيه التى بلحاظ تخلفها و فوات الفريضه يكون معذورا عن العقوبه و عن تلك الأحكام المترتبه على تنجيز الواقع. و أما انقسام الطهاره الى ظاهريه طريقيه و واقعيه فقد حررناه فيما تقدم فى فصل الشك من كتاب المياہ و كذا كون مفاد أصاله الطهاره هو الطهاره الظاهريه الطريقيه من دون توسعه فى دليل شرطيه الطهاره فى المركب حقيقه بل توسعه ظاهريه.

و الظاهر أنه لم يحزر عند الكثير فى مبحث الوضوء، بل فى الأغسال - كما هو الحال فى الجواهر - و استدلل بما ورد فى روايات غسل الجنابه الأمره بتنقيه الفرج قبل و مقتضاها تقديم طهاره الأعضاء على كل العمل، و بأصالة عدم التداخل

ص: ٤٢٧

الكر أو الجارى. نعم لو قصد الازاله بالغمس أو الوضوء، بإخراجه كفى، و لا يضرّ تنجس عضو بعد غسله و إن لم يتمّ الوضوء.

مسألة ١: لا بأس بالتوضؤ بماء (القليان) ما لم يصر مضافا.

(مسألة ١): لا بأس بالتوضؤ بماء (القليان) ما لم يصر مضافا.

مسألة ٢: لا يضر في صحّه الوضوء نجاسه سائر مواضع البدن بعد كون محالّه طاهره

(مسألة ٢): لا يضر في صحّه الوضوء نجاسه سائر مواضع البدن بعد كون محالّه طاهره (١). نعم الأحوط عدم ترك الاستنجاء قبله.

مسألة ٣: إذا كان في بعض مواضع وضوئه جرح لا يضره الماء

(مسألة ٣): إذا كان في بعض مواضع وضوئه جرح لا يضره الماء، و لا ينقطع دمه، فليغمسه بالماء و ليعصره قليلا حتى ينقطع الدم أنا ما، ثم ليحركه بقصد الوضوء و مقتضاها- لو تمّت- الطهاره بلحاظ كل عضو، و بانفعال الماء فلا يكون طاهرا اثناء و حين الوضوء أو الغسل، و مقتضاه التفصيل بين المعتصم و غيره. و خدش في الأول بأنّها مخصوصه بالجنابه و من آداب الغسل و كونها من شرائطه أول الكلام، و في الثانى بأنّها غير جاريه في المسببات الوضعيه غير التكليفيه بمقتضى اطلاق أدلتها الارشاديه للوضع مضافا الى عدم اقتضاءها الشرطيه الاصطلاحيه، و في الثالث بأنّها تنفعل بعد الانفصال و فى غير الغسله المطهره للمحل- حيث يحكم بطهارتها- و الصحيح ان روايات غسل الجنابه تشير الى نفس الوجه الثالث، و هو الذى ذكرناه فى بحث الماء المستعمل فى الخبث، و قد تقدم أن الغساله نجسه بمجرد الملاقاه لعموم قاعده انفعال القليل غايه الأمر لا يحكم بمنجسيه الغساله الأخيره بمقتضى طهاره المحلّ بعدها، و على هذا فالتفصيل الأخير هو الأقوى.

لعدم اشتراط ذلك فى أدلّه الوضوء، و أما ما ورد (١) فيمن ترك الاستنجاء أنّه يعيد الوضوء و حكى عن الصدوق الذهاب إليه فهو معارض (٢) بما هو أقوى منه عددا و صفاه أنّه لا يعيد الوضوء و يغسل ذكره.

ص: ٤٢٨

١- (١) أبواب أحكام الخلوه ب ١٠.

٢- (٢) أبواب نواقض الوضوء ب ١٨.

مع ملاحظه الشرائط الأخرى (١)، و المحافظه على عدم لزوم المسح بالماء الجديد اذا كان فى اليد اليسرى بأن يقصد الوضوء بالاعراج من الماء.

الشرط الثالث: أن لا يكون على المحلّ حائل يمنع وصول الماء إلى البشره

الثالث: أن لا يكون على المحلّ حائل يمنع وصول الماء الى البشره، و لو شكّ فى وجوده يجب الفحص (٢) حتى يحصل اليقين أو الظن بعدمه، و مع العلم بوجوده يجب تحصيل اليقين بزواله.

الشرط الرابع: أن يكون الماء و ظرفه، و مكان الوضوء، و مصب مائه، مباحا

اشاره

الرابع: أن يكون الماء و ظرفه، و مكان الوضوء، و مصب مائه (٣)، مباحا، فلا يصحّ لو كان واحدا منها غصبا، من غير فرق بين صورته الانحصار و عدمه، اذ مع فرض عدم الانحصار و ان لم يكن مأمورا بالتيمم، إلا أن وضوءه حرام، من جهه كونه تصرفا، أو مستلزما للتصرف فى مال الغير فيكون باطلا

أو بأنحاء أخرى يتمّ فيها وصول الماء الى ظاهر الجرح من دون وجود الدم كأن يجعلها تحت صبّ انبوب الماء و نحوه ليستمر صبّ الماء بعد زوال الدم آنا ما، كما هو الحال فى الجروح الصغيره جدا.

اذ حقيقه هذا الشرط راجعه الى أصل تحقق الغسل الوضوئى و هو وصول الماء الى البشره فيكون من الشك فى الامتثال اللازم فيه الا-حراز اليقيني أو الاطمينانى، و تفرقه الماتن بين الشك فى وجود الحاجب و الشك فى حاجبيه الموجود فى درجه الا-حراز-راجع الى ما ذكرناه سابقا فى غسل الخبث، الى أنّه فى الأول لا-يعتنى العقلاء بمجرّد الشك ما لم يكن له منشأ معتدّ به، بخلاف الثانى فإنّهم يعتنون مطلقا. فهو نحو تفصيل لموارد الاطمينان و كيفيه حصوله عندهم.

اشترط فى المتن أربعة أو خمس مباحه فى الوضوء، و هذا الشرط أخذه كما فى مكان الصلاه و لباس المصلّى نتيجة تصادق النهى التحريمى على مصداق الصلاه سواء بتوسط عنوان آخر كما فى باب اجتماع الأمر و النهى أو من دون

نعم لو صبّ الماء المباح من الظرف الغصبي في الظرف المباح ثم توضأ لا- مانع منه، و إن كان تصرّفه السابق على الوضوء حراما. ولا- فرق في هذه الصورة بين صورته الانحصار و عدمه، اذ مع الانحصار و ان كان قبل التفريغ في الظرف المباح مأمورا بالتيمم إلا أنه بعد هذا يصير واجدا للماء في الظرف المباح و قد لا يكون التفريغ أيضا حراما، كما لو كان الماء مملوكا له، و كان ابقاؤه في ظرف الغير تصرفا فيه فيجب تفرغته حينئذ فيكون من الأول مأمورا بالوضوء و لو مع الانحصار.

مسألة ٤: لا فرق في عدم صحّ الوضوء بالماء المضاف، أو النجس

(مسألة ٤): لا فرق في عدم صحّ الوضوء بالماء المضاف، أو النجس أو مع توسط كما في باب النهي عن العباده و اقتضائه للفساد فيما كان النهي عنها تصادف في لظرفٍ عنوانها على ما هو متعلّق النهي، اذ بتوسط المسألة الأولى بناء على الامتناع يحزر صغرى المسألة الثانية و قد ذكرنا في المسألتين في التصادق الاتفاقي أنه موجب للتراحم الملا-كي- و هو غير التراحم الامتثالي-دون التعارض و تخصيص متعلّق الأمر، كما ذهب الى ذلك المشهور، بخلاف ما لو كان النهي دائما، و من ثمّ كان هذا الشرط الماخوذ من هاتين المسألتين شرطا علميا ذكريا أو في موارد تنجيز الحرمة دون المعذوريه، نعم بناء على القول بالتعارض و تخصيص اللازم القول بالبطلان مطلقا حتى في موارد الغفلة و النسيان-خلاف لما ذهب إليه المحقق النائيني و تلامذته بدعوى أنّ الرفع في الفقرات التسع عدا ما لا يعلمون واقعي تخصيص للحكم الواقعي الأولى-و ذلك لكون الرفع في الفقرات التسع على نسق واحد و هو رفع للتنجيز اي تقييد للفعليّه التامه، لا أنه تخصيص للحكم الواقعي، و على هذا فيبقى النهي التحريمي على حاله و هو يقتضى-على القول الثاني-تخصيص متعلّق الأمر، هذا أما المورد الأول: و هو إباحه الماء، فلأن التوضؤ به تصرّف فيه و اتلاف لمال الغير بدون اذنه فيكون منهيّا عنه، و أما المورد الثاني: ظرف الماء فان كان

الحائل، بين صوره العلم و العمد و الجهل أو النسيان (١). و أما فى الغصب فالبطالان مختصّ بصوره العلم و العمد، سواء كان فى الماء أو المكان أو المصب، فمع الجهل بكونها مغصوبه أو النسيان لا بطلان، بل و كذا مع الجهل بالحكم أيضا اذا كان قاصرا بل و مقصرا أيضا اذا حصل منه قصد القربه، و ان كان الأحوط مع الجهل بالحكم خصوصا فى المقصر الاعاده.

بالاغتراف فالمقدمه و إن كانت محرّمه إلا أنه لا علاقته له بالوضوء، و ان كان بالرّمس فقد تقدّم فى استعمال اوانى الذهب أنّ متعلّق النهى هو التصرفّ بالظرف باقتناء الماء فيه و اعداده لاستعمال الماء المظروف و هو يغيّر جريان الماء على أعضاء الوضوء أو وصول الماء إليها. أما المورد الثالث مكان الوضوء فبلحاظ الفضاء و شغل الحيز أو الحركة فيه فهو تصرف فى مال الغير إلا أن جريان الماء على العضو ملازم له لا عينه، و أما بلحاظ محلّ المتوضّئ فهو أجنبى عن فعل الوضوء، و أما المورد الرابع و هو مصبّ ماء الوضوء فقد مرّ فى استعمال اوانى الذهب التنظر فى التسبب فضلا عن العينه فان ابقاء العضو فى فرض المقام هو الملازم لحدوث الصبّ، هذا و قد يقرب الاشكال فى كليّ هذه الموارد من جهة أن الاعداد أو الاستلزام نحو من التجرى المضادّ للتقرب، لكن فى الاعداد، و اتحاد الإراده فى الاستلزام نظر لا يخفى. هذا و أما الانحصار و عدمه فلا أثر له بعد ما تقدم مرارا من أن القدره لم تؤخذ فى موضوع الوضوء و ان أخذ عدمها فى جواز التيمم، مع أنه على القول بأخذها فقد تقدم تحقّقها تدريجيا بالعصيان، فيما لو كان وضعه الماء فى الظرف عصيانا و إلا فالتفريغ لا يكون النهى فيه فعليا.

و وجه التفرقه بين شرطيه اطلاق الماء و اباحتها هو ما عرفت من أنّ الأولى وضعيه مأخوذه فى ماهيه الوضوء بخلاف الثانية فإنها مسببه من النهى المتصادق مع

مسألة ٥: إذا التفت إلى الغصبيه في أثناء الوضوء صح ما مضى من أجزائه

(مسألة ٥): إذا التفت إلى الغصبيه في أثناء الوضوء صح ما مضى من أجزائه (١)، و يجب تحصيل المباح للباقي. و إذا التفت بعد الغسلات قبل المسح، هل يجوز المسح بما بقى من الرطوبه في يده، و يصح الوضوء أو لا؟ قولان (٢)، أفواهما الأول لأن هذه النداهه لا تعدّ مالا، و ليس مما يمكن ردّه إلى مالكة، و لكن الأحوط الثاني، و كذا إذا توضّأ بالماء المغصوب عمدا ثم اراد الاعاده، هل يجب عليه تخفيف ما على محال الوضوء فيتبع موارد تنجيذه بناء على التراحم الملاكي في التصادق الاتفاقي، و أما إلحاق الماتن الجهل - بالحكم عن تقصير - بالقاصر، فبناء على أنّ وجوب التعلم حكما نفسيا كما ذهب إليه جماعه، فعصيانه لا ينجز حرمة الغصب، بخلاف ما ذهب إليه المشهور من كونه حكما طريقيا ينجز الواقع فتكون الحرمة الغصبيه منجزه.

بناء على الصّحّه في موارد الجهل القصوى.

مبنيان على تلف و انعدام مال الغير ماليا و ملكا، و استدلال الماتن للأول بعدم مقابله المال به، و للثاني بعدم امكان ردّه، و اشكل بأن حرمة التصرف لا ينحصر موضوعها بالملك، بل تتحقق بثبوت حق الاختصاص أيضا، و لا ريب أنّه ثابت للمالك دون الغاصب أو المتلف، و استدلال لدفع ذلك بان مقتضى الضمان هو المعاوضه القهرية فيكون الحقّ المزبور للضامن، و فيه نظر من جهة أنّ التعارض المزبور أنّما يستقر بدفع الضمان لا بمجرد ثبوته، فالصحيح الاستدلال بأن الحقّ المزبور أنّما يثبت بامكان الرد و الانتفاع و مع عدم كل منهما - و الى ذلك لعلّه يشير الماتن في استدراكه في ذيل المسألة - لا معنى لاعتباره، كما هو الحال في المقام، و ان كان الاحتياط أولى.

و أما الفرض الثاني في المتن فلو بنى على بقاء حق الاختصاص للمالك، فلا - وجه لتخفيف ما على البدن من ذلك الماء أو تجفيفه، بعد كونه بإعادته للوضوء لا ينتفع

الوضوء من رطوبه الماء المغصوب و الصبر حتى تجفّ أو لا-؟قولان،أقواهما الثانى، و أحوطهما الأول،و اذا قال المالك:أنا لا أرضى أن تمسح بهذه الرطوبه أو تتصرف فيها،لا يسمع منه،بناء على ما ذكرنا،نعم لو فرض امكان انتفاعه بها فله ذلك.

و لا يجوز المسح بها حيثئذ.

مسألة ٦: مع الشك فى رضا المالك لا يجوز التصرف و يجرى عليه حكم الغصب

(مسألة ٦): مع الشك فى رضا المالك لا يجوز التصرف و يجرى عليه حكم الغصب (١)،فلا بدّ فيما اذا كان ملكا للغير من الاذن فى التصرف فيه صريحا،أو بلبل الماء السابق،و المفروض عدم امكان ردّه لملكه و عدم امكان انتفاعه به،نعم لو فرض حصول التوضؤ ثانيا بكل من الماء الجديد-لقلته-و البلبل السابق،لكان لذلك وجه.

لاستصحاب عدم رضاه و عدم طيبه نفسه و مراد الماتن كما هو ظاهر المشهور،الرضا النفسانى-لا الانشائى المعتبر فى العقود بمقتضى قوله تعالى عَنْ تَرَاوِضِ الظَّاهِرِ فى الانشائى الحاصل من المواجهه للعقد بين الطرفين-بقربنه الذيل حيث اكتفى بشاهد الحال،و أما الفحوى إن كانت من اللفظ فهى دلالة التزاميه انشائيه،و أما لو كانت من الفعل الكاشف عن الطيب النفسى فهى كشاهد الحال، و يدلّ على أنّ مدار الحلّ فى التصرفات عليه موثقه سماعه«لا يحلّ دم امرئ مسلم و لا ماله إلا بطيبه نفس منه» (١)و أما التوقيع الشريف«لا يحلّ لأحد أن يتصرف فى مال غيره إلا باذنه» (٢).

فلا ينافيه بعد كون الاذن الانشائى طريقا عقلائيا للطيب النفسى،فلا يكون متباينا معه كى يندرج البحث فى الشرطيتين و السببين على مسبب واحد،و قد يتخيّل أن الانشاء الاذنى يمكن أن يتخلف عن الطيب و الرضا النفسى فيكون النسبه بينهما من

ص: ٤٣٣

١- ١) ابواب مكان المصلّى ب ٣.

٢- ٢) أبواب الانفال ب ٦/٣.

وجه، وهو موهون بأن الطيب النفسى على درجات فمنه العقلى و الشهوانى و الغصبى الغرائزى، فقد يتخلف احدهما و لكن اجتماع الإراده يظل منعقدا على أحدها و هو محقق لطبعى الطيب النفسى، ثم ان ذلك يعمّ المالك أو وكيله أو وليه القيم عليه.

أو ظنى عقلائى متبع فى الموضوعات و أما الفحوى فهى طيب تقديرى من دون علم المالك بالتصرف أو وجود المتصرف، و تاره يفرض هناك صداقه و علقه بين المالك و شخص المتصرف و أخرى لا تكون هناك أية علاقه مع شخصه و لكنه لو اطلع رضى أيضا و هكذا قد يفرض الترامى فى التقدير و لو بلحاظ الدواعى و انقداحها لو اطلع على أمور ما، و القدر المتيقن فى توسعه تطبيق معنى الطيب أو وجوده هو الشق الأول فضلا عن بقيه التقديرات بل الوجه فى الاقتصار هو أن الفحوى بحسب معناها اللغوى ترجع الى الأولويه أو المساواه، و من ثم فهى فى المقام تستند الى طيب المالك بتصرف الغير بفعل ما فيستدل به على رضاه على ما هو دونه بالأولويه أو المساواه، و ذلك كما هو ظاهر يتوقف على علاقه بين المالك و ذلك الغير و طيب منه له فى فعل ما، و من ثم يمكن تصوير ثبوت الفحوى فى بعض صور عدم وجود علقه كما لو علم طيب نفسه لأفراد صنف ما بالتصرف فيستدلّ بالفحوى على طيبه فى فرد آخر منهم، فتبين أن التقدير فى الفحوى ليس فى الطيب و وجوده فى نفس المالك بل فى انطباقه على فرد المتعلق أفعالا أو اشخاصا، و وجوده فى صفحه النفس يكفى فيه الوجود الذكرى الباطن كما تبين عمومه الافرادى للافعال و الأشخاص و ان لم تكن معروفه.

مسألة ٧: يجوز الوضوء و الشرب من الأنهار الكبار سواء كانت قنوات أو منشقه من شط

(مسألة ٧): يجوز الوضوء و الشرب من الأنهار الكبار (١) سواء كانت قنوات أو منشقه من شط، وإن لم يعلم رضى المالكين بل و ان كان فيهم الصغار و المجانين، نعم مع نهيهم يشكل الجواز، و اذا غضبها غاصب أيضا يبقى جواز التصرف لغيره ما دامت جاريه فى مجراها الأول، بل يمكن بقاءه مطلقا. و أما للغاصب فلا يجوز، و كذا لاتباعه من زوجته و أولاده و ضيوفه، و كل من يتصرف فيها بتبعيته. و كذلك الأراضى الوسيعة يجوز الوضوء فيها، كغيره من بعض التصرفات، كالجلوس و النوم و نحوهما، ما لم ينع المالك، و لم يعلم كراهته، بل مع الظن أيضا الأحوط الترك، و لكن فى بعض أقسامها يمكن أن يقال ليس للمالك النهى أيضا.

قال فى القواعد فى احياء الموات و المشتركات - «و يجوز لكل واحد الشرب من الماء المملوك فى الساقية و الوضوء و الغسل و غسل الثوب ما لم تعلم الكراهية»، و كذا ما عن التحرير و جامع المقاصد و عن الدروس فى النهر الجارى من المباح عملا بشاهد الحال إلا مع النهى و لا كذلك المحرز فى الآنيه، و قال فى القواعد متصلا بما تقدم «و لا يحرم على صاحبه المنع و لا يجب عليه بذل الفاضل و لا - يحرم عليه البيع و لكن يكره»، و عن الشيخ فى المبسوط «كل موضع قلنا فيه بملك البئر فإنه أحق بمائها بقدر حاجته لشربه و شرب ماشيته و سقى زرعه، فإذا فضل بعد ذلك شىء و جب بذله بلا عوض لمن احتاج إليه لشربه و شرب ماشيته... أما لسقى زرعه فلا يجب عليه لكنه يستحب» مستدلا عليه بحديث الناس شركاء فى الماء و النار و الكلاء، و النهى عن بيع فضل الماء، و نحوه عن الخلاف، و حكى عن ابى على و ابن زهره فى الغنيه فى بئر البادية، و عن الذكرى «أن الظاهر الجواز - اذا علم كونه لمولى عليه - لاطلاق الأصحاب، و عدم تخيل تحقق ضرر لاحقا به كاستغلال بحائطه، و لو فرض ضرر امتنع منه و من غيره ان الاستناد الى ان المالك أذن بشاهد الحال، و المالك هنا ليس

أهلاً للآذن، إلا أن يقال: إنّ الولي أذن هنا، والطفل لا بدّ له من ولي» انتهى و ردّه في الجواهر أن مبنى الجواز السيره القطعيه و ان علمت الكراهيه فيما كانت في الاراضى الواسعه جدا و الأنهار الكبيره، و ما لم يعلم عدم الكراهيه فيما كانت من قبيل المضايق و الرباع و نحوها لكون مستند التصرف فيه شاهد الحال. فيظهر من ذلك وجهان في الجواز الأول من باب طيب نفس المالك المستكشف من شاهد الحال، الثاني قصور ملكيه المالك عن المنع عن مثل هذه الانتفاعات الضروريه للآخرين، و استدلال متأخر و الأعصار بالسيره الجاريه على مثل هذه الانتفاعات و كذا الصلاه في الاراضى الكبيره و المرور بها أو الجلوس و نحوه من الانتفاعات المتروكه المهدوره من المالكين، أو بانصراف عموم «لا- يحلّ مال امرئ إلا بطيبه نفسه» عن مثل هذه التصرفات، و الظاهر رجوع هذين الوجهين الى السابقين لأن السيره العقلانيه و ان كثر الاستدلال بها في موارد إلا أن دليليتها من باب الكاشف عن حكم ما أولى، و ليست بمحض الصدفه و الاتفاق، بل منشأ تولدها في الغالب وجه قانوني ما اتبعوه، فهي اما راجعه لشاهد الحال أو لقصور الملكيه، و أما انصراف حرمه الغصب عن مثل هذه التصرفات فهو راجع الى قصور الملك، اذ قصور حرمه و احترام المال مآله الى قصور الملكيه.

و تنقيح الحال أما الوجه الأول فتام في غالب الأمثله المذكوره، و ذلك لما عرفت أنّ مثل هذه الانتفاعات المهدوره المتروكه من المالكين هي بمنزله شاهد حال و فحوى لطيبه نفس المالك بالتصرف المزبور، و قد عرفت أنّ شاهد الحال و الفحوى لا يختصّ جريانهما بما اذا كانت هناك معرفه بين الشخص و المالك، بل تعمّ، نعم على هذا الوجه يختص الجواز بصوره عدم نهى المالك، و عدم كونه الشخص غاصبا أو

تابعاً له و غير ذلك من المخصصات المذكوره فى المتن، نعم يعمّ ما اذا كان المالك من الصغار و المجانين، لأنّ أوليائهم يرضون بتلك التصرفات غير المضرّه بمصلحه المال المتروكه هدرًا.

أما الوجه الثانى: و هو قصور ملكيه الملاك فى مثل هذه الموارد فيقرب بانحاء: منها:

ما استدللّ الشيخ فى المبسوط و الخلاف و فاقا لبعض الشافعيه بالروايات الوارده كمعتبره محمد بن سنان عن أبى الحسن عليه السّلام قال: سألته عن ماء الوادى فقال: «إنّ المسلمين شركاء فى الماء و النار و الكلاء» (١)، بدعوى أنّ مفاده الشركه المشاعه نظير الاراضى المفتوحه عنوه غايه الأمر يتعلّق حقّ السبق و الأولويه بالسابق، و على ذلك يحمل ظهور موثق أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «نهى رسول الله صلّى الله عليه و آله عن النطاف و الأربعاء، قال: و الأربعاء: أن يسنى مسناه فيحمل الماء، فيسقى به الارض، ثم يستغنى عنه، فقال: فلا تبعه، و لكن اعره جارك» و النطاف: أن يكون له الشرب، فيستغنى عنه، فيقول: لا تبعه اعره أخاك أو جارك» (٢)، و نظيره موثق عبد الرحمن و حسنه عقبه بن خالد عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: قضى رسول الله صلّى الله عليه و آله بين اهل المدينه فى مشارب النخل: أنّه لا يمنع نفع الشىء، و قضى بين اهل الباديه: أنّه لا يمنع فضل ماء ليمنع فضل كلاء، و قال: لا ضرر و لا ضرار» (٣)، و ظاهر لفظ القضاء العزيمه و البت كما هو مقتضى ظهور لا ضرر و لا ضرار لكن فى طرق العامه (٤)، ذكر «لا ضرر و لا ضرار» بعد تعداد أقضيه كثيره، و يرد على هذا التقريب ما ورد من النصوص المستفيضه (٥) الصححيه على

ص: ٤٣٧

١- ١) ابواب احياء الموات ب ١/٥.

٢- ٢) ابواب احياء الموات ب ١/٧.

٣- ٣) ابواب احياء الموات ب ٢/٧.

٤- ٤) كنز العمال ٥١٨/٣، و سنن البيهقى ١٥/٦.

٥- ٥) ابواب عقد البيع ب ٢٤ و ابواب مقدمات التجاره ب ٢٤ و ابواب احياء الموات ب ٩-٦.

جواز بيع الماء المحرز و المحاز من المباح و بيع الفضل منه و كذا الكلاء، نعم تخصيص الثلاثة من بين المباحات بالتسوية في جواز الحيازة و الاستيلاء، و كذا تخصيص النهى الندبي عن المنع عن كل ما زاد على الحاجه منه فضلا عما هو حاجه و ضروره الآخرين، هو منشأ استظهار الشيخ و من تبعه الى لزوم بذل الفاضل لحاجات الآخرين و وجهه في المسالك باحترام ذواتهم. و على أيه حال يستفاد من ذلك و مما ورد (1) فيما اذا تشاح اهل الماء أنه يقسم بينهم على قدر و يوزع بنسبه المذكوره قد افتى الأصحاب بها، و هي و ان كانت في الماء قبل الحيازة و في نحو استحقاق الحيازة، إلا أنها تشير على كل حال الى أن استحقاق التملك بالحيازة ليس بنحو مطلق، أى أنه لو حاز الماء زائدا على ذلك القدر فإنه لا يملكه و يجب عليه بذله للآخرين ممن يلونه. فالحيازة و الاستيلاء لا يفيد ملكا مطلقا عن أى تقييد هاهنا، و هذا هو وجه قيام السيره القطعيه التى اصّر على جعلها عمده الأدله فى الجواهر، و هو وجه ما ذكره تبعا لاستاذه كاشف الغطا من ان المالك الأصلي - و هو الشارع المقدس - أجاز هذه التصرفات من الاستطراق و المكث لقضاء الحوائج و أمثالها فيها (أى فى الاراضى الواسعه) - نحو ملك المياه المحازه فى الأنهار العظيمه التى لا ينكر تحقق السيره على عدم الامتناع من الشرب منها، و نقل المياه للمسافرين و المترددين و نحو ذلك، و ان كره المالك» انتهى.

اذ السيره كما تقدم هى شيوخ عمل من العقلاء أو المتشرعه بحكم أو بقانون ما، و مؤدى ذلك ليس إلا قصور ملكيه المالك عن السلطنه على مثل هذه المنافع أو الانتفاعات، أى أن مؤدى الطوائف الثلاث الوارده فى الأمور الثلاثة المياه المباحه

ص: ٤٣٨

الأصلية و الكلاء الذى هو بلحاظ المنافع الأوليه البدائيه من الأرض، و النار التى هى بلحاظ الطاقه الحراريه المستخرجه، هى بقاء الاستواء و الشرعه الواحده و الشركه الجمعيه للجميع فى المنافع الاضطراريه الأوليه، و من ثم استواءهم فى جواز الحيازه و التملك بلحاظ المنافع الكماليه المعاشيه، و من ثم لا- يرد النقض على الشيخ بأنه قائل بجواز بيع الفاضل و حيازه الزائد على الحاجه و ملكيته، إذ هو بلحاظ تلك المنافع الأخرى كما لا يرد النقض بعدم الالتزام بجواز تلك التصرفات فى الأملاك غير الكبيره جدا غير المحازه من المباح، اذ لا يتصور فيها الاضطرار إليها بخصوصها فى الانتفاعات الأوليه.

و من ذلك يتبين وجه الانصراف المدعى فى كلام الشهيد و جماعه فى دليل حرمه التصرف فى مال الغير عن مثل هذه التصرفات، و ان كان قد يوجه بنحو اخر، و هو أنّ الملكيه فى مثل هذه الموارد لا تعتبر فى مثل هذه الأفعال التى هى فيها بمنزله الانتفاع نظير الاستفادة من ضوء مصباح الغير و الاستئصال بجداره لا من التصرف و اتلاف المنفعه و ان كانت هذه الأفعال فى موارد اخرى مما لم يكن المال كبيرا متوسعا، تعدّ منافع و تصرّف فى مال الغير، و هذه المفارقة بين الموارد بسبب اختلاف الاغراض العقلانيه و ابتذال و وفور المنافع و ندرتها و عزّه وجودها، و بذلك يتبين رجوع النحو الثانى و الثالث الى الأول لأنهما بمنزله الاثبات لثبوته بخلاف النحو الرابع.

و بعباره اخرى يتحصل فى المقام ثلاثه وجوه متغايره أولها شاهد الحال على الرضا الثانى قاعده الشركه فى الثلاثه الثالث كون هذه الأفعال فى هذه الموارد من قبيل الانتفاعات.

مسألة ٨: الحياض الواقعه فى المساجد و المدارس اذا لم يعلم كيفيه وقفها

(مسألة ٨): الحياض الواقعه فى المساجد و المدارس اذا لم يعلم كيفيه وقفها من اختصاصها بمن يصلّى فيها أو الطلاب الساكنين فيها، أو عدم اختصاصها لا يجوز لغيرهم التوضؤ منها (١) إلا- مع جريان العاده بوضوء كل من يريد مع عدم منع أحد فان ذلك يكشف عن عموم الاذن، وكذا الحال فى غير المساجد و المدارس كالخانات و نحوها.

مسألة ٩: إذا شق نهر أو قناه من غير إذن مالكة لا يجوز الوضوء بالماء الذى فى الشق

(مسألة ٩): إذا شق نهر أو قناه من غير اذن مالكة لا يجوز الوضوء بالماء الذى فى الشق و إن كان المكان مباحا أو مملوكا له. بل يشكل اذا أخذ الماء من ذلك الشق و توضأ فى مكان آخر، و إن كان له أن يأخذ من أصل النهر أو القناه (٢).

مسألة ١٠: إذا غير مجرى نهر من غير إذن مالكة

(مسألة ١٠): إذا غير مجرى نهر من غير اذن مالكة- و ان لم يغصب الماء- ففى بقاء و لا يخفى اختلاف الوجوه الثلاثة فى الشقوق المذكوره فى المتن كما فى القضيير أو النهى من المالك أو كون المنتفع هو الغاصب أو أتباعه، فأنه على الأول يتأمل فى الجواز فى هذه الصوره و ان كان للجواز فى الصوره الأولى وجه تقدم، بخلافه على الوجهين اللاحقين.

قد تقدم فى (مسألة ٢٢) من فصل أحكام التخلّى ما له نفع فى المقام و أن بعض المحشّين ثمه و هاهنا ذهبوا الى جواز التصرف ما لم يعلم المنع، مبنيًا على وجهين تقدم الاشكال فى أحدهما دون الآخر، و أما جريان العاده على استكشاف نمط الوقف فهو من قبيل اليد الكاشفه عن الملك إلا أنه فى المقام متعلق بالانتفاع.

عدم الجواز مبنى على أنّ الجواز لرضا المالك المستكشف بشاهد الحال لا على الوجهين الآخرين المتقدمين، ثم أنّ المنع من الشق من النهر أو القناه أنما هو فيما كان لأجل الانتفاع به لغير الشرب و نحوه كالزراع و نحوه و إلا فيكون حكمه هو ما تقدم فى الشرب و نحوه.

حقّ الاستعمال الذي كان سابقاً من الوضوء و الشرب من ذلك الماء لغير الغاصب اشكال، و ان كان لا يبعد بقاء هذا بالنسبه الى مكان التغيير، و أما ما قبله و ما بعده فلا اشكال(١).

مسأله ١١: إذا علم أنّ حوض المسجد وقف على المصلين فيه لا يجوز الوضوء منه بقصد الصلاة في مكان آخر.

(مسأله ١١): إذا علم أنّ حوض المسجد وقف على المصلين فيه لا يجوز(٢) الوضوء منه بقصد الصلاة

هو مبنى على الوجه الأول دون الأخيرين كما عرفت.

سواء لم يصل بعد أو بدا له فصلّي، إذ هو محرم واقعا في الأول، و حرام تجريا في الثاني و أما الصورة الثالثه و هي ما لو توضأ ثم بدا له أن يصلّي في مكان اخر أو لم يتمكّن، فإنّه على تقدير وجود الحرمة الواقعيه فإنّها غير منجزه، فلا تبطل العباده على مبنى المشهور- و هو التراحم الملاكي- و كذا الحال في الصورة الرابعه و هي الغفله و الجهل المركب، نعم قد يقال أنّه مع عدم تعقب الصلاة بعد ذلك يكشف عن الحرمة السابقه، و هذا التعقب باختيار المكلف فيكون ارتكابها بتقصير من المكلف اذ اتّصاف المقدمه بالموصله و عدمها بيده، لكن المعروف أن الكشف بأقسامه لا يجري في الحكم التكليفي و ان جرى في الوضعي، هذا و يمكن تقريبه بأن المقام ليس من باب الكشف الذي هو تأخر الموضوع عن الحكم- لظهور موضوعات الأحكام التكليفيه في المقارنه للحكم- بل من باب تحقق الموضوع في الظرف السابق، غايه الأمر انكشاف ذلك متأخرا، أي من الكشف عن تحقق موضوع الشىء لا من الكشف عن الشىء- الاصطلاحى- و حينئذ يكون من قبيل الدخول في الدار الغصبيه لانقاذ الغريق- أنّه لا يسوّغ له العدول الى غير الانقاذ فإنّ الحرمة للدخول ستكون منجزه حينئذ، فلك أن تقول أن الجواز في مثل هذه الموارد مشروط بتعقب الصلاة لا بمجرد قصدها، و من ثمّ تكون الحرمة منجزه بنحو مراعى، و من ثم صَحّحه

فى مكان آخرو لو توضحاً بقصد الصلاه فىه ثم بداله أن يصلى فى مكان آخر أو لم يتمكّن من ذلك فالظاهر عدم بطلان وضوءه، بل هو معلوم فى الصوره الثانيه، كما أنه يصح لو توضحاً غفله أو باعتقاد عدم الاشتراط، ولا يجب عليه أن يصلى فىه، وان كان أحوط، بل لا يترك فى صوره التوضؤ بقصد الصلاه فىه و التمكن منها.

مسأله ١٢: إذا كان الماء فى الحوض و أرضه و أطرافه مباحا، لكن فى بعض أطرافه نصب آجر، أو حجر غصبى يشكل الوضوء منه

(مسأله ١٢): إذا كان الماء فى الحوض و أرضه و أطرافه مباحا، لكن فى بعض أطرافه نصب آجر، أو حجر غصبى يشكل الوضوء منه، مثل الآنيه إذا كان طرف منها غصبا (١).

مسأله ١٣: الوضوء فى المكان المباح مع كون فضائه غصبيا مشكل

(مسأله ١٣): الوضوء فى المكان المباح مع كون فضائه غصبيا مشكل بل لا يصح، لأن حركات يده تصرف فى مال الغير (٢).

مسأله ١٤: إذا كان الوضوء مستلزما لتحريك شىء مغصوب فهو باطل

(مسأله ١٤): إذا كان الوضوء مستلزما لتحريك شىء مغصوب فهو باطل (٣).

مسأله ١٥: الوضوء تحت الخيمه المغصوبه إن عدّ تصرفا فيها- كما فى حال الحرّ و البرد المحتاج إليها- باطل

(مسأله ١٥): الوضوء تحت الخيمه المغصوبه إن عدّ تصرفا فيها- كما فى حال الحرّ و البرد المحتاج إليها- باطل (٤).

الوضوء أيضا كذلك، وهذا التقريب فى الصوره الثانيه دون الثالثه.

تقدم فى آنيه الذهب و الفضة أن صدق الاستعمال فى الفرض لذلك الموضع الغصبى لا يوجب صدقه على نفس الوضوء حتى و لو كان رمسا لأن الاستعمال الغصبى أنما هو مجرد استحقاق الماء به.

تقدم أن الغصبىه فى الكون أو الحركه فى الفضاء و هو مغاير للحركه على اليد فضلا عما لو قلنا بأن حقيقه الغسل هو وصول الماء و غمره للعضو.

مطلق الاستلزام غير مبطل للوضوء اذا لم يكن اتحاد فى متعلق الحرمة و الوجوب، و لم يكن الاستلزام بنحو التسبب، بأن كانت معه اتفاقيه و نحوها.

فى صدق التصرف فيها على مجرد الكون تحتها نظر واضح، و ان كان نصبها

مسألة ١٦: إذا تعدّى الماء المباح من المكان المغصوب إلى المكان المباح لا إشكال في جواز الوضوء منه.

(مسألة ١٦): إذا تعدّى الماء المباح من المكان المغصوب إلى المكان المباح لا إشكال في جواز الوضوء منه.

مسألة ١٧: إذا اجتمع ماء مباح - كالجاري من المطر - في ملك الغير إن قصد المالك تملكه كان له

(مسألة ١٧): إذا اجتمع ماء مباح - كالجاري من المطر - في ملك الغير إن قصد المالك تملكه كان له (١)، وإلا - كان باقيا على إباحته، فلو أخذه غيره، وتملكه ملك. إلا أنه عصى من حيث التصرف في ملك الغير، وكذا الحال في غير الماء من المباحات مثل الصيد، وما أطارته الريح من النباتات.

مسألة ١٨: إذا دخل المكان الغصبي غفله و في حال الخروج توضع، بحيث لا ينافي فوريتها

(مسألة ١٨): إذا دخل المكان الغصبي غفله و في حال الخروج توضع، بحيث لا ينافي فوريتها، فالظاهر صحته، لعدم حرمة حينئذ (٢)، وكذا إذا دخل عصيانا ثم تاب، و خرج بقصد التخلص من الغصب (٣) و ان لم يتب و لم يكن بقصد التخلص ففي صحته وضوئه حال الخروج اشكال.

و الاستئلال بها تصرفا فيها، نعم يصدق عليه تصرفا بلحاظ النصب لها و اعدادها لذلك و لكن قد عرفت في الفضاء الغصبي اختلافه مع فعل الوضوء فضلا عن المقام.

أو قصد حيازته على الخلاف في أن الملكيه تحصل بالأول أو الثاني و أن مجرد الحيازه و الاستيلاء الخارجى لا يحققها، في حكم العقلاء الممضى شرعا و أن من سبق و من حاز أو استولى كلّها ناظره الى السبب المتخذ عقلا تيا للتملك، نعم في بعض الأمثلة قد يعتبر العقلاء المباح تابع لصاحب الملك مثل المياه التي في الغدران، و الصيد في الحمى على ما هو جار حاليا في حمى الاراضى لكلّ دوله و كذا مياه اراضيها.

الأولى التعبير بعدم فعلية الحرمة و عدم تنجزها.

مبنى على أن التوبه هل تكفّر الذنب للمعصيه المستقبليه المحقق وقوعها قهرا و ان كانت اختياريه بلحاظ المقدمات السابقه، كمن ألقى نفسه من الشاهق ثم

(مسأله ١٩): إذا وقع قليل من الماء المغصوب في حوض مباح، فإن أمكن ردّه الى مالكه، و كان قابلا لذلك لم يجز التصرف في ذلك الحوض و ان لم يمكن ردّه يمكن أن يقال بجواز التصرف فيه، لأن المغصوب محسوب تالفا لكنه مشكل من دون رضا مالكه (١).

تاب من معصيه قتل نفسه قبل وصوله الى الارض و موته، و مثل توبه من توسط الارض الغصبيه ثم تاب من كل الغصب عند خروجه، أم أنها لا ترفع الا ما سبق من المعاصي، الصحيح عموم التوبه عقلا و نقلا لمثل هذا، فترفع الذنب حينئذ، غايه الأمر أنه غير قادر بعد توبته على تجنب المعصيه و إن كانت قبل توبته مقوماتها اختياريه. لكن الصحيح عدم ابتناء الصحه في المقام على ذلك، بل هي مبتنيه على قبح الفعل و قبح صدوره من الفاعل اى من جهه الفعل و الفاعلى و المفروض أن التوبه ترفع العقوبه و الذنب و لا ترفع استحقاق العقوبه بمعنى اقتضاء الفعل في نفسه للعقوبه، و لكونه قبيحا و معصيه لا يصلح التقرب به بل يتجنب منه بالتوبه هذا كله بناء على اتحاد الوضوء مع غصب الفضاء و قد عرفت مما تقدم منعه.

فالمدار على التلف و عدمه، و هو يتحقق باستهلاك الماء المغصوب في غير مجانسه في الصفات، و لكن قد يقال بان المدار لا ينحصر في ذلك بل في موارد الامتزاج فيما هو مثله في الصفات يجوز له التصرف في الماء المشترك ما دام لم يتجاوز المقدار الذى له في الممتزج نظير التصرف في شركه الكلى في المعين، فإن حكم الشركه الاشاعيه في امتزاج المثليات المتحدده في الصفات و المنافع هي حكم الشركه في الكلى المعين، أنه يجوز لكل منهما التصرف مستقلا ما دام بقدر ماله من حصه في المال، بخلاف ما لو كان قيميا كالأرض و قطع الدواب و نحوهما فان الاجزاء تختلف في الصفات و المنافع فلا تقع القسمة إلا بالتراضى.

الشرط الخامس: أن لا يكون ظرف ماء الوضوء من أواني الذهب و الفضة

إشارة

الشرط الخامس: أن لا يكون ظرف ماء الوضوء من أواني الذهب و الفضة (١) وإلا بطل سواء اغترف منه أو أداره على أعضائه، و سواء انحصر فيه أم لا، و مع الانحصار يجب أن يفرغ ماءه في ظرف آخر و يتوضأ به، و ان لم يمكن التفريغ إلا- بالتوضؤ يجوز ذلك، حيث ان التفريغ واجب و لو توضأ منه جهلاً أو نسياناً أو غفلة صحَّ كما في الآنيه الغصبيه، و المشكوك كونه منهما يجوز الوضوء منه كما يجوز سائر استعمالاته.

مسألة ٢٠: إذا توضأ من آنيه باعتقاد غصبيتها، أو كونها من الذهب و الفضة، ثم تبين عدمه كونها كذلك

(مسألة ٢٠): إذا توضأ من آنيه باعتقاد غصبيتها، أو كونها من الذهب و الفضة، ثم تبين عدمه كونها كذلك، ففي صحَّه الوضوء اشكال، و لا يبعد الصحَّه، إذا حصل منه قصد القربه (٢).

الشرط السادس: أن لا يكون ماء الوضوء مستعملاً في رفع الخبث

الشرط السادس: أن لا يكون ماء الوضوء مستعملاً في رفع الخبث، و لو كان طاهراً (٣) مثل ماء الاستنجاء مع الشرائط المتقدمه، و لا فرق بين الوضوء الواجب قد تقدم في فصل أحكام الأواني أن المحرم في أواني الذهب و الفضة و ان كان استعمالها و التصرف فيها إلا- أنه ممتد الى وقوع الافعال المترتبة عليه بنحو يكون النهى عنها لتخصصها به لا النهى عنها في نفسها، فيكون تعقبها له محققاً لعنوان المنهى عنه، فالوضوء محل اشكال. كما تقدم أن التفريغ بالتوضؤ لا- يخرج عن كونه استعمالاً للآنيه فلا يصح الوضوء.

أمّا تقدير الغصبيه فقد تقدم عدم اتّحاده مع متعلّق الأمر بالوضوء و أمّا تقدير أنّها من المعدنين، فيلزم التجري، و الأقوى فيه الحرمة مع ارتكاب الفعل بل يكفي في البطلان المبعوضيه و القبح لتلك الإراده المصدرة للفعل.

هذا الشرط راجع الى شرطيه طهاره الماء بعد حمل ما ورد على المنع من استعماله على نجاسه مطلق الغساله و المستعمل في الخبث، حتى ماء الاستنجاء

والمستحب على الأقوى حتى مثل وضوء الحائض. و أما المستعمل في رفع الحدث الأصغر فلا اشكال في جواز الوضوء منه، و الأقوى جوازه من المستعمل في رفع الحدث الأ-كبر، و ان كان الأ-حوط تركه مع وجود ماء اخر، و أما المستعمل في الأ-غسال المندوبه فلا اشكال فيه أيضا، و المراد من المستعمل في رفع الأ-كبر هو الماء الجارى على البدن للاغتسال اذا اجتمع في مكان، و أمّا ما ينصب من اليد أو الظرف حين الاغتراف، أو حين إرادته الا-جراء على البدن من دون أن يصل الى البدن فليس من المستعمل، و كذا ما يبقى في الاناء، و كذا القطرات الواقعه في الاناء و لو من البدن، و لو توضّأ من المستعمل في الخبث، جهلا أو نسيانا بطل، و لو توضّأ من المستعمل في رفع الأ-كبر احتاط بالاعاده.

الشرط السابع: أن لا يكون مانع من استعمال الماء من مرض أو خوف أو عطش أو نحو ذلك

السابع: أن لا- يكون مانع من استعمال الماء من مرض أو خوف أو عطش أو نحو ذلك و إلا فهو مأمور بالتميم (١)، و لو توضّأ و الحال هذه بطل، و لو كان جاهلا بالضرر صحّ و ان كان متحققا في الواقع، و الأ-حوط الاعاده أو التميم.

غايه الامر قد عفى عنه، و أما المستعمل في الحدث الأ-كبر فقد تقدم أن الأقوى جواز استعماله و إن كان الاحتياط حسن.

قد تقدم في مسأله الوضوء من الآنيه الغصبيه بالاغتراف أن لا دليل ناهض على أخذ القدره في وجوب الوضوء، فما ذكر من أن أخذ عدم القدره على الماء أو على الوضوء في مشروعيه التميم قاض بأخذها في الوضوء و بأن التفصيل قاطع للشركه، لا شهاده فيه، فإن التفصيل دائما يوجب المبايته و قطع الشركه فيما كان بين الواجبين و الأ-مرين العرضيين و أما في الطولين و الذى أحدهما بدل اضطرارى عن الا-خر، فليس من المبايته في شىء، بل أن سنخ الاضطراريات هو رفع التنجيز عن الواجب الأولى التام، لا رفع المشروعيه و كذا الحال في بقيه الروافع، فهى لبنا غير

الثامن: أن يكون الوقت واسعا للوضوء و الصلاة، بحيث لم يلزم من التوضؤ وقوع صلاته، و لو ركعه منها خارج الوقت (١)، و إلا وجب التيمم، إلا- أن يكون التيمم أيضا كذلك، بأن بطل ان كان قصده امتثال الأمر المتعلق به، من حيث هذه الصلاة على نحو التقيد. نعم لو توضأ لغايه أخرى، أو بقصد القربه صحّ، و كذا لو قصد ذلك الأمر بنحو الداعي لا التقيد

مخصصه بل مزاحمه لملا-ك الحكم الأولى، و على ذلك فلو تكلف و توضأ في تلك الموارد صحّ وضوئه نظير موارد الحرج، نعم لو ارتكب المحرم من الضرر المنطبق على غسل الوضوء فإنه يبطل لارتكاب الحرمة لا لعدم وجود الأمر بالتوضؤ، و من ثم يصح لو كان جاهلا قاصرا، و نظير ذلك بقيه الموارد في الابدال الطولية كالصلاة من جلوس أو استلقاء فيتكلف و يصلى من وقوف. ثم ليعلم ان قيود الواجب على ثلاثه أنمط: أوليه أو متولده من مسأله اجتماع الأمر و النهي أو متولده من قيود الوجوب و هذا الشرط من النمط الثالث على مبنى متأخرى الأعصار، و من الثاني على المشهور المختار و قد يشكل على الماتن أنه جمع بين السنخ الثالث و الثاني في حيث لم يستشكل في ضرر المجهول إلا أن يقال أن الضرر المحرم هو المحتمل أو المعلوم كما قد يشكل على المتن بأن قدره قيد الوضوء الوجوبي لا الندبي و لو بلحاظ غير الصلاة مما تشمله الآيه.

فعند ضيق الوقت يدور الأمر بين الوضوء و وقوع الصلاة بعضها خارجا، أو التيمم و وقوعها كلا في الوقت، و قد يقال أن كلا من شرطيه الوضوء و الوقت ذو بدل فيتخير حيث أنه ورد أن من أدرك ركعه في الوقت فقد أدرك الصلاة (١)، و العمده في دفعه هو أن الظاهر من الحاق الركعه بإدراك الصلاة هو لمن فاته الوقت، لا لمن هو في

مسألة ٢١: في صورته كون استعمال الماء مضرًا، لو صب الماء على ذلك المحل الذي يتضرر به وقع في الضرر، ثم توضأ صح إذا لم يكن الوضوء موجباً لزيادته

(مسألة ٢١): في صورته كون استعمال الماء مضرًا، لو صب الماء على ذلك المحل الذي يتضرر به وقع في الضرر، ثم توضأ صح إذا لم يكن الوضوء موجباً لزيادته، لكنه عصى بفعله الأول (١).

الوقت وعبارة أخرى هي لغير القادر على إيقاعها في الوقت بسبب فوات الوقت لا عدم القدره بسبب تعين صرف القدره في واجب آخر ضمنى أو غيره، نظير ما ورد في الحج في من أدرك الموقفين فقد أدرك الحج أنّ عدم القدره بسبب فوات الوقت لا بسبب آخر، فيتعين حينئذ التيمم ودرک الوقت كلا، لا ما قيل من أنّ الصلاة قد اعتبرت في داخل الوقت بين الحدين ووضوء هو بلحاظ تلك الصلاة فمع الضيق لا قدره عليه، وذلك لأنه يمكن القول بالعكس أيضا بأن الصلاة في الوقت أخذت مع اتصافها بالشرائط التي منها الوضوء فهو غير قادر على إيقاعها في الوقت، فلو كان عدم القدره في جانب الوقت أخذ بقول مطلق لدار الأمر و تخير، بل العمده أنه عدم قدره خاصه، ثم أنّ ضيق الوقت يسوّغ التيمم لصدق عدم القدره على الوضوء و لأجل الصلاة بين الحدين، إذ موضوع التيمم كما سيأتى مطلق عدم القدره على الوضوء لمرض أو فقد ماء أو لغير ذلك.

ثم أنه لو ارتكب الوضوء مع ذلك لصح، لمشروعيته في نفسه، و لعدم أخذ القدره في موضوعه كما عرفت، و أما وقوع القصد على نحو التقييد فلا مجال له في المقام بعد عدم تعدد ماهية الوضوء بلحاظ الأمر المتعلق به سواء النفسى الندبى أو الوجوبى الشرطى الضمنى، كما تقدم مفصلا في صدر مبحث الوضوء.

إذ بعد عصيانه بوضوئه الأول يفسد ما سبق، و ينتفى موضوع الضرر في الوضوء اللاحق.

التاسع:المباشره فى أفعال الوضوء فى حال الاختيار،فلو باشرها الغير،أو أعانه فى الغسل،أو المسح،بطل(١)،و أما المقدمات للأفعال فهى(٢)أقسام:أحدها المقدمات البعيده كإتيان الماء أو تسخينه أو نحو ذلك.و هذه لا- مانع من تصدى الغير لها،الثانى:المقدمات القريبه،مثل صبّ الماء فى كفّه و فى هذه يكره مباشره الغير.الثالث:مثل صبّ الماء على أعضائه مع كونه هو المباشر لا-جرائه و غسل أعضائه،و فى هذه الصوره و ان كان لا يخلو تصدى الغير عن اشكال،إلا أن الظاهر صحّته،فينحصر البطلان فيما لو باشر الغير غسله،أو أعانه على المباشره بأن يكون مقتضى القاعده فى المأمور به العبادى بمعنى القربى هو العباده بالمعنى الثانى المحرر فى مبحث التعيّد و التوصلى من علم الأصول،و هو المباشريه فى قبال التسبب أو الاستنابه،و ذلك لظهور الفعل المأمور به المسند الى المكلف فى ذلك،و أن الأمر قد تعلّق به بهذا الاسناد،و هذا بخلاف المأمور به التوصلى،الذى يحصل الغرض منه بمجرد وجوده كيفما اتفق،سواء ذلك فى الأفعال التكوينيّه أو الاعتباريه،نظير النذر و اليمين و العهد و نحوه فى قبال بقيه المعاملات و الايقاعات، نعم قد يكون ظهور الاسناد فى الأفعال التكوينيّه فى الأعم من المباشره و التسبب لكثرة الاستعمال فى الأعم،كما فى الحلق و التقصير او الذبح على أحد القولين فى الحج.ثم أنّه يظهر من الروايات الآتيه المتعرضه الى آيه الشرك فى العمل شرط آخر فى الصحّه و هو الاستقلال فى الأداء،أى أنّه لا يكفى المباشره فى الجملة بل لا بد من الاستقلال فى المباشره من دون مشاركته للغير معه فى اتيانه للفعل و هو مضافا الى امكان تقرير أنّه مقتضى القاعده كما تقدم فى أصل المباشره أنّ الآيه الكريمه بمعونه الروايات دالّه عليه.

قد عبّر غير واحد بالاستعانه فى الوضوء من غير تخصيص أو تقسيم و إن

حكى عن آخرين التصريح بالتعميم فى الأقسام، و ما ورد فى الروايات هو عنوان الاشراك فى اتيان العمل فى حسنه الوشاء قال: «دخلت على الرضا عليه السلام و بين يديه ابريق يريد أن يتهياً منه للصلاه، فدنوت منه لأصب عليه فابى ذلك فقال: مه يا حسن فقلت: لم تنهاني أن أصب على يديك تكره أن أؤجر؟ قال: تؤجر أنت و اوزر أنا، فقلت: و كيف ذلك؟ فقال: أ ما سمعت الله عز و جل فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَ لَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا (١) و ها أنا ذا أتوضأ للصلاه و هى العباده فأكره ان يشاركنى فيها أحد» (٢)، و معتبره شهاب بن عبد ربّه قريب من مضمونه (٣) و فى معتبره السكونى عن ابى عبد الله عن آبائه عن على عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله: خصلتان لا أحب أن يشاركنى فيهما أحد:

وضوئى، فأنه من صلاتى، و صدقتى فانها من يدي الى يد السائل، فأنها تقع فى يد الرحمن» (٤).

و قد اشكل على الاستدلال بها تاره فى السند و اخرى فى الدلاله بأن مفاد الآيه ظاهره هو الشرك فى المعبود، كما قد استشهد بالآيه فى روايه جراح المدائنى (٥) على حرمة الرياء فى العباده، و أن الوزر فى الروايات قرينه على كون المعاونه فى نفس الوضوء، و كذا المشاركه بقرينه كونها فى الصدقه بمعنى الاعطاء الذى هو نفس عمل الصدقه.

و فيه: إن ظاهر الآيه بمقتضى دخول الباء على العباده بمعنى (فى) معنى قابل للانطباق على كل من الرياء و المشاركه فى اداء العباده فالأول شركه من جهه الغايه و الثانى شركه من جهه المقتضى للايجاد المباشرى، فليس هو من الاستدلال بالآيه بلحاظ البطون، و أما جعل مفادها النهى عن الشرك فى المعبود و تعدد الذات فبعيد

ص: ٤٥٠

١-١) الكهف: ١١٠.

٢-٢) ابواب الوضوء ب ٤٧.

٣-٣) ابواب الوضوء ب ٤٧.

٤-٤) ابواب الوضوء ب ٤٧.

٥-٥) ابواب مقدمات العباده ب ٦/١٢.

عن دلالتها لأن الآيه خطاب للموحد المؤمن بالآخره العامل بالصلاح، أن لا- يجعل في عبادته مشاركه للغير فيها، و هي على نحوين في الغايه أو الفاعل و ان كان ذلك من الشرك الخفى بالمعنى الأعم. و يتحصّل أنّ مفاد الآيه الكريمة تام الدلاله على شرطيه الاستقلال في أداء العبادات علاوه على المباشره و أنّها أوثق دلالة على المطلب من التمسك بالإطلاق لاثبات العباديه بمعنى المباشره الذى قرر في المقام و في مبحث التعبدى و التوصلى، اذ يمكن الخدشه فيه بأن اسناد الفعل و هو الغسل متحقق عرفا في التسبيب. و كذا مفاد الروايات، غايه الأمر المشاركه لما كانت معنى تشكيكيا غير متواطأ الصدق على الأفراد، كان المحرّم منه أشدّ الافراد و البقيه هي بدرجه الكراهه بمقتضى ما ذكرناه مرارا من أنّ متعلّق الحكم اذا كان كليا تشكيكيا و تعلق به حكم أمّا تحريمى أو وجوبى فإن ذلك لا يعنى الإلزام بكل درجات تلك الطبيعه، بل خصوص الدرجات الشديده في جانب الحرمة و أدناها في جانب الوجوب كما في صله الرحم و طاعه الوالدين و تعظيم شعائر الدين و غير ذلك من الموارد، و أما بقيه الدرجات فهى محكوم به بجنس ذلك الإلزام أى بالكراهه فى الأول و الاستحباب فى الثانى مضافا الى ظهور «لا أحب» فى الكراهه و كذا العطف بالصدق.

و قد يعارض دلالتها بصحيحه زواره الوارده فى الوضوء البيانى حيث فيها أنّ أبا جعفر عليه السّلام «دعا بقعب فيه شىء من ماء» (١) للوضوء، و مثلها العديد من الصحاح و فى صحيح ابى عبيده الحدّاء قال: «وضّأت أبا جعفر عليه السّلام بجمع، و قد بال، فناولته ماء، فاستنجى، ثم صببت عليه كفاً فغسل به وجهه و كفاً غسل به ذراعه الأيمن، و كفاً غسل به ذراعه» (٢) إلا أنّ الشيخ رواه «ثم أخذ كفاً» بدل «ثم صببت عليه كفاً»، و مثل الأولى ما روى

ص: ٤٥١

١- ١) ابواب الوضوء ب ٢/١٥.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ٨/١٥.

مسأله ٢٢: إذا كان الماء جاريا من ميزاب أو نحوه، فجعل وجهه أو يده تحته

(مسأله ٢٢): إذا كان الماء جاريا من ميزاب أو نحوه، فجعل وجهه أو يده تحته بحيث جرى الماء عليه بقصد الوضوء صح، ولا ينافى وجوب المباشرة. بل يمكن أن يقال: إذا كان شخص يصب الماء من مكان عال لا يقصد أن يتوضأ به أحد و جعل عن أمير المؤمنين حين ما أراد أن يتوضأ أنه دعا ابنه محمد بن الحنفية أن يأتيه بإناء فيه ماء.

و يجمع بينها بأن اتيان الماء للوضوء من المقدمات البعيده غير المختصه بفعل العباده فلا يصدق عليها أنها استعانه في العمل نفسه بخلاف مثل الصب في الكف أو على اعضاء الوضوء، و أما صب الراوى في كفّه عليه السلام فهو فعل قد يكون وجهه التجنب عن الوقوع في محذور آخر أهم أو لبيان الجواز و غير ذلك من الوجوه التي يحتملها الفعل فلا يقاوم الدلاله اللفظيه. ثم ان ظاهر الآيه و الاستشهاد في الروايات عموم ذلك في العبادات، و لكن ظاهر روايه السكوني خصوصيه الوضوء و الصدقه، و لعلّ التخصيص لشده الكراهه فيهما.

و على ذلك تبين تماميه ما في المتن في القسمين الأولين، و أما الثالث فمع حصول مقدار من الجريان في الجملة بالصب يشكل تحقق المباشرة و الاستقلاليه تماما، و التمسك للصحة بتحقق اسناد الوضوء الى المكلف و أنه باختياره، لا يشهد لتحقيق المباشرة فضلا عن الاستقلاليه التي تقدم اعتبارها، لما عرفت من أن الاسناد متحقق في التسبب أيضا بلحاظ ماده الغسل كما في غسل الخبث، فالافتاء به محل اشكال و منع، نعم لو كان مستند الشرطيه التمسك بالإطلاق في الخطاب و الأمر، لكان لتحقيق المباشرة في غالب الفعل كاف في صدق المباشرة، و لكنك عرفت دلالة الآيه و الروايات عليها و على الاستقلاليه، بل ان بعضها مورده القسم الثالث.

هو يده أو وجهه تحته صحّ أيضا(١).و لا يعدّ هذا من اعانه الغير أيضا.

مسألة ٢٣: إذا لم يتمكن من المباشرة جاز أن يستنيب بل وجب

(مسألة ٢٣): إذا لم يتمكن من المباشرة جاز أن يستنيب بل وجب(٢) و ان توقف اذ في كلا الفرضين لا ينافي ذلك المباشرة و الاستقلاليه في الاتيان بالوضوء، كما ورد (١) ذلك في الوضوء أو الغسل تحت المطر، اذ المطاوعه هاهنا من قبيل الايجاد اذ المراد من الاستقلاليه عدم فاعليه فاعل مختار في العمل، فلا يشكل بعدم الفرق بين الصوره الثانيه في المقام و القسم الثالث المتقدم، أو أن عدم القصد الذي ذكره الماتن لا يؤثر في تحقق الاستناد و عدمه، و ذلك لأنه مع الالتفات و الإراده المفروضه في القسم الثالث يستند العمل الى الغير بنحو الشركه في المباشرة لإيجاده، بخلافه مع عدم التفات الغير و عدم ارادته فإنه لا يستند إليه العمل بنحو المباشرة و الشركه، فمدار البحث ليس على أصل الاستناد الى المكلف بل على الاسناد المباشري الاستقلالي.

يمكن الاستدلال له بوجوه: الأول تقدم في مبحث التقيه في الوضوء و في المسح على الحائل أن ادلّه الرفع للاعذار العامه رافعه للشرطيه أو الجزئيه في المركبات يستعاض بها عن قاعده الميسور، شريطه قيام القرائن الخاصه و الأدلّه في ذلك المركب على تعدد المطلوب في الجملة و عدم البساطه في الملاك و الاعتبار، الثاني: صحيحه أبي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام- في حديث- «أنه كان وجعا شديدا الوجع، فأصابته جنابه و هو في مكان بارد، قال: فدعوت الغلمه فقلت لهم: احملوني فاعسلوني، فحملوني و وضعوني على خشبات، ثم صبوا على الماء فغسلوني» (٢) بتقريب أنّ باب الطهاره المائيه من الحدث ذات نسق واحد في الاضطرابات و الأبدال كما هو الحال في بدليه التيمم عنهما.

ص: ٤٥٣

١- ١) أبواب الوضوء ب ٣٦.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ٤٨.

على الأجره (١) فيغسل الغير اعضاءه و هو ينوى الوضوء (٢)، و لو أمكن اجراء الغير الماء بيد المنوب عنه بأن يأخذ يده و يصب الماء فيها و يجريه بها هل يجب أم لا؟ و يعضدها مصحح ابن ابي عمير عن غير واحد عن ابي عبد الله عليه السلام قال: «قيل له:

ان فلانا أصابته جنابه و هو مجذور فغسّـلوه فمات، فقال: قتلوه، ألا سألوها؟ ألا يمموه؟ ان شفاء العى السؤال» (١) و يظهر منها أنّ التـغـسـيل منهم مع عجز الجنب مرتكز لديهم كما يأتي توضيحه فى الوجه اللاحق و كذا تقريره عليه السلام لذلك و ان اعترض عليهم على عدم تيميمه بدل الغسل.

الثالث: ما ذكره المحقق الهمداني فى موارد عديده من أنّ الأوامر المتعلّقه بفعل ما كالركوع و القيام و الوضوء و غيرها كما تشمل المكلفين ذوى السلامه و المكنه كذلك تشمل ذوى العجز فالشخص الراكع للهرم أو المرض يكون ركوعه بالانحناء أكثر مما هو عليه، و قيامه بالانحناء الخلفى الذى هو عليه، و القيام ممّن لا- يستطيع القيام مستقلا هو بالاعتماد على الجدار و نحوه، و كذلك الحال فى الوضوء من العاجز عن ايجاده فى نفسه بان يسبب ايجاده فى بدنه باستدعاء الآخرين، و لكنه يتم على القول باستفاده المباشره من اطلاق الأمر بالمتعلّق و أما بناء على استفاده ذلك من الآيه و الروايات فيشكل إلا- بالوجهين السابقين.

لكونها مقدمه و جوديه بعد كون التسيب وظيفته، و كونه ضروريا غير رافع لوجوب الوضوء بعد ورود (٢) الأمر بدفع المال لتحصيل ماء الوضوء، و التفرقه بين تحصيل الماء و تحصيل أفعال الوضوء لا محصل له.

أما نيّه المكلف الوضوء فلأن الوضوء على هذا التقدير إمّا ينتسب إليه تكويننا بالتسيب، فهو الفاعل له بالتسيب فاللازم عليه نيّه ما هو فعل له، و إمّا يأتي به

ص: ٤٥٤

١- ١) ابواب التيمم ب ١/٥-٣-١٠.

٢- ٢) ابواب التيمم ب ٢٦.

الأحوط ذلك و إن كان الأقوى عدم وجوبه لأن مناط المباشرة في الأجراء و اليد آله و المفروض أن فعل الأجراء من النائب، نعم في المسح لا بد من كونه بيد المنوب عنه (١) لا النائب فيأخذ يده و يمسح بها رأسه و رجله و ان لم يمكن ذلك أخذ الرطوبة في يده و مسح بها، و لو كان يقدر على المباشرة في بعض دون بعض بعض

بالاستنابه و بتزليل النياحه فعل النائب كفعل للمنوب عنه، و اللازم في موارد النياحه من تيه المنوب عنه علاوه على تيه النائب، لأن النياحه لا بد أن تكون باستدعاء و استنابه من المنوب عنه، و لذلك كان التبرع عنه لا يجزى من دون اذنه أو استدعائه، فكما في الایجاد المباشري ينوى المكلف القربه كذلك في الایجاد الاستنابي لا بد عليه من التقرب به. و أما الغير الذي يجرى الماء فعلى الأول لا يلزم تيته بخلافه على الثانى و الأحوط إن لم يكن الأقوى الثانى، نظير تغسيل الميت و تيميمه، و التسبب من المكلف لازم أعم من موارد التولية و النياحه، و لعل الفارق كون الفعل -الذى هو متعلق الأمر- قصديا، مرهون تحقق عنوانه به و بين كون عنوانه تكوينيا خارجيا كالحلق و التقصير في الحج.

إما لأخذ الآله الماسحه في ماهيه المسح المأمور بها، أو لتقييد المسح ببله الوضوء و هى التى في محالّ الوضوء لا ما انفصل عنها مما في يد المعين في الغسل، نظير ما احتمل في تيمم الميت، أو لأن الضرورات تقدر بقدرها فمع امكان المباشرة في المسح و لو بالاستعانه لا تصل النوبه الى المسح بيد الغير، ثم لو عجز عن ذلك فيمسح الغير برطوبه ما في محالّ الوضوء، و لا ريب أنها أولى و أقرب الى الوظيفة الأولى من المسح بالماء الجديد، الذى تقدم في (مسأله ٣١) من فصل أفعال الوضوء، فيما اذا كان ماء الوضوء يجفّ بسرعه، و لا تصل النوبه الى التيمم بعد ما عرفت من تعدد المطلوب في الوضوء بقيام الدليل في جملة من الموارد و دلاله أدله

العاشر: الترتيب (١): بتقديم الوجه، ثم اليد اليمنى، ثم اليد اليسرى، ثم مسح الرأس، ثم الرجلين، ولا- يجب الترتيب بين أجزاء كل عضو، نعم يجب مراعاة الأعلى فالأعلى، كما مرّ و لو أخلّ بالترتيب و لو جهلا أو نسيانا بطل (٢) اذا تذكر بعد الفراغ و فوات الموالاه، و كذا ان تذكر

الرفع العامه عليه، و انحفاظ صوره الوضوء بحسب الاطلاقات الفوقانيه القرآنيه و الروائيه.

و الظاهر التسالم عليه اجمالا فتوى و نصوصا (١). و قد ذكروا أنه لو نكس في الترتيب لصحّ وقوع المتقدم فقط فإن أعاد نكسا صحّ في الذي يليه و هلم كذلك حتى يتم وضوءه، هذا اذا لم يقصد التشريع بفعله و لم يلزم محذور المسح بماء جديد فيكون من الفعل بأجنبي لكن في حصول المتابعه بناء على اعتبارها نظر، و أما الترتيب الحكمي فعن الشهيد الاجتزاء به كما لو رسم أعضاء وضوءه في الماء دفعه لكن مع توالي القصد المتعلق بكل عضو، و قد يستشهد له بصحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن الرجل لا- يكون على وضوء فيصبيه المطر حتى يبتل رأسه و لحيته و جسده و يداه و رجلاه، هل يجزيه ذلك من الوضوء؟ قال: ان غسله فإن ذلك يجزيه» (٢) و فيه: أنّ ما ذكر مع كونه من الترتيب الزماني دون الحكمي غايه الأمر الغسل ليس بحدوثي و هو محل اشكال كما سبق، و أما لو أريد نيّ الغسل مرتبا مع حصوله في الرسم دفعه فخلافا للنصوص الظاهره في الترتيب الزماني و أما صحيح علي بن جعفر فليس ينافي الترتيب الزماني عدا كونه ظهورا بدويا يزول بالتدبر بعد فرض تعاقب نزول المطر.

بمقتضى الاطلاقات، و خصوص ما ورد في الذي أخلّ به و ما ورد في الناسي، و تصريح الروايات أن ذلك فريضه قرآنيه. ثم ان مقتضى الترتيب أنه لو أخلّ

ص: ٤٥٦

١- ١) ابواب الوضوء ب ٣٣-٣٤-٣٥.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ٣٦.

فى البعض فإنه يعيد المتأخر الذى قدّمه بما يحصل الترتيب من دون حاجة لإعاده المتقدم الذى أتى به متأخراً ما دامت الموالات محفوظه، و ما دام لم يؤخذ فيها عدم الفصل بأجنبى و إلا للزم اعاده الماهيه و العمل من رأس لكن حكى عن الفقيه تبعاً لظاهر بعض الروايات لزوم اعاده المتقدم الذى وقع متأخراً مضافاً الى اعاده المتأخر الذى وقع متقدماً، و مال إليه فى الجواهر لو لا التسالم على مقتضى القاعده الذى هو مفاد الروايات المطلقه، ثم ما هو الفارق بين الجزئين اللذين وقع فيهما الخلل فى الترتيب و ما قبلهما من الأجزاء حيث أنّ حقيقته ليس إلا- نسبه التقدم و التأخر بين الأجزاء كل منها مع سائر بقية الأجزاء لا خصوص الملاصق القريب منه، إلا- أن يفرض تعبد خاص فى معنى الترتيب و هو خلاف ظاهر الروايات الآتية المستدلّ به على القول الثانى، اذ لسانها ان ذلك مقتضى اتباع بعض الأجزاء لبعضها.

أما ما يدلّ على الأول: فصحيح منصور بن حازم عن ابى عبد الله عليه السلام فى حديث تقديم السعى على الطواف قال: «ألا ترى أنّك اذا غسلت شمالك قبل يمينك كان عليك أن تعيد على شمالك» (١) و رواه ابن ابى يعفور- و الطريق لاعتباره وجه- عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «اذا بدأت بيسارك قبل يمينك و مسحت رأسك و رجلك، ثم استيقنت بعد أنّك بدأت بها غسلت يسارك ثم مسحت رأسك و رجلك» (٢).

و استدللّ للثانى بموثق ابى بصير عن ابى عبد الله عليه السلام قال: «إن نسيت فغسلت ذراعيك قبل وجهك فأعد غسل وجهك، ثم اغسل ذراعيك بعد الوجه، فإن بدأت بذراعك الأيسر قبل الأيمن فأعد غسل الأيمن، ثم اغسل اليسار، و إن نسيت مسح رأسك حتى تغسل رجلك فامسح رأسك ثم اغسل رجلك» (٣) و فى صحيح اخر لمنصور بن حازم عن ابى

ص: ٤٥٧

١- ١) ابواب الوضوء ب ١٤/٣٥-١٤.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ١٤/٣٥-١٤.

٣- ٣) ابواب الوضوء ب ٨/٣٥.

فى الأثناء، لكن كانت نيتته فاسده حيث نوى الوضوء على هذا الوجه، وإن لم تكن نيتته فاسده فيعود على ما يحصل به الترتيب و لا فرق فى وجوب الترتيب بين عبد الله عليه السلام «فى الرجل يتوضأ فيبدأ بالشمال قبل اليمين، قال: يغسل اليمين و يعيد اليسار» (١) و فى مصحح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال: «سألته عن رجل توضأ فغسل يساره قبل يمينه كيف يصنع؟ قال: يعيد الوضوء من حيث أخطأ، يغسل يمينه ثم يساره ثم يمسه رأسه و رجله» (٢). هذا و منشأ الوهم هو حمل التعبير «بدأ بالشمال قبل اليمين» أو «بذراعه قبل وجهه» بوقوع غسل اليمين أو الوجه بعد الشمال أو الذراع مع أن هذا التعبير يستعمل بمجرد وقوع غسل الشمال مع نسيان اليمين أو الوجه، لأنه يصدق وقوعها قبل، كما هو الحال فى قطعات الزمان فيقال اليوم قبل غد و ان لم يأت نفس الغد بالفعل، و يشهد لذلك ما فى الصحيح الآخر لمنصور المتقدم حيث استعمل نفس التعبير مع ظهور انه لم يأت بغسل اليمين بقرينه قوله عليه السلام: «يغسل اليمين و يعيد اليسار» فخصص الاعداء باليسار، و أما التعبير بالاعداء فى موثق ابى بصير لغسل الوجه فالتغليب و القرينه على ذلك ذيل الروايه حيث أنه عليه السلام فرض نسيان الرأس و عدم اتيانه فى سياق واحد مع الصورتين السابقتين، و يشهد أيضا لإرادته ذلك من هذا التعبير صحيح زراره قال: «سئل أحدهما عليهما السلام عن رجل بدأ بيده قبل وجهه و برجليه قبل يديه؟ قال: يبدأ بما بدأ الله به، و ليعد ما كان» (٣) فإنه عليه السلام قد خص التعبير بالاعداء بغير ما يبدأ به مما يدل على كون ما يبدأ به لم يأت به الرجل نسيانا و فى صحيح اخر لزراره عن ابى جعفر عليه السلام فى حديث «و ان تيقنت أنك لم تتم وضوئك فأعد على ما تركت يقينا حتى تأتى على الوضوء» (٤) فاستعملت الاعداء فى اتيان ما تركه نسيانا. ثم أن ما ورد

ص: ٤٥٨

١- ١) ابواب الوضوء ب ٢/٣٥.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ١٥/٣٥.

٣- ٣) المصدر السابق ح ١.

٤- ٤) ابواب الوضوء ب ١/٤٢.

الشرط الحادى عشر: الموالاه

اشاره

الحادى عشر: الموالاه بمعنى عدم جفاف الأعضاء السابقه قبل الشروع فى اللاحقه فلو جفّ تمام ما سبق بطل (١)، بل لو جفّ العضو السابق على العضو الذى يريد أن يشرع فيه الأحوط الاستثاف، وإن بقيت الرطوبه فى العضو السابق على السابق، و اعتبار عدم الجفاف أنّما هو اذا كان الجفاف من جهه الفصل بين الأعضاء، أو طول الزمان، و أما اذا تابع فى الأفعال و حصل الجفاف من جهه حراره بدنه أو حراره الهواء أو غير ذلك فلا بطلان، فالشرط فى الحقيقه أحد الأمرين من التابع العرفى و عدم الجفاف، و ذهب بعض العلماء الى وجوب الموالاه بمعنى التابع، و ان كان لا- يبطل الوضوء بتركه اذا حصلت الموالاه بمعنى عدم الجفاف، ثم أنّه لا يلزم بقاء الرطوبه فى تمام العضو السابق بل يكفى بقاؤها فى الجملة و لو فى بعض اجزاء ذلك العضو.

من بعض الروايات كمعتبره الحكم بن حكيم (١) من الاعاده مطلقا محمول على فوات الموالاه أو اعاده ما يتم به الترتيب.

كما ذهب إليه جماعه منهم المحقق و العلامه فى المنتهى و القواعد و غيرهما و القول الثانى لزوم المتابعه فى الاختيار و عدم الجفاف فى الاضطرار كما فى المقنعه و التهذيب و عن التحرير بل استظهره فى الجواهر من أكثر عبائر المتقدمين و أن الوجوب فيها شرطى لا- تكليفى كما نسبه إليهم المتأخرون، كما هو ظهور كلماتهم فى الموارد الأخرى، و الثالث ما ذهب إليه الشهيد و جماعه من المتأخرين و نسب الى الفاضلين أيضا من كون المتابعه واجبه تكليفا و الموالاه بمعنى عدم الجفاف، و الرائع ما ذكره فى المتن من أن المدار على أحد الأمرين اما المتابعه العرفيه أو عدم جفاف

ص: ٤٥٩

أما الروايات في المقام:

الأولى: ما كان بلسان الاتباع كصحيحه الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال: «إذا نسي الرجل ان يغسل يمينه فغسل شماله و مسح رأسه و رجليه فذكر بعد ذلك غسل يمينه و شماله و مسح رأسه و رجليه، و ان كان انما نسي شماله فليغسل الشمال و لا يعيد على ما كان توصّأ و قال:

اتبع وضوءك بعضه بعضاً» (١) و معتبره حكم بن حكيم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي من الوضوء الذراع و الرأس؟ قال: يعيد الوضوء ان الوضوء يتبع بعضه بعضاً» (٢) و صحيح زراره قال: «قال ابو جعفر عليه السلام: تابع بين الوضوء كما قال الله عزّ و جل، ابدأ بالوجه، ثم باليدين، ثم امسح الرأس، و الرجلين، و لا تقدم من شيئاً بين يدي شيء تخالف ما أمرت به» الحديث (٣)، و المتابعه المأمور بها تحتمل معنيين أحدهما الترتيب كما هو ظاهر الروايه الأخيره و هو أظهر في الروايتين المتقدمتين، و ثانيهما الولاء الزماني، و لكن التدبّر يقضى بمنع أظهره المعنى الأول و ذلك لأن الأمر به في الروايات الثلاث أمر مستقل مغاير للأمر بالترتيب فلا وجه لحملها عليه، أما الروايه الأولى فلأنه قد فصل بين الأمر بالترتيب و تداركه اذا وقع فيه خلل و بين الأمر بها بلفظ «و قال» الدال على أمر مستأنف، لا كمحصل و كبرى لما سبق، و كذلك الروايه الثانيه فإن سبب الاعاده لا وجه له إلا فوات الموالاته فتكون أظهر في استعمال الموالاته في غير الترتيب بل في الولاء الزماني، و أما الروايه الثالثه فكذلك حيث انّ المصدر تعرّض للأمر بها و قيّدت بالترتيب الخاص. فليس قوله عليه السلام «كما قال الله عزّ و جل ابدأ» تفسير للمتابعه و لأصل

ص: ٤٦٠

١- ١) ابواب الوضوء ب ٩/٣٥.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ٦/٣٣.

٣- ٣) ابواب الوضوء ب ١/٣٤.

المراد منها بل هو بيان و تقييد لكيفيتها، والحاصل ان أصل معنى المتابعه هو التوالى و الولاة الزمانى و المكانى مقابل الانفكاك و الاستقلال و لا- تستعمل هذه المادة بمعنى الترتيب المجرد عن التوالى فالمتابعه بين ابعاض الوضوء ليس أن يأتى بها مجتمعه متواليه كيفما كان، بل تواليا ترتيبيا. و مفاد هذه الطائفة مطلق كما لا يخفى.

الثانيه: ما كان بلسان اشتراط عدم الجفاف كموثق ابى بصير عن ابى عبد الله عليه السلام قال: «اذا توضأت بعض وضوئك و عرضت لك حاجه حتى يبس وضوئك فأعد وضوءك، فإن الوضوء لا يبعض» (1) و الشرطيه فيها مقيده بما اذا طرأ اضطرار فى الأثناء، و ظاهر اسناد اليبس هو الى ذلك البعض من الوضوء الذى أتى به لا الى خصوص العضو السابق، أما الذيل فمفاده ملحق بالطائفة الأولى من اتباع الوضوء بعضه بعضا و التوالى بينها، و هو معنى عدم التبعض و التفكيك بينها. و صحيح معاويه بن وهب قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ربّما توضأت فنفض الماء، فدعوت الجاريه فأبطأت علىّ بالماء، فيجف وضوئى؟ فقال: أعد» (2) و الاعاده و ان احتملت أنّها لمجرد فوات الموالاه و التابع العرفى و لكن حدّ الظهور هو فى الاعاده بحصول الجفاف المأخوذ فى فرض السائل.

الثالثه: ما ورد (3) فى من نسى مسح الرأس أو الرجلين و تذكر و هو فى الصلاه أو بعد مده من وضوئه أنّه يمسح ببلل لحيته أو حاجبيه كصحيح الحلبي و ابن أعين و غيرهما- و قد تقدمت فى المسح- و وجه دلالتها لا- من طرف البطلان لكونه من جهه المسح بغير بلّ الوضوء و ان احتمل أنّه من جهه فوات الموالاه أيضا، بل من طرف فرض الصحّه فى مفادها ما دام البلل باقيا على الأعضاء السابقه، فى حاله

ص: ٤٤١

١- ١) ابواب الوضوء ب ٢/٣٣.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ٣/٣٣.

٣- ٣) ابواب الوضوء ب ٢١-٣٥-٤٢.

النسيان، و ان فانت الموالاه و التابع العرفى.

أقول: مقتضى الطائفة الأولى هو التابع و التوالى العرفى، و أما مفاد الثانيه فتقدير هذا التابع بوجود الرطوبه على الأعضاء السابقه فيما لو طراً اضطراراً أو نسيان، و كذلك هذا مفاد الثالثه، فلو جمدنا على نسبه مفاد الطوائف لكان المتعين القول الثانى، إلا أن لسان الذيل فى موثقه ابى بصير من الطائفة الثانيه هو التعليل بما هو خاصيه طبيعه الضوء أنه تتابعى لا- يبعث، فكأن وجود الرطوبه فى الأعضاء السابقه هو المحقق لذلك لا خصوص المتابعه و الولاء العرفى، و بقرينه أن اليبس بسبب التأخير اى بما هو معرف للمده الزمنيه للتبعيض و انعدام الموالاه يكون ذلك تفسيراً لحدّها بتلك المده فتكون حاكمه تفسيريه على الطائفة الأولى فيتعين القول الأول، لكن تفسيره بأنه اشاره الى المده المحدده بحسب اليبس الاعتيادى التوسطى بسبب التأخير فالمدار على المده المزبور، و أما التفسير لذيل الموثقه بما ينطبق على القول الرابع، فلأزمه أن التطبيق للكبرى فى الذيل و هو عدم التبعض على عدم اليبس تعبدى مع بقاء الكبرى على حالها، و على ذلك يلزم أن يقتصر فى التطبيق التعبدى على مورد النسيان و الاضطرار و نحوهما، و لا- يتعدى الى العامد مع المندوحه فيكون تفسيراً له بما يؤول الى القول الثانى، كما أنه يلزم على القول الرابع أنه اذا لم تتحقق الموالاه العرفيه و يبس الماء بسبب التجفيف السريع بالثوب و نحوه، أن يبطل الضوء مع ان المده أقصر مما لو أخر ففانت الموالاه العرفيه و لكن كانت الرطوبه باقيه فى بعض الأعضاء السابقه كاللحيه، فيدور الحال بين القول الأول و الثانى. هذا و هناك طائفة أخرى.

الرابعه: ما ورد (1) فى أن من فرغ من وضوئه فلا يعتنى بشكّه و من كان فيه فيأتى بما

ص: ٤٤٢

(١- ١) ابواب الوضوء ب ٤٢.

شكّ فيه، و هي دالّه على أنّ هناك هيئته اتصاليه فى الوضوء تتصرم و تتقضى مثل صحيحه زراره عن ابى جعفر عليه السّلام قال: «اذا كنت قاعدا على وضوئك فلم تدر أ غسلت ذراعيك أم لا، فأعد عليهما و على جميع ما شككت فيه أنّك لم تغسله، و تمسحه، مما سمى الله، ما دمت فى حال الوضوء، فاذا قمت عن الوضوء، و فرغت منه، و قد صرت فى حال أخرى فى الصلاه، أو فى غيرها، فشككت فى بعض ما سمى الله مما أوجب الله عليك فيه وضوئه، لا شىء عليك فيه، فان شككت فى مسح راسك فأصبت فى لحيتك بللا- فامسح بها عليه، و على ظهر قدميك، فإن لم تصب بللا- فلا- تنقض الوضوء بالشك، و امض فى صلاتك» الحديث. و موثق ابن أبى يعفور عن ابى عبد الله عليه السّلام قال: «اذا شككت فى شىء من الوضوء و قد دخلت فى غيره فليس شكك بشىء، إنّما الشك اذا كنت فى شىء لم تجزه» و فى موثق بكير بن أعين قال: «قلت له: الرجل يشك بعد ما يتوضأ؟ قال: هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك» و مصحح ابى بصير عن ابى عبد الله عليه السّلام فى حديث «و ان شك فلم يدر مسح أو لم يمسح، فليتناول من لحيته ان كانت مبتلّه، و ليمسح على رأسه» الحديث.

و من الواضح فى مفاد هذه الطائفه كصحيح زراره أن القعود على الوضوء فى مقابل القيام منه هو عباره عن المتابعه و التابع العرفى موالاه فى مقابل انقطاعها فيعين القول الثانى، و هي و إن كانت وارده فى حكم الشك، إلا أنّ موضوعها فى تجاوز الهيئه الاتصاليه العرفيه للوضوء، نعم فى خصوص المسح قد يقال بأنّها متفقّه على بقاء محلّه ما دام البلل باق فى الأعضاء السابقه لا سيما كاللحيه، و لكنه مبنى على عدم جريان قاعده التجاوز و الفراغ فى الوضوء عند الشك فى المسح، عند الدخول فى الصلاه أو فى عمل آخر، و هو أحد القولين، و إلا فعلى القول الآخر بدلاله تحكيم الجمله المتوسطه فى صحيح زراره على الذيل، لا استثناء فى ضابطه الهيئه

مسأله ٢٤: إذا توضأ و شرع فى الصلاه ثم تذكر أنه ترك بعض المسحات أو تمامها بطلت صلاته و وضوءه أيضا

(مسأله ٢٤): إذا توضأ و شرع فى الصلاه ثم تذكر أنه ترك بعض المسحات أو تمامها بطلت صلاته و وضوءه أيضا، إذا لم تبق الرطوبة فى اعضائه، و إلا أخذها و مسح بها و استأنف الصلاه (١).

مسأله ٢٥: إذا مشى بعد الغسلات خطوات ثم أتى بالمسحات لا بأس

(مسأله ٢٥): إذا مشى بعد الغسلات خطوات ثم أتى بالمسحات لا بأس (٢) و كذا قبل تمام الغسلات إذا أتى بما بقى و يجوز التوضؤ ماشيا.

مسأله ٢٦: إذا ترك الموالاه نسيانا بطل وضوءه مع فرض عدم التابع العرفى أيضا

(مسأله ٢٦): إذا ترك الموالاه نسيانا بطل وضوءه مع فرض عدم التابع العرفى أيضا، و كذا لو اعتقد عدم الجفاف ثم تبين الخلاف (٣).

الاتصاليه فى الوضوء، مضافا الى ما يمكن ان يقال من أن مراعاة الشك فى المسح غايه ما يثبت بقاء المحل فى ظرف الشك أى احتمال ترك المسح نسيانا، فلا ينافى القول الثانى ثم أنه على القول الثانى لا يضرّ الجفاف بسبب الحراره أو بالتجفيف بخرقه أو نحو ذلك ما دام الموالاه العرفيه محفوظه.

للزوم المسح ببله غير الوضوء فى الشق الأول، كما أنّ الموالاه قد فاتت باليبس أيضا و أما مع بقاء بله الأعضاء السابقه فقد تقدمت الروايات الداله عليه و غيرها مما ورد فى نفس الباب فى مورد النسيان.

لا اخلال بالموالاه على الأقوال المتقدمه عدا الثانى، فإنه قد يقال بالنظر الى صحيحه زواره المتقدمه فى الطائفه الرابعه ان اللازم المكث فى مكان واحد، و لكن الظاهر عدم منافاه المتابعه العرفيه و الموالاه فى نظرهم مع الخطوات اليسيره، و ذكر القعود على الوضوء فى مقابل القيام فى حال أخرى فى الصحيح، لا لبيان تقوم الموالاه بالاستقرار، و إن كان أولى فى الوصل و التابع.

فى فرض النسيان تمتد الهيئه الاتصاليه فى الوضوء الى جفاف تمام الأعضاء فلو فرض جفافها مع زوال التابع العرفى أو قبله، بطل الوضوء.

مسأله ٢٧: إذا جفَّ الوجه حين الشروع في اليد لكن بقيت الرطوبه في مسترسل اللحيه

(مسأله ٢٧): إذا جفَّ الوجه حين الشروع في اليد لكن بقيت الرطوبه في مسترسل اللحيه أى الاطراف الخارجه عن الحدِّ ففى كفايتها اشكال (١).

الشرط الثانى عشر: التيه

اشاره

الثانى عشر: التيه (٢) وهى القصد الى الفعل مع كون

لكن تقدم ظهور الروايات فى الشمول للمسح بما خرج من اللحيه عن حدِّ الوجه، نعم لو فرض استطالتها الى حدِّ الصدر و البطن لكان للتأمل مجال لعدم تبعيه ما استطال للوجه حيثئذ، بعد ظهور ما دلَّ على المسح بالرطوبه فى اللحيه بما هى من توابع عضو الوضوء، و ان ما فيها من الرطوبه هو بله و وضوء.

و تطلق و يراد بها فى الاستعمال اللغوى و الروائى الإراده و العزم و القصد و هو الذى عتبر به الماتن و غيره ممن ذكر أحد هذه الألفاظ، و قد يراد بها المنوى و المقصود و المراد و الفعل الذى هو المتعلق المباشر للإراداه و القصد، و قد يراد بها الغايه و الداعى القريب أو البعيد كإمتثال الأمر أو وجهه تعالى و القربه منه، و الثواب أو النجاه من العقاب، و قد يراد بها العباديه و الخضوع و التذلل و التسليم المطلق للرب.

و البحث فى المعانى الثلاث الأولى أنما هو لتحقيق المعنى الرابع و بعد الفراغ عن اعتباره فى الفعل المأمور به، و من ثم كان البدأه به متعين، و العباديه هى كما تقدم نهايه خضوع و التذلل الخاص للمعبود أى لمن يعتقد بربوبيته و إلهيته، أى لمن يكون له الوله بالذات و على نحو الاطلاق، أى قائم الذات بنفسه و ما سواه قائم به و كلاهما متلازمان فإن نهايه الخضوع على الحقيقه لا تتحقق إلا لمن يعتقد فيه أنه قائم الذات بنفسه و غيره قائم به و إلا فلن يكون تسليمه له بقول مطلق، و من يعتقد فيه ذلك يستلزم الخضوع له بقول مطلق. و الواجب التعبدى بهذا المعنى ليست العباديه فيه جزء و لا - شرطاً، بل هى صورته نوعيه له، و كالروح و الجسد و حكى لى بعض الساده من مشايخنا هذا القول عن ابن ادريس و كاشف الغطاء، و ان كانت عبارتهما فى

السرائر و الكشف لا- تساعده و لعلّه عثر على موضع آخر، و يبالي أنه اختيار ابن طاوس في موضع من الاقبال، فلا يكون افتراق الواجب و المأمور به التعبدى و التوصلى، بأخذ قصد الأمر و نحوه جزءاً أو شرطاً في متعلق الأمر، بل افتراقهما في كل من سنخ الأمر و المأمور به، فالأمر في الأول الغرض فيه المعرفه و التخضع، و المأمور به فيه هويته و صورته ماهيته الخضوع و التأله و اظهار الفقر و الذلّ تجاه الساحة الربويه، و لأجل ذلك الملحوظ- في الأدله الخاصه للأبواب العباديه- الاشاره و الدلاله على العباديه بآثارها و لوازمها و نحو ذلك لا بأخذ القصد و التيه بلسان الشرطيه، نعم الأدله العامه التي استدللّ بها على العباديه في الأوامر الشرعيه ظاهر لسانها ذلك، لكنها بلحاظ ما هو المحقق للعباديه، لا العباديه نفسها، و على ذلك يتبين عدم انحصار تحققها بقصد الأمر أو المحبوبيه، و ان كان الأول يشير الى عبادته بداعى الثواب أو خوف العقاب و الثانى بداعى الحبّ و الأهلبيه للعباده، و ذلك لأن حاله الخشوع و التذلل بالعمل يمكن تحققها بقصد حاله نفسها، و اتيان العمل لذلك.

و مما يترتب على ذلك أن الأمر عند الدوران بين التعبدى و التوصلى يدور بين متباينين و كذلك المأمور به، لكن حيث كان بيان سنخ الأمر و المأمور به فى عهده الشارع و كان فى التعبدى كلفه زائده، لا سيّما و ان التوصلى يمكن ايقاعه بنحو العباده أيضاً، كان المقام بحكم الأقل و الأكثر الارتباطيين، فى جريان البراءه، لا سيّما على القول بأن الأقل و الأكثر الارتباطيين هما من المتباينين لكن بحكم الأقل و الأكثر، أما الأصل اللفظى عند الدوران المزبور فقد استدللّ على التوصليه بالإطلاق، و لكنك عرفت أنّ الوجوب و الواجب فيهما متباينان ليسا من قبيل الإطلاق و التقييد، نعم لو

كان المراد الاطلاق المقامى لا سيما فى الواجب العام البلوى و الابتلاء، لكان له وجه.

و استدلل للعباديه:أولاً:بقوله تعالى وَ مَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ (١)و قد ذكر فى تفسيرها عدّه أقوال:الأول:انها أخبار عن الأمر المتوجّه لأهل الكتاب الذين أشركوا بالله تعالى فى الاعتقاد بنوّه عيسى و تأليهه، بأنهم لم يؤمروا إلا بتوحيد الله الخالص عن الشرك.و يستشهد لذلك بسياق الآيه و هو وَ مَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ، وَ مَا أُمِرُوا إِلَّا.... لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَ يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَ يُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَ ذَلِكُمْ دِينُ الْقَيِّمَةِ و قد جعل الأمر بالعباده الخالصه مقابل الأمر باقامه الصلاه و إيتاء الزكاه، و فيه:ان العباده عنوان كلى صادق على الاعتقاد و على الفعل الجانحى و الجارحى، و الخطاب غير مختص بهم بعد وصفه فى ذيل الآيه ب دِينُ الْقَيِّمَةِ بل لعلّ الاشاره هى الى ما فى الصحف المطهره و المكتوب القيم فيها، نعم لو قرب هذا القول بأن المراد من الآيه ليس حصر الأوامر فى العباده بل حصر العباده المأمور بها بعباده الله تعالى اخلاصا عن الشرك به مع غيره، لكان له وجه، و لكنه أيضا خلاف اطلاق الأمر، و لكان الأنسب تقديم الاخلاص على العباده، فتقديمها عليه مع تقيدها به فى مقام بيان الطلب لكل منهما.

الثانى: أن مفاد الآيه أن غايه الأوامر فى الشرائع الإلهيه هى عباده الله تعالى و الاخلاص له، فإن الأحكام فى المعاملات بالمعنى الأعم الغرض منها هى التوطئه و الاعداد و التهيئه لعباده المكلف، فلا يكبل بالموانع عن العباده بسبب الحياه و المعيشه الارضيه المدنيه، و يستشهد لذلك باللام الظاهره فى الغايه و ان حملها على معنى الباء مفتقر الى قرينه، و حيث كانت الصلاه هى الباب الأوسع للعباده و عطف

ص: ٤٤٧

بها لبيان مورد الغايه و كذلك الزكاه حيث انها قرينه الصلاه فى كل مورد أمر بها، لأنها الباب الأوسع للتكافل فى المعيشه الارضيه الذى هى يتقوم به الاجتماع. و فيه أنّ اللام بمعنى الغايه لا ينافى استعمالها بمعنى الباء، حيث أنّ الامتثال غايه للأمر، فبيانه و بيان صورته، بيان لمتعلق الأمر، كما أنّ العطف بإقامه الصلاه و إيتاء الزكاه كأجزاء للمستثنى لا يستقيم مع هذا المعنى، بل هما قرينه على كون المراد بيان المأمور به و كذلك وصف الثلاثه بأنه دين القيمه أنها اجزاء للدين، و الاقتصار على الثلاثه لأهميتها.

هذا و قد يشكل على الدلاله بأن الالتزام بأخذ العباديه فى عموم الاوامر الشرعيه يستلزم تخصيص الأكثر المستهجن، و ان دفع بأن كون الأوامر التوصليه أكثر محل تأمل نعم هى كثيره جدا، فالظاهر أنّ المراد هو أن الأوامر العباديه اى المتعلقه بالأفعال العباديه شأنها، لم يؤمر بها إلا- لعباده الله عزّ و جل بقيد الاخلاص، و القرينه الأخرى على ذلك هو أن صدر السوره فى ذمّ الكافرين من أهل الكتاب و المشركين فى بقاءهم على الكفر فى الاعتقاد و العباده النسكيه، و كلاهما عباده بالمعنى العام، فمورد النفى و الاثبات فى ذلك، ثم أنّ المراد من العباده الشأنيه هى الأفعال التى تناسب اظهار التذلل و الخضوع، فالعموم وارد فيها، و مقتضى الأصل اللفظى فيها حينئذ هو العباديه لله تعالى بقيد الاخلاص. نعم لا- بدّ من احراز الموضوع و هو مناسبه الفعل للتذلل و الخضوع كى يصحّ التمسك به، إن قلت: ان كلّ الأفعال يمكن أن يؤتى بها على وجه العباده بقصد القربه حتى المباحه؟

قلت: تاره العباديه لأنه يؤتى بالفعل بقصد المقدميه لما هو عباده بالذات، أو لأنه يؤتى به بداعى امتثال الأمر و الطاعه، و ان كان الأمر المتعلق به توصليا، أى ان اضافته

لله تعالى بالنيه و أخرى تكون للفعل فى نفسه اضافة و ان تأكدت بالإضافة الحاصله بالنيه، فالأول عباده بالعرض و فى الحقيقه النيه الباعثه على العمل هى العباده بخلاف الثانى فإن كلا من النيه و الفعل عباده.

ثانيا: المستفيضه النبويه بين الفريقين (1) «أما الأعمال بالنيات» و فى صحيحه ابى حمزه عن على بن الحسين عليه السلام قال: «لا عمل إلا بالنيه» و فى روايه العبدى عن جعفر عن آباءه عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله لا قول إلا بعمل و لا قول و لا [لا] عمل إلا بنيه، و لا قول و لا [لا] نيه إلا باصابه السنه» و فى حسنه على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام - عن آباءه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه و آله فى حديث - «أما الأعمال بالنيات، و لكل امرئ ما نوى، فمن غزا ابتغاء ما عند الله فقد وقع أجره على الله عز و جل، و من غزا يريد عرض الدنيا أو نوى عقالا لم يكن له إلا ما نوى»، و قد ذكر فى مفاد الحديث عدّه احتمالات: أن المقدر و المنفى الكمال، أو الثواب بقرينه التقييد بإصابه السنه و التصريح فى الروايه الأخيره، و لوحده المقدر فى النفى الداخلى على القول و العمل و النيه. مضافا الى لزوم تخصيص الأكثر لو بنى على عموم تقييد الأعمال بالمأمور بها بالنيه، لخروج التوصليات، أو النيه بمعنى قصد الفعل مقابل الغفله أو العقوبه فى الاتيان، و فيه: أن الظهور الأولى لنى الشىء هو نفى وجوده، و النفى لما كان تشريعا فهو نفى لوجوده فى اعتبار التشريع اى لصحته، و التقييد باصابه السنه أدلّ للزوم المطابقه فى الصحه، نعم يترتب عليها الثواب و الجزاء وجودا و عدما، و أما الروايه الأخيره فلا تنافى تقدير الصحه لأنها تدلّ على مطلوبه العباديه فى الجهاد و ذكر الاجر من باب ذكر اللازم بدل الملزوم، و الجهاد

ص: ٤٤٩

الواجب في ظاهر العبائر متسالم على عباديته، أما تفسير الحديث بمعنى إرادته قصد الفعل من التّيه، أو إرادته الداعي الحسن منها لأن حكم العمل من الحسن و القبح و الثواب و العقاب تابع لنحو الداعي إن حسن فحسن و ان قبيح فقبيح، فالمعنى الأول لا يتنافى مع العباديه اذ هو مقوم لها و لا وجه للاقتصار عليه بعد تفسير الروايه الأخيره بالقربه، و أما الثاني فلا يتنافى مع ما استظهرناه لأنه في الأفعال التي من شأنها التذلل و الخضوع بها و لا محاله يكون الداعي عباديا. نعم خروج التوصليات غايه ما يدل على اختصاص الشرطيه بما من شأنه العباديه كما تقدم في الآيه، نعم في روايات اخرى (١) ما يدل على مطلوبيه التّيه العباديه و رجحانها مطلقا حتى في المباحات.

و قد استدل بوجوه اخرى على عموم العباديه لا تخلو عن تأمل و تمام الكلام في التبعدي و التوصلي من علم الأصول.

أما الروايات الخاصه في الوضوء الداله على العباديه فمنها: الوارده في النهي عن الاستعانه في الوضوء، ففي معتبره شهاب بن عبد ربّه معللا- عليه السّلام «لا- أحب أن أشرك في صلاتي أحدا و قال الله تبارك و تعالى فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَ لَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا» (٢)، و مثلها حسنه الوشاء عن الرضا (٣) و فيها «ها أنا ذا أتوضأ للصلاه و هي العباده، فأكره أن يشركني فيها أحد، بعد ما قرأ عليه السّلام الآيه»، و في معتبره السكوني عنه عليه السّلام عن آبائه عليهم السّلام عن رسول الله صلّى الله عليه و آله «خصلتان لا أحب أن يشاركني فيها أحد: وضوئي فإنّه من صلاتي...» الحديث (٤) و هذه الروايات صريحه في المطلوب.

ص: ٤٧٠

١- ١) ابواب مقدمات العبادات ب / ٥٥ ح ٨- ب ٦.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ٤٧.

٣- ٣) ابواب الوضوء ب ٤٧.

٤- ٤) ابواب الوضوء ب ٤٧.

و منها: الروايات الواردة (١) في استحباب التسميه و الدعاء بالمأثور عند الوضوء الداله على زياده طهوريه الوضوء بذلك، كما فى صحيح العيص بن القاسم، و فى الصحيح الى ابن ابى عمير عن بعض أصحابنا عنه عليه السلام من أمر النبى صَلَّى الله عليه و آله رجلا بإعادة وضوئه، عدّه مرات حتى سمى على وضوءه فلم يأمره بالاعاده، فإن زياده خاصيه الوضوء بالتسميه التى هى عباده بل مفادها الاستعانه به تعالى لأداء الفعل، قرينه تناسب سنخ الوضوء مع العباديه، و كذلك أمره صَلَّى الله عليه و آله بالاعاده الظاهر فى البطلان لتأكيد عباديته، و يعضد مفادها روايات استحباب الدعاء عند اجزاء الوضوء (٢).

و منها: الروايات الواردة (٣) فى كون الوضوء من ابعاض الصلاه مثل «افتتاح الصلاه الوضوء و تحريمها التكبير و تحليلها التسليم» و «الصلاه ثلاثه أثلاث: ثلث الطهور، و ثلث ركوع، و ثلث سجود».

هذا كلمه فى التيه بالمعنى الرابع، أما المعنى الأول- اى بمعنى الإراده و العزم و القصد- فلا بد منه فى تحقيق القربه العباديه المتقومه بالاختيار، بخلاف التوصليات، و هو أحد معانى التعبدية المبحوث فى علم الأصول.

و أما المعنى الثانى و هو الفعل المقصود فلأن الفعل فى نوع العباديات لا يوجد إلا بمجرّد حركات الجوارح بل هو ذو عنوان متقوم بالقصد إليه نظير القيام للاحترام، فكونه صلاه فضلا عن كونها بصنفها مرهون بتحقيقه بالقصد، فقوام وجوده بالقصد، و لا بد منه فى تحقق امثال الأمور به و اتيانه.

ص: ٤٧١

١- ١) ابواب الوضوء ب ٢٤.

٢- ٢) ابواب الوضوء ب ١٤.

٣- ٣) ابواب الوضوء ب ١.

الداعى (١) أمر الله تعالى أمراً لأنه تعالى أهل للطاعه و هو أعلى الوجوه أو لدخول الجنه و الفرار من النار و هو أدناها، و ما بينهما متوسطات

هذا هو المعنى الثالث، و أخذه لأجل تحقيق المعنى الرابع و هو العباده و الخضوع و التذلل و قد عبّر عنه فى جمله من كلمات المتقدمين- ان لم يكن الأ-كثر- بالقربه، و هى قد يراد منها الغايات التى ذكرها الماتن للداعى و قد يراد منها نفس الداعى المذكور فى المتن، و لا- يخفى أن الغايات فى الوجود ذهنى هى داعى طولى لتحقيق الداعى القريب، و الداعى القريب غايه قريبه متوسطه لتحقيق الوجود الخارجى للغايات البعيده الطويله، و الدليل اجمالاً على لزوم هذا المعنى من التيه هو لزوم المعنى الرابع، أى الدليل الدال على عباديه الفعل المأمور به، فالكلام يقع فى ما هو المحقق للعباديه و الخضوع و هل ينحصر بما ذكره الماتن، و أن بقيه الدواعى فى طولها، أم لا؟ و تنقيح الحال يتم بأمر:

الأول: إن الإ-داء و الامتثال فى الأوامر العباديه متصور كما فى التوصليات، كأن يأتى بالفعل بقصد أمر اخر فإنه تتحقق العباديه و يكون أداء للأمر الأول لا امتثالاً له، كما لو صام بئيه الأمر النبى ليوم الخميس فصادف النصف من شعبان، فإنه يكون أداء للثانى لا- امتثالاً- فيشأب على الأمر المقصود دون غيره، و هذا معنى من التوصليه فى الأوامر العباديه، و هذا مما يشير الى أن العباديه المأخوذه فى العبادات لا ينحصر تحققها بقصد الأمر المتعلق بنفس الفعل.

الثانى: و نظير ما تقدم ما ذكر من كون بعض الأفعال كالسجود و الركوع لا يحتاج فى عباديته الى قصد الأمر المتعلق بهما، بل قصدهما بنفسهما عباده و خضوع و تذلل، أى أن الفعل-الذى تقوم ماهيته بالخضوع و الاستكانه و الانكسار و اظهار الفقر و الحاجه له تعالى، أو الوله و نحوه- لا تتوقف عباديته على قصد الأمر، بل إن الوجه

فى عباديه قصد الأمر هو التسليم و المطاوعه و الانصياع له تعالى، و ان كان الصحيح فى أفعال الصلاه ان أغلبها ان لم يكن كلها عباديه بالذات فإنّ القيام تجاه القبلة نحو من القنوت و النحر، و التشهد ذكر و كذا القراءه، و القنوت، و كذا الحج و الاعتكاف و الزيارات و الأدعيه و الأذكار و غيرها و المعروف فى الكلمات أنّ بقيه الأفعال العباديه ليست عبادات ذاتيه، فتحتاج فى تحقق عباديتها الى موجب وراءها و هو قصد الأمر، فالإمساك عن الطعام و الشراب لا يكون عباده إلا بذلك، و كذا اعطاء الفقير مالا، أو القتال فى مواجهه الكافرين، لكن هذا على اطلاقه محلّ نظر، فإنّ الفعل الذى يتعلّق به الأمر العبادى لا بدّ أن تكون فيه الصلاحيه و الشأنيه للتذلل و الخضوع كى تتحقق به العباده، و بعبارة أخرى ان الفرق بين العبادات، و التوصليات، هو وجود الشأنيه فى الأولى دون الثانيه، و ان كانت التوصليات بل و المباحات تصلح للوقوع عباده بقصد الأمر و القربه، فالقتال لا علاء كلمه الله، و اعطاء المال بعنوان أنّه تمليك من مالك الملوك للفقراء، و الإمسак عن مجموع المفطرات بما فيها الكذب على الله و رسوله. و الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر أول درجاته الحبّ القلبي للمعروف و الانكار القلبي للمنكر و هو تولى لله تعالى و تبرّى مما يسخطه.

كلها عبادات ذاتيه، و ان اختلفت جهه الخضوع و التذلل و التسليم فيها للذات الإلهيه، بحسب شئون النفس الانسانيه، و الشئون الإلهيه.

الثالث: لم يذكر المتقدمون التيه فى العبادات و بيان شرطيتها، و أنّما اقتصرُوا على اشتراط الاخلاص و مبطلية الرياء و مقتضى كلماتهم الاكتفاء فى حصول العباديه بقصد العمل و الفعل دون داعى آخر كقصد الأمر و غيره و ذلك بقصد الاضافه المتضمن لها العمل و سيتضح أن ذلك هو الأقوى، و أنّما بدء اشتراط قصد الأمر لدى

المتأخرين و المتأخرين عنهم، حيث بنوا المسأله على ما قرره المتكلمون من عدم حصول اللطف فى العباده إلا- بقصد الأمر لحصول الوجه و التمييز للجهد الذى تعلق الأمر بها، فاشترطوا الاخطار و نحوه، و لكن متأخرى الأعصار اكتفوا بالداعى و وجوده الارتكازى على اختلاف بينهم فى درجه و شده وجوده فى النفس و إن ذهل عنه تفصيلا و لكن كان بنحو لو سئل عنه لعل بداعى امتثال الأمر، كما أنهم أوقعوا البحث فى استمرار التيه حكما و الاكتفاء بها عن استمرارها حقيقه و ان ذهل بنحو تمنحى صوره الداعى لديه، و الحاصل ان تكلف كل ذلك يؤيد ما تقدم من أن الافعال العباديه نفس عناوينها و ماهياتها الشرعيه عبادات ذاتيه، غايه الأمر تختلف أنحاء الخضوع و التذلل فيها، و من ثم جزم بعض المحققين من الأعصار الأخيره بالاكتفاء بالعباديه الحاصله من الخضوع و التذلل اثناء الافعال و ان لم يقصد امتثال الأمر أو المحبوبيه مما هو محقق للعباديه، و لكنه لم يبين كيفيه حصول الخضوع و التذلل و الوله اثناء الافعال، و النكته هى ما تقدم من عباديتها الذاتيه، و لعل هذا هو السر فى عدم ورود دليل بلفظ قصد الأمر، و إن ورد الدليل بلزوم التيه، و الاخلاص من الرياء بل ان ظاهر الآيه و ما أمرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كون العباده الذاتيه بنفسها متعلق الأمر، المشعر بكون الافعال بنفسها طقوس و انواع من الخضوع و التذلل للبارى، و انهم أمرُوا بايقاعها مضافا لله تعالى و بقيد الاخلاص. نعم قد تتغير عناوين الأفعال بحسب الدواعى.

الرابع: انّ العنوان المقصود العبادى للفعل هو داعى أقرب الى الفعل من قصد امتثال الأمر، فهو داعى وراء الداعى الأول، كما انّ الغايات المذكوره فى المتن دواعى وراء الداعى الثانى فى طول بعضها البعض، و درجات العمل تتأثر خلوصا أو

شائبه بتلك الدواعي كل في رتبته و يشير الى ما ذكرنا عدّه من الروايات كروايه أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن حدّ العباده التي اذا فعلها فاعلها كان مؤدياً؟ فقال: «حسن التّيه بالطاعه» (١)، و ظاهرها يشير الى قصد امتثال الأمر، و مصحح يونس بن عمّار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: «قيل له و أنا حاضر: الرجل يكون في صلاته خاليا فيدخله العجب فقال: اذا كان أول صلاته بتّيه يريد بها ربّه فلا يضّرّه ما دخله بعد ذلك» الحديث (٢)، و ظاهره يشير إما الى داعي عنوان الفعل الأول أو الى الداعي الثالث طولاً، و الأول أظهر، و روايه اسماعيل بن يسار قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ان ربّكم لرحيم، يشكر القليل، ان العبد ليصلي ركعتين يريد بها وجه الله عزّ و جل، فيدخله الله بهما الجنّه» الحديث (٣) و ظاهرها كالسابقه، و في صحيح هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

«من بلغه ثواب من الله على عمل فعمل ذلك العمل التماس ذلك الثواب أوتيه، و ان لم يكن الحديث كما بلغه» (٤)، بل في الآيات الكريمه الاشاره الى تعدد ذلك كقوله تعالى يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَ طَمَعًا (٥) و قوله تعالى وَ يَدْعُونَنَا رَغَبًا وَ رَهَبًا (٦) و قوله تعالى أَسْتَجِدُّ وَ اقْتَرِبُ (٧) و قوله تعالى وَ اسْتَجِدُّوا وَ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَ افْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٨) و قوله تعالى وَ يَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَ صَيَلَمَاتٍ الرِّسُولِ أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ (٩) و قوله تعالى إِنَّمَا نَطَعُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَ لَا شُكُورًا إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبَّنَا يَوْمًا عَبَّوسًا قَفَطًا رِأً (١٠). ثم انه يشير الى الأقسام الثلاثة في غايات العباده

ص: ٤٧٥

١- ١) ابواب مقدمه العبادات ب ٢/٦.

٢- ٢) ابواب مقدمه العبادات ب ٣/٢٤.

٣- ٣) ابواب مقدمه العبادات ب ٨/٨.

٤- ٤) ابواب مقدمه العبادات ب ٧/١٨.

٥- ٥) السجده: ١٦.

٦- ٦) الأنبياء: ٩٠.

٧- ٧) العلق: ١٩.

٨- ٨) الحج: ٧٦.

٩- ٩) التوبه: ١٠٠.

١٠- ١٠) الانسان: ١٠.

صحيحه هارون بن خارجه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «العباده ثلاثه: قوم عبدوا الله عزّ وجلّ خوفا فتلك عباده العبيد، و قوم عبدوا الله تبارك و تعالى طلب الثواب فتلك عباده الاجراء، و قوم عبدوا الله عزّ وجلّ حباً له فتلك عباده الأحرار و هي أفضل العباده» (١)، و في روايه يونس بن ظبيان عن الصادق عليه السلام في حديث «فطبقه يعبدونه رغبه في ثوابه فتلك عباده الحرصاء و هو الطمع، و آخرون يعبدونه خوفا من النار فتلك عباده العبيد، و هي رهبه، و لكنى أعبده حباً له عزّ وجلّ، فتلك عباده الكرام و هو الأمان لقوله عزّ وجلّ وَ هُمْ مِنْ فَرْعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ و لقوله عزّ وجلّ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَ يُغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ فمن أحب الله عزّ وجلّ أحب الله و من أحب الله تعالى كان من الآمنين» (٢) و مثلهما قول الأمير عليه السلام في نهج البلاغه.

الخامس: في الجواهر عن المشهور بل في القواعد للشهيد نسبتة الى قطع الأصحاب أنه متى قصد بالعباده تحصيل الثواب أو دفع العقاب كانت عبادته باطله، لمنافاته لحقيقه العبوديه، و أنها من قبيل المعاوضات المنعدم فيها التذلل و الخضوع، و من ثم اشترط قصدهما في طول قصد الامتثال و إرادته الطاعه، و لكن يمكن التأمل في اطلاق البطلان بأنه يدور مدار عدم التذلل و الخضوع، فلو كان قصد الثواب أو دفع العذاب من الله تعالى بما هو مالك الأمر كله و بيده تعالى لا بيد غيره السعاده و الشقاء، لكان فيه نحو من التذلل و الانقهار، و من ثم استشكل في ذلك القصد بنحو آخر و هو أن القصد المزبور لا- فرض له إلا- في طول قصد الامتثال، لأن الثواب مترتب على الطاعه، و دفع العقاب كذلك، و هذا الاشكال يرد على قصد المحبوبيه أيضا الذي اعتد به في عرض قصد امتثال الأمر، فإن المحبوبيه معلله بالأمر اثباتا فافهم.

ص: ٤٧٦

١-١) ابواب مقدمه العبادات ب ١/٩.

٢-٢) ابواب مقدمه العبادات ب ٢/٩.

مع أنه يمكن أن يقال أنّ الثواب هو الذى فى طول عباديه الفعل، و العباديه تتحقق بقصد الثواب و كون الثواب فى طول الطاعه، لا يعنى انحصار الطاعه بقصد الامتثال اذ تحققها بالعباديه و هى بمطلق قصد الاضافه إليه تعالى بما هو ربّ متعال شديد المحال، و طوليه وجود الاضافات، غير طوليه قصدها، نظير ما ذكر فى أخذ العلم بالحكم فى موضوع الحكم، من التفرقه بين الوجود الذهني و الخارجى و الوجود الانشائي و الوجود الفعلى. فالصحيح تحقق العباديه بمطلق الاضافه إليه تعالى، و منها قصد القرب و نحوه شريطه التوجه إليه تعالى بنحو الوله و الخضوع و الذلّ و الاستكانه و الانكسار، و من ثمّ يصحّ قصد نفس حصول العباديه و الخضوع و التذلل و المسكنه من الفعل، كما أنه لا يراد من القربه قصد القربه الفعليه، بل قصد ما شأنه التقرب به، ثم أنه قد يظهر من بعض الروايات أن قصد الثواب و الجنّه و قصد دفع العقاب و النار ليس على اطلاقه من الدرجه الناقصه فى التيه و العباده، بل أنّما يكون كذلك اذا تمحض القصد لذلك، و أمّا اذا كان بمعني القصد العالى و هو الحبّ لله تعالى و أنه أهل، فذلك من كمال التيه، و ذلك بنحو يكون قصد الثواب و الجنّه و النجاه من العقاب و النار هو لتحريك القوى الغريزيه فى النفس، أى المراتب النازله فيها، التى هى بمنزله الدابه كأخبث الدواب كما فى الحديث النبوى «فإنّه كالعلف المرغب لها» و قصد المحبّه و الأهليه للقوى العاليه فى النفس كالعقل و القلب، نظير من يذهب الى قصر الملك، فإنّه يربط دابّته فى مزرعه العلف ليحرز سكونها، و لكنه يذهب بمفرده الى مشاهده الملك فى القصر، فالغايه الدانيه فى هذه الصوره ليست هى غايه نهائيه بل متوسطه، فهى غايه غير أصليه بل تبعيه، و هو لا ينافى ما تقدم من الروايات من تقسيم العباد، فإنّه بلحاظ كونها غايه أصليه لا تبعيه، و هذا نظير ما ورد من أن من

و لا يلزم التلّفظ بالتّيه (١) بل و لا اخطارها بالبال (٢) بل يكفى وجود الداعى فى صفات الأنبياء عليهم السّلام كثره الطرّوقه، لأجل أن لا تدعوهم أنفسهم الى المحرم، ونظير ما ورد من أن سنّته صلّى الله عليه و آله النكاح و الأكل و الشرب من دون اسراف عند نزول الآيه قُلْ مَنْ حَرَّمَ و ما ورد من أنّ يحيى عليه السّلام كان دائم البكاء و عيسى عليه السّلام كان يبكى و يضحك، و كان أفضل، و غير ذلك من الموارد التى تتوسط الغايات الدانيه لتحصيل الغايات العالیه. ثم أنه أشكل فى تفسير معنى العباده لأنه تعالى أهل لها، بأنّه بمعنى استحقاقه تعالى لها و أنه اداء للحق أى ابتعادا عن الذم، فيكون راجعا الى معنى يعود الى العابد لا صفه فى المعبود لكنه مبنى على تفسير الأهليه بالاستحقاق، و أما لو فسّرت باللباقه و الشأنيه فلا مجال للاشكال المزبور، بل ان حاق معنى الاستحقاق يرجع الى ذلك بالتدبّر فيؤول الى صفه فى المعبود موجبه للوله و التخصّص، و هى الكمال اللامتناهى و الملك و بقيه الصفات الالهيه الجاذبه المورثه للمحبّه، و من ثم ابدلت الأهليه فى الروايات الأخرى بالمحبّه.

ثم أنّ عباده الرغبه و الرهبه تاره تتعلّق بالجنّه و الثواب و جهنّم و العقاب و أخرى تتعلّق بأسماء و صفات الجمال و بأسماء و صفات الجلال، فلا تكون حينئذ من العباده الدانيه و يعبر عنها بالخوف و الرجاء.

لأن حقيقتها أنّها من أفعال القلب، نعم التلّفظ بها يكون ادعى للالتفات إليها، نعم قد ورد فى الحج استحبابه و المسّمى فى الروايات بفرض الحج و هو غير التلبيه و إن كان مفاد التلبيه مطابق لمعنى التيه أيضا، و كذا ورد فى الصلاه قبل تكبيره الاحرام أدعيه مفادها ذلك أيضا كدعاء التوجّه، و غيره مما اشتمل على ماده التوجّه أيضا.

قد تقدم أنّ ظاهر كلمات المتقدمين الخلو من اشتراطها بنحو الخطور أو

القلب بحيث لو سئل عن شغله يقول: أتوضأ-مثلا-و أميا لو كان غافلا بحيث لو سئل بقى متحيرا فلا يكفى و ان كان مسبقا بالعزم و القصد حين المقدمات.و يجب الداعى،نعم قيدوا العباده بالاخلاص و عدم الرياء،و أنه لكفايه قصد عنوان الفعل الذى من شأنه ذاتا العباديه،إلا ان المتأخرين حيث بنوا على اللطف فى العباده و هو مسلك المتكلمين اشترطوا الاخطار لأنه لا يحصل إلا بقصد الجبهه التى أمر لأجلها بالفعل،بخلاف متأخرى الأعصار فإنهم بنوا على الداعى و كفايته.و هذا الاختلاف تاره فى التيه بمعنى قصد الفعل و اخرى فى الغايه المقصوده.و استشكل فى الجواهر الاجتزاء بالداعى فى الشق الأول بناء على الضابطه المذكوره لاجتماعها مع الغفله التفصيليه و غيبويه حضور صوره الفعل فلا يتحقق عنوان الفعل المتقوم حصوله بذلك، كما أنه قد يفرق بين القولين تاره اخرى بأن الخطور هو العلم المركب بالمقصود و الداعى هو البسيط،أو ان الأول هو الالتفات التفصيلي و الثانى الاجمالي أو القوه فى الالتفات و الضعف،و هذه الفوارق تشير الى درجات فى الداعى،و اشكل على الضابطه الأولى بأن السؤال قد يكون متبها و موجبا لاستحضارها من العدم لا من الذاكره،أو أنه قد لا يجيب للتشويش الحاصل من السؤال،و يمكن دفعهما بأن المراد وجود الصوره فى باطن الذاكره بحيث ينبعث عنها الإراده،و هو ما يعبر عنه اصطلاحا فى علم النفس بانبعث الارادات الجزئيه المتعدده عن الإراده الكليه،نعم وجود الصوره فى الذاكره لما كان على درجات قد يضعف الى درجه الزوال اى السهو و الغفله المحضه بنحو الذهول الماحى للصوره و لامكان خطورها،و لعلّه يشير الى ذلك ما فى الدعاء«اللهم وفرّ نيتي»و سيأتى حكايه الاجماع على الصّحّه لو ذهل فى الأثناء،و هو يعطى عدمها فى الابتداء،و قد يجعل فرقا اخر بين القولين فى الابتداء و هو لزوم مقارنة التيه لابتداء العمل على الأول دون الثانى أو فى الاستمرار

و يجب استمرار التّيه (١) الى اخر العمل فلو نوى الخلاف أو تردد و أتى ببعض الافعال بطل إلا أن يعود الى التّيه الأولى قبل فوات المولات.

و الاثناء بان بقاء التّيه حكمى على الأول حقيقى على الثانى، لكنه فى الابتداء لا يخلو عن تأمل اذ لا بد من وجود الداعى أيضا و لو بقاء مع ابتداء العمل كما أنّ الصوره المخطره يمكن تقدمها مع بقاءها عند ابتداء العمل، و كذا فى الاستمرار بناء على تماميه الاجماع على الصّحّه مع الدهول، و الحاصل أنّ الاكتفاء فى قصد الفعل و عنوانه بالداعى بنحو الوجود فى باطن الذاكره مع الغيوبه تفصيلا لا يخلو من اشكال كما عرفت، و ان لم يلزم الخطور التفصيلى، لكن لا بد من الاشاره و لو الاجماليه الحاضره، و قد عرفت أنّ بقصد الفعل بعنوانه يكون قصدا للتذلل و الخضوع، فلا- ضير فى كون الغايه بنحو الداعى كما هو الغالب فى المقصود طولاً و سيأتى فى استمرار التّيه تتمه فى حقيقه الإراده الكليه المتعلّقه بالعمل المركب و الارادات الجزئيه و لزوم اختلاف الابتداء عن الاستمرار.

بمعنى وقوع تمام العمل عن التّيه، لا- ريب فيه لدلاله نفس الأدلّه السابقه على التّيه على ذلك، و قد عبّر فى الشرائع ب«يجب استدامه حكمها الى الفراغ» و عن الشهيد و جماعه بأن لا تنقض التّيه الأولى بتّيه تخالفها، و قد حكى عن غير واحد الاجماع على عدم البطلان مع الدهول، و فسّره فى الجواهر بانمحاء خطور الصوره، و لا يخفى أن المراد بالتّيه اللزوم استمرارها يقع على المعانى الاربعه المتقدمه بما فيها قصد الفعل و الغايه الداعيه له، كما أنّ المعتاد فى صدور الأفعال المركبه من الانسان هو تحقق الإراده الكليه أولاً- ثم تتولّد منها الارادات الجزئيه المتعلّقه بكل جزء، و حكم تلك الارادات الجزئيه حكم الكليه من ناحيه الغايه و عنوان الفعل المقصود، و حيث أنّ الإراده من أفعال القوى العمليه فى النفس تتبع انفعالها عن القوى الادراكيه،

فيحصل الإدراك للشيء أولاً ليحصل الشوق إليه ثانياً فالإرادة و بعد حصولها لا تتوقف على الالتفات التفصيلي لصوره الشيء بل معلوله للصوره المرتكزه في الذاكره التي هي باطن الحسن المشترك و المتخيله و الواهمه. نعم كلما بقي الإدراك و الالتفات التفصيلي للصوره كان مدداً لتولد الشوق المستمر و من ثم لاشتداد الإراده، و هو محتمل قوله عليه السلام «اللهم وفرّيتي» و في بعض الأوقات قد يحصل ارتباك و تدافع بين ما هو في الالتفات التفصيلي و بين ما هو في الالتفات الاجمالي الارتكازي، كما لو لم يكن الالتفات التفصيلي مستمرا منذ الابتداء، و يسبب ذلك عدم التطابق في نشر المركب فيحصل الاضطراب في حصول الإراده المنبعثه للتأثر بين الالتفاتين المختلفين، و ذلك مشاهد كثيرا في قراءه السور الطوال أو الأدعيه و كل كلام طويل محفوظ، و على ذلك يحمل قول صاحب الجواهر من أنّ لزوم الالتفات التفصيلي كلما تذكر بعد الذهول أنه أقرب للافساد منه للاصلاح. و لأجل ذلك حملنا الأذكريه المأخوذه في قاعده الفراغ على الالتفات الاجمالي الارتكازي لا التفصيلي.

و من ذلك ظهر وجه اختلاف الابتداء عن الاستمرار في إرادته الأعمال المركبه القصديه، و من ثم صحّ ما تقدم من كلمات الأصحاب من صحّ العمل مع الذهول و انمحاء خطور صورته.

و ذلك لبقاء الإراده الارتكازيه و القصد بحسب الذاكره، بل و ان استعصى عليه التنقيب عنها و الالتفات إليها مرّه أخرى أو ظنّ أنّه في نوع اخر المتّحد مع النوع الذي ابتداء به في الجنس، كما ورد (1) أنّ الصلاه على ما افتتحت ان كانت على فريضه فهي كذلك و ان نوى في الأثناء التطوع غفله، و كذا العكس، بناء على كون مفادها على

ص: ٤٨١

مقتضى القاعده، لكن قد يعارض بما ورد من لزوم التيقن في عدد الركعات في الأولتين و علاجه في الاخيرتين، إلا ان يفرق بين الشك و بين الذهول و الغفله، حيث أنه في الأول لا- قدره له على ادراك ما في الخزانة فضلا عن انبعاث العمل عنه بخلاف الثانى، أو يفرق بين عنوان الفعل القصدى و بين الغايه الداعيه، أو يفرق بين عنوان الفعل المقصود و بين ذات المعنون، و على أيه حال فلا- يخفى الفرق بين الغفله في الالتفات التفصيلى و بين الالتفات التفصيلى المضاد للتيه المرتكزه، و من ثم عبّر الشهيد و جماعه عن الاستمرار «بان لا تنقض التيه الأولى بتيه تخالفها» أو استدامه حكم التيه اشاره للفرق بين الوجود التفصيلى و الاجمالى كما عرفت.

ثم أنه لو نوى الخلاف فتاره ينوى القطع و أخرى القاطع و ثالثه المضاد المغاير، و الثانى لا يرجع الى الأول إلا فى بعض الأمثله، و الأول ليس بقاطع بنفسه حيث يقع فى الآتات و الاكوان المتخلله بين الأفعال إلا أن تكون هى من الأجزاء كما فى الصوم، فيكون خللا فى أجزاء المركب بل و ان وقع عند اتیان الاجزاء اذا كانت اعادتها غير مبطله للزيادة كما فى الوضوء و الغسل، لا سيما فى مثل الغسل حيث لا يشترط فيه الموالاه، و ما يحكى من اشكال الشيخ البهائى فى تفريق التيه محمول على ما اذا فرّقها بنحو يؤدى الى عدم الارتباطيه بين الاجزاء بنحو المجموع الذى به يتم الحد.

فالتفريق فيها لا- يعنى الاخلال فى وحده المنوى و مجموعيته و لا فى بقاء الهيئه الاتصاليه و لا يوجب انمحاء الصوره و لا كون القصد متعلقا ببعض المركب دون باقيه سواء كانت نيه القطع فعليه فضلا عن التقديرية، لأن انعدام التيه بقاء و عودها عند بقيه الاجزاء، كاف فى صدق عباديه العمل و وحدته المجموعيه و صدوره عن قصد متعلق بالمجموع اذ القصد للمجموع أى المتعلق بالعنوان الذى لمجموع الاجزاء

و لا- يجب فيه (١) الوجوب و الندب لا- وصفا و لا- غايه و لا- نيه وجه الوجوب و الندب بأن يقول: أتوضأ الوضوء الواجب أو المندوب أو لوجوبه أو ندبه أو أتوضأ لما فيه متحقق عند كل جزء و ان انقطع فى الأكوان المتخلله.

نسب الوجوب الى أكثر المتأخرين و بعض المتقدمين كابن حمزه و براج و زهره و الحلبي، و نفاه أكثر متأخرى المتأخرين و الأعصار، و قد تقدم أن كلمات المتقدمين غير متعرضه للنيه سوى اشتراط الاخلاص، و يستدل له تاره بأن الامثال للأمر لا يتحقق إلا- بقصد الوجه أو التمييز، و أخرى بأن المصلحه التى فى المتعلق لا تتحقق إلا بقصد الغايه من الأمر و وجهه، و ثالثه أن تعيين المتعلق متوقف على ذلك، لانحصار الفرق بينه و بين وضوء الحائض، و نحوه بذلك، كما هو الحال فى ركعتى فريضه الفجر و نافلته.

و الصحيح أنه ان أريد من الأول- عدم تحقق امثال الأمر إلا بقصده و ان تحقق أداءه بقصد أمر آخر فيما كان المتعلق عباديا، و هو نحو من معنى التوصليه فى الأمر العبادى، و لكن بنحو الطويله فى قبال التعبدية بالمعنى الأخص و التعبد المضاعفه- فهو و ان كان تاما، إلا- أنه لا- يستلزم شرطيه الكيفيه المزبوره فى النيه المحققه للعباده، مع أن قصد الأمر يمكن بقصد عناوين مشيره أخرى، و دعوى الانحصار فى ذلك ممنوعه. كما أن دعوى أن الأصل فى الأوامر العباديه التعبدية بالمعنى الاخص الزائد على التعبدية بالمعنى المعروف الذى هو فى أصل المتعلق ممنوعه كما هو الحال المقرر فى التعبدية بالمعنى المعروف.

و أما الثانى فإن أريد منه أن المصلحه لا تتحقق إلا بإتيان ما تعلق به الأمر على حدّه، فهو تام إلا أن الكلام فى دخول الكيفيه المزبوره من النيه فى الحدّ، و تعلق القصد بالمتعلق المأمور به يتوقف على قصد حدّ المتعلق، و لا ينحصر اصابه حدّه

من المصلحه، بل يكفى قصد القربه و اتيانه لداعى الله. بل لو نوى أحدهما فى موضع الآخر (١) كفى ان لم يكن على وجه التشريع أو التقييد، فلو اعتقد دخول الوقت، فنوى الوجوب وصفا أو غايه، ثم تبين عدم دخوله، صح اذا لم يكن على وجه التقييد، وإلا بطل، كأن يقول أتوضأ لوجوبه، وإلا فلا أتوضأ.

مسأله ٢٨: لا يجب فى الوضوء قصد رفع الحدث أو الاستباحه على الأقوى

(مسأله ٢٨): لا يجب فى الوضوء قصد رفع الحدث أو الاستباحه (٢) على الأقوى، بتوسط الكيفيه المزبوره. و أما الثالث فغير تام لأن الفرق بتباين الموضوع فالتمثيل بركعتى الفجر مع الفارق.

و يفرض ذلك بلحاظ الأوامر بالافعال المشروطه بالطهاره، و أما الأمر الندبى النفسى المتعلق بذات الوضوء فلا تباين موردى له مع الأوامر الغيريه، و قد اتضح مما سبق تصوير الاءاء و الامتثال فى الأمر العبادى، و انه نحو من التوصليه و التعبيديه بالمعنى الأخص، و التعبيديه المضاعفه، و على ذلك فلا مجال للنيه على نحو التقييد بعد كونه توصليا بالمعنى المتقدم، فالتزام الماتن بكل منهما كما يأتى فى المسأله اللاحقه متدافع، كما لا مجال للتقييد بالانحاء الأخرى، كاختلاف المتعلق و نحوه كما لا يخفى.

كما نسب الى الشيخ فى بعض أقواله، و يستدل له بما تقدم فى نيه الوجوب أو الندب، و قد تقدم ضعفه، و بأن الأمر بالوضوء فى الآيه قيد بالقيام الى الصلاه أى عند قصدها، و بأنه قد جعلت الغايه فى الآيه ليظهر كم و فيه ان التقييد لبيان الشرطيه، لا سيما بعد قيام الدليل على الاستحباب النفسى للوضوء، و اما كون الطهاره غايه أو اطلاقها على الوضوء و الغسل فقد تقدم أن ترتب الطهاره عليه من التوليد غير المتوقع على القصد و ان كان الوضوء نفسه قصديا، و ان الأمر بالمسبب أمر بالسبب فى باب التوليدات.

و لا- قصد الغايه التي أمر لاجلها بالوضوء، و كذا لا يجب قصد الموجب من بول أو نوم كما مر(١). نعم قصد الغايه معتبر في تحقق الامتثال بمعنى أنه لو قصدها يكون ممثلاً للأمر الآتي من جهتها، و ان لم يقصدها يكون أداء للمأمور به لا امتثالا.

فالمقصود من عدم اعتبار قصد الغايه عدم اعتباره في الصحه و ان كان معتبرا في تحقق الامتثال. نعم قد يكون الاداء موقوفا على الامتثال، فحينئذ لا يحصل الاداء أيضا، كما لو نذر أن يتوضأ لغايه معينه، فتوضأ و لم يقصدها، فإنه لا يكون ممثلاً للأمر النذري، و لا- يكون اداء للمأمور به بالأمر النذري أيضا، و ان كان وضوؤه صحيحا لأن اداءه فرع قصده، نعم هو اداء للمأمور به بالأمر الوضوئي

ص: ٤٨٥

١- لعدم تنوع الأمر أو المتعلق و هو الوضوء باختلاف الموجب فقصده لغو

المحتويات

* تتمه: فصل فيما يعفى عنه في الصلاة ٧

مسائل العفو عن الدم ٧

الثالث: ما لا تتم الصلاة فيه ٨

الرابع: المحمول المنتجس ١١

الخامس: ثوب المربيه للصبى ١٨

السادس: حال الاضطرار ٢٠

* فصل في المطهرات ٢١

أحدها: الماء ٢١

شروط التطهير بالقليل ٢٢

اطلاق التعدد في تطهير البول ٣٠

لزوم الفصل في التعدد ٣٢

تغاير الغسله المزيله ٣٢

كفايه المره في غسل سائر النجاسات ٣٤

لزوم التعدد في غسل الأواني ٣٨

لزوم التعفير من الولوغ ٤٠

لزوم السبع من ولوغ الخنزير و موت الجرذ ٤٣

بدليه تتابع الصب عن العصر ٤٨

ص: ٤٨٧

- تطهير مثل الحبوب أو الفواكه الرطبه ٥١
- عدم اعتبار العصر فى ما تنجس ببول الصبى ٥٦
- سقوط التعدد فى موارد الغسل بالاناء ٥٧
- اشراط اطلاق ماء الغساله فى التطهير ٦٢
- كيفية تطهير الظروف الثابته ٦٥
- الثانى من المطهرات:الارض ٦٩
- عموم الارض للحجر و الآجر و الجص و النوره ٧٠
- التفصيل فى المطهرية و العفو ٧١
- التفصيل بين المطهر و الموجب للعفو باختصاص الاول بالارض و العموم فى الثانى ٧٥
- فائده فى مانعيه عين النجس فى الصلاه فيما لا تتم فيه الصلاه ٧٩
- الثالث من المطهرات:الشمس ٨٣
- الرابع من المطهرات:الاستحاله ٩٥
- مقتضى الاصل فى الشك فى الاستحاله ٩٩
- فائده:جريان الأصل فى الشبهه المفهوميه فى الجمله ١٠٢
- الخامس من المطهرات:الانقلاب ١٠٣
- السادس من المطهرات:ذهاب الثلثين فى العصير العنبى ١٠٩
- حكم الحصرم المغلى ١١٤
- حكم عصير التمر فى الامراق ١١٧
- السابع من المطهرات:الانتقال ١١٨
- صور الشك فى الانتقال ١١٩

الثامن من المطهرات:الاسلام ١٢٠

فائده فى المرتد و أحكامه ١٢١

ص:٤٨٨

التفصيل فى توبته ١٢٥

تنبيهات سبعة فى المرتد ١٢٦

أمور ستة فى إنشاء الاسلام ١٢٩

اسلام الصبى ١٣٣

الصبى على أربع مراحل ١٣٤

عدم وجوب تسليم المرتد نفسه ١٣٥

التاسع من المطهرات:التبعيه ١٣٦

العاشر من المطهرات:زوال العين ١٤٠

تنجس بدن الحيوان و تطهيره ١٤٠

الحادى عشر من المطهرات:استبراء الحيوان الجلال ١٤٦

فائده فى الفرق بين القيود العلاميه و التوصيفيه الاحترازيه ١٥١

الثانى عشر من المطهرات:حجر الاستنجا ١٥٢

الثالث عشر من المطهرات:خروج الدم ١٥٢

الرابع عشر من المطهرات:نزح البئر ١٥٢

الخامس عشر من المطهرات:تيمم الميت ١٥٢

السادس عشر من المطهرات:الاستبراء بالخرطاط ١٥٣

السابع عشر من المطهرات:زوال التغير ١٥٣

الثامن عشر من المطهرات:غيبه المسلم ١٥٤

*فصل طرق ثبوت التطهير ١٦١

*فصل فى حكم الأوانى ١٦٦

جهات البحث فى استعمال أوانى الذهب و الفضة ١٧٤

*فصل فى أحكام التخلّى ١٨٩

أحكام العوره و النظر ١٨٩

ص: ٤٨٩

حرمه استقبال أو استدبار القبلة أثناء التخلي ٢٠٥

*فصل فى الاستنجاء ٢١٥

*فصل فى الاستبراء ٢٣٣

*فصل فى موجبات الوضوء و نواقضه ٢٤٤

الأول و الثانى البول و الغائط ٢٤٤

الثالث:الريح ٢٤٧

الرابع:النوم ٢٤٨

الخامس:ما أزال العقل ٢٥٠

السادس:الاستحاضه ٢٥١

*فصل فى غايات الوضوءات الواجبه و غير الواجبه ٢٥٧

*فصل فى الوضوءات المستحبه:القسم الاول ٢٧٥

القسم الثانى:الوضوء التجديدى ٢٧٨

الغسل التجديدى ٢٨٠

القسم الثالث ٢٨٢

الفرق بين الداعى و التقييد فى النيه ٢٨٤

*فصل فى أفعال الوضوء ٢٩٢

الأول غسل الوجه ٢٩٢

الثانى:غسل اليدين ٣٠٨

الوضوء الارتماسى ٣١٧

الثالث:مسح الرأس ٣٢٠

الرابع: مسح الرجلين ٣٣٦

معنى الكعب و تحديده ٣٣٧

رساله فى التقيه ٣٦٦

ص: ٤٩٠

الأمر الأول:فى معنى التقيه ٣٦٦

الامر الثانى:حكم التقيه ٣٦٦

حقيقه حكمها ٣٧٠

الأمر الثالث:استثناء موارد من جواز التقيه ٣٧٢

الأمر الرابع فى الآثار المرفوعه بالتقيه ٣٨٠

فائده فى جريان الرفع فى الأوامر الضمنيه..الوجه الاول ٣٨٢

الوجه الثانى ٣٨٥

الوجه الثالث ٣٩٣

وجوه خمس لاجزاء وقوف عرفه مع العامه ٣٩٤

الوجه الرابع ٣٩٧

الأمر الخامس فى عموم التقيه ٣٩٨

الأمر السادس فى اعتبار المندوحه ٤٠٢

الصلاه مع العامه ٤٠٦

الأمر السابع عموم الضرر و الاضرار ٤١٠

الأمر الثامن:حرمه تسميه القائم(عج)٤١٢

الأمر التاسع:صحّه العمل مع مخالفه التقيه ٤١٢

الأمر العاشر:عموم التقيه للمندوب ٤١٦

الأمر الحادى عشر:فى تخلف الخوف ٤١٧

الأمر الثانى عشر:موارد التقيه المجامليه و المداراتيه ٤١٨

*فصل فى شرائط الوضوء ٤٢٦

الأول: اطلاق الماء ٤٢٦

الثاني: طهارته ٤٢٦

الثالث: عدم الحائل ٤٢٩

ص: ٤٩١

الرابع: إباحه الماء و ظروف الوضوء ٤٢٩

ضابطه و مدار الفحوى ٤٣٤

فائده فى التصرف فى الاملاك الكبيره و الملكيات العامه ٤٣٥

الشرط الخامس: أن لا يكون ظرف الماء من أوانى الذهب و الفضة ٤٤٥

الشرط السادس: أن لا يكون ماء الوضوء مستعملا ٤٤٥

الشرط السابع: أن لا يكون من استعمال الماء مانع ٤٤٦

الشرط الثامن: سعه الوقت للوضوء و الصلاه ٤٤٧

الشرط التاسع: المباشره ٤٤٩

الشرط العاشر: الترتيب ٤٥٦

الشرط الحادى عشر: الموالاه ٤٥٩

الشرط الثانى عشر: النيه ٤٦٥

المعانى الاربع للنيه ٤٦٥

حقيقه العباديه ٤٦٦

مقتضى الأصل عند الدوران بين التعبدى و التوصلى ٤٦٧

الأدله الخاصه على عباديه الوضوء ٤٧٠

انحاء الداعى القربى و ذكر أمور: ٤٧٢

الأول: الاداء و الامثال فى العباديات ٤٧٢

الثانى: أن العبادات كلها عبادات شأنه ذاتيه كالركوع و السجود ٤٧٢

الثالث: حصول العباديه بمجرد قصد الفعل من دون داعى قربى آخر كما هو الحال فى الركوع و السجود ٤٧٣

الرابع: الدواعى القريبه طوليه فقصد الامر فى طول قصد الفعل و بقيه الدواعى فى طول قصد الامر ٤٧٤

الخامس: قصد الثواب أو دفع العقاب مبطل على بعض التقادير ٤٧٦

ص: ٤٩٢

أن قصدهما قد يقع على نحو عباده الأحرار الكرام ٤٧٧

الاشكال على عباده الاستحقاق و دفعه ٤٧٨

الخطور و الداعى تاره فى الفعل و أخرى فى الداعى القربى ٤٧٨

استمرار النيه و معناه ٤٨٠

نيه القطع أو القاطع ٤٨٢

ص: ٤٩٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

